الحقيقة الكلية على جميع ما يصدق عليه العنوان من نفس الامر وان كان له افراد خارجية محققة ومقدرة
افراد ذهنية كالملك ... الكلي في الحكم وان كان له افراد ذهنية فقط كالممتنع كان الحكم في الحقيقة
مساويا لها فقط وان كان له افراد ذهنية وافراد خارجية مقدرة فقط كان الحكم فيها شاملا لها
فقط كقولنا كل خلاء بعد مقدار ... ولا نسلم ان الحقيقة يعتبر ان يكون موضوعها جميع الانواع المنطبقة
من الافراد ... منه

فمناط ما ذكرناه كان ... بان ... كل ... من ... كل
حاملها بالخلاف على ... واما ... القطبية ... اشتغالها ... انفصال ...
صادقة ... المنطق فيها الى وجود موضوعها في الخارج صحيح الا ان الوجود
... يكون ... موضوع ... الموضوع ... وكلاهما ... او
الطلق وابطل ... المتاخرين للحقيقة بكلام على الفصل ...
الى ... صاحب ... وقال ... ذكرنا واظهر ... الوجود الى
ذكرنا فلنبين المقام ... المتقارف الذي ... الجمهور من المحصلين وأورد كلاما
محصوله ما ذكره الشارح من تفسير الحقيقة ... والحزن ... الملفق ... كل
على ... ولا ... واعلم ان ما ذكره من الدليل على الوجود الذهني
... المحقق الى ... انا نحكم باشور ثبوتية
على ... الوجود ... والخارج كالممتنع واجتماع النقيضين فان الحكم
على الممتنع مثلا بانه اخص من المعدوم واعم من شريك الباري وانه معلوم
ومقابل للممكن الوجود ... من الاحكام الايجابية الصادقة
في نفس الامر ... ولا يكون موضوعها ... الخارج
فهو في الذهن ... عليه بوجوه الاول انا لا نسلم ان الامور الثبوتية
امور ... الخارج ... انا نحكم بها على الا وجود ... وكونه موجب
ان يكون المحكوم عليه موجودا في الخارج ولا ... بها امور ... الذهن
لا يكون ... وعلى ... الكلام ... الذهني فكيف ...
وجوابه ان المراد بالثبوتية ... السالبة ... واما ...
الثبوت ... المعنى ... الموجبة السالبة المحمول ... الا
وجود موضوعها لان ... المعنى السالبة ...
شيء ... ثبوت ... بانتفاء ... بالعكس ... الا
بينهما الا ... السالبة ... وجود الموضوع فكذا
ما يلازمها ... الامور المحمولة ثبوتية لا سلبية ... ما كان الحكم بها
ايجابيا ... السلب ... ان الحكم بان ... الوجود
الثبوتية بانه في الخارج للموضوع ... ولا ...
هذا الحكم ... وجود الموضوع في الخارج ولا ... انها ...
الذهن ... الوجود الموضوع ... وكان ...
انا ... انا نحكم ... للموضوع في نفس الامر ونعلم ان ... الاحكام صادقة
فيكون ... على وجوده
في نفس الامر ... في الخارج ... فهو في الذهن ... لوجود ...

منهاك عامر زياده الكر منها او ابده بان قولنا كل واحد تبرعر شيئين هو كال
حابل الخلاف على مجور واحد الى قطبية فانها تبطل بعد العمل العمر
صادقه لا نطق فيها الى الوجود موضوعها في الخارج فحيح الالرالوجود
حتم يكون جميع موضوعها من الموضوع جزء اسمه وكلامنا فيما يعم حرادا
الملق وابطل ايضا بعسار المادة عن الحقيقه فكلم على العقل الذهنيه
لان العمر حاصله الدليل وعال بعد ذلك واداظهر فساد الوجوه الله
ذكرها فلنبين المراد منها الذي تستعمله الجمهور المحصلين واورد كلاما
محصوله ما ذكره الشارح في تفسير الحقيقه فعول عن والحد ز للفرق بما كان
على ان والفرق بلا مرية واعلم ان ما ذكره من الدليل على الوجود الذهني
راجع الى الحقيقه الى كالمهر لوانه عليه المشهور وهو انا نحكم بامور ثبوتيه
على ما لا وجود له في الخارج كالمعدوم واجتماع النقيضين فان الحكم
على المعدوم مثلا بانه اخص من المعدوم واعم من شريك البارئ وانه معلوم
ومقابل الممكن الوجود لا غير ذلك من الاحكام الايجابيه الصادقه
على نفس الامر ولا بد ولا يكون موضوعها ثابتا معلوم الحكم واذ ليس الخارج
فهو في الذهن واعترض عليه بوجوه الاول انكم ان اردتم بالامور الثبوتيه
امورا ثابته في الخارج فلانم انا نحكم بها على الامور المعدومه ولو سلم فوجب
ان يكون المحكوم عليه موجودا في الخارج وان اردتم بها امورا ثابته في الذهن
لكان مصادرة على المطلوب الكلام في الثبوت الذهني فكيف يتم ان ثبوته
وجوابه ان المراد بالثبوته ما ليس السلب داخلا في مفهومها واما العدمي
الثبوت بهذا المعنى اجزاء من الموجبة السالبة المحمول فان صدقها بالاعتبار
وجود موضوعها لان حقيقتها راجعة الى معنى السالبة صرورة كل انتفاء
شيء عن آخر يستلزم اتصاف الآخر بانتفاء ذلك الشيء عنه وبالعكس بل لا تمايز
بينهما الا بالاعتبار ولا شك ان صدق السالبة لا يقتضي وجود الموضوع فكذا
ما يلازمها واذا كان الامور المحموله ثبوتيه لا سلب في مفهومها كان الحكم بها
ايجابا محضا لا يرجع الى السلب البتة فكيف يمكن انا لا نحكم بان يكون الامور
الثبوتيه ثابته في الخارج للموضوع المذكور فهو باطل قطعا لان صدق مثل
هذا الحكم موقوف على وجود الموضوع في الخارج ولم يوجد فيه فتعين انه ثابت له في
الذهن كان ذلك فرعا لوجود الموضوع فيه فكان مصادرة فيما ذكرتموه

من كتب العبد الفقير علي عبد العزيز
الحقير

مثال كل ما هو ناه كان ممتنعا وايده بان قولنا كل دائرة ترسم في نفس ... كل
حاملها للخلاف على المحور واحد القطبية فانها استطالت ... في فصل الجسم
... الوجود موضوعها في الخارج ... الا الوجود
حتى يكون ... موضوعها من الموضوعات ... وكلاهما ... من اجزاء
الطرق وابطل ايضا ... من المحققين بكلام على الفصل ...
... صاحب ... وقال ... واما ... الوجود الى
ذكر ... المتعارف الذي ... الجمهور من المحصلين واورد كلاما
محصوله ما ذكره الشارح ... الحقيقة ... للفرق مثال
على ... واعلم ان ما ذكره من الدليل على الوجود الذهني
راجع في الحقيقة الى ... وهو انا نحكم باحوال ثبوتية
على ما لا وجود له في الخارج كالمعدوم واجتماع النقيضين فانا نحكم
على المعدوم مثلا بانه اخص من ... واعم من شريك البارئ وانه معلوم
ومقابل للممكن الوجود ... غير ذلك من الاحكام الايجابية الصادقة
في نفس الامر ... ولا يكون موضوعها ... والحاصل
... الذهني ... الاول ... من الامور ...
... في الخارج ... الحكم بها على الوجود ... ومع
ان يكون المحكوم عليه موجودا في الخارج ... امور ...
... على المطالب الكلام ... الذهني ...
وجوابه ان المراد ... السالبة ... واما
... الموجبة السالبة المحمول ... الا
وجود موضوعها لان ... السالبة ...
شيء من ... الاخر بانتفاء ... والعكس ...
بينهما الا ... ولا ... السالبة لا ... وجود الموضوع وكذا
ما يلازمها ... الامور ... ثبوتية لا ... كان الحكم بها
ايجابا ... الى السلب ... بان ...
الثبوتية ... الخارج للموضوع ... على الاصدق ...
هذا الحكم ... وجود الموضوع في الخارج ولم ... انما ...
الذهن كان ... الوجود الموضوع ... صادقة ...
ابانه ... الحكم ... للموضوع ... ونعلم ان كل الاحكام صادقة
فيكون ... في نفس الامر ... على وجوده
... الامر ... الخارج ... الذهن ... الوجود ...

من كتب العبد الفقير علي عبد العزيز
الحقير

بأسرها في موجود خارج قوتنا المدركة فيكون موجوداً في الخارج بالمعنى المذكور
ولا يرد ان ما يشير به ادراكه مطلقاً الذهن وجودها في وجوداً لادراكه
غير مؤيّس ويكون المعارف عند كنتا الى الموجود الا وجوداً في مغاير للوجود
الاصيل الذي هو مصدر للآثار ومظهر للاحكام فان النار لها وجود
تصدر عنها آثارها وتظهر منها احكامها من الاحراق والاضاءة وغير ذلك
هذا الوجود يسمى وجوداً عينياً وخارجياً واصيلاً وبهذا الاعتبار
واما النار في الذهن فلا يترتب على ذلك الوجود وجوداً لا يترتب عليها
تلك الآثار والاحكام سواء كان ذلك الوجود الآخر في قوتنا المدركة او
في غيرها من وجود الاشياء في المبادي العالية كما في الذهن ولا حاجة بنا الى اثباته
وجودها في قوانا وهذا الوجود الآخر يسمى وجوداً ذهنياً وظلياً وغير اصيل
قال وتلك شبهة النفاة تدل على ان المشاعر غير وجود الاشياء واخذها فلما قلنا
تلك الشبهة جارية في وجود الاشياء والقوى المدركة مطلقاً الا انهم ذكروا
الذهن واراد والقوة المدركة وانها اخذ الاشياء وجودها على
الجملة فالظاهر انها موجودة واخذها لكونها معلومة لنا ولو بوجه ما
واما حصول صورها واكتسابها ولا نوجد في الموجود في الذهن الا هو صور
هذه الاشياء ترد عليه الشبهة الحاصلة الحرارة في الذهن مثلاً الملكية
ماهية الحرارة او لا فعلى الاول وجود الحرارة في الذهن لا حال الا انه بوجود
الشيء في الذهن الا وجود صورته فيه وان كانت مخالفة له في الحقيقة لا انا نقول انما تمسكوا
به ان تم دل على وجود الاشياء انفسها في الذهن لان الحكم على المعدوم مثلاً
بما ذكر يقتضي ثبوته لاستواء محالة في الحقيقة وعلى الاول يلزم ان يكون
الذهن حاراً او بارداً لا معنى للحار والبارد الا ما قامت به ماهية الحرارة والبرودة
والجواب ان الموجود في الذهن ماهية الحرارة لكنها موجودة بوجود
ظلي غير اصيل لا يترتب عليها آثارها ولا يظهر منها احكامها وكون محل
الحرارة موصوفاً بها من احكامها المتعلقة بوجودها العيني وكذا التضاد
تضاد بالمعنى المذكور انما هو في الوجود العيني دون
الظلي وبالجملة اذا كان الموجود في الذهن ماهية
الحرارة بوجود غير اصيل لم يلزم مشاركته
الموجود الذهني للموجود الخارجي الا في لوازم الماهية
وما ذكرتم من اتصاف المحل والتضاد
ليس من لوازمها بل من توابع
الوجود الخارجي ولوازمه

وهذا التحقيق يندفع جميع الشكوك الموردة في هذا المقام هذا وقد قيل
لا يجوز ان يكون الصورة الوهمية مطابقة للخارج الا ما له والا لم يكن
العلم مطابقاً للمعلوم ح والا جهل فثبت الحكم على الوهمي يشبه بان للخارج
محكوم عليه بذلك الشيء وقد يكون لا يلزم من مطابقة العلم المعلوم الواقعة
في تمام الماهية اذا تصورنا شيئاً وارتسم في الذهن صورته فربما حكمنا على
ذلك الشيء وحكم يكون صورته انه لم يحكم عليه لا يحكم عليها وربما حكمنا على تلك الصورة
وحدها بحكم بان الخارج كذلك فلا يلزم انصافها اذ لا حظنا الصور الخيالية وجدناها
كذلك لو وجدت في الخارج لكانت على الاشياء التي هي صورها فلا نعدم منها
شيء من احوالها يشهد بذلك رجوع الانسان الى التامل فيها وكون الصورة آلة بالنسبة
مع ان تلك الاشياء معدوم بنفسها لا تتوقع مع ذلك بان الحكم يا هو اذا
في الخارج كما في موضوع المعقول المشار للمذكور في الحرارة والبرودة ونظائرها
الماهية تتقابل بهما في قابل والوهمي لا يعقل ذلك فلا يلزم اجتماع الضدين قوله
لكن ماهية بما يشبه في الاعيان هذا يلزم اذ اعتبار ذلك الشيء غير
ماهية في الاعيان كالنقل والا اذا قيل انه معدوم مما ليس حاصل في شيء لا صورها
في الاعيان فلا ما لا اول ان ما لا يمنع لوجود الماهية في الاعيان الا حصولها
بها كما لا يخفى قوله الوجود غير قابل للزيادة والنقصان اه نقض هذا
الدليل بانه لو صح لم يقبل شي زيادة والانتقاص اذ نقول مثلاً لو اشتد السواد
لان قبل الزيادة فزيادته اما سواد موجود اولاً فيكون حاصلاً في محل واحد
في او غيره فان اسع الاول فلا يزاد على السواد الاول لكن بل هو قد زال وحصل
سواد آخر وان لم يتغير حتى صار سواداً في المحل واما غير سواد فلا يكون
في السواد ومكذا القول في عدم قبول النقصان ايضاً قوله والا لزم اتصاف
الماهية وجوه اعترض عليه بانه لا يستحيل ان يعني الوجود الاول ويتحقق
للكل الشيء بعينه وجود هو اشد من الاول واقوى منه واجيب عنه بانه يلزم حينئذ
المعدوم بعينه ايضاً لانه ما حكمنا ان الوجود المتحقق لا يمنع اعتبار ان يعاد ورثنا
تعالى جاز ان يعني الوجود الاول في آن ويتحقق في ذلك الآن بعينه وجود آخر
هو اشد من الاول فلا يلزم اعادة المعدوم لان المحل لم يخل عن الوجود اصلاً كما
ان الهيولى التي تتعاقب عليها الصور لم تخل عن الصورة قطعاً وكما لو
فرض تعاقب السوادات على محل واحد بحيث لا يخلو في آن من السواد لم يلزم
تواردها الوجودين على ماهية تعاقب الصور ولا يلزم ابطاله من دليل المتكلم والماول
في الحث وايضاً ما كان كلاهما ما هو صحيح كما تقدم قوله فلزم ان يكون الشيء
موجوداً بوجودين معاً قيل لكماله ثم لو ارادوا انه فيه احدهما الا بعينه

الاسمرار اسودار شدن و روان شدن
الاسوداد ارام گرفتن مصادر

هذا التبدل من صفات المحل منصرف بتبدل الحدود التي هي كل الحالة
كما اذا تحرك الماء المسخن حتى تم دونه تسخن كل واحد من الاشتداد والضعف
حركة والا فليس لحركة الا اذا كان علم كل آن مفروض في زمان الحركة حالة
لا يكون له مثل الحالة قبل ذلك الآن ولا بعده في الحركة في الاين لا بد في كل
آن من حصول في مكان لا يكون له ذلك الحصول قبل ذلك الآن ولا بعده وكذا الحركة
في الكيف لا بد في كل آن من كيفية لا يوجد قبله ولا بعده وكذلك الحركة
في الكم لا بد في كل آن من كم لا يوجد قبله ولا بعده وعلى هذا القياس حال المتحرك
في الوضع ولا يمكن المتحرك ان يكون باقيا بعينه من مبدأ الحركة الى منتهاها
بل يجب ان يكون متبدلا دون الاحوال التي يتحرك فيها فلا تعدم المحل بدونه
كالوجود لا يتصور بدونه ثم ان في الحركة شبهة عامة وهي ان حال المتحرك في الامر
ان كان له في حد السافة الى منتهاها اين واحد فلا حركة له في الاين بل هو ساكن
مستمر على اين واحد وان كان له ابون متعددة فاما ان يستمر فيه واحد منها
اكثر من آن واحد فحينئذ انقطع الحركة واما ان لا يستمر فلا يكون في كل اين الا آنا
واحدا فيلزم تتالي الآنات وهو باطل عند صاحب الكتاب وكذا سوال في الحركة
الكيفية والكمية والوضعية والجواب عنها الاول ان حال المتحرك في حدود المسافة
لا منتهاها اين واحد مستمر هو كونه متوسطا بين المبدأ والمنتهى لكنه غير مستقر فيلزم
نسبته الى حدود المسافة ويتعدد بحسب تعددها وكان حدود المسافة بالفرض
كذلك تعدد الابون بحسب الفرض وكما انه لا يمكن ان يفرض في المسافة
حدان ليس بينهما حد واحد كذلك لا يمكن ان يفرض في ذلك الاين المستمر
اينان متصلان بل كل اينين مفروضين يمكن ان يفرض بينهما اين آخر
كما ان كل حدين مفروضين على خط يمكن ان يفرض بينهما حد آخر
فلا يلزم تتالي الآنات ولا انقطاع الحركة ولا يكون المتحرك ساكنا وكذا
المتحرك في الكيف كيفية واحدة مستمرة في كل آن يفرض يكون له كيفية
اخرى فرضا ولا يمكن ان يفرض في تلك الكيفية المستمرة كيفيتان متصلتان
بل كل كيفيتين مفروضتين يمكن ان يفرض بينهما كيفيات اخر فلا يلزم
شيء من المحذورات وقد تبين بذلك ان كل الانواع المتبدلة في الاشتداد
انما هي بالفرض كالآنات على ما صرح به الفارابي واما حكموا بان الامور المتعددة
المفروضة في الاشتداد انواع بناء على ان الاسامي المطلقة بالشدة والضعف
لا اضافة ولا افراد كما في الحكم بان الاين
يكون محمولا للمسمى على دعمهم بان الماهية اذا اخذت لا بشرط شيء ضعفا
فلا يكون النوع او الجنس متعلقا بالتشكيك على ما ثبت من ان تبدل الانواع
مخصوص بالحركة في الكيف لعدم الشدة والضعف دون الحركة في الاين والوضع

حاشية: فالمتحرك في الكم لا بد في كل آن مفروض كمية لا يوجد قبله ولا بعده

حاشية: متحركا به

حاشية: الشديد السواد والضعيف

الثاني يحصل من اجتماعهما سواد ليس بمرتبة على احدهما وعلى هذا يجوز ان يلتئم
من البياض والسواد بين الحل واحد والتضاد الثاني ان زيادة وجود ما في شخص
الوجود كما ان معدا ازدراعين على مقدار ذراع ليس المقدار ذراع لا يعلم ما
ذكر لانه انما يصدق في الوجود بعينه ثم يزداد وينقص بالى وجود من اجتماع
على الاول في كونه وجودا وعلى ما يتبرعان لو لكل في الكمال يعني الاول بان المشي
والطعام مما يكون بقضائه كما في الاعيان مطالع يتصور مع ذلك فصح كما ان
مما احق الوان وما ذكر من عدم تقوى السواد من حل واحد غير صحيح
عما يسمى بحر الكل حتى الضوء والسواد مراتب مختلفة شدة وضعفا فيتوهم ان الاسير يكون
اسوادا ان وعلى التقادير الكلام في تيرد البعد واحد وانا قطعة والاشتداد
والضعف كما عرفت ههنا بان واما اطلاق افراد الوجود شدة وضعفا
في حقوق الاعراض
وكما لا وتمصا وتقدما وتاخرا او اوله وعدم او اولوية وعدم صوالجواب
حكموا بانه يقول بالتشكيك ويجري في السابق مشاكل لمن الشدة والضعف
ثم الاشتداد والضعف الذي ذكر بان الوجود لا يسلم ذلك فان
مال الشدة والضعف في باب التشكيك اما الى ان يترتب الآثار على احدها
اكثر من الآخر على ما قيل واما الى ان احدهما اكمل بحيث الكل والازيد وبانه الوجود
من الاخر كما ان مقدار على ما قرره كما مر واما الاشتداد الذي هو مما فالمراد
به الحركة في الوجود على انه الحركة في الكيف وكذا المراد بالتزايد هو الحركة في الكم والكيف
كما الحركة في الكميات ولا كان من البين ان المتحرك في اي حال من احوال الكيف
انما يكون متوجها من تلك الحالة الى حالة متصورة بتبدل الحال على شيء واحد
بعينه فلا يكون متحركا في تلك الحالة وان الوجود مما لا يتقوم الا بدونه
كان اسناد التزايد والاشتداد الى الوجود مستغنيا عن الدليل بل يكفيه مجرد
الاراده وتصور ما يسبق واذا عرفت معنى الاشتداد والضعف
وقفت على معنى التزايد والتناقص بالمقايسة قوله لان معنى الاشتداد
ان يكون للمحل الخ مثال ذلك اشتداد الماء في سخونته فالمحل فيه القابل
هو السخونة والمحل الثابت هو الماء ولا شك ان السخونة في حال تزايدها
تتبدل نوعها في الآنات التي يوجد في كل آن يفرض نوع من السخونة تحول
من السخونة التي وجدت في الآن السابق واضعف من التي توجد في الآن
اللاحق فيكون الموجود من السخونة في كل آن متوسطا بين ما توجد في آنين
محيطين بذلك الآن وصح الانواع بمجرد تحتها على الماء الذي هو محل
متقوم بدونها لهذا التبدل المفروض على هذا المحل بل صار هذا المحل
متوجها الى الحد الذي ساق عليه من السخونة سمي اشتدادا ومنع الضعف

حاشية: اسلام

والكم اذ فيها تبدل افراد نوع واحد قوله فحصل بالحقيقة فيما صدق الحكم بان
يوضح له من قبلنا قوله فالاحدى الشيء والضعف هو المحل وذلك لان
المحل هو المتحرك المنتقل من حال الى حال او في هو الباقي في جميع الاحوال كلها
واما الحال المتبدل بوجه لو تحرك فيه تنزله المسافة في الحركة الاينية
وفيهم من زعم ان المشتد هو الحال ورد عليه بان السواد اذا اشتد فان لم
يبق ذلك السواد بعينه فلا اشتداد فيه لانه اشتداد المعدوم وان بقي موجودا
بعينه وقد عرض عليه زيادة فلا حركة في ذات السواد بل في عوارضه فان
نقض بان الجسم اذا اشتد السواد فيه فان لم يبق ذلك السواد فلا اشتداد
فيه لاستحالة الاشتداد في المعدوم وان بقي وعرض عليه زيادة فالحركة في الجسم عوارض
السواد لا في نفسه اجيب باختيار بقاء السواد والملزم الا الحركة في الجسم
في السواد بل هو متحرك فيه سواد غير قار واما تحرك غير القار في نفسه فما لا يعقل
لا يبدل ان يكون المتحرك مقام الحركة قوله اي الوجود فيه بحث قبيل من دعوى
ما يصحح ما يبين ان الكسب... والسواد ... الى الابهام ... وان
ما ذكره من الامثلة لا يضاح ... ما اشتبه على بعض الاذهان الظاهرانها اقناعية
وان كل الامثلة توضح ما خفاه قوله فيه توزيع لكل الامثلة وقيل انهم يقولون
ان مبادي الفصول الجنسية قد تكون عدمية واما اللوازم عدمية ظاهرة تحمل من اللوازم
العدمية بمبادي فصول الانواع موجودة وكذا يقولون عدم الماهية بسيطة
من علل الوجود بل هو كاشف عن اثر وجودي هو العلة ذلك الوجود فيكون
فعال ما هو شر بذاته في من الامور ضمن الوجود وتلك الاعدام لوازم لها
فيكون شر ... بالعرض لا بالذات ... هذا الاحتمال مبني على قوله ولا من
حيث ان عضو المقبول كان جاهلا بالطبع وذلك لانه اذا كان قابلا لكونه عليما
نافعا وهو كمال له وكذلك السياسة المدنية في تدبير المعاش مع العموم على
العدل والمساواة وضبط القوى الحيوانية وحفظها عن طرفي الافراط والتفريط
من كمالات النفس الناطقة وما يتفق ذلك في الترتيب الامر قد يكون لفقدان
الاتصال وقد يكون ... المزاج وكلامنا عند قوله فاذن قد حصل
من ذلك ان الشر في ماهيته عدم وجود قوله اشارة الى القسم الاول اعني ان
الشر يطلق على امور عدمية صرفة هي غير مؤثرة قوله او عدم كمال اشارة
الى القسم الثاني قوله وعلى امور وجودية من حيث انها مؤثرة في كون وجود مانعا
الشيء الموجود الى الكمال من الوصول اليه فكانه قال او عدم كمال لوجود سبب
ذلك العدم فلم وجودي وانما اعتبر قيد عدم الايثار لان الشر عدم بماهيته
ذلك كمال الحر ... الايثار ولذلك يصلحان بالاضافة ... من مؤثر

عند بعض لا يكون مؤثرا عندنا وعلى هذا يكون الشر ورد الخيرات مقيسة الى
ذوي الارادات واما ان اعتبر في الشر كونه غير لايق بالشيء الحركة فلا عاقل
حال من حيث ان ذلك العدم غير لايق به او غير مؤثر عنده كما اعاس بغير ذوي
الارادة ايضا وهو المناسب لما ذكر من مثال الشر بالقياس الى الشجار
وان كان اطلاقها على ذوي الارادات اكثر واشهر قوله القضيتان بعد الحصر اي
في النوع العام قوله لامتناع اتصافه بالوجود الخارجي منع ذلك بانه لا يجوز
ان يتصف بالوجود الخارجي ولكون وجوده عينه كما يقول النور منير
والنور به ليست زائد عليه بل نقول كل صفة فانها ثابتة لموصوفها لذاتها او لغيرها
وا واسطها كالوجوب واللزوم وغيرها وقد سبق منا اشارة الى ان الوجود
العارض لموجود خارجي لا يجوز ان يكون موجودا في الخارج وانه لا اقتضاء
الى الطلاق كون الشيء موضوعا بصفة والسان لحقيقة قوله اما الوجود

الخارجي فموصوفها الوجود الخارجية رد عليه بان الوجود لما لم يكن موجودا
في الخارج عندكم كيف يتصور عروضه في الخارج لموجود خارجي فان الشاهد
يشهد بانه لما لم يتصف الشيء بالوجود تقدم ان الماهيات ليست قابلة للوجود
ولا الوجود مقبولا لها الا في العقل ولا شك ان العارض لموجود خارجي معقول
كونه عارضه في الخارج فليس كلامه ساقطا وقد مر ما استقصاه من
التحرير من الوجود الخارجي والوجود للخارجي بما شد فيه هو الورود بطاهره
اذ لا امر في الا ... ان الوجود الخارجي عارض للماهية في نفس الامر وذلك
لا ينافي كون العارض غير موجود في الخارج فلا تناقض بما تقدم قوله اذ الصور
لا توجد للصور الاولى من حيث لم تبادر الاوهام الى ان هذا الاول مما يناقض
وهو ان الثابت بالبديهة هو ان الضدين لا يجتمعان في محل واحد في حالة
واحدة واما ان احدهما لا يقوم بالاخر فلا نسلم انه بديهي ثم نقول لم
لا يجوز ان يقوم احدهما بالاخر فانهما يتعاقبان على الاخر ابتداء لكان حكمه حكم
فان ... احدهما للاخر كذلك العرض من حيث هو موضوع له
مطلقا ... فالاشتراط ان لا يكون للوجود ضد من حيث هو ... ووصفه
للمعقولات وان المعقولات من حيث انها معقولة للموضوعية للوجود
ليست ضدا له والاعلام من ذلك نفي الضدية بينهما من حيث انه اول ظاهر
لزوم نفي الضد مطلقا قوله والوجود لا مثل له فيمكن ان يستدل
على ذلك ايضا بوجوه الوجود لجميع الاشياء فان مثله مثل لكون كل مثل
الشيء لا يوجد مثله كما ان الضد لا يوجد بضده ومنه هنا انصاف التسليم
للامور ودخولها في محل واحد واما ان احدهما لاخر ان يوجد به فغير مسلم قوله

المتبدل

لفقداده

غيره

متصفا

موجود الوجود الخارجي

الاوهام

انها

لأن المثل مثال للذات الخ قيل المتكلمون القائلون بأن الوجود مشترك
معنوي حكموا بأن الوجودات متماثلة لكنهم لا يشترطون في التماثل الذات
بل المفهوم ولا شك أن الوجود مفهوم مختار صدق التماثل عليه قوله والذات
ما صدق الخ أورد عليه بأن المصنف صرح في قواعد العقائد بتقسيم
المتصور إلى الذات والصفة ولا شك أن كل ما هو متصور يتصف
بالوجود ولو في العقل فيصدق الذات عليه وأيضا عدم اتصاف
الوجود بما هو حقيقة في الخارج وهو مع عدم السند من قبيل المنع وعدم الجواب
أيضا قوله بكون هذا الاعتبار هو الموجود لا الوجود قوله أورد عليه أن كون
الوجود وجودا أمر ثابت له لذاته وذلك الاعتبار أمر عارض له وما بالذات
لا يزول بالعرض فيكون وجودا وموجودا معا [illegible] والظاهر أن المراد
العارض [illegible] إذا الأمر أن الوجود عرض له الوجود في العقل [illegible]
من حيث أنه موجود لأن اعتباره من حيث الحقيقة هو اعتباره صفة للشيء
لا اعتباره موصوفا بشيء فكأن اعتباره موجودا في العقل لأن الوجود
باعتبار عروض الوجود له في حين كونه وجودا أو صار موجودا [illegible]
الوجود معا [illegible] فإنه ما لا يرد السؤال فقوله هو الموجود
لا الوجود معناه أنه أعم من حيث أنه موجود وإن عمم من حيث أنه
وجود ومنها لا شك فيه ثم إن [illegible] ثم قرر أن الوجود إذا أعم من حيث
أنه وجود لم يكن [illegible] فلم يتصف بالتماثل بهذا الاعتبار ولا يلزم منه
أن لا يتصف بالتماثل أصلا وذلك [illegible] أيضا أن تماثل الوجودات
[illegible] العالمين بالشرط [illegible] من حيث أنها وجودات بل من
حيث أنها مشتركة في مفهوم هو تمام ماهيتها فإن الوجود سواء كان
مطلقا أو خاصا اعتباره من حيث هو وجود [illegible] ليس
[illegible] ولكن اعتباره [illegible] في تمام ماهيته [illegible] اعتباره [illegible]
أن اعتباره من حيث أنه موجود في العقل [illegible] وما ذكره [illegible] قواعد
العقائد [illegible] للذات [illegible] أن يحكم عليه [illegible] أن يستقل بالمفهومية
أي يكون ملحوظا في نفسه لا آلة لملاحظة غيره والصفة ما لا يصح أن يحكم
عليه لعدم استقلاله بالمفهومية أي لكونه آلة لملاحظة غيره وطرفا
حاله وأما تجويز اتصاف الوجود بالوجود أو العدم فسيرد عليك
بعد ما مر كلام فيه إن العدم قوله أجيب بأن العدم من حيث هو معقول
عرض له الوجود قوله يعني أن العدم باعتبار أنه معقول معروض للوجود
لا ينافيه وباعتباره [illegible] ينافيه والمراد بالوجود لا مساواة المعقول [illegible]

من حيث هو معقول ومنافاة العدم إليه في نفسه لا يستلزم [illegible] ذكرناه وأقر
موهم من عبارته أن الوجود عرض للعدم من حيث هو معقول فاعترض
بأن حيثية كونه معقولا ليست شرطا لعروض الوجود له وإلا لكان الموجود هو
العدم الموصوف بالمعقولية لا مفهوم العدم في نفسه والمعترض عرضه للمنافاة
انتهى فأشار إلى أن العدم من حيث ذاته عرض له الوجود لا باعتبار ذاته ومن حيث ذاته هو
مساو للوجود فلا يرد الاعتبار الخ قوله وتساوي الشيئية قيل الدليل على عدم
تساوي الوجود والشيئية استعمال أحدهما في الأمور التي لا يستعمل الآخر فيها فإنه يقال وجود
الماهية من الفاعل ولا يقال شيئيتها من الفاعل ويقال هو واجب الوجود وممكن الوجود
ولا يقال هو واجب الشيئية وممكن الشيئية قوله لكونه حقيقة في الخارج مسلكه على الوجود
[illegible] أن النزاع في كون المعدوم شيئا أو لا إنما هو في هذا المعنى وأما بطلان [illegible] مطلق
[illegible] على المعدوم الممكن بل على الممتنع أيضا [illegible] خارج عن المباحث العقلية
والذي ذكرنا [illegible] وهذا [illegible] المعدوم شيء ويقولون [illegible] اتفقوا
على أن الممتنع ليس بشيء [illegible] الماهية في الخارج مسلكه على الوجود
واتفقوا أن القائل بكون الوجود زائدا على الماهية [illegible] القائل بكون المعدوم شيئا [illegible]
[illegible] فإن الماهية إذا [illegible] العدم فقد [illegible] وجودها [illegible]
[illegible] من أن تكون موجودة ومعدومة معا كما ذكر الشارح [illegible]
[illegible] من الثبات معدومة [illegible] قوله [illegible]
[illegible] قوله [illegible] أن الماهية [illegible]
[illegible] عليها آثارها [illegible] طلب الماء [illegible]
[illegible] وجودا أو [illegible] يطلقون العدم
على [illegible] أجزاء [illegible] كل واحد من الوجود والعدم [illegible]
المقابل له فإن أراد [illegible] المعدوم [illegible] الأول [illegible] ودعوى [illegible]
[illegible] وإن أراد [illegible] النزاع في [illegible] الأول [illegible]
[illegible] بطلان [illegible] لكنه
[illegible] أن [illegible] الماهية [illegible]
عليها آثارها ولا [illegible] أحكامها [illegible] بالوجود [illegible]
[illegible] سميت ذهنا [illegible]
الماهية [illegible] مصدر الآثار ومظهر الأحكام
[illegible] للماهية [illegible]
مذهب المعتزلة [illegible] ما قد سمعته من بعض الفضلاء أن المعتزلة إنما
[illegible] المعدوم في الخارج [illegible] الوجود [illegible]
[illegible]

في ان ثبوت الاضافات وكونها طاو حيث لكم يقبسون الوجوهين الى الخارج
والخصوص التبوت الذي لا يتصور بدونها امارة ما ممكن ولا سموه
وجودا **قال** العاملون بان المعدوم شيء هذا سوا العدو **اقول** اراد
ابطال مقالتهم فقسم منهم معقود في ان العدم ثابت وبين مقوم اقوى
مما ان اتصاف الماهية بالصفة ليس ثابتا في الاعيان ثم بنى عليه ابطالها
لا يمكن ان يبنى على هذه مسالة لانكون برهانا لانا نقول لا حاجة في ابطالها
الى هذا لان بطلانها بديهي والمباحث كلام ومقصوده ها دليلهم
توهينا للاعتقاد في مقالتهم حتى لا يرجعوا عنها اذا اطلعوا على
منافاته ما اعترفوا به انما **قال** لانه لو ثبت في الاعيان **اقول** هذا الدليل
يدل على ان اتصاف الجسم بالسواد مثلا ليس ثابتا في الاعيان بل يلزم
لما تكون للجسم متصفا في الاعيان بالسواد هو بط بالعرو في قوله
ان هو اللازم ثم لا غرض منه لا يلزم من كون الخارج ظرفا للنسب
والاضافات والسلوب في انفسها ان يكون ظرفا لثبوتها فانها ما هي حقيقة
فلا يلزم من اتصاف كون الخارج ظرفا لنفسها كونه ظرفا لانتسابها
فالجسم متصف في الخارج بالسواد وان لم يكن اتصافه به ثابتا في الخارج
قوله فالتصاف بالثبوت انما يكون باتصافيتهم الى متى لا تنتج لرويته
فان ثبوت بعض افراد الاتصاف لا يستلزم ثبوت جميعها في ان وجودهما
يكون بعضها ثابتا في الاعيان وبعضها غير ثابت فيها والاظهر الشيء
في الامور العينية والقول بان هذا الحكم ثم يرجع تابعا في الاستيعاب
هو العامات **قوله** والى ان يعدون قوانا انما انهم العاقلين بالاحوال
لكن منهم من اثبت المعدوم ولم يثبت الحال ومنهم من قال لا نعقل بالشعور بانه
في الوجود لعلوه وان لم يصح للماهية فانه ثابت هو نوع اتصاف
الماهية بالوجود **قوله** فلان الاتصاف بنسبة في الخارج فلا بد ان يكون
فيه ان ثبت الاتصاف في الخارج يقتضي ان يوجد الطرفان فيها في ادة
في الخارج ولا يستلزم عدم انتفائهما ان تحصل الماهية متصفة بالوجود لكن
الى عدمهم ان اثبت الطرفين في اتصاف الماهية بالوجود مع انها تحصلها
متصفة لا انها تحصل اتصافها موجودا او ثابتا فان الضباع اذا
صبغ ثوبا فانه تحصله متصفا بالصبغ في الخارج ولا تحصل اتصافه موجودا
او ثابتا في الخارج **قوله** كما هو مذهبهم فانهم يدعون ان كل ماهية كلية نوعية
كالسواد والبياض والجوهر فانها في الخارج لها اشخاص غير متناهية
ثابتة في العدم واذا كانت هذه المعدومة متسلمة لهم كان اطلاق الرهان

خبرعن ان متصف الجواهر هنالك بالاعراض

على الحكم الموقوف عليها لحجة الدليل **قال** فلان عدم نقل الوارد على الكون في الاعيان
ضروري **اقول** قيل انهم ان يسموا عدم نقل الوارد وسنده لو لم كان ضروريا لما كان كل
صور يا وهو موقوف على العرو ... في البديهي في امثال التفاوت في الوجود واسناده
لعدم تفاوته عن المعلومات وانه لجوابه ان البديهي يتفاوت في الالفاظ
بحسب التفاوت في الكمال وان المقصود من جميع المعلومات فيما فانه
مما لا يعقلها بعضها البعض واما المنع والسند لقوة فسق عليها الى تفصيل الكلام **قال**
وقد اجاب المحقق بمنع الكبرى ... في جوابه على منع الكبرى بوجوب ان يكون ما ذكره
باعتبار الكسر لان سند المنع لو صح له ولو حمل جوابهم على منع الكبرى اجالي للمنع
كالكلام او ان شئت ... الاشتباه فلك ان تقرير المعدومات غير ثابتة
بحسب الخارج في الصورة ومادكر في اثباتها الاصول عليها وان امتنع الوجه
ما يشعر بانها فالكبرى **قوله** والالاقرب ان يقول ان المكان آه هو الكلام
المشهور هو ان الصورة غير ثابتة فلا تصح ... فان قوى ان الكليات المعقولة لا تعقله
ثبوت صفته عدمية او لكل لا امكان له بعامل بسلب لكن الصفة العدمية
عنه لانه يتصف فلا لو ان يكون متصفا بها من كون الصفة الوجودية
لكنها ولما يعال في ان المعدومات لا تتمايز فيما هو غايته الا بحسب ما يتميز
بحسب الوجود الخارجي اذ لا وجود لها فيه وامتيازها في انفسها
بانفسها او بتبعية ما اضيف الى الله فلا يسكن عنه ويتدبر لعله يهدي الكلام
ولو في ما بعد **قوله** لانه لو كان خارجا لزم التسلسل لكن ما هو من ان يكون
فرد من افراده لكن لا يستلزم ثبوت جميع افراده فجاز ان يكون امكان الشيء موجودا
خارجا ويكون امكان امكانه او ما بعده من الامكانات اعتباريا **قوله** وجودها
صفته آه قيل بعض بصفات الاجناس كالوجوه في الجوهر والسوادية
للسواد وغير ذلك فانها ثابتة للاجناس حالة العدم وهي احوال عندهم
وهذا النقض لا يتمشى الا على من يثبت المعدوم ويثبت الحال كالقاضي
واتباعه والبهشمية ان يدفعوه بان صفات الاجناس العالية
بالمعدومات يصدق عليها بحسب ما فيها انها قائمة بالموجود وان
لم يكن ما هي فيها قائمة الا ان يقولوا الصفة حيث لا وجود للفرد به
قال وكون الثابت عدم اعم **اقول** من قال منهم بثبوت المعدوم
انما كان الثلاثية عندهم في اقسام الموجود والمعدوم المكي والحال
وكان المعدوم قسمين المنفي والممكن فمن ما على ثبوت المعدوم كان عنده
قسيم الموجود الحال وكان المعدوم مرادفا للمنفي عنده والمعدوم من المنفي
انما يصح على راي بعض مثبتي الحال ثم قال بثبوت المعدوم دون الحال
وهو الذي انكر المعدوم
الفاضل

كان الشارح عنى انه ليس بين الموجود والمعدوم الممكن وكان المعدوم انه ليس بين
المنفي والممكن ومن لم يحتمل ثبوت شيء منهما فالشارح عنى بمرادف الموجود والمعدوم
المنفي فظهر بذلك ان المتصور ان لا يمكن ان يتحقق ليس بينهما شيء واحد منهما
رابعة واثبات نحا بين شيئين وواحد بينهما كما هو المشهور في الكتب قال يقتضي نفي
الواسطة اقول قيل العقل يقتضي نفي الواسطة بين الشيئين وما يقابله اعم الشيء واما
بين الموجود الذي هو اخص من الشيء وبين المعدوم سواء كان مرادفا للمنفي او اعم
منه فلا يقتضي نفيها بل ثبوتها وما ذكره في الترادف بين الثبوت والوجود
وبين العدم والنفي فزعم عندهم وهو مبني على ان الاشياء الموجودة هي
الوجود ليس بنفسه عندهم ولا يخفى ان النزاع في اثبات الواسطة ثم نفيهم بطلانا واما
اثبات الواسطة بين الشيئين فما لا يقول به عاقل قال والوجود لا يرد
على التقسيم اقول قيل هو موهم ان هذا اعتراف بالواسطة التي هي الحال لان الوجود
اذا لم يرد عليه التقسيم اما موجود او معدوم لم يصدق عليه انه موجود ولا
انه معدوم اذ لو صدق عليه احدهما لورد عليه التقسيم الى ان قد نفيتها
وهذا التوهم فاسد لان حاصل قوله الاول الوجود فيشتمل على شرائط السؤال ان
الوجود اما موجود او معدوم او لا موجود ولا معدوم والاول باطل لبطلان
تعيين الثالث وهو المطلوب وحاصل الجواب ان هذا الترديد يرد في المتصلة
ذات الاجزاء المطلقة لانه غير العقل ولا يعقل اصلا وذلك لان كل
الاجزاء ليس لها معان محصلة معقولة بل هي مجرد عبارات ليس لها مدلولات
تامة في العقل [illegible] الاول باطل بقوله الوجود موجود يقتضي ثبوت الشيء
لنفسه وهو مما لا يمكن يعقل لان الثبوت نسبة لا يعقل الا بين متغايرين
واذ لا تغاير بين الشيء ونفسه امتنع ان يكون هناك نسبة قطعا واما
الثاني فلان قوله الوجود معدوم معناه سلب الوجود عن نفسه اذ لو فسر العدم
[illegible] لم يصر النزاع بين القوم مع بطلانه وسلب الوجود عن نفسه مما لا يمكن
[illegible] لان ثبوته لنفسه اذا لم يمكن تصور الايجاب وورود السلب على
مورد الايجاب فمع تصور الايجاب وكيف لا والسلب رفع النسبة
الايجابية المعقولة من حيث لا تصور تلك النسبة لا تصور هناك ايجاب
والسلب ولا يكون ذلك ارتفاعا للنقيضين وانما ارتفاع النقيضين
ان يكون هناك نسبة معقولة لا يصدق ايجابها ولا سلبها واما الثالث
فلان قوله الوجود لا موجود ولا معدوم مركب من سلب الوجود
للوجود وسلب العدم له وليس شيء منهما متصورا لما اذ لم يتصور
ثبوته لنفسه كما مر لم يتصور سلبه [illegible] فلا

من ان تصور المشار اليه [illegible] المتصلة المذكورة خالية عن المعنى
المعقول فلا يكون في الحقيقة [illegible] تصور [illegible] ونفي الاشكال لان
[illegible] تلك المعاني الاعتبارية [illegible] فلتعتبر من الوجود
[illegible] ما ذكره [illegible] في ان الوجود موجود بوجود
هو عينه بالذات ومغاير له بالاعتبار [illegible] الاعتبارات ولا استحالة
[illegible] وذلك لان المقصود بيان احوال الوجود في
[illegible] لا بيان احوال الكسب [illegible] العارض [illegible] الترديد
[illegible] عند الجمهور [illegible]
[illegible] الاولى
[illegible] المتصلة [illegible]
[illegible]
[illegible] التقسيم [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] وهو [illegible]
[illegible] لكن ان ذكر القوم [illegible] بالكلية وان قوله
[illegible] ان يكون موجودا او معدوما [illegible]
[illegible] المتصلة [illegible]
[illegible] بطلانها [illegible]
[illegible] الموصوف [illegible]
[illegible] بطلان الترديد [illegible]
[illegible] من الموجود والمعدوم [illegible]
[illegible]
[illegible]
لما ذكر الامام في المحصل [illegible] على ان الترديد الثاني
غير [illegible] العقل [illegible]
[illegible] قال [illegible] ان الوجود موجود [illegible]
[illegible] اقول [illegible] الجواب [illegible] الى الوجود
[illegible] او مطلق الوجود [illegible] الى الوجود [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] الجواب

اصلا ان جواب الشبهة حق نعم ورود التشكيك مرادا واحسار كون الوجود موجودا بوجود
موعسه كما مثل او احسار ان معدوم لان الوجود مرسع من الخارج ولاسبيل الى صدقه على المتصل
الوجود والعدم في الخارج وثبوت احد السلبين في الخارج متصفا بالآخر وفي آخر المقام
على الآخر مولطاه واما ارتفاع احدهما لانه بطريان الآخر فليس يتحمل عن كلام
العموم في هذا المقام فعليك الافتقار ثم الاختيار قال فان وجه كلامه من الحس والعقل ظاهر
الآه اقول هذا اسس على الكثار لان واي الحس والعقل كما ابن في موضعه فلا بد هذا المقام
اذا الحكم ان السواد في الان الثاني بعينه الواحد وهو صفته ترجع الى صلاح
بعض اجزائه في الان العقلي والحس ان السواد في المقام الاول للزوال الاحتمالية ومن اهل القريب
فان هذا وذكر كما ترى في اصلاح بعض الاوائل بعض ولا حال عام احدهما بالاول والعقل النطق
فان تنقل الكلام الى المسئلة الاخرى عنه ويقول بهما على عدم كونها موجودا ويكون بعضا عام
عام الوضوح بالوجود على عدم كونها معدومة لعدم تقوم الوجود بالمعدوم قال
فاما اذا اتحاد الموجود فهو عدم في الدليل الدال على التغاير في الان السواد فلا التام حقيقته
منها مكشوف بكونها وتعيين فانه بمعنى ان حال هما وعدم الوجود فانه قال
والكلام في الوهم فلا تم داه اقول فيه ضعف لان الكلي العارض في الوهم فوقه اذ ثبت
في الخارج كان معدوما فيه فيكون فاما مطلقا كما علم من الموجود في الخارج والمعدوم فيه
والقسوات انكل قول والكلام ههنا في الكتاب اذ الكاسب في الاول الى غير ذلك
كلام اولا هذه لما مر في الوهم ويكون حاصل الكلام ان الحس والعقل حال عقلنا السواد
موجودا ان تمام ان عينه في الوهم اما الخارج فهما في الوجود لا محدود فيه الا في الموجود
اما ان يكون مسموما منه بالوجود حيث كان في الخارج ساهده فيها وان حال كان ما تحقيقه
ان الموجود في الخارج سيرى في الوهم مركب اول مجاس بالماهية والوجود مما كان فيط
كما سيظهر ان تركيب الامتيازي الاجزاء الحمولة قال فيكون لها ان حال اوي اقول قبل ان الحال
المطلق مشترك بين جميع الاحوال الخاصة فلا يكون لها حال غيره وايس في اوليس
المقصود انه اشتمال الحال المطلق الى ان الكل حال من الاحوال الخاصة هو لازم
لتشترك الاحوال الخاصة في مفهوم مطلق الحال وعامه كل منها تمايز من الاحوال فيكون كل حال
امرا مشتركا والخصص فيكون كل واحد منها الخاصة الاقسام سواء كان الخاص مشاركا
سائر الاحوال في مفهوم الحال وتميز عنها بما هو مشترك بينهما ان يشترك في الحصص
وفي هذا الحصص انقسام ان حكم افتتن الاحوال مطلقا وللاحوال ما ذكر منها قال
قال وما به الاشتراك والاختصاص احدهما اقول قيل في العام سواء الاختصاص
الناعت ولا المرغوم في نعت في لعوض ينعته لما كان المرغوم تنعته الحالة ولا سبق
حلها افتعال الحكم به والاعال حم كرح وانت يا معنى العلم عند نفي الاحوال
هو التعين في الحال الاختصاص اللاعق فما ذكره الشارح الزام لما مر في

وقد تران المقصود في اشال من القال الآن معه ليرد ما شهد السوية حتى ابطالها
بمجاولة لانه قال وانا لم يذكر ان الوجه وصول الاحوال بالتماثل والاختلاف اقول ادخل
لانه ادا الم يكن وصفها بالتماثل لم يصح ان يقال انها مشتركة في ان الله كان هو او صفهما بما هو في
مفهوم المطلق وادا الم يكن وصفها بالاختلاف لم يصح ان يقال انها متباينة بخصوصياتها
كان هو او صفهما بالاختلاف اشتمالا على الخصوصيات قال واذا كان كل ذلك ثبوت الاحوال اقول
مع ما شهدت به السوية بان كل مفهوم من شر العقل لما كان اما موجود ولا الى اما
متمثلا في الماهية او في الحال مر قطعا لان يكون الاحوال اما في الماهية او في الحال
ما عدم ان اتصافها بالتماثل في بعض الوجوه كالاشتراك في الحالية والاختلاف
في بعضها كالتباين في الخصوصيات قال تحقيق الفاضل لكم ان تولوا في التحقيق
وما ذكرناه في دليل السابق من الاختلاف هو ما يحصل من البرهان في كل موجود من
الانقسام على ان تولا تقبل تماثلا واختلافا بتغير ما وانه لا يحسب ما عسوا لها في
سبسرهم لان التعقل هو اجزاء الدليل بعينه لا يتغير اقول هذا النقض
انما هو على تلخيص الحجة الشاملة على الاشتراك والتباين كما اشار اليه في الشرح فالشارح
فيه التغير من بعض الوجوه مثلا اذا كان الشمول حاصلا بانه الاشتراك وما به
الامتيار معدوما لكان انه ترك الموجود من المعدوم وقال السابق ليس معدوم
لكن انه تركب ما ليس بمعدوم والاموجود من المعدوم الكل قادحا في كونه صحيحا
لتلخيص الدليل ومن تتبع احوال النقوض في موارده ما وجد كثيرا منها في هذا القبيل
فيعني التماثل والاختلاف في الدليل لكونها اي موجود في عدم معقول ما
مركب في المعنى لا حاجة الى كونه معتبرا فهو تلخيص الدليل وزبدته قال
لا اسلم دليل على اثبات الصانع اقول ومثل الدليل على اثبات الصانع سوهر
على ابطال التسلسل في امور موجودة متباينة مترتبة وبدعام الدليل
على ابطال التسلسل المعتمد بين السلسلتين فلا يفترق في انتظام الدليل على الصانع
جواز التسلسل في امور ليست موجودة ولا معدومة والتحاجوز ان يسلم
عدم استقامة الدليل لانه موقوف على ابطال التسلسل فلا يتم قوله لا اسلم دليل ويمكن ان
يقال ان المتكلمين على آخرهم ذهبوا الى امتناع وجود امور غير متناهية مطلقا
سواء كانت مجتمعة في الوجود او متعاقبة فيه واعتمدوا في ذلك على برهان التطبيق
والكل ان ما به وفي الامور الثابتة المجتمعة في الوجود اولى والمدى في ما في الامور
المتعاقبة في الوجود ظاهر وجود التسلسل في الامور الثابتة من الاحوال
اسمعهم ذكر البرهان وانسد عليهم باب ابطال حوادث لا اول لها مثل التسلسل
اشتمالا باب اثبات الصانع ما اعتمدوا عليه لانتقاضه بما جوزوه فكأنه قيل
لا اسلم دليل على اثبات الصانع بالطريق الذي سلكوه ولا على ابطال الحكم
وهو برهان التطبيق

وضعي او طبيعي

الاخرى ايضاً

ابطال حال اخرى للحال من الاحوال الخاصة

قوله واما بطلان مذهبه او بطلان دليله لان ابن سينا عرض ان
اعترفوا بتصاف الذوات المعدومة حالة العدم بصفات غير صفة
الاجناس لزم بطلان مذهبهم لانه قال الذوات المعدومة
عارية عن جميع الصفات وانهم يعترفون لزم بطلان دليله
لان دليله يقتضي عدم
الاتصاف بصفة

من الصفات
ومعنى هو حق
الاتفاق
بصفة غير
صفة
الاجناس

[illegible]

قال الشريف الجرجاني في شرح المواقف واعلم ان المباحث المتعلقة
بثبوت المعدوم والحال احكام فاسدة مبنية على اصول باطلة
فلذلك اعرضنا عنها
ولا استبعاد في ان لا يصح صانعا للعالم الا ... صفاته
... لا يلزم وجودها في الخارج ...
... يجب اتصافه بهذه الصفات والا لم يكن عالما

[illegible]

مثل ذلك وفيه بحث لان الطارى الوجود للاشتراك المعنوى الى هو وضع له وان كان عرضيا ومع ذلك يمكن ان يقال مفهوم الوجود امر غير اضافى لعروضه الاضافة كما انه الله واما بعض ما قيل انه يكون نفس مفهوم رفعه وسلبه لان امر اسلبا السلب ورفعه وذلك لان المساواة الوارد انما هى بين مفهوم الوجود وبين نفس مفهوم رفعه وسلبه كما صرح به موضعه الاشكل ان نفس مفهوم الرفع والسلب امر لا يعقل الا مضافا الى شئ والمساواة فيه وكلامه والسلب المذكور فيه هو لهم السلب لا يعقل الا مضافا مضاف الى السلوب فيه ان لم يكن مذكورا لفظا فان الذكر هو واجب وان كان كثيرا واول قوله وذلك لان العدم المطلق من حيث انه آه حاصله ان العدم المطلق له اعتباران احدهما من حيث هو هو وبهذا الاعتبار مقابل للوجود المطلق وثانيهما انه رفعه وما يصدق من حيث انه معقول وحاصل فى الذهن وبهذا الاعتبار هو موصوف بالوجود الذى هو قسم له والحيثيتان متغايرتان قطعا فلا اجتماع للاعتبار المتقابلين ولا اجتماع المتقابلين هو موصوف احدهما بالآخر فحملها على التسلسل احدهما باعتبار موضع واحد كما مر اشارة قوله فالوجود المطلق والعدم المطلق متقابلان اقول آه رد لما توهم من ان العدم المطلق لا يمكن ان يتصور اصلا اذ لا يحكم عليه اصلا وتوضيحه انه كما يمكن ان يتصور الوجود المطلق يمكن ان يتصور رفعه قطعا وهو العدم المضاف الى الوجود المطلق وذلك لان الشئ لكونه هو ما يطلق قوله والعدم المقيد يستدعى الموضوع آه اراد بالملكة هاهنا المفهوم الوجودى وبالعدم سلبه مطلقا لا سلبه مع اعتبار استعداد المحل له ما هو الوجه المذكور وذلك مثل ما يقال ان تصور الاعدام سوى تصور ملكاتها فان المراد به ما يعم السلب والايجاب ايضا فلا يلزم مما ذكر ان يكون التقابل بين الوجود والعدم تقابل العدم والملكة بل هو من تقابل السلب والايجاب وقد نبه على ذلك فى التسهيل حيث قال ثم نبه الوجود والعدم بان الموضوع يحكى ويأتى ان يوحى اوصى على ان له السلب والايجاب ولم يعتبر استعداد المحل الذى يعتبر فى العدم معا مطلقا فاما قرباه انه ادرج قوله من ان هاهنا ثلث داخل فى تقابل السلب والايجاب دون العدم والملكة الا انه يصطلح الطالبان على تقابل ما هو المشهور رعيا للعموم وكان يجب ان ينبه عليه حذرا عن وقوع الغلط على انه خالف المشهور من غير حاجة ويسعى جدا عن الخطل قوله والوجود لا جنس له اولا مفهوم اعم منه آه رد لذلك بان كلا من اخص من مفهوم الممكن العام ومفهوم المعبر عنه بالمفهوم ويطلق الشئ المفهوم باستاعة للموجودات والمعدومات اعم من الوجود والاعم هو موجودات فيه فيكون اخص من مطلق الوجود لا انا نقول مفهوم الاعم ليست ذاته اخص باعتبار عارض وذلك لا يستلزم كونه اعم بحسب الذات وهو لا يمنع ان يوضح الآخر كالحيوان من حيث هو

قوله ايضا

هو موضع للكتابة بالفعل اخص من الانسان مع ذلك هو جنس له وسواء كان جنسا الذاتية فجاز ان يكون شئ من تلك المفهومات الشاملة للموجود وغيره جنساله وان كان اخص منه من حيث انه موضوع له الى الوجود قوله فيلزم تقدم الوجود على نفسه اقول آه هو اللزوم بالالزام فيه اصلا لان الموضوع تركب الوجود من جزء موجود فى الشئ الوجود معه يلزم ان يكون الوجود جزءا منه يستقدم على نفسه قوله وان كان لا يلزم ان يكون آه وذلك بطلان الوجود العام منوط بكل الموضوع ولو كان ذلك الموضوع هو الوجود العام انه لا يمكن العام الشئ فانما هو موضوع لكان فى مقام الانواع لا انه لم يمكن الوجود فيه ما فائدة حمله فان يكون الحال فى شئ ثم قال تحمله يشمل مطلقا واما العارض بعض الوضع المقابل للذاتى فلا الشئ له الى كونه عرضا عارضا بتمامه مثل الانسان عارض الناطق هو كل النوع والشئ عارض له بتمامه وذلك لان بعض الموضوع هنا كل هو كون المحمول على الشئ خارجا عنه ولا اشكال انه يكون المحمول عن الشئ ثم خارج عنه كمن انه يكون الحال فيه فانه لم يكمل فيه بتمامه بل بعضه لم يكن الحال فيه الا ذلك البعض قوله او هو ما يشمل آه فيه هو اشكال لا الشئ له فيه لان البعض من كسر من انه كل فى اجزائه منقسم بانه ليس بعض ذكر البسيط غيره بتمامه كسر من انه ثم محوله ثم ان الموالى من الذى معوض مثله فى الكتاب فيقال مثلا الحيوان بسيط اذ لو كان مركبا فى الاصول اوجز وسياق الكلام الآتى قوله الوجود معلوم بالكنه بالتصور اوهو بسيط ما قاله كفى ثم لان الوالى انما ينفى حمله على سائر الوجود المطلق لحمل بساطة افراده جاز ان يكون افراده بسائط مختلفة الماهيات بذواتها وان يكون بركبات مختلفة الماهيات بذواتها او بفصولها المتوقعة لا بجنس لها ويكون الوجود المطلق بسيطا عارضا لتلك الماهيات المتخالفة بالذوات او بالفصول فلا يلزم ان لا يكون يكثر افراده بالفصول بل بالموضوعات ثم لو ثبت انه جنس بوحده فالنسبة الى افراده لم يصح ذلك فى كل الافراد بالفصول او المطابق للموضوعات لكنه مقول بالتشكيك على افراده فلا يكون جنسا بوجه لما كان قوله ووقوع التشكيك على افراده آه فان التشكيك يعنى على الافراد اولا او مالذات لانه يتشكل باعتداده او على البعض باسابقيه او بالوضع لانه يتشكل بالمعنى الاتى قوله واما بالاولوية وعدمها واما بالشدة والضعف ما قيل الحق ان العام القول بالتشكيك هو انه الشيء المختلفة انما بذواتها او بفصولها او لكل الذوات او الفصول لستمع كما لا يرد كل العام فى بعضها اكثر من بعض فانه زاد بالشدة والاولوية كثرة لكل الكالات وبالضعف وعدم الاولوية قلتها فلا فرق لدن من

اذا تركب الوجود من آحاد الموجود بين موجود عرض لها والاشكل ان الوجود العارض للجزئين هو الوجود المطلق الذى تركب من آحاد على ما فرض فلو كان المعروض الذى يعوق مثلا جزء الموجود العارض به ما ينافى العارض وهو الوجود المطلق الذى تركب من آحاد ما بنا منه بجملته اذ لا يمكن ان الوجود المطلق لشئ عارضا لنفسه اذ الشئ لا يعرض لنفسه فيتعين ان يعرض على كل تقدير لا بد عن عروض الشئ لنفسه اذا تحقق الاجزاء

لا يقال الوجود الى اذا تركب من جزء امور موجود يلزم ح تقدم الوجود على نفسه او كون ما هو جزء له الشئ بجزئه لانا نقول جزء الوجود الخاص وجود خاص آخر وبى بجمنه الوجود المطلق فلا يلزم بعدم الشئ على نفسه اذ الوجود الخاص معنى ... وكذا الوجود الخاص بعنا بر الوجود المطلق

ذاتيه

بيتيه

ال م

الشيء والاولوية والابهية فليتأملها وان اراد بكل من الشيء والاولوية
[illegible] فلابد من افادة الشيء بالكلية ما بين ذلك ويمكن [illegible] بحاذكر
[illegible] الشفاء [illegible] فلان الشيئان [illegible] صواب وكان كذلك
للاثر للاول بذاته وللآخر بواسطة كالاول اولى به من الثاني قوله قصور
معنى المعاد ان الشيء [illegible] الكمالات المذكورة وان الاولوية
من ماذكر في الشفاء فاتضح الفرق بينهما كما في المفصل [illegible] الاولوية
وعدمها من حيث انه للمقدار من ذاته وللساعة من غيره ومثال التقدم
والتأخر [illegible] من حيث ان اتصال المقدار ليس لاتصال الساعة
قوله فانه يحكم بتقدم وجود العلة آه اقول وذلك لان حصول مطلق الوجود
للعلة متقدم على حصوله للمعلول ولكن ان حصوله لكل منهما اى [illegible]
خصوصية [illegible] العارض [illegible] الى ان حصول مطلق الوجود للعلة [illegible]
متقدم على حصوله للمعلول وقس على ماذكرنا كون الموضوع على وجود [illegible]
اولى من الموضوع على وجود الوصف وكون الموضوع على وجود [illegible] اشد
من الموضوع على وجود غير [illegible] قوله عن الاشدية والضعف [illegible] آه اقول
[illegible] الوجود [illegible] كون [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] المذكور ان [illegible]
[illegible] الى ان ترتب الآثار على احدهما اكثر من الآخر قوله
فلان المعقول [illegible] لا يكون [illegible] كون الوجود [illegible] على
الماهيات [illegible] هذا الكلام قوله توضيح للمعقولات الاول المعقولات الاولى
هي [illegible] المعقولات الاولى [illegible]
[illegible] في الخارج [illegible] الكلية [illegible]
والثاني [illegible] معقولات [illegible] في الدرجة الثانية من التعقل
[illegible] الكلية [illegible] الذهن [illegible] في الخارج
[illegible] الكلية [illegible] المعقول [illegible] في الخارج واذا تعقل [illegible]
الكلي في الدرجة الثانية [illegible] صدق على كثيرين [illegible] الكلي [illegible]
هي في الدرجة الثالثة من التعقل [illegible] معقولات [illegible] وهكذا
يثبت معقولات رابعة وما بعدها [illegible] بعد المرتبة الاولى [illegible]
[illegible] المعقولات الثانية [illegible] ان لا يكون [illegible] في الدرجة
الاولى بل يجب ان يعقل عارضا لمعقول آخر في الذهن [illegible] ان لا يكون
في الخارج ما يطابقها [illegible] الدرجة الاولى [illegible] معقول اول موجودا
كان او معدوما مركبا او بسيطا وكذا ما لا يعقل الا عارضا لغيره اذ لا كان في الخارج
كالنقيضين

[illegible] كالاضافات [illegible] في الخارج قوله والشيئية من المعقولات
الثانية [illegible] ان مفهوم الشيئية كسائر المفهومات العامة من الوجود والامكان
العام [illegible] من المعقولات الثانية التي تحمل عارضة في الذهن للمعقولات
الاولى وليس [illegible] في الخارج [illegible] الخارج الا الاشياء المخصوصة كالانسان
والفرس مثلا واذا [illegible] الاشياء المخصوصة [illegible] مفهوم الشيئية [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] عارضة للموجودات [illegible] مطلقا
موجود [illegible] موجود [illegible] المقصود
[illegible] الشيء [illegible] موجودا في الخارج [illegible] الشيئية
[illegible] خصوصية [illegible] الشيء [illegible] الخصوصية
[illegible] عام [illegible] مفهومه [illegible]
مفهومه [illegible] المخصوصات [illegible] الشيء على [illegible] الاشياء
المخصوصة [illegible] مطلق الشيء [illegible]
[illegible] الشيئية العارضة لمطلق الشيء التي [illegible] موجود امر اعتباري
[illegible] اعتبارية [illegible] الاعتبار [illegible]
[illegible] الحيوان [illegible] الحيوان [illegible]
في [illegible] خصوصية [illegible] الشيء المطلق
[illegible] الشيئية [illegible] وجوده في الخارج [illegible] موجودا
في الخارج [illegible] الشيء في الخارج [illegible] الاشياء المخصوصة والشيئية
[illegible] قوله [illegible] الوجودات [illegible]
الموجودات الخارجية [illegible] في الخارج [illegible] الخارجية [illegible]
[illegible] الخارج [illegible] قوله
[illegible] الخارجي [illegible]
الخارج [illegible] في الخارج مطلقا [illegible]
[illegible] المعدومات الخارجية [illegible]
[illegible] في الخارج [illegible] الحاصل [illegible]
[illegible] الشرط يوجب عدم [illegible] عدم [illegible]
وجود [illegible]
[illegible] موجود [illegible] الذهن [illegible] الخارج
[illegible] الموجود [illegible] المعدومات [illegible]
[illegible] موجودة في الذهن [illegible] الموجود [illegible] الذهن [illegible]
في الخارج [illegible] معدوم مطلقا [illegible] موجودة [illegible]

يغ المعدومات الصرفة ما مر في الحلة والمكس لا يتصور بما هو معدوم مطلقا قوله ان
عدم المعلول يستدل بعدم العلة وان عدم الشرط سابق وجود المشروط وان عدم الضد
يصح وجود الضد الآخر قوله يدل على ذلك انه يصح ان يقال انتفى المعلول في نفس الامر
لانتفاء علته فرضا وان يقال انتفى وجود المشروط في نفس الامر لانتفاء شرطه فرضا وان
يقال صح وجود هذا الضد في هذا المحل في نفس الامر لعدم الضد الآخر عنه والاثر به
في ان من الكلام مقبول عند العقل قوله العدم يعتبر تارة باعتبار انه سلب الوجود
فحاصله ان العدم قد يكون آلة لملاحظة حال الغير وقد يكون ملحوظا بالذات والحاق
الرفع به اي فرض عدمه انما هو بالاعتبار الثاني دون الاول قوله كان ان لا نفرضه مفهوما
اعني اللاخارج وانه في الذهن انما فيها سابقا قوله فيكون العدم عارضا لنفسه فحاصل جوابه ان
رفعه هو وجود زوال الماهية لا ان يكون نفسه كنفسه والرفع قائم به تمام الوصف بكلية
ص علم وعوضه لنفسه آن انما يكون وصفا للعارض ليس نفس العدم بل هو
جزئي من جزئياته وذلك لان رفعه هو الموصوف بكونه مقابلا له لا مطلق الرفع والتوكيد
مرفوع به لا فرق بين مفهوم العدم وسائر المفهومات في انكونها متصفة بالعدم
انما هو بزوال بالذات لكون مجمعه وعدمها قائما بها قيام اللوازم كالماهية
ملتبس المراد مرتفع وحين العدم ليس الا انتفاؤه وصدق عليه انتفاؤه وذلك
جارية مفهوم العدم المطلق بلا فرق وهو المتبع بالوصف والكل مرفوع به لا الذي
العارض لمفهوم العدم المطلق يعني انه نقيضه وهو اتصاف ضمني لكن
الجزئي ليس بالاسم لكن العارض بجامعه عارضا الا ان يقال مفهوم العدم
عرض باعتباره لا داي انما من جوازعروض العدم لنفسه في ضمن
جزئي من جزئياته يعلم جواز عروض الوجود لنفسه في ضمن جزئي من جزئياته
السبع من حيث هو معارض من حيث هو الجمع في عرض الانسان والانسان
الا ان الموجود للخارج العارض للوجود الخارجي لا يجوز ان يكون موجودا في الخارج
لما عرفت قوله فانه اذا رفع العلة يدرك انه رفع العلة بسبب ارتفاع المعلول
فان العقل يحكم بانه ارتفعت حركة اليد فارتفعت حركة المفتاح ولا يجوز العكس
وهو ان يقال ارتفعت حركة المفتاح فارتفعت حركة اليد على عكس الوجود فانه
يحكم العقل بانه وجدت حركة اليد فوجدت حركة المفتاح ولا يجوز ان يقال العكس
يقال وجدت حركة المفتاح فوجدت حركة اليد فكان وجود العلة مناطا لوجود
المعلول كذلك عدمها مناط لعدمه وكما ان وجود المعلول مستلزم لوجود علة ما من غير
ان يكون سببا له كذلك عدمه مستلزم لعدم علته باسرها من غير ان يكون سببا لعدم
شيء منها قوله فيكون رفع العلة علة لرفع المعلول يريد ان رفع العلة في الخارج علة لرفع المعلول في
فان قلت رفع العلة اي عدمها ليس بمحض الى الخارج حتى يكون علة في الخارج

لعدم المعلول فان اتصاف الشيء بالعلية في الخارج فرع لوجوده قلت عدم العلة في
الخارج علة في نفس الامر لعدم المعلول في الخارج بمعنى ان الخارج ظرف للعلية لا نفسها ذكره
بل هو نفس العدم فان قلت اي نفس الامر اما في الخارج او في الذهن ولا
انتفى ههنا الاول والثاني فالاتصاف بالعلية في الذهن فلا فرق بين العدم
في ذلك قلت عدم العلة لما كان علة في نفس الامر ولم يتحقق الا في الذهن
كان اتصافه بالعلية ~~ولا يلزم ان يكون علة لعدم العلة في الخارج~~
الذهني لا بالثبوت الذهني بخلاف عدم المعلول فانه علة بالثبوت الذهني لا نشاء
~~عليته من خصوص وجوده الذهني~~
الخ فان عدم العلة هو متصف بالعلية في حد نفسه لكن ذلك في الوجود الذهني
وليس بخصوصه في هذا الاتصاف اصلا واستوضح ذلك بثبوت الاشياء
المتمكن في الدار اذا كان فيها انسان فان ثبوت المتمكن باعتبار خصوص الانسان
وثبوته للدار باعتبار اشتمال الانسان على الحيوان لا باعتبار خصوصه فكذلك
بالعاقل والآلة الذهني قوله جاز ان يكون علم المعلول في الذهن علة لعلم العلة فيه
فلا نسلم قلت مورد كلام الشيخ في برهان الشفاء ان العلم اليقيني بذي السبب
لا يحصل الا من جهة العلم بسببه لانه اذا لم يعلم سببه كان علم الوقوع
اليقيني فعلى ما ذكره الشيخ لا يكون الاستدلال بالمعلول على العلة برهانا
كون التي يثبته معتبرة في البرهان في المواد اي مراد الشيخ ان ذا السبب
الممكن لا يحصل العلم اليقيني بوجوده بعينه الا من جهة علته
فان وجود المعلول لا يدل على وجود علة معينة بل يدل على وجود علة ما وفي كلام
ولكن الاشتباه في حصول العلم اليقيني بوجود الممكن المعلول
ان المقصود الاصلي في كتاب البرهان هو العلم المكتسب فكأنه قال العلم اليقيني
المكتسب المتعلق بذي السبب لا يحصل الا من جهة السبب ولا اشتباه في ان العلم
بالمعلول المعين مستلزم العلم بوجود علة ما من علله وعدم الشيء
ان الاستدلال بالعلة على المعلول برهان لمي وبالعكس برهان ان
العلم بالعلة المعينة مستلزم العلم بمعلول معين والعلم بالمعلول المعين
لا يستلزم الا العلم بعلة ما فالاستدلال بوجود العلة على
وجود المعلول او بعدمها على عدمه برهان لمي بوجود معلول
معين او عدمه والاستدلال بوجود المعلول على وجود علة ما لا بعينها او بعدمه
على عدم علله باسرها او على عدم علة معينة برهان اني فان قلت ان لم يجز
العلل دل وجود المعلول على وجود علة معينة وان جاز ان يدل عدم العلة المعينة
على عدم المعلول قلت على عدم معلول معين
احاطت باحصار الثاني

من منع الحجة

حاصله ان عدم المعلول ثابت في الذهن وحينئذ جعله بالثبوت الذهني علة لعدم العلة

عدم النار يدل على عدم الدخان النارية ولا يتصور عدم النار مطلقا ولا يصح
ان يقال وجود الدخان النارية انما يدل على وجود النار لان العلم بكونها نارية لا يحصل
الا بعد العلم بوجود النار فيكون دورا **قوله** اي اذا عدم العام عدم الخاص من
غير عكس **اقول** هذا اشارة الى التعاكس في العدم وتصوير للمعنى وقوله الاصل انه يجيء
معان اي وليس بكلامه عوض لكثرة الاطلاع عليها اكتفاء بشهرته وقد وجدت
المعاني في بعض النسخ بعد اذا عدم العام عدم الخاص من غير عكس جاء اذا عدم
الحيوان عدم الانسان من غير عكس فاعترض عليها بان ذلك يصلح للقاعدة الكلية
بالمثال الجزئي وهو غير مفيد وانما هذا القاعدة مخصوصة بالامور العامة كالكلي
العام والشيء والموجود فانها اعم من الانسان مطلقا واعم من خاصيتها ايضا
فلا يتعاكس فيها العموم في العدم والاول حاوي على التعميم الى ان يوجد بكل الحيوان
فيها ان الظاهر المثل لزيادة التصوير دون الاستدلال والثالث سؤال
مشهور للكاتبي فخص جواب في مكانه **قوله** كل واحد من الوجود والعدم اما ان
يكون بالغير او لا اي كل واحد من وجود الشيء وعدمه اما ان يكون بغير ذلك الشيء
او لا والحاصل ان وجود الشيء اما ان يحتاج الى الغير ذلك الشيء او لا وكذلك عدم
الشيء اما ان يحتاج الى غير ذلك الشيء او لا والحق ان يقال حتى كل احد الوجود
اما ان يحتاج الى غيره او لا وكذلك العدم اما ان يحتاج الى غيره او لا فعلى الاول
يكون الواجب ما لا يحتاج في وجوده الى غيره والممتنع ما لا يحتاج في عدمه الى الغير
ويلزم ان يكون وجود الواجب وعدم الممتنع عارضين لهما وعلى الثاني يكون
الواجب وجود لا يحتاج الى الغير فلا يكون ذلك الوجود عارضا له
ولا احتياج الى الموجد مطلقا ويكون الممتنع عدما لا يكون محتاجا الى الغير فلا
يكون عارضا لغيره على عكس حال الوجود ومع بعد **قوله** اذ كل موجود لا بد
ان يكون يصدق اه يعني ان نسبة الوجود الى الاحتياج وعدمه منفصلة حقيقية
دليلها بين النفي والاثبات لا يتصور فيها اجتماع القسمين والارتفاع وكذلك
نسبة العدم اليها منفصلة حقيقية وهذا الى الكبرى واما انحصار المفهومات
بالعكس الى الوجود والعدم في طبائع الواجب والممتنع والممكن ففيه الكلام
عليه من قريب **قوله** والوجود يحمل بانه محمول اي الوجود يجعل محمولا وجود الشيء
في نفسه ووجوده لغيره من الاول يكون الوجود محمولا ويسمى كل التصديق
بسيطا والسؤال عنه هل البسيطة وفي الثاني يكون الوجود رابطة وليس كذلك
التصديق مركبا ويسأل عنه هل المركبة وعلى التقدير من يكون بين المحمول
والموضوع نسبة ثبوتية لا بد في نفس الامر من الكيفيات الثلث المسماة بالمواد
اذا اعتبر بالنسبة فان قلت ان كان الوجود محمولا لكان النسبة الرابطة

قوله وجهة اذا اعتبر في التعقل ومؤكده فهو اي الكيفيات الثلاث المنفية
الثلاث التي تعتبر في نفس الامر اذا اعتبر يسمى جهة ثم قال ان على
ان الجهة ما دل على كيفية النسبة باعتبار المعتبر سواء كانت
النسبة اي مادة او سلبية وسواء كانت تلك الكيفية كيفية الوجوب
او الامتناع او كانت كيفية الدوام او الاطلاق او غيرها هذا
ما عليه المتأخرون على ما قيل

ثبوته للموضوع اي وجوده له فالوجود وجودان **قلت** ثبوته للموضوع
ليس هو وجوده في نفسه بل هو وجوده وثبوته للموضوع ولهذا كوجود
الاعراض فانها كما تقوم مع ملزوم منه وجوده في نفسه بل ما يتم ثبوته للموضوع
انضمامه الى الموضوع وصدقه على الموضوع وقد يصدق الاعدام على الموجودات
الخارجة وصدقها ليس الا في الخارج **قلت** ثبوته للموضوع لكن الحكم بانه للموضوع
انما يكون بالنسبة **قلت** سطح الانسان وكذلك العدم فهما قسمان للعلم
في نفسه وعدمه عن غيره فالعدم في الاول محمول والنسبة الى الرابطة اي حمل
قولنا الانسان معدوم وعدمه له وان حمل بالنسبة في المحمول كان العدم رابطة
مطلقا والعدم لا يكون رابطة فيكون النسبة سلبية ولا فرق بين المواد الثلاثة ايضا
والحاصل ان المحمول سواء كان وجودا او غيره اذا نسب الى الموضوع ايجابا
او سلبا فهي النسبة مواد ثلث لكن المشهور اعتبار المواد في النسبة الثبوتية
فانها اشرف وما يعتبر في النسبة السلبية منفردة فيها فان واحد العدم هو
نسبة الوجود ونسبة العدم هو واجب الوجود والممكن العدم هو الممكن الوجود
فلا حاجة الى اعتبار المواد فيها اذ تلك المواد المعتبرة في النسبة الايجابية
شاملة للمفهومات بأسرها **قوله** سمي تلك الكيفية ان اعتبرت في نفسها مادة
قيل هذا اي التفاوت ما اصطلح عليه جمع العلماء فانهم قالوا الكيفية الثابتة للنسبة في نفس
الامر تسمى مادة والتي يعبر بها العقل سواء كانت مطابقة لنفس الامر او لا تسمى جهة
وان اصطلح بعض على ما ذكره لزم ان يكون الكيفية المادة الثانية
بحسب الذات واصلا بحسب اعتبارها في انفسها والعبارة المتعلقة
ولزم ان يكون لها مطابقة للواقع اما الثبوتها في نفس الامر كالمادة على
قوله وليس كذلك فانك اذا قلت كل حيوان جسم بالامكان الخاص كانت
مادة القضية الوجوب وجهتها الامكان الخاص ~~ثم متحقق في نفسها~~
~~لقوله اذ الكيفية الثابتة~~ وكانت نفس القضية كاذبة لعدم مطابقة الجهة
للواقع ويمكن ان يقال انه اطلق الكلام او لا يحمل الكيفية الثابتة للنسبة في نفس الامر
مادة اذا اعتبرت في نفسها وجهة اذا اعتبرت في التعقل ومن هنا ان المادة
هي الكيفيات الثلث الثابتة في نفس الامر والجهة اذا اعتبرت بحقوله تسمى جهة فاذكر
في المادة اولا مطابقا لما ذهب اليه الشارحون من المنطقيين من ان كل كيفية
في نفس الامر للنسبة الايجابية او السلبية تسمى مادة وما ذكر ثانيا بناء على ما ذهب اليه الكاتب
موافق لما ذهب اليه المتقدمون منهم من ان المادة هي احدى الكيفيات الثلث الثابتة
للنسبة في نفس الامر كما قررنا فيحمل الكلام بتفصيل القولين في المادة ولم يتعرض
الى الفرق بينهما ما ذا الى تحقيق في سلك واحد اعتمادا على ما علم في اخر كتبه ذكر

للواقع

عقد في الجهة

لا يبين لما لجهة كما تطلق على الكيفية النفس الامرية اذا ثبتت تطلق ايضا على الكيفية المعقولة
او الملفوظة للنسبة وان لم تكن مطابقة للواقع اعني ما يعم ذلك الاعم من
ان كل كيفية للنسبة معقولة كانت او ملفوظة مطابقة او غير مطابقة له يسمى جهة
اذ ليس المقصود ههنا تفاصيل احوال المواد ولما سبق واختلاف الاقوال
في الاول دون الثانية ان الثانية هو لا يكون مادة في الواقع بخلاف الاولى بل يبان
لان الكيفيات الثلث النفس الامرية في بعض الامور مواد في بعضها وجهات في التحقيق
على ما هو المشهور كما ولهما قوله والوجوب والامتناع دال على ان تلك الروابط
الموجهة مثل على ونية ما اسند الى هو عارض لها والامتناع دال على وثاقة
ما يقابل النسبة التي هي موجودة منه قوله اذا نفوا الوجوب شكوك الذي هو الوجود
او عدمه بالنسبة الى المكان المحمول ثم هو استحالة انفكاكه بعدم امكان انفكاكه
اي هو امكان انفكاكه بعدم وجوب المحمول فيثبت المايهون الوجوب بعدم
عدم الوجوب فيكون دورا فهذا التكلف والاطراف بما اهم عرفوا الكل واحد
من السلب بسلب الآخر اي فيقال عرفوا الواجب بما يمتنع عدمه او بما لا يمكن
عدمه والممتنع بما يجب عدمه او بما لا يمكن وجوده والممكن بما لا يجب وجوده
ولا عدمه او بما لا يمتنع وجوده ولا عدمه فقد اخذوا الكل واحد من السلب في تعريف
الآخر واخذوا دورا قوله وقد يكون قسم المفهوم بحسب هذه الامور الى الواجب
والممتنع الخ قوله من جارية في المفهوم بالقياس الى المحمول ايضا بان كل مفهوم اما ان
يكون واجب الحمل له مثلا او ممتنع الحمل له او ممكن الحمل له لكن المشهور
اعتبارها في المفهوم بالقياس الى المحمول الذي هو الوجود فانه اذا اطلق الواجب
والممتنع والممكن يتبادر منها الواجب الوجود والممتنع الوجود والممكن الوجود
ولكن علم ان الوجوب والامكان والامتناع التي تكون عنها ههنا هي التي ذكرت في
جهات القضايا ومواد ما لكلام فيه في فن الكتب الا انها تعتبر
فيها بالنسبة الى المحمول الذي هو الوجود وهذا وجه ما قيل من بيانها وكانت من المواد
في الجهات والمواد لكانت لوازم الماهيات الا هي بعوارضها كما لو جعلت الاربعة
وذلك لان الاربعة واجبة الزوجية لا واجبة الوجود فاختلاف المعنى بسبب اختلاف
المحمول لا بسبب اختلاف مفهوم الوجوب الذي هو الثابت الذي فيهما قوله لسر
من التقسيم عن حاصره لا ساكن من العقل داخل تحته الا في سائر الاقسام يمكن
ان لا يكون حاصرة لانا نقول ان اريد بقوله ما يكون بحيث يلزم الوجود
ام من ان يكون فيه ذلك العدم ايضا اولا فهذا التقسيم منه قسمان الواجب
وما يكون له الطرفان معا لا يصح قوله الاول من ما هو الواجب الوجود ان اريد به
انه يكون له الوجود دفعة فانا ان يريد بقوله ما ان يكون بحيث يمتنع له الوجود

انه بحيث ... له الوجود دائما من ان يمتنع له فذلك العدم ايضا الا معا فلا يندرج
في هذا القسم امران الممتنع وما يجب له الطرفان معا فيمتنع له الطرفان ايضا قطعا
قوله والثاني هو الممتنع لذاته واما ان يريد انه يمتنع الوجود فقط فيدخل القسم الاول
في القسم الثالث قطعا لا يصح قوله والثالث هو الممكن لذاته وما كان المفهوم اما
ان لا يقتضي لذاته شيئا من طرفي الوجود والعدم او يقتضيهما معا او يقتضي
الوجود دون العدم او بالعكس فالاقسام اربعة بالضرورة قوله يقتضي له الوجود
في الخارج اذ لو جاز وجوده في الخارج لم يمتنع اجتماع النقيضين فيه قوله فيكون
ممتنعا لذاته وذلك لانه يكون معدوما في الخارج دائما ويكون عدمه هذا
مستندا الى ذاته واللازم بالممتنع ليس هذا الا ان قلت الممتنع لا يكون من ان
الوجود قطعا وما يقتضي عدمه ومن الوجود فرضا فلا يكون ممتنعا قلت
هذا القسم من الضروري الظاهر وان كانت بادي الرأي محتملا لكنه
في الحقيقة ما يقتضي عدمه هو لان ما يقتضي رفع الوجود لذاته لا يقتضي
الوجود لذاته لان اقتضاء احدهما يقتضي المنع من الآخر والمنع من الآخر يستلزم
عدم اقتضائه فلو كان مقتضيا لهما لم يكن مقتضيا لهما هذا خلف وايضا
ان كان موجودا فقط او معدوما لزم تخلف مقتضى الذات عنها
وان كان موجودا ومعدوما معا لزم اجتماع النقيضين فانحصار المفهوم
في الواجب والممتنع والممكن بالمعاني المشهورة فيها صحيح قطعا وتحقيق قسم
رابع يحتمل بادي النظر من جهة العقل ولا حاجة في ذلك على كونه حصرا
عقليا لكن منه ما لانحصار بالنظر الى مفهوم القسمة وان حصل ما لحاصل
الى امر خارج عن مفهومها من تنبيه او استدلال كان ذلك حصرا استقرائيا
بلا ريب فهو لكن ليس المقصود ولا يتوقف على كونه استقرائيا قوله
يجوز ان يصح ذلك الطرف الراجح بلا مرجح والا يلزم ترجيح احد المتساويين
على الآخر قوله يعني ان المستحيل بداهة هو وقوع احد المتساويين بلا مرجح او
وقوع المرجوح بلا مرجح دون وقوع الراجح فانه اولى بمثابة بلا مرجح الوجوب
بلا مرجح بعد ضم الى ما هو الأولى لزوم من التقسيم المذكور ان الممكن لا يقتضي
لذاته وجوده ولا عدمه اقتضاء تاما منتهيا الى حد الوجوب فجاز ان
يقتضي لذاته وجوده اقتضاء لم ينته الى مرتبة الوجوب وان يكون وجوده
راجحا على عدمه لذاته رجحانا لم ينته الى حد الوجوب فجاز ان يوجد من
غير احتياج الى غيره فينسد باب اثبات الصانع قوله فيكون الطرف الراجح
واجبا او معدوما من اهم منه الى حد الوجوب ... قيل عليه ان المفروض
هو ان ذات الممكن بانفرادها يقتضي رجحانا يمتنه الى ذلك الحد ومع ذلك

بجواز أن يكون ذلك الرجحان المستند إلى الذات مستتبعاً للوجوب فيكون
الواجب واجباً من حيث إنه راجح والمرجوح ممتنعاً من حيث إنه مرجوح
فيكون الذات بواسطة ذلك الرجحان مستتبعاً للوجوب وأما امتناع
والخلف أي فيلزم أن لو اقتضاها الذات بانفراده ولا يمكن أن
اقتضاء الذات بانفراده غير اقتضائه بواسطة معلول له والخلف
ولا محذور أصلاً فإن قلت إذا كان الذات مع الرجحان المستند إليه
مستتبعاً لوجوب الوجود وكان الذات واجباً لا ممكناً وهو خلاف ما
تمسكتم به قلت الواجب على ما لزم من التقسيم هو الذي يجب وجوده
إذا التفت إليه من غير التفات إلى غيره وههنا قد وجب وجوده مع الالتفات
إلى غيره وهو الرجحان الناشئ عن الذات من حيث هي فلا يلزم أن يكون واجباً
فإن قيل نحن نقول إذا أمكن بالنظر إلى الطرف الآخر بالنظر إلى ذاته من حيث هي
أو لا فسقط ما ذكرتم قلنا نختار أن إمكان الطرف الآخر وعدمه ووقوعه علة
لأن المرجوحية المستندة إلى الذات حينئذ لا تمانعه وإذا لم يمتنع عليه فلا
فلا ترجح فلا يرد أن الرجحان الذاتي الذي للطرف الآخر فإن قيل الطرف
المرجوح إذا كان ممكناً بالنظر إلى الذات أمكن وجوده قلنا نعم يمكن وجود المرجوح
بالنظر إلى ذاته فيمكن زوال الرجحان الذاتي ممتنع لأن إمكان المحال محال ثم قلنا إمكان
المعلول لا يستلزم إمكان علته فإن عدم المعلول الأول ممكن مع أن علته وهو عدم
الواجب ممتنع فإن عدم العلة علة لعدم المعلول [illegible] وقد فيه المعترض
بأن هذا الكلام إنما يكون لأن الواجب مع الرجحان المستند إليه إذا كان مستتبعاً للوجوب
الوجود وكان [illegible] إمكان الوجود عنه قطعاً والأنفع بالواجب [illegible]
واعتبار [illegible] الواسطة المستند إليه لأنه لا [illegible] لكن [illegible] يمكن
إليه لكنت [illegible] وما قيل من أن الواجب ما يكون وجوده من غير التفات
إلى غيره [illegible] يكون [illegible] الذات [illegible]
إمكان الوجود عنه [illegible] بأنه حكم ما [illegible]
[illegible] ما ذكرنا [illegible] ومن أشكل في هذا الكلام سؤالاً [illegible]
وهو أن يقال إن [illegible] المكلف [illegible] الفاعل [illegible] نفس الوجود [illegible]
[illegible] وأقول وهو أن الحكم هو الذي إذا
[illegible] عداه لم [illegible] وجود ولا العدم [illegible]
[illegible] شرطاً وجودياً أو عدمياً [illegible] إلى الفاعل للوجود [illegible]
لذاته والجواب أن [illegible] ولا [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الوجود وإفادته إياه [illegible] لوجوده ولذلك [illegible] وجود

الواجب بجميع ذاته لاستحالة كون الماهية من حيث هي مقتضية للوجود [illegible]
[illegible] لا يتم على ذلك السؤال إذ لا بد لوجود الممكن من فاعل لوجوده
أولاً [illegible] ثانياً [illegible] وليس شرطاً وجودياً ولا
عدمياً [illegible] من صور الواجب كون
الماهية من حيث هي فاعلة لوجودها من غير شرط [illegible] في الممكن يجوز كون ماهيته
فاعلة لوجودها بشرط غير [illegible] الماهية من حيث هي وإن كانت واحدة على
[illegible] قوله ورجحانه على الطرف الآخر موقوف على انتفاء رجحان
ذلك الطرف ولكن لأن رجحان أحد الطرفين [illegible] رجحان الطرف الآخر قطعاً
[illegible] مستلزماً [illegible] وإن كان أحدهما مستنداً إلى
الذات والآخر إلى الغير [illegible] الفاعل [illegible] قوله وإن
سلم أنه يجوز رجحان أحد الطرفين على الآخر لذاته [illegible] إلى الوجوب
لكن ذلك الرجحان [illegible] ووقوع ذلك الطرف [illegible] مرجح
كون أحد طرفي الممكن راجحاً لذاته من غير أن [illegible] الوجوب أو الامتناع
[illegible] ووقوع ذلك الطرف الراجح [illegible] فإنه يلزم [illegible]
[illegible] الصانع [illegible] امتناع ذلك الرجحان وعلى
تقدير جواز [illegible] الطرف الراجح [illegible] ذلك الرجحان [illegible]
[illegible] ووقوع الطرف المرجوح [illegible] ووقوع الطرف الراجح [illegible] ذلك الرجحان
[illegible] الوجوب أو الامتناع [illegible] أو الاشتباه ووقوع
الطرف المرجوح [illegible] بسبب مرجح [illegible] الطرف الراجح لذاته
[illegible] ووقوع ذلك السبب [illegible] الطرف الراجح [illegible] قطعاً
[illegible] ذلك الرجحان [illegible] العدم [illegible] الطرف المرجوح
[illegible] خارج عن ذات الممكن [illegible] الراجح [illegible] لذاته [illegible]
[illegible] خارج عن ذاته [illegible] الممكن [illegible] ذلك الرجحان [illegible] الطرف
الراجح كان [illegible] وإن لم [illegible] الممكن [illegible]
[illegible] وعدم [illegible] ذلك الرجحان [illegible]
[illegible] على [illegible] الآخر [illegible]
[illegible] الآخر لم يكن [illegible] قوله
لا [illegible] المطلق كان قيل الذي [illegible] الوجود [illegible]
وإنما ليست بوجود [illegible] الوجود [illegible] الخارج [illegible]
وجود [illegible] الخارج [illegible] العقل الوجود المطلق عروض العام لأفراده [illegible]
الكلام [illegible] وجوابه أنه لم [illegible] عليه ذلك [illegible]

بوني

ماهو منه لقوله الراغبين الذين ذكرتهم لما اراد ابطال مقالة الحكماء في وجود الواجب
يعني انه موجود لكن لازم على تقدير كون المطلق وجوده لان الوجود المطلق المشترك
ليس عين ذاته عندهم مطلقا بل لا يكون ذلك اصلا **قوله** وهو المراد من قولهم ان وجوب
مقتضى ذاته **اقول** اي احتاج الواجب بالنسبة ذاته وجوده من دون ان الوجود ما
يكون صفة للماهية بالقياس الى الوجود ويكون وجودها المطلق زائدا على
ماهيتها على وجوده الخاص **فيشكل** عليه ان كان المطلق وجوده يلزم ان يكون مع وجودا
بوجود من انه كسل الحاصل واتصافه ابطل من اصل بانه يلزم منه كون وجوده زائدا
لما اسماه وقس العدم مع انه يلزم منه التوالي ذكر نقوله على اصل **وجوابه** ان المطلق
وجود له لكنه وجوب المطلق للوجود الخاص والامر الى اجتماع وجود خاص ووجود
مطلق لشيء واحد كان الجسم مثلا اذا اتصف بفرد من البياض كان متصفا بمطلق
البياض في ضمنه قطعا ولم يلزم منه كونه ابيض مرتين الى اخره لكون المطلق وجوب
بلزوم زيادة وجوب على ماهيته [illegible] الامكان تنبيه [illegible] وتقويته
وما احتاج [illegible] الى [illegible] وذلك الابطال بان [illegible] وجوده المطلق
على ماهيته لا ينافي ان اراد [illegible] وجوب [illegible] اراد [illegible] وجوده
الى [illegible] التي [illegible] ما امكنه [illegible] الحال فيه **قوله**
فلا يلزم من اتصاف الوجود الخاص بالوجود المطلق اتصافه فان الممكن الوجود
[illegible] الخاص والمطلق **قوله** فان الوجود الخاص [illegible] الوجود
الخاص للواجب [illegible] هو عام [illegible] مستغن عن علاقة
وانما [illegible] اصلا والوجودات الخاصة في الافتقار وعدمه [illegible] بالمهية
وان كانت مشاركة في هذا العارض الذي هو الوجود المطلق ووجوب
[illegible] الوجود المطلق في [illegible] اتصافه بما [illegible] بالكلية
[illegible] الوجود الخاص [illegible] بان الوجود الخاص الواجبي
لا [illegible] الوجود المطلق [illegible] للوجود العام [illegible] اتصافه
[illegible] العقل [illegible] الوجود الخاص الواجبي [illegible] الاول
[illegible] بان الوجود الخاص الواجبي
مستغن [illegible] اتصافه الوجود المطلق والممكن [illegible]
قوله [illegible] معقول واحد [illegible] المعقول الواحد بكونه ممكنا كان [illegible]
من [illegible] **قوله** لانه [illegible] **تنبيه** [illegible] واقتصر من هذا التطويل ان حال
لو وجب [illegible] ان يكون موجودا او معدوما في حاله
واحدة وهو [illegible] **قوله** اذ [illegible] خلو الممكن عن احد [illegible] في احد المطلق
كيف لا [illegible] اصلا وذلك لان الامكان لازم لذاته [illegible]

والامتناع
قطعا [illegible] عن احد [illegible] الكل عن وجود [illegible] وعدمهما
قوله وكل واحد من الوجوب [illegible] فيه تسامح اولم يرد به [illegible]
تصادق [illegible] منهما [illegible] هو واجب الوجود ممتنع العدم وبالعكس وما هو
ممتنع الوجود واجب العدم وبالعكس [illegible] احدهما [illegible]
الوجود [illegible] العدم [illegible] المبالغة [illegible]
كل منهما [illegible] وذلك لان [illegible] الوجود [illegible] الوجود الى المهية [illegible]
العدم [illegible] الى المهية [illegible] الانسان [illegible] ذاتا [illegible]
والاستصحاب [illegible] المواد
وكذا اقول [illegible] على كل من [illegible] العدم والامكان الخاص [illegible]
[illegible] عن جانب الوجود [illegible] الصفات [illegible]
منها [illegible] على بعض [illegible] في التلازم وان لم [illegible] **قوله**
[illegible] العام [illegible] الامكان [illegible] **قوله**
الممكن الوجود [illegible] ممتنع الوجود [illegible] ممكن الوجود الممتنع الوجود
وكذا [illegible] من الممكن العدم [illegible] ممتنع العدم [illegible] ممكن العدم الممتنع
العدم [illegible] الامكان [illegible] او [illegible]
ذلك السلب **قوله** انحصار المواد [illegible] الامكان [illegible] الامكان العامي
[illegible] المواد [illegible]
الى الوجود او العدم [illegible] الممكن الوجود او ممتنع
الوجود [illegible] الواجب والممكن الخاص [illegible] الممكن العدم
او ممتنع العدم [illegible] الممتنع والممكن الخاص [illegible] الامكان [illegible]
[illegible] العامي [illegible] بالوجود او بالعدم [illegible] الوجود
ولا العدم [illegible] الى [illegible] عن الطرفين معا
فكان هذا [illegible] خاصا والاول عاما [illegible]
والامكان [illegible] الوجوب [illegible]
عن [illegible] الامكان [illegible]
الضرورة [illegible]
الى الوسط [illegible] بالقياس الى زمان الاستعمال
[illegible] الى ان الممكن الحقيقي [illegible] الامكان [illegible] في شيء من
[illegible] اصلا [illegible] الى [illegible]
في وجوده او عدمه [illegible] بشرط المحمول [illegible] وجوده
او عدمه في احد [illegible] لم يكن [illegible] نسبه الى

كان يقال
العدم
الامكان
[illegible]

لا الزمان المستقبل فانه لا يتعين انه يوجد فيه او لا يوجد فلا يتعلق علمنا به الا بحسب

نفس الامر ايضا وذلك لان تعين احد طرفيه في ذلك الزمان موقوف على حضوره

ولكنه لا يتعين هناك اي في الذات لان الكلام في الممكن والا لما كان الغير بعدم

حصوله بعد فالامكان الاستقبالي هو سلب الضرورة مطلقا عن الطرفين معا

في زمان الاستقبال والممكن بهذا الامكان هو ما لم يتعين احد طرفيه فيه وهما

مر بيانه قوله واما العدم هو امر بالنظر الى ان عدم حصول احد طرفي الشيء في

الزمان المستقبل بحسب نفس الامر هو مسلم وهو مردود بان الحوادث

مستندة الى العلل بحسب ايجادها واعدامها فان انتهت سلسلة العلل الى الزمان

المستقبل تعين وجودها والا تعين عدمها وما يشكو له من الحوادث لا يزال الا بعدم تعين

احد الطرفين في الحال وذلك لا ينافي تعينه في الاستقبال قوله ولا يشترط في امكان الوجود

في الاستقبال ان يكون الى بعض من اعتبر الامكان الاستقبالي اشترط في كون الوجود

ممكنا في زمان الاستقبال العدم في الحال فان الشيء لو كان موجودا في الحال كان وجوده

ضروريا بشرط المحمول فلا يكون ممكنا بل فاورد عليه بان ضرورة وجوده في الحال لا تنافي

سلبها في الاستقبال وايضا لو اوجب الوجود في الحال ضرورة وجوده في الاستقبال

لاوجب العدم في الحال ضرورة عدمه في الاستقبال فلا يكون ممكنا فيه

فوجب ان يعتبر لامكان الوجود في الاستقبال العدم في الحال ولامكان العدم

في الاستقبال الوجود في الحال لان الحال الموجب هو الاعتبار مشترك بين الوجود

والعدم او من يوهم ان الواقع في الحال ضروري في الاستقبال معلوم انه اذا الامكان

الاستقبالي لا يحتاج الى استقصاء في الحال واما ما قال بعض ان الامكان الاستقبالي

لما يعتبر في اطلاق الوجود والعدم لا يكون معا فاستعمالا مكن الوجود

بالامكان الاستقبالي لا يمكن العدم به فالاول مشروط بالعدم في الحال والثاني مشروط

بالوجود في الحال فمشيء لا يعقل عليه لان المقصود من اعتبار الامكان

الاستقبالي خلو الشيء لذاته عن جميع الضرورات وكونه في حاق الوسط

بحيث لا يميل الى احدهما كما تقدم قوله لزوم الترجيح بلا مرجح لانه لو اوجب

قيل انا لا نسلم ان السبب الحامل على الاشتراط ما ذكر من لزوم الى

ضرورة الوجود ولم لا يجوز ان يكون مجرد اصطلاح او لانه حامل ان

لا يوصف الشيء الا بالوجود في الحال بامكان العدم في الاستقبال وكذا في الاخر انه

انما ليس قوله اما الصواب ان يطلق النظر في الامكان الاستقبالي عما

هو في الحال من الوجود والعدم وملاحظة حال الشيء في المستقبل وحده قوله

لانها نسب معقولة بين مفهوم وجوده لا خارج ان اذا انما كان سلب الكلي السبب

المعقول لكنه صدق المفهوم والخارج وذلك على ما سبق من ان الموادّ

وهي كيفيات النسب المعقولة

لسبب القضايا والممكن انه يجوز ان يكون نسبا عارضة لنسب اخرى بحسب

كيفيات لها اقسام مر وبالجملة مفهوماتها تعاقل المفهوم ما بينها مع القضية

قوله فانه يصدق الشيء على المعدوم مثلا كاصفة نعم لو لم يصدق الشيء الا

على المعدوم لوجب كونه معدوما وليس الامر كذلك بل يصدق عليه

الموجودات ايضا في الواجب يصدق عليه انه واجب الوجود وممتنع العدم

والموجود الممكن يصدق عليه انه ممكن الوجود والعدم قوله ويلزم الشيء

انما يلزم اذا لم يثبت الى انه يكون اعتباريا وهو ممنوع اذ لا يلزم من كونها موجودة

وجود جميع افرادها كما ذكر آنفا والتفصيل قيل جاز كون وجوب الوجوب

مثلا عينه كوجود الوجود ووحدة الوحدة وبطلانه مما قوله لكون ممكنا

لانه صفة قيل لا نسلم ان الوجوب صفة بل نفسه ما هو واجب لذاته وهو وجوب

الواجب لذاته لانه عين ذاته ومنه ما هو ممكن صفة لغيره وهو وجوب غير الواجب

لذاته وفيه بحث لان الكلام في الوجوب الذي هو كيفية نسبة الوجود الى

الذات كما هو مكون فيها وانه النسبة المتأخرة عن الذات فلا يتصور كونه

عينها قوله لكان من حيث انه ممكن جائز الزوال اورد عليه بان جواز الملازمة

بينه وبينها لا يقبل منعا اصلا فان معنى كون الشيء ممكنا هو كونه جائز الوجود

وجائز الزوال بالنظر الى ذاته واستلزام الشيء لامر يقتضي لا شبهة فيه وما ذكر

من ان معنى الممكنية الذات مع الوجوب فمعه لزوال الوجوب نظرا الى

الذات ذاتيا لا ينافي امكان الحكم وجواز زواله نظرا الى ذاته لان وجوبها

بالغير الذي هو الذات لا يوجب زوال امكانها الذاتي والممكن لا يلزم من

وجوده نظرا الى ذاته وهو لزوم من زوال الحكم وهو امكان ذات الواجب

لزوال وجوبه وفيه انه ايضا بحث لان الشارح حمل جائز الزوال على اللازم

على ما لا يكون زواله ممتنعا اصلا لا لذاته ولا لغيره فلذلك منع الملازمة

وبين امتناع زوال الوجوب بسبب امتناع زوال العلة مع الاعم او بكونه اي يكون

ممكن لذاته المسلم لكون الحكم كذلك لا يوجب ويكون لها ممكنه لذاتها ويعرض

متنع زوالها بسبب امتناع زوال علتها فان كيفيات انتفى جواز زوالها

نظرا الى ذاتها كان الملازمة بينه في نفسها لا منع عليها لكن من الكلام في ان

زوال الحكم بزوال الوجوب هل يسلم لذاته وذلك الحكم اعني امكان الواجب

ام لا فنقول لو كان ممكنا استلزام ذلك لكن ان معال لا لكون ان يكون

الوجوب عامدا وجوده ممكنا والامكان جائز الزوال لذاته السبب

لكن الكلام لا يسلم انه اتصاف الواجب بالامكان والتحقيق ان عدم صفة

الوجوب في نفسها لا يستلزم عدم اتصاف الواجب بها فلا يلزم اتصافه

فانه الامكان فان الصفات قد تكون عدمية مع اتصاف الموجودات بها قال حقق الله
بل في الخارج ايضا ثم عدمها بعد كونها موجودة مسلّم ذلك ايضا وكذا الكلام
في الملازمة من ذات الواجب وصفة الوجوب الوجودية واستلزام عدم
الشيء بعد كونه موجودا لا ينافي امكان عدمه والا امتنع وجوب وجوده او
لزم في العدم الزماني بعد وجوده مسلّم في الاكابر بين في موضعه من انه
لا ينافي امكان عدمه والا امتنع وجوب وجوده قطعا هو المراد ابطل الوجوب
انما يكون صفة وجودية والتكاسلم الا الكلام تمكن وهو
لاستلزام عدمه لم نقيض الاول وهو باطل قطعا ان ذهب ان عدمه مطلق
مسلّم ذلك الى منعناه وعدم تسنده وان نعنت ان عدمه من حيث كونه
وجوديا مسلّم مسلّمناه والاجدى نفعا انه لا ينافي امكانه كما عرفت
والاجدى بكل انصاف يقول الوجوب صفة لازمة لذات الواجب الاسلي
لعدم اللازم ملزوم لعدم الملزوم فامكان عدم الوجوب يكون
مستلزما لامكان عدم الواجب ضرورة ان امكان الملزوم ملزوم
لامكان لازمه وامكان عدم الواجب ح فامكان الوجوب انصافه
فلا يكون الوجوب وجوديا وهو المطلوب لانا نقول عدم الصدد ليس
صفة في وجوده كاف او عدمه لازمه لذات الواجب فلا يكون
عدمها مسلوبا الامكان الواجب فلا نم الاستدلال وان تعلق باستلزام
امكان الملزوم لامكان اللازم فكلام فان عدم المعلول الاول ممكن مع انه
ولازمه اعني عدم الواجب ح لذاته **قوله** ضرورة تقدم العلة اما
المتقدم بالوجود فلان الايجاد وجاز بالذات هي وجود العلة
والمتقدم على وجود المعلول واما المتقدم بالوجوب فلان الشيء ما لم
يجب لم يوجد ... بوجوب العلة متقدم على وجود ...
متقدم على وجود المعلول بشرط الشيء فكم تقدم العلة بجاد كرامة
صح في لوازم الوجود دون لوازم الماهية والوجوب من لوازم الماهية
فلا يتوقف على وجودها ... وهو ساقط للمعروض كان
الوجوب موجودا في الخارج ... كونه ... الا ... الماهية
في الذهن منصفة بموجود خارجي وهو في ... لان يكون لوجود الماهية
مدخل في وجود الوجوب لكنه كون الماهية من حيث هي موجودة
صفة في الخارج فانه بها او بغيرها ... والنزاع انما وقع في
صدوركونها من حيث هي موجودة لنفسها كالانسان واما كونها كذلك مستقلة
لغيرها سواء كان صفة لها اولا فالمهية ثبت في بطلانه احد **قوله** فكلها في المعدوم

قال الشارح في الاستدلال على اعتبارية الوجوب والامكان
والامتناع بانها لو تحققت اعتبارية لزم اتصاف المعدوم
بالامور المتحققة التي الوجوب والامكان والامتناع يجوز ان
تكون طبيعة واحدة في بعض افرادها موجودا وبعض افرادها
معدوما فتصدق الحصة على تلك الافراد

الوجوب على نهج تحقق الوجوب وجوبا للواجب فالاحتياج المسلس
وادائه الى الوجوب لا يكون وجوبا للواجب اذ كان علة والحاصل
الخ **قوله** وان كان علة الوجوب عن الذات لزم استكمال الوجوب من الذات
اي ادى الى الذات وقطع النظر عن ذلك الغير فان ما انكانه عنه معلوم امكانه قبل
لجواز ان يكون ذلك الغير لوازم الذات فلا يجوز انفكاكه لان اللزوم هو الوجوب
عن الذات وليس ليس المراد ذلك الغير لا يجوز ان يكون موجودا في الخارج لانه يوجد
للوجوب في الخارج موجود ذلك الغير اما الذات فمعلوم تقدم الذات بالوجود
والوجوب على ذلك الغير المتقدم على الوجوب ووجود المحذور والملزوم الذات
معلوم جواز الانفكاك ولا يثبت **قوله** لجواز ان تكون كلي من الشخص عدميا
اي معدوما في الخارج وتمام المثال من انه يلزم ح ارتفاع الشخص لجواز ان
المستحيل ارتفاع الشخص في الصدق بل الصدق من حيث العالم
لا ارتفاعها بحسب الوجود الخارجي بان لا يكون شيء منهما موجودا خارجيا
فان المفهوم الاعتباري وسلبه متناقضان قطعا ولا وجود لشيء منهما
اصلا فان قيل قد تقرر في الكتاب المعاني ان العدمي للمعاني
منهما وان المعاني الوجود بان يكون كالمتضادين والمتماثلين واما
احدهما وجودي فقط كالسلب والايجاب والعدم والملكة وان الصادقين
اما ثبوتي السلب والايجاب فمعلوم انه للدال المتناقضين من ان يكون
احدهما وجوديا ولكن هناك لما ذكرتم **قلت** المعنى الوجودي هناك
ما ليس السلب في المفهوم سواء كان موجودا في الخارج اولا والمراد بالوجود
ههنا هو الوجود الخارجي فلا منافاة **قوله** فان الا يمكن بالامكان الخاص
اي قبل استقبال من العدمية مطلقا الدليل لانه يلزم للمستدل حيث
استدل بدليله علامة على السؤال الذي اورده على المتعدي الكائن
فوديس بعدم وجود دل على ان ... لها ههنا نوضح سند المنع والا فلا
للتقدم فيه **قوله** لو كان الامتناع ثبوتيا اي موجودا في الاعيان آه
اعترض من ان حاصل لو كان الامتناع موجودا في الاعيان لكان
موصوفه اعني الممتنع موجودا فيها لان الامتناع وجود الصفة بدون وجود
الموصوف محال لكن اللازم باطل اذ لا دل على الكتاب المطابق فالحكم
بانتفاء وجود الممتنع انما هو لاستلزامه استلزامه الى الامكان او الوجوب **قوله**
ملزوم ان لا يكون الممكن ممكنا آه اي اذ لو لم يثبت الامكان عنه فلان
الوجود وعلة فلا فرق في الممكن الحادث ظاهر دون الاول لان عدم
الموصوف بالوجود على الصفة لا يكون بالزمان بل يمكن متمكن التقدم

الذاتي وان لم يكن سببه عنه في مرتبة الوجود واصلها مالم يرتبه للايجاد فلا شك انه
في صحتها معا لجميع الممكنات الوجود يكون اصل كحدوث الجميع كما سيأتي
معا او قبل تقدم بعضها على ما كما ذهب اليه الفلاسفة قوله والثاني باطل
لانا نفرق بين الامكان ونفيه بالضرورة واتصاف الممكن كما نفرق بين
بين قولنا امكانه لا ولا امكانه فرقه فيلزم ان لا يكون الممكن ممكنا قوله
انه فرق بين الشيء العدمي وبين رفعه كان هو ما بين الشيء الوجودي وبين رفعه
ضرورة ان الشيء ورفعه [illegible] سواء كان الشيء عدميا او وجوديا
كان الشيء الوجودي [illegible] ان يطلق [illegible] فان الفرق بين الامكان واللاامكان
المنفي [illegible] الى الاعدام [illegible] فلا يكون [illegible]
الثاني [illegible] لتصحيح صدقه على وصف الامكان بالمنفي ليس
بحسب [illegible] الفرض [illegible] فلو لم يكن الامكان
ثابتا [illegible] لم يكن فرق بين الامكان والامكان المنفي فرضا [illegible]
لكن الفرق [illegible] الواقع فلا يكون [illegible]
وصفه بالمنفي فرضا [illegible] هذا الفرض [illegible]
لحد الاعدام التي لا تمايز [illegible] فلو لم [illegible]
فان لو لم يكن فرق بين الامكان واللاامكان المنفي لكان الامكان ثبوتيا
لكن العدم [illegible] الاعدام [illegible] الملازمة
انه لو لم يكن [illegible] العدم لكان [illegible] ان الممكن لا
امكان له [illegible] عدم الفرق بين الامكان المنفي وبين اللاامكان فاذا
تحقق الاول [illegible] الامكان [illegible] لم يكن الممكن لا امكان
[illegible] المنفي [illegible] الجواب [illegible] العدم [illegible]
[illegible] نقيضه [illegible] الفرق بين الامكان واللاامكان المنفي قوله
[illegible] مطلوبه [illegible]
[illegible] نقيض العدم [illegible] مطلوبه [illegible]
[illegible] لكان [illegible]
كما لا يخفى قوله والا لزم الانقلاب لزوم [illegible] على عدم كونه واجبا بالذات
او ممتنعا بالذات [illegible] عدم كونه ممكنا بالذات [illegible]
[illegible] الاربع الممكنة فلا يكون
ممكنا في ذاته بل واجبا او ممتنعا [illegible] لان اللازم ارتفاع الممكنة الحاصل
[illegible] لا ارتفاع الممكنة المستند الى ذاته فالاولى ان يقال [illegible] للشيء
بالنظر الى ذاته لا يثبت له بالنظر الى غيره [illegible] الوجود والعدم بالقياس

اذ في جميع الممكنات الموجودة على تقدير كون الامكان ثبوتيا يلزم ان لا يكون الممكن ممكنا [illegible] على وجوده [illegible] الامكان [illegible] من الوجود والممكن كان [illegible] الوجود والامر [illegible]

الامكان العام الذي هو اعم من الامكان الخاص هو الذي [illegible] الضرورة عن احد طرفيه [illegible]

الى ذاته [illegible] بواسطة الغير والا السواد
[illegible] على [illegible] معلول واحد بالشخص او لا تعدد في مفهوم ذلك [illegible]
[illegible] واحد كما [illegible] الصادق قوله فان قيل [illegible] لا يكون
الوجود واجبا بالنظر الى الغير [illegible] على قوله [illegible] الامكان بالغير
[illegible] الوجود واجبا [illegible] ان اللازم [illegible] الغير [illegible] وجوده
بالنظر الى ذلك الغير [illegible] وجوبه بالنظر الى الذات [illegible] زوال
الذات والاحكام [illegible] اذا [illegible] قبل [illegible] ان
يكون الوجود ممكنا بالنظر الى الغير ويكون [illegible] بالنظر الى الذات والمآل واحد قوله
واذا اعتبر عدم [illegible] وعدم علتها [illegible] الامتناع بالغير [illegible]
[illegible] الامتناع اللاحق والعارض بسبب عدم علتها الامتناع السابق
[illegible] الوجود فكل ممكن موجود محفوف بوجوبين سابق ولاحق وكل
ممكن معدوم [illegible] امكان [illegible] قوله الممكن
[illegible] الوجود [illegible] الوجود [illegible] الجسم [illegible]
[illegible] لغيره [illegible] السواد [illegible] الامكان [illegible] امكان وجود
الشيء [illegible] امكان [illegible] لغيره [illegible] الوجود [illegible]
سواء كان [illegible] حلول الاعراض [illegible] حلول الصورة [illegible] الممكن
الوجود [illegible] لو كان [illegible] الوجود [illegible] وجوده لغيره
ولو كان [illegible] الوجود [illegible] حلوله [illegible] الحلول [illegible]
[illegible] الحال [illegible] وجوده [illegible] الى محله [illegible]
بالضرورة [illegible] وجود [illegible] سواء كان [illegible]
[illegible] الامكان وجوده [illegible] قوله ولا يكون [illegible]
[illegible] حلول الاعراض [illegible] الصور
[illegible] قوله [illegible] علة الافتقار الامكان [illegible] العلم بوجود
المعلول يستلزم العلم بوجود العلة [illegible] لوجود [illegible]
[illegible] العلم [illegible] العلم [illegible]
[illegible] الامكان [illegible] الافتقار [illegible] العلم بوجود المعلول [illegible] يستلزم العلم
بوجود علة [illegible] وايضا كون الامكان علة للافتقار
ظاهر البطلان [illegible] معلول علة [illegible] العلم بالافتقار [illegible] العلم بالامكان
[illegible] تشهد بان [illegible] الممكن [illegible] امكانه او حدوثه [illegible] ان
علة الافتقار ليست خارجة [illegible] يستلزم العلم بالامكان [illegible] العلم
بالافتقار [illegible] الحدوث ليس معتبرا في العلة [illegible]

ولا شرط قوله لا بد من تصور وجود الحادث هو الدليل انما يدل على ان
الحدوث ليس علة لا على انه ليس جزءا منها او شرطا لها اما الاول فان
نفي العلية بمعنى الحدوث ليس علة لا بد من تصوره كما وجد بعض السبع
واما الدليل الاول فيدل على نفي الكل كما نبين قوله احتج بان الامكان
صفة الممكن الخ وكذلك بان الامكان صفة الموجود فان الوجود ينقسم الى الواجب
والممكن فيساوي بعضه بل هو كيفية نسبة الوجود الى الماهية فيساوي فهي تم قيل
لا يعقل الامكان سابق الفعل على الوجود لا في الخارج اذ لا تحقق للامكان
الا في العقل لانا نقول الحدوث ايضا اعتباري فيلزم قيامه على الحدوث ثم
على الآخر اقول الامكان سابق على الماهية بنفسها وعلى مفهوم الوجود وايضا
لكونه كيفية النسبة بينهما لكنه ليس سابقا على كون الماهية موجودة الذي هو
الماهية موجودة فالامكان قبل اتصافها بالوجود واما الحدوث فانه وصف
الماهية ولا وجود فالاحال كونها موجودة ولا يتصور ان ما في حال الايجاد
والدوام ان يقال اوجد فحدث فالكل ثم المطلوب سؤال على سابق على
الوجود ايضا او لا وليس كل ان تثبت الحدوث يتوقف الشيء بعد وجود
للكن وجوده بسبق عدمه حتى لا يلزم ما في وجود الماهية الى كونها
موجودة بل على الماهية من مفهوم الوجود وكذا الامكان بعينه لانه اذا لم
الحدوث لا يلزم ان يكون الممكن المعدوم حال عدمه كذلك كان
ممكنا ومنه واذا تحققت ما قررناه تبين لك ان انقسام الوجود الى
الواجب والممكن لا يستلزم الا ان الامكان من لوازم الوجود مطلقا
او مقيدا بجهة خصوصية للشيء باعتبار ان وجوده كونها موجودة
ولا يكفي في تحصيل ما تخيله الوادي ذكر الحادث ويبقى الايراد من الحدوث
والامكان باقيا قوله يلزم من صحة الحكم بالسببية على لزوم
امكانها الخ تحقيق الرجوع بالسببية وكذا انه لا بد لصحة السببية كذلك امكانه
العياني من ان السبب ما يكمل بالحال الا انها قوله وان صار لزوم
الموجب قد تقدم تحقيق الحق ودفع ما يتعلق به من الاعتراضات
مستوفى وقد اعيد بها بعضها بعبارة اخرى وهي ان السبب ان كان
سببا اولى ادى ذلك الى التسلسل واقعا اذ لو انتفى ذات السبب مع قطع
النظر عن وصفه اولوية السببية لكان كل واحد من طرفي الممكن اولى بذاته
واحد اولا بد من انتهائها الى السبب وذلك محال فيقع الامر انه لا بد من سبب
الطرف المرجوح اصلا فلا يصير المرجوح اولى فلا وقوع للاولوية المستندة
الى الذات لان ذلك يكشف امكان وقوع السبب فانه يستلزم امكان وقوع

بالذات

بالذات وهو ممنوع لانا نمنع امكان سبب الممكن فانه لا يجوز ان يكون علة الممكن واجبة بالذات
كالعقل الاول والموجودات المستندة اليها فلا يكون علة الممكن ممتنعة بالذات كعدم
العقل الاول وعدم معلوله فان عدم العلة علة لعدم المعلول كما مر وممكن ان يجاب عنه
بان الطرف المرجوح اذا كان ممكنا كان له سبب قطعا ممكنا كان او ممتنعا فيوجد
اولوية بالطرف الراجح ما عدم ذلك السبب فلا يكون مستندا الى الذات وحدها والعدم
عليه ونحو ذلك ينبغي ايضا ما قيل من يجوز كون الذات سببا لكن يقتضي ان الاولوية
مبدأ الوجوب فلا يمتنع تحققها ونحوه ان الكلام في الاولوية الحاصلة للممكن
نظرا الى ذاته فلا يمكن ان يكون علة باعتبار الوجوب او المقصود من نفي من الاولوية
دفع توهم جواز وقوع الممكن نظرا الى ذاته من غير احتياج الى غيره واما ان الممكن يكفي
في حصول الاولوية لا صدورها من غيره فلا يتعلق به غرض لان الممكن مع هذا
الاستحقاق وعدمه محتاج في ترجيحه الى غيره ولو كان من الكسر الا بوجوب تعليله
الثاني قوله ولا يمكن العلة الخارجية الخ من جانب شيء الكسب ان يقال في الكفاية
الاولوية الى رجحان الحاصلة من خارج الممكن للتالي قوله فيحتاج الى مرجح وهكذا
الاحتياج الى مرجح الامكان في وقوع الطرف الراجح بجهة الحاصل من تلك العلة الخارجية
لو ليس هو المحض بل هما المتبع بها وقوع احد الطرفين وسواء المرجوح فالاول
ان يقال العلة التي يحصل بها الوجود اذ العلة التامة لا بد ان تعين الوجود وما
اذ لو لم تحصل الوجود والعدم منها على ما يحصل بها الوجود في وقت والعدم في
وقت آخر فاختصاص احدهما بالوجود ان لم يكن لمرجح لم يوجد الوجوب
الاول لزم ترجح احد المتساويين على الآخر بلا سبب وان كان لمرجح لم يوجد في الاول
لم يكن ما فرضناه علة تامة علة تامة هذا خلف فان قيل ما ذكرتم انما هو في العلة التامة
والكلام في العلة المفيدة للاولوية ولا يجب ان يكون ما يحصل به فعل الاولوية
بعض ما يتوقف عليه المعلول ويجوز وقوع الطرف الاول كما ذكرتم اولا قلنا
حصول الاولوية بالوجود مع استفاء شيء مما يتوقف عليه اذ مع ذلك يكون
العدم اولى لحصول علة السابقة فالاولوية لا تحصل الا بحصول جميع
ما يتوقف عليه وهو العلة التامة ولا نقول لو وقع من تلك الاولوية في وقت
دون آخر لزم ترجح احد المتساويين على الآخر بلا مرجح اذ قد فرضنا ان ليس
في الوقت غير تلك الاولوية قوله وهو الوجوب سبق الوجوب السابق على
كيف يتصور سبق وجوب الممكن على وجوده وهو قبل وجوده معدوم
فيكون ممتنعا بالغير وهو يبتني على ان التساوي بين الوجوب بالغير والامتناع
بالغير من الحدوث واجيب بان سبق الوجوب على الوجود سبق ذاتي وليس العدم
الاحال الوجود في ان ملك الوجوب الذي زمان الوجود وليس الامتناع الا

في زمان العدم فلا امتناع واتهم الكلام سدّ مع اتصاله فما قبل من انه كيف يجوز اتصاف
الممكن حال عدمه بالوجوب الذي هو صفة ثبوتية من الوجوب السابق حال العلة فوله
مثل وجود المعلول قوله ووجوب الفعل بسبب آه رد عليه بان قوله الواجب
لذاته موجود بنفسه معللة ولا يخ فعله عن الوجوب اللاحق لها او وجوب لاحق
من انه لا يتغاير تصور العدم وامكانه ان المراد الوجوب اللاحق في الممكنات
او المقصود بيان ان الوجوب اللاحق لا ينافي الامكان الذاتي بل الممكن
مع وجوبه اللاحق باق على امكانه فمقارنة جواز العدم بالنظر الى الذات
والدليل على الوجوب اللاحق للامكان الذاتي بل مقارنة كان الوجوب السابق
اولى بذلك قوله لانه سكت عنها مع فرض عدم الحاجة الى بيان حال عدم فرض
عدم المهية وما ذكره انسب ببيان عدم لزوم الوجوب السابق والوجوب
العلة على علة الوجوب دون علة المهية مع المنع الى ما ذكر قوله الامكان اما
ان يعتبر بالنسبة من العبارة يوهم الاشتراك المعنوي والحق انه اللفظي
لفظي قوله فان الاستعداد القطعي للانسانية والاستعداد الانسان للكتابة
بينهما ليس حال الامكان الاستعدادي بوصف للوازن ليوجد الى ام واعلم ان
الاستعداد القائم بالنطفة مثلا اذا نسب الى المهية استعداد مثلا انسانية
واذا نسب الى الانسانية تبع ايضا الى النطفة فالامكان الوقوعي
الممكن لانه المتصف بالاستعداد والقرب والبعد حقيقة واما موصوف
الممكن المتعلق به انه به الدلالة ما وجد من هناك فرق كونها
الامكان الاستعدادي والذاتي وتمم من فصل الكلام في الاستعدادي وقال الصح
اذا كان المحل من شانه ان يحل فيه صورة او عرض مع انه يمتنع من حصول
فكل الحالة فيه او من الله او بعد ذلك الحصول لهما فحسب ارتفاع
تلك الموانع وحصول تلك الشرائط فصل في ذلك المحل كيفية مهيئة للوجود
وتلك الحالة هو تلك الكيفية من الاستعداد او القبول اللازم لذلك الاستعداد
من امكان الاستعداد والقرب والبعد انما هما عارضان لذلك الاستعداد
الذي هو من مقولة الكيف ولا بد للاستعداد من مادة لانه يتوارد على متنقل
من الضعف الى القوة ومن البعد الى القرب وكل حادث حادث وكل حادث
للمولود من يلده وكل مادي من كيف فالاستعداد الاول المركب والسابع
جعل الاستعداد تناول اتمام الاسباب وقيل قوله والعدم ويوجد
لم يكن ناشيا لا يصح او ما يكون اياه او ما قالوا قوله ان كان غير مسبوق
بغيره او بالعدم فهو قديم وان كان مسبوقا آه لا يشكل ان يسبق العدم على
الوجود سبق لا يجامع فيه السابق المسبوق وهو المسمى بالسبق الزماني فان

اريد بكون الوجود مسبوقا بالغير كونه مسبوقا به هذا السبق فلا بد ان يكون مسبوقا
بالعدم ايضا فالتعريفان للحادث متساويان اذ كل مسبوق بالعدم مسبوق
بالغير قطعا لان القديم موجود وهو سابق عليه ذلك السبق وكذا كل مسبوق
بالغير مسبوق بالعدم لما عرفت والتعريفان للقديم ايضا متساويان وان اريد
بكونه مسبوقا بالغير سبقا ذاتيا كان التعريف الاول للحادث اعم لان المعلول
القديم ان ثبت كما ذهب اليه الفلاسفة كان حادثا بهذا المعنى الذي يسمى حدوثا
ذاتيا لكونه مسبوقا بالغير موجد سبقا بالذات دون المعنى الثاني المسمى بالحدوث
الزماني فكان التعريف الثاني للقديم اعم من الاول قوله وهو من المؤثر الموجب اي
المؤثر المستلزم للمعلول كالعلة الفاعلية المستجمعة لشرائط التاثير وارتفاع موانعه قوله
وهو كون الشيء بحيث يحتاج اليه من الامكان وجوده هذا الاولى ذكره
هو معنى العلة الناقصة واما الشيء فلكونها يلزم هذا المعنى لم الترتب العقلي
الذي من الواحد والاثنين مثلا فان العقل يحكم بان الواحد ما لم يتم له الوجود لم
يوجد الاثنان قطعا وكذا السبق بالعلية هو الترتب العقلي الذي بين الموجب
الموجب ومعلوله وهو الذي يعبر عنه بالفاء في مثل قولك تحركت الاصبع
فتحرك الخاتم وان كانا معا في الزمان وكذا السبق بالزمان
من السبق بالعلة والسبق بالطبع هو الترتب العقلي بين المحتاج اليه والمحتاج اليه
للاستقلال العا... كما في الخاتم واعلم ان العلة التامة ان كانت العلة الفاعلية وحدها
كما في البسيط الصادر عن الموجب بلا شرط او امر في تاثيره ولا تصور مانع فيه
او مع اعتبار شرط وارتفاع مانع او كانت هي العلة الفاعلة مع الغائية
كما في البسيط الصادر عن المختار سواء اعتبر هناك شرط او لا فلا تقدم لها على
معلولها تقدما بالعلية ولما كانت العلة التامة هي الفاعلة مع المادية والصورة
سواء كان هناك غاية كما في المركب الصادر عن الحق او لا كما في المركب الصادر
عن الموجب فلا تقدم لها على معلولها بل لان مجموع الاجزاء المادة والصورة
عين الماهية بالذات فلا يتصور تقدمها لكونه تقدم الشيء على نفسه
بل تقدم بعض اجزائها من اقسام الامر من التحريم ... كل من امور
كل واحد منها متقدم على معلولها تقدما بالطبع فانه لازم العلة الناقصة
باعتبار اتصالها الاتم منه كما مر وما من سمى التقدم الطبعي تقدما ذاتيا وقال
لا يعقل ذات الاثنين ووجودها الا بعد الواحد وذلك الواحد ولا يتم له ذلك
الانذاتها كسرا واتصالها بوجوده لام لانه بعد السعدم فكم باعتبار ذات الشيء
وصفه لكلام الاول باعتبار الوجود ولما قد يكون العدم الطبعي
تصور متعاصرا الشيء دون سائر علله الناقصة فان ... العلة ... عليه

حقيقة لان العلة التامة هي جميع ما يتوقف عليه الشيء فلعلها مشروح فيها علة الوجود
والعدم من ان تقدمها انما هو لعلوها متقدم بالعلية لا بالطبع كتقدم حركة اليد على
حركة المفتاح فلا يكون التقدم الطبيعي الا في العلة الناقصة قلت العلة الموجبة
في حكم العلة التامة لانها مؤثرة مستلزمة للمعلول وقد يكون علة تامة ايضا
بلا آلة وعليه ايضا يأول ذلك المثال بل انما يتقدم حركة اليد ما يتوقف
عليه من علتها حركة المفتاح وليس على ذلك ما ينطق به الا مسلمة قوله
والمعنى المشترك هو ان يكون الشيء محتاجا الى الاول بحيث لا يكون الآخر محتاجا
الى ذلك الشيء مراده منها قيل ان المعنى المتبادر ولا يكون الآخر محتاجا
الى ذلك الشيء لا يتوقف على مفهوم السبق بالذات والا لكن هو لغو في ابطال الدور
لو احتاج كل من الاول الى الآخر لزم سبق كل منهما على صاحبه ولو اجيب المعنى الاعم
اذ في مفهوم السبق لم يصح هذا الكلام لو ستدرك بل يكون المتقدم ... قوله
فاقسام السبق عند الحكماء ... [illegible] ... السبق ... لغة
ثم حاصل في الشرف اصطلاحا ... آخر ... وقد اعتبر
في بيان التفضيل والشرف بسبب التقدم في المجلس غالبا وتكريم به ان يكون
مع السبق الشرفي راجعا الى السبق بالرتبة الحسية فلا يكون قسما برأسه قوله
او بعض اجزاء الزمان ليس علة للبعض اي ليس علة موجبة له لتقدم الجميع
والمتساوية في الحقيقة فلا يكون جعل بعضها علة وبعضها معلولا اولى من العكس
ولا ان السبق بالطبع فلا يمكن ان يتقدم العلة الناقصة للوجه الكائن الساري
في الامة دون الاول اعني عدم الاحتياج لجواز ان يكون بعضها متقدما للبعض
فلا يتعين كالاس للعموم قوله لكن ليس بين ان ... على السابق ... ان هو ...
السابق هو ان السبق ... غير اجزاء الزمان كان بواسطة زماني ... السابق
والمسافة وان عرض لاجزاء الزمان لم يحتج الى زمان ... ولذلك لان السبق الذاتي
هذا المعنى من اللواحق الذاتية للزمان ... وعروضها لغيره بواسطة ...
موصل لاجزاء الزمان ... ولذا قال ... على ... اولا وامثل
وجود زيد متقدم على وجود عمرو اي ان يقال لما فاقبل انه متقدم
عليه فلو اجيب بان وجود زيد كان مع الحادثة الفلانية ووجود عمرو
مع الحادثة الاخرى وتلك الحادثة كانت متقدمة على هذه اتجه ان يقال
لم قلت ان تلك متقدمة على هذه فلو اجيب بان تلك كانت امس وهذه كانت
اليوم والامس متقدم على اليوم لم يصح ان يقال لماذا كانت متقدمة عليه كسر
عليك في ... للاجزاء الزمان بالذات ... قوله
كان امس سابق على اليوم بالرتبة ... بالذات العقلية ... الحسية

حاصله ان العدم بالطبع لازم للعلة الناقصة

وقد يقال المتقدم بالرتبة عقلية كما اذا هو كما في المساوي الوجود والواو
الزمان ليس كذلك وايضا فانه يجوز ان يكون بعد بعضها على بعض بالطبع
لان وجود اليوم مشروط بوجود الامس وانقضائه وقد يعرض اشار الى
دفع ذلك قوله في اقسام المعية والتأخر لا اشكال في اقسام التأخر فانه
مضايف للسبق فاذا عرض شيء يمكن في تلك المعايير بالقياس
الى ما هو في الآخر تأخر هو مضايف لذلك السبق بلا اشتباه ولا اشكال
ايضا في المعية الزمانية العارضة لشيئين وجدا في زمان واحد ولا في المعية
الرتبية سواء كانت عقلية كما هو بين متساويين ... بينهما واحد
من المقومات التي تسبق العموم والخصوص او حسية كما هو بين متجاورين
ولا في المعية بالشرف وهو ظاهر ولا في المعية بالطبع العارضة لعلتين ناقصتين
لمعلول واحد كجزئين لشيء واحد فانهما معان في العلية لذلك الشيء والعارضة
لمعلولي علة واحدة ناقصة فانهما معا ايضا في المعلولية لتلك العلة
الناقصة انما الاشكال في المعية بالعلية وذلك ان المعيتين بالعلية ان
كانتا علتين لا يجوز ان يكونا بالقياس الى شيء واحد لاستحالة ان يكون لشيء
واحد علتان مستقلتان اتفاقا وان كانتا معلولين لا يمكن ان يكونا
معلولين لعلة واحدة من جهة واحدة بشرط واحد بل لا بد من الاختلاف
هناك على زعم الحكماء فهاتان التحقيق معلولا علتين متعددتين واذا
كان احدهما علة لشيء والآخر معلولا لشيء آخر يكونان معا ايضا في العلية
~~فيلزم ان لا يكون موجود الا واحد علة للآخر وهما معا في العلية فيلزم~~
ان لا يكون موجودان الا واحدهما علة للآخر او هما معان في العلية اجيب
بالتزام ذلك فان كل موجودين اما ان يكون احدهما علة للآخر واما ان
يكونا معلولي علة واحدة لانتهاء العلل الى واجب الوجود وقوله او
علة معلول واحد لكن بالنوع فيه اشارة الى المعتبر الوحدة النوعية
فلا يلزم ان كل علتين لمعلول مطلقا يكونان معا كما في قوله بان
يكونا معلولي علة واحدة اشارة الى ان المعتبر في المعلولين ان
يكون ذات العلة واحدة والى فصل الجهات فلا يلزم ان كل معلولين
مطلقا يكونان معا وبالجملة المعية سلب التقدم والتأخر في المعنى الذي
اليه التقدم والتأخر فان لم يكن ذلك المعنى امرا اضافيا كالزمان
والشرف فلا حاجة هناك الى ملاحظة امر آخر وان كان امرا اضافيا كالعلية
التامة والناقصة والرتبة فلا بد هناك من ملاحظة امر آخر واحد
اما بالشخص او بالنوع وسر ذلك ولكل وجه واما المعية في القسم السادس

أعني معية أجزاء الزمان بالذات معه معقول **قوله** واعلم أن أنواع التشكيك بالأولوية والأقدمية والأشدية قيل من الشك إن أسباب التشكيك لا أنواع له لعدم حملها عليها ولأنه من أحوال اللفظ ومنع السلب من أحوال المعنى فلا يكون أنواعاً له **أقول** يمكن كونها أنواعاً له فإن دليل دل على انحصار مبحثها وما الدليل على الألفاظ المذكورة **والجواب** أي الكلام حذفاً تقديره تشكيك الأولوية وتشكيك الأقدمية وتشكيك الأشدية فالأنواع هو التشكيكات لا أصل بهذه الأسباب وهذا لا يرتاب فيه وإن الدليل على الانحصار هو الاستقراء وكذا الدليل على الأنماط المذكورة هو الاستقراء التام في أنواع السبق وأنواع التأخر منبه حصرها إلى بعض أخص السبق إلى السبق والتأخر إلى التأخر كما أن انحصار السبق في أقسام لما بالاستقراء **قوله** كان السبق بالعلة أولى من السبق بالإضافة إلى السبق بالطبع وهكذا لأن الإضافة إلى العلة المؤثرة الموجبة أقوى وأكمل من الإضافة إلى العلة بما يتوقف عليه من الشرط لعدم تكون أولى وأكمل مما إلى السبق بالعلة والسبق بالطبع أولى لمفهوم السبق من غيرها كالسبق بالشرف وبالرتبة وبالزمان أخبرنا بعض الطلبة أن بعض السابقين فيها تشاغل من حيث كلا السبق بالعلية والطبع ولذلك قيل هما سبقان حقيقيان كما يتحققه وحاصل ما ذكره من الحفاظ الإضافة من العاصم في أنواع التشكيك إنه إذا كان سبق بالعكس ليس سبق آخر أولى لمفهوم السبق كان السابق والذي هو مضاف للسبق الأول بالعكس إلى السابق الذي هو مضاف السبق الآخر أولى لمفهوم السابق وهكذا الحال في الأشدية والأقدمية فالإضافة من جنس إذا كان بنوع من أنواع التشكيك كان كذلك الإضافة فحفظ من حيث فيها **قوله** فالتقدم في الزمان إنما هو في العدم من حيث وقوعه في زمان أول **قيل** أو أن الزمان متقدم بعضها على بعض تقدماً زمانياً وليس عروض التقدم لها من حيث وقوعها في زمان أول **وهذا** ليس بشيء لأنه إن أراد بالمتقدم بالزمان ما وراء أجزاء الزمان ولذلك قال بعد هذا الكلام وأما عروض التقدم لبعض أجزاء الزمان المفروضة فلذاته لا لأمر آخر فاستثنى ما ذكره المعترض أن التقدم ذاتياً لا يكون بعارض إن أجزاء الزمان فإن التقدم فيها لذاتها لا لعارض كما يجيء وعلى هذا ينبغي أن يكون تقدم بعض أجزاء الزمان على بعض أولى لمفهوم السبق مما عداه **فإن قلت** عدمه وإن كان عارضاً له لكنه عكس فيه إطلاق المتقدم مثلاً وهو هو جنسه فإن الأمس متقدم على اليوم أو الشيء من الماضي وما يتبع ...

تقدمه بالذات بل بعارض هو الزمن وما ذكره إنما هو على عدم كون عدمه بالذات **قوله** ويسميان العدم والحدوث بالذات في الاصطلاح وأما في اللغة فالظاهر أن الحقيقة لأن مدلول العقل هو المتبادر فيهما إلى تعطي القدم والحدوث إذا أطلقا والحمل إن مراد يكون العقل المذكور ثابتاً حقيقتين أنهما إنما بإضافتين كلا التعيين المذكورين فهما إضافيان أولاً يوصف شيء بأحدهما إلا بالقياس إلى شيء آخر متصف بالآخر فالقدم هو المتقدم بالقياس إلى الحادث هو الحادث بالقياس إلى القديم لكن العدم لما ... **قوله** لو اعتبر الزمان في ماهية القدم والحدوث الحقيقيين اعتبار الزمان في مفهوم الحدوث بأن يقال هو كون وجود الشيء مسبوقاً بعدمه بالزمان وفي مفهوم العدم بأن يقال هو كون وجود الشيء مستمراً في جميع الأزمنة الماضية وحينئذ لا يمكن وصف الزمان بشيء منهما لما ذكره فيلزم أن لا يكون من الحادث والقديم مع ... الموجودات قال الإمام في الملخص قدم إذا كان الحدوث حصول الشيء بعد عدمه في زمان مضى فهذا التفسير لا يكون الزمان حادثاً لأنه لا يكون عدم الشيء سابقاً بالوجود وهو إذن إضافة الشيء ما وجوده إلى آخر ذات ... إلى الجهة أولم تكن والقدم عينان ... لنفي الحدوث **قيل** حلم من حلال التقدم المقابل للأول نفي الحدوث هو أن لا يكون وجود الشيء مسبوقاً بعدمه في زمان جاز وصف الزمان بالقدم بهذا المعنى باعتبار الزمان فيه بلا تسلسل كما جاز وصفه بالحدوث ... إضافة إلى وجوده إلى غيره فلا محذور ثم قيل يمكن دفعه بأن الزمان معتبر في مفهوم القدم والسابق مسلوباً بالاشتباه والمراد أن عبارة ... يستلزم الشيء ... **قوله** والحدوث الذاتي ... الإمام ... باحتياج الشيء في وجوده إلى غيره وتحقيقه بهذا المعنى ... لا المحتاج إلى ... إذ كل ممكن موجود محتاج ... لكن انطباق الحدوث بأي معنى كان معتبر في مفهومه المسبوقية فلا يكون ... الإضافة المذكورة ... يلزمه من كون الشيء مسبوقاً في وجوده على الغير فسبقاً ... وكأنه المراد ... التفسير وتحقيقه ... **وفيه** ... إلى التكلف في إثباته **وفيه** من قال بسبوقه الوجود بالعدم إن كانت بالزمان فالحدوث زماني وإن كانت بالذات فالحدوث ذاتي **وفيه بحث** لأن العدم لا يتقدم على الوجود تقدماً ذاتياً كما لا يخفى **وفيه** من قال للحدوث الذاتي هو مسبوقية استحقاق الوجود بلا استحقاقية وهو ... ما ذكر في الشرح من أنه مسبوقية الوجود ... استحقاق الوجود ... والدليل عليها والصواب أن الوجود أو استحقاقه حال الشيء من غيره ولا استحقاقية الوجود ...

حال من ذاته الا انه اولى وفيه بحث لان حاصله ان ارتفاع حال الذات يستلزم
ارتفاع حاله بحسب الغير دون العكس واللازم منه تقدم الاول على الثاني الا
اذا ثبت ان ارتفاعه سبب لارتفاعه وذلك انما يثبت اذا كان ارتفاع حال
الشيء بحسب ذاته سببا موجبا لارتفاع ذاته كان ارتفاع ذاته بسبب
موجب لارتفاع حاله بحسب الغير لكن الاول ظاهر البطلان لان ارتفاع
الذات هو المستلزم لارتفاع حاله بحسب الذات دون العكس وان كان
الاستلزام حاصلا من الطرفين قوله والتحقيق ان المفهوم حدوث العدم
وذلك لان العدم صفة لازمة للعدم اولا نتصور ان ذات العدم الممكن
متصفا بالقدم ثم يتصف به واذا كانت الصفة اللازمة مسبوقة بالعدم كان
ملزومها كذلك قطعا واما كون القدم حادثا واما الاستلزام كون موصوفه
كذلك قوله والاول يوجب التسلسل قد عرفت انه قياسا على ما مر من جواز
كون العدم عين العدم بالذات ومغايرا له بالاعتبار فلا يلزم التسلسل
وايضا جاز ان يكون صفة القدم موجودة في الخارج في ضمن بعض افرادها
فقط ويكون تقدم القدم امرا اعتباريا معدوما في الخارج فلا تسلسل الا بحسب الاعتبار
فينقطع بانقطاعه قوله قد يعبر عنها العقل من حيث حالان يعرض لها من
العقل قد علمت ان مفهوم العدم والحدوث من حيث انهما وصفان قائمان بذات
القديم والحادث امران اعتباريان بحسب العقل وجودهما في انفسهما فضلا
عن اعتبار كيفية وجودهما في القدم والحدوث العارضين لوجودهما
وقد يلاحظهما من حيث هما موجودان ويطلق عليهما المحور ان يعبر لهما
قدما وحدوثا آخر لكن ينقطع هو التسلسل بانقطاع الاعتبار كما في سلسلة
الاعتبارات من الامكان والوحدة والحصول ونظائرها قوله وهو تلك
وهو ان القدم والحدوث اما يوصف بهما الشيء بحسب وجوده في الخارج
كما يشير اليه واذا كان بالاعتبار لم يوجد في الاعيان فكيف يوصف
بالقدم والحدوث وان جاز وصفهما بهما نظرا الى وجودهما في الذهن فلا
فرق بينهما اذ ان كان وجودهما في الاذهان حادث وان علم انه قديم فلا يصح
قوله ح يكون للقدم قدم وللحدوث حدوث والتخلص الا ان يقال
ذلك باعتبار اتصاف القديم والحادث بهما في نفس الامر فيكون معنى قولك
القدم قديم ان ثبوته للقديم واتصاف القديم به قديم اي غير مسبوق
بعدم الثبوت والاتصاف وقس على ذلك ح يكون الحدوث حادثا والله اعلم
بانه لا معنى لقولك حالان يعرضهما الا انهما صفتان موجودتان يعرضهما فهذا
الاعتبار لا يشكل على اعتبار وجودهما العقلي ولا يصح لهما وجود [illegible]

ظاهري

ظاهري من الاعتبار حجة على ظاهر كلامه لا يشتغل بان لهما وجودا في
انفسهما مع ثبوتهما لغيرهما وذلك ينافي كونهما اعتباريين لكن لا
يخفى انه يشكل ذلك بدعوى ان مراده ان العقل في الاعتبار الاول المعتبر حال
وجودهما في انفسهما فضلا عن اتصاف ما سوى الذاتين وانه في الاعتبار الثاني يلاحظ
حال وجودهما في ثبوتهما لغيرهما فيعتبر للقدم قدما وللحدوث حدوثا قوله
ويمكن ان يكون المراد هو الكلام على ما في الشرح وهو احتمال بعيد لان اهل الحقيقة
على ان ذلك من القسمة الحقيقية التي تتباين اقسامها لا على القسمة الاعتبارية
التي يتداخل اقسامها [illegible] القسمة كما في تقسيم كل واحد من
الوجوب والامتناع الى الذاتي والغيري دون انقسام القدم الى ما ذكر الا ان يجيب
بان ذلك اصطلاح كما ذكر قوله فان مجموع الصور من مطابق للبسيط
لا لكل منهما [illegible] فان قلت البسيط الخارجي [illegible]
[illegible] متصور ان يطابقه صور متخالفة [illegible]
شامل بالكلية [illegible] ان الساهر بالكلية [illegible] وذلك
لا يخفى بالصور المحسوسة كالمنقوشة على الجدار وبالصور الثابتة في
الخيال او المتخيلة مطابقة صور متكثرة لشيء واحد واما الصور التي
يدركها العقل من الاشياء بحسب استعدادات شتى فلا تحصل بكثرة
[illegible] النفس بل [illegible] وتعددها [illegible] بينها
فلا استحالة فيها ان ينتزع العقل صورا مطابقة لشخص مخصوص
وصورة اخرى تطابقه وغيره من نوعه وصورة اخرى تطابقه وغيره من جنسه
قوله لان كل ما هو سواه ممكن لامكان الوجود هو اثبت على برهان
التوحيد وان الا الواحد [illegible] من الماهيات سوى الكل [illegible]
جنسا او فصلا [illegible] لامكان الوجود فلا يكون [illegible] الواجب
[illegible] في شيء منها والامكان [illegible] الامكان لان [illegible] العقل
[illegible] بحسب الخارج [illegible] عدم [illegible] في الماهيات [illegible]
[illegible] لا يحصل [illegible] يكون [illegible] في الخارج
وان كانت [illegible] العقل [illegible] التوحيد [illegible] وذلك قوله ان
العقل [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] الوجود [illegible] البشر [illegible]
[illegible] عدم احتياج العقل في [illegible] والاستدلال
[illegible] كون [illegible] لا [illegible] يكون بعض
[illegible] كالعامل والمعمول مثلا

قوله هذا مبني على برهان التوحيد [illegible] الوجود [illegible] الوجود [illegible]

داساعاها او لازم ذاتي يعلم لما ادعا عدم الكم الكل مع الوحدة دال وعدم
الاول الي رجيه لا يستحيل عدم تركبه عطا طوار ان يكون لو اا
محوله مساويه لمعنى منتزع عنه من اوا اخارجيه علا مع في قوله فتحصل كسرى
العقل مطلقا قوله ان لا يكون الواجب بالوجوب الذاتي ح اس عرد
قال الامام في الملخص والا لكان بينه وبين العلة الاول من الركب علاقة ذو الواجب
لذاته لا علاقة له بالعير وقال المص في نقد ان الواجب له علاقة العلية
والمبدائية بالغير فان اراد بالتركيب الاحتمام الي الغير فمن شك قولنا الوجود
باسرنا والواجب المطلق الشامل للواجب بالذات وبالغير لهو جاصر
وان اراد ان يكون جميعه من غيره فعلى واسعالك في الموجبات فذلك محال
عليه لانه لا ينفعل عن غيره وقال الشارح ان الواجب لا يكون فوا
من غيره على معنى انه لا يمكن ان يحصل منه ومن شئ آخر شئ اخر حقيقة
واحدة وحدة حقيقية كحصول المجموع كما واحدا واحاد اسابه
لا الاطناب قوله وهو امر ودني الحكم بامتناع حصول حقيقته واحدة
وحدة حقيقية من جزئين لا يكون احدهما حالا في الآخر معلوم بالضرورة
ومن تكلف تشكو في ذلك باسمه فوا شيه كالاسماء الموضوع بجنبه وادعوا
انها لو صح الفاعل لا لا اشباتها وحمم من حيث كونها امام ووجه ذاتي انه
للتركيبات وليس قوله والام الاول هو الموجود مثل انما يكون الام الآخر
عرضا ان لو اصاح الي وجوده ال حله وسوم طوار ان يحتاج اليه في تحققه
لا في وجوده فيكون صورة للموضا وآخر بما ان كان صورة ان
احتاج اليه المحل في وجوده او تشخصه وكلاهما يستحيل في الواجب لانه
ينبغي ان يكون الحال فيه عرضا لا غير من ما طلب فيه ان سال
لا تركيب حقيقيا عدم الحلول هو ان ولا طوار ان يحل الواجب
في مركب يصاحبه عنه بداته ووجوده وتعينه والمستغنى كذلك
لا يمكن حلوله في غيره بديهه والحال في الواجب لا يكون الا عرضا لا يكون
التركيب الا اعتباريا وايضا ما يكون الحال عرضا والتركيب الحاصل منهما
الملزوم لو كان للحال كان الواجب وجود وانما كان الواجب
محتاجا اليه نحو اذا ديا تحلى فيها لتحل الصور فلا يلزم ما ذكر في العام المحدد
التي تحليها الصور المتنوعة للتوالد السلسلة وحول الاشياع او
الانفعال من الاول اما المادة عرضه موضوعه قوله لا يتميز وجوده عن وجود
الواجب تعالى لا يكون في المرموقات من الاشياع التركيب فيها ان
يكون نفس ذاته او يكون اجزاء ان مبرا عما يرانه تعالى وتلخيص ما ذكره انه

لو زاد وجود الواجب على ذاته لزم احتياجه الى اب حسن لان وجوده حج
ممكن لكونه فقرا الا انه يمنع عن الوجوب فيلزم استغنا الممكن عن الموجب وهو
اول المحالات او احتاج الى موثر فذلك الموثر اما غير ذاته تعالى فيلزم في وجوده
الى غيره وهو مما في المحالات واما ذاته فاما ان يوثر فيه باعتبار كونه موجودا
اولا باعتبار والثاني يستلزم تاثير الشئ في الوجود لا من حيث هو موجود واهو
تا انتهاو على الاول اما ان يكون تاثيره فيه من حيث انه موجود بهذا الوجود
فيلزم تقدم الشئ على نفسه وهو اسمها او من حيث موجود بوجود
آخر فيلزم التسلسل او الدور وهو خامسها والثاني الفوق كما رون من
حرم الاول ان يكون ذاته من حيث هي لا باعتبار وجود بالوجوب
الوجود ما تعول السالم كما سالي قوله لانه ان لم الوجود به
لم يكن موجودا قيل ان اراد انه في الخارج فلانه ان لم الوجود
في الخارج لم يكن موجودا في الخارج فانه سيأتي في الخارج مع ان التحقيق
على انه في العقل وان اراد ذلك في الخارج بحيث اخذ الحفظ العقل وقاسه
لا الخارج حصل له في العقل حالة هي الوجود لم ولا نبين قوله والصفه
متقر الى الموصوف فاقول بدا السان موقوف على الوجود له غير خارجيه
واللام تفتقر الي علة في الخارج وقد عدم انه من المعقولات الثانيه وسالي
انه لا يسال ذلك هو الوجود المطلق وكلامنا في وجوده الي حيث لا تا
فقول لانه من حيث علل ان الخاص ليس من المعقولات الثانيه كسولا
وكونه في الخارج اضافه لك الخارج وان يبنى موصوف للخاص ام آخر
آخر طارس ساده وسالي تحقيق جارحا فان قبل معناه ان وجوده
ليس بعد موصوف زائد على ذاته فيتم كلامه فلنا لا يلزم من ذلك
ان الوجود خارجيا موجودا فيه مع انه مقصود ثم الاصل طوار ان يكون
صدق ذلك الذي باسقاط الوجود وعينا لا يتحقق مع عدم زيادته
والحق ان قوله فلانه ان لم الوجود في الخارج لم يكن موجودا
في الخارج كلام حق قد سبق مثله فيه لكنه مساو لما ذكره من مثاله
من انه اذا لم يسبق في الخارج وجود لم يكن موجودا فيه بل
عاريا عن الوجود ثم يقول اذا كان وجود زائدا على ذاته
فلا ان يتصف ذاته في نفس الامر والامر ليس موجودا فيها
واتصاف الشئ بالوجود لا بد له من علة بها يصير متصفا بالوجود
فتشكل العلة اما ذات الشئ او غيره الي آخر الدليل في تتم البيان
بلا توقف على الوجود ذلك خارجيه ويكون غير الملاكم اصوات وجوده

عن ذاته قوله والوجود الذي هو عين حقيقته الشيء الى آخره معلومة هو
وجوده الخاص قال قلنا وجوده الخاص ايضا معلوم وذاته غير معلومة
قلنا ان اريد ان وجوده الخاص معلوم بالكنه منعناه وان اريد انه
معلوم بوجه ما فذاته ايضا كذلك قوله الذي لا يمكن ان يحمل على كثيرة
وذلك لان التشخص يمتنع حمله اي المتشخص على شيء كما علم ان [illegible]
المفهومات الكلية تحمل على الماهيات الحقيقية قوله فيكون كل من الوجود
واللاوجود نفسه اي مغايرا للوجود قوله ولكن ان يقال انسان ان
ان يقال انه من الشيء اعني قوله فمثل كونه لعدم الوجوب لوجوده
فلما يحتاج الى عدمه يحتمل وجهين الاول ان يكون الضمير في عدمه راجعا
الى موصوف الوجود فيلزم احتياج الواجب في وجوده الذي
هو ذاته الى امر عدمي وذلك اشد استحالة من ان يكون راجعا الى
الواجب فيلزم احتياج الشيء الى عدمه فيكون ممتنعا قطعا
قوله فمثل لا ثم تقرير الكلام وذكر الفاضل وقوله لانه اذا تحقق كان منشأ
لسند هو اخص من المنع الذي [illegible] فلا يمكن ان ابطال السند الاخص
لا يجدي نفعا فضلا عن [illegible] ومنع [illegible] ان يكون [illegible] بالتشكيك
في اصطلاح [illegible] بالماهية اي ذلك المنع وقوله فالتشكيك لا ينافي
مساواة الافراد في تمام الحقيقة [illegible] انه لا ينافي المساواة بين الافراد
في تمام الحقيقة بل المساواة بينهما واقعة على تقدير التشكيك لانها اذا
لم يكن الا وجه قوله والاول موجب للتركيب وذلك لان الكثير [illegible]
في من الحقيقة يوجب ان يكون [illegible] بما به [illegible] بعضها
عن بعض [illegible] وانها تتركب [illegible] الماهية [illegible] الامتياز
قوله وقد بان فساد [illegible] الا التركيب فلا يسلم انه تركب الوجود
الذي هو ذات الواجب [illegible] وانما يسلم انه تركب مطلق الوجود
الذي هو [illegible] لا يوجب [illegible] قطعا واما الماهية الكلية فيكون
الوجود [illegible] بين افراده [illegible] بان الكثير [illegible] العارض
لا في الماهية الكلية الحقيقية قوله وايضا الفعل على الاشياء بالتشكيك
فقد [illegible] عن جواب [illegible] بوجوه ثلثة الاول منع كون
الوجود مقولا بالتشكيك [illegible] وهو كون الوجود [illegible]
في الواجب ايضا فاشار الشارح بقوله والجواب عن الاول
الى دفع الوجه الاول [illegible] بقوله لم واشار بقوله
واما قوله وان سلم فالتشكيك لا ينافي الا التواطؤ عن الوجه الثاني

وا

واشار بقوله واما قوله وان تباينت الموجودات الى الجواب عن الوجه
الثالث قوله [illegible] منافي للاقل اولا وذلك لانه [illegible]
من الافراد في تمام الحقيقة وابطل كونها متباينة [illegible]
وبين [illegible] الماهية بينها وابطل التساوي في تمام الحقيقة على ذلك التقدير
ايضا فالكلام [illegible] قطعا قوله ولم يلزم ان يكون القابل للوجود
معدوما [illegible] القابل حال حصول المقبول له بالفعل [illegible] له
فالاول كون الشيء الواحد في آن واحد موجودا ومعدوما [illegible]
[illegible] القابل للوجود [illegible] ان يكون معدوما حال كونه قابلا [illegible]
لا [illegible] العقل [illegible] للعدم الا كون الوجود غير حاصل بالفعل فيكون
معدوما [illegible] اجتماع الوجود والعدم [illegible] القبول للوجود
وعدم الوجود بالفعل [illegible] القبول غير مقبول وذلك لان [illegible] الكلام
ان الماهية الممكن [illegible] بالوجود [illegible] ان يكون [illegible]
بشرط الوجود [illegible] الشيء على [illegible] او [illegible] العدم
[illegible] ان يكون [illegible] بشرط وجودها ولا
بشرط عدمها بل من حيث هي [illegible]
تاثير [illegible] الواجب من حيث [illegible] بالعقول [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] القبول [illegible] الذي [illegible]
[illegible] العقل سواء كان [illegible] على [illegible] الاتصاف [illegible]
او [illegible] قوله [illegible] من حيث هي [illegible]
ان يكون [illegible] مقبولة [illegible] كونها من حيث هي [illegible]
النظر عن وجودها [illegible] وخارجا [illegible] او [illegible]
[illegible] لا يكون موجودا [illegible] ذلك الاتصاف [illegible]
العقلية [illegible] معقول بل لا [illegible] الا [illegible]
وجودها في [illegible] الوجود من [illegible]
[illegible] الصفات [illegible] كالابيض [illegible]
[illegible] سواء وجدت خارجا او ذهنا واما اتصافها [illegible]
على الوجودين فكلا قوله لان [illegible] العقل حاكم بوجوب كون [illegible]
علة الوجود موجودا [illegible] في ذلك [illegible] موجودة
لاني موجود لان وجوده من لوازم ذاته ولوازمه وذلك [illegible]
[illegible] الشيء على [illegible] وقد نبه على [illegible] بان [illegible] والا [illegible]
[illegible] على وجود [illegible] الوجود [illegible] فرع الوجود قطعا [illegible]

بأمر الماهية بلا اعتبار وجودها لا في وجودها ولا في وجود غيرها واذا
كان الوجود عين ذات الواجب كان هو موجودا بذاته في حد ذاته ولا
يتصور هناك انفكاك اصلا كما في الماهيات اذ لا يكون وجوده زائدا على ذاته حتى
يمكن اتصافها لا به بوجوده فلا بد له من سبب قطعا قوله والبعض الماهية
القابلة للوجود من حيث هي هي على ما هو الظاهر من كلام السلطان بأن المتكلمين باعتبار قبولها
للوجود قد تحصل بسبب الشيء المذكور على قوله فلم لا يجوز ان يكون الوجود سببا
وجود الواجب لماهيته من حيث هي هي قد تحصل بعضها بأن يقال لم لا
يجوز ان يكون ماهية الواجب مؤثرة في وجوده بأن يقال اما باعتبار
وجودها او لا باعتباره وكلاهما باطل لو لم يمكن ماهية الممكن قبل الاتصاف
بالوجود لأن حيثية اتصافها اما باعتبار وجودها او لا باعتباره وكلاهما
باطل والجواب ان حيثية الاتصاف يجوز ان يكون لا باعتبار الوجود ودون
النسبة والبديهة قاضية بها بأن النسبة يجب ان يكون باعتبار الوجود
والقصر لكن لا يكون باعتبار عالي ساوبان قوله واما الماهية
من حاله للوجود في الاتصاف حتى ان الوجود الخارجي ليس صفة تمايز
في الخارج عن موصوفها كما من قبيل الموصوف لسان عرية نفس الامر
بحسب الوهن فلا يكون موصوفها متصفا الا بها الا في الوهن
قد كان معقول فلا يكون الماهية مؤثرة في وجود خارج حال كونها موجودة
في العقل وقد يقال الصورة قد يكون اسبابا لموجودات
متباينة وخارجة عن الاعتبار الاختيارية من اسبابها التصورات
ولا وجود للتصورات في الخارج فلم لا يجوز ان يكون الماهية المعقولة
بحسب الوجود الخارجي بصيرة موجودة في الخارج والجواب ان
يمكن التصورات ليست اسبابا فاعلة لموجودات خارجية بل هي
مشروطة بشرائط الفاعل فيها والحكاية فيها انما يستحيل ان يكون وجود
ومن علة فاعلة لموجود خارجي والمعاهدة يتكلم قوله كان حقيقته
تعالى مركبة من الكون والتجرد وهو محال من وجهين احدهما استلزام التركيب
الامكان والثاني لزوم كونه معدوما لانعدام احد اجزائه اعني التجرد قوله
يلزم ان يكون حقيقة الواجب متعددة مقارنة للموجودات كلها
لما قد عرفت انه لا بد في ... ان الاتصال التعدد
... التوحيد والاحتياج ... الوجوب الازلي قوله واذا
كان التجرد الذي هو لازم ذاته مفتقرا الى الغير كان ذاته مفتقرا الى الغير
اللازم لما ذكرنا آنفا بالذات من حيث انه يلزم من ذلك افتقار الى الغير

واس

الى حل ان العلة البعيدة من حيث انها مبلغ وجود معلولها البعيد
محتاج اليه اي الى البعيد مع انها غير مفتقرة في ذاتها ووجودها
الى معلولها القريب فضلا عن البعيد ح

واستحالة تم اما المتكلم اعتبار الذات في ذاته او في وجوده الى غيره وهو الافتقار
ليس بلازم او لان ان معلول المعلول لازم للعلة البعيدة وهو الى الوسط
مع ان البعيدة غير مفتقرة في ذاتها ولا في وجودها الى الوسط قوله او وجوده
غير الكون مع لا يلزم ان يكون وجوده غير ذاته الثاني الظاهر ان يقال
ان كان وجوده غير الكون لانه قسم لقوله فان كان الكون وان يقال مع
يلزم ان لا يكون وجوده عين ذاته قوله والجواب ان وجوده مع انا نختار
ان وجوده هو الكون قوله فيكون وجوده زائدا على حقيقته قلنا قوله
اذ لو كان عينا لكان حقيقته عبارة عن الكون المجرد فلنا ... كون
خاص مجرد لا يتعدد ولا انقسام له نعم هو على ... اصلا قوله فالازم
انا هو في الكون المطلق ولو كان غيرا لزم المحذور ان ... فلنا
ان الوجود المطلق زائد على ذاته ولا نزاع فيه انما النزاع في كون وجوده
الخاص زائدا عليه كما في الممكنات وهو مطلوبكم فهنا غلط ويشبه
مشتبه المدعا كلية قوله قلنا لا نسلم ان الكون ... التحقق ... في العيان
يلزم ... والاول يوجب تساوي افراده في الوجوب وعدمه ...
لان كونه مقولا بالتواطؤ على افراده لا يستلزم اعانتها في الحقيقة يلزم
تساويها في الوجوب وعدمه وذلك ظاهر لكونه حقيقيا لافراده مع اختلافها
بالحقائق واللازم من التواطؤ تساويه في افراده لا تساوي الافراد في
الحقيقة والاحكام ومن المعنيين يتوهم قوله فاذا كان التشكيك
فهنا من القسم الاول يلزم التركيب في ذات الواجب قلنا ان وجوده
هو التشخص الذي زعم هذا القائل انه لا تشكيك في تركبه مع ان الموجود كون
الوجود جزء الذات الواجب قوله وان كان من التشكيك يلزم المعارضة او الترجيح
او الحاجة وذلك لانه ان لم يعتبر التجرد كان ذاته مع مطلق الوجود المشترك
المقارن لماهيات الممكنات وان اعتبر فاما ان يكون مستندا الى ذاته الذي
هو الوجود المساوي لسائر الموجودات فيلزم الترجيح بلا مرجح او الى غيره
فيلزم احتياجه في ذاته الى التجرد الى امر منفصل والكل محال قوله وفيه
بحث ... لزوم احد الامور الثلاثة لان التجرد الذي هو عين ذات الواجب
ان لحقه من الوجود لا بسبب يلزم الترجيح وان لحقه بسبب غير ذاته
لزم الحاجة وان لحقه لذاته التي هو الوجود لزم ان يلحق كل وجود
لتساويها في الحقيقة فيلزم تعدد حقيقة الواجب ومقارنته للممكنات
وتعاليه ... انه في خصوص التجرد الواجبي اما ان يلحق الوجود لا بسبب
او بسبب غير الوجود ويلزم على الاول الترجيح وعلى الثاني الحاجة

هذه العبارة لا توجد في بعض النسخ ح

اذ مطلوب المعترض لزوم كون وجوده عين ذاته بان يكون وجوده غير ذاته وليس مطلوبهم عدم لزوم ان يكون وجوده عين ذاته اذ لا يلزم من عدم لزوم العينية عدم العينية ح

والحصة المتواطئ الكلي الذي لا تفاوت في افراده كالحيوان المقول على افراده بالتواطؤ فان معنى الحيوان مقول بالتساوي على افراده لا تفاوت لافراد الحيوان في الحيوانية اذ جميع الافراد في ... ح

في الوجود ح

او بجهة ذاته فانما هو الوجود لكن تلك الخصوصية مستلزمة للمغايرة قوله

فلا يكون الشيء منه موجبا للتركيب في حقيقة الافراد الموصوفة له فلا يلزم

تركيب ذات الواجب الذي هو الفرد من تلك الافراد الموصوفة للوجود ثم ان

صح ما زعمه هذا القائل من تركيب الاشياء كان العارض لذات الواجب مركبا من

مطلق الوجود ومن زيادة منضمة اليه وهذا هو المراد من قوله ان ذلك لان

الاشد والاضعف هو الوجود المطلق الخارج عن حقيقة الوجودات لان

الوجود المطلق هو اشد واضعف بنفسه يعني امر مشترك واحد لا يتغير في ذاته

مل يحمل على امور مختلفة المعاني يستتبع كل منها الكلية والنقصية مشخصها

من ذلك المطلق وينبغي ذلك التفاوت اما فصول لها الى ان اما ان

كانت تلك الامور مركبة من اجناس وفصول او اما خصوصيات حقائقها

المختلفة ان لم تكن مركبة منها وانما حملها مواده على ما ذكرنا لان التركيب في الاشد

على ما زعم هذا القائل انما هو من اصل المعنى وزيادة عليه لا التركيب

اصل المعنى اي المطلق والمقصود ثم من التركيب على الافراد الموصوفة الوجود

المطلق سواء كان هناك تركيب شيء من اصل المعنى اي المطلق ومن زيادة عليه

او لا فكانه قال على تقدير تسليم تركيب الاشد من اصل المعنى وزيادة عليه لا يلزم

تركيب الفرد الذي يصدق عليه الاشد لجواز ان يكون اصل المعنى مع تلك

الزيادة خارجة عن حقيقة ذلك الفرد اعلم ان هذه المباحث التي اوردها

الشارح في كون الوجود عين الواجب اوردها عليه في الكتاب الدائرة

على السنة القوم في هذا المقام وههنا مقالة اولى بهذا شرحنا ما سبق انهما

لا يدركها الا اولو البصائر والالباب الذين خصوا الحكمة بالنور وفضل المكاشفة

فلنفصلها هنا بقدر ما يليق بهذا التقرير والكتابة دايرة التي ثم فنقول

واما الله التوفيق فتقدم الشرقي كل مفهوم مغاير للوجود كالانسان مثلا فانه

ما لم ينضم اليه الوجود بوجه من الوجوه في نفس الامر لم يكن موجودا فيها قطعا

وما لم يلاحظ العقل انضمام الوجود اليه لم يمكن له الحكم بكونه موجودا

وكل مفهوم مغاير للوجود فلو كان كونه موجودا في الامر محتاجا الى غيره الذي

هو الوجود وكل ما هو محتاج في كونه موجودا الى غيره فهو ممكن اذ لا معنى للممكن

الا المحتاج في كونه موجودا الى غيره فكل مفهوم مغاير للوجود فهو ممكن

ولا شيء من الممكن بواجب فلا شيء من المفهومات المغايرة للوجود بواجب

وقد ثبت بالبرهان ان الواجب موجود فهو لا يكون الا عين الوجود الذي

هو موجود بذاته لا بامر مغاير لذاته ولما وجب ان يكون الواجب ثابتا

حقيقيا قائما بذاته ويكون تعينه بذاته لا بامر زائد على ذاته وجب ان يكون

الوجود ايضا كذلك اذ هو عينه فلا يكون الوجود مفهوما كليا له ان يكون

افراد بل هو موجود بذاته وحقيقة ليس فيه تعدد ولا انقسام وعام بواحدية عين

كونه عارضا لغيره فيكون الواجب هو الوجود المطلق اي المعرى عن التقييد

بغيره والانضمام اليه وعلى هذا لا يتصور عروض الوجود للماهيات

الممكنة فليس معنى كونها موجودة الا ان لها نسبة مخصوصة الى حضرة الوجود

العام بذاته ولكن النسبة على وجوه مختلفة والى اي شيء يتعذر الاطلاع على ماهيتها

والموجود كلي وان كان الوجود جزئيا حقيقيا هذا ملخص ما ذكره بعض

المحققين من مشايخنا قال ولا يعلمه الا الراسخون في العلم فان قلت

الذي يتبادر الى الذهن من لفظ الوجود مفهوم لا يمنع الشركة فكيف

يكون هو نفسه واجبا فالمفهوم من لفظ الوجود وما قام به الوجود

كما اشتهر في كلامهم فكيف يصح ذلك لانه احد طرفي الجواب من الاول

ان الكلام في حقيقة الوجود لا فيما يتبادر اليه الا ذهان من مدلول

اللفظ فانه لا يجوز ان يكون مفهوما كليا وعارضا اعتباريا لتلك الحقيقة المسماة عن

الاشتراك في وجوده كمفهوم الواجب بالنسبة الى حقيقته وعن الثاني ان الشيخ

هو البرهان وما ورد في السنة الاشتهار بالنسبة الى الاوهام العامة نعم

يتجه على المقدمة القائلة كل ما هو محتاج في كونه موجودا الى غيره فهو ممكن منع

لطيف وهو ان المحتاج في كونه موجودا الى غيره هو موجود لكن لا يلزم

لا المحتاج في كونه موجودا للامر هو وجوده وبيانه بنظر دقيق وهو انه

لما احتاج في موجوديته الى غيره فقد استفاد ذلك من غيره وصار معلولا

له موقوفا في ذلك عليه وكل ما هو كذلك فهو ممكن سواء كان ذلك الغير الموقوف

عليه وجوده او موجدا وبما يؤيد كون الوجود عين الواجب ان الوجود

في حد ذاته ينافي العدم وهو ابعد الشيء عن قبول العدم لا في حد ذاته

لا يمتنع عن قبول العدم لذاته بل بواسطة الوجود ولا شك ان الواجب هو الذي

سلب العدم لذاته لا بواسطة غيره فان قلت فاذا تقول فيمن يرى

ان الوجود مع كونه عين الواجب غير قابل للتجزي والانقسام قد انبسط

على هياكل الموجودات ظاهر فيها فلا يخلو عنه شيء من الحقائق بل هو حقيقتها وعينها

وانما امتازت وتعددت بسبب تقيدات وتعينات اعتبارية ويمثل

لذلك بالبحر وظهوره في صور الامواج المتكثرة مع انه ليس هناك الا حقيقة

البحر فقط قلت هذا طور وراء طور

العقل لا يتوصل اليه الا بالمجاهدات الكشفية دون المناظرات العقلية

وكل ميسر لما خلق له والله المستعان وعليه التكلان قوله وما سواه لا يكون

لكون حاجته بعد ان لا يجوز ان يكون قائما بغيره وليس قائما بذاته كان قائما بغيره وما هو قائم

الا بمعنى ان احد المتباينين زائد على الاخر والا يكون

قائما به كالانسان والفرس لما ان كلا منهما قائم بذاته

اما اذا كان احد المتباينين عين قائم بنفسه والاخر

قائم بذاته كالعارض والجسم فان قال الاعم بنفسه لعوم

بغيره يكون محمولا عليه بالاشتقاق ويبدل بحمل عليه بالمواطأة قوله فلا يمتنع
حصوله في الخارج فيه اشارة الى ان ضمير فى حصوله وحصوله راجع الى الخارج
لولا انه العقل عليه فكانه حمل من المحمولات التي ليست خارجة ويمكن ان
يقال انه راجع الى المحل اي ولا امتناع حصول الوجود فى المحل والمراد انه هو الخارج
كما هو المتبادر عند الاطلاق والتاني اظهر قوله اذ لو كان حاصلا فى الخارج
لكان موجودا فيه من الوجوه العلية لو ثبت لدل تشتت على امتناع حصول
الوجود المطلق فى العقل اذ لو كان حاصلا فيه لكان موجودا فيه والمنع
وجوه منها ان الموجود فى العقل ماله مفهوم مقام للوجود فهو حمل الوجود
الى او ما ذكر واما الموجود فى العقل ما حلق به الوجود وسوق
الكلام الى آه فان اجيب بان مطلق الوجود وهو حمل الوجود الذهني
وهما متغايران قلنا وكذا الى الخ الوجود الخارجي ما فرد من افراد الوجود
المطلق كالوجود الذهني وايضا لو كان الوجود موجودا فى العقل لكان له
وجود فى العقل وجود ايضا موجود فيه فيلزم تسلسل الوجودات الذهنية
وهو ايضا محال فان قيل اذا اتصف الوجود المطلق كان موجودا فى الذهن
فالملزوم من ذلك ان يحصل وجوده فى الذهن حتى يكون موجودا فيه ايضا
فلا تسلسل فكذلك اذا وجد الوجود المطلق فى الخارج فالملزوم ان يكون وجوده
فى الخارج موجودا فيه ايضا فلا يلزم وجوده بعينه فى الخارج لامتناع وجود
جميع افراده فيه هذا وقد اعترض على الاول بان اللازم ان الموجود ماله مفهوم مقام
للوجود بل الموجود ماله وجود اعم من ان يكون نفسه او غيره ولئن سلم فالوجود
الخارجي اللاحق بالوجود المطلق مقام له كما تحقق وعلى الثاني بانا لا نسلم ان يتعلق
الشيء بما ليس حقيقة مقام كما بالذات بل المقام بالاعتبار كافي في خصوص
النسب والتعلقات وعلى الثالث بان وجود الوجود عينه بالذات
وغيره بالاعتبار فلا تسلسل قوله لانه من المعقولات المستندة الى المعقول
الاول كالشيئية والوجود كان شيئا لا يعقل الا عارضا لغيره وليس له
فى الخارج ما يطابقه لا تقدم من المعقولات الثانية لانه مستند الى المعقول
الاول فيكون معقولا ثانيا قوله وكذا العدم وذلك لان العدم المطلق لا يعقل
الا عارضا لغيره وليس فى الاعيان ما يطابقه وكذا الوجوب والامكان
والامتناع لا يعقل الا عارضة لغيرها ولا يطابق لها فى الخارج لما مر انها
امور اعتبارية وكذا مفهوم الماهية اي ما يقال فى جواب ما هو ومفهوم
الجزئي والكلي ومفهوم انواعه كلها لا يعقل الا عارضة لغيرها وليس لها
فى الخارج ما يطابقها وذلك ظاهر لمن له ادنى تأمل فلا حاجة
هنا الى الاستدلال عليه بما قيل من ان ما ذكر من قوله وكذا العدم

قال المحقق قلت المتقابلان لا يجتمعان فى محل اعم من ان يكون هو
العقل او غيره فالتقييد بالعقل غير مفيد فالصواب ان العقل مقصوده
ويحكم بانهما لا يجتمعان ولا يرتفعان حقا وكذا فى نفس الامر فلو ان
جعل فى العقل متعلقا بيحكم تم الكلام

السابعون

الى او مر القصد اعادة من الدليل قوله بل ثبوت صورة
احد النقيضين فى العقل لا ثبوتهما معا متناقضان فلا يمكن الاجتماع
بينهما ورد ذلك بان التناقض انما هو فى العقل ان يحكم بالنقيضين
ولكن بينهما بالتناقض شاملة لان الصورتين ايضا ما دام انهما فى العقل
متى اجتمعا فيه والعقل يسلط فيفتد اجتماعهما فى محل واحد فيهما التناقض فيه
فان قيل لما كان العقل لما عاد عن افراد صورتهما فالاجتماع من صورتي
النقيضين لا بينهما فلا محذور كما عرفت قلنا ان العقل لا يحتاج فى الحكم
بين الامور المتنافية الى تراكيب اصور منهما بل يكفي فيه ملاحظة العقل
لما فيه منهما فالمحذور لازم قطعا وجوابه ان ما ذكرت على تقدير صحته انما هو
فى الصور الثابتة فى الذهن وليس لا ثبوت الصورة فى العقل صورة
ثابتة فيه فالعقل اذا حكم بالتناقض من حيث صورة احد النقيضين
فى العقل ولا شيء بأنه احتاج الى انتزاع صورة من الا شيء فلا
يلزم الاجتماع صورة النقيضين مع عين الاخر لا فيه ايضا
على ان ثبوت الصورة فى العقل ليس صورة حاصلة فيه بل منتزع
منه ايضا صورة فلا اجتماع الا فى صورتي النقيضين لا يقال
ثبوت الصورة فى العقل امر حاصل فيه فلا يحتاج فى ادراكه الى انتزاع
صورة منه كما لا يحتاج الى ذلك فى ادراك الصور الثابتة فيه لانا نقول
هذا ان صح فانما يصح فى ثبوت الصورة دون لا ثبوتها فان من ادرك
لا ثبوت صورة فى عقله اذا راجع وجدانه علم انه قد حصل له صورة
لم يكن حاصلة فيه من قبل قوله اي الحكم بان الالحق فى تمام معان فى
العقل الاول ان يقال ولا تمام معا فى نفس الامر ويمكن ان يقال انما
قيد بقوله فى العقل لانه اراد بالتناقض ثبوت صورة احد النقيضين
فى العقل ولا ثبوتها فيه واما التنبيه على المتنافيين فى التناقض
راجعان الى العقل الذي هو العقل وليسا موجودين فى الخارج كما سيأتي
واما القول فانما يوصف بالتناقض اولا بالوصف بدلوله علاوة ولكن
ينبغي ان يعلم ان التقييد بالعقل غير صحيح وجعل التحقيق فى العقل متعلقا
بالحكم حتى يتعين الكلام على ما ذكره القائل لا يخلو عن سماجة قوله فيكون
العدم ثابتا باعتبار تشكله فى الذهن وصفا للوجود باعتباره وهو
ان يكون العدم موصوفا للوجود وفيه انه باعتبارين قوله ويمكن ان يكون
المراد منه ان عدم العدم يكون ثابتا باعتبار انه متصور وصفا للعدم
المتقدم باعتبار انه رفع للعدم لا يخفى عليك ان الاول على هذا التقدير

سمجه فى نسخة يسمد بالكسر اي صار سمجا اي قبيحا صحاح

ان يقال وهو قسم باعتبار وقسيم باعتبار لما مر في قوله فالعدم يعوض ليس
مصدق النوعية والمقابل عليه باعتبار آخر انه ينبغي ان يحمل قوله ولا يصح
الحكم عليه على عدم العدم لا على العدم لئلا يلزم التشكيك في الحكم قوله ولا يصح
الحكم على العدم من حيث هو ليس بثابت هو الاخص العدم المطلق الذي هو رفع
الوجود المطلق بل يشتمل على سائر المفهومات ايضا اذ لا يصح الحكم على شيء
منها من حيث هو ليس بثابت اي من حيث انه لا ثبوت له اصلا ويمكن ان
يراد بالعدم المعدوم اي ما يصدق عليه مفهوم المعدوم قوله لانه لو صح الحكم عليه
من حيث هو ليس بثابت اي ليس بثابت بوجه من الوجوه او ليس بثابت في الذهن
فانه يلزم التناقض صريحا واما من حيث انه ليس بثابت في الخارج فلا تناقض لان
اللازم على هذا التقدير انه من حيث هو ليس بثابت في الخارج يكون ثابتا في الذهن
وليس هذا تناقضا قوله وكل ما يصح الحكم عليه فهو ثابت اي كل ما يصح الحكم عليه لكونه بحيث
يصح الحكم عليه ثابت في الجملة بل في الذهن والحاصل ان صحة الحكم ايجابا كان او سلبا
يتوقف على ثبوت المحكوم عليه في الذهن اي على تصوره الذي هو وجوده الذهني فان ما
ليس بمتصور يمتنع الحكم عليه ما دام ليس بمتصور فصحة الحكم على شيء تستلزم
ولو كسب الوصف يتوقف على الثبوت الذهني فلا يتجه ان يقال صحة الحكم موقوف
على صحة الثبوت لا على نفس الثبوت فلا وقد قيل عليه انه ان اريد بالثبوت
ما هو كسب الذهن فلكن علم بانه لا يصح الحكم عليه بدون حصوله في الذهن فيلزم
التناقض بعين الدليل المذكور فيقال كل ما ليس بثابت لا يصح الحكم عليه من حيث
هو ليس بثابت وكل ما لا يصح الحكم عليه فهو من حيث انه لا يصح الحكم عليه ثابت وكل
ما ليس بثابت فهو من حيث انه ليس بثابت ثابت لا يقال هو لا يصح الحكم على موجبة
يستلزم الوجود الموضوع وهو لا يصح الحكم عليه بسالبة فلا حاجة له الى وجود موضوعها
لانا نقول تصور الموضوع شرط الحكم مطلقا موجبا كان او سالبا فان اريد بوجود
الموضوع هذا القدر فهو مشترك وان اريد غيره فلا دليل عليه وما يقال من ان ثبوت الشيء
لغيره فرع ثبوت ذلك الغير فمنا انه يصح في الثبوت الخارجي اعني ثبوت الشيء في نفسه
اما الثبوت بمعنى الحمل فلا نسلم انه يكفي ثبوته الذهني كاف فلا حاجة الى وجود آخر
لانا نقول الوجود حال الحكم هو المشترك بين الايجاب والسلب واما الوجود حال اعتبار الحكم
مخصوص بالايجاب لان انتفاء الشيء عن غيره يجوز ان يكون باستثناء ذلك الغير بل
بخلاف ثبوته له اذ لا يتصور الا حال ثبوته فيه فلذا حكم بالايجاب فانه لا بد
من وجود الموضوع دائما اما ذهنا او خارجا مطلقا الحكم بالسلب فانه لا يصح
ذلك والمشترك للحكم في اقتضاء الوجود حالة الحكم ولو ادنى فما فرق بين الايجاب
والسلب في اقتضاء وجود الموضوع لانا نقول جميع المفهومات ثابتة في مدرك للحكم

الصادقة عليها واما فلا يعقل فلا انحصار الحكم لا توجد فيها موضوع السالبة فلا فرق
ولكن نقول انه اراد بالثبوت ما هو كسب الذهن كما قررنا وان الحكم بعدم صحة الحكم بمعنى
الثبوت الذهني ايضا فلا تناقض فان ما لا يصح الحكم عليه لا يكون من حيث لا يصح الحكم
عليه ثابتا بل من حيث انه محكوم عليه بعدم صحة الحكم عليه يكون ثابتا فالدليل ان ما ليس
بثابت يكون من حيث انه محكوم عليه بعدم صحة الحكم عليه ثابت وليس هذا تناقضا
وما صح الحكم عليه بالمعنى المذكور يجب ان يكون من حيث الحيثية ثابتا كان المحكوم عليه بصحة الحكم
يجب ان يكون كذلك وان التوفيق بين الموجبة والسالبة على الوجه الذي هو من آخر اجتمع وما
ذكره من ثبوت جميع المفهومات في القوى المدركة للاحكام الايجابية الصادقة عليها
واما لا يدفعه لان السالبة لا تقتضي صدقها وجود موضوعها وثبوت وجوده
بدليل منفصل لا يناقض عدم اقتضائها اياه فان قلت فلا يصح قولكم ان صدق
السالبة قد يكون بانتفاء الموضوع قلت هو ذلك في السلوب الخارجية المحققة
والمقدرة دون السلوب المطلقة والذهنية قوله والمنافاة بين العبارتين
بل هو داع الى الحصة واحد والمآل وذلك لان الوهم ربما يبادر الى المنافاة لتصور
احديهما بسلب الشيء والاخرى بايجابها قوله فلو لم يمكن للعقل تصور جميع الاشياء حتى
ان تصور ما ليس بثابت في الذهن يستلزم ان يكون فيسم الشيء قسما منه وكذا
تصور ما ليس بثابت اصلا يستلزم ذلك فلو لم يمكن العقل تصور جميع الاشياء والوجوه
وكان يمتنع عليه تصور ما يكون هو ايضا لامتناع اول قوله من حيث انه سلب الثبوت
فان من حيث هو هو من قوله فلو كان العقل يحكم بالامتياز بين الثابت وما ليس
بثابت اي بين الثابت مطلقا وما ليس بثابت اصلا وبين الثابت في الذهن وما
ليس بثابت فيه فالحكم بالامتياز في الاستلزام الى آخر قوله والا لزم ان يكون
ما ليس بثابت قسما للموجود من حيث انه ثابت وذلك لان كل ما له هوية على سواء
موصوفا قوله وليس يلزم ان لكل من المتعارضين هوية حاصلة ان يكون الشيء قسيما
لآخر وقسما منه باعتبار بين لم لا يجوز ان الثابت ذا تصور كان قسما
للثابت من حيث انه متصور وقسيما له من حيث مفهومه كذلك اللاهوية
المتصورة قسم للهوية من حيث انها متصورة وبالنسبة الى الذهن وقسيمة لها
من حيث مفهومها وكذا اللاشيء هوية الثابت المتصور فانها مندرجة تحت هوية
الثابت باعتبار ومقابلة لها باعتبار وجواب مثال من الاحكام الى الامور
العقلية فالاشبه انه لا تغاير بحسب اعتبارها في نحو تغاير الامور
الخارجية بذواتها وادراكها بالوهم كان قوله والعقل ان يعتبر البعض والحكم
بينها بالتناقض مبني على مباحث الوجود والعدم على ان العقل ان يتصورها
والحكم بالتناقض بينهما كما في سائر المتناقضات كذلك قوله واذا حكم الذهن بحكم

قوله ولكم سهيلا بالتمامه كانه قيل الحكم بالتمام ان لم يطابق الخارج كان كاذبا مطلقا
بجزئه وان طابقه كان كل من المتمامين ذا هوية ثابتة في الخارج فيكون ماليس
ثابتا في الخارج ثابتا فيه فاجاب بان في الاحكام وصدقها قد يكون
بمطابقة الخارج وقد يكون بمطابقة نفس الامر دون الخارج وتفصيل المقام
ان الاقسام اربعة الاول الحكم بالامور الخارجية على الموجودات
الخارجية مثلا الثاني الحكم بالامور العقلية على العقلية الثالث الحكم
بالعقلية على الموجودات الخارجية الرابع الحكم بالموجودات الخارجية
على الامور العقلية وهذا القسم الاخير يمتنع صحته وصدقه اي بالامتناع ان
يكون الموجود الخارجي ثابتا بالمفهوم عقلي لا ثبوت له في الخارج واما القسم الاول
فصحته وصدقه بمطابقة الخارج على معنى ان ينتسب في الخارج احد الموجودين
الى الآخر على الوجه المعتبر ولا يلزم من ذلك ان يكون انتساب احدهما
الى الآخر موجودا خارجيا للوقف [اي الحكم] في الخارج اذا وقع ظرفا لنفس
الانتساب لا لوجوده ان صح ظرفا لوجوده واما القسم الثاني فصدق
ايجابه بمطابقة نفس الامر ولا يتصور ههنا مطابقة الخارج اذ ليس شيء
من طرفي الحكم موجودا خارجيا فلا يمكن ان ينتسب احدهما الى الآخر في
الخارج بالضرورة واما القسم الثالث فصدق ايجابه قد يكون بمطابقة
نفس الامر كما في قولنا الانسان ممكن فانه متصف بالامكان سواء
وجد في الخارج او لم يوجد وقد يكون بالمطابقة للخارج كما في قولنا زيد
اعمى فان الحالة المسماة بالعمى متصف بها زيد الاعمى في الخارج فقط وهو انما
يتحقق من ان الموجودات الخارجية قد يتصف في الخارج بالامور العدمية
وان انتفاء مبدأ المحمولات في الخارج لا يستلزم انتفاء الحمل الخارجي
وان صدق شيء على الآخر اي بحسب الخارج يتوقف على وجود الآخر
فيه فان الاوصاف في الخارج لا ينتسب الى شيء في الخارج من اصلا ولا يتوقف
على وجود ذلك الشيء مطلقا فان طلب ما هو في الخارج وما هو في نفس الامر
وما النسبة بينهما طلب معرفت ان الوجود على قسمين وجود اصيل [اصلي]
يترتب عليه الآثار ويظهر منه الاحكام ووجود ظلي لا يكون كذلك
وان الوجود الظلي لا يتصور الا في القوى المدركة ولذلك سمي وجودا
ذهنيا فالوجود الاصيل لا يكون الا خارجا عن القوى المدركة فالخارج
مقابل الذهن واما نفس الامر [فلعلها] فمعناه نفس الشيء في حد ذاته والمراد
بالامر هو الشيء نفسه فاذا قلنا الشيء موجود في نفس الامر كان
معناه انه موجود في حد ذاته ومعنى كونه موجودا في حد ذاته ان وجوده

ذلك

وجه الحرية في الاحكام الكاذبة انا كثيرا ما نعتقد احكاما كاذبة ولا نتفطن لكذبها الا بعد الاعتقاد ونتفطن لها وقد فرقنا عنها تلك الاحكام من الذهول والنسيان بالادلة

ذلك ليس باعتبار المعتبر وفرض الفارض بل هو بقطع النظر عن كل اعتبار وفرض كان هو
موجودا او ذلك الوجود اما وجود اصيل او وجود ظلي ففي نفس الامر يتناول الخارج
والذهن لكنها اعم من الخارج مطلقا اذ كل ما هو في الخارج فهو في نفس الامر
مطلقا واعم من الذهن من وجه اذ ليس كل ما هو في الذهن يكون في نفس الامر
فانه اذا اعتقد كون الخمسة زوجا كان ذلك غير مطابق لنفس الامر مع ثبوته
في الذهن ولذلك قال والذهن ليست مطابقته لا تحصل في العقل واما ما قال
من ان نفس الامر هو العقل الفعال فكل حكم مطابق لما فيه فهو صادق وكل
ما ليس كذلك فهو كاذب فقيل لا يمنع الفسخ لا دلالة له على امرا
النبي الا على وجه بعيد جدا او يقول يحمل الامر ههنا في مقابلة الخلق ويراد به [اي على العقل الفعال]
عالم المجردات وايضا يتعذر حج وصف الاحكام الثابتة في العقل الفعال
بالصدق والمطابقة لنفس الامر وقد يعترض ايضا بان ما ذكروه من ارتسام
صور المعقولات في جوهر ذي موضوع النفس الناطقة واستدلوا
عليه بان من حالت الذهول والنسيان حاربوا الاحكام الكاذبة
يجب ارتسامها ايضا وحينئذ لو كان المطابق لما ارتسم فيه صادقا في
الامر لكانت تلك الكواذب صادقة في نفس الامر قوله الموجود والعدم على
بحملان ويرتبط بما قد سبق منه اشارة الى هذا المبحث في بيان العوارض
نفع الوجوب والامكان والامتناع اللاتي ذكره ههنا ليبني عليه بيان
ما يستدعيه الحمل من الاتحاد بالمغايرة والتغاير باعتبار ثم يتعرض لدفع الاشكال
الذي يتجه على الحمل قوله المسلك شكل ان كان هذا حكما على ماصدق عليه المسلك يكون
ماهية الاتحاد عين الموضوع ظاهرا او كان حكما على ماصدق عليه المسلك من افراده
يكون ماهية الاتحاد عين الموضوع باعتبار ان مفهوم المسلك عين حقيقة
افراده التي هي الموضوع حسب قوله ثم يرد ان يقال الوجود والعدم
يشتمل ظاهرا ايراد الاشكال انما يتجه على الحمل فقط بل هو عام جار في الكل
كما الا انه قيد الحمل بما ان الكلام السابق مصدر بالحمل والاظهر الا فيراد ان
يقال الحمل ليس بصحيح اذ ليس مغايرا للمحمول لكان عين الموضوع
لم يكن هناك حمل بحسب المعنى وان مغايرا لكان المحمول كاذبا يشتمل
فاما الموضوع كالجسم فلا يكون الجسم في نفسه اسود فيلزم عدم السواد فيما
ليس باسود ودلك لا استلزام ان يكون ما ليس باسود اسود في الزمان
الذي هو ليس باسود فيه قوله لان الاول ممتنع والثاني ممتنع قد يقال كل
[السواد موجود]
واحد منهما مشتمل على حمل الحال فيلزم بيان امتناع الحمل باثبات الحمل
وذلك ابطال للشيء بنفسه قوله واذا كان كذلك كان الوجود فيما ليس بموجود

وهذا القدر واف بالمطلوب اذ يلزم كون الشيء موجودا وعدمه موجودا في زمان
واحد وحاصله الجواب كلما كان فرد من الاسود المحمول على الجسم واما قوله لكن
الوجود صفة موجودة الى آخره فمخصوص بالوجود دون سائر المحمولات والاولى
ترك هذا الكلام لانه سيأتي ذكره عن قريب قوله غير ان الوجود لا يحمل بالمفهوم
من مفاهيم المحمول في الموضوع مع التقرير يشابه تعليم الشبهة المخصصة
بالوجود والعدم كما لا يخفى وعلى هذا لا يناسب ان يقال وانها لا تستدعي
كون المحمول ما يدل كون الوجود عام العقود واضح واعلم ان الحمل قد
يفسر تارة باتحاد المفهومين المتغايرين ذهنا بحسب الوجود خارجا او
ذهنا او غيره وعلى هذا حمل العدميات على الموجودات الخارجية او الاتحاد
مساك في الوجود وقد يعبر عنه بالاتصاف ولا يلزم منه شيء بل يسقط
بانقطاع الاعتبار وهو وعلى هذا حمل الاجزاء على الماهيات المركبة منها وقد يفسر
بالاتحاد في الذات وهو وعلى هذا الامور المتغايرة في المفهوم اذا تغايرت
في الوجود امتنع حمل بعضها على بعض بالمواطاة كما اشتهر والدلالة
اي في الذات الخ
لا يبالي المحمول الى كل على ذات الموضوع لا على وصفه المقام له لانا نقول
الكلام في حمل مفهوم المحمول على كل الذوات فانها اذا كانت معدومة فمفهوم
المحمول صفة او وجود لم يصح حمله عليها فهذه الاغلاط الاصل في حمل
الكل في الذوات مع الاتحاد وجودا او صفة [illegible] وفي
غيرها مع الاتصاف قوله واثبات الوجود لها صفة لا تستدعي وجودها
الظاهر ان هذا جواب عن شبهة اورد على حمل الوجود على الماهية كما ان
قوله فيما بعد وسلبه عنها لا يقتضي تميزها جواب عن شبهة اوردت على حمل
العدم عليها فالمناسب ان يجعل ما تقدم عليها جوابا عن شبهة واردة
على الحمل مطلقا كما اشرنا اليه هناك قوله وهو قول المتكلمين الوجود صفة
موجودة والاثبات الواسطة بين الموجود والمعدوم وذلك لاستلزام
كون الوجود معدوما كما سماه الاتفاق التي استيفيه الذي هو رفعه قوله
مع تكون الصفة الوجودية حاصلة في محل معدوم اذ لو كانت حاصلة
في محل موجود يلزم تحصيل الحاصل تقرير الجواب ان اثبات الصفات
التي هي غير الوجود للماهية تستدعي ثبوت الماهية اولا ثم تقع الجواب
لنا لا نسلم كون الوجود صفة موجودة كيف ولو كان كذلك لزم التسلسل وهو
[illegible] ما حقق هذا المقام سؤالا وجوابا ما خرج انه لا يقال اذا كان
الوجود لازما للماهية لا يصح الحكم بالعدم عليها حتى لا يكون الحكم عليها بكونها
معدومة صادقا مطابقا للواقع لانا نقول الماهية انما هو موجود ان لم يكن

اذا حمل المحمول على ذات الموضوع يصح الحمل على افراده ذات المحمول والموضوع

قوله

ح على [illegible]

وجودها شرطا لسلب الوجود عنها وحينئذ يندفع قوله لكن السلب غير وارد
على الماهية من حيث انها هي انما هو اللازم بل على الماهية من غير تقييدها
بهذا اللازم وذلك لان الوجود اذا كان لازما لها كانت هي بحيث
يكون موجودة فلا يكون الحكم على الماهية بالعدم صحيحا وان كان المحكوم
عليه نفس الماهية من حيث هي من غير تقييدها بذلك اللازم بل الجواب ان
يقال الحكم على الماهية بالعدم في الخارج فلا اشكال لان اتصافها بالخارج لا يستلزم
على تصورها وان كان الحكم باتصافها به موقوفا عليه فيلزم ان يكون الحكم بالعدم
عليها في الخارج مثلا بوجودها في الذهن لا بعدمه فيكون حينئذ الحكم صحيحا صادقا
اذا كانت الماهية معدومة في الخارج وان كانت موجودة في الذهن
ان حكم عليها بالعدم في الذهن او بالعدم مطلقا فهذا الحكم ايضا صادق اذا
تصورها [illegible] او مطلقا فليس شيء وظاهر الكلام يقول
اذا كان ارتسام المفهومات في القوى العالية وجودا ذهنيا كما
[illegible] الحكم بكونها معدومة مطلقا او في الذهن مطابقا للواقع الا ان يراد
التفسير بالقوى البشرية وان لم يكن ارتسامها في القوى العالية وجودا
ذهنيا فالارتسام في [illegible] انما هو ان لم يكن تصور الشيء بوجه او وجودا له
بل حصول بكنهه امكن صدق ذلك الحكم للمطابقة وان كان تصورها بوجه وجودا له
الشيء وجوده في الذهن على الاطلاق فالمسألة اصح لا يصح ذلك الا بتيقن
برهان ساطع عليه اولا وبعض الاذهان يتامل والله المستعان
فان حمل بعض المحمولات اولى من العدم على الماهية من حمل بعض آخر فان حمل الصفة
على الموصوف اولى بالماهية من حمل الموصوف اذ الماهية من حمل الموصوف
عليها وكذا حمل الاعم على الاخص اولى بالماهية من عكسه وكذا الحال في الوضع
فان وضع الموصوف للصفة والاخص للاعم اولى بالوضع من
عكسه بما يكون الموصوف موصوفا في شيء [illegible]
غيره كاعدام الملكات كاللاانسان لا يشتمل على مفهوم اللاانسان
والسلم [illegible] موجود في الاعيان لكنه صادق على الموجودات العينية
فهو بهذا الاعتبار موجود بالوجود في الاعيان وكذلك اعدام الملكات كالاعمى
الصادق على الموجود العيني ومنها ما ثبت له الوجود من جهة انها اعني الاسواد
المعتبر فيها قوله ويقال لكل منها انه موجود بالمجاز فيقال اسماه موجودا
بالعرض لا وجود له في نفسه فيكون موجودا بالمجاز انضمام عدم الموجود
في الخارج او الكائن مجازا دون الذي بالعرض [illegible] كذلك وجودا
لا يقال انه وجود في الذهن دون [illegible] كلها يوجد

قوله

في الذهن ووجوده الذهني ثابت لها بالذات لا بالعرض وليس كذلك وجوده
في العبارة ولا في الكتابة بل [illegible] ذاتي ويمكن ان يقال ان مفهوم الانسان
للمحمل [illegible] موجود عيني كالفرس مثلا فصار كأنه [illegible] الوجود المنسوب
الى الفرس اولا وبالذات منسوب اليه ثانيا وبالعرض واما الموجود في العبارة
او الكتابة فلا تعلق به لفظ الفرس او نقشه في الكتابة لانهما من الموجودات العينية
المحسوسة بل [illegible] ان ذات الفرس موجود في العبارة او الكتابة انما هي
فباعتبار الدال عليها بواسطة او بواسطتين موجود فيهما ولا شك ان
[illegible] ذات الشيء موجودا باعتبار الدال عليه بواسطة او بغير واسطة موجود
ابعد من حمل [illegible] على الموجود باعتبار كونه محمولا عليه موجود [illegible]
احدهما موجود بالوضع والآخر موجود [illegible] التفاوت [illegible]
[illegible] وابو الحسين البصري والكرامية الى [illegible] هو الحق
[illegible] الاجساد ورد الارواح [illegible] الصادق الامين [illegible]
[illegible] من صدقه [illegible] لا نقول [illegible] قال ابو الحسين
والكرامية ومن تابعهم لم يقولوا بانعدام الاجساد بل [illegible] اجزائها
عن الاستحالة [illegible] بذلك [illegible] الواردة في هذا البحث [illegible]
[illegible] الكتاب قوله فلا يعاد لامتناع الاشارة اليه فلا يصح الحكم
عليه بصحة العود اذ لابد في الحكم عليه بصحة العود من الاشارة وهي ممتنعة لانتفاء
الهوية فلا يصح عوده والا لكان الحكم بصحة عوده صحيحا وهو [illegible]
بالاثبات [illegible] من تقريره في ذكر من الاشارة [illegible]
زيادة تفصيل وتوضيح [illegible] بتقرير انه لا يصح الحكم عليه بصحة العود اذ لو صح
فالاشارة العقلية [illegible] العبارة استدراك قوله فيلزم ان يكون كل
[illegible] معادا [illegible] ان يلتزم ذلك فان موضوع القضية المعدوم الذي كان
موجودا [illegible] ذلك [illegible] اعادتها ولا يلزم
من ذلك ان يكون كل مستأنف معادا [illegible] المستدل قوله فلا يصح عوده
والا لكان الحكم بصحة العود صحيحا اعترض عليه بان [illegible] العقل من الحكم عليه
بصحة العود [illegible] يتصورها [illegible] الحكم عليها لا يستلزم امتناع العود
لجواز [illegible] من غير ان [illegible] عليه ليس من
الاحكام قوله يؤدي الى القول بان كل مستأنف معادا والقول بان
المعدوم حال العدم له هوية ثابتة فالاول على تقدير ان يكون الحكم على [illegible]
الصور فيلزم ان يكون [illegible] المستأنفات ايضا معادا [illegible]

بحث اعادة المعدوم

على تقدير ان يكون الحكم على المعدوم نفسه فيلزم ان يكون له هوية ثابتة والا لما
امكن الاشارة اليه والحكم عليه قوله فان قيل هذا الحكم لا يصح الحكم عليه
هذا الاعتراض [illegible] على [illegible] وهو ان يكون هذا الحكم محكيا ومعارضة على تقدير
[illegible] وهو ان لا يكون الحكم محكيا قوله ما هذا الحكم حكم على الحكم بصحة العود لا على المعدوم
[illegible] المحكوم عليه [illegible] لا يصح الحكم على المعدوم انما هو الحكم دون المعدوم بل هو
[illegible] المحكوم عليه وهذا الجواب [illegible] الحكم لا يصح الحكم على المعدوم بصحة العود
الى ان المعدوم لا يصح الحكم عليه بصحة العود ولا اقل من [illegible]
ونسوق الكلام [illegible] قوله [illegible] وذلك ان [illegible]
[illegible] الحكم بامتناع العود [illegible] الحكم بامتناع الوجود [illegible]
[illegible] الحكم بصحة العود باعتبار ان صورته في الذهن وهي العود باعتبار انه
[illegible] لا هوية له [illegible] ولا يقبل العقل [illegible] لا [illegible]
العود باعتبار انه [illegible] الحكم على الممكن المعدوم
الذي لم يوجد اصلا [illegible] الوجود [illegible] الوجود [illegible]
[illegible] ان [illegible] الممكن [illegible]
[illegible] ثانيا [illegible] العود [illegible]
[illegible]
المعدوم الذي لا هوية له [illegible] لا يقبل العقل [illegible]
[illegible] ولا يقول به احد [illegible] ثم لو ثبت
ان [illegible] يقتضي ان يكون موصوفها ذا هوية ثابتة في الخارج تم الكلام لكنه
[illegible] قوله وكل ما هو [illegible] وهو ان [illegible]
[illegible] قوله وتقابل ان نقول على [illegible]
[illegible] على الدليل الاول وجوابه [illegible] الا ان
الحكم على المعدوم وان كان [illegible] بواسطة تصوره وحصول صورته في الذهن
الا ان اتصافه بصحة العود مما لا يقبله العقل دون اتصافه بامتناع العود [illegible]
[illegible] قوله [illegible] هناك
فلا نسلم انه لا يلزم ان يكون كل المعدوم [illegible] لا يلزم [illegible] كونه ذلك المعدوم
فان عدم اللزوم لا يقتضي لزوم العدم [illegible] جاز ان يكون كل المعدوم [illegible] ذلك
[illegible] التشخصات من حيث هي تشخصات [illegible] وحكم
العقل على تلك الاشخاص بواسطة ملاحظة [illegible] الصور [illegible] تحقق
تلك التشخصات [illegible] تلك الصور [illegible] تلك الاشخاص فلا يكون تلك الاحكام
متناولة لغيرها قوله فان قيل [illegible] العدم [illegible] هذا [illegible] معقول

فلو اتصف المانع لا يجوز الحكم بالتلبس بالعوارض الغير المشخصة بقاء المشخصة فانما

في الى التلبس بطالعدم تخلل العدم بين الشيء الواحد من جميع الوجوه واتصالهم الدليل

لا منع بقاء شخص من الاشخاص زمانا ولا يلزم تخلل الزمان بين الشيء ونفسه بوجود

ذلك الشخص في الان زمان البقاء ثم لو ان يراد اعادة المعدوم حتى اعاده مع جميع

لوازمه وعوارضه المشخصة وعدم تمام الدليل لكن الصانع لتعاد مع عوارضه

المشخصة لا غير قوله وعلى الثالث انه لا يلزم جواز وقوع مثلا موضع ملاحظ لزوم الكل

لكون جهة مما الا يجري بينها والمقصود جواز عدم الفرق بل الجواز

ما فوقيل من انه ان اراد مثله ما يشارك في ماهيته وتشخصه معا كلا يظهر

من كلامه حيث قال عن التمايز بينهما الا بكون الماهية والا عوارض المشخصة

لوجود المثل بهذا المعنى كان لزم منه ان يتشخص شخصان بتشخص واحد

فيكون التشخص الواحد مشتركا بينهما فلا يكون تشخصا لان منشأ التشخص التوحد

المانع من الشركة مطلقا قيل ولو سلم انه ليس بمحال لم لا يكون وجود احدهما

مانعا من وجود الآخر معه فلا يمكن وجودهما في وقت اعادته وان اراد

ان المراد وجود مثله مما يخلطه لا يجتمع معه لكن يتجه جواز الامتياز

بعوارض غير مشخصة كما ذكره في الشرح فلم يلزم جواز وقوع تخصيص ابتداء

مع وجودهما في تسلسل البدل الان ووجوبها يجتمع ظلم الاشكال فيلزم

هنا عدم الفرق بين المشتراس بوصول كل منهما الى الآخر كما لزم

هناك عدم الفرق بين مبتدا ومعاد يوجدان على سبيل البدل

وفي الرابع لم لا يجوز ان يكون الشيء الواحد بعينه يصدق عليه المتقابلان

باعتبارين حاصله انا نختار ان الوجود الثاني هو الاول بعينه من حيث

الذات والعوارض المشخصة لكن هناك عوارض غير مشخصة بها

غير الاول من الكتاب فباعتبار بعضها يصدق على الوجود الثاني الوجود

انه مبتدأ وباعتبار بعض آخر انه معاد ولو حمل الصانع اعادة المعدوم

بجميع عوارضه مطلقا لتم هذا الدليل ايضا قوله وعلى الخامس بانا لا ندعي

جواز اعادة كل معدوم هو الجواب حيث على ما ذكره اولا من الدليل الخامس

مختص بامتناع عود الزمان وقد رد عليه بانه مطلق اذ ان يريد انه لا يعيد

المعدوم لا بعين زمانه لانه من مشخصاته والزمان لا يمكن اعادته لما ذكر بل الجواب

في ان منع الامتناع الا بالقبلية والبعدية لجواز المغايرة مع ذلك

من العوارض التي لا مدخل لها في التشخص في فعل ويمكن توجيهه بانه مع

معه هذا الجواب ايضا ومؤداه لو اعيد الزمان بعينه لكان المبتدأ معه ما على

المعاد فيه ويخلل العدم بينهما وذلك بعدم للمانع فيه المتقدم الساقي

ولا يتصور ذلك الا في الزمان فيكون كل منهما واقعا في زمان ظل الزمان

زمان ولا يمكن ان يقال ان التقدم والتأخر بحسب الذات ايضا امر زائد

عليهما كما في الواحد والاثنين الواسطة بعض آخر منها اقول والجواب على هذا التوجيه

ان الزمان ليس من المشخصات كيف ولو كان مشخصا لكان الشخص الواحد

في ازمنة متعددة ان اشخاصا متعددة بل الزمان عند القائلين باعادة المعدوم

ليس امرا موجودا فلا يتصور اعادته في نفسه كما لا يتصور اعادته

لا لشخصات غيره او ليس مشخصا قوله والعامل ان يقول اللازم

ان موصوفية الماهية بالعدم بعد الوجود لازم للماهية من حيث

هي هي لا لاجل انه اذ قدره كرية ثم الكلام ان هذا الوصف لازم للماهية على العدم

الطارئ عليها او ينتهي مساواته ليس لازما لها من حيث هي قوله ولئن سلم انه

لازم لها لكن لا نسلم ان الماهية الموصوفة بهذا الوصف تمنع الوجود الخ

هذا الكلام على السند عند التحقيق لكن الظاهر انه مساو للمنع فاذا ابطل

سقط المنع قوله لان مورد القسمة مشترك بين الاقسام والوجود لشرط

شيء او لا بشرط شيء لم يكن مشتركا بينها فظهر من ذلك ان التقسيم الى ما يمكن

لا يفيد ليس من المنقود المعتبرة في الاقسام والا بعد بل يؤخذ مطلقا

قابلا لكل القيود والمتقابلة قوله لان المفهوم مساواة لا تسال للمعترض ان

يقول لم ارد ما ذكر بل ذلك المفهوم حتى يتجه منع الحصر بل اردت

ان الماهية اما موجودة فلا يمكن عدمها في زمان وجودها لاستحالته

اجتماعهما واما معدومة فلا يمكن وجودها في زمان عدمها لما ذكر وهذا الحصر

بديهي لانا نقول هذا ايضا لا يجدي نفعا فان استحالة اجتماع الوجود

والعدم لا تقتضي عدم امكان احدهما في زمان الآخر مطلقا بل كل منهما

يمكن في زمان الآخر بدلا عنه نظرا الى الماهية من حيث هي قوله لتندفع

به الشبهات الواردة على الامكان ونظائره من الامور الاعتبارية

كالحصول والوجوب واللزوم والاتصاف ونظائرها من المفهومات التي

يتكررنوعها بمعنى انه اذا فرض وجود فرد منها فان امثال هذه المفهومات

يجب كونها اعتبارية اذ لو كانت اعتبارية كان تسلسلها بحسب اعتبار

العقل وتنقطع بانقطاع الاعتبار فما ذكره من التحقيق ينكشف به كيفية

ترتبها بحسب الاعتبار وكيفية انقطاع الترتب بانقطاع الاعتبار وبالجملة

يتضح به حقيقة حال التسلسل في الاعتباريات قوله فيكون الصورة في العقل

لا شيء آلة في تعقله للشيء ونظير ذلك في المحسوسات المرآة فان الناظر فيها

يتجه اليها آلة لملاحظة الصورة المرئية فيها فيكون تلك الصورة ملحوظا قصدا

ذكره

ان م

وجواز عدم الفرق حاصل

هذا كما ذكره هو الحق

بمكن من اجراء الاحكام عليها وتعرف احوالها وكون المرآة اعظم لها
لكن على انها آلة لشى من الصور ولا مكنه من الملاحظة اولا الا
في المرآة قطعا ويجعلها بان يلاحظ قصدا فيتطرق اليها وتعرف احوالها
من حيث هي وصقالتها والنوى من الحالتين على الاول جاز في سنكه فصورة
السماء مرآة مشاهد بها العقل السماء ويعرف احوالها ولا يمكنه في تعرف
احوال الصورة ما دام جعلها ملحوظة بالذات مسطورا لها قصدا امكن من
اجراء الاحكام عليها وتعرف احوالها وحدها عرضا قائما بمحل هو العقل
بيان ان صورة الجوهر عرض لكن فيها شائبة وسيم دعليك هناك تحقيق
ذلك على ما سبق انما قدم قوله ممكن وجوده ان اراد به امكان وجوده
في الذهن فلا اشكال وان اراد امكان وجوده في الخارج فانما يصح اذا
كانت الصور الذهنية موجودات خارجية قائمة بالذهن من شبح واشباح
لا من صور لها وفي ~~الله الذي صورة الجوهر اعني ما فيه شائبة~~ لما للماهية فتامل
وبحكم الامكان قد يكون الى العقل اذا علمت مثلا الانسان بمكن وجوده
فلا اشكال انك قد تعقلت هنا الامكان بمكن جعله آلة في تعرف حال
الانسان في نسبة الوجود اليه ولم يجعله ملحوظا بذاته معقولا قصدا فالممكن
بهذا الاعتبار النظر الى الامكان في نسبة الوجود اليه فيتعلق من النظر الى نسبة
لكن اليه ولا يعتبر العقل في للامكان امكانا آخر واذا علمت مثلا مفهوم
الامكان مقابل الوجوب والامتناع فقد جعلته معقولا باعتبار نفسه ملحوظا
قصدا وبالذات وفي امكنك ان تنسب اليه الوجود وتعتبر له امكانا آخر
ويكون الامكان حينئذ آلة في تعرف حال الامكان الاول بالقياس الى وجوده
والامكان معقولا مرادة فان جعلته ملحوظا قصدا او علمت امكان الامكان
امكنك ان تعتبر للامكان الآخر امكانا ثالثا ويكون فيتعلق الامكان الثاني
موقوفا على تعقل الامكان الاول وتصور انتساب الوجود اليه وتعقل الثالث موقوف
على تعقل الثاني وانتساب الوجود اليه ولا شك ان العقل لا يقدر على ملاحظة
هذه الامكانات قصدا وبالذات الى غير النهاية بل لا بد ان تنتهي اعتباره الى امكان
غير ملحوظ لذاته فيسقط هناك سلسلة الاعتبارات وقس على ما ذكرنا الامكان
نظايره من اللزوم وغيره ينتهيا انك بحسب ذلك دفع ما اورد عليها من الشبهات
وهذه القاعدة اعني كون الشي تارة معقولا بالذات وتارة آلة لتعقل غيره مما يتمكن
في مواضع من المباحث العقلية واللفظية وقد علمنا الحجر سابل لو فصلنا
الكلام فيما يتعلق بها لكان غرضنا الى محل هو العقل وممكن في ذاته اذ اراد به
امكانه بحسب وجوده الذهني لان التقدير كون الامكان اعتباريا وكذا وضعية

وان صورة العرض بلا شبهة

مقدمة

وجوده واذا اصل لزوم الشي في السلسلة على امتناع وجوده في الخارج فهناك
كون امكانه بحسب وجوده الخارجي الموجود وكذا وضعية ان اعتبر تحققه
وان كان مطابقا كان الشي في نفسه ممكنا فيكون الامكان متحققا في الخارج فقد عرفت
ان نفس الامر اعم من الخارج فلا يلزم من كون الشي ممكنا في نفسه تحقق امكانه في
الخارج قوله وقد عرفت ان الحكم بالامور العقلية لا يلزم ان يكون مطابقا
لما في الخارج انما قال ذلك لانه ما من الامور العدمية ما يدل على الوجود
الخارجي كما عرفت فلا يلزم منه كون تلك العدمية موجودة في الخارج فان
قلت معنى هذا ان يكون الامكان مما يصح السببية في الخارج
ولا يلزم من ذلك وجوده في الخارج قلت اذا اختير ان ثبوته للممكن بحسب
نفس الامر دون الخارج قلت لان ثبوته لشي في الخارج ان لم يستلزم
وجوده لكنه يستلزم وجود ذلك الشي في الخارج ولا يمكن ان الامكان
ثابت للممكن المعدوم والموجود على سواء فيكون ثبوته له بحسب نفس
الامر دون الخارج لما كان كل واحد من طرفي الوجود والعدم بالنسبة
اليه على السوية فقد عرفت ان استواء نسبة طرفي الممكن اليه ليس
مدركا يتعلق بحدسهم المحصور الى الواجب والممكن والممتنع بل هو
مبني على البرهان الدال على امتناع اقتضاء ذات الممكن او لزوم احدهما
لكن لكن اذا تصور الممكن من حيث يساوي نسبة اليه الى ذاته وتصور
مفهوم الاحتياج في ترجح احد الطرفين على الآخر الى مرجح ويحتسب اليه جزم
العقل بانه يحتاج اليه لكل وطع من غير استعانة في هذا الحكم بشي خارج عن اطراف
المحكوم عليه وبه اعني النسبة فهذا الحكم ضروري من قبيل الاوليات
الا ان تصور اطرافه علة الحصول في الاذهان فيكون معرفتها كسبيا واما
لعله للاكتساب المتعسر لالتفات العقل اليها بخلاف تصورات قولها
الواحد نصف الاثنين فانهما امور حاضرة كثيرة الحصول في الاذهان فلذلك
يوجد بينها اتفاقا على العقل الى انه اقبل وادني ورد عليه ~~~~
انه قيل لو احتاج الممكن الى مؤثر لكانت مؤثرية المؤثر في ذلك الاثر
اما ان يكون وصفا ثبوتيا او لا والاول يوجب احتياج المؤثر للممكن ايضا ويكون المؤثر
يكون مؤثرا اذ لا معنى لكونه محتاجا الى المؤثر مع امتناع تاثيره فيه فالمعقول
في اثبات احتياجه في وجوده مثلا الى مؤثر في وجوده انما يحصل له
من تاثيره لكن احتياج المؤثر الى المؤثر ع ولزوم الشي فان ذلك يقتضي
مع لزومه تجواز الانتهاء الى مؤثر فيه فيس ثبوته على قياس ما تقدم من بطلان
قلت لا فارق فيه لامر الى لكن المؤثر يتضح في القسم الثاني ثم يتجه على قوله المحول

على المعدوم غير ثابت وعلى قوله فيكون المؤثر فيه بانه امر سبق من جواز كون ذلك المؤثر شيئا ساويا من جواز كون النقيض غير ماس في المخرج اصلا قوله يعني ان المؤثر اما ان يؤثر حاصله انه لو احتاج الممكن الى المؤثر لا يمكن تاثيره فيه لكنه باطل لان المؤثر اه قوله وان كان يعلم ان الكلام فيه كالكلام في الاثر وذلك بان يقال ان ذلك الشيء يكون لا محالة صادرا فهو اما ان يؤثر فيه حال وجوده او حال عدمه وينساق الكلام الى سابقه ولا يمكن ترتب التاثيرات الصادرة الى غير النهاية وفيه نظر لانا لا نسلم ان كون التاثير موجودا خارجيا ومفهوم ما ذكر الى ان يقال التاثير المحصل للاثر فيه فحصول الاثر من به اذ لا يتصور الحكم فيه بلا حصول الكسائر وليس في حال العدم حصول الاثر قطعا فلا تاثير فيه ساعة هو اوله تقرير الجواب حاصله ان تاثير المؤثر في وجود الممكن ليس بشرط وجوده لئلا يلزم تحصيل الحاصل ولا بشرط عدمه لئلا يلزم الجمع بين النقيضين بل من حيث هو هو من غير شيء منهما لكن هو اذا اثر فيه في زمان كونه موجودا لان حصول الاثر مقارن للتاثير زمانا وان كان متاخرا عنه بالذات قوله تقرير الجواب ان تاثير المؤثر في الماهية هو ان يجعلها بان تاثير المؤثر في الماهية على معنى جعلها اما بان يكون الماهية مجعولة اصلا اذ لا مغايرة بين الماهية ونفسها اذ يتصور توسط جعل بينهما فيكون احدهما مجعولا والاخرى مجعولا اليها وهو قول الحكماء ان الماهيات ليست مجعولة بجعل الجاعل على ما فصل في موضعه وكذلك تاثير المؤثر في الوجود بمعنى جعله اياه وجودا يتحمل لما مر واما تاثيره في الماهية بمعنى جعلها موصوفة بالوجود فلا اشكال فيه ولا يلزم منا فيه شيء من كون المعدوم شيئا قوله وضح ذلك الفرض يتضح تاثير المؤثر فيه الى هذا التقرير المنقول من نقد المحصل تراكيب خبط لان اوله اعني قوله واما اذا فرض السواد سوادا فيعد وجب سواديته بسبب الفرض يدل على ان الوجوب التابع للفرض هو كون السواد سوادا او آخره اعني قوله فانه يكون ايجاد الماهية مقصودا اي مقرونا على انه اي كونه موجودا وهو يستلزم الاول لثاني علما بالسواد سوادا في نفسه سوادا وجد في الخارج اولا والصواب ان يقرر عبارة المتن اعني قوله ولحقه وجوب لاحق بان التاثير اعني الماهية التي اثر فيها المؤثر باثر تحققها لحقها وجوب لاحق تابع لتحققه وصح هذا الوجوب اللاحق للتصور التاثير فيه فانه يكون ايجادا للوجود واما قبله فيمكن ان يوجد المؤثر على سبيل

الوجوب اي الوجوب السابق ولكن ان يقول في توجيه ذلك التقرير ان المراد من فرض السواد سوادا او فرضه سوادا في الخارج اي موجودا فيه فيتحقق اذا له واوهه اه يرجع المعنى الى ما هو صوابه قال العقل يحكم حكما ضروريا بان العلة رفعت ورفع المعلول فمثل دفع المعلول عند رفعها ضروري واما ان معه معلل برفعها او بانه ملازم لرفعها فغير معلوم ودعوى الضرورة غير مسموعة بل لا بد من دليل على ذلك ولا نسلم ان العقل يحكم بترتب وجود المعلول على وجود العلة باستكمال العلة فكون وجود حركة اليد موجبا لحركة المفتاح كذلك يحكم بترتب عدمه على عدمها باستكمال العقل فيكون عدم حركة اليد موجبا لعدم حركة المفتاح اي علة حركة المستندة اليه كما يمكن ان يستند وجوده الى وجود علته كذلك يمكن ان يستند عدمه الى عدمها فلو جاز ان يقال عدمه مستمر لانه ملازم لعدم علته اذ لا يمكن ان يقال وجوده مستند الى امر ملازم لوجودها وهذا باطل بالبديهة فدعوى الضرورة مما لا كلفة فيه مكابرة خصوصا اذا كان العقلاء جازمين بقوله ذهب الحكماء والمتكلمون من المتكلمين الى ان الممكن الباقي يفتقر الى المؤثر بل المسئلة مبنية على ما تقدم من ان علة حاجة الممكن الى المؤثر هو الحدوث وحده او مع الامكان او قال الامكان بشرط الحدوث يلزمه ان يكون الممكن حال بقائه مستغنيا عن المؤثر اذ لا حدوث حال البقاء فلا حاجة وهذا الترتيب حكى عنهم وتمسكوا ايضا بان حال فناء البناء وقالوا ان العالم لا يحتاج الى الصانع في اخراجه من العدم الى الوجود وبعد ان خرج الى الوجود لم يبق له حاجة اليه حتى لو جاز العدم على الصانع تعالى عن ذلك علوا كبيرا لما ضر العالم عدمه والمكان هو الرئيس قال بعضهم ان الجواهر غير باقية بل هي متجددة وانما انها تتعاقب الامثال التي ابتدوا انه ذو الوجود على ما علم عينه لكن يحتاج الى الصانع احيانا حاصرا واما الجواهر اعني الاجسام وما تركب منها اي الجوهر الفرد فيستحيل خلوها عن الاكوان المتجددة المحتاجة الى الصانع فلهم ايضا احتياجه اليه دائما واما القائلون بان العلة هي الامكان وحده فقد ذهبوا الى ان الممكن الباقي يحتاج الى المؤثر حال البقاء لان علة حاجته الى المؤثر هو الامكان الى آخره واعترض عليه بان الامكان علة حاجة الممكن في اصل وجوده فلزم من دوام الامكان دوام احتياجه الى اصل وجوده الى المؤثر واما احتياجه في صفة وجوده اعني بقائه واستمراره فلا يلزم من ذلك

وجوابه ان اتصاف الممكن بالوجود في زمان حدوثه لما لم يكن يقتضي ذاته
لاستواء نسبة ذاته الى طرفي وجوده وعدمه كذلك انضمام ذلك الوجود
اليه ودوام اتصافه به في الزمان الثاني ليس مقتضى ذاته لان استواء
نسبته الى طرفيه امر لازم له في حد ذاته فكما لا يكون الاقتضاء للوجود
في الزمان الاول يستحيل اقتضاؤه اياه في الزمان الثاني فكما ان اتصافه بالوجود
في زمان الحدوث مستند الى المؤثر كذلك اتصافه به في الزمان الثاني والاول
هو اتصافه باصل الوجود والثاني هو اتصافه بصفة الوجود فقوله في وجوده
ابتداء وفي استمراره محتاج الى المؤثر الذي يفيده الوجود ~~ابتداء~~
وحاجته اليه في حال بقائه ودوامه كحاجته اليه في ابتداء وجوده فلو
فرضنا انقطاع فيضان نور الوجود من الصانع على العالم في آن
لم يبق موجودا وحينئذ على بطل ذلك اعتبار ذلك بالاستضاءة
المقابلة للشمس فانه كلما حجب عنها زال ضوءه وما يتوهم من مثال
البناء للمعدوم فان الكلام في العلة الموجبة وليس البناء موجدا
للبناء في الحقيقة انما هو حركة يده مثلا علة لحركات الالات من
الاخشاب واللبنات وتلك الحركات علل معدة لاوضاع مخصوصة
بين تلك الالات وتلك الاوضاع مستندة الى علل ثابتة عليها غير تلك الحركات
المستندة الى حركة البناء فلا يظهر عدم شيء منها ثم تقرير الجواب ان المعلوم
المؤثر حال البقاء حيث انه ليس هو الوجود الذي كان حاصلا قبل
ذلك بل امر اخر هو استمرار الوجود الذي كان حاصلا قد اعترض عليه
بان ان اراد بما ذكره ان الوجود الذي حصل في الزمان الاول بعد فارن حينه
الزمان الثاني فحقيقته له اعتباري لا يستدعي فاعلا وان اراد ان الوجود
المقارن للزمان الاول انعدم واوجد الفاعل في الزمان الثاني الخ
لزم ايجاد المعدوم بعينه الى ان قال لم فعلمه بيانه ان الجواب
ان المراد مقارنة ذلك الوجود للزمان الثاني مع دوام اتصاف الممكن
به في الزمان الثاني وقد عرفت ان اتصافه به في الزمان الاول ودوام
اتصافه به في الزمان الثاني كليهما مستندان الى الفاعل على معنى انه جعل
متصفا وادام ذلك الاتصاف لا على معنى انه اوجد اتصافه اولا
اوجد دوام اتصافه ثانيا امر اعتباري لا وجود له في الخارج
وقد نبهت على معنى البقاء والايجاد فيما سبق لان عدم
تأثيره في المطلق الى الوجود الاول من غير اعتبار صفة البقاء معه
لا يصح عدم تأثيره في المعدات في الوجود الثاني اعني هو دائم صفة البقاء

وحاصله انا اذا نظرنا الى اتصافه بالوجود في الزمان الاول لم يتصور تأثير
وهذا في الزمان الثاني واذا نظرنا الى دوام اتصافه في الزمان الثاني وهو بقاؤه
واستمراره فهناك مجال التأثير لجعله فما ستر الايمان بوجه
بقاؤه واستمراره بالمؤثر فالتأثير المتصف بصفة البقاء باعتبار جعله
متصفا الاداء وصفة البقاء اتصاف بوصف من المقصد لكون على
عصره منه فانه كثيرا ما تشتبه لكثرة على العالم من تغير العبارات
والحاصل ان الممكن محتاج الى المؤثر الظاهر ان يقال اي والحاصل ان الممكن المحتاج
في الى المؤثر وذلك لان ~~...~~ استناد العدم الى المؤثر مبني على جواز
احتياج الممكن الباقي حال بقائه لان العدم ليس له حال حدوث
استقلال حال بقائه فلو امكن لحاجة حال البقاء امكن حاجة العدم الى
مؤثر والا فلا ولا يخفى ان مفهوم كونه ممكنا واحتياجه لا يستلزم
ان يكون الوجود بعينه وايا ما كان مبنيه على ذلك التقدير والاعلى
الظاهر ان يقال لان ما ذكره ممكن تشبيه بالامكان لما كان علة عقلية
للاحتياج يتصور على ما هو الظاهر ان يكون الممكن المعدوم حتى جاز الى غيره
في حال بانه العدم فيساويه في الوجود واما قوله فلو امكن المؤثر
الموجب ان هذا التعليق انما يظهر فائدته اذا عرض الكلام في
الصانع ثم لما يقال لجواز استناد الممكن القديم اليه حتى انه لو امكن
كونه موجبا والا فلو قيل لو امكن العدم الممكن لكان استناد
~~لما استمر ان كل ممكن حادث لان ما ...~~
~~لان كون العدم ... الممكن~~ قوله فالقدم الممكن
الواجب بالغير جاز ان يستند الى مؤثر موجب قيل هذا الترديد ليس
بصحيح لان ما ذكر اولا هو ان الشيء المستند الى المؤثر انما يستند
اليه بسبب انه ممكن الى قوله لا يجوز استناد القديم الى
علة واما ان يكون العلة موجبة فلا الا ان يضم اليه امتناع كون ذلك
المؤثر مختارا ثم الكلام ويكون توسيط الترديد مشاقة لسعة الفطر
اما متوجه الى تحصيل شيء معدوم قيل انما يلزم ذلك ان لو
لم يثبت قصد مستمر الى وجود مستمر وموهوم ودعوى القصد ورد
فيما قاله جمهور من العقلاء ثم تسمية وايضا يؤيد ذلك على ارادة
المختار من احد العلة التامة والامر بعدم شيء منها مع وجود المعلول
متقدما بالزمان بل بالذات وارادة الواحد سابقا متعلق بها الاداء
لتصورها وعدم استلزامها اياه اذ لا حاجة فيه بعد الارادة الى حركة

قوله ويصورها الجسمية نوعا وذلك لان المادة لا تخلو عن الصورة
الجسمية التي هي جسميه واحده نوعية لا تخلو الا مور خارجة
عن جسميها فتكون نوعها مستمر الوجود بتعاقب افرادها
ازلا وابدا قوله ويصورها النوعية جنسا وذلك لان
مادتها لا تجوز خلوها عن صورها النوعية باسرها ازلا وابدا

الاعضاء والالات واما الارادة القديمة الكاملة فيما اسلف المراد اسلوا
عقلنا لكنت نسح طلقه عنها فانا نمكون ذلك المراد وقد عار فاسا سوا
الى ارادة مونة سعوده علة بالذات ويكون احساده الى ذلك للزمان داما
ويكون هوا اولى بان يوصف بالاحاج الى المؤثر المختار من الحادث اذ
لا يحتاج اليه دائما مدا وقد نقل كون الممكن قديما ان يستحيل ادلو وجد ذلك
مدة لكان مستندا الى غيره والا لكان واجبا بالذات لا ممكنا ثم ذلك
استناده الى المختار لما ذكر والى الموجب ايضا لان الا ما وصطلحا الاستحق
الاما هو معدوم حال تعلقه وانت فقلت جواب فان قيل والحركة
كلها مسبوقة بحركة اخرى لا الى اول لها فكل حركة معينة من حيث كلها حادثة
مسبوقة بعدمها العارض للحركة السابقة لكن ما هية الحركة قديمة
عندهم مستمرة الوجود بتعاقب الافراد التي لا نهاية لها والهيولى
الهيولى ايضا قديمة عندهم لحصولها جنسا وبصورة الجسمية
نوعا وبصورها النوعية جنسا واما المركبات العنصرية فالسوالم
اى الى ليكن وجودها الا بالتوالد فحكمها قديمة نوعا بمعنى
تعاقب الافراد التي لا نهاية لها والا فشخص وجودها مدة بهلاك
السوالم ادها ركونها حادثة بحسب النوع ايضا والاجسام
لمن جعلها قائم للذات جعلها قدما ومن جعلها من عاصه
لم يجعلها قدما الشيخ مولد الاشاعرة متفقون على اسات صفات
قديمة له تعالى الا انه في المحصل اهل السنة والجماعة اثبتوا القدما
وهي ذات الله تعالى وصفاته وهي المواقف ان القدم موصوف به ذات
الله تعالى اسماء وصفاته عند الاشاعرة لكن تعدد القديم مع ان اهل
السنة لا يعترفون باثبات القدماء لانها عبارة عن اشياء متغايرة
كل واحد منها قديم وهم لا يقولون بالتغاير الا في الذوات دون الصفات
وكان الشارح اراد ان يجمع بينهما فيفصل ذلك التفصيل المخالف
لما اشتهر من ان صفاته تعالى ليست عين ذاته ولا غيرها واسلم
القدماء سلوم التعدد دون التغاير على اصطلاحهم
واما الثنوية فهم طائفة من المجوس ذهبوا الى ان للعالم صانعين
وقد قال ابن زكريا الطبيب الرازي الى مذهبهم ونقل عنه
كتابا وسمه بالقول في القدماء الخمسة وذهب البعض الى انه ليس
في الوجود قديم سوى الله تعالى وذاته وان صفاته ليست زائدة
على ذاته كما ذهب اليه الحكماء والمعتزلة فلان الى دفع تعدد ما

قوله جعل العلية للسعد لو صح لما اعترض على قوله وجود العلية
مع السعدية الى ان الاشكال لا يكمل الا به

اذ لكن ان الحادث موجود بانسان قبل لم يكن ذلك الحادث في ذلك الفعل
وليس قبليته ذلك القبل كقبلية الواحد على الاثنين فان قبلية الواحد
قبلية يجوز معها اجتماع القبل مع البعد فان الواحد الموصوف بالقبلية
مجموع مع الاثنين الذي له ولا يجوز ذلك فيما نحن فيه فان الحادث معدوم في القبل
موجود في البعد فلو اجتمع القبل والبعد لاجتمع وجوده وعدمه
وليس كذلك القبلية بحسب العدم اى ليس الموصوف بذلك القبلية
حقيقة اليس ذلك القبل الحقيقي الموصوف بالذات بالصفة القبلية
كما يتكلمون فيه ذكره بعد واسناد مثله انما هو كثيره في العبارات موصوف
بالقبلية اذ لكان موصوفا بها بالذات بحكم ان نفس القبلية لا يمكن ان
يوصفها بالذات تحصل اى بعض موصوفا بالبعدية فلو كان العدم موصوفا
بالقبلية بالذات لصح ما ذكروا قوله والقبلية لست اراد به ان القبل
الحقيقي يمتنع ان يكون معروضه هي اعراض القبلية اى القبل الحقيقي
المتصف في ذاته بالقبلية التي هي معنى ليس عدم الحادث واذ
فاعله قوله ادس الى ما يرد ان يفرض فكما صرانسان لكون ذلك الشيء
الا مستمر فاقد الذات متصلا في ذاته قوله قبليات وبعديات اى
موصوفات بها فان من شأنه ان كل حادث مسبوق بوجود سواء
فرض لكن الحركة او لا فان فرضها انما كان لظهور العلم بوجوده والحاله
لا وجوده في نفسه كما لا يخفى بوجود العلية والتمثيل الكلام ادبان
تحقق المقام وذلك لان الشيء بيان لكون القبلية والبعدية المذكورتين
عارضتين للزمان بالذات ولغيره بواسطة وقد عدم اشار الى انها
من الاعراض الاولية للزمان لا عوارضها بعرضه الا بوسطة وقد انقطع
سلسلة السؤال بالزمان دون غيره لكن شبههما في العقل ليس
دال على وجود موصوفهما بالذات في الزمان مع ذلك الشيء معه
اكثر ان اردت ان شبههما الشيء في العقل يدل على وجود الموصوف
في العقل فهو مسلم لكنه لا يجدي نفعا اذ يلزم وجود الزمان في العقل
دون الخارج وان اردت ان شبههما في العقل يدل على وجود الزمان
معه في الخارج فممنوع لا بد له من دليل قوله قبل القبلية ليست
موجودة في الخارج مع الآن الزمن ايضا اذ لو كانت موجودة
في احدهما لزم التسلسل والدور بالحقيقة في الامور الاعتبارية
قوله بحث ان يوجد اسما وذلك لان الكتاب يعكس الشكال في الوجود
ذهنا وخارجا او اوجد تابعا وجدا ايضا موصوفها معا فيلزم
بان ذلك كما يشهد خلافه فلان وجهه من خلافه سيجيء اخر
ولذلك الجلال ... بعونه الحق السؤال ... فاذا لم يكن

قال الامام في شرحه للتنبيهات ان لا يمكن الاجزاء المفروضة
في الزمان متساوية لعدم موجب الزمان من الاجزاء الغير
المتناهية لان انفصال كل واحد من الاجزاء المختلفة بالماهية
يكون متصلا بالفعل لا بالقوة م

احتياج اجزاء الزمان الى تخصيص عدم الحادث بالقبلية حتى انه لا اتصاف عدم الحادث
بالقبلية وان كان اتصافا بالعرض لا بالذات يستلزم في الاعتكوني [illegible] قيل ان
اجزاء الزمان حصولها سابق على البعض بعد السبق المذكور في عدم الحادث فلو
استغنى هذا البعض احالى الدليل بحصوله لو اقتضى بعدم عدم الحادث في وجوده بعدها
للتابع المتقدم فيه الى وفيما ذكرتم كون كل واحد من عدمه او وجوده مقارنا
لزمان لا يقتضي بعدم بعض اجزاء الزمان على بعضها امر التقدم لما ذكرتم بعينه
كون اجزائه مقارنة لزمان آخر بل يكون من ذاته وذلك لان كل ما فرض فيه
من الاجزاء لا يراد بعدم حصولها بعض الفرض ان الاجزاء المتقدمة والمتأخرة
متميزة بالماهية منفصل بعضها عن بعض فكل ما يمكن ان يفرض فيه انه كان
منفصلا عن غيره بالفعل جميع الانقسامات التي يمكن فرضها كانت حاصلة
بالفعل فيكون كل واحد من اجزائه قابلا للانقسام اذ لو قيل بشيء منها انه
غير حاصل بالفعل لم يكن جميع الانقسامات الممكنة حاصلة بالفعل فلا يكون الاجزاء
الا امورا غير قابلة للانقسام ولو فرضنا في الاجزاء [illegible] في المفروض [illegible]
لكونه المسافة انقسامات اجزاء غير متجزية اصلا وهو عدم قال قيل
عروض القبلية اشارة الى الجواب عن قوله واتصاف الحادث بعروض القبلية
والبعدية وهذا الجواب قوله احسب بان يكون كل جزء من
اجزاء الزمان مسبوقا باجزاء فلا يحتاج الى اعتبار زمان آخر مغاير له حاصل
ما ذكره الامام في شرح التنبيهات وهو ان الحكماء لما اعتقدوا كون كل جزء
من الزمان مسبوقا بآخر يكفي ذلك في حصول معنى القبلية والبعدية لكن
المعنى يكون اليوم متأخرا من الامس [illegible] واما المتكلمون فلما اثبتوا
للحوادث اولا لم يمكنهم ان يسندوا اول الحوادث الى شيء [illegible]
المعنى بحدوث هذا الحادث انه ما كان حاصلا عند حصول ذلك الشيء [illegible]
الفرق حتى يجب عروض القبلية والبعدية المذكورين من اجزاء الزمان
وبين عروضهما لنحو ما يلزم من عدم الاجسام [illegible] الى زمان يقارن عدم
الاجسام الى غير نهاية الى زمان [illegible] المتكلمين [illegible] استغنى [illegible]
كل جزء من الزمان [illegible] في عروض القبلية والبعدية من غير زمان
مغاير وانهم [illegible] للحوادث اولا فلا يكون قبله حادث [illegible]
[illegible] من زمان [illegible] الاتصاف بالقبلية والبعدية ويكون هذا الكلام
[illegible] ما ذهب اليه الحكماء من ان للحوادث لا اول [illegible] انه
يمكن دفعه بان يقال القديم موجود مع عدم ذلك الحادث فيقال
انه ما كان حاصلا عند حصول [illegible] فرق [illegible] لان الزمان

قوله لا لان متقدم [illegible] وذلك عروض التقدم والتأخر لاجزاء الزمان ضروري

[illegible] الاجزاء [illegible]

الذي حصل فيه الامس متقدم على اليوم بل على الزمان الذي حصل فيه اليوم فيستلزم
زمان ثالث وهكذا والقول بعيه الزمان كالحركة حتى ان قولكم الزمان مع الحركة
ضرورة بمعنى وقوع الحركة في زمان او ان معناه ان الزمان والحركة حاصلان في زمان واحد
والاول يشكل بان يقوله وان لم يكن معناه انه لم يوجد معه بعد يقوله وان سلمنا ان
معناه انه لم يوجد معه ليس مستحسن لانه فرض عدم الشيء بعد تسليم
وجوده فالاولى الترتيب الذي اورده الامام وهو انا لا نريد ان يقول ان اليوم
ساق على الامس كما ذكرتم والا لكان اليوم متأخرا عن الغد لانه لم يوجد معه
بل معناه ان اليوم لم يوجد كان الامس ولفظة كان مشعرة بزمان سابق فيكون
للزمان زمان سلمنا ان معناه ما ذكرتم لكن المعنى اضافي والجواب ان
ماهية الزمان هي اتصال التقدم والتجدد وهذا جواب عن قوله فعل لا يجوز
عروض السبق لبعض اجزاء الزمان والحصة ان ماهية الزمان متصلة في
حدود اتها لا ان لها بالفعل بل بالفرض فاذا فرض العقل لها اجزاء فليس
عدم بعضها مع بعض وذاتي بعضها مع بعض صفتين موجودتين في الخارج
فالمقيس على ذاته بمعنى كسائر اللوازم في المائل هما حاصل لكل الاجزاء
بالعقل فاذا تصورنا ماهية الزمان كما ذكر في تصور عدم بعض
اجزائه على البعض بل في التصديق بان بعضها متقدم على بعض بخلاف
تصور اجزاء الحركة مثلا فانه عن كان في تصور عدم بعضها مع بعض
بل لا بد تصور ذلك بتصور وقوع بعضها في زمان متقدم وبعضها في
زمان متأخر كل على ذلك توقف السؤال عند الوصول الى اجزاء
الزمان كما يسأل عليه ترتب فالعقل يحكم بذلك كما ذكر وذلك العاقل من ان
لكل الاجزاء ان يتأخر في الماهية يستحيل ان يختص بعضها بالتقدم
وبعضها بالتأخر لان الامور المتساوية في الماهية يجب تساويها في
اللوازم لان هذا انما يلزم اذا كانت لكل الاجزاء موجودة في الخارج ويكون
بعضها مقتضيا للتقدم وبعضها للتأخر واما الامر المتصل في حد ذاته
الذي هو الزمان اذ لو فرض الانفصال الفرضي فانه يلزم كون بعض
اجزائه المفروضة قبل بعض في جهاز العقل لذواتها المتمرنة المفروضة
فانه من عدم الاستواء او اتصال التجدد والانقضاء بل تصور
عدم الاستواء الذي هو حقيقة الزمان هذا من تمام الجواب واشارة الى ان تصور
حقيقة الزمان يقتضي ان يكون اجزاؤها المفروضة بالتقدم والتأخر بعد
تصورها وان غيرها من الماهيات ليست كذلك وفي نظر الفرق بين
ما يلحقه التقدم والتأخر لذاته وبين ما يلحقه بسبب غيره صرح فيه

حيز ه

منه

القطع والزمان وان لم يوجدا في الخارج والآن على ادرس موجوش فيه فلذلك
صار مباحثهما معاصد في العلم الطبيعي هذا الملخص لم يرتقي الافكار في
وجود الحركة والزمان واما ان الزمان مع خفائه امتيظاهر الانه لان
جميع العقلاء يعدون موجوده ويسمونه الى الساعات والايام والاسابيع
والشهور والاعوام هذا لكن يكون ذلك الامتداد الى الشهور عند الاوهام
وتنزله واسطار رسامه فيه من امر موجود مستمر سرله ذلك الموجود
السائل حتى كانه الموجود وعند ادنى الرأى كالحركة بمعنى القطع فانها التي
استقر حتى عدت في بادي الراى من الموجودات الى علم وجودها ورنج
لكن اذا دقق النظر فيها تبين انها ليست موجوده وان الموجود هو
الحركة بمعنى التوسط فلان كل حادث فقد كان قبل وجوده ممكن
الوجود والا لزم الانقلاب وهذا مبني على ان الاستدلال بها بالامكان الذاتي
كما هو الظاهر من كلام الرئيس فلا يتجه ح منع لزوم الانقلاب واما
الاستدلال بالامكان الاستعدادي بل على هذا النمط كما هو المشهور
في كلامهم فهو مبني على طريقة في هو اقوى كما اورده الشارح فيما بعد
وليس ذلك للامكان هو مقدور القادر عليه لان السبب واحدا
كونه ممكنا اوكه ليس ان الامكان ليس ان القادر عليه وكونه مقدورا
عليه امر له بالقياس الى مستقلة ان قطعا ومن المقرر العالمه
بان الامكان ليس نفس القدرة تم البيان بالتقرير المذكور في
الشرح دونها الان القدرة ما كانت متقدمة على وجود الحادث
كان الامكان متقدم عليه فربما يتوهم انه القدرة قد كررت تلك
المقدمة دفعا لهذا الوهم بل هو اضافي قبل انهم يريدون بالامكان
هنا الاستعدادي وليس امر اضافيا في نفسه وان كان يعرضه للاضافة
فلا يلزم كونه عرضا بل جاز ان يكون جوهرا هو وضا للاضافة كالاب
وقد عرفت انه ما يقدم هو ثمة ما حصل من انه لا يلزم من كونه
امرا اضافيا كونه عرضا بل يلزم ذلك ان لو كان موجودا في الخارج
وهو ممنوع لان الامكان امر اعتباري كما مر فلا يستدعي محلا موجودا
وما اجيب به عن ذلك فيما بعد فليس بشي كما يتبين في الشرح
وذلك الامكان للموضوع بالنسبة الى وجود ذلك الحادث
فيه فثبت ان لكل حادث امكانا متقدما على وجوده وان ذلك
الامكان حال في محل موجود فذلك الامكان اذا نسب الى الحادث
هو امكان وجوده واذا نسب الى ذلك المحل يسمى له بالنسبة

وايضا الوحدة وفي القبلية آه وبيان ذلك ان الحركة من جهة المسافة
فانها منقسمة قطعا الى اجزاء متقدمة ومتأخرة بحسب الوضع لكنها مجتمعة
في الوجود وبحسبها ينقسم الحركة ايضا لان الواقع منها في الجزء المتقدم من
المسافة غير الواقع منها في الجزء المتأخر منها والحركة كما اوفى لاسيما من جهة التقدم
والتأخر اللذين يجتمعان اعني جهة المسافة بل من جهة التقدم والتأخر
الزمني لا يجتمعان فان اجزاء الحركة المفروضة فيها بحسب احتيائها والحسابها
لم يجب تنفيذها وتقدمها فتشتمل على الاتصال هذا التصرم والتقضي وعدم
الاستقرار على الاتصال هو ما سمه الزمان العارضة للحركة ولا شك انه اذا
فرض التصرم وعدم الاستقرار في اجزاء الحركة العقلية بالحكم بتقدم بعضها
على بعض الى امر خارج عنها كلا فانه ما هو وراء مفهوم التصرم وعدم
الاستقرار اذ لا يوجد كل من تصور امر خارج لا هو معاند التصرم
والتقضي لهو متصرم ومتقض بواسطة التصرم والتقضي واما
نفس التصرم والتقضي لم يتصرم به وحقيقته تبرأ عنها الا باعتبار
قوله واما المعدة جواب عن قوله والقول بعدم الزمان للحركة واعلم ان
الحركة بمعنى القطع للمسافة والزمان الذي هو مقدارها امران لا يوجدان
الا في الخيال ضرورة ان الامتداد الذي لا يجتمع اجزاؤه في الوجود لم يكن
موجودا في الخارج والا لاجتمع اجزاؤه فيه لان وجود الكل في الخارج مع
امتناع اجزائه فيه مع بديهته وايضا فقبل الوصول الى المنتهى لم يوجد
الحركة الممتدة من مبدأ المسافة الى منتهاها وحال الوصول قد انقطعت
بالكلية فلا وجود لها في الخارج اصلا فكذا مقدارها لكنها امران
في الخيال يحكم العقل بانه اذا فرض قطعا انقسم الى جزء من متقدم اجزائها
في الخارج على معنى انها لو وجدا فيه لم يكونا معا بل كان احدهما متقدما
والآخر متأخرا ولا شك ان حدوث الامتداد الموصوف على ما ذكرنا من
الحركة في الخيال من العدم بل لا يحصل شي منها فيه الا اذا كان
في الخارج امر مستمر غير مستقر يحصل منه بحسب استمراره وعدم استقراره
هذا الامتداد في الخيال وذلك الامر هو الحركة بمعنى التوسط
بين المبدأ والمنتهى فانها امر واحد بالشخص غير منقسم متغير نسبته الى
الحدود المفروضة في المسافة فيحصل بسيلانه الحركة بمعنى القطع كما ستعرفه
تحققه انشاء الله واما الزمان فهو ايضا شي موجود غير منقسم متعلق
بالحركة بمعنى التوسط امر من سيلانه الامتداد الذي هو الزمان كما
ان ثم من سيلانها في الخيال هذا الامتداد الذي هو الحركة بمعنى

قوله
شاهد

في شرحه ولعله باجتماع قلت كلام المحشي ثم اعترض على قول الشارح فيفسر أن
الإمكان إلى ذلك ...
أن الإمكان ههنا احتاج الحادث إلى موضوع سابق على وجوده ولا
يلزم منه المادة فإن الموضوع لا يكون مجردا وإن أراد بالمادة ما يعم الموضوع
بشكل ما يقرّبونه على هذه القاعدة مثل أن العقول جميع كمالاتها بالفعل

لا وجود ذلك الحادث لا محال هذا الكلام يدل على أن الاستدلال بالإمكان
الاستعدادي فإنه المسمى بالمشهور بالقوة والاستعداد لا بما قوله
المراد بالقوة هو الإمكان المقارن للعدم والانقضاض لكن لا يكاد يتوجه
لأن الموضوع هو الجسم وهو لا ينفك عن المادة قبيل انقضاء الموضوع في الجسم
ثم فإن علوم العقول والنفوس لكمالاتها القائمة بها على الإطلاق
أعراض موضوعاتها ذوات العقول والنفوس وليست بأجسام
ولا يمكن إلا كنفا بطلق الموضوع المساوق للجسم وغيره لأنه يبطل
ح ما فرعوا على هذه القاعدة من أن العقول لم يكن كمالاتها بالفعل
لأن كونها عندها بالقوة يوجب كون العقول مادية لأن كل حادث
لا بد له من مادة واعلم أن الإمكان ههنا مما يحصل أورده
الشيخ في الشفاء، وحاصله أن الإمكان الذاتي إنما هو بالقياس
إلى الوجود والوجود على قسمين وجود بالذات ووجود بالعرض
والأول هو كون الشيء في نفسه والثاني هو كون الشيء شيئا آخر فالوجود
في الأول محمول وفي الثاني رابطة أما أن يكون للشيء بالقياس إلى الوجود
شيء أو له شيء مغاير ذات الشيء الأول وصفته كما إذا قلنا الجسم
إذا صار أبيض كان باعتبار حقيقته متغيرا في صفته وكان هو لك
الجسم يوجد أبيض وهو كل الجسم يوجد الساخن كليهما وأمكن لك
الإمكان أن يوجد الجسم أبيض وإمكان وجود الساخن للجسم يحرز ان في
الأول أو بالقياس إلى صورة موجودة أو مع تعلق الحقيقة
بالغير وأن حقيقة الإمكان للمخالفة لحقيقة الهواء لكن الإمكان منسوب
... إلى هيولى الهواء لأنه سيتشكل بالهيولى مع الصورة الهوائية
حقيقة مع الصورة التي حصلت في أن كانت ...
معا والمادة يمكن أن تكون موجودة بالفعل إلا يمكن تصيره
أن يوجد لها الصورة فيكون الإمكان بالقياس إلى وجود الصورة
للمادة وهو وجود للمادة بالعرض لا وجود في نفسها وجميع
الإمكانات التي بالقياس إلى الوجود بالعرض سواء كان
مغير الذات أو المتمم وسواء كان إمكانا للجسم أو للمادة يحتاج
إلى موضوع موجود معها إذ لا بد أن يوجد الشيء مع إمكان أن يكون
شيئا فإن الجسم لم يوجد بنفسه امتنع أن يوجد أبيض وفيه نظر
لأن إمكان وجود الجسم كان ... إمكان كونه أسود ولا أسود ... الإمكان
كونه أسود في زمان كونه معدوما إلا المستحيل إمكان كونه أبيض

من غيره إذا كان إلى ذاته ... أو صورة من غيره
إذا كان إلى ذاته ...

قوله

بمعنى كونه معدوما ولا يشك أن هذه الإمكانات مما له اتصال بالموضوع
يكون حامل إمكان وجود ذلك الشيء وذلك لأن الممكن بهذه الإمكان
إذا كان حادثا قبل وجوده يمكن أن يوجد لكنه لا يوجد إلا في غيره
أو مع غيره فلا الممكن قبل حدوثه أن يوجد الممكن قبل حدوثه أن
يوجد فإما في غيره أو مع غيره ولا يتصور إمكان وجوده فإما في غيره أو
مع غيره إلا إذا وجد ذلك الغير فإنه لو كان معدوما لاستحال قيامه به أو
معه فذلك الغير الموجود مع إمكان وجوده يكون حامل ذلك الإمكان
ومورد على الغير السابق لأن إمكان وجود ذلك الغير كان في ...
والحاجة إلى وجوده فبيان إمكان الحادث قبل وجوده
متعلق بمادة أي حيث إن إمكان وجود الحادث سواء كان إمكان
وجوده بالعرض هو إمكان وجود شيء لشيء أو إمكان وجوده
بالذات هو إمكان وجود شيء في شيء أو مع غيره متعلق بمادة
كل منهما والمنفصل منها أن للأمور الحادثة إما أعراض أو صور
أو مركبات أو نفوس فإمكان الأعراض والصور إمكان وجودها
في جسم أو مادة وإمكان المركبات هو إمكان وجود صورها في موادها
وإمكان النفوس إمكان وجودها متعلقة بالمادة حالة فيها ولا يخفى عليك
أنك إذا اعتبرت في إمكان وجود الشيء في نفسه إمكان وجوده في نفسه فلما
غيره أو مع غيره بعد اندرج فيه الإمكان بالقياس إلى وجود الشيء بالعرض
فلا حاجة إلى ذكره في البيان فإن قيل الإمكانات التي قبل وجود
الحوادث يحملها ... النوع فعل إمكان وجود النفس العاقلة
بالنسبة إلى النطفة الأولى في غاية البعد وبالنسبة إلى الطعام
بعيد وإلى مادة المعادن فيه بعد أقل وبالنسبة إلى مادة النبات
فيه قرب وهكذا تتزايد القرب في مادة النطفة ثم العلقة ثم المضغة
ثم اللحم فلو كانت هذه الإمكانات ذاتية لما اختلفت قربا وبعدا
أجيب بأن إمكان وجود شيء في شيء أو معه له اعتباران أحدهما
من حيث تعلقه بالشيء الحادث وهو بهذا الاعتبار إذا قارن العدم يكون
نوعا والخلف قربا وبعدا بحسب اختلاف استعدادات يتعاقب
في ذلك الموضوع على الشيء الحادث فالإمكان الذاتي المتعلق بعين الحادث له
مراتب من حيث تعلقه به تبعا لاختلاف مراتب استعداداته
وثانيهما من حيث وجوده في نفسه وهو بهذا الاعتبار لازم
لماهية الممكن بالنسبة إلى وجوده لا تتصور فيه اختلاف أصلا

كالوجوب والامتناع الا ان امتناع انسلاخ امكان الممكن بالنظر
الى ذاته لا ينافي جواز انسلاخه بالنظر الى وجود موضوعه قوله آه عقلي
متعلق بشيء خارجي وذلك لان الاستدلال بامكان وجود شيء ما آه
اي الذي هو متعلق بذلك الامر وهو المراد بالشيء الخارجي والحق
النظر ما قد سبق ان امكان وجود الامر كاف فيما سلك
قبل امكان الحادث يعني ان الحادث لا بد له قبل حدوثه امكان والا
لكان اما قائما بالحادث او بغيره وكلاهما محال واللازم انه ان يكون
امرا قائما بشيء فاذا ما لا امكان له قبل حدوثه فلابد في ذلك الوصل للظهور
بطلان احد الامرين هذا فلا يجوز ان يكون محل امكان الحادث
الفاعل فان الجوهر هيهنا فان محل الحادث يقوم به الحادث فكان
قيام امكانه به بخلاف الفاعل فانه لا يقوم به الحادث حتى يصح
قيام امكانه به وهذا الذي على تقدير صحته انما يتاتى في الحادث الذي
يوجد قائما بغيره دون الذي يوجد في غيره والحاصل
ان الامكان الذي يستدل به على احتياج الحادث الى المادة هو
الامكان الاستعدادي لا الامكان الذاتي الاستدلال على ذلك
بالامكان الاستعدادي هو المشهور في كلامهم كما اشار اليه آه
ان الحادث لا يجوز ان يكون علته التامة قديمة او بما لا قديمة اي
ازلا والا لكان الحادث ايضا قديما لامتناع تخلف المعلول عن
علته التامة قديمة فلا ذكرنا انه لا بد من تسلسل ابتداء حادث
وهكذا فحدوث الحادث المعين يتوقف على حوادث متسلسلة
الى غير النهاية غير مجتمعة الى تكاليفه بل متعاقبة وبحسب حدوث تلك
الحوادث المتسلسلة تترتب العلة الموجبة من ذلك الحادث
المعلول لها بعد عدمها عنه حتى اذا انتهت السلسلة اليه
فاض عليه وجوده من المبدا القديم فالحوادث لا بد لتلك الحوادث
من محل موجود في الخارج لانها تقربه للعلة الفاعلة الى معلولها
ولا يتصور قربه لحلوله عن مناسبته فلا كونه معدوما الا
اذا كان هناك امر يتعلق وجوده به اما بان يوجد فيه او معه
فيتوارد عليه حالات غير متناهية حتى تهيئه لوجوده وهي
المسماة بالاستعدادات ولو لا ذلك الامر الذي يتعلق بوجود
ذلك الحادث لم يتصور كون تلك السلسلة مقربة لصدور الحادث
المخصوص دون غيره فوجود كل حادث يتوقف على محل يتعاقب

عليه

عليه استعدادات غير متناهية فذلك المحل هو المادة وتلك الاستعدادات
المتعاقبة عليه تستند الى اوضاع فلكية وهو كما ترى فقالوا لو كان
المبدا الفياض غير متناهي الفاعلية لكون المادة غير متناهية لكونها
منفعلة فالمبدا الفياض القديم بواسطة تلك الحركة السرمدية التي
تلزمها اوضاع مختلفة غير متناهية توجب في المادة استعدادات غير
متناهية يفيض عليها حوادث متناسبة لتلك الاستعدادات وما
اعترض انه لا يجوز ان يختص حادث دون آخر بسبب حصول
تلك الحوادث المتلاحقة الى حد معين من حد وتلك السلسلة فلا يكون
حاصلا لكل فهو مدفوع بما ذكره ان قرب المعدوم الى الوجود لا يكون
الا بالمحل لانه الجهة القريبة له فان المحل هو الذي يقرب من وجود
ذلك الحال فيه على تلك المراتب فان قبل المحل لا يتاتى قيام الموت بالفاعل
فلذلك بحث الذي اورده هذا المعترض فليتامل قوله
الامكان الذي يستدل به على المادة هو الذي يكون متصلا بالمعدوم
يدل على ذلك انه يكون ذلك الامكان يخص المعدوم بان يكون
الشيء معدوما علته متعلق بذلك الامكان والعلة مقارنة لمعلولها
وهو جواب ان المص في كلامه هذا على ما سبق منه ان
كل ممكن فهو حادث حدوثا زمانيا والقائل ان يقول ان ارادتم
بكون الحادث مسبوقا بغير زماني هذا ظاهر البطلان وقد عرفت جلية الحال
في تحقيق الزمان ووجوده وقوله واما على تقدير كون الفاعل مختارا فلا كلام
حتى اذا جوزنا من الفاعل المختار ترجيح احد مقدوريه على الآخر
بلا مرجح وداع اليه واما اذا لم يجوز ذلك فلا فرق بين الموجب بالطبيعة
بلا شعور وبين الفاعل بارادة واختيار اذا كان قديما فتعين وان
حدوث الحادث مطلقا محتاج الى سلسلة الحوادث المتعاقبة على
تقدير طريقة الاستدلال قوله شرع في الفصل الثاني من الالهيات
لعدم مباحث الوجود والعدم وما يتعلق بهما من الكيفيات اعني
الوجوب والامكان والامتناع والقدم والحدوث فان مباحث
هو وضعها اعم من الماهية لان البحث عنها ما هو وضعه لا حدهما وفي هذا
الاعتبار تاخيره عنهما قوله يطلق فالفاعل على الامر المستقل الحاصل
في العين الفاعلة فلا يكون الا كليا موجودا في الذهن ثم فيه
لفظ الماهية يدل على مفهوم الكلية فانما قوله يطلقان فالفاعل
الماهية مع اعتبار الوجود في الخارج فانه المتبادر عند الاطلاق فتامل

ح ذات الفعل وحقيقتها من حيث هي هي الكلي الطبيعي للاغلب وقد
يستعمل هذه الالفاظ المذكورة بالاعتبار فتفرق بينهما **قوله** والكل
اي الماهية والذات والحقيقة من المعقولات الثانية يعني ان
مفهومات هذه الالفاظ معقولات ثانية تعرض في العقل لما صدق
من عليهما من المعقولات الاولى وليست محاذية في الوجود حيث
لم يوجد في الخارج ما يطابقها فان كون الانسان مثلا ماهية اي مقولا
في جواب ما هو امر لا يعقل الا في الدرجة الثانية عارضا له في الذهن
قوله ان لكل شيء فرض كليا او جزئيا حقيقة هي بها هو الحقيقة
الجزئية تسمى هوية وقد يستعمل الهوية بمعنى الوجود ايضا والحقيقة
الكلية تسمى ماهية ثم الحقيقة اما ان يقاس الى امور داخلة فيها
اولا امور خارجة عنها والخارجة اما عارضة لها واما مباينة
لها فهذه اقسام ثلاثة والقسم الاخير لا التباس فيه فان كل الامور
المباينة للماهية مسلوبة عنها على معنى انها ليست نفس الماهية
ولا جزء منها ولا عارضة لها واما القسم الثاني اعني قياسها الى امور خارجة
لها فحاصله ان الماهية ليست شيئا من تلك العوارض بمعنى ان شيئا منها
ليس عين الماهية ولا داخلا فيها لا بمعنى انها ليست متصفة بشيء منها
فانها يستحيل خلوها عن المتقابلات بل لا بد اتصافها بواحد من المتناقضين
واما القسم الثالث اعني قياسها الى امور داخلة فيها فكذلك على رفع
السلب فقط فيقال ان الماهية ليست شيئا من تلك الامور الداخلة
فيها بمعنى ان شيئا منها ليس نفسها لان الداخل في الماهية لا يكون
نفسها من حيث هو داخل فيها وان كان عينها بحسب الخارج في بعض
الماهيات فكذلك يكون باعتبار اجزائها حتى في الاجزاء المحمولة بل
اذا لوحظ الماهية في نفسها ولم يلاحظ معها شيء زائد عليها لم يكن الملحوظ
هناك الا الماهية وما هو داخل فيها اما مجملا او مفصلا ولم يمكن للعقل
في هذه الملاحظة الحكم باتصاف الماهية بشيء من عوارضها بل
يحتاج في ذلك الى ان يلاحظ امرا اخر لم يكن ملحوظا في تلك الملاحظة مفصلا
ولا مجملا فيظهر ان تلك الامور ليست للماهية في حد ذاتها اي ليست
نفس الماهية ولا داخلة فيها والا لما احتيج الى ملاحظة امر وراءها
لو كان شيء منها او داخلا فيها الى امكن اتصافها بها في الملاحظة الاولى **قوله**
واما كونها ماهية فبهذا الاعتبار يريد ان كل مفهوم الماهية فانه امر زائد عليها
يعرض لها في العقل كما مر بل المراد ما صدق عليه هذا المفهوم كما يدل عليه المثال

قوله لكون حمله على الانسان مع الكثرة يعني انه لا يصدق على شيء واحد
من جهة واحدة انه انسان واحد وانه انسان كثير وكذا المراد بقوله
لكون صدقه على الانسان مع العموم ان الانسان الخاص والانسان العام
لا يصدقان على ذات واحدة من جهة واحدة فان الانسان من حيث
هو ليس الا الانسان اي اذا اخذ الانسان الماهية الانسانية ولم
يلاحظ معها ما لا يندرج في هذا النظر لم يكن هناك الا الماهية وما هو
داخل فيها **قوله** فان سئل بطرفي النقيض اي اذا سئل بطرفي النقيض
اذ هناك شيء للجواب قطعا ما حاصله ان احد شقي الترديد وهو السلب
واما اذا كان السؤال بالترديد بين الايجاب المحصل والمعدول كان يقال هل
الانسان الف او لا الف فلا شيء في جوابه لان اجيب كان حمل
شق الترديد فيقال ليس الانسان من حيث هو بالف ولا لا الف
قوله الماهية قد تؤخذ من حيث هي مجردة عما عداها بحيث
لو انضم اليها شيء لكان زائدا عليها الا قوله تسمى مجردة والماهية بشرط
لا شيء ان قولهم الماهية بشرط لا شيء يستعمل في معنيين احدهما
ان يجرد الماهية عن جميع ما عداها من الامور الزائدة عليها سواء كانت
عارضة لها او لازمة اياها والماهية بشرط لا شيء بهذا المعنى ما يستحيل
وجودها في الخارج اذ لو وجدت فيه لكانت معروضة للتشخص
والوجود الخارجي وهما من الامور الزائدة عليها ولا حقة بها فلا تكون
مجردة عنها والموجود في الذهن فسيأتي بيان حاله وهذا المعنى
هو المستعمل في مقابلة الماهية المخلوطة والمطلقة في مباحث
الماهية والمعنى الثاني هو ما يراد بقولهم الماهية بشرط لا شيء مادة
وهو ان يعتبر انضمام شيء اليها الا من حيث هو داخل فيها
ويحصل اياها بل من حيث انه امر زائد عليها ولو حصل
منهما مجموع لا تصدق عليه بهذا الاعتبار فيقال مثلا الحيوان
بشرط لا شيء ماهية الانسان ومادة لها وسينكشف لك
حقيقته في مباحث الاجزاء المحمولة ان شاء الله وهذا المعنى الثاني
لا ينافي الوجود الخارجي والمعنيان متخالفان قطعا وكيف
لا والمجرد المستلزم لاستحالة الوجود الخارجي ينافي انضمام شيء
الى الماهية ولو شرط تستلزم ذلك الانضمام قطعا واذا وقف
على ذلك تبين لك ان قوله مجردة عما عداها فقد تم المعنى الاول
وان قوله والماهية بهذا الاعتبار لا توجد في الخارج اراد به انها

اقول يمكن ان يكون تقسيما للماهية ولا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره لان …
شيء لان الامكان معتبر من حيث هو الا ان العقل ينظر اليه من غير النظر الى هذا الاعتبار وههنا
الى المعتبر بهذا الاعتبار والمعتبر بالتجريد الآخرين فالمقسم هو طبيعة الانسان والقسم مفهوم
الانسان المعتبر على هذا النحو ولا شك ان الانسان اعم من الانسان المعتبر على هذا النحو
اعني من هذا المفهوم وان كان هو حقيقة وهذا المقسوم فظهر ذلك ان … الاقسام
ان الماهية من حيث هي هي ليس الماهية التي جعلت مورد القسمة الى الكلي …

هذه الاقسام الثلثة بعد جعلوا الشيء منقسما الى نفسه والى غيره وهذا
التوهم باطل مطلقا لان قسم الشيء لا بد ان يكون مغايرا له في الجملة ولا
مغايرا من الشيء ونوعا اخر بل لا بد ان يكون اخص منه اما مطلقا
او من وجه على ما فصل ثم التحقيق انه يجب ان يكون اخص مطلقا هما
والقول بان الحيوان مثلا ينقسم الى الاسود والابيض مع ان كلا
منهما اعم من الحيوان من وجه كلام ظاهري لان حاصل التقسيم
ضم مخصص الى مشترك فاوقع قسما للحيوان هو الحيوان الابيض
والحيوان الاسود لا الابيض والاسود المطلقان فكانه قيل
الحيوان اما حيوان ابيض واما حيوان اسود والكل من هذين القسمين
اخص مطلقا من الحيوان واعلم ان خصوص القسم انما كان بحسب
الصدق فلا كلام فيه وان كان بحسب المفهوم فهو كلي اذا قسم
الانسان بالقيد الاعتبارية الى الانسان الكاتب بالامكان … والى
الانسان الضاحك بالامكان ففيه نوع نزاع اذ فيه شائبة
جعل الشيء قسما لنفسه نظرا الى ذات القسم ومورد القسمة مما كل
ذاتا وذلك التمسك بظاهر ان العموم انما ينبغي ان يكون كل
شيء مغايرا لما هو حاصل من الاعتبارات لا … كالكاتب او …
اشارة والى ان للماهية بالقياس الى كل الاعتبارات ثلثة احوال
احدها ان يعتبر … الاعتبارات باسرها وثانيها ان
يعتبر بشيء منها وثالثها ان لا يلتفت الى شيء من التجرد والتقيد
فليس في كلامهم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره فان قلت عدم
الالتفات الى التجرد والتقيد امر زائد على الماهية وقد اعتبر فيها
فان يجعل الماهية المعتبرة مع هذا الامر الزائد قسما من مطلق
هذا الامر الزائد انما اعتبر في العبارة والمفهوم دون ما صدق عليه
اعني ما صدق عليه مفهوم الماهية كالانسان مثلا ان هو الماهية من حيث
هي هي وهو الماهية المطلقة وهو كلي الانسان من حيث هو
انسان الى غير ذلك من العبارات بيان للاطلاق نفيا للتوهم
التقييد لا تقييد بالاطلاق وعدم التقييد والفرق بين …
فان الحيوان مثلا … من هذا الحيوان … وقد اعترض عليه بانه ان
اريد ان الحيوان … له في الخارج فلا … هو اول المسئلة وان اريد
انه … له في العقل … الاحوال العقلية لكون الوجود الخارجية

باعتبار وجود قسم ما عدا ما عنها مطلقا لا توجد فيه واما قوله
بحث لو اسم الماهية … الاول
في العبارة مسامحة فلينا ما مثل لا يقال المعتبر في الواقع هو الاقسام
حقيقة والمذكور ههنا الاقسام فرضا لانا نقول … الاقسام
وما يترتب عليه من انه يحصل ههنا كلي مجموع لا يصادق بينه وبين …
في النوع الاول قوله اللهم الا ان يقع بالجرد … وبحسب اللواحق الخارجية
فقط ولو يكون موجودة في الذهن فهو لا يسكن فيه فان الماهية لو
ان توجد في الذهن تعرى عن العوارض الخارجية باسرها واما وجودها
مجردة عن جميع العوارض الخارجية والذهنية مطلقا فقد حكم
الشارح باستحالته لان الوجود الذهني من العوارض قطعا ولا
يتصور تجرده عنه موجودا في الذهن ولذلك اشار الى ما اول بها
في المتن بقوله اللهم الا ان يقع الخ وقد نوقش في هذا الكلام بان الوهم
من الخاصة كما ان يعتبر كل شيء حتى عدم نفسه فله ان يعتبر الماهية
مجردة عن العوارض الذهنية وان كانت مع ذلك حالة فيها بحسب
نفس الامر ولولا ذلك امكن للعقل الحكم على الماهية المجردة عن العوارض
مطلقا باستحالة وجودها في الخارج اولا تصور حكم على شيء من
غير ان يتصور ويحصل في الذهن وهذا قريب مما قالوا
من ان المعدوم مطلقا … وقد …
الذهني فيكون مساميا الوجود المطلق باعتبار وجوده في
الذهن ومنافيا له باعتبار ذاته …
الماهية بشرط لا … لها وجود ذهني من حيث …
ومنفردة عن العوارض كلها … المخلوطة بها من
حيث وجودها في الذهن قسم من المخلوطة والمحكوم عليها …
لحال في المجهول المطلق فانه باعتبار حصوله في الذهن بحسب هذا الوصف
العارض له قسم من المعلوم … من حيث اتصافه بهذا الوصف
قسيم له قوله وقد تؤخذ الماهية من حيث هي هي من غير
ان يقارنها شيء او لا يلتفت الى كونه ما من حيث
هو هو ويسمى الماهية لا بشرط شيء وقد توهم بعض الناس تجويز
كون الشيء قسما من نفسه متمسكا بان القوم جعلوا الماهية مقسما
الى الماهية المجردة اعني الماهية بشرط لا شيء والى الماهية المخلوطة اعني الماهية
بشرط شيء والى الماهية من حيث هي هي اعني الماهية لا بشرط شيء ولا شك

ان الـ

اعلم ان السيد قدس سره وضح هذا الموضع في حواشي شرح المطالع بان قال اذا قيل الحيوان الذي هو جزء هذا الحيوان المقيد اما الحيوان مع قيد او الحيوان من حيث هو فان اريد به ان ذلك القيد داخل في الجزء او خارج عنه او المجموع من ذلك فعلى الاول كان الجزء ممنوعا اذ يجوز ان يكون الحيوان الجزء الحيوان مع قيد خارج عنه فلا يكون الجزء الحيوان من حيث هو وعلى الثاني والثالث الحيوان مع قيد خارج عنه وهو بعينه ذلك

الى ان يكون موجودا في الخارج او لا نرى ان المعنى هذا الذي

الموجود في الخارج من انه ليس بموجود فيه فان قلت ان المعنى

المفهوم هذا الذي لا بشرط الزائد الموجود في الخارج قلت للمعترض

ان يقول كذلك الحيوان في المفهوم هذا الحيوان لا بشرط الزائد المشخصة

الموجودة في الخارج قوله او الماهية من قيد ويعود الكلام الخ رد عليه

بما اختار بطلان الحيوان الذي هو هذا الحيوان من قيد فوقه

ويعود الكلام في الحيوان الذي هو هذا الحيوان من قيد فان كان من

قبيل لزم التسلسل فلا نسلم انه لو كان الحيوان مع القيد الحيوان

من قيد لزم التسلسل بل جزء الحيوان من ذلك القيد بعينه ايضا

لو كان الحيوان من هذا الحيوان لكن في اثبات هذا

المطلوب المفهوم موجود والكلي الطبيعي ليس الا الحيوان

قوله والا لزم ان يكون الشخص

مركبا من امور غير متناهية بالفعل قيل عليه اي دليل قام على

استحالة تركبه من الامور الغير المتناهية لا يقال الدليل على استحالته

انه يؤدي الى التسلسل في جانب العلل لان تلك الجملة التي لا

تتناهى اذا عزل منها جزء واحد كان الباقي منها غير متناه فيكون

تلك الجملة الغير الباقي اذا عزل منه جزء آخر كان الباقي منه ايضا غير

متناه ويكون الباقي الاول مفتقرا الى الباقي الثاني وهلم جرا الى غير النهاية

لانا نقول شرط بطلان التسلسل في العلل ان يكون مجتمعة الوجود

في الخارج وما ذكرتم ليس كذلك فان كل واحد من افراد تلك السلسلة

ليس بموجود وان كان حقيقيا بل هو امور منعقدة اعتبرت

شيئا واحدا قوله والكلي الطبيعي هو الطبيعة التي الخ اعلم ان الكلية

اذا فسرت بالكلية اي امتناع وقوعها في الخارج للموجودات الخارجية

بناء على ما ذكر من لزوم اتصاف ذات واحدة بعينها في زمان

واحد باوصاف متقابلة ومنهم من جوز كون الكلية عارضة في

الخارج للموجودات الخارجية وزعم ان اجتماع المتقابلات انما يمتنع

في الذات الواحدة الشخصية دون الذات الواحدة النوعية

او الجنسية فان الطبيعة الانسانية مثلا موجودة في الخارج ومشتركة

بين افرادها وهي في كل فرد منها موصوفة بالتشخص بعينه وليس

المشترك بين تلك الافراد مجموع الموصوف والعارض حتى يلزم

اشتراك شخص واحد بعينه بين امور كثيرة بل المشترك هو الموصوف

فائدة
واعلم ان الكلية بمعنى الاشتراك يمتنع عروضها للموجودات الخارجية ولكن الصورة العقلية ايضا يمتنع انطباقها للامور المتكثرة سواء كانت خارجية او ذهنية فتكون الكلية بمعنى المطابقة عارضة للصور العقلية

الكلية بمعنى

وهذا ولاستحالته ورد عليه بان كل موجود في الخارج موجود

اذا نظر اليه في نفس مع قطع النظر عن غيره كان متعينا في ذاته غير قابل

للاشتراك فيه بينه فلو كانت الطبيعة الانسانية موجودة

في الخارج لكانت مع قطع النظر عما يوضعها في الخارج متعينة في ذاتها

غير قابلة للاشتراك فيها فلا يتصور كونها موجودة في الخارج

ومشتركة بين افرادها والكلية بمعنى الاشتراك يمتنع عروضها للصور

العقلية ايضا فان كل واحد منها مخصوص في نفسه

جزئي فامتنع اشتراكها ولا ترى ان الصورة الموجودة في ذهن

زيد مثلا يمتنع ان يكون بعينها موجودة في اذهان متعددة

ثم عرض للصور العقلية كونها كلية بمعنى المطابقة كما ان الصورة

العقلية مطابقة لكل واحد من الكثيرين كذلك كل واحد منها مطابق

لتلك الصورة والمطابقة لتلك الصورة ضرورة ان المطابقة انما

يكون من بين فكل واحد منها يجب ان يكون كليا لانا نقول

ان الكلية هي مطابقة الصورة العقلية لامور كثيرة لا المطابقة

مطلقا ولعل السر في ذلك ان الامور الخارجية ذوات متاصلة بخلاف

الصور العقلية فانها كالاظلال المنبسطة لها ولا بساط لها فلذلك اعتبر

في تعريف مفهوم الكلية هي مطابقة الصور العقلية للامور المتكثرة سواء

كانت خارجية او ذهنية دون مطابقة الامور الخارجية لها قوله

والمعنى للمطابقة انها ادا الخ وقد شبه ذلك بعض من خواتم منقوشة

بنقش واحد فانه اذا ضرب واحد منها على شمعة ارتسم فيها ذلك

النقش فان ضرب عليها خاتم آخر لم يتأثر الشمعة بنقش آخر

والوسن في الشمعة غير الذي ضرب عليها اولا كان الاثر الحاصل

في الشمعة هو ذلك النقش بعينه وقد يعتبر في المطابقة

المعنى المذكور من انه هو ان تلك الصورة لو فرضت موجودة

في الخارج فان تشخصت بتشخص زيد كانت عين زيد وان تشخصت بتشخص

عمرو كانت عينه وكذا الحال بالنسبة الى سائر افرادها ومنه

المطابقة طاهرة في الصور النوعية وفي غيرها كالبطل او ايضا

لاحضها الموجودة في افرادها واعلم ان اثبات الكلية

للصور المعقولة بمعنى المطابقة التي ذكرها لكل الشيء الاشياء

انما يستقيم على مذهب من قال ان الحاصل في الاذهان هو ماهيات

الاشياء كالشيق لحقيقة واما من قال ان الحاصل فيها صورها

المطابقة بان

ما عالما عليك [illegible]

... زيادة ...

واشتباهها الى انه انها الحقائق فيقتصر في المطالعة على ما ذكر
الشارح او يقول انما وصف الصورة العقلية بالكلية لان
المعلوم بها امر كلي على ما هو المشهور والشارح ايضا عند جبه كالحكي
بقي ههنا شئ وهو انه اذا سبق الى النفس واحد من الافراد
الشخصية لم يحصل فيها صورة كلية مطابقة لامور كثيرة بل لا بد
ان يجرد ذلك الشخص عن تشخصه المانع من مطابقة الكثيرين حتى يتحصل
في النفس صورة عقلية مطابقة لها فكل شخص مركب
في الذهن من طبيعة موجودة وتشخص عارض لها فان كان العارض
والمعروض متمايزين في الوجود الخارجي كان المعروض موجودا خارجيا
متمايزا في ذاته عن تشخصه وعروض ذلك العارض له في الخارج فهو
شخص خارجي مركب في الذهن من عارض ومعروض فلا يكون في الخارج
موجود اذا تصور هو في ذاته كان صورة كلية بل في الخارج موجود
اذا تصور وجرد عن تشخصه حصل في العقل صورة كلية فلذلك
قال بعض الافاضل لا وجود في الخارج الا للاشخاص واما الطبائع
فحينئذ لا يرد ... بعض الفضلاء
الكلية فيترتبها العقل من الاشخاص بتجريدها وانتزاعها من
العوارض المشخصة بحسب السواد ... مختلفة والمشاركة
شئ قال قال ... كون الكون مثلا موجودا امر ضروري لا يمكن
انكاره على الضروري ان الكون موجود بمعنى ان ما صدق عليه
الكون موجود واما ان الطبيعة الكونية موجودة فلا يلزم فضلا عن كونه
ضروريا فلا يتمشى ... من قال بوجود الطبائع في الاعيان
ان اراد به ان الطبيعة الانسانية مثلا بعينها موجودة في الخارج مركبة
من افراده فالوجه ان يكون الامر الواحد بالشخص ... بعد
متصفا بصفات متضادة لان كل موجود خارجي يجب ان يكون
متشخصا في ذاته غير قابل للاشتراك فيه كما مر وان اراد به ان في الخارج
موجودا اذا تصور هو في ذاته انتقش صورته الكلية في العقل
فهو انما يبطل الكلام ايضا وان اراد ان في الخارج موجودا اذا تصور
وجرد عن مشخصاته حصل منه في العقل صورة كلية فذلك بعينه
مذهب من قال لا وجود في الخارج الا للاشخاص والطبائع
الكلية منتزعة منها على ما ... الاول واللوازم والعوارض واما ما يقال من
ان الطبيعة الانسانية مثلا قابلة في نفسها للتعدد والتكثر محتاج
الى ... فان تكثرت بتكثر ... وجدت بكل الكثرة في الخارج

قال لا يمكون ... في الخارج موجود اذا تصور هو في ذاته انتقش صورته الكلية ...

كان

كان كل واحد منها غير تلك الطبيعة قوله ان كل واحد من تلك الكثرة
لا بد ان يشتمل على امر زائد هو تشخصه وبعينه ... شئ من ما غير
تلك الطبيعة كيف ولو كان كذلك لكان كل واحد من تلك الكثرة
عين الاخر منها وهو باطل بداهة وانما اطنبنا الكلام في توضيح هذا
المقام لتكون على بصيرة منه فانه من مداحض الافهام ومزالق
الاوهام قوله والماهيات انها صورة ... وذلك لان الصورة اذا
ارتسمت في محل تشخصت بحسب تشخص محلها والعوارض
عن تشخص ماهيتها وامتنعت من ان تكون هي بعينها مشتركة
بين كثيرين كالموجود الخارجي المتميز بذاته الممتنع عن قبول الاشتراك
فيه الا ان الموجود الخارجي لا يوصف بالكلية اصلا والصورة العقلية
توصف بها الكلية بالمعنى الذي سبق ... قوله ... دقيقة
كلية صادقة على هذه الصورة وصورة اخرى وذلك اعني الكلي
الذي الصادق عليهما كمفهوم الصورة العقلية وما يساويه
من المفهومات الصادقة على الصور الذهنية فقط وكذلك
يندرج الصور العقلية تحت المفهومات العامة الشاملة للامور
الخارجية والذهنية كمفهوم الشئ والممكن العام قوله لكان ذلك الكلي
ايضا صورة عقلية وتلك الصورة ايضا ... من هذا السؤال
والجواب ان للعقل ان يعتبر هناك مفهومات كلية لا الى حد ... في
لا الى الاعتبارات
... بعضها فوق بعض وليس ذلك بلازم ... صورة
عقلية معينة كصورة الانسان مثلا واعتبر منها صورة الفرس مثلا
واعتبر بينهما ... مفهوم الصورة العقلية وحكم
بان هذا المفهوم اذا ارتسم في النفس كان ايضا صورة عقلية
... مفهوم الصورة العقلية لم يكن هناك
تغاير ... بالاعتبار ولزوم الشئ ... على
تقدير تغاير الكليات الصادقة ذاتا واعتبارا والاستحالة
لكون الشئ باعتبار ... قوله ولو سمي الماهية لا بشرط
شئ بالطبيعة الى قوله ... ان المشهور فيما بين القوم
هو ان الماهية لا بشرط شئ كلي طبيعي لكن الاولى ان تسمى الماهية
لا بشرط شئ من الطبائع اي حصة من الحقائق والماهية من حيث
وان سمي الصورة الحاصلة من الماهية في العقل كليا طبيعيا
وذلك لان تلك الصورة منسوبة الى الطبيعة التي هي الماهية من حيث

فائدة

لانها طبيعية

... [illegible]

من وموضوعه لمفهوم الكلي فتسميه الصورة العقلية بالكلي الطبيعي
ليس لاتصافها بما هو مفهوم هذا المركب دون الكلي بشرط
اذ لا يلزم منها اجتماع نسبة الى الطبيعة والنسبة في اتصافه
بالكلية اما المنتفي بها الصورة الى صلة منها الى العقل قوله
والذين يسمون موضوع الكلي بالكلي الطبيعي الآن حال والذين
يسمون الماهية لا بشرط بالكلي الطبيعي لا يمكنهم ان يستروا اجماعهم
الاصطلاح الذي اشرنا اليه وهو ان يطلق الكلي الطبيعي على الصورة
الحاصلة من الماهية في العقل وان سمي الماهية من حيث هي طبيعة
ومقصود الشارح هو كل بيان امتناع حمل كلام القوم على ما
ذكره من الاشتباه فان حكم بوجود الكلي الطبيعي في الخارج
متفقا قوله وهي غير موجودة في الخارج قيل عليه لم لا يجوز انها
من حيث طبيعتها غير موجودة في الخارج وهي ليس للاعتبار
كلي طبيعي لا من حيث انها موجودة في الذهن وهو فرع فان
من يصطلح على ذلك الاشتباه لا يطلق الكلي الطبيعي الا على ما له اساس
الى الطبيعة وهو موجود بالفعل للكلية وما هو الا تلك الصورة
العقلية من حيث انها موجودة في الذهن لا توجد في الخارج فلا يكون
الكلي الطبيعي على هذا الاصطلاح موجودا في الخارج فمن حكم بوجوده
منهم لم يمكن حمل كلامه على هذا الاصطلاح وهو المطلوب قوله لانه موضوع
للصورة العقلية ولم يكن في الخارج ما يطابقها فهو دعوى بديهية
لزم العقل بها بعد تصور اطرافها على ما سبق وما ذكره صورة الاستدلال
لم يقصد به الا التنبيه عليها فلا تردد عليه ان الدعوى خارج منفصلة
كما لا يخفى وقس على ذلك نظائره في مواضع شتى مما تقدم او تأتي قوله
لان لكل كثرة طائفة منها ليس واحدا بالفعل قيل ان اراد ما له واحد بالفعل
الواحد الحقيقي فذكر ثم لو ان يكون كل واحد من آحاد الكثرة
مركبا من آحاد غير متناهية فلا يسمى الانقسام الى واحد حقيقي ورد
ذلك بانه لا معنى للكثرة في الحقيقة الا ما تألف من الآحاد الحقيقية
واما الواحد المركب مما لا يتناهى فانه وان جاز ان يعتبر واحدا
للكثرة لكنه في الحقيقة كثرة في نفسه فالكثرة المركبة من تلك الآحاد
الاعتبارية مركبة من كثرات في الحقيقة فلا بد هناك من آحاد
حقيقية والا لزم تحقق كثرات حقيقية من غير ان يتحقق هناك
آحاد اصلا وهو محال لانه قوله ولا يجوز ان يكون متصفا بالنوع

ان قسم البسيط بالاجزاء بالفعل فهذا الكلام مستدرك لان وجود
الاجزاء بالفعل لا ينافي البساطة على ذلك التفسير فلا حاجة الى نفيه ولئن
فسر بالاجزاء ولو احتمالا لكن مستدركا لكنه لم يتم لانتفائه باتصال
الجسم الواحد في نفسه مع قبوله للانقسام والحق ان قبول الانقسام
لا يستلزم قيام الشيء في نفسه من الاجزاء المفروضة فيه ثم يسعى الى ان
يكون هناك تقوم متفرع على فرض الانقسام فيكون ذلك التقوم
اتصافا وهميا لا اتصالية فانه ليس بالحادث في هو البساطة او تركيب
اعترض عليه بانه دعوى بلا دليل وليست بينة بذاتها فلا بد من
برهان وقد بينا ثمة ذلك امتناع ما هو الحق فيها وفي نظائرها ولا بد من بيانه
الانصاف في سلمها او ردها ولولا التمسك به لاحتجب الحق في كثير من
مواضعه قوله لان كل بسيط حقيقي يصدق عليه انه بسيط بالقياس
الى الغير هذا انما هو على تفسير البسيط الاضافي بما هو جزء الغير اما لو كان
كل بسيط حقيقي جزء الغير وليس كذلك فان الواجب تعالى ممتنع ان
يكون جزءا للغير والوجه تفسير البسيط الاضافي بما يكون اقل اجزاء من غيره
مطلقا وحمل على معنى انه اما لا جزء له اصلا او له اجزاء اقل من اجزاء ذلك
الغير لتم لكنه تعسف قيل وتعميم الكلام بان يراد بالمركب ما يقابل
من الحقيقي والاعتباري فان كل بسيط حقيقي حتى الواجب تعالى
ان يضم مع غيره وصار مركبا منهما قوله لجواز ان لا يصير اضافيا الى
جزء ما لا يكون مركبا اضافيا قيل مع هذا جاز ان يكون بسيطا حقيقيا
جزءا من غيره ولا يعتبر العقل اضافته اليه فلا يكون بسيطا اضافيا
ثم الظاهر ان النسبة بين البسيطين عموم من وجه وبين المركبين ايضا
فان كل مركب حقيقي لا بد ان يكون له جزء فيكون هو مركبا اضافيا بالقياس
الى جزئه اي الى جزء منه سواء كان له اضافة او لا بسيطا اضافيا بالقياس
اليه قوله اي لا يحتاج حاجة المركب الى جاعل اي الى مؤثر بالمعنى لكنه
مجعول بجعل الجاعل سواء كان مركبا او بسيطا وذلك لان المحوج الى
تأثير الفاعل هو الامكان العارض للمركبات والبسائط فكلاهما محتاجة
الى جعل الجاعل اي تأثير المؤثر فيهما ولا معنى لجعل الفاعل الا ان يوجد شيئا
ممكن الوجود فمن جاعل موجد وحقيقة الاثر الحاصل في الخارج
من جعل الجاعل اي اثر الفاعل هو وجود الممكن لا ماهيته فلذلك
قال ما معناه الممكن مجعول بجعل الجاعل دون وجوداتها
وماهيته من حال النسبة للماهيات مجعولة جعلا مع ان اثر الفاعل بالذات

محمول سواء كانت بسيطة او مركبة بل من محمولية ماهيته وجوداتها
فان السواد مثلا للاحتياج الى جاعل يجعله سوادا ماهيته امر غير معقول
وهكذا الى جاعل يجعله موجودا فليست للماهيات في انفسها محمولية
ولا وجوداتها في انفسها محمولية بل الماهيات في كونها موجودة
محمولة وهذا الفرع بما لا يستوا اعتمادا ان مانع فيه وهو ليس كسبه
ولا اساءة ليس بين المحمولية على الماهيات بهذا الفرع وبين اساءتها
لما بينا ان الحق الذي لا يسوغ بطلانه وهو ان طابعه الى ان
المركب محمولة دون البسائط فان ارادوا اما المحقق لبعد احد القسمين
المذكورين فالقول ببطلانه لان المحمولية بالمعنى الاول ثابتة لها و
به بالمعنى … منتفية عنها معا لا تحقيقه وان ارادوا الكلام هو ان جهة
المركب شاملة في وجودها الى انضمام بعض اجزائها الى بعض وهذا
الاعتبار لها حاجة الى جاعل يجعلها في نفسها بضم بعض اجزائها الى
بعض دون جهة البسائط اذ لا يتصور فيها محمولية في وجودها
فالمركب والبسيط سيان في المحمولية بحسب الوجود والماهية
الى الماهية ويتمايزان في ان المركب محمول في وجوده … وقطع النظر
عن وجوده دون البسيط فلا شك فيه في صحته والا يخفى عليه ان البسائط
قد تكون ممكنا وكل ممكن محتاج الى جاعل كما لا يخفى وسوقا لما ان هو لم
الامكان لا عوض للبسيط … الى وجوده
للظهور بطلانه او الكلام في المركبات دون الواجب والممتنع وايضا
~~…~~
لوجه في هو الامكان عن البسائط ما ذكره لا معنى غير الوجوب والامتناع
ايضا لا مهية كالامكان بل اراد وايه حاجة في وجوده كما في المركب
ثم الجواب عنه ما ذكره الشارح من عروض الامكان للبسائط
لا يدفع اشتباه في ذاته وما صنعناه لكل منهم عندك ان الاقوال
الثلاثة كلها حق واما الاحتمال الرابع وهو ان يكون البسائط محمولة
دون المركب فلم يذهب اليه احد لظهور فساده هذا وقد قال بعض الفضلاء
ان معنى المسئلة بين الطوائف والحق ثبتت ادراكه … فمنه
… محل النزاع وثبت للواجب من ان الحكماء لما اثبتوا الوجود
الذهني ان من عوارض الماهيات ثلثة اقسام قسم يلحق الماهية
من حيث هي هي بلا وجود وجدت كالزوجية للاربعة فلا يتصور
خلوها عن الزوجية في الخارج حتى لو تصور جسم غير متناه او …
لم يكن ذلك باطلا وتصور الجسم غير متناه وقسم يلحقها باعتبار وجودها
ولا في الذهن حتى لو فرض اربعة غير زوج لم يكن اربعة وقسم يلحقها باعتبار
الوجود الخارجي كالسواد والحدوث للجسم فانهما لا يلزمان ماهيته
بل وجوده الخارجي صح

الذهني كالذاتية والوصفية ونظائرها فقد تمسكوا على ان المجعولية من لوازم الوجود
الخارجي لا من لوازم الماهية فلو تصور انسان غير مجعول لم يكن الا انسانا
وارادوا بالمجعولية الاحتياج الى الفاعل وقال بعضهم ان المجعولية …
بها الاحتياج الى الغير يلحق الماهية المركبة من حيث هي … الاحتياج
الى اجزائها لذاتها وقال بعضهم الماهيات كلها مجعولة وارادوا
بوصف المجعولية الحاصلة للماهية اعم من ان تكون من وجهها النفس الماهية او للوجود
واعم من ان تكون الاحتياج الى الفاعل او الى الجزء هذا ما قاله وفيه بحث
لان المحقق قائل بان الماهية من لوازمها او من لوازم وجودها الخارجي
او الذهني حاز ان كثر من اللوازم فليس بمخصصه بالمجعولية كثير فائدة
وايضا كما ان الماهية محتاجة الى الفاعل في وجودها الخارجي كذلك محتاجة
اليه في وجودها الذهني سواء اتحد الفاعل فيهما او تعدد فيكون المجعولية
بمعنى الاحتياج الى الفاعل من لوازم الماهية مطلقا وان فسر المجعولية بالاحتياج
في وجودها الخارجي الى الفاعل لكن الكلام حينئذ والتعميم لكلها وابعد
من ذلك ما قاله الامام الرازي من ان قولهم الماهية غير مجعولة ان المجعولية
ليست نفس الماهية ولا داخلة فيها على قياس ما قيل ان الماهية
لا واحدة ولا كثيرة … كل واحد من البسيط والمركب هو معلوم
مع قيام الشيء بنفسه كما اشار اليه الشارح انه لا يتقوم بغيره الا ان
الشيء قيامه بنفسه كان له قياما حقيقيا بغيره وكل ما قام بنفسه
ان كان ممكنا كان جوهرا ~~…~~
وكل ما قام بغيره ان كان ذلك الغير مستغنيا عنه كان عرضا والا كان
جوهرا ايضا … وعدمه علة لعدم الكل بانه فصل يلزم من ذلك
ان يكون لشيء واحد بعينه … هذا الوجود المعين علل تامة
بعد دايرة هذا المركب وهو محال … تواردا العلل التامة
على واحد بالشخص لا يقال المستحيل ان يتوارد عليه علل تامة …
معا لا ان يتوارد عليه على سبيل البدل لانا نقول البرهان الدال على
الاستحالة شامل للقسمين معا اما انه يستحيل … معا او
يبطل الدليل مطلقا …
التوارد المستحيل … ولا يتغير ذلك البرهان انما يدل على ان
الواحد الشخصي لا يمكن ان يكون له علل تامة مجموعة او متعاقبة …
واما العلل الناقصة التي يستحيل اجتماعها فلا برهان على استحالتها
ان كل واحد من عدم الاجزاء علة تامة لعدم المركب بشرط تقدمه

على سائر الاعدام الاولى فاذا عدم جزء المركب في زمان ولم يعدم في
ذلك الزمان ولا قبله جزء آخر منه كان ذلك العدم من هذا الشرط
علة تامة لعدم المركب واذا عدم ولآن منه معا في زمان لم يكن شيء من
هذين العدمين علة تامة لعدم المركب لفقدان الشرط فالحق انها
علة تامة له بشرط تقدمه زمانا على الاعدام الاولى الا وعدم تأخره
زمانا عن شيء من عدمي جزء الاخر واذا عدم جميع اجزائه معا في
زمان كان جميع الاعدام معا علة تامة له بشرط عدم تأخره عن
شيء من اعدام اجزائه فقد علم ان هذا عسر فيها شروط مساقه
فلا يمكن اجتماعها وظهر من ذلك انه اذا عدم المركب لعدم جزء منه
لم يمكن ان يعدم لعدم جزء آخر منه وهذا الاشكال ليس مخصوصا
باعدام الاجزاء بل هو جار في اعدام سائر العلل الناقصة كعدم العلل
وعدم الغاية وعدم الشرط فان كل واحد منها ايضا علة تامة
لعدم المعلول البسيط ووجه التخصيص ما نبهت عليه وانما قيدنا المعلول
بالبسيط اذ في المركب لا بد من عدم شيء من الاجزاء والا لم يكن المركب
معدوما فلا يكون شيء من تلك المذكورات علة تامة لعدم المركب فان قلت
اذا عدم الفاعل مع جزء من المركب في زمان معا فالعلة التامة لعدم
المركب ماذا قلت هي عدمهما وهو ان لم يكن لعدم ذلك الفاعل
مدخل في عدم ذلك لها والا فالحق ان المركب من عدمهما وعدمها
على هذا التقدير الاخر علة قريبة مستلزمة وان لم يكن علة تامة
حقيقة هذا وقد يقال ان عدم الجزء هو بعينه عدم المركب ومن ثم
امتنع تصور ارتفاع الاجزاء مع تصور رفع الماهية لها والعلل الفاعلية
والشرائط فانه يمكن تصور ارتفاعها مع بقاء الماهية وان كان التصور
مستحيلا ولكن الحق انه من لوازم الماهية كالزوجية للستة ويلزم هذا القائل
ان لا يكون عدم المركب الواحد الشخصي واحدا شخصيا بل يتعدد ا
بل كل واحد منه متوقف على عدم جزء واحد من ذلك المركب ويجوز اجتماع
تلك الاعدام دفعة ومن هنا قد يقال ان عدمه لعدم
هذا لها صار عدمه لعدم جزء الآخر والحاصل ان يجاب عن الحق العرضي
بالمنع ان اي سعه للاخر ولا يمكن الجواب بتعدد عدم البسيط الشخصي
بتعدد اعدام العلل الناقصة اذ ليس عدم متعدد تلك الاعدام
ثم سعود اضافة اليها وذلك لا يوجب تعدد الذي قوله
فالاولى ان يعدم على المركب اي كل واحد منها يعدم علة بعدمها الطبع

ولا يتوهم مما ذكره من ان المعدوم بالعلة مع عدم المركب
هو عدم جزء واحد لا بعينه لا عدم كل واحد ان العلة التامة لعدم
المركب هو هذا الامر الكلي اعني عدم جزء لا بعينه ولا تقدير بعده الا التصحيح
قوله وعدم كل واحد من الاجزاء علة تامة لعدم المركب وانما يرد ذلك الاشكال

قوله لكن السؤال جزء واحد حتى ان المتقدم على عدم المركب هو عدم
جزء واحد لا بعينه لا عدم كل واحد من اجزائه وهذا التعدد بالعلية ما يلزق
من تعدد وجود لها وعدمه من وجه اما الاول لان المركب في الوجود
يحتاج الى التقوم بجميع اجزائه وهذا التوهم لا يتأدى سبيل الى ذلك اللازم الكلي
ما كان يحتاج الى افراد متعددة وكان يحتاج بامر اي واحد منها
فلا يعتبر الا كافيا في تحقق المعلول كان الاشكال باقيا قوله
وعدم الجزء على الكل علة لتحققه من سببه ان تحققه حين تحقق الكل
وسبقه اليها بالذات على السبب ولم يرد والا فذلك ان لها للاحتياج
بالحقيقة الى سبب لعل الان لكن لا يسبق على السبب بل المراد ان
لها مستغنى في تحققه عن سبب خارج عن سبب الكل لان ما هو
سببه اما ان يكون عين سبب الكل او داخلا فيه وذلك لان ما يتوقف
عليه الجزء يتوقف عليه الكل قطعا فاما ان يكون كافيا في تحقق
الكل اولا وعلى هذا فلوازم الماهيات لا توجد معها من الخاصة
لانها محتاجة الى شيء خارج من سبب الماهية وهو نفس الماهية اذ اوجدوا
انه حال تحقق الماهية لا يحتاج الى سبب متجدد متحقق كذلك
في السبب وعلى هذا فلوازم الماهيات تشارك الاجزاء في هذه الخاصة
فانها لا تحتاج ايضا الى سبب متجدد حال تحقق الماهية لان ذلك يقتضي
الى تحصيل الحاصل كما في الاجزاء واما العوارض التي لا يلزم الماهية فلا
تحتاج الى سبب يمكن ان يتجدد حال تحقق الماهية فيحصل بسبب تلك
العوارض قوله وان اعتبر مع الجزء الذهني يسمى لها بين الثبوت
مع الغير المع الاخص وهو ان لا يمكن تصور الماهية الا مع تصوره
بعينه وهو الذي عبر عنه في حواشي الراي بوجوب الاثبات
قوله يحصل للجزء خواص ثلث مساق الكلام بظاهره يقتضي ان يكون
الخاصة الاولى للجزء مطلقا ومن السبق والخاصة الثانية للجزء الخارجي
وهو الاستغناء عن السبب الجديد كسبب الخارج والخاصة الثالثة
للجزء الذهني ومن كونه بينا او السابق جعل الخاصة الثانية مطلق الاستغناء
عن السبب الجديد الشامل للجزء الخارجي والذهني وذلك ان الخاصة
الثالثة من امتناع رفع الجزء عن الكل على معنى انه اذا تصور الجزء مع
تصور الكل امتنع التعقل ان يحكم بسلبه عنه ومن هنا الى
غيرهما في حواشي الراي بامتناع السلب وذلك انهم عدوا
للذاتي خواص ثلثا الاولى امتناع الرفع والسلب بالنسبة الى

عرفت أن القضية الثانية وجوب الاثبات على ما انه لا يمكن تصور الماهية الا مع
تصور الذاتي مع التصديق بثبوتها لها كما ذكرنا في شرح الشمسية قالوا والاولى
اعم من الثانية لان التصديق بثبوت الذاتي للماهية لما استلزم من تصور
الماهية لزم من التصور بدون العكس الثالثة وجوب التقدم
في الوجودين والعدمين على معنى ان الذاتي ان كان خارجيا تقدم
في الخارج وان كان ذهنيا تقدم في الذهن وجعلوا الثالثة خاصة
مطلقة والاولى مشتركة بين الذاتي واللوازم البينة بالمعنى الاعم والثانية
مشتركة بينه وبين اللوازم البينة بالمعنى الاخص قوله فلان الاول اي
حصول الموصوف بالتقدم من غير سبب جديد والثانية هي الحصول
من غير سبب جديد قوله تفسير الثانية صحيح دون الاول فانه الحصول
الموصوف بالتقدم لا غير وما ذكر في تفسيرها هو المركب من الاول
والثانية واللازم من كون المركب اخص من شيء كون جزئه اخص
منه وحاصله ان الاولى هي الحصول الموصوف بالتقدم والثانية
هي الحصول المستغني عن السبب الجديد والاظهر ان الحصول الثاني
مطلق والاول مقيد لكل منهما قيد زائد على صاحبه والحق ان
الحصول الموصوف بالتقدم يستلزم الاستغناء عن السبب
الجديد فلذلك قيده وان لم يكن داخلا في مفهومه واما الحصول المستغني
عن السبب الجديد فقد لا يكون متقدما كما في لوازم الماهية قوله
وكل ما يتقوم به المركب يتقدم عليه وبالعكس اي كل ما يتقدم عليه يتقوم هو المركب
قوله فلا ينتقض بالعلة الفاعلة وذلك لان المركب لا يتقوم بها اي لا يتقوم
وهو اشتمل على تفسير تقدم الجزء على المركب بتقومه به وقد يرد عليه
بانه لا يصح لكونه قولا الا انه يتقوم المركب منه لو كان معنى التقدم ذلك
لكان عدم الجزء غير كونه ذاتيا وهو باطل لان تقدمه مغاير له بل هو
علة كما هو الامر في العقل الذي سبق بيانه وذلك من كل
من الجزء والعلة الفاعلة فالاشكال متوجه قوله انهم عدوا التقدم
خاصة مطلقة للذاتي وان اظهران كون الشيء محمولا على المركب متقدما عليه
خاصة مطلقة له فان الحمل لم يوجد الا في العلة الفاعلة
وغيرها وباعتبار التقدم لم يوجد في اللوازم البينة فاختصت بالذاتي
على الاطلاق فاما جعل التقدم وحده خاصة مطلقة له مطلقا ففيه
ذلك الاشكال واما وجه هذا الاشتباه فهو ان الخاصة لا تلزم في سلب الخاصة
المطلقة للذاتي اشارة الى ان التقدم مشترك بينه وبين الامور الخارجية

حيث قالوا ان هذه الخاصة المطلقة للذاتي هي التقدم على
الماهية في الوجودين وكذا في العدمين والامر هو ان الذاتي يتقدم على
الماهية في الوجود الخارجي اذ لا تمايز في الوجود الخارجي بينهما بل الذاتي
ان الجزء ان كان ذهنيا وهو الذاتي كان متقدما في الوجود الذهني
وان كان جزءا خارجيا كان متقدما في الوجود الخارجي فتقدم تصور السلب
عدم الجزء مطلقا كما انهم بصدد بيان الخاصة المطلقة للذاتي وتوهم
ان يكون الاشتراك وان الخاصة المطلقة للذاتي هي المجموع من التقدم
فتوهم بعضهم من كلامهم انهم عدوا التقدم وحده خاصة مطلقة للذاتي
مطلقا موافق حيث بينه ولنا ان نقول انهم عدوا كون الشيء
متقدما على المركب مع كونه غير خارج خاصة مطلقة للذاتي مطلقا ولا يشترك
بالعلة الفاعلة وغيرها قوله لان اللوازم القريبة تصدق عليها انها الخاصة
قد يرد ان الاستغناء عن السبب بمعنى يصدق في اللوازم البينة اي البينة
وهو المعنى الذي ذكر في الشرح ومعنى الذي يصدق فيها ونحو المعنى الذي ذكرناه اولا
قوله وهذا اظهر وان اراد المثال الموضح فحينئذ يرد عليه ذلك بان الامر ظاهر
بل هو واضح في الفرق بين الحمل الموضوع في جنب الانسان وبين العكس
فحملوا الكل حقيقة مؤلفة دون الاول فان قيل الكل هو الهيئة الاجتماعية
يستتبع خواص كمقاومة العدو وارعاب الرعب وغير ذلك فلذلك جعل حقيقة
مؤلفة اخص بالاول ايضا كذلك اذ يمكن ان يستتبع التعرف عن الماء والهواء و
وسيلان التراب اذا وقع في ماء يتعلق بغيره الى غير ذلك من الخواص ومن المركب
فاسد جدا لان الكلام في المركب الذي له وحدة حقيقية كما صرح به الشارح
ومع ذلك ان اتصافه بالوحدة وكونه واحدا لا يكون مبنيا على اعتبار
ولا يشتبه على منصف بعد التنبيه بذلك المثال ان الاجزاء اذا انضم
بعضها الى بعض من كل الوجوه بحيث لم يكن بينها فاصل لم يحصل
منها ماهية حقيقية لها وحدة حقيقية واما العكس فليس له وحدة حقيقية
بل هو عبارة عن مجموع الاحاد الموجودة وليس له جزء سوى ما يكون
هيئة موجودة في الخارج اذ لا يتصور عدم المركب الا بعدم شيء من اجزائه
وهو الانضمام عدمها هيئة ليست موجودة في الخارج تترتب عليها الاثار
خارجية لكنه ليس لها وحدة حقيقية بل عرضت لها اعتبارية بعد ملاحظة
ملاحظة الهيئة الاجتماعية التي هي امر اعتباري ولو كان من الواقع
واما العكس فانه هيئة اعتبارية والكلام في الهيئة الحقيقية قوله كالهيئة الاجتماعية

للعشرة وادوية المعجون المسهل بالعشر عن مطابقة للمعنى فهو الا بمر بالعشرة العدد او المعدود لان الوحدة ان لم تكن موجودة فقط
ان العدد والعدة اعتبارية وان كانت موجودة فالوحدات العشر
ليس لها وجود حقيقة بل اعتبارية نظرا الى الهيئة الاجتماعية
كالمعدودات العشر على ما ليس ما ذكر في العسكر والكلام
فيه وجود حقيقة كما مر واما المعجون فقد قيل لا مرية من جزائه يستعقب
كيفيات اي آثار الصادرة عنه وانه اي المزاج كما حل الاول الاو
لحلوله فيها واما حدوث الهيئة الاجتماعية بين مفردات المعجون فقد
وقت لا عبرة به فان قيل المعجون جسم والمزاج عرض فكيف
يكون واحد قلنا مراد بالمزاج ههنا النوعية التي هي مبدأ الآثار
المختصة بالمعجون وانما سمي المزاج الى هذه مشتملة على كيفيات
مفردات اطلاقا للمتبوع على التابع مجازا فعلى هذا يستفاد المعجون
صورة نوعية هي المبدأ لصور مفرداته وان كيفية المزاج والمبدأ
صدور الآثار المختصة به فلنا ان نجوز كون اللوم مركبا حقيقيا
وليس احدهما جوهرا والآخر عرضا بل اللوم الذي هو الواسع
فيه كما قيل في السرير اما الممتنع ان يحمل العرض على اللوم هو الطاه ال
ان يركب اللوم من عرض قائم بذلك اللوم لانه يكون حينئذ واحدا وما
يكون واحدا متقدما عليه قوله او لا الهيئة اما ان يكون حجرا
الخارج المركب الخارجي ولا اشكال فيه وهو المركب من اجزاء
محمولة على المركب هو الطاه اما الاشكال في المركب الذهني وهو المركب
من الاجزاء المحمولة على المركب حمل هو الطاه فلذلك تحيرت فيه الاوهام
واختلفت آراء العقلاء فمنهم من قال انه لا وجود للمركب من الاجزاء
المحمولة الا ان هناك اشياء واحدا قد حصل معان متسعة لعان
او قسم العقل من كل المعاني مفهومات محمولة على ذلك الشيء او
لكل المحمولات امور وهمية فالمأخوذ من المتبوعات هي الاجناس
ومن التوابع هي الفصول كالانسان مثلا فانه شيء حصل
له عدة من المعاني كالاستغناء عن الموضوع والابعاد والنمو والحس
والحركة الارادية والنطق فصار ذلك الشيء باعتبار الاستقلال
جوهرا وباعتبار الابعاد جسما وباعتبار النمو ناميا وباعتبار
الحس حساسا وباعتبار الحركة الارادية متحركا بالارادة وباعتبار النطق

تكملة الحاشية

بالطعام ان من المعاني تسمية بحيث انها فالجسم بسبب التجربة
والنامي الحركة في الاقطار والحساس النامية والناطق التعجبية
والمجموع فالعلة الصناعات وغيرها فبكل النوعيات والنسبات بها
حادثة لكل الهيئة اد ليس المراد بالهيئة سوى ان يكون شيء قد حصل
له معان منها صفات لا يوجد بدونها ومنها التوابع وصفات
اوليس لها مدخل في نفس الهيئة بل انما حصلت بالوصف وهكذا
حكم سائر الهيئات المركبة من الاجزاء المحمولة ونعم ما قال العامل انه يسهل
بهذا التحقيق اسرار الاساسات من الموصوفات الذي هو معظم
اركان الحكمة وقد يكون لان بكل للمعاني التي اصلها الشيء المستقيمة
لمعان اخر ان كانت داخلة في ذلك الشيء كان مركبا منها او مستقلا
في الوجود فلا يكون شيء منها محمولا عليها مواطاة ولا يكون المحمولات
المشتقة منها ذاتية له لان المشتق عين الحادث المستقل على نسبة
خارجة عن المركب والمشتمل على ما هو خارج عن الشيء لا يكون
ذاتيا له كالابيض وان كانت خارجة عنه لم يكن شيء منها ذاتيا له
وكذا المحمولات المشتقة منها لا يكون ذاتية لها كما انها لكل المعاني
الخارجة عن المركب وانما تحقيقه بالانسان فتدبر وعلمه مع ما سبق من
ان الاستغناء عن الموضوع مفهوم عدمي لازم للجوهر الذي هو الحس
عدم من نحوله فاذا قيل الجوهر هو الممكن المستغني عن الموضوع
كان ذلك رسما له اخذه عدميا كما هو صوابه فليس الجوهر ما هو ذاتي المستغني
على انه اخذ الثاني من الموجود الممكن من الحس ونظائرها وكذا
نقول ليس معنى الجسم هو مفهوم ذي الابعاد بل هو عارض للجسم الذي
عدمت فلا يمنع باخذ الجسم من الابعاد وجعل قابل الابعاد الحاصل
للجسم مرددا بوصف مركوز في كلها وكشف بعد ان يحمل الثاني
واخواته من اشتمالها على اوصاف واسباب لا يصدق في علمه من
الجواهر وعدم ضرورة ان مفهوم الناطق ليس فصلا حقيقة بل في انه
على فصل محمول الهيئة وكذلك الحساس والمتحرك بالارادة ومطلق ما ذكرنا
انه لا حاصل لما سماه المحقق وجعله منشأ للسهولة فيما هو معظم
اركان الحكمة ومن هنا اقوال اخر والضبط في نزرها ودرنا ان يقال
ان بعض الاشياء يصدق عليها مفهومات متعددة كالجوهر
والجسم والحيوان والماشي والكاتب والضاحك الى غير ذلك وليس نسبة جميع
المفهومات اليها على السوية بل منها ما هو خارج عنها عارض لها كالماشي واخواته

وموجودة في حواشي شرح الحكمة

هذا دليل الاستبعاد على المغفور ان التفصيل يكون جزء من الجوهر اصلا متدرج

ومنها ما ليس كذلك كالجوهر واخواته ثم ان من المفهومات التي
ليست خارجة عنها لا شك انها امور متعايرة في الذهن بحسب
انفسها ووجوداتها فهي الصور المتعايرة في الذهن اما ان
يكون صورة شيء واحد في حد ذاته او لا يستلزم تعدده الماهية وعلى
التقدير الثاني اما ان يوجد تلك الصور بوجودات متعددة او بوجود
واحد فهذه احتمالات ثلث لا مزيد عليها فنقول كل من الطائفة
الاحتمال الاول ان يكون تلك الصور شيء واحد لا تعدد في ذاته ووجوده
بل هو امر بسيط ذاتا ووجودا ينتزع العقل عنه باعتبارات شتى
من الصور المتعددة وهذا هو القول بان الاجزاء المحمولة
غير المركب في الخارج ماهية ووجودا وان تحلّلها في الخارج هو بعينه
حصول فيه ولا امتياز بينها الا في الذهن فيبطل الاحتمال الثاني ان يكون
تلك الصور لامور متحللة الماهية الا انها موجود في الخارج بوجود واحد
وهذا هو القول بان الاجزاء متغايرة الماهية لا وجودا الاحتمال الثالث
ان يكون الماهيات المتحللة موجودة بوجودات وهذا هو القول
بان الاجزاء المحمولة متغايرة ماهية ووجودا وكل واحد من الاقوال
اشكال اما القول الاخير فعنه ان المركب يكون من اجزاء متمايزة بحسب
الخارج في الماهية والوجود وشيء من الاجزاء يمتنع حملها على المركب
مهما بالمواطاة وكذا الحمل بعضها على بعض فان الشيء المحمول الاشياء
المتحللة الذات والوجود يمتنع ان يقال انه هو بعينه هذا الواحد او
ذاك الواحد ويمتنع ان يقال لبعضها هو الاخر مع ما عالمتمايز من
الماهية والوجود وان حو من شيء ما اي ان شاء الحكم لا يصح ان يقال
احدهما هو الاخر بعينه بديهة وهذا اشكل التمسك به هو العاقل من
ان من الكتاب ما احمد وحصل مهادات واحد وحل
حسبه ثم حملها على تلك الذات وحمل بعضها على بعض واما القول
الثاني وهو القول بتغاير الاجزاء المحمولة ماهية لا وجودا ففيه ان حكم
الوجود الواحد قائم بكل واحد من تلك الماهيات لزم حلول
شيء واحد بعينه في محال متعددة وان قام بمجموعها لزم وجود الكل
بدون وجود اجزائه وكلاهما محال واما القول الاول وهو القول
باتحاد ماهية ووجودا ففيه ان الصور العقلية التي لا بد للحكم
ان يكون مطابقة لامر بسيط في الخارج وقد تقدم من جوابه ان القول
هو المتصور وعليه المحققون قوله بل جعل كل منها في الخارج هو بعينه

حمل الاخر وحمل المركب بعد حمل الاجزاء وذلك لانها لما اتحدت
في الخارج مع المركب ماهية ووجودا وكذلك اتحد بعضها مع بعض تحقق
فيها بحسب الخارج الحمل واحد بعينه هو حمل المركب وحمل الاجزاء
والمراد ان الجعل في الكل واحد مع تعدد الماهية لا يستلزم احد
المحالين المذكورين وقد اشار الى القول الاول فلا مسامحة قوله
ومع كونها في نفس الماهية كونها في حد ذاتها من ان تحقق الحد والمحدود
متحدان في المعنى فان في الاحد هما كان في الاخر وقطعا فالمراد
ان يقال ومع كونها في الماهية كونهما في نفس اللفظ الدال على تحقق
الماهية اجمالا وان الحدود المعرفة التفصيل كان نسبة كل واحد من
الامور المفصلة الى الماهية فلا يصح حمل شيء من تلك الامور على الحد
في الذهن من حيث هو فانه لا يكون محمولا عليه كما سيأتي بيانه واما
بالنسبة الى الماهية الملحوظة اجمالا فلا يلاحظ حيثيته التفصيل بل يؤخذ تلك
الامور من حيث هي فتكون محمولة على الماهية كما سيأتي ايضا وهذا
العذر من الاحتمال ان الحد والمحدود لا يوجب احتلالا في الحقيقة
بل غاية الحد ان جمعه والتحليل يترك الاعتبار الموجب لامتناع الحمل
لكل على احدهما دون الاخر قوله يعارضه بعض ما هو عارض البصر
لما كان يفصل المتم لهذا الناس جعل الماهية دليل عليه يعارضه الدليل
هو عارض البصر على ما هو مذكور في الشاهد وبطلانه قوله والعاقل
ان من الملازمة يمنع قوله لو كان اللون وجود مستقل والعارض البصر
ايضا وجود اخر فان طوق اي يحصل كان باللون وحده كان
هو الملازمة مستدلا عليها كان المنع راجعا الى بعض مقدمات دليلها
فكان يعارضه وجود اللون والعارض لا نسلم كون اللون في وجود
الخاص مشروطا بوجود العارض وادا جاء اللون فحصل اخر كان
موجود الوجود خاص اخر مشروط بذلك الفصل الاخر قوله يمنع استلزام
الثاني وهو قوله فان طوق اي يحصل كان باللون فانه يجوز ان يتعلق
مفصول على اللون محصله يكون هو مع كل واحد من تلك الفصول
نوعا اخر من اللون كالسواد الذي يتعلق عليها حصول نوعه قوله
ومثل ان حصل السواد هذا دليل ثان على عدم تميز الجنس عن الفصل
في الوجود الخارجي واي دليل الجعل مرتب كالدليل الاول قوله
يلزم ان يكون احساس بالمحسوس قلنا لا نسلم ان يكون الالم
كذلك كشف امر الحق الالم بها فنقول ان يمسك احساسا واحدا
بالاحساس ثم
بالمشوله

قوله اذ لو كان للكل وجود في الخارج هذا هو الدليل الثالث على اتحادهما في الجعل والوجود وهو المرضي وقد بين بحثه قوله احتج بان الحسار للحس مع قطع النظر [illegible] فيه بحث لانه لا يستلزم جواز حمل الاجزاء الخارجية كالجدار والسقف على المركب كالبيت اذ قطع النظر عن الوجود الخارجي ولا يمكن في بطلانه اذ لا يصح ان يقال البيت هو السقف ولا ان يقال البيت هو الجدار سواء نظر الى الوجود الخارجي او لم ينظر فالصواب في الجواب ان يقال صحة الحمل في الاجزاء المحمولة كما بين ان السبب ان المتغايرين بحسب المفهوم متحدان في الوجود الخارجي حقيقة او توهما وهذا المعنى لا يتصور الا مع التغاير في الوجود الذهني والاتحاد في الوجود الخارجي ثم لا يخفى ان قطع النظر في حمل الماهية النوعية على لوازمه العارضة لها في الذهن كما حققه هذا وقد اعترض على ابطال بان قوله اذ الماهية من حيث هي هي لا تحصل لها الا في العقل ينافي ما تقدم من ان الماهية لا بشرط وهي الماهية من حيث هي هي موجودة في الخارج قوله الجنس والفصل قد يكونان موجودين ليس هذا الكلام مشهورا بما بينهم ولذلك حكموا بان اجناس الاجسام وفصولها موجودة من موادها وصورها وقال بعض الافاضل ان الماهية المركبة من الاجزاء المحمولة لا يجوز ان يكون تركبها من الاجزاء الخارجية وبالعكس بل الماهية المركبة من الاجزاء المحمولة لا تكون الا بسيطة في الخارج وحقق ذلك بانه اذا تركب شيء من الاجزاء المحمولة وحصل بكل الاجزاء بان حصل ما يجمعه في العقل فلا يمكن انه يحصل ماهية وذلك المركب في العقل ويكون القول الدال على مجموع تلك الاجزاء حدا تاما كما ذكره الرئيس في الحكمة المشرقية فلو فرض ان ذلك المركب من اجزاء محمولة يحصل من الاجزاء الخارجية له لم يستعمل على جميع الاجزاء فلم يحصل به ما هو مطابق لماهيته فرضنا ان الصورة المطابقة للماهية الملتئمة من تلك الاجزاء وان اشتملت عليها فان لم تشتمل على امر زائد فتلك الاجزاء بعينها الاجزاء المحمولة وان اشتملت على امر زائد فذلك الامر الزائد ان كان داخلا في ماهية المركب كان الحد التام بل حقيقة المركب قابلا للزيادة والنقصان وهو ممتنع وان لم يكن داخلا في ماهيته لزم اعتبار الامر الخارجي في الحد التام وهو ممتنع قال والحاصل انه لو كان للمركب اجزاء غير محمولة لكان مجموعها غير حقيقة المركب في العقل كما انه غير حقيقته في الخارج فلو كان له ايضا اجزاء محمولة مغايرة لتلك الاجزاء بوجه ما لكان مجموع الاجزاء

المحمولة ايضا تمام حقيقة المركب في العقل فيكون لشيء واحد حقيقتان مختلفتان في العقل وانه محال لا يقال المركب من اجزاء محمولة مركب من اجزاء تحمله كالهيولى والصورة ومن اجزاء مشتركة ومن عرضي كالبدن والنفس من الحيوان الخاص يكون فصلا ومن اجزاء المشترك يكون جنسا وكل مركب خارجي يكون مركبا في العقل من الجنس والفصل وان لم يكن العكس الكلي لازما لانا نقول الاشتقاق يخرج الاجزاء عن الماهية لان اعتبار الاجزاء مع نسبة ما خارجة عن مفهوم الكل لان النسبة بين الشيئين خارجة عنهما والاجزاء الخارج يكون خارجا ثم الاشتقاق يصحح الحمل فظاهر كلامه وهذا هو المطابق للقوم التي بنوا عليها احكامهم وان لم يطابق كلام كلهم وقد يتسامحون في الامثلة قوله وذلك لان اجزاء الماهية لا بد اما ان لا يكون بعضها اعم او يكون الاول كالعالم المتساوية اما ان يتساوى او لا والثاني المتساوية كما ذكر بعضهم والاول المتصادقة وهي اما ان يتساويا او يكون بينهما عموم والاول المتساوية والثاني المتداخلة فان قلت المراد بالمتساوية ههنا ما لا يكون بعضها اعم من بعض فيدخل فيها المتساوية فلا حاجة الى جعلها قسيما لها قلنا وكان ينبغي ان يعد المتساوية من اقسام المتساوية ومنهم من قال الاجزاء ان صدق بعضها على بعض في الجملة فمتداخلة وعدل المتساوية فتباينة قوله فان كان الاول فالعام الجنس والخاص الفصل فان الفصل مقوم للجنس كما هو المشهور وسيجيء تحقيقه وحاجة الجنس الى الفصل كلحوق الصيغة للجنس فانه اصل الماهية والفصل متمم له تحققه قوله كالموجود المقول على المقولات العشر فانه لا يصلح اطلاق الموجود لهذا المفهوم المركب من عرض خاص وعارض عام والمعروض مقوم لعارضه قوله مثل النوع الاخير المختص بالنوع الاخير لوضوح الامر فيه والا فكل ماهية تركب مع عارضها الخاص بها المفارق لها مثال لما هو بصدده قوله من الشيء الموجود مع احدى علله او من الشيء الموجود مع احد معلولاته فان العلة والمعلول متباينان فتركب الشيء مع علته يستلزم تركب الشيء مع معلوله فالتقسيم مستدرك والجواب ان المقصود كما يشير اليه العبارة هو انه اما ان يعتبر ذات المعلول من حيث عرض له اضافة الى العلة او يعتبر ذات العلة من حيث عرض لها اضافة الى المعلول فلا استدراك اصلا قوله مثل العطا

فانه فاعل مقوله بالفاعل بمعنى ان مفهوم العطاء قد اعتبر فيه ذات
المعلول باعتبار اضافته الى الفاعل والداخل في مفهوم العطاء هو
الاضافة الى الفاعل دونه لكن لا يعقل الاضافة بدون تعقله و
وقس على ذلك كثيرا من الامثلة **قوله** او مع علته المادية كالافطس اللازم
هو ... ومعقر في الانف الا انه يكمل بالفطوسة التي هي مقعر في الانف
اذ هو احد منهما الشيء الذي هو المقعر فالمادة التي هو الانف واماذو
المقعر فليس الانف فاطلاقه بل لما اضيف اليه **قوله** اما ان يكون
كلها وجودية الوجودية التي لا يكون في مفهومها سلب والعدمية
ما يكون في مفهومها السلب وظاهره لا يجوز ان يكون جميع الاجزاء عدمية
لان السلب لا يتصور الا مع الثابت **قوله** فلا يخلو اكثر من الموضوعات
والصورة قد يقال ان مفهوم كثير من الشيء مع علته الصورية او من
الشيء مع علته المادية فلا يكون المثال مطابقا او القسم لا يحمله
فان قيل هو مرفوع عما عرفت من ان المراد من تركب الشيء مع
احدى علله ان يوجد هو من حيث عرضت له اضافة الى احدى
علله وليس الامر ههنا كذلك اذ ليس الجسم عبارة عن الهيولى
التي فيها الصورة ولا الصورة التي في الهيولى بل هو عبارة عن
مجموعهما فاعلم انه يمكن ان يكون المراد من تركب الشيء مع عدم
علله ومعلولاته ان يوجد هو من حيث عرضت له اضافة الى
ذلك الغير وليس الامر في الجسم والعقود والنقطة والبلقة كذلك فلا يكون
هذه الامثلة مطابقة **قوله** ومن الترتيب الذي هو اصل في تحديده
ترتيب وضع الجنس على وجه يحصل به الصورة المستمرة واعلم
ان من بين من بين ما لا يكون تركيب ماهيته من امرين متساويين وما ذكره وان كان
على صورة كلام الاقسام الا انه لم يقصد به مطلقا الا من ان يكون حقيقته
او اعتبارية وانما الماهية الحقيقية فلا يكون اجزاؤها الا موجودة ولا يكون
بينها العموم من وجه والا المساواة على ما قيل **قوله** اجزاء الماهية قد يوجد
من حيث انها مواد فاعلم هذا الكلام يشتمل على ما ذكره حاوي الاجزاء
مطلقا سواء كانت مميزة في الخارج او في الذهن وليس الامر
كذلك فان الاجزاء انما اعتبارات اذ قد يوجد الحيوان مثلا لا
بشرط شيء فيكون غير نوع من انواعه وتارة بشرط لا شيء فيكون جزءا
له وتارة لا بشرط شيء فيكون محمولا عليه وليس معنى اخذ منها بشرط
شيء ان يوجد بشرط ان شيء كان كالضاحك والكاتب مثلا بل معناه

ان يوجد

ان يوجد بشرط ان يدخل فيه ما يمنع ساير ان يدخل فيه ويحصله ويبينه
ان الحيوان مثلا ماهية مبهمة لا تحصل ولا يتعين الا بفصل ينضم اليه
يحصله ويكمله ويعينه ويكون ذلك الفصل داخلا فيه من حيث
انه يحصل ويصير ما دا احد من حيث دخل فيه ما يحصله ويعينه
فمثل هو ماخوذ بشرط شيء ولذلك يقال الجنس بشرط شيء هو
غير النوع فالحيوان بشرط الناطق غير الانسان وبشرط الصاهل
غير الفرس وهكذا وليس معنى اخذ منها بشرط لا شيء انه يكون
مجردا عن كل شيء على ما ذكره في الماهية المجردة بل معناه انه يوخذ
من حيث انه قد انضم اليه امر خارج عنه وقد فصل منهما امر
ثالث وبهذا الاعتبار يكون كل واحد منهما جزءا له ولهذا الشيء
من حيث هو ... انه لا يكون محمولا عليه مواطاة اذ لا يصح ان يقال
هذا الكل هو هذا الجزء فلذلك قيل الحيوان بشرط لا شيء جزء ومادة
لما تركب منه وغير محمول عليه فالحيوان بهذا الاعتبار من الحيوان
من الصورة معه بل الاول اعني اخذه بشرط شيء يوخذ ذلك الشيء
معه من حيث هو داخل فيه كما عرفت وفي الثاني اعني اخذه بشرط
لا شيء يوخذ ذلك الشيء معه من حيث هو امر عليه خارج عنه واما
اخذ الحيوان لا بشرط شيء فالحيوان معتبر من حيث هو من غير ان يعتبر
معه شيء اي لا يوخذ معه شيء من حيث هو داخل فيه ولا من حيث
انه خارج عنه منضم اليه بل يوخذ من حيث هو فيكون صالحا
لكل واحد من الاعتبارين ويكون محمولا على الانواع المندرجة
تحته وقس على ذلك حال الناطق فالاجزاء الذهنية قد يوخذ
من حيث انها محمولات فهو جنس لها الجنس والفصل وقد يوخذ
من حيث انها اجزاء ومواد فلا تكون محمولة واما الاجزاء
الخارجية فلا يمكن اخذها محمولة قطعا فلا توصف بالجنس والفصل
اصلا **قوله** من حيث ان اللفظ الدال عليها جزء من الحد كما في اللفظ الدال
على حد ما ومرد كرناه من قبل **قوله** وحيث لو انضم اليه معنى
غير ما لم يرد ان هذا الاعتبار يسمى عن الانضمام بل لا بد فيه
من ان ينضم اليه ما هو خارج عنه من هذا الجنس او مما اتحد او مع
ذلك يتحقق بتمامه ومع كونه مادة وهذا هو اخذ الجسم بشرط
لا شيء **قوله** واما اخذ الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق بشرط
ان لا يعرض لشيء اجزاء اصلا هذا هو اخذه لا بشرط شيء ولم
يعرض للاحد

صرورة ان اللفظ لا يكون جزءا من المعنى والحد هو المعنى المركب

المراد به امر ثالث وهو
اتحاد معاني الوجود

شرطية لان المقصود بيان جهتي الماهية والمحمولة وان احدهما غير
الاخرى وبين ما يتخصص ان الماهية الخارجية للحمل اصلا وان الماهية الذهنية
للحمل من حيث هو، وظاهر من حيثية اولى قوله لا بعال
اذا اخذا من لبسه ترد على حمل اجزاء الماهية عليها قوله فان الانسان
مغاير للجسم في الماهية لكنهما متحدان في الوجود والذات ان اراد به ان
ان مفهومي الانسان والجسم متغايران في الذهن لكنهما متحدان
في الوجود الخارجي والماهية الخارجية فلا شك وعلى ما ذكرتم من
اذا لماهيتين صار ذاتا ماهيته واحدة
في وجه الوجود الواحد لماهيتين بل نرد عليه ما تقدم من
كون صورتين عقليتين مطابقتين لامر بسيط في الخارج وان
ذهنا وهو خارجا
اراد انهما متغايران في الماهية مطلقا ومتحدان في الذات
اي الماهية باعتبار الوجود الخارجي اتجه عليه ما ذكرتم ان
الوجود الواحد ان قام بكل واحد من الماهيتين كان ذلك
كقيام العرض الواحد بمحلين لان السراية لا تفرق بينهما والحكم
بان حال الواحد بالشخص لا يقوم بكل واحد من المحلين سواء
كان ذلك الحال عرضا او لم يكن وان قام بالمجموع الماهيتين حاقيا ما
واحدا كان الحكم اللازم منه وجود الكل بدون وجود اجزائه او قيام
واحد بمحلين وقد اشرنا الى ذلك كله في مباحث حمل الاجزاء
المحمولة قوله فان الوجود ليس بعرض [illegible] ان هذا
لا كثرة فيها واما قوله عارض للماهية المقومة في العقل
[illegible] فان اراد به ان كل الماهية بسيط في الخارج وان كانت
مركبة في العقل فمسلم ان الوجود الخارجي ليس بعارض
للماهيتين سواء كان عروض الوجود الخارجي للماهيات باعتبار
قيامه بها في الخارج او في الذهن بحسب نفس الامر وان اراد
به ان كل الماهية مركبة في الخارج فقيام الوجود الخارجي الواحد
بالشخص بجزئيها المعروض لها في الكل يستلزمه اما وجود الكل
بدون اجزائه واما قيام الواحد الشخصي بمحلين [illegible]
على قوله بل عروض الوجود للاجزاء [illegible] الا في العقل [illegible]
وقد انكرته
لازم اما عدم الماهية في الخارج او قيام الوجود بها في الخارج لان
الماهية ان لم تكن موجودة في الخارج فهو الامر الاول وان كانت
موجودة فيه ولا شك ان كونها موجودة في الخارج بوجود
في العقل غير معقول فيكون موجودة في الخارج [illegible] الوجود
بوجه

ان قام

لا يتعلق الحمل [illegible]

كالوجود [illegible]

اذ لا يتحقق فيها [illegible]

اذ المدعى [illegible] من الوجود [illegible]

وجود كان مقصوده [illegible]

ان قام به او بما هو اوفى لم يكن وجود الكل الماهية التي فرضناها
موجودة [illegible] لان صفة الشيء لا تقوم بغيرها والاخرة بعض
قيامه بكل الماهية وهو الامر الثالث وانت خبير بكل [illegible] ملاح الشبهة
ونظائرها مما قد ضعفناه من قبل في [illegible] على ذكر
منك لتنحو [illegible] عن المضايق فوز [illegible] قوله والحاصل
ان الماهية من حيث انه لا يكون له وجود قد تبين لك ان الحمول
في الذهن فقط والتمييز الا باعتبار وجود [illegible] على وجود
الكل في الذهن وليس هو [illegible] الا باعتبار [illegible] باعتبار المادة
بحسب الخارج مع المركب وجودا واحدا وان الماهية الخارجية لا تصور
حمله على المركب فلا يمكن ان يثبت [illegible] باعتبار وجود
متقدم على وجود المركب باعتبار آخر ليس له ذلك كما يوهم [illegible]
اطلاق السابق الكلام على [illegible] قوله الجنس والفصل
او نسب الجنس والفصل الذان هما [illegible] او اسمان الى
المادة والصورة اللتين هما [illegible] كان الجنس كالمادة
في ان الشيء المركب حاصل منهما بالقوة والفصل كالصورة
في ان الشيء حاصل منهما بالفعل قوله [illegible] الطبيعة الجنس
في العقل امر مبهم الطبيعة الجنسية كالحيوان مثلا او اخصل
في العقل كان امرا مبهما مترددا بين اشياء [illegible]
كل واحد منها بحسب الخارج وكان [illegible] منطبقة على تمام حقيقة
واحد منها [illegible] الفصل تعينت وزال عنها الابهام
والتردد وانطبقت على تمام حقيقة واحد من تلك الاشياء
فالفصل علة [illegible] الجنس في الذهن [illegible] وزوال
الابهام والتحصيل [illegible] الانطباق وعلى تمام الماهية فيكون الفصل
علة للجنس من حيث هو موصوف بتلك الصفات وعلى هذا
[illegible] الطبيعة الجنسية والفصلية على ما سبق
وتوهم كون الفصل علة لوجود الجنس في الذهن [illegible] والا لم
يعقل الجنس الا مع فصل ما وكذا توهم كونه علة لوجوده في الخارج
والا لسعى [illegible] في الحمل والوجود وامتنع الحمل بالمواطاة قوله
فلا يحتاج الى ان يعقل معه بفصل [illegible] عدم احتياجها
في العقل اليها [illegible] الى فصل لا يوجب ان لا يكون لها
في [illegible] احتياجها في تقوم [illegible] الا الماهية المساوي

لا في [illegible]

تغير

تذكر

لا ينفصل بل يتحقق به جميعها والا لساوى فصل الفصل
او الماهية في الجنس والفصل قوله كان احد السعة او احد القلة
السعة هي المشهورة من المقولات الموجبة والقلة هي الكم والكيف
والنسبة والمراد بها راجع الى المقولات المشهورة كما سبق
ذكرها ثالث ذهب اليه بعضهم قوله وج لا يكون صورة حالة في
محل لكن الجارح الفصول الاخر من المهيات المركبة حيث
الاجناس العالية فانها غير مندرجة تحت جنس فان
تركيبها من امرين او امور متساوية قوله وانما يلزم ذلك ان لو
كانت الانواع منحصرة في السعة او القلة وهو مم اذ لم لا
يجوز ان يكون الا ما الواجبة والعالية مدعونه انحصار الاجناس
العالية لا يوجد في السعة او القلة والوقوف لجواز انحصار
الاجناس العالية في احد الامرين وجود او احد كثيرة غير
منحصرة في تلك الاجناس قوله وانما يلزم ذلك ان لو
كان الجوهر ذاتيا له والمحمول عليه كان كل من الامور
المتساوية الجوهر او وصفا ان اراد به انه لا بد من يقوم الجوهر
او غير يقوم الوصف فالمقدم مم ورد ان الكسائي لكنه ليس
محصورة في عين من المقولات وان اراد به انه لا بد ان يصدق
عليه احدهما فمسلم لكن لا يلزم من صدق مفهوم الجوهر عليها
ما هو في ان يكون ذاتيا له بل جاز ان يكون وصفا له فلا يلزم
كون الجوهر جنسا بل يلزم صدقه عليه وانه عرض او وصف والا
استحالة كصدق الانسان على افراده المحمولة لا سائر الكلام
على تقدير كون الجوهر جنسا للماهية فلو صدق على جزء كان
جنسا له لا وصفا لا ما يقول انه مع كون الجوهر جنسا للماهية
ليس بجميع ما صدق عليه فان ذلك يمنع الى اي شيء
كان ضرورة ان اخص الماهيات النوعية صادقة على جميعها
صدق الوصف العام قوله قيل على تقدير تركب الماهية من امرين
متعددة كان حاصله انه يلزم تركب الماهية من امرين متساويين او
سوا تسلم لكن لا يلزم تركبها منها وسائر الا ممتنع كون شيء منهما
فصلا لها بالمعنى المعتبر في الفصول المنوعة وعلى تقدير انها
تم انما هو بالاخص لا فصل له وتفصيل ما ذكر
ان الفصول المنوعة اعم فيها امور ليه الاول التمر والت

السعي

السعي واراد الابهام والثالث التحصيل اعني التطبيق على
تمام الماهية والمقصود شيء منها في الامرين المتساويين لما تركب
منها اما التمييز فلان تلك الماهية لا تشارك شيئا في ذاتي فلا يتصور
فيها التمييز عن المشاركات في الذاتيات نعم انها تشارك
في امور عرضية كالوجود وغيره لكنها بذاتها تمتاز عنها كان
في انها تمتاز بذاته عما يشاركه في عرضياته فليس كون
احد جزئيها المتساويين مميزا عن المشارك في الوجود اولى من عكسه وانها
تميز لها السلك الماهية يستلزم الدور كما ذكر واما التعيين والتحصيل
فلانها فرعا علم الابهام بتردد بين ماهيات لا يتطبق على تمام
ماهية منها وذلك مفقود فيما تركب من امور متساوية وقال العقد
منع المقالة بانها اي تلك الامور المتساوية لم يكن شيء
منها فصلا بالمعنى المعتبر في الفصول المنوعة بل كان اطلاق الفصل
على تلك الامور بالاشتراك اللفظي ونحن انما ادعينا ان ما لا جنس
له لا فصل له بذلك المعنى لا بمعنى اخر يوضح له لفظ الفصل بازاء اوى
وتوضيح السؤال ان المعتبر في الفصول المنوعة هو التمييز الذاتي دون
التعيين والتحصيل فانها خارجة عن مفهوم كونها فصولا
مقارنا له لكون تلك الفصول منضمة الى امور مبهمة غير محصلة
ثم ذلك التمييز الذاتي حاصل في كل واحد من تلك الامور المتساوية
فانه يميز الماهية عما عداها سواء قلنا ان تلك الماهية بنفسها تمتاز
ايضا عما عداها ولا يلزم منه تحصيل الحاصل لان امتيازها بنفسها
عن اغيارها غير امتيازها بجزئها لا بكل اذا كان امتيازها بأحد الجزئين عن اغيارها
بالجزء الاخر او قلت انها لا تمتاز بنفسها اصلا بل امتيازها بجزئها
واذا كان كل واحد من الامور المتساوية مميزا اياها للماهية كان فصلا
بذلك المعنى بعينه قوله وكان عليه ان يمنع ما قيل ما ذكر من كون
الاجناس فصولا ايضا وجوابه مشهور في الكتب وهو ان كون
الجزء عليه لتمييز الذاتي غير كاف في كونه فصلا بل لابد وذلك ان لا يكون
تمام الماهية المشتركة بل ما ذكر من يوصف جنسها على الحقيقة فيها
لا سائر كونها علة مرة لا امتيازها لكنه لا يجدي نفعا لان السائل
بصدد المنع وما يستند اليه قوله والصواب الكلام تمام بعدية
الفصول المنوعة هو كان الشرح فيما سبق الى المرء بان المميز للوجه
تمام بعضها فاذا علمت امتيازها عند العقل كلا ولا

اي كما هو معقول بنوعه الا ان هذا الوجه لا ينفع لان تعقل الاختصاص
موقوف على تعقل الماهية كيف تتاتى تعقلها فيلزم منه
الدور ايضا وما قاله بعضهم في ذلك قوله سواء كان اللازم
او الملزوم وما هو من الاوصاف الخارجية اذ لم يكن هذا الوجه
سابقا يجوز اتصاف اللازم من الاوصاف الخارجية وهو [illegible] قوله
ولم يلزم ان يكون العرض الواحد في محلين [illegible] اذ لا يجوز
ان يكون بعض اجزاء العرض جوهرا فلا يكون مركبا من
جوهر وعرض ولو ان [illegible] يلزم ان يكون العرض الواحد جوهرا
وجوهرا [illegible] قوله لانا نقول كل واحد
من العرضين اما ان يكون [illegible] بعض هذا الدليل نحو
البلقة والعدالة والعشرة فانها اعراض مركبة كل منها
اعراض متعددة والجواب ان المراد انه لا يلزم [illegible]
وحدة حقيقية وكل واحد [illegible] فلا يكون
الحلول محللا على الدليل [illegible] قوله فيلزم
الدور اما يلزم الدور اذا تحقق الاحتياج واما اذا [illegible]
فلا دور قوله والحق [illegible] ان لا يلزم منهما شيء واحد [illegible] لا يلزم
من عدم الحلول عدم الاحتياج لجواز ان يكون احدهما شرطا لوجود
الاخر او لحلوله في المحل او التشخص [illegible]
[illegible] عدم الحلول عدم الاحتياج [illegible]
عدم حلول احدهما في الاخر ان لا يلتئم منهما حقيقة واحدة لكن
الالتيام لا يوجب [illegible] احتياج بعض الاجزاء الى بعض في الحلول
فانه ليس بواجب [illegible] الشارح في مباحث خواص
الوجود [illegible] امتنع ان يحصل
منهما حقيقة واحدة متحصلة [illegible] الا ان هذا الموضع
[illegible] من التعلقات [illegible] الفروق فعليك بالتامل
قوله فلا يكون المجموع [illegible]
الماهية المركبة من جوهر كالجسم [illegible] فان
[illegible] قوله وذلك لان الحال [illegible]
[illegible] المحل [illegible] موضوعه [illegible] في موضوعه الحال فيه
وان يلزم اشتغال العرض [illegible] ما ذكره من الاشتغال
ان لو احتاج المحل الى الحال من حيث انه حال في الموضوع لكون

حلوله

حلوله في الموضوع بعد ما حل المحل وحلوله فيه اي في المحل اما الوصف احتياج
المحل الى ذات الحال من حيث المذكور فلا يلزم ما ذكر لجواز ان يكون
حلول الحال في الموضوع باعتبار كونه حالا في المحل الذي حل في الموضوع
فلا يكون هناك حلولان بل حلول واحد ينسب الى المحل اولا بالذات
والى الموضوع ثانيا وبالعرض قوله فانه اذا كان الحال بعد [illegible]
[illegible] تكرار [illegible] الاحتياج [illegible] الحال اذا احتاج
اليه المحل كان ذات الحال بعد ما حل المحل [illegible] اولا يلزم من
ذلك ان يكون حلول الحال في الموضوع بعد ما احتاج ذلك
المحل فيلزم منه ان يكون حلوله في الموضوع بعد [illegible] المحل فالمحذور
حلوله فيه [illegible] الاشتغال [illegible] قوله والا يلزم
تقوم الجوهر بالعرض [illegible]
يلزم من تقوم الجوهر بالعرض كون الجوهر عرضا وذلك لان الجوهر
[illegible] الموضوع فيكون [illegible] الى الموضوع
فيكون عرضا [illegible]
[illegible]
كان المجموع [illegible] الموضوع [illegible]
من ذوات [illegible]
[illegible]
قوله وانت خبير بان الحاصل منهما حقيقة واحدة [illegible]
فان عدم الحلول لا يستلزم [illegible] من كل وجه وما به ينقض
مركب الانسان من النفس والبدن مع ان احدهما غير حال
في الاخر [illegible] قوله والاول يصح ان يكون المركب منهما
جوهرا فيكون الجوهر [illegible] وذلك لان [illegible] كل واحد من
اجزائه جوهر وان بعضها حال في بعض والجوهر الحال هو الصورة
والجوهر المحل هو الهيولى فيكون المركب منهما جسما والجوهر [illegible]
[illegible] المركب من جوهر [illegible] للجسم ولا يكون
الجوهر جنسا لغير الجسم فان قلت [illegible] ان المركب لما كان
جوهرا كان الجوهر جنسا له [illegible] من الجواهر فلا يصح
[illegible] ان يقول اذا كان [illegible] جوهرا كان الجوهر جنسا
لها فلا يكون مركبة من الامور المتباينة ولا حاجة الى [illegible]
الا ان يقصد [illegible] جوهر [illegible] اولا يصح كون
الجوهر جنسا لها [illegible] اتصاف

لجواز ان يكون حلول الحال في الموضوع متأخرا عن الوصف المحلية

وأيضاً يتجه عليه ما قيل من أنه إنما يتم إذا كان المقوم حقيقة للحيثية وهو
م **قوله** فيكون غنياً في العقل عن الآخر منع ذلك بأن أسماء الأجناس في
المحمول المذكور لا يستلزم الاستغناء لجواز الاحتياج في الحمل أو فلا يتوجه
من دليل واحد يحتاجوا إلى الكاف وباقي المقدمات من أول الدليل إلى ههنا
مستدرك فيقال لا تركيب في الماهية حقيقية من أجزاء محمولة أيضاً ولأن
كلامنا مستغن عن الآخر في التحقق فلا يلزم منها ماهية واحدة في العقل قوله
لا يأتي قول الأمور الاعتبارية على نوعين فمستحق أشياء إلا أن الخارج أخص
من نفس الأمر مطلقاً وأن الذهن أخص منها من وجه فالثابت في
الذهن قد يكون باعتبار صرف مطابق للواقع وهو الذي يسمى ذهنياً
حقيقياً وقد لا يكون كذلك وهو الذي يسمى اعتبارياً فرضياً والمنع في
منهما أن الأجزاء المساوية لا يلزم منها في نفس الأمر ماهية واحدة وحدة
حقيقية سواء كانت تلك الماهية موجودة في الخارج أو في الذهن وما ذكر
من الدليل يساويها وأما الماهية المركبة من الاعتبارية الواقعية فلا يكون
وحدتها أيضاً إلا اعتبارية فلا اعتداد بها ولا نقض في اعتبارها
قوله وإن يحصل به يكون ما عداه لا مدخل له في التحصيل اعترض
عليه بأنه لم لا يجوز أن يكون فصلان تامان لكل منهما في التحصيل التام
متعاقبين على جنس واحد أيهما لحقه كان كافياً في تحصيله نوعاً واحداً
والجواب أن المقصود مما ذكر أنه لا يكون لجنس واحد في ماهية نوعية
واحدة فصلان تامان يحصلانه ويجعلانه ذلك النوع وما يستدل
به وافٍ بهذا المقصود لأنه إذا حصله أحدهما وجعله ذلك النوع
فقد حصل بها تلك الماهية النوعية وصار الآخر فصلاً خارجاً عنها
لا فصلاً مقوماً لها وما ذكره المعترض هو تجويز أن يكون لجنس واحد
فصلان بأن يحصله أحدهما نوعاً ويحصله الآخر نوعاً آخر وذلك
مما لا نزاع فيه ولا شبهة في وقوعه **قوله** والفصل قد يكون له مبدأ أي يوجد
منه عند أخذ الأجزاء المحمولة لا يمكن أحدها من أجزاء خارجية محمولة
ولا من وصف خارجية أو ذهنية لا من لأجل الأجزاء المحمولة ثم الفصل
لا يكون له مبدأ يوضحه أصلاً لكنه اشتهر ذلك في كلامهم **قوله** وربما
لا يدل على المعنى الجنسي هذا أشهر جواز أخذه من مبدأ والى أعلمنا أنه
لا يجوز ... أو ربما لا يكون بأنه الفصل الحقيقي معلومة إلا
باعتبار عوارضها ... بما يقرب عوارضها ويوضع مكانه ويطلق
عليه الفصل تساهلاً كما سيأتي ... مكان الفصل الحقيقي لأن

لأنه أقرب إليه من باقي عوارضه كالمشي والضاحك وإذا اشتبه
الحال في عدم اجراء العارض على الآخر يوضعان معاً مكانه
كالحس والتحرك بالإرادة فقد قيل إن الحساس يتقدم
على المتحرك بالإرادة لأن الإحساس إدراك والحركة الإرادية متوقفة
عليه قطعاً دون العكس وذلك ... قوم وإن كانوا ...
لا ... الحيوانات عن الحركة الإرادية كالأصداف والأشياء
... الإدراك عن الحركة الإرادية ... وإن ...
... الحركة الإرادية عن الإدراك ... من الحيوانات
وقيل ليس كل إدراك يتقدم على الحركة بل بعضه فكذا بعض الحركة
يتقدم على الإدراك ... الإنسان إلى شيء ليدركه فإن
الحركة الإرادية متوقفة على الإدراك مطلقاً لا على الإحساس فلم
يظهر التقدم في عدم ... على الآخر ولا ... وجود جنس ... واحد
لماهية واحدة ... في مرتبة واحدة أن لا يكون أحدهما أخص
من الآخر فإما أن يكون بينهما عموم من وجه وذلك ظاهر أو عموم مطلق
ويكون الأعم ... النوع الذي يكون الأخص جنساً للماهية بالقياس
إليه مساواة ويكون أحدهما ... الآخر ذاتي له من الأنواع
التي ... الماهية وبالعكس ... لو ... تلك الأنواع كان
... واحد ... لا يحصل بالفعل ... وإلا لكان
النوع يحصل بدون الجنس الآخر وذلك لأن الجنس إذا تحصل صار
نوعاً ... له تحصيل ... نوعاً ... قطعاً وليس ...
خارج عن المتحصل الأول هو ذلك الجنس والجنس الذي هو الفصل
فرضاً مدخل في ماهية ذلك النوع فيكون الجنس الآخر خارجاً
عنها فلا يكون ... والتقدير ... لا يلزم أن يحصل كل من
الجنس بالفصل والجنس الآخر ... مثال ... تحصيل
ولا كان كل واحد منهما ... يمكن أن يكون له مدخل في تحصيل
الآخر ... فيلزم أن يكون يحصل كل منهما
... ليحصل الآخر ... الدور وبما قررناه كلامه ...
... إن أراد بالتحصيل ارتفاع الإبهام الحاصل للجنس ...
أنه لا يحصل بالفصل ... والا لكان النوع ... بدون الجنس
الآخر ... ارتفاع الإبهام بالفصل ... توقف النوع على ...
... وإن أراد بالتحصيل ... وحصول ... ظاهر ... كل

ثم ما في الاخر من ان له اكثر من الاجزاء الثلثة فيتوقف عليها فلا دور

والصانع لو صح ما ذكر لم يلزم ما منه من ان له اجزاء اصلا ادنى بما فيها

من الاول لا يحصل الجنس بدون الثالث وبالعكس اي لا يحصل

المشترك ايضا بالثالث من الثاني بدون الاول فيتوقف كل من

الاول والثالث على صاحبه بل نقول الفصل لا يحصل بدون

الجنس والا لحصل النوع بدون الجنس فيلزم توقف كل منهما على الاخر

بالتحصل واشرح منه انفصال اللازم مما ذكر ان يتوقف كل من

الجنس بالتحصل على الفصل وذات الجنس الاخر لانها تحصل فلا

دور ثم حتى انه ذكر التوقف المائم اذا كان الجنسان متساويين لابهام

اما اذا كان احدهما اشد ابهاما فلا يكون اعم مطلقا ويجوز

حوازه انه يجوز ان يكون ذات الاخر الفصل يحصل له فلا دور

فالاولى ان ينص على ان الماهية الواحدة لو كان لها جنسان في مرتبة واحدة

لكان لها فصل محصل فيحصل به كل منهما فيجب حينئذ سواء كان

الفصل المحصل واحدا او متعددا فلا يكون لكل ماهية نوعا واحدا

ان وماهية واحدة منه او يجوز ان يكون لماهية واحدة في

جنسان لو اجتمع بعضها فوق بعض ترتبا لاجناس

لماهية واحدة بان يكون بعضها فوق البعض ويكون جميعها جنسا

للكل لماهية على انه محمولة في الجواب والمعرفة لا محذور

منه فان الحقوم مثلا ماهية كلية عامة الابهام محتمل من الجمادات

والنباتات فاذا انضم مثلا بقابل الابعاد زال عنها شيء من

ذلك الابهام وتخصص بالماديات لكن بقي ذلك التخصيص

والتحصيل كلية محتملة للنبات والنامي فاذا اقترن بها فصل

النامي الذي يزيل عنها شيء اخر من الابهام وبقيت محتملة من النبات

والحيوانات واذا اقترن بها فصل الحيوان زال انضمامها شيء اخر

من الابهام لكن بقي ذلك انضمامها محتملة لانواع الحيوانات فاذا

انضم اليها الناطق زال عنها الابهام بالكلية وصارت ماهية تامة

لا احتمال فيها بحسب الماهيات النوعية بل بحسب العوارض

المصنفة او المشخصة فليس المجتمع ماهية الا انسان فهو تتبع

للاجناس في الحيوان والجسم النامي والجسم والجوهر على ترتيب من الاعم

والبعض وبعضها فصل جنس لبعض اخر فوق الاخص كما هو

المشهور قوله وان انتسب بالاخص لئلا فصل له فلزوم جنسه لا يكفي

على الامر الجنس والفصل حمل قوله فلا تركيب في الماهية

محصلها ما سبق من قوله ولما حصل في الفصل من فيه

علة وبيس من النوع بانه لا يصح تركيب الماهية من اجزاء

كلها فصول وقد يتم امتناع تركيبها من اجزاء كلها اجناس يلزم

ان يكون تركيبها من اجزاء بعضها فصل وبعضها جنس فقد

ان لا يكون تركيب على الامر الجنس والفصل على ما مع انه يمكن

العقل ان يكون بعض اجزائه جنسا والبعض الاخر فصلا

وذلك يقدح في انحصار الاجزاء العقلية فيهما على ما مع ان الكل

في عقل لا اما جنس او فصل وانما لم يكن ذلك لان ذلك

على ما يلزمه وسؤال مقال لما تبين ان الفصل التام لا يكون

الا واحدا وانه لا يكون جنسان في مرتبة واحدة يلزم ان لا يكون

لماهية واحدة في مرتبة واحدة فصلان بالتمام ولا جنسان بل

فصل واحد وجنس واحد فلا تركيب على الامر واحد

اي غير متعدد في مرتبة واحدة تعسف للطالب تحته قوله

ولكنها تام وذلك لان الكلام في الاجزاء المحمولة ولا يشكل ان في الشيء

لا يكون اخص منه مطلقا ولا مساويا والا لا يكون جزء الشيء

بدون جزئه وانه في المحمول لا يكون مساويا قوله ولا يجوز ان يكونا

في مرتبة واحدة فلا وجه لشك ان يكون احدهما اعم من الاخر

فيكون اعم منه مطلقا فلا يتصور كون بعض عام المشترك اعم

منها بواسطة اشتراكه معها في الاعم في ذلك من وجوده

الا يكون مشاكلا لعام المشترك لان جلائه التقرير بل بعضه فيه

مشاكل عام مشترك بالذات فان كان اعم منه انضمام يمكن ذلك

لوجوده في تمام المشترك من الاول ليس لان كل جنس لماهية

واحدة لا يكون احدهما جنسا للاخر لما عرفت فلا يكون اعم كل

من منهما بوجه ما لكونه اعم من كل منهما في الاخر وذلك من وجوده

ما موجب اخر ومكذا فيلزم تركيب الماهية من امور غير متناهية وذلك

يستلزم امتناع تعقلها بالكنه فيرجع السؤال وهم الدليل في الماهية

المعقولة بالكنه والى عكس تعقلها بالكنه ذلك قوله ولا بد من انتهائها

والا لزم التسلسل وهو مشهور ومرادنا المعقول على الاجناس

معقولات فاذا انضمام متناهية كل واحد منها الفصول

الغير المتناهية علة لوجود الاجناس التي لا تناهي فلا يثبت

من الفصول انفسها ولا من الاجناس انفسها وهو ظ ولا من احاد
الفصول والاجناس لان الترتيب انما يثبت حيث يكون كل واحد
من امور غير متناهية معلولا للسابق عليه وعلة للاحق وليس
الامر فيها كذلك اذ ليس من احاد الفصول معلول ولا من احاد
الاجناس علة والترتيب انما هو في الحاصل سلسلة متناهية من معلولات
وعلل كذلك فيشمل الجنس ايضا او بالقسمة مراتب الاجناس بعضها
مع بعض فلا تم الهاية بناء على ان الجنس البعيد حين كونه والا يوجب
لا يوجب والا علة مرتب من الاجناس سلسلة من العلل والمعلولات
دون الفصول اذ ليس الفصل العالي في الفصل السافل لكن
يمكن منها ان الفصل السافل الكل ... مراتب الاجناس يجب
ان يكون واحدا او حيث كانت الاجناس متناهية كانت الفصول
ايضا متناهية وفيه علية انه انما يتم لو كانت الاجزاء الحمولة متغايرة
بحسب الوجود الخارجي والا فاللازم امتناع تعقل الماهية بالكنه وقد
يلتزم ذلك كان الوجه الاول ايضا مبنيا على التغاير بحسب الخارج
والا فلا علية بحسبه ويكون اللازم امتناع التعقل بالكنه قوله
فان مفهوم الكلي من حيث انه كلي فيكون مقولا على افراد من مفهوم الكلي وحصة
من حصصه عارضة له والاستحالة فيه على ما سبق من وجود في العدم
للعدم قوله ويمكن ان يقسم الكلي من هذا الوجه باعتبار مقولية العدم
باعتبار ملاحظة عارض حقيقتها وهذا اعتبار ملاحظة من حيث هو
وتفصيله ان مفهوم الكلي جنس لمفهوم الجنس والفصل بل هو جنس لمفهوم
الكليات الخمس فهو جزء له الكل بالقياس اليها فيمكن من حيث هو
مفهوم الكلي مطلقا ويسمى كليا طبيعيا وعارض مفهوم الكلي العارض
لذلك المطلق بالنسبة الى مفهومات الكليات ويسمى كليا منطقيا
وتركب من المعروض والعارض ويسمى كليا عقليا مفهوم الكلي من حيث
هو هو ... الطبايع كالحيوان مثلا ومصر
بالكلية والجنسية بالنسبة الى مفهومي الجنس والفصل وسائر مفهومات
الكليات هو على الاول واما على الثاني فيقول ان مفهوم الكلي عارض للطبائع
غير مخصوصة لهذا العارض يسمى كليا منطقيا وكل واحد من معروضاته
يسمى كليا طبيعيا والمجموع المركب منهما يسمى كليا عقليا وانما كان الاول
اولى لانه هو المعتبر فيه مفهوم الكلي من حيث هو كلي صادق وتعليلا وهو
المناسب لقوله لجنسيها ولي الثاني بعد ذلك كما لا يخفى وايضا التعليل

الاول فيه دقة وزيادة دون الثاني مع وكن عن كثير قوله
ينقسم الى من الكلية فيه مساهلة في العبارة لان اطلاق
الكلي على الكلي الطبيعي والمنطقي والعقلي انما هو بالاشتراك اللفظي
دون المعنوي فلا يصح التقسيم الا ان الاول انما هو مشترك
مفهوما لا بمعنى اللفظ الكلي مورد للتقسيم الى العارض وحده والى المعروض
وحده والى المركب منهما فالمقصود منها ان العارض يسمى باسم
منطقيا والمعروض يسمى بهذا الاسم مقيدا بقيد اخر والمركب
منهما يسمى به مقيدا بقيد ثالث فلا تقسيم حقيقي من المعنيين قوله
والفصل قد يكون عاليا وهو ان الفصول المترتبة ليس العموم والترتيب
في الفصول على نهج ترتيب الاجناس وتوهمها فان العالي
من الاجناس في السافل منها وليس العالي من الفصول
في السافل منها كما تشهد به الامثلة المذكورة بل انما ترتب
الاجناس في العموم والخصوص وكان بعضها في البعض
مرتب فكذلك فصول بالعموم والخصوص فقط فان يقسم
الجنس العالي ينتهي الى السافل كما يقسم السافل كذلك وكان
هو ايضا لم يقسم الا سفل كذلك هذا ما اشتهر من كلامهم
هو المقاصد واليه يرجع قوله ومنها عال وسافل ومتوسط كما
باني ذلك فلا وجه لا يقبل من ان المعتبر في العلو والتسفل والتوسط
هو ان يكون الاجزاء من ماهيته الا سفل او هو الكلي في العموم
فالتحقيق ان اجناس عالية لان المفهومات العامة كالموجود
مثلا اعم منها وليس الامر في الفصول المذكورة الا الا سفل منها
كما لا يخفى فالاقرب الى الصواب ان يقال نحو ان تركب فصل النوع
الاخير من جنس وفصل ثم تركب هذا الفصل من جنس وفصل
اخر وهكذا الى ان ينتهي الى فصل لا فصل له فيكون هذا الفصل
الذي انتهى اليه سلسلة الفصول هو العالي وفصل النوع
الاخير هو السافل وما بينهما هو المتوسط واما الفصل
المفرد فهو فصل بسيط ليس في الفصل اخر هذا ما قيل
وقد عرفت اندفاعه ومع ذلك ... حواله
فان جنس الفصل لا يجب له وتحقيق في موضعه اليه
الله قوله وهو سهل لان افراد الفصل يعم من افراد الجنس
فان الجنس اذا كان هو اذا كان فصله المقسم له ايضا هو ذا

في نفسه ما عرفت ولم يحصل لها شأن في الوجود وهو شبيه بالحال
بالعقل وفصوله المعينة في تأثيره بكون العقول العشرة
محصله بالماهية وكون النجوم وضياؤها ... وذلك كالحساس
الذي هو فصل بالنسبة الى الحيوان جنس بالنسبة الى السميع والبصير
قيل وهو الى الحساس انما نوع بالنسبة الى هذا الحساس وذلك
الحساس اعني حصته الموجودة في الافراد وجنس عام بالنسبة
الى الناطق وخاصة بالنسبة الى الجسم فاجتمعت الكليات الخمس
في امر واحد بالقياس الى امور متعددة قوله بل الجنس محمول
على الفصل على انه لازم له يعني ان جنس الماهية اذا قيس الى فصلها
الذي يقومها شيئان في حسابها الا انه لما كان فصلها بالقياس الى
جنسها خاصة له فليس شيء منهما محمولا على صاحبه حملا ذاتيا بل
حملا عرضيا قوله فانه ان شارك بماهيته وجب
ان ينفصل عنها بفصل بعد ان امتياز الفصل عن الجنس والنوع
فذلك يكون بفصل واما الشيئان عن سائر الاشياء فاما بالذات
ان يشارك في جنس او ينفصل آخر ان شارك في جنس وهو فعال
جنس الفصل ... ولو كان له جنس لكان جنس كالجنس المهية
ونوع ما يختص الاشتراك وجنسه فان كان تمام المشترك بين الماهية
وذلك النوع كان جنس للماهية ان كان بعضا من تمام المشترك بينهما كان
فصلا لجنسها كما تقرر والشيء من الجنس والا ... العقل
والالم يكن الجميع فصلا للجنس بل لها الاتي وايضا كان الجنس
او شيء منه داخلا في الفصل لزم اعتبار ... واحد في الماهية
... قطعا ... فذلك من الجنس لا يكون
جنسا بالنسبة الى فصل بالجملة قوله كان الجنس ... مطلقا ...
... ليكون الفصل ... هو فصل له مخصص بالفصل
... فان الفصل ... بالقياس الى ما هو فصل ...
له لا بد ان يكون ... اي يميزه عن جميع ما عداه فلا يكون
... مطلقا ولا ... والا لم ... الا اخص منه مطلقا
... والا لم يكن ذاتيا واما الفصول البعيدة فانها
يكون ... مطلقا ... فصول ... ولا ... وذلك لانها
مميزة له عن بعض ما عداه ... وذلك قوله الماهية النوعية
من حيث هي ... تصور ... الماهية ... او التصور

المشخص

امتنع الشركة فيها ... للعقل فرض اشتراكها كلها في كثيرين فوجودها
كونها ... اذا تصور لم يمكن للعقل فرض الشركة ولا يمكن في وجود
ذلك ... لا يمكن فيه واذا لم يمكن الماهية النوعية اذا
... الا ... واذا لم يكن ... لا ... او التشخص
من امر ... في الماهية النوعية ... الاشخاص عن فرض الاشتراك
وهو المسمى بالتشخص قوله فان الشيء ما لم يوجد ... حاله في
نفسه من نوع الشركة اي لم يمكن ذلك الشيء بحيث يمتنع من نوع
الشركة فلا يكون له ... يصير من ذلك اعني التشخص ...
الوجود ... التشخص ... العكس ... وجود الطبائع
... فيكون التشخص ... الطبع عن الوجود ... لكن
لان ... الاستلزام على وجه السببية
كما مرت الاشارة قوله لا يقال كل ما هو موجود ...
... اي من الكلية ... الواجب ... موجود خارجي
وليس له ماهية ... بل يتشخص بذاته كما هو المشهور
... قوله يكون حاله من الحال ... ان يكون كل تشخص
بحيث يمتنع ... الشركة فلا يكون ... ويكون
مفهوم التشخص والتعين من العوارض الصادقة على التشخصات
المعينة كسائر المفهومات العامة قوله فثبت ان التشخص من الامور
الاعتبارية وهو من المعقولات الثانية فيقال ... كيف يكون
... الا بمطابقة شيء في الخارج مشخصا للماهية في الخارج ...
عن كل ما عداه ... العقل فليس تشخص الشيء
في الخارج الا حالة حاصلة له في الخارج ... ضروري ...
لان الموجودات الخارجية ... بالامور العدمية والاعتبارية
... السبب ... الذي ...
... ضروري ثم ... حال التشخص بالقياس الى
الماهية النوعية كحال الفصل بالقياس الى الماهية الجنسية فكان
الفصل والجنس لا ... في الوجود الخارجي كذلك الماهية النوعية
والتشخص لا ... والا لما امكن الحمل بينهما ايضا فالتشخص
من ... اذا ... العقل ... الماهية النوعية
ويتشخص كما ... الماهية النوعية الى جنس وفصل ...
الخارج ... وجودا في ... قوله ...

ان قال التشخص آه يريد ان العقل اذا لاحظ التعين من حيث
هو قطع النظر عن متعلقه فلم يكن له بهذا الاعتبار ان
يلاحظ اشتراكه بين شيء او لا ولو فرض حصول انسان
بتعين آه فلا يتسلسل بل هو الاعتبار اصلا واذا اضيف الى من
حيث هو موجود في الذهن وجعله ملحوظا في ذاته وجد مسارا كالنوع
من التعينات في الماهية النوعية فيعتبر له تعينا آخر فان لاحظ التعين
الثاني على الوجه الثاني اعتبر له تعينا ثالثا وينقطع ذلك بانقطاع الاعتبار
على الوجه الثاني بدليل انه من المرات التي يمكن اعتبارها وقد سلف
لك تحقيق امثال ذلك مما تستغني به عن اعادته **قوله** وفيه نظر حاصله
انه ان اريد بالمتشخص ما هو موصوف بالتشخص موجود في الخارج فلم
لكن وجود الموصوف لا يستلزم وجود العارض وان اريد به موجود كسر
من الماهية النوعية والتشخص فلا نم وجوده في الخارج وكيف يسلم
من يتكر وجود التشخص فيه واجيب عن ذلك بانا نريد بالمتشخص
والمتشخص التشخص كرر متلبسا ولا شك في وجوده والشيء موجود
معلوم الانسان قطعا والانعدام على عدم وانه يرد كما يعرف
عليه انه ان اراد انه هو الانسان مع شيء او شيء بالتعين
هو او لم يكن موجودا ثم قيل واعلم ان نسبة الماهية الى التشخصات
كنسبة الجنس الى الفصول وكذا استلزاما لكن تحرير هو المتبع بما
يغنيك عن تحريره ههنا **قوله** والمعدوم لا يكون هو ما ينسب الى شيء
لا يكون ذلك لانه يستحيل ان العدمات مع كونها عدمات يحمل
على شيء منها قطعا فكلا نسلم تماثل الاسباب ومع تعدد تماثلها واتفاقها
في الماهية لا نسلم ان وجود بعضها او وجود جميعها الان المتماثلات
يجوز ان يكون بعضها موجودا وبعضها معدوما وكلها معدوم **قوله**
او لما لا يمكن عدمه عن عدم الاطلاق اي يكون العدم اعني العدم
الذي هو التعين وعدم الاطلاق متلازمين لا يجوز انفكاك الاول
عن الثاني كما يظهر من قوله في تصوير الانفكاك فاما ان يوجد عدم
الاطلاق بدون ذلك العدم او بالعكس **قوله** يلزم اشتراك جميع
الافراد في ذلك المعنى يعني اشتراك جميع افراد التعين في ذلك المعنى العدمي
هو عدم الاطلاق او العدم الذي يلازم عدم الاطلاق فان
كل واحد من التعينات يوجد فيه قطعا عدم الاطلاق وما يساوي
عدمه **قوله** وفيه نظر اما اولا فلما ذكرنا اولا في الكسر الثاني وهو

اما لانا ان التعين اذا كان عدميا كان عدم الشيء لجواز ان يكون امرا عدميا وما
يثبته لا عدم الشيء آه **قوله** وانما يلزم ذلك ان لو لم يمكن لكل آه ظاهر الكلام
يشعر بان يدل على ان كل فرد من افراد التعين بعين آه خاص به وهو حصة
التعين المطلق فذلك الفرد ممتاز عن سائر الافراد بذلك التعين الخاص
به وذلك التعين الخاص به ممتاز بذاته عما شاركه في حصة التعين المطلق
والحصص من حيث انها حصص متمايزة وانما يلزم ذلك ان لو لم يمكن كل فرد من
افراد التعين امرا خاصا في نفسه متميزا عن غيره من التعينات بذاته
مع اشتراكها في حصة مطلق التعين الذي هو عدم الاطلاق او
ما يساوي عدمه على ذلك التقدير **قوله** ان اراد ان شيئا ما به التشخص
ملاير من غير ان التشخص امر اعتباري لا تحقق له في الخارج اصلا كان
البحث عن علته في الخارج باطلا وان قصد بيان علته من حيث
كونه وجوده ممكنا فتأمل ويمكن ان يدفع بان التشخص امر اعتباري
لكنه اتصف به موجود خارجي والموجودات الخارجية او اتصف
بعض احتياجه في اتصافها الى العلل ترجح ما يكون علة
لكونها مشخصة فالبحث عنها انما هو عن علة اتصاف الماهية بالتشخص
لا عن علة وجود التشخص في نفسه **قوله** لانه لما اقتضت الماهية التشخص
اي لما كانت الماهية مقتضية للتشخص اقتضاء يستلزم ذلك التشخص لكن
الماهية منحصرة في شخص واحد لكن ان يوجد شخص آخر واللا
لا يمكن غير التشخص الاول فيتخلف المعلول عن علته التامة هذا اذا
كان تشخص الماهية امرا عدميا واقتضته الماهية وذلك الاقتضاء واما
اذا كانت الماهية مقتضية لتشخص في ضمنها في جملة الاشتراك
فيها كالواجب تعالى فلا تصور هناك تعدد اصلا وذلك اقوى
في التعدد من الانحصار المذكور كما لا يخفى **قوله** وان كان التشخص
غير الماهية اي اذا لم تكن الماهية كافية في اقتضاء تشخصها بل كان
لغيرها مدخل في ذلك فلا يرد هناك من مادة تستعد للتشخص اليها
قوله وذلك لان المباين نسبته الى الكل سواء فتخصيصه تشخصا
معينا بماهية دون اخرى او بفرد دون آخر ترجيح بلا مرجح ورد ذلك المنع
تساوي النسبة فان الفاعل وجودات الممكنات كلها مستند اليه ولها
فاعل نسبته خاصة الى منفعلها لا يكون الى غيره التشخصات
كذلك لا نسلم استحالة ما **قوله** لان المحل سابق على الحال فلا يكون الحال
سبب التشخص المحل اي المقتضي ان يعلل فلا يكون الحال سببا له اي للمحل

حاشية: ما في بعض نسخ ... موادها

قول

الذي هو التشخص قيل انهم جعلوا مطلق الصور علة للهيولى اما حالة
بها فيتشخص بما ذكر فحينئذ لا يكون شاملا للكل قوله فيستند
التشخص الى المادة قيل اي كل عام على ان الحال لا بد ان يكون المادة
الجسمية القابلة للانفكاك المحسوسة مع انهم يدعون في كل الاجسام لا يجوزون
على ان تشخص العقول بماهياتها وان كان تشخصها بالمادة
فلا يكون العقول مجردة الى غير ذلك من المباحث المشنع عليه
ولم لا يجوز ان يكون محل غير المادة الذي يكون كالموضوع المجرد
قوله والمادة تتشخص بانضمام اعراض خاصة بها قالوا اذا لم
يكن الماهية كافية في تشخصها احتاجت فيه الى مادة فان كانت
المادة متعددة فذلك الماهية محتملة بالماهية متعددة افراد الماهية الحالة
بها بحسب تعددها كالهيولى بالنسبة الى الافلاك القابلة للصورة الجسمية
وان كانت واحدة بالشخص بها وذاتها فان لم يتصور فيها استعدادات
مختلفة لحصول الماهية التي له فيها لم يتشخص الا في شخص واحد كالصورة
كهيولى الفلك وان حصل فيها صورة نوعية منحصرة في شخص واحد
وان توارد عليها استعدادات مختلفة بسبب اعراض متعاقبة
فكثرت بها تعدد افراد الحال فيها كهيولى العناصر فانها وان كانت
ماهية واحدة لكنها يعرض لها استعدادات مختلفة فتلبس بها
الصور النوعية للعناصر الاربعة وتستعد بتعدد اشخاص كل
واحد منها فاعترض عليهم بان المادة اذا كانت ماهية واحدة وجب
ان تتشخص بماهيتها وحينئذ نوعها في شخصها فلا يتعدد افرادها
فكيف تتعدد بسببها افراد ما حل فيها ودفع ذلك بانه لا يمكن استناد تشخصها
الى ما يباينها او يحل فيها لما ذكر بعينه والا الى محل لما فيه من التسلسل
من لزوم التسلسل في المواد فاجابوا عنه بان تشخصها بانضمام اعراض
خاصة بها حالة فيها مثل الابعاد المعينة والوضع المعين والكيف المعين
فتعدد اشخاصها بسبب تلك العوارض التي لها فيها فورد عليه
انها جاز تشخصها بسبب ما يحل فيها من تلك العوارض فلم لا يجوز بعض
الماهيات بسبب صفاتها العارضة لها فيتكثر افرادها من غير
احتياج في ذلك الى المادة وايضا ينقل الكلام الى تشخص تلك العوارض
وتعدد افرادها فان استند الى تعدد المادة المستند الى تعددها
لزم الدور وان استند الى تعدد المادة المستند الى عوارض اخرى
سابقة عليها حالة فيها نقل الكلام اليها ولزم التسلسل فالاولى ان الهيولى واحد (؟)

هيولى كل فلك مخالفة لهيولى فلك اخرى
هيولى العناصر واحدة

تسلسل لو حجج

في الامور المتساوية على المادة ونحوهم جوانب في الصفات العارضة
اذا كانت متعاقبة على الماهية فلا حاجة الى المادة في تكثر افراد الماهية
كما ذكر انتهى قوله وهي لا يجوز تكثر اشخاص الماهية بسبب تكثر المادة فيرد
من جهة قوله فيستند التشخص الى المادة بمعنى اذا كان تشخص الماهية مستندا
الى المادة جاز ان يكون تعدد افرادها بسبب تكثر افراد تلك المادة
سواء كان تكثر المادة مستندا الى ماهيتها او الى العوارض الحالة فيها قوله
لان الحال في المحل يحتاج الى المحل اما في وجوده كما في العوارض او في تشخصه
كما في الصورة وايا ما كان يتم المقصود كما ذكر قوله لكان تكثر الحال
المتكثر الذي تلك اه اعتبر قيد التكثر لان الحال الذي لا يتعدد بالماهية
لا يجوز استناد تشخصاتها الى ماهياتها واما الذي تلك فلا يجوز استناد
تشخصاتها المتعددة الى الماهية ولا الى ما يباينها لاحتمال فيها لما ذكر من
المستدل بعينه بل الى المحال الخ فيلزم التسلسل في الامور المترتبة الموجودة
دفعة قوله اجيب بان الشيء الذي لا يقبل التكثر لذاته اه يريد ان الشيء
اذا كان في حد ذاته غير قابل للتعدد كالصورة الجسمية المتصلة
في حد ذاتها فانها لا تتصف الا بالوحدة لانها لا تقبل التعدد لكن لذاته
الانفصال المنافي للاتصال الذاتي فكذلك الشيء يحتاج الى شيء آخر
قابل للتعدد لذاته واما الذي يقبل التعدد لذاته كالهيولى فانها
في حد نفسها لا متصفة بواحدة ولا متصلة متعددة بل هي
قابلة لها فلا يحتاج في التعدد الى قابل آخر بل الى الحامل
فكثرت فلا حاجة لها الى مادة اخرى قيل عليه ان الدليل المتقدم
الدال على ان المادة علة لتشخص الماهية المتكثرة الاشخاص يقتضي
احتمال ان يكون المتكثر لذاته بماهيته فان قال نحن لا ندعي ان ماليس
ما هو متكثر لذاته بل نقول ان ماليس ما هو قابل لذاته للتكثر فلا يصح عليه
ما ذكر من التسليم بانه اذا قبل ذلك التكثر فالتعدد لكل التكثر
الى ذاته لان الواحد لا يكون مقتضيا للتشخصات المتكثرة فلا بد
ان يكون للمادة مدخل في تلك التشخصات بغير الدليل الذي ذكره
والحق ان المستدل ان يقول الماهية ان كفت وحدها في تشخصها
انحصر نوعها في شخصها وان كفت مع الفاعل انحصر فيه
ايضا وان احتاجت الى مادة يحصل تشخصها فتعدد بتعددها
اذ لا يجوز استناد تشخصها الى ماهيتها ولا الى ما يحل في تشخصها
كما مر لان كون الماهية مع علتها كافية في تشخصها الا يوجب الانحصار

عبارة المحشي تذكر التكثر المعلول لتعدد افراد المادة

وتعدد المادة على الوجه المستدل

الا اذا اتحد الفاعل فانا واعتبار اماته اذا تعدد دانا او اعتبار
فان تعدد تشخص الماهية فلا يكون تعدد اشخاص الماهية مسلزما
لكونها مادية كما يرعمه القوم **قوله** لانا نعلم بالضرورة ان الماهية اه
اقول هذا الدليل بعينه يدل على ان التعين علة للوجود فان الشئ اذا كان
معتبرا في الخارج كان موجودا فهما على السواء ومن هنا قال المحقق
اولا ومن ههنا ان تعين الماهية وحده كاف في وجودها فهو علة له واذا كان
علة للوجود لم يكن معلولا له وانت خبير بان تعين الماهية وحده كاف
في تعينها فهو علة التعين ثم اذا تعلم ما ذكره الا ان الا يستلزم الوجود
وذلك لا يوجب كونه علة له لجواز ان يكونا معلولي علة واحدة **اقول** ايضا
لو كان وجود الماهية علة لتعينها لكان متقدما عليها فيتقدم على الذات
على تعينها فكان الوجود الخارجي ممكن الا انه عارض الماهية من حيث
وذلك غير معقول كما مر سابقه اشارة ثم اعلم انه لا يتقدم لاحدهما على الاخر
لا زمانا ولا ذاتا بل كتلازم المتلازمين المتصادقين **قوله** وهو المط
فيه بحث لان الظاهر من مقالتهم ان تعدد اشخاص الماهية لا يكون الا بسبب
المادة الا انهم فرعوا على هذه القاعدة ان المجردات والعقول انواعها منحصرة
في اشخاصها وقالوا ان النفوس الانسانية الحادثة في الابدان لا تعدد
بتعلقها بالمادة تعلق التدبير والتصرف فيكون سبب تكثرها المادة ولو كان
مرادهم منها ما ذكره الشارح من ان الماهية لا تكون مادتها
مدخلا في تشخصها لم يفرع عليها ما ذكره واعترض بعض الفضلاء ما ذكره
لم يلزم منه بطلان ما ادعاه وذلك لان العاقل يجوز ان يكون الماهية علة لتشخصها
اذ يجوز ان يكون الوجود المخصوص كافيا في تشخصها ولا يكون المادة
مقارنة له من غير ان يكون لها مدخل فيه **قوله** والمحصل التشخص
بانضمام كلي عقلي الى كلي اخر فيه بحث اذ صحة الدعوى بديهية فيها
نوع خفاء يزول بادنى تامل في التنبيه الذي اورده على صورة القياس
فان التعدد من المفهومات الكلية الى اخره كان لا يسع ان لا يمكن
للعقل فرض الكثرة كيف كان بل المتشخص لا بد ان يكون تشخصه
وتخصيصه مستفاد بنفسه عن فرض الكثرة ثم من حصلها
مستندا لا علة لها والقرض بانه او اجاز في المعانيش انه تنبع عوارضها
منتشرا احدهما بالاخر وتخصصا بنوع واحد كما في الماهية المركبة فلم
لا يكون تعسر الكلي بالكلي في بعض الصور والا بد منه لا ان الاصل
فرض الاشتراك وما ذكره لا يدفع هذا الاحتمال **قوله** ونحو

اسار كل من الغنين بواسطة الاخر فلا نزاع في الفرق بين التميز والتشخص اذ
لا يجوز ان يتشخص كل من الشيئين بواسطة الاخر لانه يلزم منه ان يتسر
الكلي بالكلي لا يفيد التشخص اصلا ويجوز ان يتميز كل منهما بواسطة الاخر كما
في الطالب المطلوب **قوله** والتميز اعم من التشخص يريد ان شرع في شرح
ما وقع في بعض نسخ من الكتاب وهو قوله والتشخص لا يعتبر مشاركه
والكلي قد يكون اضافيا فتميز والشخص المندرج تحت غيره متميز لكنه ادرج
في الشرح شيئا من المتن كما لا يخفى لان قوله اذ التميز يختص يدون التشخص
في النسخة المذكورة اشار الى قوله والكلي قد يكون اضافيا فتميز وقوله
والتشخص يختص بدون التميز اشار الى قوله والتشخص لا يعتبر
مشاركة وانت تعلم ان عدم اعتبار وجه الوجود المطلق وسائر
المفهومات العامة للواجب المتشخص لا يستلزم ان لا يكون متميزا عنه
عن مشاركته في تلك المفهومات بل يستلزم عدم اعتبار غيره فلانه
من كل متشخص فلا تميز فالصواب ان التميز اعم مطلقا لان كل متشخص
متميز ولا عكس كليا **قوله** فان الكلي من حيث هو كلي واحد بيان
مفهوم الانسان مثلا اذا اعتبر من حيث هو غير مقيد بوجود
شيء من العوارض اليه بعينه اعني اذا اعتبر من حيث هو كلي طبيعي
صدق عليه انه واحد ولم يصدق عليه انه متشخص فلا يكون
التشخص عبارة عن الوحدة بل كل متشخص يصدق عليه انه واحد ولا عكس
كليا **قوله** فان الكثير من حيث هو كثير موجود لم يرد به ان مفهوم الكثير
من حيث هو هو يصدق عليه انه موجود خارجي فانه من الموجود
الاعتباري بل المراد ان الكثير من حيث انه المعقولات ولا ان ما صدق
عليه مفهوم الكثير موجود اعني صفة الكثرة الى المجموع المركب من المعروض
والعارض موجود خارجي فانه اعتبار محض وان اخذ في مفهوم
الكثير الاعتبار فعلى هذا المراد انه ما صدق عليه هذا المفهوم اذا لوحظ
منفصلا ايجادا ويصدق عليه مفهوم الموجود في الخارج فالكثير
هنالك يصرح على انه وصف للمحكوم عليه بالوجود وقيد له لا
على انه جزء منه فكانه قيل الموصوف بالكثرة الملاحظ اتصافه
بها موجود في الخارج وذلك مما لا شبهة فيه ولا يلزم منه وجود الوصف
والعقد في الخارج واما اعتبار في الكثير هذا القيد اعني قوله من حيث هو
كثير ليصح الحكم عليه بسلب الواحد عنه فان كل كثير يمكن ان يعتبر من حيث
جملته فيصدق عليه انه واحد كما صرح به في الشرح وبما قررنا ظهر لك اندفاع

اسار

عليه م

اذ لا مادة للمجردات والعقول انواعها منحصرة

اذ لا تعلق للنفس الانسانية مدخل في وجود النفوس الانسانية بعد تعلقها بالبدن

الغاية الوجود خاصة للمعانيش

فيشرح اولا ما هو مقدم ما وقع في النسخ

شرح ثانيا ما هو مقدم في النسخ

ان يقال م

ساهو الاول

اذ يعتبر الواحد كلي طبيعي

وهو الانوع ان الموجود الموصوف بالكثرة كان الموصوف موجودا ١٢

ما قيل من أن الكثرة لما كانت اعتبارية فكيف يكون الكثرة من الحيثية
موجودة خارجاً وإن أراد الوجود والوحدة الأعم فالكثرة من حيث هو كثرة
متصف بالشيء كحصة الوحدة فيكون واحداً وهما أعم فلا تصدق سلبيته **قوله**
وكل شيء له وجود واحد وذلك بأن يقال الكثرة متصف بما يتأتى الكثرة
من حيث هي كثرة موجود وليس بواحد ورد بأن الكثرة متصف بالوحدة
فلعل كل شيء من حيث هو كثرة ليس كذلك فلا يشكل بشيء من الكثرة عن وحدتها
فلا تصدق بسلب الكلية **قوله** وهي واحد بالموضوع أراد بالموضوع
ههنا ما يشمل المحل أعني المحكوم عليه والموصوف كما يدل عليه قوله أو كل
ما يوصف بها أي بالوحدة يوصف أي بالوجود لا المعنى المقابل للحال
المستغني عن الحال فيه فبطل ما توهم من أن كلامه ههنا يدل على أنه ما عدم من
أن الوجود ليس في موضوع **قوله** إذ كل ما يوجد الأشياء واحد الأشياء
يرد عليه ما هو المشهور في مباحث الوجود وحمل من أنه إن أريد أن حصة
الوحدة يمكنها بداهة فلا يمكن من التصديق بالتردد في السلسلة وإن أريد
أن تصور الموجود بالبديهة فلا يرجع إلى البديهة مع أنه لا يشمل مع البداهة جميعها **قول**
وذلك لأن الوحدة أعرف عند العقل **قيل** عليه أن الوحدة والكثرة
من حيث هما أمران كليان والكليات لا يدركهما إلا العقل وليس
من شأن الخيال إدراكهما وإن أخذ الكثرة من حيث هي حاصلة في المحسوس
فالوحدة أيضاً موجودة كذلك فلا يدركهما العقل بل هو حسي يحس
مثلاً أو وهمي مخصص أحدهما بأعرفية عند العقل والآخر بالأعرفية عند
الخيال لا وجه له ويمكن أن يقال أن المدرك للكليات وللجزئيات في الأساس
هو العقل أي النفس الناطقة كما هو المشهور لكنها تدرك الكليات بذاتها
أي ترتسم صور الكليات في ذاتها ويدرك الجزئيات بالآلات أي ترتسم صورها
في الآلات والمدرك هي النفس إلا أنها بالآلة أن الصور الكلية ترتسم في ذات النفس
مجرّدة من صور جزئياتها ترتسم في الآلات فالنفس يدرك أولاً الآلات
وثانياً يمكن أن ترتسم صورها في ذلك الآلات ثم ترتسم فيها وتحصل ثانياً
صورة واحدة كلية ترتسم في ذاتها فكل واحد من الكليات لم ترتسم في ذات
النفس موضوع الوحدة وفيما بها النسبة موضوعها المرتسمة في الخيال
أولى من موضوع الكثرة ولا شك أن ما ترتسم في ذات النفس يكون أقرب
إليها وأعرف عندها بالنظر إلى ذاتها وصورها من أن ما ترتسم في الآلات وأن المرتسم في
الآلات أقرب منها وأعرف عندها بالنظر إلى ذاتها ما هو في تلك الآلات
فظهر أن موضوع الوحدة أعرف عند العقل من موضوع الكثرة وأن

قال الراغب الدرجة العقلية على ضربين أحدهما بغير إضافة وهو المذكور بأنه أول مخلوق والثاني بالإضافة إلى الحاجة العامة سائر عند الإنسان وهو الأول منزلة الصورة للعصر

موضوع الكثرة أعرف عند العقل باعتبار الآلة من موضوع الوحدة هكذا
قال الفاضل المحشي أعني الوحدة والكثرة الكليتين اللتين عارضتان لموضوعيهما
مشاركان أي في العقل والآلة فالعقل إذا أخذ وحدة كان إدراكها من حيث هو
لم ترتسم فيه أولاً من إدراكه لما هو عارض لم ترتسم في آلته وإذا أخذ من
آلته كان الأمر بالعكس وإن كان مدار الإدراك للعقل بنفسه
فتأمل وأيضاً لما كان الوحدة عند الكثرة أي جزءاً منها وكان العقل لا يدرك
شيئاً إدراكاً تاماً إلا بعد إدراك جزئه ولذلك كان أسباب الشيء أجلى
منه وجب كون الوحدة أعرف عند العقل من الكثرة ووجب أيضاً
أن يكون تعريف الوحدة بالكثرة تعريفاً بخفي وإن كان العكس تعريفاً
صحيحاً **قوله** والوحدة لها وحدة ويلزم التسلسل **أقول** عليه بالأشهر
ورود في نظائره وهو أنه لم لا يجوز أن يكون وحدة الوحدة عينها كما أن
كل مفهوم لكون الوحدة عارضة في كونه واحداً إلى الوحدة صفة الوحدة
التي هي مفهوم الوحدة واحدة بذاته من غير احتياج إلى انضمام
وحدة أخرى إليه ولئن سلم ذلك فلم لا يجوز أن يكون الوحدة موجوداً
خارجية ويكون وحدة الوحدة اعتبارية أو لا يلزم من وجود الشيء
وجود كل واحد من أفراده فلا تسلسل في الأمور الخارجية لأنها لا تنتهي
إلى ما هو اعتباري قطعاً أو يكون الترتيب في الاعتباريات وينقطع
بانقطاع الاعتبار **قوله** بجعلها العقل عند اعتبار عدم الانقسام
فيه أشعار بأن الوحدة غير مغاير لمفهوم عدم الانقسام **قوله**
لا يقال لو كان للوحدة وحدة آه **أقول** هذا السؤال إذا أعرب
من حيث كونها موضوع الوحدة أولى ترد بأنه لا يجوز أن يكون
الوحدة مجردة فيه لوحدة أولى في الأجسام في موضوع الوحدة
الأولى وحدتان فلا يلزم أن يكون واحداً كما لا يلزم أن يكون الوحدة اثنينية
وكذلك والجواب أن الوحدة الأولى فإنه بموضوعها صفة له واحد
ليس الوحدة الثانية وأما الوحدة الثانية فلا يشكل صفة لموضوع
الوحدة الأولى بل صفة للوحدة الأولى فإنه ما يقال أيضاً واحد بهذه الوحدة
الثانية فإنه بها الكل واحد من الوحدة الأولى وموضوعها موصوف بالوحدة
لا أن لا يجعله على حدة واحداً متعدداً مقسماً وإن سلم تعدد وحصه لكان في الجواب
والسؤال نظر إلى الظاهر المتبادر فاقترن وتال مع الوحدتين
بالأولى والثانية اعتراف بالاثنينية فإن أراد أنه اعتراف بالاثنينية
بموضوعها الوحدة فلا إشكال فيه لأن موضوعها اثنين فإنه بالشيئين مع الوحدة

بدل الاثنين

اثنينية

وإنما اعتراف بالاثنينية بأنه كل واحد منهما واحد ... فلو ظاهر التعلق وإن أراد ...

الوحدة العارضة لموضوع العقل والكثرة العارضة لموضوع الآلة كليات ومداركها العقل

الا وان موضوعهما وكثيرا ما يشكل وحدتان متقابلتان فالتقابل بالتحقيق
متقابلتين الا ان احد المحلين هو بعينه الحال في المحل الآخر وليس يلزم منه
الا ان يكون احدهما جزءا فقول في ماله انه حاصل ولا **قوله** ومقابل
الوحدة والكثرة بحسب اضافة العلية بين الوحدة والكثرة تقابل
قطعا اذ لا يكون اجتماعهما في شيء واحد من جهة واحدة وليس التقابل
فيهما منحصرا في اقسام التقابل بين ذاتيهما تقابل احد انواع التقابل
الاربعة كما يشكل فيهما تقابل بحسب عوارضهما التضايف فيهما
متقابلان بالوحدة مقابل التضايف فان الوحدة علة مقومة للكثرة
وهي معلولة للوحدة والعلة والمعلولة متضايفان بالذات فهو هما
اي الوحدة والكثرة متضايفان بالوحدة وكذا الوحدة مكيال للكثرة
لان الوحدة تفنيها اذا اخرجت منها مرة بعد اخرى وهو مع الكثرة
والكثرة متكثرة والمكيلية والمكيالية فهما متضايفان بالذات بهام
فهو هما متضايفان بالوحدة **قوله** فان كل واحد من الشيئين
لا بد ان يكون موضوعه بعينه موضوع الآخر لاتحاد الموضوع معتبر
في المتقابلين مطلقا لان التقابل كما ثبت هو امتناع اجتماع
شيئين في موضوع واحد في زمان واحد من جهة واحدة ولذلك جعل
عدم اتحاد موضوع الوحدة وموضوع الكثرة دليلا على انتفاء
جميع اقسام التقابل بين ذاتيهما **قوله** موضوع الوحدة في موضوع
الكثرة وذلك لان موضوع الوحدة جزء لموضوع الكثرة كما ان الوحدة
جزء للكثرة **قوله** الوحدة مقوم للكثرة وليس شيء من الاضداد بمقوم لضده
وكذا الاشياء من العدم والملكة والسلب والايجاب تحقيقه فالمقابلة
فتقوم الوحدة للكثرة دليل على انتفاء هذين التقابلين ايضا
كما ستعرف ولكن لا يستدل على انتفاء التضايف لان احد
المتضايفين لا يكون مقوما للآخر والا لكان متقدما عليه بالتعقل
لكنهما متكافئان فيه ومنهم من جعل تقدم الوحدة المتلازم من قولها
دليلا على انتفاء التضايف والتضاد ايضا فان احد المتضادين
لا يتقدم على الآخر وجوبا **قوله** فان جعل الوحدة الصرفة ثم ان
لما وجدت من مقومة للكثرة وهي مما يمنع الوحدة تقابل الكثرة
في الموضوع فلا تضاد بينهما بالذات بل لا تقابل الا بالوحدة كما ذكرتم
والماء وحدة اي ثابت في موضوع الكثرة وتحل فيه ومثل الكثرة
عنه كالمياه المتعددة في الكيزان اذا جمعت في اناء واحد الوحدة

بعدة مع الكثرة في الموضوع فانه لما بطلها بالمعنى وكل الموضوع
كما يكون احد المتضادين بالمقايسة الى الآخر وكذلك علم لا يكون من
الوحدة شيء للكثرة **قوله** ولا تبطل الكثرة بالذات الوحدة بطلانا
اوليا بل وحدة لو عدم اتصالها بطلان لم توجد لما ان يبطل ببطلان
وجدانها فالوحدة اذا ابطلت الكثرة فليس بالقصد الاول تبطلها
بل تبطل لا الوحدات التي للكثرة والقصد هو الذي يبطل القصد بالذات
وبالقصد الاول ثم من كل الاعتراض على بعد التوابيت هي
ان ليس الوحدة الطارئة على موضوع الكثرة لا تبطلها بالذات وذلك
لان ابطال الوحدات المتقومة كما في المثال المذكور ابطال الكثرة بعينها
لانه يلزم من ابطالها ابطال الكثرة فان رفع الجزء هو بعينه رفع الكل
فلا رفع اللازم قال بل الجواب ان الكثرة والوحدة العارضة
لموضوعها متضادان فيصح كل واحد منهما الاخرى بالذات
وتبطله على ان المتضادين كما يظهر من ذلك المثال وعكسه
فان واما يقال من ان محل الكثرة هو المطبوع ومحل الوحدة
الطارئة هو الشيء الواحد الحاصل بعد زوال الكثرة الذي هي
لمحل الكثرة فلا يتحدان محلا ولا متضادان بل لا متقابلان
بالذات اصلا فمردود بان بعد الشيء ووحدته محل الكثرة والوحدة
فيه لان الشيء بعدده متقوم الكثرة بها والوحدة متقوم الوحدة والكل
ان المحل الذي صار واحدا هو بعينه المحل الذي كان بعدد الا ان الكل
احدا الكرة مردود ولان طريان الوحدة على موضوع الكثرة ابدا يتوهم
في الاشياء متعددة اذا جمعت وصارت شيئا واحدا بعد غير كثير
من تلك الاشياء فزوال الكثرة كما في مثال المياه لانه اذا
جمعت تركب منها شيء مركب وحدة مع بقاء تلك الاشياء فيه وجودها
اولا لان الوحدة مما عارضة للمجموع من حيث هو مجموع وجملة والكثرة
باقية مع تلك الوحدة وعارضة لاول هو وهي الوحدة من حيث انها
متصلة كما سيأتي متلاشية واحدة فلا تنافي يتخالف موضعي
الوحدة والكثرة مما يوجب عدم تقابلهما اما الثاني في تلك الاشياء
التي زوال بعدد بها لا هي الانفصال ثم بقول الماء اذا كان
في اوان هناك صورة مجتمعة لكن كل واحد منها انه متصل
متصل عادة اجتمعت في اناء واحد انعدمت تلك الصور رأسا وحصل
صورة واحدة متصلة مع عدد ان الانفصال فيها الاصل كما مر

عند عدم

يستلزم تحلل الكثرة بكل الصور ومن ذلك في محل الوحدة من الصور
الحادثة فلا ان في المحل مطلقا وفي محل الوحدة موجود في الحال معدوم
في الماضي وفي محل الكثرة معدوم في الحال موجود في الماضي وقس على ذلك
اذا كان بالعكس وانا واحد منهم فرد واحد ان يقال ان محل الكثرة
الحادثة هو الامور المتصلة المحصورة بالشخص ومحل الوحدة هو
ذلك المتصل الذي قد زال لا يقال ان محل الاتصال باق فيهما في الحالين
وهو المتصف في احدهما بالكثرة وفي الاخرى بالوحدة وذلك لان في الحال
حال لانا نقول ليس المتصل بعينه باقيا واحدا في حالتيها ولا كثيرا بل
لا يتصف بالوحدة الا على سبيل التبع للصورة الحالة فيه فالمحل حقيقة
للصفة الذي حل فيه الوحدة والكثرة هو الصورة لا الهيولى ومن ثم ترى
يشكل فهمه بعد انه قال لما ان الوحدة يبطل الكثرة ابطال وجودها
بل الوحدات بعينها باقية على حالها في الوحدة بعد ذلك ولانه
ان المقصود يبطل الصور بل الصور فهي باقية على ما كانت موجبه له وينبغي
الضد الاخر في المحل الذي خلا عن الاول الموجود اثباته في موجبه ليس
محل الثاني يبطل الاول او ليس كون الاول باقيا في وجود الاخر
والمكن ابطاله اياه او لا يبطل الاخر وجوده ووجوده في الخارج
في ان الابطال محل السؤال ايضا لا سيما انه على ان الضد يبطل الضد فلا انا
لانه ابتنائه عليه ولو ان الابطال الذي في كلام الشارح بل ارادة المعاقبة
على المحل وحاصل سواله ان الوحدة المتوهمة لا تعاقب الكثرة على المحل واما
الوحدة الطارية التي يزول بها الكثرة فانها معاقبة لها قوله وايضا
الوحدة الطارية ليس من تتمة الجواب المذكور بل هو كلام مستقل
يدل على ان الوحدة الطارية تستتبع الكثرة التي يقابلها وبالجملة
هو متصل بما تقدم من قوله وموضوع الوحدة غير موضوع الكثرة
للدليل الاول من الدليلين ان يمشي ... ربما احتاج له
قوله فلا يكون الوحدة الطارية تعدم الكثرة لا اصلا وبالجملة فقابله
لا يلزم من وجود وضع محل بعد انعدام عرض اخر في محل او انعدام
محله ان يكون الاول في محل الاخر كما ان السواد في محل قد يوجد
في محل بعد انعدام السواد الذي كان في محل او بانعدام محله مع انه يصدق عليه
انه ليس معاقبا له على محل واحد اصلا لا يصدق اصلا على الاطلاق
واثبات التعاقب بين الوحدة والكثرة ممنوع والادلة مبنية على
ان عدم التعاقب في صورة مخصوصة لا يستلزم امتناعه

مطلقا هذا اي انهما قد يتواردان على محل واحد باقيا كالهيولى المنفصلة
بمائع السعادة الباقية بعينها لانهما او كالعناصر الموصوفة قبل الامتزاج
بالكثرة وبعده بالوحدة لا يقال وحدة الهيولى وكثرة العناصر لم تزل باقيا
بانفعال المزج لانا نقول يكون الوحدة وصفا للهيولى لاجل
كونها وصفا لها والعناصر الموصوفة بالفعل كانت على الكثرة
متنافية بالطبع وبعد الامتزاج صارت كلها على الكثرة واحدة
الامتزاج ونحن نقول هو عرف باصطلاحه كل من له فهم لحادث موضوع
الوحدة والكثرة اما يتصور في اشياء من زوال تعددها باجتماعها واتصالها
والفصل فيما كانت واحدة بعد ... كتب من تكل الاشياء ... كلها
كليتها اي لا السواد كان على محل واحد اصلا وذلك لان محل الكثرة
هناك هو الاشياء المتعددة التي قد زالت وفي محل الوحدة هو
الامر الواحد الذي قد عرف فان كان هناك امر واحد باق في الحالتين
لم يكن هو في حد نفسه متصفا بالوحدة والكثرة فهو ان المتصف
بهما اولا هو ما هي الا ... وجوداته بالاولى فيه كلى او ما يسار ... لها
في كونها تتصف بالوحدة والكثرة على سبيل التبع وما الوحدة فلا يكون
محلا حقيقيا للشيء لعله ... بوصف باحدهما كما يوصف الساكن
في السفينة بالحركة على انه وصف الشيء بما هو وصف لمجاوره فكون
الوحدة وصفا للهيولى وان لم ... على كونها وصفا لها لكنه
يخرج الهيولى عن ان يكون محلا لها واما الكم كثار العناصر الى الوحدة
بالوحدة لاجل الامتزاج وما يتبعه من الصور النوعية مع بقاء صور
العناصر فيها لمن قبل ... الوحدة لكم كثيرا من اشياء مع بقاء
تلك الاشياء وحيث وردتها الوحدة والكثرة ... من موضوع الوحدة
فيها هو المجموع من حيث المجموع ومحل الكثرة باقية منها
على حده لا هو لا موضوع العدد من حيث انها متفرقة كالعرض
او العدد واحد من العشرات فلم يرد كل كلمة تحال انقسام ... ان
الكثرة والوحدة المعدومة لها وان الوحدة الطارية تحلها سواء
تعقب الكثرة بحالها او لعدم ... والمحل لها قال بعض الفضلاء
انهم عرفوا الوحدة بكون الشيء بحيث لا ينقسم والكثرة بكون الشيء
بحيث ينقسم ولا يخفى ان تقابلهما بالسلب والايجاب وانه
تقابل بالذات الا ان يجعل امر ثبوتي ما ذكر فيه ... وهما ولم
يثبت ذلك والتف تعلم ان تقابل السلب والايجاب انما هو بين

ام من الامكان على الصوب الذي ذكره الشارح م

ومحصول الامام الرازي ... شرط ... اتحاد الصور ... الاول ... الوحدة م

عرضية م

معرم

امرم

الامر اما الهيولى

انه م

لا ينافي كون الشيء بحيث لا ينقسم وكونه بحيث ينقسم وذلك ظاهر

الانقسام اصلا وكون الشيء بحيث لا ينقسم مفهوم مغاير لمفهوم عدم الانقسام وكذا كونه بحيث ينقسم مفهوم مغاير لمفهوم الانقسام بالفعل في العيان بسائطه والمقصود ان الوحدة عدم الانقسام لانا نقول هذا على تقدير صحته في الوحدة لا يمكن اجراؤه في الكثرة ضرورة ان جميعها مركبة من الوحدات فاذا كانت الوحدة عدم الانقسام كان جميع الكثرة مجموع اعدام الانقسامات وذلك مفهوم مغاير لمفهوم الانقسام وان كان مفهوم الانقسام لازما له وهذا اللطف كشف بعون الله وتوفيقه الغطاء عن وجه تقابل الوحدة والكثرة على وجه لا مزيد عليه قوله فانه فرق بين ان يعقل الشيء بالقياس الى غيره وبين ان يعقل وحده لكن نقول معنى تعقل الشيء بالقياس الى غيره المعتبر في المضاف انه يعقل مع تعقله ذلك الغير لا انهما يعقلان معا كالابوة والبنوة ومعنى تعقل الشيء وحده ان يعقل من غير توقف على تعقل ذلك الغير فيكون تعقله سابقا على تعقل الشيء سواء كان داخلا في تعقله كتعقل الوحدة السابق على تعقل جميع الكثرة الداخلة فيها او خارجا عنه كتعقل الشيء الذي يتوقف عليه تعقلها من ان يعقل الاول خارجا عن تعقل الشيء او نقول معنى تعقل الشيء بالقياس الى غيره انه يعقل معه لا ما هو خارج عنه سواء توقف تعقله على تعقل ذلك الغير ام لم يتوقف بل كانا معا ومعنى تعقل الشيء وحده ان يتعقل ذلك الغير داخلا في تعقله قوله وايضا الوحدة غير معقولة بالقياس الى الكثرة ولا معقولة بالكثرة والكثرة وان لم تكن معقولة بالقياس الى الوحدة لكنها معقولة بها قوله كما يقال نسبة النفس الى البدن كنسبة الملك الى المدينة لا شك ان للنفس تعلقا بالبدن تدبيرا يتمكن من تدبيره والتصرف فيه دون غيره من الابدان الاخر وكذا الملك تعلقا خاصا بالمدينة يتمكن من تدبيرها والتصرف فيها دون غيرها من المدائن فهذان التعلقان متشابهان تشابها تاما فنسبة النفس الى البدن ونسبة الملك الى المدينة متحدتان في العرض الذي ليس مقوما للنسبتين والعارض المحمول هو عارض للنفس والملك فان الموضوع انما يطلق حقيقة عليهما دون النسبتين فوضع بهما وحده وحدة واذا اعتبر الوحدة بين النفس والملك في الموضوع كانت من قبيل الاتحاد في العارض المحمول لا وحدة وحيثية لا جهة الوحدة اي التقسيم عارضة لجهة الكثرة وتحمل عليها وان اعتبر بالوحدة

من النسبتين بكونهما نسبة كانت جهة الوحدة واما ما هو جهة الكثرة او عارضة لها والى الاعتبار اي دالنفس مع كونهما تحت التقسيم مثلا كان اتحادا في العارض المحمول قوله والنفس على هذا الوجه احق لا احق على هذا التقدير بانهم عدوا الاتحاد بالموضوع قسما والاتحاد بالمحمول قسما اخر وهذا التقدير الذي ذكره اخص لحمل الاتحاد بالموضوع باعتبار الجسم الى الاتحاد بالمحمول الاخر فاصله ان مفهوم الكاتب والضاحك يشتركان في انه كلما يحمل على الانسان انما يحمل على ما يحمل عليه ومفهوم المحمول هو الانسان واما اذا اصطلح الاتحاد في الانسان فهما متحدان في موضوع لهما بلا اشتباه وما توهمه من ان الانسان لا يقال انه عارض للكاتب والضاحك الا على سبيل التجوز ليس بشيء لان العارض يطلق في الاصطلاح حقيقة على ما هو محمول على الشيء وخارج عنه والانسان بالنسبة الى الكاتب والضاحك كذلك فلا تجوز في اطلاق العارض على الانسان بهذا المعنى المراد هنا قوله فانه عروض لكل منهما انه موضوع للاسم هذا اسم على عكس ما سماه هناك احق وجه هنا بالقول بلا فاصل قوله ولفظ موضوع عارض زائد ووقعت في هوامش النسخ لكن ان ثبت ذلك فان قوله في الشرح او بالعكس معناه او موضوعه لمحمول بناء على انه معطوف على قوله عارضه لموضوع مع الكلام لغو نشر بلا ترتيب قوله وان كان الاول هو الثاني ... بالمحال ترتيب الشرح والقول بعد التقسيم فان كان الثالث واما ما توجد فيها الكثرة من لفظ الثاني بدل لفظ الاول وهو الذي يلائم ترتيب المتن فهو كوحدة الانسان والفرس في الحيوان اي على ان الكثرة فيها عارضة للانسان والفرس معا والوحدة عارضة للمحمول الذي هو معا لهما فلا يكون مع وحدتها واحدا والكلام فيه فلك الحيوان مفهوم واحد يصدق على الواحد تصدق على افراد متعددة فذلك المفهوم امر واحد في نفسه متكثر بحسب ما يصدق عليه فقد اجتمع فيه الوحدة والكثرة باعتبارين وكذلك الحال في سائر الاقسام والذي يتعلق بهذا المقام الواحد اما ان يمنع اشتراكه بين كثيرين وهو الواحد بالشخص اولا وهو الواحد لا بالشخص وله جهة كثرة لهو الواحد

من وجه ولكن ان نقول لما كان الحيوان محمولا عليهما وصفناهما بالوحدة
اتصافا بوحدته فعاله انهما كثير من حيث انهما واحد من حيث انهما
حيوان والحاصل ان ههنا متعددا بالذات هو واحد بالاعتبار
كما ان في المثال الاول ان ههنا واحدا بالذات هو متكثر بالاعتبار
قوله ان كان له فصل احتراز عن الانواع البسيطة فان افرادها لا تتحد
في الفصل ق والوحدة الفصلية تستلزم الوحدة النوعية
والجنسية من غير عكس فان المتحد بالفصل متحد في النوع
والجنس ايضا وهو ظ وليس يلزم انها اذا اتحدا نوعا وجب
ان يتحدا فصلا كما في افراد النوع البسيط والا لما اذا اتحدا جنسا وجب
ان يتحدا فصلا كما في نوعين يشتركان تحت جنس قريب بسيط
ولجواز ان يتحد شيئان نوعا وجب ان يتحدا نوعا لا جنسا وما لا
فلا استلزام بين الوحدة النوعية والجنسية ق واما اذا اخذنا من حقيقتها البعيد
فما هو وحدة الوحدة اعني الواحد كما اشير اليه اما ان لا يمتنع اشتراكه
بين كثيرين وهو الواحد بالشخص فله وحدة في نفسه وكثرة باعتبار
افراده فهناك امر هو الواحد باعتبار وكثير باعتبار على ما عرفت وهو نفس
ما تقدم اقسامه سوى ما ذكر والواحد بالوحدة النوعية وان لم يعتبر فيه
صدقه على كثيرين لكنه ملحق بالواحد الذي اعتبر فيه ذلك للمشاركة في مطلق
الاشتراك وان لم يكن هناك حمل فلذلك عد من اقسامه واما ان يمتنع
اشتراكه بين كثيرين وهو الواحد بالشخص والاول اما ان لا يقبل القسمة
الى الاجزاء المقدارية اصلا او يقبلها فالاول اما ان لا يكون له مفهوم سوى
مفهوم عدم الانقسام وهو الوحدة الشخصية المحمولة موضوع
بعدم الانقسام اضافة بناء على موضوع موجود مفهوم عدم
الانقسام والثاني يكون له مفهوم سواه وهو اما ان يكون ذا وضع اي
قابلا للاشارة الحسية وهو النقطة الشخصية واما ان لا يكون ذا وضع
والثاني ما يقبل القسمة الى الاجزاء المقدارية واما ان يقبل القسمة اليها
لذاتها وهو المقدار الشخصي من المقدار اعني الكم المتصل في ذاته باقسامه واما
ان يقبل القسمة اليها لا لذاته وهو ما حل فيه المقدار من المتشخصات
كالصورة الجسمية والهيولى او ما حل في محل المقدار او في محله حلول
السريان كحلوله والتكاثف الجسم ... لانحصاره في الجسم على ما توهم
ثم تنقض بان الهيولى ايضا كذلك بل ... فكانه
قال كالجسم وانما صح لتقسيم الى البسيط به اوائل الحكمة

مركب من الف اجزائه فيها مدادا وقد اعترض بان الكلام في الواحد
الذي ليس هو موجبا للكثرة من جهة اخرى فلا يجوز ان يحمل من
اقسامه ما يقبل القسمة سواء كان قبوله لذاته او لا لذاته وسواء
كان القسمة الى الاجزاء متشابهة او غير متشابهة لان الواحد القابل
للقسمة الى الاجزاء هو موضوع للوحدة والكثرة معا من حيثيتين
لا من حيث انه اذا كان الانقسام حاصلا بالفعل والوحدة اجتماعية
واجيب بانه يمكن ان يقال محل الوحدة هو الجسم متصلا ومحل الكثرة
هو الاجزاء فليس موضوعهما متحدا بخلاف افراد النوع فانها
محل للكثرة العارضة لها وللوحدة النوعية ايضا وكذا الحال
في الوحدة الجنسية وغيرها مما سبق في القسم الاول والحصول
للجواب ان افراد الكلي الواحد توصف بوحدته فيقال هذه
امور متحدة بالنوع اي متحدة نوعها وان اجزاء الكل الواحد لا توصف
بوحدته فلا يقال هذه الاجزاء متحدة بالكل اي متحد كلها والفارق
ان الكلي محمول على جزئياته بخلاف الكل فانه لا يحمل على اجزائه
كذلك وفيه بحث لان الاجزاء وان لم توصف بوحدة الكل لكن
يوصف الافراد بوحدة الكلي ... الكل يوصف بكثرة الاجزاء
فيقال زيد متعدد بالذات متكثر بالاجزاء كما ان الكلي يوصف بكثرة
جزئياته فيقال الانسان واحد بالذات متكثر بالجزئيات والمقصود
في الانقسام هو الكل المتصف بالوحدة والكثرة باعتبارين
وانه لا يصح اندراجه في المقسم اعني الواحد الذي ليس معروضا للكثرة
بل الجواب ان يقال القابل للقسمة ان لم يكن قسمته حاصلة بالفعل
لا في الخارج ولا في الوهم لم يكن معروضا للكثرة بل هو صالح
لعروضها فيندرج بهذا الاعتبار في الواحد الذي ليس معروضا
للكثرة بالفعل وان كانت قسمته حاصلة بالفعل كما في الوحدة
بالاجتماع لم يكن مندرجا تحته ولكن ذكر فيها سبق في اقسام
القابل للانقسام او ان يقال المراد من اتحاد موضوع الوحدة
والكثرة ان يكون الواحد صادقا على كثيرين كما قررناه في ما هو المشهور
في الكتب فيكون لكل واحد له جهة كثرة على وجه مخصوص اعني
الانقسام الى الافراد وسائر الواحد الذي لا يكون صادقا على
كثيرين فلا يكون له جهة كثرة على ذلك الوجه المخصوص ويجوز ان يكون له
جهة كثرة على وجه اخر وهو الانقسام الى الاجزاء المقدارية وانما قيدنا الاجزاء

واذا كان بالشخص جزئيات الاشخاص فليس بجزئي

بالمقارنة لشرط الوحدة والبسيط الشخصيات والمفارق الشخصية
فى الاقسام على تقدير كون الشخص عين الاشخاص وبدخل الاجزاء
الخارجة تركيبها من الاجزاء المحمولة فان البسيط يجوز تركيبها من
الفصل والجنس وان كان بسيطا في الخارج والمفارق
تركب منها كما هو المشهور قوله وهو ان القابل للقسمة ان
لم ينقسم بالفعل فهو واحد بالاتصال سواء قبل الاقسام لذاته
وهو المقدار او قام او لا لذاته كالجسم البسيط مثل الماء الواحد
واعلم ان الواحد بالاتصال بعد القسمة واحد بالنوع فان الماء
الواحد اذا قسم الى كل الشخص وحصل منها
اذ لا ان يتحدان بالنوع فان الماء الواحد واحد بالمحل ايضا غير
من حيث الهيولى لتشاركها بعد الاتصال بعينها قوله
فان لم يكن اه اي مما يتركبه بالشخص فهو المركب الحقيقي من الآن
الاجزاء او الكلية المركب حاصلة بالفعل كان مجموعها وجها
تشخص واحد مع كون كل واحد منها متشخصا بتشخص يخصه
اذ كل موجود خارجي لا بد ان يكون كذلك على ما علم كان المركب حقيقيا
فعدم التمايز من الاجزاء انما هو في الشخص العارض للمجموع
من حيث هو وان لم يكن كذلك كان مركبا اعتباريا
ووحدته اما طبيعية بغير وضعي الواحد او كانت لهيئة
الملكة لا مدخل لها للصناعة والواحد يسمى وحدة
طبيعية واذا كانت للصناعة مدخل فيها يسمى صناعية وما
في حسب المواضعة يسمى وضعية قوله وبعض هذه الاقسام
اولى بالوحدة من بعض يعني ان الواحد متقول بالتشكيك على ما
تحته لذلك ان الواحد بالتشخص اولى بالوحدة من الواحد
بالنوع والواحد بالنوع اولى من الواحد بالجنس او الفصل وفي
يتفاوت بحسب مراتبه وكل مرتبة من الجنس اولى
من الفصل في تلك المرتبة لان جنس الجنس مما يشمله نوعه
عليه في جواب ما هو وان كان الفصل احق اقرانه والواحد
بالذاتي اولى من الواحد بالعرضي والواحد بالعرض الخاص اولى
من الواحد بالعرض العام وكل ذلك اولى من الواحد بالوصف
الوصفية بالتشخص اذا لم يقابل ما اصل بحسب الاجزاء
الكمية اي المقدارية والاجزاء المحدودة اي غير المقدارية سواء

كانت محمولة او غير محمولة فانها توجد في الجواهر كما هو الاجسام الكامنة
والمشخص كالواحد فكان اولى بالوحدة من جميع ما عداه ثم المتقسم
بحسب الكمية والمشخص فقط كالوحدة بالمتصلة اولى مما تنقسم باعتبار
الاجزاء كالبسيط والمفارق والقابل للانقسام الى الاجزاء المقدارية اذا
لم يكن منقسما بالفعل اعني الواحد بالاتصال اولى من الواحد
بالاجتماع قوله والهو هو تفرد ان هذا المركب وحمله على هذا الوجه
بين له اسم واحد هو هو فوهيه الامام قال الامام في الملخص الهو هو ان يكون
لكثرة من وجه وحدة من وجه قيا الهو هو قياس الوحدة وكل
ما يقال هو هو قالا يكون الهو هو بسبب الوحدة في وصف عرضي او في
وصف ذاتي وقال شارح الملخص في تفسير كلامه اذا علمنا الامرين
ان احدهما هو الآخر كان معناه انهما اتحدا في امر عرضي او في امر
ذاتي علق اقسام الهو هو بهذا الطريق اقسام الواحد ووقع فيها
واذا كان كذلك فكل ما يقال هو هو على ما ذكرنا من التفسير كان ذلك
لاتحادهما في وصف عرضي او لاتحادهما في وصف ذاتي والاتحاد
في الوصف الوصفي ان كان في الكيف يسمى مشابهة الى في الاقسام
اقول اطلق الامام الكلام في تفسير الهو هو على وجه يتناول جميع انواع
الواحد الذي يوصف بكثرة باعتبار الخفي الوصف الوصفية ايضا
وتشبيهها بمسمية وهو قوله فعكس الهو هو قياس الوحدة كالطلق
تفسره في هذا الكتاب وعنه بما يوجد وهو قوله تتبع اقسام
الوحدة يتحقق في اقسام هو هو لكن قول الامام فكل ما يقال هو هو
الى آخره يشعر بالعكس وان في الوحدة الوصفية فتابعه ان
على التفسير بحر حاله في التفسير وفي عبارة هذا الكتاب ايضا قوله وكل ما
يقال جهة الوصف اما مقومة او عارضة كذلك جهة هو هو اشعار بذلك
حيث لم يذكر ما لا يكون مقوما ولا عارضا قوله لكن ينبغي ان يعتبر في
هو هو الكثرة فانه لا يتصور بدون اثنينية واعلم انه قد يراد بالهو هو
حمل المواطاة فلا يتصور الا بين اثنين احدهما محمول على الآخر كقولنا
زيد حيوان وقد يراد به وحدة الشيئين بحسب الذات
كما يقال زيد هو عمرو ومن حيث انهما انسان او حيوان او كاتب
وهو المعنى هو المراد هاهنا ولا يتصور الا بين شيئين او اكثر
كما يظهر مما نقلناه من شرح الملخص وقد ظهر فيه ايضا انه يراد الهو هو
مع الواحد مما يرد ههنا حيث قال وكل ما يقال انه هو هو على ما ذكرنا

وجه القصور قوله في شرح ... المختصر ... من ... التفسير

من التفسير ولا يخفى عليك ان الوضع الشخصي لا يندرج
في هو هو اصلا الا بالتفسير المطلق اذ لا يندرج فيه وضع الشخص
المشتمل على اجزاء بالفعل اذ قد يتبين لك ان هذا الشخص واحد
من وجه كثير من وجه آخر قوله وفي الالفاظ مطابقة اذا تطابقا
عددا بين كاسمين بين المترادفين مشاركين فيه والالفاظ في الالفاظ
سمي مطابقا لانه يطلق احد الطرفين على الآخر بالتطبيق كما اذا
اطبق احد الطاسين المتساويين على الآخر قوله وفي الاضافة
مناسبة كما اذا اشترك زيد وعمرو في بنوة بكر وكل واحد منهما
للآخر وهما متناسبان قوله وفي وضع الاجزاء موازاة كما يسطح
كرة مجوفة متساوية الثخن فان كل واحد منهما شاكل الآخر في وضع
الاجزاء لان تسع اجزاء احدهما متساوية البعد عن الآخر كما ان
تسع اجزاء الآخر متساوية البعد عن الاول بعد اشتراكها في وضع اجزاء
احدهما بالقياس الى الآخر قوله الاتحاد فهو ممتنع وانه لو كان
شيء واحدا هو بعينه صار شيئا آخر اذ [illegible] بعينه من
غير ان يزول عنه شيء او ينضم اليه شيء آخر صار شيئا آخر فيما الاول
غير الآخر اليه [illegible] غير المركب ولما كان هذا هو المعنى
للاتحاد لان معناه الحقيقي هو المفهوم بطريق الحقيقة قوله صار شيئا
شيئا آخر بل يقول المتبادر من لفظ الاتحاد وصيرورة شيء شيئا آخر
او الطلاء هو هذا المعنى المعين الحقيقي لها قوله بطريق الاستحالة
[illegible] ما هو المصطلح عليها [illegible] الكشف من [illegible]
[illegible] في غير الكشف ايضا ويتناول الاستحالة الدفعية كما في الكون
والفساد قوله كما يقال صار الهواء ماء والاسود ابيض [illegible] للمثال
الاول زال صورة الهواء [illegible] صورة النوعية عن هيولاه
والضم اليه الصورة النوعية لها فحصل جسم آخر
[illegible] وفي المثال الثاني زال صفة عن الموصوف واتصف
بصفة اخرى من غير ان يكون هناك شيئان قد زال احدهما
وحصل الآخر قوله مشترك المصير اياه [illegible] من قبيل
المفرغ شرحه للاسنان [illegible] فقد اعترض عليها بان الفعل الناقص
ليس بمصدر [illegible] ليس بمفعول فلا يكون اسم مفعول ولو سلم
ان له مفعولا فليس المصير اسم مفعول بل هو مصدر ولو سلم
انه اسم مفعول لم يقصد له مفعول ينصبه اذ ليس الفعل

الخطأ الاول كونه مصدرا والخطأ الثاني ... كونه اسم مفعول ... والخطأ الثالث ...

الناقص بعد ما المفعول ليس للاكثر في خطأ في خطاء واما وقع فيه
لما وقع في المتن من قوله صار شيئا [illegible] اياه ولعل الشارح قال
وصار اياه ثم طغى فيه قلم الناسخ واثبت خبر بان [illegible] منافية
للفظه لا يعد بها في العلوم زيادة اعتداد ولا يسامح فيها
مثل هذا المسامحة ومع ذلك فقد وجد في بعض النسخ المصححة
للكل الشرح كذا [illegible] اسم مفعول من التصيير فلا شيء
عليه ذلك ويكون التصحيف من القارئ [illegible] المفسر
المذكور [illegible] العارف [illegible] الى [illegible] الى
اللام [illegible] الامر [illegible] الكوفيه ولا يمكن ان
يقال ان لفظ مصير اياه [illegible] من مصير اليه لان الكلام في صار
كذا لا في صار الى كذا قوله لانه تخييل ذكره في الشفاء ان المتخيل
هو الكلام الذي يذعن له النفس فتنبسط عن امور او تنقبض
عن امور من غير روية وفكر [illegible] سعل منه
انفعالا نفسانيا غير فكري سواء كان مصدقا به او غير مصدق
به والحاصل ما ذكر هو ما قيل من ان التخييل افادة اثر في النفس
عن التصديق يقوم مقامه في افادة القبض والبسط والاقدام
والاحجام قوله طائفة من عوام الفلاسفة والمتصوفة ذهب جماعة من
متاخرى الحكماء الى ان العاقل يتحد بالصورة المعقولة الموجودة
فيه وهو متحد ايانا ونسب هذا المذهب الى فرفوريوس
صاحب ايساغوجي وقد قرر الشيخ في كتابه المسمى بالمبدأ والمعاد
هذا المذهب واحتج عليه بناء على انه صنف ذلك الكتاب بعد
لمذهبهم في المبدأ والمعاد كما اشترط في صدر تصنيفه وابطله
في سائر كتبه وذهب طائفة من المتصوفة من اهل الله الى ان
السالك من يرجع سلوكه الى ان يتحد بمطلوبه الحقيقي ولعل
ذلك رمز منهم قوله والذي يدل على استحالته [illegible] منع
امر من الامكان قبل الاتحاد وان احصل بعد الاتحاد فحصر المنع
مقصور على وجهين احدهما ان يكون هناك شيئان كزيد
وعمرو [illegible] بان يصير زيد عمرا والثاني بالعكس [illegible] يكون
قبل الاتحاد شيئان وبعده شيء واحد كان حاصلا قبله والثاني
ان يكون هناك شيء واحد كزيد [illegible] هو بعينه [illegible]
او غيره [illegible] يكون قبل الاتحاد امر واحد وبعد الاتحاد امران [illegible]

حاصلا فيسئله بل حصل بعين وهذا الكتاب هو الذي ذكر كما يدل عليه
عبارته قوله والثاني هو المقصر اياه الاول لفظ الاول مرفوع على انه
قائم مقام فاعل المقصر المشدد واياه راجع الى اللام ومنصوب على انه
خبر صار اي هو الذي جعل الاول صار هو اياه قوله فيتعقل الاتحاد ان كان
الامران موجودين معا اي نحو هذا الدليل جاري في الاتحاد بمعنى الاول
يعني ان الامران الموجودان قبل الاتحاد اما ان يكون بعد الاتحاد موجودين
معا او معدومين معا او احدهما موجودا والآخر معدوما والاقسام الثلاثة
باسرها باطلة وعلى الثاني يعني ان الامران الاذان كان احدهما موجودا قبل الاتحاد والآخر
حاصلا بعده اما ان يكونا بعده موجودين معا او معدومين معا او الاول موجودا
والثاني معدوما وبالعكس والاقسام الاربعة باطلة ذكره قوله لان المعدوم لا يتحد
بالمعدوم اي القائل الذي ذكرت لهما موجودين يجوز الاتحاد بين المعدومين ايضا فلا
يتم ان المعدوم لا يتحد بالمعدوم فان طلب منه يستدل على بطلان الاتحاد بين
المعدومين بما ذكر من ان يقال بعد الاتحاد اما ان يكونا معدومين
او موجودين الى آخر الاقسام في الوجهين قلنا له ان يجاب ان الاتحاد بين
موجودين فان ابطله بان الموجود لا يتحد بالموجود كان دورا وان ابطله
بانه حينئذ لا يكون هناك اتحاد معدوم بمعدوم بل هناك اتحاد المعدومين كان
تطويلا للمسافة اذ يكفي ان يقال وان كانا معدومين فلبطلان بينهما لانه
لا يكون هناك اتحاد موجود بموجود بل هناك اعدام لموجودين وحصل شيء
في الحقيقة يستدرك وان لم يكن مختصا قوله وان كان احدهما معدوما
والآخر موجودا لان المعدوم هو الثاني هو المنفصل انما هو على الوجه
الثاني الذي ذكر من قوله في الاتحاد ولهذا صار الاقسام اربعة والحاصل
الوجه الاول ظاهر منفصل كما لا يخفى قوله لا يجوز ان يكون للموجودين وجود
واحد ومعنيين واحد والحاصل والمنفصل يعني على ما هو مشتمل من قوله
انهما مختلفان بالماهية ان الوجود الذي هو ... ولكن محال
لكن له وجود ... الموجود هو المجموع دون كل واحد منهما فلا يصدق
انهما موجودان وان ... موجود ... الوجود الواحد يلزم ان
يكون واحد بعينه حالا في محلين ... قوله
فان كان الاول يلزم انعدام احدهما بالضرورة ... موجود ان
بوجود واحد هو احد الوجودين الاولين فيكون الوجود الآخر ... معدوم
مدار الوجود ضروري فيلزم الحدوث الذي ... والمعدوم
بالموجود ... الوجود الاول ...

الزائل بحث لا يخلو من الوجود فلا يلزم عدمه وان اراد انعدام
احد الوجودين فلا يلزم منه المحذور الذي يعدم ذكر لان المحذور هو
الموجود لا الوجود قوله والاول يوجب ان يكون الشيء الواحد
موجودا بوجودين متغايرين اي يلزم ان يكون كل واحد من المتحدين
موجودا بوجودين متغايرين احدهما وجوده الخاص به وهو
احد الوجودين الاولين الباقيين وثانيهما هو الوجود الثالث
الذي لحقه ما عساه قوله وهو محال بالضرورة لا يقال المحال
بالضرورة هو ان يتقوم الوجود ان معا بشيء واحد بعينه والوجود
الثالث ها هنا قائم بالمجموع المتحد من لا بكل واحد منهما فلا استحالة لانا
نقول فالملازم لما ذكر ان يتركب شيء من امرين موجودين
بوجودين متغايرين ويكون لذلك المركب وجود ثالث فحال كل
واحد من وجودي جزئيه والمجموع وذلك لا يكون اتحاد الاحد
الامرين بالآخر لان الذات والوجود قوله ولا يمكن ان
يتحد الوجودان جواب عن سؤال على الشق الاول يعدمهم ان
بقال بل بعدم كون الوجود الواحد الذي صار موجودين
به هو احد الوجودين الاولين لا يلزم زوال الوجود اللازم
لعدم انعدام محله المستلزم للمحذور المذكور لجواز ان لا يزول
الوجود الآخر بل يتحد بالوجود الاول الذي صار موجودين
به وعدمه الجواب ان اتحاد الوجودين محال اما الحسن ذاتها
وماهيتها فلما ذكر من الدليل على امتناع الاتحاد والمطلب
وجودهما فلانه يلزم ان يكون للوجود وجود وهو محال الجوهر
اتحاد الوجودين لا يرد سؤال على الشق الاول الجدل ان يطلق
بينهما في انعدام احدهما كما يطلب بادنى تامل صادق مراوقد
قال بعض الفضلاء ان الحكم بامتناع الاتحاد ضروري ذلك
لان الاحد والتعاير من الماهيتين والهويتين انما هو بالذات
فلا يعقل انه يزول عنها او يوصف بانه ان عدم الشيئان فلا اتحاد
وان عدم احدهما فلا يتحد المعدوم بالموجود وان وجدا فهما اثنان
كما كانا والمقصود التنبيه ولعل بعضهم انهم حاولوا الاستدلال فيعترف
للاعتراض قوله لو هو مشترك في حقيقتين متغايرتين والاتحاد يحتج لما
ابطل الاتحاد لم يكن قول يشير مشتركا لا ما ظاهره الذي هو الاتحاد بل
على ما يسميه وهو العتبات المذكورات فان المعنى المراد منها مستقل
طرفوا الاتحاد لكن النفي
والعمال وطرفوا الوسع

حمل اتحاد وبعبارة اخرى كان المعنى الانواع حمل المواطاة تسلط عليهما كالحيوان

بيانه قوله الوحدة ليست بعدد لان العدد ~~لابد ان يكون فيه عدد والواحد~~

هو الكم المنفصل فلا بد فيه من الانفصال والوحدة لا انفصال

فيها وبعبارة اخرى العدد لابد ان يكون فيه تعدد والوحدة لا تعدد

فيها ومنهم من قال العدد ما يقع في العد فجعل الوحدة عددا او جعلها

في العدد لكن ليس عددا بنفسها ومبدأ الاعداد من الاعداد ولكن

عدد كون العدد بنفسه مجموع حاشيتيه المتساويتين في القرب منه

خاصة سابقة لجميع الاعداد ولا العدد هنا والكم المنفصل عين

والنزاع لفظي قوله لان العدد متقوم بها لانه ما كل عدد من

مراتب الاعداد مركب من الوحدات التي تبلغ مجموعها ذلك

العدد لا من الاعداد التي تحته قال ارسطو ليست العشرة

ثلثة وسبعة ولا اربعة وستة الخ وكل من الاعداد التي يمكن انقسامها

منها الى مجموع عددين يشتملها تكن من واحد والاثنين فانه

واتفاق اصح لانه يمكن تصور كنه العشرة مع الغفلة

عن جميع الاعداد باسرها فلا يكون شيء منها داخلا في العشرة

ايضا ما ذكرناه معلوم من ان السلبية في بعض الحالات من صورة

الشيء الذي هو مبدأ لخواصها وهيئة الصورة لا مدخل لها في

ماهية الشيء فتدخل الكثرة وانما ذكر الطابع لسائر الاعداد

التي تتقوم تركبت منها محصنة الوحدات لا ولكل واحد منها ويكون

الاثنين والعشرات متقوم بستة واربعة واخرى ليس ان من تقومها

بواحد وخمسة والاربعة تقوم بثلثة وواحد فان يتقوم بكل منها او

بواحد منهما يعود الكلام الى الاول لان كلا واحد منها كاف في تقومها

فتقوم بشيء اعداد مع انه ذاتي لها فيلزم استغناء الشيء عن ذاتيه

بل يلزم ان يكون مستغنيا عن اجزائه اصلا ونحتاج اليه لكونه ذاتيا

لها على قياس ما ذكر في امتناع توارد العلل المستقلة والاستدلال الاول

لاستلزامه الترجيح بلا مرجح واعترض على الطريق الثاني بانه يدل على تقوم

المتقوم بالوحدات ايضا لانه فيه بعينه اذ ليس تقوم الستة

بالوحدات باولى من تقومها بسائر الاعداد فان تقوم

بكل منها او بعضها الى آخر الدليل ويكون بكل الاعداد فيلزم

على الوحدات لا يتعدد الجميع فاذا قلنا طلب لكن الوحدات في تقومها

لا يكفي تصور كل الاعداد او مدخل في ماهيتها لم يكن كنه من الاعداد بل هو

الوحدات فقط مرادهم مع الى الطريق الاول كما لا يخفى تفصيل

على ملم والاعداد الباقية التي يمكن انقسامها الى العدد مثل الثلثة والثلثة

في الستة وكذا الاربعة والاثنان فيها خواص لازمة لها فقيل عليه

ان اريد بالاعداد الباقية الوحدات التي في تلك الاعداد والى اجزاء

لتلك النوع من العدد فكانت الخواص وان اريد بها الوحدات

مع الصورة النوعية لتلك الاعداد الحاصلة اما بانها بالفعل المرتبة

عليها آثارها تلك الصور امور اعتبارية فالجواب ان بعض الفعل يلحق صورة في

الستة باعتبارها والعقل يلحق صورة الثلثة باعتبارها فيمكن يلحق الستة

بدون يلحق الثلثة والثلثة فلا يكون لانها لها او الجواب ان الاعتباري

في نفس اعتباري يعرض من جهة الحكمة فان القضاء في الحكمة

بالوحدة يجوز عروض الفعل لا بحسب نفس الامر فاذا لم يعرض وجهها

لم يكن متصفة بها واعتباري لازم كوجه الاربعة فان الاربعة

في حد نفسها متصفة بالزوجية سواء لاحظ العقل وجهها او لم

يلاحظها وصور الاعداد اعتبارية من القسم الثاني فالوحدات التي هي

نفس الستة مثلا متصفة في نفس الامر الى حد انها صورة

الثلثية كما انها متصفة في نفس الامر بنفسها الستة كما يشهد به البراهين

وان لم يكن صورة الثلثية ومفهوم الستة من الموجودات في نفس الامر

اذ لا يلزم من اتصاف الشيء في نفس الامر ان لا يتصف بشيء في نفس الامر

كما لا يلزم من اتصاف الشيء في الخارج ان يكون محمولا على شيء حملا خارجيا

مع انه يصدق انه موجود في الخارج وقد سبق تحقيق ذلك والتسليم

من القضاء في وحدات الستة بصور تلك الاعداد ان يكون تلك الصور

داخلة في ماهية الستة فيكون اجزاء السر مركبة من العناصر فلا لازم

لتلك الاجزاء انها اخص من مفهوم كون السرير مركبا من اجزاء داخلة في ماهية السرير ومعروضه

الستة وان كانت في نفسها متصفة بصور الاعداد التي تحتها لكنها خارجة

عن الستة فتلك الاعداد التي في وحداتها المتصفة بصورها امور خارجة

عن الستة لازمة لها وحاصل ان تعدد وحدات الستة يمكن ان يعرض فيها تلك

الاعداد بعروض صورها وهذا الامكان خارج عن ماهية الستة لازم لها وهو

المراد من قولنا ان تلك الاعداد خواص لازمة لها اي ماهية الستة في حد ذاتها

بحيث يمكن ان يعرض فيها الثلثة والثلثة وان يعرض اثنان واربعة وان يعرض واحد

وخمسة فلتلك العروض صح ان الاعداد فيها خواص لازمة لها انتهى

وما قال ان الوحدة التي هي الفرد الاول اطلاق الفرد على الوحدة بعيد

والملثم

تعرض هو بعينه من الستة

يريدان يعرض تلك الصور الخارجة عن ماهية الستة مثلا وان لازمة لها

العروض من العدد

ان لا يكون الزوج اخص من العدد مطلقا عند من لا يجعل الوحدة
عددا كان الزوج كذلك على مذهب من لا يجعل الاثنين عددا ايضا من الانواع
محصلة الحقائق فان لكل مرتبة من مراتب العدد لوازم غير محصورة لا توجد
في غيرها قال الامام تلك الخواص المختصة بها لوازم كانت فصولا لانواع
المط وان قال الاختلاف فيها يدل على الاختلاف في الفصول وفيه نظر
المط كالاول الذي ... كونه تحت بعده غير الواحد كالاربعة والستة والثمانية
والتسعة والمنطق ويراد به المجذور اعني ما يكون حاصلا من ضرب
عدد في نفسه كالاربعة الحاصلة من ضرب الاثنين في نفسه وكالتسعة
الحاصلة من ضرب الثلثة في نفسها ويراد بالاصم الذي يقابله ما لا يكون
حاصلا من ضرب عدد في نفسه كالاثنين والثلثة وقد يراد بالمنطق
ما يكون له كسر صحيح من الكسور التسعة وبالاصم الذي يقابله ما لا يكون
كذلك كل واحد من انواع العدد امر اعتباري لا تحقق له في الاعيان
قد تحقق مما سبق ان الوحدة امر اعتباري من ثواني المعقولات
وان الاعداد مركبة منها فلا بد ان يكون ايضا اعتبارية من ثواني
المعقولات عارضة للمعقولات الاول المنضمة بعضها الى بعض
بحسب مراتب الاعداد والصور النوعية التي هي مبدا الخواص
للاعداد امور اعتبارية ايضا لكونها حالة في الوحدات فقد ثبت
ان انواع العدد امور اعتبارية بجميع اجزائها واستدل الشارح ههنا
على ذلك بان الاربعة مثلا اذا كانت موجودة الى ... واعترض
عليه بان قوله فيلزم ان يكون الاربعة موجودة مجتمعة في الخارج
انما يصح اذا كان حلول الاربعة في محلها حلول سريان لكنه ممنوع وايضا
فالدليل منقوض بالاعراض التي لا تسري في محالها كالنقطة فيها
فيقال انها ان قامت بتمامها بكل جزء من اجزائها لزم ان يحل
واحد بعينه في محال متعددة وانه باطل وان قامت بكل واحد منها
جزء واحد منها كانت عارضة لكل جزء الا الكل والمقدر خلافه
وان قام بكل جزء من اجزاء محلها شيء منها كانت سارية
فيها وهو خلاف الفرض ايضا وان لم يقم بشيء منها ولا شيء منها
بشيء من اجزائها لم يكن اجزاؤها موجودة مجتمعة في الخارج حالة
في تلك المحال وايضا قوله اذا جمع العقل واحدا في المشرق الى واحد
كيف يتصور وصفها في الخارج ... فلو ان الهيولى
التي لهذا الجسم تشخص واحد لا يزول تشخصها اذا فاذا قسمنا ذلك

الجسم وجعلنا احد قسميه في المشرق والاخر في المغرب يلزم ان يكون هيولاهما
شخصا واحدا قطعا لان تشخصه الاول الهيولى يمتنع زوال شخصيتها
والا لزم اعدامها وحدوث هيولى اخرى وكل حادث له هيولى فللهيولى
هيولى واذا جاز عندكم شخص واحد بعضه في المشرق وبعضه في المغرب
والاعدد من السابق الى تشخصه فلم لا يجوز ان يكون تباين جزئي الوحدة
الذي ذكرتموه غير قادح في اتصافه بتشخصه لا بد من بيان الفرق بينهما
وايضا لا يلزم من اعتبارية الاعداد التي اعتبرت المعدود اعتبارية
حصصها لجواز ان يكون المعدود انواع اعتبارية وانواع خارجية ...
محل الاربعة امر منقسم في ذاته والاربعة حالة فيه من حيث ذاته وكل حال
في المنقسم اذا حل فيه ... ذاته كان منقسما بحسب انقسامه
ساريا فيه قطعا ثم غير خال عن ... اي منقسم في ذاته لا يكون حلوله فيه
من حيث ذاته بل من حيثية اخرى لا يكون في ذاته باعتبار تلك الحيثية
منقسما فلا ينقسم ذلك الوصف بانقسام محله فلا يكون ساريا فيه
كالنقطة الحالة في الخط من حيث انه متناه ومنقطع فالخط من حيث
انتهائه وانقطاعه ليس بمنقسم وكذا الحال في الخط الحال في السطح
والسطح الحال في الجسم وهكذا جميع الاعراض التي لا تسري في محالها
فان حلولها في تلك المحال ليس من حيث ذواتها المنقسمة بل من
حيثيات هي باعتبارها غير منقسمة فسقط ... النقض والنوع ...
ايضا لان الدليل انما ينهض في الاعراض السارية واما في غيرها فلا لورود
النقض المذكور على المقدمة القائلة ان العرض اذا لم يقم بتمامه ولا بشيء منه
بجزء من اجزاء المحل لم يكن عرضا موجودا فيها ... لكل المحل واما
الهيولى فليس ما ذكر بل الدليل ... وادعوا ان الهيولى ليست
في حد ذاتها متصلة ولا منفصلة ولا واحدة ولا كثيرة لاحتياجها من
الامور كلها بالقوة في ذاتها ... ان يكون متشخصة في حد ذاتها
بالاتصال واحدة في حد ذاتها غير قابلة للكثرة بالقوة ... تشخصها
ووحدتها وتعددها واتصالها وانفصالها تابعة للصورة لكن الصورة
الجسمية الواحدة تشخص واحد ... متشخص تشخص الصورة
بعدد الصور المتعددة ايضا ... متعددة متشخصة تشخصات
تلك الصور ... كانت الهيولى بهذه الصفات تابعة للصور
كانت ... توارد عليها ... هيولى الجسم ... تشخص
واحد ليس معناه انها متشخصة في ذاتها ... بل ... اولا وبالذات

بكان صورة كذلك والا لزالت الهيولى بطريان الصورة الانفصالية
كما بزوال الصورة بطريانها بل معناه انها مستحقة لتشخص صورة جسمية
فاذا ورد على هذا الجسم الانفصال زال الصورة الجسمية التي كانت متصلة
في حد ذاتها واحدة متشخصة في نفسها فلا بد مع الانفصال والاتصال
بعده بالفرق بل بزوال وحدوث هناك صورتان اخريان في اما هيولاه
فهي باقية بذاتها باعتبار كونها مستحقة واحدة او متعددة لما يحل فيها
من الصور فلم يلزم ما ذكر ان الهيولى مع طريان الانفصال باقية
على تشخصها الاول ليلزم منه ما لم يلتزم به عاقل مما يشكل [illegible]
انما يلزم اللازم منه ان الموجود في الخارج في الهيولى لا يكون في حد ذاته
واحدا ولا كثيرا ولا متصلا ولا منفصلا ولا متصلا [illegible] واحدا
ولا اثنين لها متعددة بل يجامع كلا من هذه الاحوال [illegible]
وهم يلتزمونه فان قلت [illegible] في المحل الذي هو الهيولى ان يكون
تابعا لتلك الاحوال للمحل [illegible] يكون الحال الذي هو الوصف
تابعا للمحل في تلك الاحوال بل هذا اولى قلت محل العدد كالاربعة
مثلا لا يكون الا ما يتشخص سواء كان متعددا في ذاته متعارفة او متباعدة
فلا يكون له صورة واحدة متشخصة يوجد في الخارج حالة في وحدانية
وهو المطلوب وما ذكر المعترض ثم نبه على ان الشارح [illegible] قوله والنسب
في الايجة الا الوحدات [illegible] قولنا [illegible] ان الوحدة
امر اعتباري [illegible] المقصود كما قرر [illegible] فلا حاجة الى التطويل بذكر
[illegible] من الاشكالات وقد [illegible] بعض [illegible]
ان قوله [illegible] الخارج [illegible] استبعاد فلا [illegible]
في المطالب العلمية قوله لان الكثرة ايضا تحققت في العقل مبدأ
دليل ثان معطوف على الاول اعني قوله او يقال [illegible] واحدة قوله
[illegible] الوحدة [illegible] والمتقابلة [illegible] يستلزم [illegible]
في [illegible] بنفسها [illegible] يتسلسل الا اذا
اعتبر [illegible] بنفسها [illegible] فيكون [illegible] باعتبار [illegible] بوصفها
للتقابل [illegible] اذا اعتبر كثرة من الوحدات العارضة لمقابلاتها
بوصف الوحدة بجهة الكثرة ايضا وهكذا [illegible] يكون [illegible] الى غير [illegible]
ان [illegible] ذلك [illegible] بنفسها قوله تخصص الوحدة بالمضاف
المشهور الى تخصص هذا الاسم [illegible] والمراد ان الوحدة تخصص
ونحوها من غيرها بالمعنى الذي يراد بالمضاف والمشهور التي يحمل عليه الحرف

المشهور التي يحمل عليه الحرف المشهور بالوحدة المعدة بعروضها
[illegible] كون المشهور مختصا بالوحدة مميزا لها لان الكل [illegible]
عن الجزء فلا يكون مختصا ومثل الحركة على انه قد جعل [illegible] قبيل الوحدة
اضافتها الى ما يضاف اليه وليس هو الوحدة للعدد بعروضها [illegible]
وايضا [illegible] بعد [illegible] ولا وجه للعلاوة [illegible] الكثرة [illegible] بعروض
لما انه عرض للوحدة وهو المقابل [illegible] التقابل [illegible] عرض
لعروض الوحدة [illegible] الواحد لانه [illegible] العقل الا [illegible] ولا
عروضه لعروض الكثرة قوله في زمان واحد [illegible] هذا القيد مستدرك
لان الاجتماع لا يكون الا في زمان واحد ويمكن ان يجاب عنه بانه قد يقال
ولو مجازا اجتمع [illegible] الوصفان في ذات واحدة ولو كانا في [illegible]
فقيد بوحدة الزمان دفعا للتجوز [illegible]
المتقابلة لا يجتمعان اصلا في ذات واحدة قوله [illegible] واحدة
الموضوع والزمان [illegible] يقابل التضاد فانه لا [illegible] اجتماع الضدين
في موضوعين ولا في موضوع واحد بحسب الزمانين قيل عليه جواز
الاجتماع في موضوعين او في موضوع واحد [illegible] مشترك بين
الضدين وسائر اقسام المتقابلة فالتقييد بوحدة الموضوع والزمان
لا يختص بدخول تقابل التضاد بل هو لا [illegible] المتقابلين في
[illegible] اعتبار وحدة الجهة [illegible] تقابل التضايف كما ذكره
وانما كانت هذه القيود موجبة للاندراج والتعميم لو وجد [illegible] النحو
قوله لان المتقابلين اما ان لا يكونا وجوديين او لا يكون واحد منهما عدما
لشيء [illegible] الوجودي [illegible] ما لا يكون السلب جزءا من مفهومه
لا الموجود في الخارج فيكون المتقابلان وجوديين بهذا المعنى سواء
قيل انهما موجودان في الخارج او لا قوله بان يكون عدما للامر الذي يكون
سلبا للامر عن موضوع [illegible] اما ان يعتبر في هذا السلب كون ذلك
الموضوع من شأنه ذلك الامر الوجودي اما بحسب شخصه او نوعه او
جنسه على التفصيل الذي سيأتي او لا قوله وتقابل الايجاب والسلب
راجع الى القول او العقد المتقابلان تقابل التضاد كالسواد والبياض
متقابلان باعتبار وجودهما في الخارج مقيسا الى موضوع واحد في
زمان واحد فان وجود [illegible] ذلك الموضوع [illegible] امتنع وجود الاخر
فهما متقابلان تقابل التضاد موجودان في الخارج وكذا المتقابلان
تقابل التضايف [illegible] متقابلان باعتبار وجودهما في الخارج مقيسا الى موضوع

بحث التقابل

واحد منهما بان يوجد مع محله واحد على ممر من غير وبل بوجود الاضافات
في المحل واما على حد من غير وان يعدم منهما مطلقا فالمتقابلان منهما يكون
باعتبار انتفاء الموضوع بمعنى الخارج والمتقابلان التقابل العدم و
الملكة يكون احدهما عدم الملكة كالبصر مثلا موجود اخارجا وتقابلهم
العمى باعتبار منهما الوجود الخارجي فاحد المتقابلين ههنا موجود في
الخارج واما الايجاب والسلب فهما امران عقليان واردان على النسبة
التي هي تعلقه انتفاء فلا وجود للمتقابلين ههنا في الخارج اصلا لان ثبوت
النسبة وانتفاءها ليسا من الموجودات الخارجية بل من الامور الذهنية فاذا
حصلا في الذهن كان كل واحد منهما صفة اى اعتقادا فالمتقابلان هما
الايجاب والسلب اما الوجود في الذهن وهذا وجود لها حقيقي او
في القول اذ اعبر عنهما بعبارة وهذا وجود لها مجازي **قوله** من النسبة الثبوتية
الموجبة ورد ذلك بان التخصيص بالثبوتية لا وجه له لانها قد ترد على النسبة
السلبية **وللحواشي** النسبة المتصورة بين زيد والقيام مثلا اذا اخذ
ثبوتية فهي نسبة ثبوتية ترد عليها الايجاب والسلب واذا اعتبر
انتفاؤها كانت نسبة سلبية ولا يمكن ان ترد عليها الايجاب والسلب
الا اذا اعتبر ثبوت ذلك الانتفاء فيكون الانتفاء محمولا في القضية فقد
اعتبر فيه بين زيد ونسبة ثبوتية فيها فلا ترد الا على النسبة الثبوتية **قوله**
او القول الدال عليها اى على العقود اما مرفوع عطفا على محل او العقود
او مجرور عطفا على العقود **قوله** وهو المشروط بان يكون بينهما تعاقب
ويكون بينهما غاية الخلاف اى لم يشترط في التضاد الحقيقي جواز التعاقب
على موضوع واحد فلا يكون بين الحركة الى الوسط والحركة الى الوسط
تضاد اذا لا يد لهم بتوسطهما سكون على المشهور فلا يكونان متعاقبين على
الموضوع لخلوه عنهما في زمان السكون ولم يشترط ايضا في التضاد الحقيقي
لم يكن بين المتضادين غاية الخلاف فلا يكون بين السواد وغيره السابع من
الالوان تضاد **واعلم** ان اشتراط غاية الخلاف مشهور دون اشتراط
جواز التعاقب **قوله** او من شانه موضوع مستعد للوجود في بحسب
شخصه سواء كان استعداده وقبوله للوجودي في ذلك الوقت كعدم اللحية
عن الانثى او وقت آخر كعدم اللحية عن الطفل او بحسب نوعه كعدم اللحية
عن المراة او بحسب جنسه على قرابة كعدم اللحية عن الفرس او الشجر والحجر
او المجرد **قوله** واجيب بانه مالم يعتبر صدق الفرس واللافرس الحكم **اقول**
اذا اعتبر مفهوم الفرس في ذاته بلا ملاحظة صدقه على شي فيكون اللافرس سلبا

فيكون هاهنا ربط السلب ونفيه الى ان يكون هنا
العقود العقلية منحصرة في الايجاب والسلب ممن زائد في

لذلك الصدق وحينئذ لا يكون النسبة بالصدق حقيقة بهما في الموقضيتان
بالفعل احدهما موجبة والاخرى سالبة فيكون المتقابلان ههنا ايضا في
القول والعقد كما ذكره واما بحسب الذات فلا يتقابلان ولا يصدق ان الا
بملاحظة وقوع تلك النسبة ايجابا ولا وقوعها سلبا فهما حينئذ ايضا في
التقابل في العقل والعقد واما اذا لم يلاحظ معه صدقه على شي فيكون
مفهوم اللافرس هو مفهوم لا يعتبر الا مفهوم الفرس في السلب في الحقيقة
ههنا اذ لا يتصور ورود سلب ولا ايجاب الا على نسبة لا يمكن اذا اعتبر
مفهوما واحدا اولم يعتبر معه نسبة الى مفهوم آخر ولا نسبة مفهوم آخر اليه
لم يمكن لك تصور وقوع ولا لا وقوع متعلق بذلك المفهوم الواحد كما
تشهد به البداهة فمفهوما الفرس واللافرس انما هو داخل على هذا الوجه
متقابلان في انفسهما غاية التباعد ومتنافيان في الحصول الموضوع واحد
اذ لا يجوز صدقهما على ذات واحدة في زمان واحد فهما باعتبار التعلق
الحصول لما لذلك الموضوع متقابلان كالسواد والبياض المتقابلين
من حيث انه يمتنع حصولهما لموضوع واحد والفرق هو ان امتناع
الاجتماع بين الفرس واللافرس من حيث الصدق والحمل على ذلك الموضوع
وبين السواد والبياض بحسب الوجود الخارجي في ذلك الا هو من في
المقصود الاثر ان البصر متقابل بحسب وجوده في الخارج ومحل من
للعمى لا باعتبار وجوده بل باعتبار اتصاف المحل به فيه نظر لان الوجود في
نفس مفهوم الفرس واللافرس تقابل لا يرجع الى القول والعقد لا يقال
اذا اعتبر صدقهما على موضوع حصل هناك قضيتان احدهما
محصلة والاخرى معدولة فيرجع التقابل الى القضايا لانا نقول انهما تانك
القضيتان ولم يتضادا فانهما لا يتقابلان بالمعنى المراد في التقابل
ههنا لان المتقابلين بهذا التقابل نقيضان في المحل واحد والنسبة
في تلك القضيتين متغايرة بان صورة التي محمولا محصل الى الموضوع
تغاير نسبة محمول معدول الى ذلك الموضوع فلا يتواردان الحكمان في
القضيتين على محل واحد فلا يكونان متقابلين بل التقابل انما هو بين محموليهما
من حيث حصولهما في الموضوع وصدقهما عليه كما عرفت **فان قلت**
اعتبروا في تعريف التقابل الموضوع واراد وا به المحل المستغني عما حل فيه
ولذلك قالوا الاشد تضاد في الجواهر اذ لا موضوع لها ولم يريدوا
به المحل مطلقا بناء على ما زعمه بعضهم ان المعتبر في التضاد هو المحل ولذلك
اثبت التضاد بين الصور النوعية للعناصر كما سياتي في مباحث امتناع

والعرض من امتناع اجتماع
وبين امتناع اجتماع
السواد والبياض
الذي يقابل المحمول
لا الموضوع يعني
المحل للعرض
لا انهما العرضان
الموضوع
مفهوم تاملت
في

اجتماعهما في شيء في المحل امتناعهما باعتبار الحلول فيه لا باعتبار الصدق
عليه فإن امتناع الاجتماع من حيث الصدق يعتبر سابقا كما ذكر في التنبيه الرابع
فظهر أن التقابل بين مفهومي الفرسية واللافرسية على ما زعم إذ لا موضوع للفرسية واللافرسية
والحلول لشيء منهما في محل قلت هذا الإيجاب يكفي صدقه على التقابل بين المفهومين
فإن مفهومي البياض واللابياض مثلا يمتنع اجتماعهما في محل واحد من جهة
واحدة وزمان واحد وهذا الامتناع باعتبار الحلول دون الصدق
لا يقال مفهوم اللابياض أمر اعتباري فلا يكون له حلول في محل إلا أن يقول
مفهوم العمى أيضا أمر اعتباري فيلزم أن لا يكون له حلول في محل فالمراد من الحلول هاهنا
ما يعم حلول الأعراض في محالها وما هو باعتبار اتصاف المحل بالأمور الاعتبارية
هذا وأما ما قد يشار إلى الرجوع إلى التباين فكاد ... لأن مفهومي الناطق واللاناطق مجتمعان
من حيث الصدق في ... قال قلت هذا تبيين ... المفرد ...
تقابلا ... التقابل ... امتناع الاجتماع في المحل من
التقابل أو لا وليس ... السلب ... فلا يكون ... التقابل من
تقابل الإيجاب والسلب ... الشيخ ... والشفاء التقابل
السلب والإيجاب ... صدق ... ليس
بفرس ... أو ليس ... النظر
إلى ... والله أعلم بالسرائر ... على كل موجود ... الموجودين
... الصدق
الصدق ... التقابل ... بالحلول ... المراد الاجتماع ... الوجود
فإن عدم زيد وعدم عمرو مثلا ... كانا
لا يحلان ... على شيء ... اللاشيء واللاممكن ...
على شيء من المفهومات ... الممكن ... والممتنع
... أصلا والجواب ... لصدق ... الصدق
الأمر ... التقابل بينهما قوله ... عدم البصر ... البصر ...
بعض البصر ... عدمه ... عدم البصر ... قطعا فلا
... الأعم ... اللفظ
... قوله ... كان ... عدم ... المحل
فيكون التقابل بينهما تقابل الإيجاب والسلب فلم ... تقابل ... فصل
عليه ... الأعمى ... المعدوم ... مفهوم العمى ... سواء
كان ... مفهوم العمى بسلب عدم البصر أو ... النظر ... ذكر
من التفصيل بحكم العقل بالتقابل بينهما ... وأما ...

واعلم أن في مطلق التعاند والأحكام الخاصة بالخاص لا يلزم ثبوتها للعام قوله
منحصر في الأقسام أي في التضاد والتضايف ... لأن التقابل مثل السواد
والبياض ليس من التضايف ... التضاد ... بينهما غاية الخلاف
وكذا التقابل الإنسانية والفرسية خارج عن التضاد ... لعدم التعاقب
والأمر ... التقابل ... والإنسانية والفرسية
فإنه لا يجوز ... قوله والقسم ... بالنسبة إلى
التضاد المشهور ... مثل تقابل السواد والصفرة وتقابل
... وأما الإنسان والفرس ... الأعم
كما ذكر قوله ... السلب والإيجاب ...
... على ... تقابل السلب والإيجاب و
... التشبيه ... الكلي ... تقابل الكلي للوجه
... بل هو ... الأخرى
... المتضادان ... قال ...
... قوله لأن موضوع عدم
اللازم ... الملزوم ... اللازم والملزوم
... موضوع ... اللازم ...
... لأنه ... عدم اللازم ... اللازم والملزوم
... بالموضوع ... المراد ... عدم اللازم عدم
... اللازم ... بالمحل ... اللازم ... فإن
التقابل ... على هذه الأربعة ... التقابل ... الأربعة
... واحد منها ...
مفهوم التقابل ... التضايف لأن التضايف ... على ...
من المفهومات كالتجاور والتماس ... فيكون مفهوم
التقابل أخص من التضايف ... قلنا ... مفهوم التقابل
... مفهوم التقابل ... التضايف ...
... التضايف ... على ... الكلي
... مفهوم ... الخاص
... العارض ... العارض ...
... العارض ... أيضا ... مفهوم التضايف
جنس لمفهوم التقابل ... مفهوم التقابل ...
... التضايف ... أفراده ...

الصدق والحمل فانه اعم منه والاستحالة في اندراجه تحت مفهوم من حيث هو كذلك
آخر وعدم اندراجه فيه من حيث الصدق على افراده كالجزئي فانه بحسب
مفهومه مندرج تحت الجنس ولكن لم يندرج تحته من حيث الصدق بل الصدق
عليه لا الصدق عليه الجنس كونه مثلا علينا يلزم من اندراج مفهوم تحت آخر
وكونه من افراده اندراج افراده كذلك المفهوم تحت الآخر وكذا الحال
في مفهوم التقابل والمتضاد فان مفهوم التقابل من حيث صدقه على افراده
اعم من المتضاد من حيث هو مندرج تحت المتضاد من حيث افراده قال ملت
ما ذكرتم انما يظهر اذا كان المفهوم الآخر اعم من المندرج فيه عرضا المندرج
كما في المثال المذكور واما اذا كان مساويا له فلا اذ من المستحيل ان لا يصدق
ذات الشيء على ما يصدق عليه ذلك الشيء قلت اذا كان المتساويان مفهوم
التقابل الذي هو عارض لاقسامه يلزم صدق المتقابل الا على عارض لتلك
الاقسام وعليها من حيث انها موجودة لكن العارض والمعروض على كل الاقسام
في انفسها فكلا وبذلك تم مقصوده قوله وكذلك السواد بالنظر الى اتحاده
للساتر حاصله ان المتضاد من حيث السواد والساتر في المتضادين ماهيتهما
فيكون المتضاد من حيث انهما موجودان لعارضيهما مندرجا تحت المتضاد فيها
فيكون احد القسمين مندرجا تحت الآخر لكن باعتبار عارض ولا استحالة فيه كذلك
المتقابل فمعنى مفهوم المتضاد من حيث هو مندرج تحت المتضاد ومن حيث الصدق
متساويا واحدا لا مندرجا تحت المتضايف وكذا كل متقابلين من حيث هما متقابلان
فذلك المتقابل مندرج تحت المتضاف فهو المتضافان كالابوة والبنوة فانهما
مع اندراجهما تحته بما يحتاج المضاف مندرجان في التضايف بذلك الاعتبار اعني
عروض التقابل لهما قوله اذ الصدق المحمول على كل واحد منهما او المحمول المعهود
فالاول هو المضاف الحقيقي مثل الابوة والثاني هو المضاف المشهور
مثل الاب واشهر الانواع في التقابل تقابل السلب والايجاب واستدل
على ذلك بوجوه منه قوله في الملخص الاول قوله لان الامر الذي يصدق عليه
ومحصوله ان سلب الخبر مثلا لا ينافيه ايجاب الشر لصدقهما على حائط واحد
ولا ينافيه ايضا سلب الشر لجواز صدقهما على حائط واحد بل لا ينافيه
الا ايجاب الخبر واذا انحصر منافي سلب الخبر في ايجابه وكانت المنافاة
منحصرة في الحاصل انحصر منافي ايجاب الخبر في سلبه ولما انحصر منافي
ايجابه في سلبه كان التقابل بين السلب والايجاب اقوى من التقابل بين الضدين
وتوضيحه ان التقابل على طول تقرير سلب السواد مثلا لا ينافيه ايجاب
البياض لا سلبه بل لا ينافيه الا ايجاب السواد فايجاب السواد انما الاتيان والظلم

واعترض عليه بانه لا يلزم من صدق قولنا الانسان وسلب الخبر الا ايجابه الا صدق
قولنا الانسان ايجاب الخبر الا سلبه وكون المنافاة منحصرة في الحاصل لا يقتضي
الا ان ايجاب الخبر ينافيه سلبه واما انحصار منافاته في السلب فكلا ولا يرى
ان ايجاب الشر ينافي ايجاب الخير والانسان وسلبه ولكن لم يسلم انحصار منافي
ايجاب الخير في سلبه لزم ان لا يكون تقابل السلب والايجاب اقوى اذ
المعتبر انه ليس هناك منافاة اخرى والاقوى لا بد له من شيء هو اقوى
منه ولئن سلم ان المنافاة اخص من التقابل وليس يلزم من نفي الاخص
نفي الاعم ولئن سلم ولكنه على تقدير ذلك الانحصار يكون تقابل السلب
والايجاب اقوى اذ لا يلزم من الاقوى الا الاشد بان هذا اقوى بحال يكون
منه الشدة في الصدق وعدمه اقوى فالمعترض في الاول ان تقابل
في توجيهه ان السلب شيء يشتمل جميع ما عداه لكن الشيء فلا يكاد يسعى
منه بعين المقابلة بالذات لكن الشيء لا يعد والمقابلة في الخاص متقابل
ذلك الشيء السلب لا يعد فقط الشيء لا تقابله بالذات واحسن بان هذا
يسمى في العبارة ويدل للمنافاة بالمقابلة ومع ذلك فالاولى ان يقال
واورد عليه ايضا قوله انما البحث عنه ان هذا هو الوجه الثاني
ومساواة على ان الرافع للذات اقوى معاندة ومنافاة من الرافع
للامر العرضي وقد منع ذلك بان العرضي اذا كان لازما كان رافعه
رافعا للملزوم ايضا لا بعد ان الرافع بلا واسطة يكون اقوى من الرافع
بواسطة لا فيه وانما هي الى عدمه لا لانا نقول النار القوية يسخن
بالواسطة يسخنها اقوى من يسخن الضعيفة المباشرة فلم لا يكون الحال هنا
كذلك قوله وايضا الشر لولا الشمالة الخ هذا هو الوجه الثالث وحاصله
ان منافي الشيء اما رافعه او ما يستلزم رفعه لا يخرج عنهما بحسب الحصر ومعلوم ان كل
الشيء وطعا ولا يستلزم منافاة رفعه الشيء معه ان لا منافاة بالذات لهما ولذلك اذا لاحظنا
العقل مع قطع النظر عما عداهما تعقلا واحاط الحكم بالمنافاة بلا توقف
ولكن ما يستلزم رفعه فهو انما هي الاستحالة على رفعه اذ لولا الاستحالة عليه لم ينافه قطعا
فالمستلزم لرفع الشيء انما ينافيه على سبيل التبع لا بالذات ولذلك اذا لاحظ
العقل مفهوميهما ولاحظ معهما ما اعتبر من معاني الرفع المفهوم الاول عالم يشعر
بالمستلزم لرفعه لم يحكم بالمنافاة لا اجماعا منهما لكن قد يكون المفهوم الآخر ظاهر
الاستلزام لرفع المفهوم الاول فحينئذ ملاحظته يشعر بالاستلزام اجمالا اولا
يشعر بهذا الشعور الا اجمالا فيغلط ويظن ان الحكم بالمنافاة لذاته المفهومين
ولذلك فصل بينهما انا اذا اعتبرنا الزيد اثره وقطعنا النظر عن جميع الملاحظات

قوله عارض لتلك الاقسام من التضاد والتماثل والعدم والملكة والايجاب والسلب ومفهوم التقابل عارض لها

عن مفهومه موجود لكن لا لذاته بل باعتبار انه جزء واذا اتحد بالذات او صدقا فلم يتحقق

الدائمة اما في الايجاب او في السلب ولم يتساوى فيه فتحقق انه انما تتحقق ان تحقق فيها فكون

التقابل بينهما اشد واقوى قوله وهو مقول على الاربعة بالتشكيك لان مفهوم

التقابل اشد واقوى في تقابل السلب والايجاب من سائر الاقسام وعلى هذا

ينبغي ان يكون هو اولى من غيره اولى بمفهوم التقابل واشد وهذا يدل على انه يكون

حمل تقابل العدم والملكة اقوى من تقابل التضاد والتضايف ويفهم حمل التضاد

اقوى من تقابل السلب والايجاب ايضا نظرا الى ان امتناع الصدق يشمل على

امتناع السلب والايجاب معا بالذات قوله ولا يكون جنسا للاربعة وذلك لان

للذاتي لا يكون مقولا بالتشكيك على ما هو ذاتي له وفيه بحث لان ذلك انما يصح

فيما يصح في الماهيات الحقيقية دون المفهومات الاعتبارية قال الامام في الملخص

ان التقابل ليس جنسا لهذه الاربعة لانا قد نعقل ماهية المتقابلات ولم يخطر

ببالنا اقسام احكامها وذلك يعرف بما علم من عموم المتقابلات بهذا الاعتبار المسمى

بالتقابل وبهذا انما يدل على ان مفهوم التقابل بل المتقابل ليس جنسا للذوات

المتقابلات كالايجاب والسلب والسواد والبياض والابوة والبنوة لانها

قد نعقل بكنهها من الغفلة عن كونها متقابلة والكلام في ان مفهوم التقابل هل

هو ذاتي لما تحته من اقسامه الاربعة التضاد والتضايف وتقابل

السلب والايجاب وتقابل العدم والملكة وانه هل فيه تقابل السلب والايجاب

يقال له التناقض وقد سبق هنا اشارة الى ان تقابل السلب والايجاب ينحصر

في التناقض على ما يشعر به ظاهر عبارة المتن والشرح وهو يدل على ما ذكرنا

كلام الشيخ في الشفاء كما نقله هنالك قوله وقد عرفوه بانه اختلاف القضيتين الخ

فيه تنبيه على انه يذكر تناقض القضايا لا مطلق التناقض او لان المراد هنا الخ

ان التناقض قد يكون في المفردات كما يكون في القضايا وهو ظاهر المتن

حيث قال ويختص القضايا بشرائط نوع اشعار بذلك وان عرفوه المذكور انما هو

لاحد قسمي التناقض لا لمطلق التناقض المساوي لتقسيمه فلا يصح تعريف مطلق التناقض على

ما يقتضيه كلام الشارح ولا اشتباه في تناقض القضايا واما المفردات

فقول فيها ان مفهوم الانسان مثلا اذا لم يعتبر صدقه على شيء وضم

اليه حرف السلب حصل هناك مفهومان لا يمكن صدقهما على شيء واحد في زمان

واحد من جهة واحدة ويمكن ارتفاعهما كما عرف في مسائل عدول القضايا

ولا يكونان متناقضين لانهما المفهومان المتمانعان لا انهما انهما او

ارتفاعهما لم يرد المتناقضان بالمفهومين المتنافيين اللذين لا يجتمعان ولا يرتفعان في الصدق

الى ان المحقق الاعتبار في المفهوم بانه اذا اعتبر اجتماعهما لا الامر كان

في نفسه بعد اعتبار صدقه على شيء كما لو كان الانسان والا انسان المأخوذان على

الوجه المذكور متناقضين وهذا الحق فيصدق كل شيء نقيضه اذ كان زيد مثلا

نقيضه او رفعه عن شيء فاذا اعتبر في مفهوم الانسان صدقه على شيء كان حرف

السلب الداخل عليه رافعا لذلك الصدق وكان هناك ايجاب مفهوم الانسان

لشيء وسلبه عنه وهما متناقضان في الحقيقة متنافيان عند اجتماع الشرائط لكن

اذا لوحظ مفهوم صدق الانسان ومفهوم سلبه وقيسا الى ذات واحدة

لم يمكن اجتماعهما فيها ولا ارتفاعهما عنها لان كل مفهوم سوانا الصادق عليه

انه انسان او يصدق عليه انه ليس بانسان فهذا الاعتبار يقال انهما

متناقضان كما ان القضيتين اللتين هما محمولا الحمليتين متناقضان ايضا والقوم

يسمون اللاانسان المأخوذ على الوجه الاول نقيضا في المفرد ويقال له

على الوجه الثاني نقيضا مع السلب وانه يحتاج بان الاول نقيض بحسب الحقيقة

الاعلى جهة المعية وليس الكناية ولم كان نقيضا لكل الاصل بل نقيضه

من الانسان في وجه تناقض القضايا فعند رجوع التناقض الحقيقي في المفردات

الى تناقض القضايا فلا يكون عرفوا التناقض بانه اختلاف القضيتين

بعضهم بانه لا تناقض في التصورات بحث يعني انه ان اراد الاختلاف

بالايجاب والسلب يكون مستعملا في ذكر الاقتضاء ولا يكون فيه حاجة الى

امر اخر فاسلم بحكم الاختلاف يعني صدق احدى القضيتين وكذب

الاخرى وقد اشترط في تحقق التناقض في بعض القضايا فيها عينها

وذلك بان ادخل السلب لفظا بعد ان السلب معناه ولا حاجة في تحقق

التناقض الى غيره الى اعتبار شيء من تلك الشرائط وقد نقل في قضايا

مساوية لذلك الرفع مما حق في معرفة المساواة الى تلك الشرائط فاحو

بعض حصوله مستغن عن اعتبار الشرائط ولا اختصاص لشيء منها بما يوجد

دون الاخر فرد على من جعل وحدة الكل والجزء ووحدة الشرط راجعة

الى وحدة الموضوع وجعل الاربعة الباقية راجعة الى وحدة المحمول والحق

انه لا اختصاص كما يظهر من اعتبار القضايا وعكوسها قال المحقق اذا قلنا

الشمس تجفف الثوب الندي اي اذا لم يكن الهواء باردا ابتداء

ولا تجفف اي اذا كان باردا لم يكن عدم برودة الهواء ولا وجودها

جزء الموضوع الذي هو الشمس ولا المحمول الذي هو قولنا يجفف

الثوب الندي بل كان شرطا لوجود الحكم وعدمه فان قيل

الشمس مع برودة الهواء غير الشمس مع عدم برودته او قيل يجفف

الثوب مع البرودة فهو غير ما مع عدمها لا يعتد به التقرير انما هو الاختلاف

(margin notes:)

بالتشكيك

قال الشيخ في الشفاء ليس التقابل جنسا لها

كان بعضها وكذلك اذا قلت السقمونيا مسهل اي بلادنا وليس بمسهل
اي بلاد الترك لم يكن الكبرى بلا الملاد جزء ام السقمونيا ولام المسهل الا
بعض وجا يعلنا من كلامه يظهر الاكتفاء بوحدة الموضوع والمحمول الانحم
عن بعض وكذا الاكتفاء بالوحدات الثلث محالا ورد الكل الى وحدة النسبة
الحكمية لان اختلاف الموضوع والمحمول وسائر ما ذكر يستلزم اختلاف النسبة قطعا
بلا شبهة قوله فان الكلية صدق اي صدق الكلية قد يتبين لكن فيما سوى الطلاق
الصدق على الكلية لاجل المشابهة من الصدق وحيث احتمال الاجتماع من جواز
بلا تناقض لا لان التقابل بين الكليتين يقابل التضاد حقيقة بل هو من تقابل
السلب والايجاب الذي هو اعم من التناقض على ما حرى قوله فهذا اذا كانت القضايا
مطلقة لم يرد المطلقات الشخصية او المحصورة بل ما هو اعم منها فان كفى
لتحقق التناقض بينها اذا كانت شخصية الشرائط الثلثة واذا كانت محصورة
الشرائط التسعة كما يوهمه ظاهر الكلام اذ لا تناقض بين المطلقات بل لا بد من هذه
الشرائط لكن اعتبارها من كون القضايا مطلقة لم يعد فيها بجهة لكن تحقق
التناقض بينها موقوف على اعتبار الجهة والاختلاف فيها فكانه قال التناقض
القضايا شرائط تحقق فيها من قطع النظر عن جهتها وشرط آخر لا يتحقق الا
باعتبار الجهة فالشرائط في التناقض الشخصيات تكون تسعة وفي المحصورات عشرا
ونظير ذلك اعتبارهم في الاقيسة شرائط الانتاج بحسب الكمية والكيفية على حدة
ثم اعتبارهم شرائطه بحسب الجهات في المختلطات قوله شرط عاشر وهو اختلاف
القضيتين بحيث لا يمكن اجتماعهما الخ قد نوقش في ذلك بان هذا الشرط
هو العبارة بعينها عن الشرائط فاعتبره ادخل في الاعادة فعاد ما هو الشرط
كالاعاشر او عبره ولكن كانت مناقشة في العبارة لظهور قصده والمراد بالعاشر
هو الاختلاف في الجهة كما يدل عليه عبارة المتن لكنها احق قوله وجميع القضايا
الصادق عليها الامكان تجوز صدق موضوعها او سالبها في محل الصحة
في مادة الامكان فصل صدق الدائمة يستلزم صدق الدائمة والمطلقة
المخالفة التي هي نقيض الدائمة وكذا صدق المشروطة والعرفية يستلزم
صدق النقيضين وهو محال ذكره على صحيح قطعا قوله فعال اذا كان العدم
بالملكة في القضايا فان نقيض العدم بالملكة يحمل بحملا سمت معدولة ثم
نقيضهما المعدولة لاند لم يكن محمولا للعدم مكنة سواء عبر عنه بلفظ محصل
كقولك زيد اعمى او جاهل او ساكن او بلفظ معدول
بان يتركب كلمة السلب مع لفظ محصل على ما اعتبار في القضية المعدولة
لم يكون موضوعها مستعدا للملكة اما بحسب شخصه او نوعه او جنسه قريبا كان او

سوا او المحمول المعدول ما كان محمولا لما هو مما هو مما اي حالة شيء في نفسه
سوا اعبر عنه بلفظ وجودي او عدمي وسوا كان الموضوع مستعدا لذلك
الشيء الذي اعتبر العدم الذي يوجد من الوجوه المذكورة او لا كما عرفت
قوله مثل بدل الحي المستلزم للصحة او المرض بدل الممال اما نظرا الى المقصود
على القول بان المرض صفة وجودية مضادة للصحة من القول بنفي الحالة
المتوسطة بين المرض والصحة واما على القول بان المرض عدم ملكة الصحة
فلا يكون مطابقا اذ لا يكون ضد الصحة بل يقابلها تقابل العدم والملكة وكذا
لا انطباق على القول بالحالة الثالثة اذ لا يكون حينئذ بدل الحي مستلزما للامرين
المتنافيين اعني الصحة والمرض بعم لم يحمل الحالة الثالثة ضدا لها مشهورا بل
كان مستلزما لامر الاضداد اذا لا يعقل قوله كالفلك الخالي عن الحرارة والبرودة
والوسط وكذا السماء الخالي عن السواد والبياض وما يتوسط بينهما
الا ولى قوله كالفاتر المتوسط بين الحار والبارد اراد الفتور المتوسط
بين الحرارة والبرودة وكذا اراد الحمرة المتوسطة بين السواد والبياض و
اراد الاعتدال والاجور المتوسط بين العدل والجور لكنه تسامح في
العبارة لظهور المراد قوله ولا يعقل للشيء الواحد ضد اي الا على التضاد الحقيقي
كما سيصرح به لان تعدد الاضداد في التضاد المشهوري جائز قوله
فالذي يلزم من وجوده عدم الضد اراد بالضد الشيء الذي اضافه اليه الضد
في قوله لان ضد السكان فالذي يلزم من وجوده عدم الشيء قوله كان
الضد الاول ضد الذي يلزم الامرين كانهما محلين فيلزم الاجتماع لم يكن الضد
الاول بجهة واحدة هي من جهة مضادة الذات فيلزم الامرين فلا يكون
في الاول جهتان مختلفتان بتضاد بكل واحدة منهما واحدا من الامرين و
يمكن ان يدفع بان خصوصية ذات شيء اذا كانت من جهة هي تلك الخصوصية
بعينها السوادية وخصوصية ذات شيء آخر لم يتصور كون الخصوصية الاولى
تلك الجهة بعينها السوادية خصوصية آخر هي ثالثة لان عالية يعد الاولى
معللة بذاتي الاولى والثالثة الملم يوجد في الخصوصية الثالثة بل لا بد ان
يكون عالية بعد تمام الثالثة من جهة اخرى ولا يستبعد في امثال ذلك من الاشتغال
بالمدرس كما لا يخفى قوله فعلم ان ضد الواحد على كل تقدير ليس الا واحدا العلوم
من التضاد الاحقيق ان الواحد من جهة واحدة لا يكون ضده الا واحدا الكلية حصل
الواحد الذي له جهات متعددة احادا متكثرة فاطلق القول بان الواحد لا
يكون ضده الا واحدا قوله والحواهر عند الشيء عنه لا يكون ضد السيء منهما
اذ كان كل واحد منهما ضد الآخر فيهما غاية الخلاف والشيء عنه المتوسط بينهما

كالحمرة المتوسطة بين السواد والبياض قوله لما فرغ من لواحق الماهية شرع
في لواحق الوجود أصحاب الكتاب شابهت الوجود الذي هو العارض و
عقبها باحوال الماهية التي المعروض ثم شرع في احوال المعروض
للماهية مع العارض اعني الماهية الموجودة واعلم ان مباحث
العلل والمعلولات داخلة في الامور العامة هو الصواب لان العلية والمعلولية
من العوارض الشاملة للموجودات كالامكان والوجوب
وسلم من احرجها عنها فاتبعه الامام في كتابه الملخص والمباحث قوله العلة
ما يفتقر اليه امر فهذا التعريف يشمل العلة التامة والعلل الناقصة والصورية
او الغائية وجميعها اذ لا يصدر عنها الا انها على وجود شيء وفي الأول المعرف
بالاحتياج فمعنى العلة ما يحتاج اليه امر سواء كان احتياجه اليه بحسب
الوجود دون الماهية كالعلل الخارجة او بحسبهما معا كالعلل الداخلة قوله
فالعلة التامة جميع ما يتوقف عليه الشيء فيه اشعار بلزوم التركيب في العلة
التامة وليس بلازم لجواز ان تكون بسيطة موجودة وفاعل بسيط لا
يفعل لغاية ولا يتوقف بآلة ولا على شرط ولا يتصور هناك مانع حتى يكون
الماهية فيكون العلة التامة بسيطة بلا اشتباه لا يقال لابد من اتصاف الامكان
المعلول مع الفاعل فالتركيب لازم لانا نقول علة الاحتياج الى الفاعل
هو الامكان فالشيء ما لم يتصف بالامكان لم يطلب لنفسه علة فالامكان
مأخوذ في جانب المعلول فاما ما يجاب اتصافه بالامكان يطلب له علة والاشكل
انه مع ذلك لا يعتبر امكانه مع الفاعل من اخرى فالاولى ان يقال العلة
التامة ما يحتاج اليه الشيء ولا يتوقف على امر خارج عنه قوله وليس المراد
من دخول عدم المانع في العلة التامة ان العدم يفتقر شيئا بل ان العدم
لا يكون موثرا في الوجود بداهة لكن يجوز ان يتوقف عليه تأثير المؤثر في
الوجود فان العقل لا يستبعد عن ذلك ومنهم من قال ان عدم المانع كاشف
عن شرط وجودي كعدم النار المانع عن الدخول مثلا فانه كاشف عن
وجود فضاء له قوام يمكن السعود فيه وانه يكلف فان بداهة العقل كما ذكر
لا يجوز ان يكون العدم مؤثرا في الوجود ويجوز ان يتوقف عليه التأثير
فيه كما يجوز توقفه على امر وجودي وعلى هذا يجوز ان يكون مدخلية الشيء وجود
آخر من حيث وجوده فقط كالفاعل والشرط والمادة والصورة ومن
حيث عدمه فقط كالمانع ومن حيث وجوده وعدمه معا كالمعد اذ لابد
من عدمه الطاري على وجوده قوله لان العلة التامة للموجود لابد ان
يكون موجودا ... من حيث الوجود لابد ان يكون موجودا

وماله مدخل في وجوده من حيث الوجود والعدم لابد ان يوجد بعد عدم
متقدم وجود العلة التامة وحصولها واما ان يوجد كل واحد
من اجزائها فيما لم يحكم العقل به ضرورة ولا قام عليه برهان قوله فيجب ان يكون
علة التامة موجودة اولا وبالذات فاذا تقدم ان يجب تقدم العلة التامة
على معلولها لما اشكل الا ان كل واحد من اجزائها متقدم على المعلول تقدما
بالطبع قوله والاول اما ان يكون المعلول به بالفعل وهو العلة المادية اما
ليس المراد بالعلة المادية والصورية ما يختص بالجواهر من المادة والقوة
الجوهرية بل ما يعمهما وغيرهما من اجزاء الاعراض التي يوجد منها الاعراض
اما بالفعل او بالقوة واعلم ان العلل الداخلة في قوام المعلول تسمى
علل الماهية والخارجة عنه تسمى علل الوجود تنبيها على ان القسم الاول
يتوقف عليه الماهية كما يتوقف عليه الوجود وان القسم الثاني يتوقف عليه
الوجود دون الماهية وربما يقال ان العلل الداخلة في اجزاء الماهية
لا تنحصر في المادة والصورة لان الجنس والفصل من اجزاء الماهية وليس
شيء منهما مادة ولا صورة ويجاب بان الجنس اذا اخذ وحده من حيث هو
بشرط لا شيء يسمى مادة والفصل اذا اخذ كذلك يسمى صورة او يقال الكلام
فيما يتوقف عليه الوجود الخارجي فلا يندرج فيه الاجزاء العقلية قوله ولما
الشرائط وارتفاع الموانع كان شاملا لقول ان العلل الخارجة عن
المعلول لا تنحصر في الفاعلية والغائية لان الشرائط وارتفاع الموانع
من العلل الخارجة وظاهر انها ليس منهما الوجود ولا الاحتمال الوجود
فاجاب بانها داخلة في العلة المادية لانها علة فاعلية والفاعل انما يكون
فاعلا بالفعل بتمام الشرائط وارتفاع الموانع واما في العلة الفاعلية
لان المراد بالفاعلية تستعمل بالفاعلية والاستقلال الا بحصول الشرائط
وارتفاع الموانع وقد يحصل بعضها كالادوات راجعا الى الفاعل
وقد لا يكون راجعا الى المادة فان قلت الموضوع في الفوارق من العلل
الناقصة الخارجة عن المعلول فهو من تتمة الاعراض مع كونه خارجا كاشفه
المادة حيث انه يتمم به يكون فاعلة علة لكن حصل من هذه الدعوى لم يعد قسما
برأسه وقد يقال في تفصيل الاقسام ما يتوقف عليه الشيء اما جزء له او
خارج عنه والثاني اما مقارن للمعلول اي محل له هو الموضوع بالعكس
اي العرض والمحل القابل بالعكس اي الصورة الجوهرية وحدها واما
غير مقارن فاما ان يكون منه الوجود او لاجله الوجود او لا منه ولا اذا كان
وحدها ما ان يكون وجوديا وهو الشرط او عدميا وهو عدم المانع والاول

انه ما يكون جزءا اما الذي يكون جزءا فعلا وهو الجنس والفصل او جزءا خارجا
وهو المادة والصورة قوله فلهذا لم يجعلها قسيما للاستقلال بل جعل لكل واحد
منهما ولئن كان قسيما له فانه على تقدير ان يفسر الفاعل والمادة لكنهما
لم يعتدا بالذكر ههنا على الحقيقة بل جعلهما تبعا لما ذكرنا من ان الكل
معلول لا يحتاج الى ان يكون علة تامة مشتملة على جميع ما ذكر من اقسام العلة الناقصة
فان الجسم مركب لا يفتقر الى مادة ولا صورة وما لا يفتقر الى علة فاعلة
عنه اولى ان يفتقر لكنه لا ينفك الجسم لا يكون له علة غائية وما لا يتوقف صدوره
عن فاعله على امر وجودي لا يكون له شرط وما لا يتوقف على عدم شيء
منها لا يتعلق له عدم مانع وما يكون جوهرا لا موضوع له والجوهر اذا لم
يكن حالا في شيء لا محل فالعلة بل الذات لا ازمنة في كل معلول هو العلة
الفاعلية وربما يكون وجوديا كما في المادة فيكون علة بلغة له وربما انضم اجاده
اليها بعض هذا الامور المذكورة او جميعها فيكون العلة التامة مركبة
قوله لكان ما لم يتسم اوسبق على امكانه يريد ان الفاعل اذا وجد مستجمعا
لجميع ما يتوقف عليه تاثيره في المعلول والعلة التامة وجب وجود المعلول
منه ولا يجوز تخلفه عنه لانه ان لم يجب وجوده وصدوره عنه فاما ان يمتنع
صدوره عنه او يمكن والاول باطل بالضرورة اذ لا يكون حينئذ علة تامة له والثاني
ايضا باطل لو جاز وجوده وعدمه فليفرض انه وجد معه فاما ان يكون
وجوده مع امر زائد او لا وكلاهما محال وقد يظن لا باطل اذ لا يمتنع
وجوده معه فلو كان فيكون ممكنا قلنا لو اراد بامكانه انه شيء طرفي
وجوده معه ولا وجوده معه لم يصل الى حد الوجوب والامتناع
فهو مسلم ولا يجدي نفعا لجواز ان يكون مع ذلك وجوده معه راجحا لم يصل
الى حد الوجوب فاذا وقع وجوده معه بلا امر زائد لم يلزم ترجيح احد
المتساويين على الآخر بلا مرجح لكون محال الاول يلزم وقوع الطرف الراجح وانما
عمم ولو اراد بامكانه انه يساوي كلا طرفي وجوده معه ولا وجوده معه
فهو ممنوع لما ذكرنا من جواز رجحان وجوده على عدمه الى حد الوجوب
لا يقال قد تقدم ان احد طرفي الممكن لا يكون ارجح واولى به ولو لم يكن
اولوية واصلة الى حد الوجوب لا نا نقول ذلك اذا كان الرجحان
مستندا الى ذاته ورجحان الوجود ههنا مستند الى العلة التامة وما
ذكرنا كان من الدليل على ان الاولوية الحاصلة من امر خارج لا تكفي لوجود
الممكن فقد عرفت ما يرد عليه مما كان اعلى الصواب ههنا ان يستدل
بما ذكرناه مما كان من ان المعلول ما لم يجب وجوده من العلة التامة

فليفرض وجوده معها في زمان وعدمه معها في زمان آخر فلتخصيص
الوجود بذلك الزمان ان كان لامر لم يوجد في الزمان الآخر لزم
ان لا يكون العلة التامة علة تامة وان لم يكن لامر لزم ترجيح احد
المتساويين على الآخر بلا مرجح لان الترجيح الحاصل من العلة التامة
مشترك بين الزمانين والله اعلم وما يقال انه لم لا يكون هذا ترجيحا
بلا مرجح من المختار وانه جائز عند بعضهم اما المستحيل العقلي هو
الترجح بلا مرجح وتقرير الاندفاع ان المختار بارادته او بعلمي
ارادته يرجح احد [illegible] الارادة والمفوض
ههنا ان [illegible] وجود الزمانين معا
[illegible] موضع الوجود
[illegible]
[illegible] مادة
[illegible] والصورة فلا
[illegible] لا سبقا الكل باستقلال بجزئه
[illegible] ان يقاوم المانع فلا يبقى ايضا
المعلول [illegible] ان الامكان متحقق في جميع الازمنة
فوجب ان يتحقق معلوله الذي هو الحاجة الى المؤثر في جميع
الازمنة ايضا فيكون المعلول في جميع الاوقات محتاجا الى ذات
المؤثر وما يتوقف عليه تاثيره من وجود الشرط وارتفاع المانع
فاذا زال شيء منها في وقت بعد ان كان محتاجا اليه وجود المعلول
في ذلك الوقت فيزول وجوده البتة لامتناع تحقق المحتاج
بدون المحتاج اليه والا لم يكن محتاجا اليه واعترض عليه بان
هذا الدليل يوجب احتياج المعلول في جميع اوقاته الى علة
ما لا الى العلة الموجبة له اولا لجواز تعاقبهما اذ من الجائز
ان يكون المعلول واحدا وعلتان مستقلتان على التبادل فاذا اوجدته
احداهما ثم انعدمت توجد الاخرى في زمان انعدام الاولى
فتحفظ المعلول عن العدم فلا يلزم انعدامه بانعدام علته والبرهان انما
قام على امتناع اجتماع علتين مستقلتين معا لا على التبادل وتوضيحه

هنا يلزم من انعدام العلة الاولى الموجبة انعدام المعلول اذ قد يقوم العلة الثانية الموجبة للمعلول مقام الاولى منه

فتأمل جدا [illegible] الاعراض [illegible] الحي [illegible] اللاقية اولا [illegible] الاجسام [illegible] الصورة [illegible] الاعراض [illegible] الاجسام [illegible] منه

فلنوثر

اعنی ما یکون جزءا اما الذی یکون جزءا عقلیا وهو الجنس والفصل او جزءا خارجیا وهو المادة والصورة قوله الا انهم لم یحملوها فیهما بالاصطلاح بعض لکل واحد منهما ولذا کان تفسیرا بانه ما منه وجود الشیء بعینه الفاعل والمادة لکنهم لم یعدوا ما الذکرنا اعلی لهما بنوعیها وتتمتها ووجه عدم اشارة الی ان کل معلول لابد له ان یکون علة تامة مشتملة علی جمیع ما ذکر من اقسام العلة الناقصة فان المجرد لیس یمکن لا یتصور له مادة ولا صورة وما لا یتصور له فاعلة ما یتصور منه اوله شعور لکنه لا یفعل الغرض لان ... علة غائیة وما لا یتوقف صدوره عن فاعله علی امر وجودی ... مانع لعصابة ... عند ان لا یفعل له ... اد الم ... یکن ... ال ...

والمشهور فیه هو ان اطلاق المادة والصورة علی الاجزاء العقلیة لیس بحقیقی

... منه ولا یحو ... صدوره عنه او یکن ... ایضا ابطال لو جاز وجوده و ... وجوده بامر زائد اولا وکلا ... وجوده عنه فیکون ممکنا قلنا ان ارید ... وجوده عنه ولا وجوده عنه لم یصل الی حد الوجوب والامتناع فهو مسلم ولا یجدی نفعا لجواز ان یکون مع ذلک وجوده عنه راجحا لم یصل الی حد الوجوب فاذا وجد وجوده عنه بلا امر زائد لم یلزم ترجیح احد المتساویین علی الآخر بلا مرجح لکون ... ینقل الطرف الراجح وتتمة ... ثم ولو ارید بامکانه انه یساوی کلا الطرفین وجوده عنه ولا وجوده عنه فهو ممنوع لما ذکرنا من جواز رجحان وجوده عنه مع عدم انتهائه الی حد الوجوب لا یقال قد بین ان احد طرفی الممکن لا یکون ارجح واولی به ولو لم یکن اولویة واصلة الی حد الوجوب لانا نقول ذلک اذا کان الرجحان مستندا الی ذاته ورجحان الوجود ههنا مستند الی العلة التامة وما ذکرنا کان من الدلیل علی ان الاولویة الحاصلة من امر خارج لا تکفی لوجود الممکن بل لا بد من وجوبه ما یرد علیه ممکن ان یقال العقول ههنا ان ... لما ذکرناه مما کان ان المعلول اذا لم یجد وجوده مع العلة التامة

فلنقرر

فلیعرض وجوده معها فی زمان وعدمه معها فی زمان آخر فلیختص الوجود بذلک الزمان لا بد ان یکون لامر لم یوجد فی الزمان الآخر لزم ان لا تکون العلة التامة علة تامة ولو لم یکن لامر لزم ترجیح احد المتساویین علی الآخر بلا مرجح لان المرجح الحاصل فی العلة التامة مشترک بین الزمانین وبه اشار بقوله الا انه لم لا یکون هذا ترجیحا بلا مرجح من المختار وانه جائز عند بعضهم اما المستحیل العقلی هو الترجیح بلا مرجح وتقریر الاندفاع ان المختار بارادته او تعلق ارادته ترجیح احد مقدوریه علی الآخر لا لداع والمفروض ههنا ان المختار مع ارادته وتعلقها موجود فی الزمانین معا فلا یتصور منه ترجیح مخصوص باحد الزمانین فیکون وقوع الوجود فی احدهما دون الآخر ترجیحا بلا مرجح وانه باطل بداهة واتفاقا کما ذکره قوله لا یجوز ان یتخلف المعلول موجودا عند انعدام العلة اراد العلة الفاعلیة لان الکلام فی الفاعل وانحصار لتمام المطلب لا یقول الا یجوز بقاء المعلول بعده ای بعد الفاعل لکن یشارک الفاعل فی هذا الحکم سائر اجزاء العلة کالمادة والصورة والشرط وارتفاع المانع اما المادة والصورة فلا شبهة فی ان المعلول لا یبقی بعد فنائهما لانتفاء الکل بانتفاء جزئه بدیهة واما الفاعل والشرط وارتفاع المانع فلا یبقی ایضا المعلول بعدها لما ذکره من ان الامکان متحقق فی جمیع الازمنة فوجب ان یتحقق معلوله الذی هو الحاجة الی المؤثر فی جمیع الازمنة ایضا فیکون المعلول فی جمیع الاوقات محتاجا الی ذات المؤثر وما یتوقف علیه تاثیره من وجود الشرط وارتفاع المانع فاذا زال شیء منها وقت ... ان لا یحتاج الیه وجود المعلول فی ذلک الوقت ... وجوده انصافه لامتناع تحقق المحتاج بدون المحتاج الیه والا لم یکن محتاجا الیه ولیعترض علیه بان هذا الدلیل یوجب احتیاج المعلول فی جمیع اوقاته الی علة ما لا الی العلة الموجبة له اولا حتی یلزم من عدمها عدمه لجائز ان یکون لمعلول واحد علتان مستقلتان علی البدل فاذا اوجدته احداهما ثم انعدمت توجد الاخری فی زمان انعدام الاولی فیعرض المعلول منه فلا یلزم انعدامه بانعدام علته والزمان انما قام علی امتناع اجتماع علتین مستقلتین معا لا علی البدل ولو سلم

فیلزم ان لا یجوز انعدام العلة الاولی الموجبة الاولی للمعلول اذا ... العلة الثانیة الموجبة للمعلول مقام الاولی

لم يعد جاز ان ينعدم الفاعل في زمان ولا ينعدم المعلول فيه
بل يقوم مقامه فاعل آخر فانه ما في الباب انه يلزم ان يكون الفاعل
الاول مع سائر العلل علة تامة لذلك المعلول والفاعل الثاني
مع سائر العلل ايضا علة تامة اخرى له ولا استحالة في ذلك لجواز
ان يمتنع اجتماع الفاعلين فيمتنع ايضا اجتماع المستقلين وقد سبق
انه لا دليل على امتناع مستقلين ممتنعي الاجتماع فلا يلزم من
عدم الفاعل عدم المعلول وكذا لا يلزم من عدم الشرط عدم المعلول
لجواز ان يقوم مقامه شرط آخر فلا يلزم من انتفاء العلة التامة
انتفاء المعلول وايضا لا استحالة في ان يكون لواحد شخصي علتان مستقلتان
على سبيل البدل ممتنعتا الاجتماع بان يكون كل واحدة منهما بحيث
لو وجدت في ابتداء وجود ذلك المعلول الشخصي واما ان يوجد
احدى تلك العلتين فوجد المعلول ثم بعد عدم تلك العلة لو وجد
الاخرى فهو يستحيل لان المعلول لو انعدم بانعدام الاولى ثم
وجد بايجاد الثانية لزم اعادة المعدوم وان لم ينعدم كان اصل
الوجود حاصلا له بايجاد الاولى ولما كانت الاخرى علة مستقلة وجب
ان يكون مفيدة للمعلول اصل الوجود ايضا فيلزم تحصيل الحاصل
ولا يمكن ان يقال انها تفيد بقاء الوجود الحاصل بالاولى اذ يلزم ح
لا تكون علة مستقلة والمقدر خلافه وظهر ان المستقلين لا يكونان
بحيث اذا وجدت احديهما استحال وجود الاخرى بعدها ولا امكن ان يوجد
بدل الاولى ابتداء فان قلت ما ذكرته انما يتم في تعدد العلة التامة بتعدد
الفاعل اذ لا بد لكل واحد من الفاعلين من ايجاد وبدون تعدد الشرط مع
وحدة الفاعل ايجاد لم يتوقف ايجاده على احديهما لا بعينه قلت اذا توقف
ايجاده على احديهما لا بعينه لم يكن خصوص شيء منهما شرطا فلا تعدد في
الشرط ولا في العلة التامة ولو توقف تأثيره على احديهما بخصوصه زال
بزواله ويكون التأثير المشروط بخصوصية الاخرى تأثيرا آخر وتم ما ذكرنا بلا
شبهة وكذا الحال في عدم المانع المتعدد فانه اذا كان المانع
مركبا من امرين مثلا اكتفى بانتفاء احديهما لا بعينه فلا تعدد في عدم
المانع واذا كان التأثير متوقفا على خصوصية احد العدمين زال
بزوال ذلك العدم ويكون التأثير المتوقف على خصوصية العدم
الاخر تأثيرا آخر فان قلت الدليل منقوض بالعلة المعدة لجريانه
فيها على ما في الشرط وعدم المانع من جواز بقاء المعلول بعدها كالبناء

من احوال السابق عدم الجزء كاف في انعدام الكل

اذ العلة المستقلة هي التي تفيد الوجود والبقاء معا ح

قلت لا انتقاض بالمعدة لما عرفت من ان المعدة لما هو حاصل في وجود
المعلول بوجودها وعدمها الطاري على وجودها فبهما
الطاري يتحقق العلة التامة فلا يكون زوال المعد وحده مقتضيا
لزوال المعلول بل مقتضيا لوجوده فللمعد باعتبار عدمه الطاري وجوده
شبه بالشرط وباعتبار عدمه الطاري شبه بالمانع فليس لنا بعد قسما
برأسه من العلل الناقصة فان قلت ما ذكرته يدل على وجوب انعدام
المعد حال وجود المعلول والمستفاد من عبارة متن الكتاب وشرحه
جواز انعدامه قلت لا منافاة بين الجواز بمعنى الامكان العام وبين
الوجوب واما الحمل فيما ذكر الجواز وما يؤدي معناه رعاية لمقا
اللاجواز وزعم بعضهم ان المعد البعيد يجب انعدامه ليحصل المعد
القريب فلا يجوز ان يجامع وجود المعلول بخلاف المعد القريب
فانه يجوز ان يجامعه والصواب ان المعد سواء كان قريبا او بعيدا
لا يجوز ان يجامع المعلول لان المعد ملزوم الاستعداد ووجود
المعلول على تقدير من ان الاستعداد او شيء من مراتبه لا
يجوز ان يجامع وجوده بالفعل لان الاستعداد هو القوة المنافية
للفعل فكذا ملزومه ايضا لا يجوز ان يجامعه قال والآخر يعطي الخ
يقوله ان يقال لا اشكال ان الاب له مدخل في وجود الابن فهو اما
فاعل لوجوده او شرط له مع ان الابن يبقى بعد الاب والبناء
فاعل للبناء ولا اقل من ان يكون شرطا له مع بقاء البناء بعد البناء
وكذا النار علة فاعلة او شرط لسخونة الماء المسخن بها مع
بقاء السخونة بعدها فبطل ما ادعيتموه من ان المعلول لا يجوز ان يبقى
بعد العلة اقول فان البناء اي البناء ليس علة فاعلة لوجود البناء
بل هو بارادة مخصوصة وشرائط معينة علة فاعلية لحركة يده مثلا و
تلك الحركة علة لحركة امور تركبت منها البناء ثم انتهاء تحركه علة لانتهاء
حركة تلك الامور وانتهاء حركة تلك الامور مع بقاء تحرك كل متحرك
آخر علة لاجتماعها على وضع مخصوص وذلك الاجتماع علة لتشكل تلك
الامور بشكل مخصوص والشكل المخصوص الذي هو معلول
لاجتماع تلك الامور على هيئة معينة باق ببقاء ذلك الاجتماع زائل
بزواله وكذا ذلك الاجتماع المعلول لانتهاء حركة تلك الامور مع بقاء
تحرك كل آخر باق ببقاء ذلك الانتهاء مع الانتفاء زائل بزواله و
كذلك حركة تلك الامور المعلولة لحركة يده ومع حركة معينة بانتفائها
حركة

عبارة المتن ولا الحمود بقاء المعلول بعد زوال الحال ن المعد عبارة الشرح العلل المعدة لا يستحيل بقاء المعلول بعد انعدامها

بله

عدم الاجتماع في العمر

يستلزم الاستعداد وجود المعلول هو المعد

بعبارة اخ

وانتهاء حركتها المستند الى انتهاء حركة السماء باق بعده والصور
هناك زوال اصلا وانتهاء حركة السماء المستند الى عدم شيء ما لا يعد حصول
ذلك وجود تلك الحركة مستمرا بحكم اجزاء هذه الحركة وكذا الحركة ما وصفنا انها
منتفية باسبابها وليس هذه الصور بعد حصول تمام اسبابها بل والتحقيق
ان حركة تلك الاجسام المستندة الى حركة السماء علة معدة لاجتماعها على وضع
مخصوص والعلة الفاعلية لما هي طبايع تلك الاجسام والبناء من حيث هو
متحرك حركة مخصوصة علة فاعلة لحركة تلك الاجسام وهذه الحركة معدة لاوضاع
مخصوصة وما يترتب عليها من الشكل المخصوص والماد وان تلك الامور
هي معلولة لعلل اخرى ولما وجد انتفاء الحركة المعدة عند وجود
البناء وجد انفصال الاجسام عنده علة تلك الحركة المعدة اعني البناء على
حالة بها كانت موجبة لها اعني كونه متحركا بتلك الحركة المخصوصة والامر
كذلك فلا اشكال قوله واما الاب فهو علة لحركة المني بعد انه بارادة مخصوصة
وحركة معينة علة فاعلة او شرط فيه او العلة التامة لحركة المني وهذه الحركة
اعني حركة المني علة معدة لحصوله في موضع مخصوص ثم حصوله في زمانا
مع امور تحدث فيها كان علة الاستعداد لحصول الصورة الانسانية فيفيض
عليه تلك الصورة من المبدأ الفياض فيصير انسانا ويبقاه انسانا
لعلة اخرى غير الاب فلا يكون حاجة بعد وجوده فلا يتسلسل منا ايضا بقاء
معلول بعد علته قوله وكذلك النار وهذا جواب عن الكلام في بقاء سخونة
الماء المسخن بالنار بعد زوال النار ويكفي هنا ان يقال ان الحرارة التي النار
للماء تقوم مادته لحصول السخونة فيفيض السخونة عليه من المبدأ فلا يكون
حاجة بعد وجودها بعد النار نعم اذا قيل ان النار المجاورة للماء سخنتها
اي جعلته حارا بافادته بعد زوال النار الا ان يكون هو علة الحلول بعد
علته كان الجواب ما ذكره الشارح وبعد ولان النار تسخينها الماء علة
لبطلان ان يكون هيولى الماء قابلة بالفعل الصورة او حافظة لها
فلا بد ان يزول عن الهيولى الصورة المائية وتلك العلة انما ابطلت
عن الهيولى قابلية الصورة المائية او شيء اخر غير ما علته في هذه الحالة
زال عنها تلك العلة لحدوث استعداد تام لحصول الصورة النارية
فيفيض على الهيولى عن المبادي المفارقة صورة نارية وان كانت
هذه الصورة باقية بعد زوال تلك النار المسخنة للماء فلا يخفى ان هذه
الصورة ايضا معلول بعد علته والمراد بالعلل بالعرض ما
يكون مقارنا لما هو علة بالحقيقة فاذا لم يكن شيء منها علة للمعد او الصورة

في الشرح وأما الأمور المتقدمة
معنى اما علل بالعرض واما معدات انتهى

النارية كانت العلة المبطلة لحصول الصورة المائية علة بالعرض اذا عللت الى
استعداد النارية واما المعدات فعارضيتها واحكامها قوله واصطلح
على ان الفاعل الواحد من جميع الوجوه اه الفاعل اذا كان واحدا من جميع
ولم يكن له صفة حقيقية ولا اعتبارية ولم يكن فعله بآلة ولا شرط ولا قابل
لم يجز عند الحكماء ان يصدر عنه اكثر من واحد خلافا للاكثر المتكلمين وبعضهم
ان عدم جواز ذلك من الموجب بالذات وجوازه في الفاعل المختار كلاهما
متفق عليه واما الدليل عليهم في ان المبدأ الاول مختار اولا والحق ان الفاعل
المختار اذا لم يصدر بارادته او بعلمها على مذهب المتكلم كان خارجا
عما نحن بصدده اذ مع كثرة باعتبار تعدد ارادته او تعلقها فلا يكون واحدا
من كل الوجوه فان تصور ان لا يكون فيه تعدد بوجه كان واحدا من جميع
فيه ايضا قوله لكان مفهوم تحقق تحت كذا اي مفهوم كونه بحيث يصدر عنه ا
غير مفهوم كونه بحيث يصدر عنه الاخر ولعل المفهومين لا يدل على تغاير حقيقتهما
لا يقال ان اراد تغاير حقيقتهما تغاير حقيقة المفهومين الذي هو ما صدق عليه
له او تعلقه اذ الكل منهما امر لم احسانيات لا تحقيقه فان اجاب صار الموارد الحقيقي
بالعكس الى المعلولة ولا نسلم ذلك لجواز كونه واحدا حقيقيا ولئن اراد به تغاير
حقيقة طرح له ان المفهومان اعني علة هذا او علية ذاك يحتمل ان يلزم منه
ان لا يكون حكمه الواحد واحدا حقيقيا فلا يلزم ان تغاير مفهوم الغايتين
يدل على تغاير حقيقتهما من وجهها لجواز ان يعرضا الحقيقة الواحدة لانتفاء ولا
تعدد فيها اصلا قبل عروضها بل هذا المعنى هو المشار اليه قوله لانا نقول
لا يخفى عليك ان العلة الموجدة للمعلول يجب ان يكون موجودة قبل المعلول
اي قبلية بالذات وانه يجب ان يكون لها خصوصية مع ليست مع غيره اذ لو
لا ذلك لم يكن اقتضاؤها لهذا المعلول باولى من اقتضائها لما عداه فلا
يتصور صدوره منه في كل صدور وجب ان يكون للعلة خصوصية مع الصادر
ليست لها مع غيره ولسنا نعني بها كونه صادرا اذ ذلك الصدور ما دام لم يكن من العلة
الموجدة وامور متعددة لا داخلة فيها ولا خارجة عنها بل كان ذاتا
بسيطة لا تكثر فيها بوجه من الوجوه فلا شك ان تلك الخصوصية انما تكون بحسب
الذات فاذا فرض لها معلولان كان معنى ان العلة لا تكون بحسب ذاتها
لها خصوصية مع احدهما ليست مع غيره اصلا فلا يمكن ان يكون لها معلول اخر والا
لزم ان يكون خصوصيتها بحسب ذاتها مع المعلول فلا يكون لها مع شيء من المعلولين
خصوصية ليست لها مع غيره فلا يكون علة لشيء منهما ولا يخفى على محصل ان
خصوصيتها بحسب ذاتها مع احدهما غير خصوصيتها بذاتها مع الاخر لان ذاتها

هو ان تصور يصدر عنه الواحد الحقيقي الملزوم انه واحد

حصه و اعمار رحم

العلة لما كانت واحدة وجعلت جميع الجهات لم يتصور تعدد الخصوصية بحسبها

اذا عرفت هذا فمعقول المراد بعبارة جميع الجهات من اعتبار علته الذاتية او علته

لذاتك بعبارة جميع من وجوهها الذي هو ذات الفاعل اذ لا اثر لعاير في

ذات الفاعل ولو بحسب الاعتبار لتصور هناك خصوصيتان يترتب

عليهما علتيان ولا يكون صدورهما من شئ واحد الحقيقة من جميع الجهات بل واحد

حقيقي كذلك بل عند تعدده واثنينية اما بالذات او بالاعتبار يتعدد

المعنى وكان هذا الحكم قريب من الوضوح وانما كرر هذا ليدفع الكلام الا انه لم

مع الوحدة الحقيقية قوله وانما سهل المفهوم الى اخره فان دعوى البرهان كما

يدل ان المقصود لكنه اراد بيان كونه يوضح المقصود بتفصيل في الوجه الاول

فعبر بقوله وايضا ولم يورده وجها ثانيا ولعل وجه ذلك هذا ان المفهوم بمعنى الذي

قطعا الجواز لم يعمل باحد منهما من العقلية الاخر ولا الجهر لم يكن كل منهما نفسا

لتلك الواحد الحقيقي والالزم لم يكن لا من بسيط ما هيتان مختلفتان ولا

نحو اتحاد مفهومها فيها والالزم كونه مركبا ولا دخول احدهما في الاخر

لا احد والالزم التركيب والتشبيه معا ولاحد ومنهما عنه والالزم التشبيه الى كون

احدهما نفسا والاخر خارجا لزوم التشبيه الى كون احدهما نفسا والاخر

داخلا لزوم التركيب في الاقسام سهو الكل محال قوله والامر الاضافي بين

وجه سبع من العلة على تعدد الوجوه ولا يوجد ايضا لكثرة الاعتبارات في الواحد

الحقيقي لا يلزم خلاف الحمد لما وجد من العلة والمعلول صفة قليته قوله

امر اضافي يعرض العلة بالقياس الى المعلول من حيث يكونان معا في العقل

اذا ادرك شيئا وقاسه الى معلوله ادرك بينهما اضافة ونسبة من حيث وجوده

عن ذلك الحد وهو النسبة عارضة لهما في العقل وصادرة منهما قطعا وليس

لها وجود في الخارج اذ ليس في الخارج الا ذات ذلك الشئ وذات معلوله

واما صدوره عنه فامر اعتباري لا يحصل الا في العقل من حيث هو هو اذا هي

اضافات تعقلان معا في المصدرية والصادرية ولا وجود لها في الخارج

وليس كلامنا في هذه النسبة المتأخرة عنهما وما يترتب عليهما والاضافيتين

قوله والمراد بكون العلة بحيث يجب عنها المعلول فهذا المعنى متقدم على المعلول

فهو غير الاضافي اي المعنى المراد للصدور امر غير اضافي وهو كون العلة

بحيث يجب عنها المعلول والصدور بهذا المعنى متقدم على المعلول والمعنى

الاضافي الذي هو المعنى الاول متأخر عنه فيتغاير قطعا وذكر بعض الفضلاء ان

الاطلاق الصدور على معنى غير اضافي لا نوافق اللغة والعرف فهو مما فسره

بهذا المعنى على ان كون العلة بحيث يجب عنها المعلول امر اضافي

ان علم اذا عوت مقبلا او حكما بالمعلول ... النادي ... الصادر ... الصادر ... بعينه

ابان للزوم اتحاد التنفيذ

وجه التأثير ان المتأخر عن العلة والمعلول معا لا يكون ... حدهما

عن ذات العلة والمعلول فكيف يكون امر احدهما مستقرا على المعلول و

اجابت عما ذكرناه من انه لا بد ان يكون للعلة خصوصية مع المعلول باعتبارها

يصدر عنها معلولها المعين ولا يكون لها تلك الخصوصية مع غيره واذا

وجدنا مثلا النار الماء يصدر عنه البرودة فلا بد ان يكون له مع البرودة

خصوصية لا يكون له مع غيرها وبحسب تلك يتعين صدور البرودة عنه

دون الحرارة وغيرها وهو الخصوصية لكن الخصوصية هي المصدر فيكون

موجودة قطعا ومتقدمة على المعلول بحكم ما فيه وعن تلك الخصوصية

بالمصدرية تارة وبالصدور اخرى فيكون العلة بحيث يجب عنها المعلول

مرة ثالثة وذلك لتضيق العبارة عما هو المقصود وهذا المقام حتى ان

الخصوصية انما اطلق عليها الاشكال بانها اضافة لكن لم يعبر بها

مفهومها الاضافي بل اريد امر مخصوص له ارتباط وتعلق واختصاص

بالمعلول المخصوص ولا يكون له ذلك مع غيره ويصح اطلاق هذه

الالفاظ على ذلك المعنى المراد بطريق التجوز فالانكر والقابل ان يقول

ان اراد بالمصدر الفاعل فلا ان الخصوصية المذكورة بحيث ان يكون

في الحقيقة فاعلة حتى يلزم وجودها لجواز ان يكون فاعل واحد

امر عارض له خصوصية مع معلول معين ومع امر اخر خصوصية

مع معلول اخر فلا يكون الخصوصية هي الفاعل بل المجموع الماخوذ

منه ومن غيره وان اراد بالمصدر ما له مدخل في الصدور سلمنا

ان الخصوصية مصدر لكن لا نسلم ان المصدر بهذا المعنى يجب ان يكون

موجودا وليس ايضا المطلوب هنا على وجود الخصوصية بل يكفيه تقدمها

على ان يلزم حين يكون في الواحد الحقيقي ولو بالاعتبار كما يعلم مما نقلنا

لك في الصدر السابق قوله وحين يلزم التسلسل في الامور الحقيقية او التركيب

اي حيث كان ذلك الامر الذي هو المعنى الثاني للصدور محتاجا متقدما

يلزم التسلسل في الامور الحقيقية وذلك على تقدير خروجه عن ذلك المتقدم او

خروجه عن احدهما او يلزم التركيب وذلك على تقدير دخوله او دخول

احدهما فيه وانت تعلم ان لزوم التسلسل المذكور او التركيب انما هو اذا وجب

كون ذلك الامر المحتاج المسبوق موجودا بالدات ضرورة او على طرفه

فالاولى ان يعتمد على لزوم التكثير في الواحد الحقيقي كما اعتمد عليه

المحقق في شرح التنبيهات حيث قال ولا محالة يكون ذلك الامر محتاجا

ويلزم منه التكثير عند ذات العلة وكما اعتمد عليه الشارح ايضا فيما

بعد حيث قال وان كان الى المعلول فهو واحد يلزم ان يكون احد هما الى احد

المعلوم

ان ما سلفناك نحو

يعدم التمكن على الحصوصية ... الخصوصية ... المصدر بمعنى ... ولو امرا عدميا ... ام

المعنى مغاير للفاعل اى اذا كان الامر بعض الفاعل ويلزم منه
ان يكون للفاعل جهة اخرى فلا يكون الفاعل واحدا من جميع الوجوه
قوله والمطلب الاول اى المطلوب لزوم الخلف الذي هو خلاف المختار
ليس المطلب الاول لكن اى لزوم الخلف لما كان ادنى تمم الكلام ويحصل
المرام ولا يتوقف على لزوم الخلف بوجه آخر من التس او التركيب

حتى ينتفي التسلسل والتركيب فتأمل

قوله وهذا ايضا هو الوجه السابق وهو انه اذا كان المعلول
واحدا فكونه مصدرا بالمعنى الذي عرفت يكون غير الفاعل المغاير
له فيلزم ان يصدر عنه اثنان قوله وقيل الواحد من جميع الوجوه كل سلب
عنه اشياء كثيرة هذا النقض اجمالي للدليل اى لو صح دليلكم لم يمكن ان
يسلب عن شي واحد من جميع الوجوه اشياء كثيرة لجريانه فيه لكنه باطل
لان جميع ما سواه مسلوب عنه بالضرورة ولم يمكن ان يتصف باشياء
متعددة والا لزم ان يسلب اشياء متكثرة وهما ايضا باطلان قوله امور عقلية
لا تحقق في العقل الا بعد تعقل الشيء الذي هو مسلوب عنه اى السلب
امر عقلي يتوقف تعقله على تعقل مسلوب ومسلوب عنه بتقدم ذاته ولا
يكفيه ثبوت المسلوب عنه وحده وكذا الاتصاف لا يعقل الا بتعقل
موصوف وصفة ولا يكفيه ثبوت الموصوف وحده وكذا القابلية
لا تعقل الا بتعقل قابل ومقبول فح لا يكون الواحد الحقيقي بحيث
هو واحد حقيقي مسلوبا عنه اشياء كثيرة ولا متصفا بصفات
كثيرة ولا قابلا الا لامور متعددة بل كل ما يتصف الواحد من جهات
متكثرة فلا يتعقل الدليل لشيء من هذه الصور فان قيل ليس
المراد بالسلوب والاتصاف والقبول ما ذكرتم من الامور العقلية الاضافية
بل كون الشيء بحيث يسلب عنه شيء آخر وكونه بحيث يتصف به وكونه
بحيث يقبله فيكون ما ذكرتم من المصادرة فلا يتم الجواب قلنا الواحد
الحقيقي لا نعقل عدم سلب اشياء عنه ولا اتصافه باوصاف عنه بل
كل ما هو متصف بصفات حقيقية او قابل لامور حقيقية فلا بد فيه من تعدد
جهات متكثرة هي منشأ القبول والاتصاف واما الامور
الاعتبارية والاتصاف بها ومحلها السلوب فلا يقتضي منشأ
في الخارج بل في العقل على ما ذكره فالواحد الحقيقي كالواجب تع
يتصف بصفات اعتبارية من السلوب والاضافات ولا يقدح ذلك
في وحدته الحقيقية لان ذلك الاتصاف بحسب العقل والتحقق عند
اتصافه بصفات حقيقية لا يقتضي بها التركيب فيه منشأ بحسب الخارج والتكثر

منه

واحداً

واحداً حقيقياً وفيه بحث لان الواحد الحقيقي المذكور متصف في حد
نفسه في الخارج بالسلوب والاضافات وان لم يكن مع تحققهم في الخارج
ولا يتوقف ذلك الاتصاف على تعقل المسلوب عنه والمسلوب
انما المتوقف على تعقلها هو العلم بالاتصاف فالاتصاف بها في
حد نفسه بحسب الخارج لو كان من جهات متعددة فلم يكن هو واحدا
حقيقيا وهو خلاف والا انتقض الدليل قوله في حيث انه يجب عنه
الا يجب عنه ب فان قيل لا نم انه من حيث انه يجب عنه الا يجب عنه ب
وانما يصح هذا الحكم اذا لم يجز ان يصدر عن الواحد من جهة واحدة
شيئان وهو محل النزاع اذ الكلام فيه فيكون مصادرة قلت الخصوصية التي
باعتبارها يصدر عنه ا ليست هي الخصوصية التي باعتبارها يصدر
عنه ب للعلم الضروري انه لا بد ان يكون للعلة مع معلولها المعين خصوصية
ليست لها مع غيره فلو فرضنا صدور ب عنه من تلك الخصوصية لزم التناقض
قطعا وهو انه يجب عنه ب من حيث لا يجب عنه ب قوله ومن لم يتحاشى

جان

عن بيان الحق فذيس من كلام المص ما يدل على كون هذا الحكم بديهيا
يحتاج فيه الى نوع تنبيه لازالة ما فيه من الخفاء ولم يجد ابوه لكن هذا
الحكم انما كثرت لانقداح في الوحدة الحقيقية وعلى هذا لم يذكروا صورة
الاحتجاج لا يكون الا تنبيها فلا يعارض فيه المنا فيه منع او نقض او معارضة
فان قلت اذا كان هذا الحكم بديهيا والاحتجاج تنبيها فالذي
يجوز صدور كل اشياء عنه يؤول تشنيع جميع العقلاء ان هذا ادلاء واحتمال
كيف يتخلص عن هذا المضيق قلت يتخلص عنه بمنع البداهة فان اهل الملل
على كثرتهم وتفاوت طبقاتهم قدحوا في هذا الحكم فلا يكون دعوى البداهة

منه

فيه مسموعة وما ذكروا من انه لا بد للعلة من خصوصية مع المعلول المعين
لا توجد مع غيره ليتعين بها صدوره عنها ويترجح على صدور غيره
عنها ادعاء الضرورة ايضا يتوجه عليه ايضا منع الضرورة لجواز
ان يكون لذات واحدة من جميع الجهات مناسبة مخصوصة مع شيئين
او اشياء مخصوصة فيصدر عنه تلك الاشياء دون غيرها قوله وعلى تقدير تسليم
البداهة يتخلص عن ذلك بانه فاعل مختار يصدر عنه بحسب تعلق ارادته
ما يشاء فلا يكون هذا الحكم مناقضا لما ذهب اليه من اسناد جميع الاشياء
اليه نعم لو كان موجبا على زعم الخصم لاشكل الامر عليه لكن الامر
امكان دفعه بان يقال انه متصف في نفسه بحسب الخارج بالسلوب
والاضافات فجاز ان يصدر عنه باعتبارها اشياء متكثرة ولا يلزم من ذلك الا

ان يكون له بكثرة اعتبارية لا بوحدانية بل في سلوبه واضافاته ولا يحدور
فيه اصلا قوله اجيب بان هذه الامور وجودية اعتبارية اراد بالوجودية
ما لا يكون السلب جزءا من مفهومه فلا ينافي كونها اعتبارية قوله ولا امتناع
في كون الاعتبارات شروطا ومشاركات للعلل اعترض عليه بان الضرورة
قاضية بان الامور المعدومة لا تكون شروطا للوجود او ما هو
والاعدام التي يتوهم كونها شروطا كعدم الغيم للقصار في تبييض
الثوب مثلا ليست بشروط بل هي كاشفة عن شروط هي امور وجودية كوقوع
شعاع الشمس على الثوب للقصار والانصاف ان المدعي يحكم بان العلة
الموجدة يجب ان يكون موجودا لا بان كل ما يتوقف عليه وجود شيء لا بد ان
يكون موجودا اذ لا استحالة في توقف الاثر الموجود على امر عدمي قوله
والمص حمل ذلك على انه ليس غرضه الا ان يكون المعلولات في مرتبة واحدة
باعتبار الكثرة في الاضافات والاعتبارات ليس على سبيل الجزم بل هو
بيان للامكان المكثرة في مرتبة واحدة بذلك الوجه حتى يجوز ان يكون
للتكثر وجه اخر مثل ما ذكره المص وحينئذ يكون الجهات الموجبة للتكثر امورا
موجودة لا اعتبارية كما في الوجه الاول ومع ذلك لا يكون الصادر
عن الواحد من جهة واحدة الا واحدا اما قوله ولم يجز ان يصدر
عن الاوسط اي يكون الفاعل الواحد ان يكون شرطا لما تحته
قوله ولم يجوز ان يصدر عن المعلول الاخير اي يكون شرطا او الة او
شرطا يتوقف عليه تاثير العاقل قوله ولو جوزنا ان يصدر عن السافل
بالنظر الى ما فوقه يسمى معادا لم يحصر كون الاعلى شرطا لما تحته الا دون
لم يكن في المرتبة الثانية الا اثنان وفي الثالثة الا اثنا عشر ولم يجوز نا
ذلك كان في المرتبة الثالثة ثلثه كما مر وفي الرابعة عشرون مع اضعاف
مضاعفة لاثني عشر قوله لم يصدر عنه ومن ذلك الواحد امر سواء
كان المؤثر في الاخر هو الاول بتوسط الثاني او كلاهما معا فانهما
معا ربما جاز او اذ ذلك لم يعد فيكون كل واحد منهما على حدة فكان
في ورود الاعتراض المذكور قوله وكونه مصدرا للاول مع كونه مصدرا
معه للثاني وذلك لان المصدرية للاول لا مدخل فيها للمعلول الاول
والمصدرية الثانية مشروطة به شرطا وجوديا الفساد بان يقال
لما كان المصدر بالذات اطلقها ان اوجبا او احدهما بالذات
والاخرى بعارض الى اخر الكلام والجواب ان المصدرية الاولى
المراد بالمصدرية ههنا غير الواحد الحقيقي والمصدر الثانية عبارة عن المجموع الواحد

مولد اراد دفع
لما حصل الامور
الوجودية
الخارجية الوجودية
لا يكون اعتبارية
ما حاصل بان
المراد بالوجودية
لعدم ما علمتم

المحقق ومعلوله الاول ولا محذور في شيء منهما وهذا هو المراد من
قوله فان كونه مصدرا للثاني باعتبار الاول وكونه مصدرا للاول
بالذات الخ فلا يتجه عليه ان ذلك الاعتراض يقتضي احتمالا اي لو صح
ذلك لزم ان لا يصدر عن الواحد الحقيقي الاشياء الا بتوسط ولا بغير
وسط ولا بان يكون احدها بتوسط والاخر بغير وسط لان الدليل
في الكل اذ يشتمل على حصول تعدد المصادر للواحد الحقيقي مصدرية
فعال منها اما جهات عنه او داخلات فيه الى اخر الدليل ولا
شك ان ما ذكره من ان مصدريته للاول بالذات وللثاني بتوسط الاول
لا يدفع ذلك النقض قوله ووجوبه لكل منهما يقتضي استغناءه عن الاخر
اذ بالنظر الى كل واحد منهما يوجد ولو لم يوجد الاخر لان الفرض
الاستقلال ومع الاستغناء واذا كان مستغنيا عنهما لم يكن واحد
منهما علة مستقلة لكونها علة مستقلة معه فاجتماع علتين مستقلتين على واحد
شخصي يستلزم وقوع المحال وامكان اجتماعهما يستلزم امكانه ولما اتوا
على الاول فان حديث بحاله حتما مستغنا لكن في محققه وقال بعض الفضلاء لا
يصح الايراد على الدليل الصحيح اذ لو كان احدهما موجودة والاخر
معدومة لزم من وجود الاول وجود المعلول ومن عدم الثانية
عدمه لان عدم العلة المستقلة يوجب عدم المعلول فيلزم كون
المعلول موجودا معدوما وما نظر من ان اصل الحاصل والدور
بحسب توارد علتين على حركة الشمس فجوابه ان المعلول هناك اعني
حركة الشمس واحد بالنوع لا بالشخص لا يقال ان استلزام عدم العلة
لعدم المعلول الشخصي يتوقف على انه لا يجوز ان يكون له علتان شخصيتان
مستقلتان على البدل فكان اثباته به دورا قوله لان معنى الطبيعة
الواحدة اذا كان المعنى للمعلول هو الطبيعة من حيث هي لا باعتبار
تشخصاتها المحتملة المتباينة اذ لو كان الاقتضاء بحسبها لجاز ان
يتنوع المعلول الى انواع مختلفة على حسب اختلاف تلك الهويات
فيكون فرد من افراد الطبيعة النوعية علة لفرد من نوع وفرد اخر
من تلك الطبيعة علة لفرد اخر من نوع اخر منها او فلا يكون في اقتضاء
الطبيعة من حيث هي نوعا واحدا فقط بان الواحد بالنوع يجوز
تركبه من الجنس والفصول المتساوية بحسب كل منهما نوعا على المعلول
قوله على معنى ان بعض افرادها وامر تعلقه الخ اي لا على معنى ان الجميع يوجد
في الاعيان عن علل متعددة كما لا يخفى ان لم يعلم الكلي في الاعيان ولا على معنى ان

زدنا
فاري بحيث ان
عدم الجزء علة
لعدم الكل
البرهان على ان الواحد
المحض لا يمكن ان
يكون له علتان
مجتمعة او متعاقبة
الاجتماع وايضا

الموجود الواحد مع جميع الاشياء الا انه يجب ان يكون جميعها معلولا له
علل متعددة لما عرفت من استحالته قوله كالحرارة التي تعلل بعض جزئياتها
بالنار قوله لا يمكن ان النار انما تحدث جزئي الحرارة النارية ولان الحركة انما
تحدث جزئي الحرارة الحادثة عنها وكذا الشعاع انما يحدث جزئي الحرارة
الشعاعية فان كانت هذه الامور علة مستقلة لكل الحرارة فان ثبت
المطلوب وهو توارد العلل المستقلة على المعلول النوعي بالمعنى المذكور وان
لم يكن مستقلة بل المطلق فان لكل واحدة منها علة مستقلة قطعا والعلة
المستقلة التي تعدد فيها النار دون الحركة والشعاع بخلاف ما تعدد فيه
احد منها دون النار ومنهم من قال افراد الحرارة جهة مما علم لان حرارة الشمس
تحصل في عدم الاشياء فلا يعقل حرارة النار قوله ولا يعرض انما الحاجة بالعكس
لا يحدث لان الطبيعة من حيث هي هي لما احتاجت الى كل العلة المستقلة فيهما انما يختص
عن محلها عدم انها فلا يرد ما فلا يرد انه هنا كلام صحيح قوله
بل الحاجة انما هي بحسب وجود افرادها لان الطبيعة لما كانت موجودة في الخارج و
المحتاج الى العلة هو وجود افرادها ولا وجود للطبيعة في الخارج الا ما تور
فلا اشكال بعد ان يكون معنى احتياج الطبيعة الى علة ان كل واحد من افرادها محتاج
الى علة معينة وواحدا منها محتاج الى علة معينة اخرى فلم يحصل احتياج
افرادها الى علة واحدة معينة لكن يبقى ان يقال كل واحد من الافراد لما
احتاج الى علة معينة واحدة بطل الحاجة الى العود لزوم الطبيعة احتمال
العود على ما سبق كانه جوابه انه لما لازم لا بد له على وجود الطبيعة في الخارج
في ضمن الافراد ولئن ارادوا ان الطبيعة موجودة في ضمن افرادها لكن كان العود
محتاج الى علة معينة في الطبيعة مع تعدد العلل المعينة ومحتاج الى علة ما
اتجه ما قيل من ان علة ما لا وجود لها الا في العقل فكيف يحتاج اليها الطبيعة
الموجودة في الخارج وان سلم ان علة ما لها وجود في الخارج فلا يتصور
وجودها الا في ضمن فيكون الطبيعة محتاجة الى المعين لان المحتاج الى
المحتاج الى شيء محتاج الى ذلك الشيء لا انا نقول يلزم احتياجها الى احد
المعينات ولا محذور فيه لانا نقول ان اردتم احد المعينات بعينه فممنوع
لا تعلق الطبيعة بعينه وان اردتم احدا مبهما فالعدم المبهم لا وجود
له في الخارج اصلا وان اردتم احدا مطلقا فهو الكلي الطبيعي وهو لا يوجد
الا في ضمن فرد او جزئي وبعود المحذور قوله لان كل الخارجي شيء هو علة لشيء
هو معلول لغيره مفهوم العلة والمعلول وهذا مبني على انه لا يحصل الا من
الموجود في الوجود بل هما صفتان للموجودات الخارجية في العقل فلا يرد انه

اعني سنذكره سابقا

مراده بيان ان الفرد موجود في الخارج فلا الطبيعة التي اسند عليها الفرد

اعاده

اعادة للاعتبار تعاد معقلة كما هنا على حكم بطلانه قوله ولو كانا
موجودين في الخارج لزم التسلسل الامور الموجودة المرتبة قوله قد
مر عدم لزوم التسلسل اشار ذلك انما يلزم اذا لم يجز ان يكون بعض افراد
العلة مثلا خارجيا وبعضها اعتباريا وهو ممنوع لان وجود طبيعة العلة
وجود جميع افرادها فجاز ان ينتهي السلسلة الى علة اعتبارية فالاولى
ان يقتصر على التسلسل قوله وهو محال لانه يلزم تقدم الشيء على نفسه يريد بالتقدم
التقدم العقلي على ما مر والكل في استحالته تقدم الشيء ونفسه ثم كل الموجودات
عرضية واحدة لزم تقدم الشيء على نفسه بمراتب ومتكرر يريد بمراتب
التقدم على مراتب الموجودات العرضية واحدا واحدا او لا ويكفي بلزوم توقف
الشيء على نفسه فانه محال اتصالا لان الموقوف لا يتصور الا بعد سبق وقال
الامام في المحصل امتناع احتياج كل واحد من السلسلة الى الاخر الى الغير
واسطة او بواسطة معلوم بالضرورة قوله وكلا مما في الدور اي في توقف
الشيء على ما توقف عليه قوله لانا نعلم بالضرورة قوله فصل لا يمكن ان للماهيات
من حيث هي لوازم تكون هي من جهة الحيثية مقتضية لها فلم لا يجوز ان
يكون الوجود من تلك اللوازم والتغير ونار هي كما من العقلاء والحكم
باحدهما بعضهم فلا يجد ذلك الحكم فلا يكون ضروريا وقد تقدم ضعف هذا
المقام فان كنايه والتغرقات كما يحصل فيه علمه عار بال صفاته فلا يبقى
حجة للمنصف فيه قوله فلا اتجه بعضنا للتوقع على اما لنا من ان علة الموجود
اي العلة الموجودة لا بد ان يكون موجودة مثل وجود معلولها ولو لم
المهية بدون اعتبار الوجود لا يجوز ان يكون علة للموجود قوله ولا ما لا يحتاج
اليه المحتاج الى هذه المعارضة اوردها المعلل بلا دليل عليها كانه ادعى
بداهتها فالمناسب حينئذ ان يمنع المعترض بداهتها او يستدل ويكمل امهاتها
لاستحالة وجود المعلول عند وجود العلة العرضية مع عدم العقد ولكن
الظاهر انه استدل على بطلانها بناء على ان دعوى بداهتها بحيث تمنع
الاستدلال عليها او يكفي كما يحصل بعضا ان تعالى لو صح ما ذكرتم يلزم
مقدمات لصحة هذه المقارنة وللوصحة لزم المحض فصح الدليل مسلما منه
للمحض فيكون هذا الغرض لانه فرض وجود العلة العرضية مع عدم البعد
فرض للتعميم معا فانه لما فرض عدم الجسد ولزمه عدم العرض لان
عدم العلة علة لعدم المعلول ولما فرض مع ذلك وجود العرض لزم وجودهم
وجود التعدد لان وجود المعلول يستلزم العلة فلزم من الفرض
المذكور وجود العرض في التعدد معا وعدمهما معا فالاول اغنى

وجود معا معا بالعصر وهو وجود المعلول ولزوم الثاني اي عدمهما
معا بالعصر وهو عدم المعلول فلم يلزم وجود المعلول بدون
العلة المعدة كما توهم بل لزم من وجود القريبة والمعدة معا غاية
ما في الباب انه فرض معه ذلك عدمهما فلزم عدم المعلول من الفرض
الثاني وبذلك يتضح وجه لزوم وجود المعلول ووجه لزوم عدم
معلول الفرض المذكور قوله ولم يسلم ان اجزاء العلة اسباب نقول المسلم
ان كل العلة القريبة علة تامة وذلك بالبطلان الا انها تم ما سوى علية
الشيء بلا واسطة وهي المعتبرة في جزء من العلة التامة المفسرة بحسب ما هو
علة اليه سواء كان بواسطة او بغير واسطة لكنها معه ذلك جزء مستلزم
للمعلول اذ بها تتم العلة التامة قطعا فالتخلف عن القريبة تخلف عن العلة
التامة في الحقيقة بل لما نقول حاصله انكل فرض وجود القريبة
مع عدم المعدة والحاصل ان هذا الفرض غير مطابق للواقع لاستحالة
وجود القريبة مع عدم المعدة في نفس الامر فان اريد انه يلزم
من هذا الفرض الذي لا يطابق الواقع وجود المعلول في نفس الامر
فهو ظاهر البطلان لان وجود المعلول في نفس الامر لازم لوجود القريبة
في نفس الامر لا لفرض وجودها فيها ولئن اريد انه يلزم من هذا
الفرض وجود المعلول على التقدير ورد عليه منع التقدير فان
وجود المعلول ولئن كان لازما لوجود العلة القريبة في نفس الامر
لكن تقدير وجودها بدون المعدة محال لم لا يكون كذلك اللزوم
الواقع بحسب نفس الامر بناء على هذا التقدير المحال لم يسلم اللزوم
على التقدير ايضا كان الحاصل ما ذكرتم لم لا يكون المحال مستلزما لشيء
محال الى ما يحتاج اليه حكم المصنف على ذلك التقدير الذي لا يطابق
الواقع وذلك لا ينافي اعتباره بحسب نفس الامر وكلامنا في افراد
المقصود بابطال الدور في نفس الامر لا ابطاله على التقدير هذا وقد يوجه
سقوط منع التقدير ههنا بان ابراد احد الامرين لا انه شيئا فانه يعمه على
كل حال لان الحال لئن كان دائرا فلا اشارة ومالها الدائر ولئن كان غير صاف فالمطلوب اتم
لا يرد لما فرض في الكل ان العلة القريبة لما يوجب المعلول في
نسلم فلا يتخلف عنها لاحتمل استحالتها وكما ظهر مما نسبتم من ان المحال
ان يستلزم المحال ليس كليا جاز ان يجتمع الصور لجواز ان يكون احد الحالين
ما في اللاحق كما في هذه الصورة فلا يحاصر فصلا عن ان يلزمه قوله الاول
لو تسلسلت العلل والمعلولات الى غير النهاية الخ اقول هذا الكلام

الطول

الطويل ليس مما ذكره المصنف لان لا اله علة اصلا والاقرب
انه اشارة منه الى طريقة مختارة له مشهورة عنه وهي ان الممكن لا يجب
لذاته وما لم يجب لم يكن له وجود وما لم يكن له وجود لا يكون لعدمه
عنه وجود فالممكن من حيث ذاته لا يكون له وجود ولا العدم عنه وجود
فلو كانت الموجودات باسرها ممكنة لما كان في الوجود فلا بد من واجب
لذاته فعند ذلك واجب الوجود وابطال السلسلة به ايضا ولنطبق عبارة
المصنف على هذه الطريقة فقوله لان كل واحد منها اي من آحاد السلسلة ممتنع
الحصول بدون علة واجبة وذلك لكونه ممكنا فلا يحصل ولا يوجد بنفسه بل
يحتاج الى علة يجب اولا ويوجد ثانيا وذلك لوجوب تقدم العلة بالوجوب
والوجود على المعلول وقوله لكن الواجب بالغير ممتنع ايضا اي
ممتنع الحصول ايضا لكونه ممكنا بدون علة واجبة لما تقدم فلو انحصر
الموجودات في الممكن لم يوجد شيء منها فلا بد من وجود علة واجبة
لذاتها فيكون طرفا للسلسلة قوله والآحاد باجمعها معلولة لكل واحد
منها الخ اقول قيل الآحاد باجمعها بعبارة هو محتمل اجماعية بعيد
شيئا واحدا او بعبارة اخرى بحيث لا يخرج عنها واحد منها بدون
اعتبار معنى اجماعية بعبارة شيئا واحدا فان اراد بالآحاد باجمعها
المعنى الاول منعنا كون الآحاد ممكنة بل هي ممتنعة اذ ليس في الخارج الا
الآحاد المتعددة التي بعضها مجرد وبعضها مادي وليس لها ماهية
وحدانية الا في العقل وكون كل واحد منها ممكنا لا يستلزم امكان
المجموع بهذا المعنى لان الهيئة الوحدانية العارضة له في العقل داخلة
في هذا المجموع وهي امر اعتباري يستحيل وجودها في الخارج فاستحالة
جزء واحد كافية في استحالة الكل ولئن اراد بالآحاد باجمعها المعنى
الثاني فلما علتها نفسها على معنى انها تكفي نفسها من غير حاجة الى
خارج عنها فان الثاني منها علة للاول والثالث للثاني وهكذا
فلكل واحد من آحاد السلسلة علة فيها ولما لم يكن الجملة الماخوذة
على هذا الوجه غير الافراد لم يحتج الى علة غير علل الافراد وكما لا استحالة
في تعليل الشيء بنفسه على هذا الوجه وهو ان يعلل الاشياء كل واحد
منها بما قبله في السلسلة الطبيعي فلا يحتاج تلك الاشياء الى علة اخرى
خارجة عنها فيكون معللة بنفسها اي كل واحد منها واما المستحيل تعليل
شيء واحد بعد تعدده في الجواب انه لا شك ان الآحاد بالمعنى الثاني
موجودات ممكنة كما ان كل واحد منها موجود ممكن وكما ان الممكن الموجود

محتاج الى علة موجودة كافية في ايجاده كذلك الممكنات الموجودة محتاجة
الى علة موجودة كافية في ايجادها بالضرورة وما كان الكل واحد من تلك
السلسلة علة موجودة هي داخلة في السلسلة كانت العلة الموجودة للكل
جميع تلك العلل الموجودة للآحاد ونحن نقول مجموع تلك العلل الموجودة
التي هي علة موجودة للسلسلة بأسرها اما ان يكون عين السلسلة او داخلة
فيها او خارجة عنها والاول باطل لئلا يكون مجموع السلسلة علة موجودة لها
محال لان العلة الموجودة لشيء سواء كان ذلك الشيء واحدا بسيطا او
مركبا من آحاد متناهية او غير متناهية يجب ان يتقدم بالوجود على
ذلك الشيء وهو المجموع بعدم المجموع على نفسه وهو باطل [ساقط المقاصد] قيل وهو تعليل كل
واحد من السلسلة بآخر منها وتعليل مجموعها بالمجموع وهما متغايران
قطعا والاول هو المتنازع الذي يجب بصدد ابطاله بالتسلسل والثاني
مما نبتت على بطلانه بداهة على اي وجه فرض اي سواء فرض تعليل
المجموع بالمجموع تعليل الآحاد بالآحاد على سبيل الدور او لا على سبيل
الدور قوله او كل واحد منها والآحاد لا بد لكل واحد منها اي
مجموع الآحاد بأسرها لا يكون علة الموجودة الكافية لكل واحد من الآحاد
لان كل واحد منها محتاج الى علة الموجودة له فلا يكون هو مستقلا لآحاد
السلسلة لان موجودة لا بد ان يكون له مدخل في آحاد السلسلة قطعا
وليس موجودة صادرا عنه فلا يتصور كون كل واحد وجودها ولا
كونه مؤثرا فيما صدر عنه كافيا في ايجاد السلسلة لبعض فيها والآحاد على تقدير
كل واحد مما ليس صادرا عنه قيل وايضا يلزم ان يكون واحد علة
توارد العلل المستقلة على معلول واحد هو مجموع السلسلة
وليس بعض الآحاد اولى بالعلية من بعض الا عوله فيكون بعض الآحاد
بها المعلولية اولى قيل يحصل هذا الكلام ان بعض الآحاد ليس
اولى لان بعضها اولى وذلك باطل كما ذكرنا لانه تعليل الشيء
بما يساويه وانه باطل موجود وهو بان المقصود انه لا اولوية لبعض
اصلا لان البعض الذي فرض انه اولى لا شك بانه معلول فيكون
علة اولى بالعكس اليه فلا يكون هو اولى لم لا يكون العلة ايضا معلولة
قطعا فلا يكون هي اولى بل عليها ومثلا اصلا والاولوية في شيء من الابعاض
فلم يعهد بأسباب الاولوية للعلة الا بهما والمعلول ولا تناقض
في ذلك كما لا يخفى قوله او امر خارج عنها هذا ايضا باطل لانه خارج
تمام عن السلسلة وما ذكر من الداخل فيها والخارج عنها قوله ويكون ذلك
الامر الخارج واجبا لذاته اي يجب ان يكون موجودا لان الكلام
في العلة الموجودة ولم يكون واجب الوجود لما ذكره قوله وهذا وهم ما
قيل انه اعترض عليه بان اندفاعه بمنع الجوار لم يكون السلسلة محتاجة
الى غير النهاية ويكون الخارج عنها ممكنا او علة للجملة لا الآحاد فلا
ينقطع السلسلة بذلك الخارج ويكون اي ذلك الخارج مندرجا في
سلسلة اخرى ومتكررا الى الا انتهاء من السلاسل والجواب
انه ههنا ليس اولا الى كل واحد من تلك السلسلة مستوجب الحصول بدون
ذلك الخارج الموجد لها استقلالا او لا فان لم يكن موجدا الواحد
منها ابتداء فيكون واقعا في اثبات السلسلة فتنقطع السلسلة به لا
بعاد ذلك الخارج من كل من واحد وهو ممكن فلا ينقطع السلسلة به لانا
نقول ذلك المركب يكون ممكنا واقعا في السلسلة فلا يكون خارجا
عنها هذا وجه تقسيم ما ذكره ولا حاجة الى ما قاله المعترض من انه ينتهي لكن
تعالى ذلك الخارج يجب ان يكون علة موجدة لبعض تلك الآحاد والا لكان
كل واحد منها واقعا موجودا الذي هو موجدة فيحصل الجملة الحصول
جميع آحادها موجدا بها من غير احتياج الى ذلك الخارج فلا يكون علة
للجملة والمفروض خلافه واذا وجب ان يكون علة موجدة لبعض تلك
الآحاد لزم توارد علتين مستقلتين على معلول واحد لان ذلك
البعض له علة موجدة في السلسلة وصافيت لم يكون علة السلسلة
امر خارجا عنها محتم كالمركون لجزء من السلسلة او بعضها محتم الانتهاء
فبطل السلسلة وهو المطلوب واذا كان مرتبطا بها ولا يكون في
وسطها يكون طرفا فتنقطع به السلسلة وذلك تشمل العلم
بجواز كون ذلك الخارج الواجب علة للسلسلة من واقع في
اسقاط آحادها ولا تنقطع به السلسلة قيل فظهر انه لا يتم البيان
بهذا الوجه بل بما قررناه من البيان ووقع في بيانه لم البيان بهذا
الوجه بأمر غير حاجة الى بيانه المعاد قيل لم اردتم بالعلة جملة
الامور التي تصدق على كل واحد منها انه مفتقر اليه اي لم اردتم
بالعلة العلة التامة اعني جملة الآحاد بأسرها علة لبعضها والا لزم
من ذلك تقدمها على نفسها لان العلة التامة لا بد تقدمها اذ المركب
من المادة والصورة يمتنع تقدمه على المعلول لانه هو فكيف يتقدم
اذ اتصفه الشيء اي احب بان المراد بالعلة العلة المستقلة الخ
اي المراد بالعلة المؤثر المستقل بالتاثير في السلسلة ومعنى استقلاله

[marginalia: كل — من — اي ممكنا خارجا — العلة التامة لا التي تتقدمها]

بالنسبة الى ما هو مالا يكون له شريك في ذلك النوع او يكون له شريك
في ذلك النوع لكن يكون ذلك الشريك الذي سماه معاونا صادرا
عنه والمؤثر المستقل بهذا المعنى هو الذي سميناه علة موجدة كافية
في ايجاد السلسلة وهي الفاعل المستجمع لما لم يدخل في ماهيته وهذا
الاستقلال لا ينافي اعتبار شرط في التاثير خارج عن ذات المستقل
ولذا كان مصدر الاستقلال والاعتبار معاون اي شريك في التاثير
صادر عن المستقل اما لما اعتبار معاون لا يكون منه والآحاد المعلولة
المركبة وصورته فحينئذ لم يكونا اثرين لهذه العلة المستقلة ايضا ولا
شك ان العلة الموجدة للسلسلة المستقلة بهذا المعنى يكون متقدمة على
المعلول ولا يكون نفس الآحاد ولا كل واحد منها لاحتياجه في التاثير
الى معاون ليس منه وهو علته ولا بعض الآحاد لما ذكره قوله لان العلية
الاحاد بكل بعض من جهة الخ قيل عليه سلمنا ان كل بعض يساوي
غيره في كونه جزءا من العلة المادية لمقوم المركب لكن لم لا يجوز ان يكون
لبعض معين جهة اخرى بعينها اختصاص بها على العلة لجملة دون ماعدا الابعاض
وهو تقدم وجوده ما ذكره الشيخ من لزوم ذلك البعض المعين علة في السلسلة
وظاهر ان تلك العلة في كونها تحصيل السلسلة مؤثرة فيها اقوى في علية
بالفاعلية اولى بالضرورة فلا اولوية لشيء من الابعاض بالفاعلية اصلا
قوله انه يجوز ان يكون ما بعد المعلول الاول اراد بالمعلول المعلول الاول
الاخير لانه اول الحسب اعتبارنا للسلسلة قوله فلو فرض كونه علة لكان
علة اولى اي لو فرض كون ما بعد المعلول الاول الى غير النهاية
علة للسلسلة لم يكن علة لها لان علة اولى بالعلية منه لما ذكرنا من لزوم
تمام ابعاض السلسلة ليس اولى بالعلية لان علة اولى به لكل
منه فان قلت ما بعد المعلول الاول الى غير النهاية لم لا يجوز ان
يكون اولى بالعلية منه قلت لو لم يكن له علة لزم استغناء الممكن عن
العلة لانه ممكن لما عرفت وبكونه علة على ما ذكرنا ما بعد المعلول هو
الى غير النهاية ومكررا الى مالا يتناهى قوله واما يلزم ذلك اذا
كان لما وجود مغاير لوجودات الاجزاء فانه اذا لم يكن هناك
الا وجودات الاجزاء كان المحتاج الى العلة كل واحد من الاجزاء
لا المجموع من حيث هو مجموع والجواب بحقيقة ما قيل وهو انه لما كان
كل واحد ممكنا موجودا كان الآحاد بكلها ممكنا موجودا فلا بد
لها من علة موجدة كافية في ايجادها وهي لا يجوز ان يكون نفس الآحاد كما مر

واما قوله فان وجود كل واحد جزء مقدم لوجودات الاجزاء فقد
اعترض عليه بانه مناف لما مر في مباحث الوجود من انه بسيط لا تكثر
فيه ولقائل ان يقول فان ذلك انما هو في الوجود المطلق المنبسط على
افراده واما افراده فمتعددة منه معا فلا اشكال في كون ذلك
المجموع مركبا من كل واحد من تلك الافراد وكذا الاعتراض على قوله
وهي في وجودها مفتقرة الى كل واحد من الاجزاء بانا لا نسلم
ان هناك موجودا خارجيا مغايرا للكل واحد في نفسه ووجوده
الى وجود كل واحد واما ذلك المغاير في العقل لا غير والجواب
ان مجموع الآحاد الموجودة اذا اخذ بحيث لا يدخل فيه شيء ولا يخرج
عنه شيء منها ليس بمعدوم في الخارج والا لكان عدمه بعدم
جزء من اجزائه فيه وقد فرض انه لم يدخل فيه غير الاجزاء الكل واحد
منها موجود فهو موجود اذ لا واسطة بين الموجود والمعدوم
ولا شك ان هذا المجموع الموجود في الخارج مغاير لكل واحد ومحتاج
الى وجوده فيكون محتاجا الى الغير ممكن فيكون ممكنا لا شبهة وبهذا الكلام
علم ان هذا الاعتبار مما لا احتاج اليه فيما حققناه واما ما ذكره المعترض
من ان المغاير لكل واحد موجود في العقل لا في الخارج مبني على اعتبار
الهيئة الاجتماعية مع الآحاد على ما سلف في كلامه فتأمل والله الموفق
قوله من معلول الخ اذا تسلسلت العلل متصاعدة لا الى غير النهاية — بحث في برهان التطبيق
اعتبرنا جملة من معلول معين الى غير النهاية واعتبرنا جملة اخرى من علة
متقدمة على ذلك المعلول الذي هو اول الجملة الاولى بعدد متناه
واذا تسلسلت المعلولات سافلة الى مالا يتناهى اعتبرنا جملة من علة
معينة الى غير النهاية واعتبرنا جملة اخرى من معلول هو بعد العلة التي
هي مبدأ الجملة الاولى بعدد متناه فيحصل في كل واحد من الصورتين
جملتان احديهما ناقصة عن الاخرى بعدد متناه قوله فان
توهم انطباق غير المتناهي على غير المتناهي محال لانه هو فرع على ادراك
مالا نهاية له ادراكا تاما وهو زمان حساه وانه محال قوله وايضا المحال انما
لزم من المجموع اي من لا تناهي العلل او المعلولات ومن فصل عدد
متناه منهما حتى يحصل جملة اخرى ومن توهم انطباق احديهما على
الاخرى على الوجه المخصوص فيكون المجموع محالا ولا يلزم من ذلك
استحالة شيء من اجزائها فان مجموع قيام زيد وعدمه محال وكل واحد
من جزئيه ممكن قوله بالحوادث الى لا اول لها اي الامور المترتبة الى لا

بحسبه في الوجود بل سلسلة فيه كالحوادث على مذهب الحكماء قوله
والنفوس الناطقة اي الامور الموجودة دفعة اي التي لا ترتيب بينها
كالنفوس الفلكية المجردة من الابدان على زعمهم فقد انتفى في الاول
قيد الاجتماع في الوجود وفي الثاني قيد الترتيب والحاصل ان برهان
التطبيق عام في جميع صور اللاتناهي الدالة على بطلانها لكن قد وانتم
قد لم يظهر في البطلان مذهب الترتيب والاجتماع فانتقض البرهان بالصور
الحكم بوجدانها فيه قوله ويمكن الانطباق بحسب فرض العقل وبعد فرض منا
الانطباق قد يقال فرض الانطباق لم يتوقف على ادراك الامور
التي لا تتناهى مفصلا لم يمكن العقل منه انما الاستحالة احاطة العقل بما
لا تتناهى تفصيلا دفعة او في زمان متناه ولم يتوقف على ادراكها مجملة
لم يعجز الوهم ايضا فلا فائدة في التخصيص وجوابه ان العقل هو الذي
يدرك الكليات ويحكم عليها احكاما كلية منطبقة على جزئياتها غير متناهية
ولا يحتاج في ذلك الى ملاحظة خصوصية كل جزئي منها واما الوهم
فانه يدرك معاني جزئية متعلقة بامور محسوسة فهو لا يدرك الانطباق
جزئيات محسوسين فان كانت السلسلة امورا محسوسة فلا يتم الانطباق
فيها الا بادراك تفاصيلها والوهم عاجز عنها وان كانت امورا معقولة
او مركبة منها كان الوهم عاجزا عن ادراك الانطباق بوجه اجمالي ايضا
وفي قوله لا يلتفت الى عجز الوهم عن الانطباق او قدرته على توهم
اشعار بتجويز توهم الانطباق فتأمل قوله والا لم يكن في تقرير الدليل
الجملتان في محل انطباقهما انا نكونهما بحيث لو طبقتا لانطبقتا
اولا فعلى الاول كان الزائد كالناقص وكان الشيء مع غيره كهو لا
مع غيره معه وعلى الثاني انقطعت الناقصة قطعا لانها اذا كانت
بحيث اذا طبقت اجزاؤها تمام المراد على الدليل لم ينطبق الى غير
النهاية كان في الزائدة ما لو اريد تطبيق مرتبة من الناقصة عليه لم توجد
تلك المرتبة الناقصة وهذه الملازمة ضرورية فيقطع الناقصة
وهذا المعنى هو معنى قول الشارح فيقول لو امكن الانطباق المعروض
قوله فلا يتصور التطبيق في اجزائها اصلا اي لا بحسب الخارج ولا بحسب
الذهن ضرورة ان الانطباق لا يتصور الا في الموجود والحوادث
المترتبة لا وجود لها معا في الخارج وهو ظاهر ولا في الذهن لاستحالة
وجود ما لا تناهي فيه معا فلا يتصور فيها الا كافي في الانطباق
كما ذكره في الفرض العقلي اجيب بان ذلك كاف في تصور الانطباق ولا

في نفس الانطباق بحسب نفس الامر ومنهم من قال الحوادث المتعاقبة قد
ضبطها وجود جامع في الجملة فليست امورا وهمية محضة حتى ينكر انقطاعها
بانقطاع الوهم ودخلها ما عساه يخالف جرابه ان الاعداد الى غير
نهاية فان التطبيق كضعف الواحد الى غير النهاية وتضعيف الالف
الى غير النهاية فانها امور وهمية ينقطع بانقطاع اعتبار الوهم قوله وغير
المترتبة لا تتصور فيها اذا اريد التطبيق في المرتبة الجمع
الى ان يتصور كل واحد واحد من احاد الجملتين مفصلا لم يوجد ما ذكره
واحد واحد على التفصيل من الجملة الاخرى وذلك مما يعجز عنه الوهم و
العقل ايضا وكانه قصد ما ذكرته من تقسيم التطبيق من جملتين متماثلتين على الاستواء
فانه اذا اطبق طرف احدهما على طرف الاخرى كان ذلك كافيا في الحكم
بان كل جزء من الاول جزء من الثاني ويتوهم التطبيق بين اعداد الجملتين
اذا لا امر مرتبا واعتبار تفاصيلها فعليك بالتامل الصادق والله
الموفق وقيل ان النفوس الناطقة التي اوردها السائل النقض
بها اذا اخذت مضافة الى الابدان حادثة يترتب فيتم البرهان فيها
وكذا اذا اعتبر ان نفس الابن موقوفة على بدنه الموقوف على نفس
الاب المولدة لمادة بدن الابن كان فيها ترتيب بالطبع فيتم البرهان
فيها ايضا والجواب عن الاول ان بينهما بحسب ترتب الازمنة حدوثها
ليس بلازم اذ قد يحدث منها جملة في زمان وجملة اخرى اقل او اكثر
في زمان اخر وقد يقع منها احاد في ازمنة متقاربة ولا يتصور التطبيق
في الجميع بحسب ترتب اجزاء الزمان واتصافها بانها موجودة في حد انها
مضافة الى ازمنة حدوثها لا يجمعها في الوجود لامتناع اجتماع تلك
الازمنة ولو اعتبرت ذوات النفوس وحدها لم يكن مترتبة والجواب
عن الثاني ان نفس الاب سبب لحركاته الا انها حركات مخصوصة علة
معدة لحصول مادة بدن الابن الذي له مدخل في حدوث نفس الابن
فلم يترتب سلسلة من نفس الاب وتلك الحركات والبدن ونفس الابن
وقد علم من تلك السلسلة بعض اجزائها اعني الحركات المخصوصة والبدن
فلا يتصور التطبيق في احادها الا بملاحظة تفاصيلها كنفوس لو كانت منطبعة في
نفس الامر لكانت الاحاد المعدومة انما هو في نفس الامر حال الحدوث
والانطباق احادها الموجودة مستلزم لانطباق احادها المعدومة
واللازم محال فكذا الملزوم قوله ولما ترتب طبعا كما ذكرنا او ترتيبا وضعيا
كما اذا كانت الابعاد غير متناهية وفرض فيها خطا غير متناه وقطع منه

دفع ما يقال من انطباق الناقص على الزائد قوله فكل واحد منها علة باعتبار
لا تعاليه المعلول الاخير من آحاد السلسلة ولم يجتمع فيه الصفتان فلا
يصح الكلية لانا نقول الكلام فيما عداه وبه يتم المقصود وكذا في سلسلة
المعلولات يجتمع الصفتان فيما عدا العلة الاولى وبه يتم المقصود ايضا
قوله لان كل علة لا تنطبق في مرتبتها على معلولها اذا اعتبر بالمعلول الاخير
المعلول الاخير في سلسلة العلل كان كل واحد من تلك السلسلة معلولا
وعلة معا فهي باعتبار كون آحادها معلولة سلسلة وباعتبار كونها
علة سلسلة اخرى فاذا اطبق سلسلة العلل على سلسلة المعلولات
لم يكن شيء من تلك العلل منطبقا في مرتبتها على معلولها لان معلولها
ليس في مرتبتها بل مما تحتها بل انما ينطبق كل علة على معلول علتها
وذلك المعلول هو نفس تلك العلة المنطبقة عليه وانما اعتبر الحيثية
وصفي العلية والمعلولية وبهذا الاعتبار يصير الانطباق بينهما
فكل علة من حيث انها علة منطبقة على معلول علتها المتقدمة على
تلك العلة وذلك المعلول عينه فكل علة ومعلول منطبقين لا بد ان يكون
قبلها علة فاذا انطبق آحاد المعلولات باسرها بحيث لم يبق منها
واحد غير منطبق كان هناك علة متقدمة على جميع المنطبقات لم تنطبق
عليها شيء من آحاد المعلولات والا لزم ان ينطبق معلول من تلك المعلولات
على علته فلا يكون علته متقدمة عليه بل واقعة في مرتبته وهذا خلف لانه ما
تقدم من انه لا شيء من تلك العلل منطبق على معلولها بل على معلول
علتها وكما كان زيد سلسلة العلل بواحدة من تلك الجهة لم سلسلة
المعلولات وقد زادت في هذه الجهة بواحدة وهو المعلول الاخير لانه
لم يات حد فيه السلسلة لانه لم يجتمع فيه الصفتان معا فلو لم تزد سلسلة
العلل بواحدة وذلك الطرف لم يكن المتضايفان متساويين في
العدد فيكون هناك معلولية بلا علية تقابلها وهو باطل بالضرورة قوله واذا
بان ملاحظة معناه تبين عندك انه لا غبار فما قيل من ان زيادة عليه على جميع المعلولات
انما يلزم في كل قطعة متناهية من السلسلة المذكورة واما في الجملة الغير المتناهية
فلزومها ممنوع لانه لزوم ارتفاع التعادل والتساوي اللازم من العلة والمعلول
قوله وكذا الحكم في جانب التنازل الى المعلولات فيكون لكل جملة حال
بالمقايسة على تسلسل العلل ويلزم ههنا زيادة المعلولات بواحدة من علته
حيث وجود المتأخر فان كل معلول لا ينطبق على ما قبل على علة معلولية
المتأخرة عنها وبين ذلك المعلول ايضا فكل معلول وعلة منطبقين الى آخر

يكون

يكون بعدها معلول الى ما لا نهاية هناك قوله يعرفه ان مجموع الممكنات
الموجودة الخ هذا الدليل بعينه هو الدليل الاول بالمعنى على الوجه
الذي قرره الشارح هناك ولا اختلاف الا بحسب العبارة تفصيلا و
اجمالا وبادنى تغيير في المعنى وظاهر ان يحمل الدليل الاول على الطريقة
المخترعة كما اشير اليه هناك هو الصواب وكما هو فيما الكلام في تحقيق
هذا الدليل هناك استغنينا عن اعادته ههنا الا انه ما اورد عليه النقض
لم يرد على العبارة الاولى وهو ان هذا الدليل ينتقض بجملة الاعداد الموجودة
واجبها وممكنها بجريانه فيها بعينه والجواب ان المراد بها في سلسلة يكون
كل واحد من آحادها ممكنا محتاجا الى علة خارجة قطعا وما ذكر من جملة يقع
بعض آحادها غير العلة وهو كما في سائرها فلا نقض بها واعترض ايضا
بان قوله والخارج من جملة الممكنات واجب مسلم لكن لان الدليل المذكور
ثم في الخارج مطلقا واحدا كان او متعددا قوله وبعبارة اخرى قوله لا اختلاف
بحسب العبارة دون جميع المعنى قوله فيكون بالتمام على ما سبق قوله ومولد
الواحد لا بد ان يكون علة الواحد منها فيكون الواحد واقعا في نظام سلسلة
الآحاد منقطع السلسلة به اذ لا يجوز ان يكون وسطا او طرفا لكل الواحد
لا بد ان يكون علة الواحد من الآحاد ولا يجوز ان يكون ذلك الواحد هو الاخير
او الآحاد المتوسطة والا لزم توارد مؤثرين على اثر واحد بل وجب
ان يكون ذلك الواحد مبدأ السلسلة منقطع السلسلة به قوله ورد
به الخ رد عليه بانه لم يوجد الجملة بل وجد المعلول الاخير ووجد بها الجملة
لا الاول وحده والكلام فيما وجد الجملة به انه قوله فقد تم الشرط قوله لانه اذا
كان كل علة وكل جملة منها مسبوقة بعلة يكون المجموع مسبوقا بعلة ان اراد
بكل جملة كل جملة متناهية فمسلم كونها مسبوقة بعلة ولا يلزم من ذلك ان يكون
المجموع مسبوقا بعلة لانه جملة غير متناهية وان اراد كل جملة مطلقا اي
سواء كانت متناهية او غير متناهية فالكلية ممنوعة وما ذكره من ان كل
جملة معينة منها يكون ماخوذة من واحدة منها انما يصح في الجمل المتناهية
دون الكل فان الكل من حيث هو كل جملة وليست مسبوقة بعلة كما لو
كانت مسبوقة بعلة لم يكن جميع الآحاد لان تلك العلة خارجة عنها وهو انما
من آحاد السلسلة قوله وقيل عليه بان قوله الكل واحد من المعلول
الاول او من واحد من العلل الموجودة كلام غير محصل دفع ذلك بان حاصل
ما ذكره هو انه يجب ان يكون ما بين المعلول الاول اي المعلول الاخير وبين
اي واحد من علله المعدودة عدد متناه والا لزم انحصار اللامتناهي

من جانبين وجب ان يكون الكل كذلك لانه لا يزيد على كل الآحاد

وملخصه ان ما عدا المعلول الاخير والواحد من تلك العلل من الجانب

الآخر يجب ان يكونا وافعا بينهما فيكون متناهيا والكل لا يزيد على هذا

المتناهي الا بواحد فيكون متناهيا واما حكم صاحب الاشراق بانحصار

هذا البرهان الى الحادث لان العقل لا يمكنه ان يحصر في الحادث الا

واحدا واحدا كما اعتبر في هذا الجانب المعلول المعين يحكم بوقوع

ما عدا هذين المعينين بينهما بل لا حظ ذلك الواحد مجملا فيحكم بوقوع ما

من الطرفين الملحوظين وما نوقف ان ذلك في الحكم الاذهان الى الاكسر

لما فلم يرد صاحب البرهان بقوله اذا كان من المعلول الاول

ومن كل واحد من علله المسلسلة علل مساميه لزم ان يكون الكل متناهيا

ان الكل يجب مسامته لو وجد من المعلول المعين ومن واحد من علله كانوهم

الشارح فاورد عليه ان الكل لا يتصور وجوده من واحد من

احاده سواء كان احاده مسامته او غير مسامته ولم يرد ايضا

انه لما وجب ان يكون ما من كل واحد من الاحاد على الترتيب متناهيا

كان الكل ايضا متناهيا لنعارض بانه متم لانه اذا كان ما من كل

نقطتين من النقط المترتبة المفروضة على الخط اقل من ذراع لم يلزم

ان يكون الكل اقل من ذراع بل مراده ما ذكرنا قوله لان معلول الوجود

وجودي لا شبهة في انه لا يمكن تاثير العدمي في الوجودي لاستحالة

ان يكون المعدوم موثرا في شيء موجود او ملزوم من ذلك انه اذا

كانت العلة الفاعلية عدمية كان المعلول ايضا عدميا وانه اذا

كان المعلول وجوديا كانت العلة الفاعلة وجودية ايضا واما ان

تاثير الوجودي في العدمي هل يجوز ام لا فيه نوع خفاء فان صح ان عدم

العدم عين الوجود وان عدم العلة الفاعلية علة فاعلية لعدم المعلول

لم يجز ان يكون الوجودي علة فاعلية للعدمي والا لكان عدم الوجودي علة

فاعلية لعدم العدمي الذي هو وجودي هف واذا ثبت ان تاثير

الوجودي في العدمي محال لانه اذا كانت العلة وجودية كان المعلول

ايضا وجوديا وانه اذا كان المعلول عدميا كانت العلة ايضا عدمية

هذا وقد قيل لو لم يكن معلول الوجودي وجوديا لكان عدميا وعلته

ذلك العدمي اما نفس الوجود او الوجود لا يصدر الا موجود

فعدم تلك العلة علة لذلك العدمي لان عدم العلة علة لعدم المعلول وقد

فرض ان الوجودي علة له اي لذلك العدمي فيلزم ورود علتان على معلول

واحد وهو محال واما ان العلة اذا كانت عدمية وجب كون المعلول

عدميا فلانه يستحيل ان يصدر الوجودي عن العدمي بالضرورة

قوله فان عدم الشيء المعلول عدم علة وجوده قيل ان اللازم

من ذلك ان يكون عدم العلة علة لعدم المعلول لا ان العلة مطلقا اذا

كانت عدمية وجب ان يكون عدم غير عدم العلة علة لامر وجودي

او يكون عدم العلة علة لامر وجودي باعتبار غير اعتباره الذي

اوجب به عدم المعلول فهذا الدليل لم ينتهض على تلك الدعوى

الكلية فلا بد من دليل آخر كما ذكرناه ثم ان الاعدام قد توجب استعدادا

في كيفيات وجودية كعدم الحركة الى نصف المسافة فانه معد للحركة

الى باقي المسافة ولا نعني بالعلة هنالك العدم شرطا في فيضان الاستعداد

عن واهب الصور لا انه موجب له لانا نقول فعلى هذا ان يكون موجبا

لتمام العلة وصيرورة الفاعل فاعلا بالفعل وذلك امر وجودي

والجواب ان كون العلة تامة وصيرورة الفاعل فاعلا بالفعل

ليس شيء منهما موجودا خارجيا وهو المراد بالوجودي هاهنا

لانا لا نكون السلب جزء امر معدوم ولهذا اصح الحكم بامتناع ان

يصدر الوجودي عن العدمي ضرورة كما اعترف به هذا المعترض

قوله والدليل بطوله هذا القدر كاف في اثبات المطلوب

لان الخصم اذا سلم انا اذا فرضنا عدم العلة قطعا المطلوب

علمنا وجوب عدم المعلول فقد ثبت المطلوب والمقدمات مستدرك

وايضا للخصم ان يقول جاز ان يكون عدم لازما مساويا للعلة عدم

المعلول علة لكن لم يحل عدم المعلول عن وصفه لانا اذا فرضنا

عدم العلة وحده معدوما مع جميع ما عداه كان عدم المعلول وايضا

فكان هو العلة لانا نقول وجود الشيء معدوما لازم محال

لا يلزم صحة على انا نقول لو كان عدم العلة علة لعدم المعلول لزم

توارد علل مستقلة على معلول شخصي فيما اذا كان العلة مركبة فان

انتفاء هذه العلة بانتفاء هذا الجزء عين انتفائها بانتفاء الجزء

الآخر لجواز حصول احدهما دون صاحبه وكل واحد منهما اذا حصل

وجب به عدم المعلول لانا نقول عدم المعلول يتعدد بحسب

تعدد عدم العلة فلا توارد لانا نقول العدم المضاف الى المعلول

الشخصي لا بد ان يكون شخصيا وايضا يلزم كون عدم العلة المركبة

علة لعدم معلولها لتخلف المعلول عن علته التامة اذا ترتبت اجزاء المركبة

في الاعدام لا تعالى عليه عدم المعلول من عدم العلة وسواء واحد
في نفسه فلا يلزم توارد ولا تخلف لانا نقول لم يسلم لزا اختلاف
الاضافي لانه يوجد بتعدد اولا نسلم ان عدم كل جزء من العلة يوجد عدم
العلة فيلزم التوارد والتخلف بالنسبة الى عدم العلة لا الى عدم المعلو ل
ويمكن ان يجاب بان عدم الجزء ليس علة تامة الامر فيضم الاول فكل
جزء بعدم بعده ليس بعلة فلا توارد ولا تخلف وفيه نظر لان عدم كل
جزء من ضميمة الاول علة مستقلة فيلزم تعدد العلل المستقلة للمعلول
الشخصي واو كون المسوغ المعترض هنا حمله في بدو القول الكلام وبالم
فيها وسعه مقاربه من النقض والابرام وقد سلف منا ما يغني بتحقيق والالزام ح
هذا المقام ويكشف الستار عن وجه هذا المرام وسمح لك فلا باس
بتنبيه يسير وهو ان القول اذ الاحتياط عدم العلة وقطع النظر عما عداه
سواء كان لازماله اولا لازم جزم بعدم المعلول فلولم يكن عدم المعلول
عند مستندا الى عدم العلة وجده لما امكنه ان يجزم به لجواز ملاحظة
وقد سبق بطلوعه كون الامكان علة للحاجة وهذا هو المراد من قوله
ولو كان كذلك لم يمتنع عدم المعلول على عدم العلة من قطع النظر
عن ذلك الغير والثاني باطل وكالذي عدم العلة المركبة بعدد بعدد اجزائها
ما ذكره من الدليل كذلك عدم المعلول الشخصي المركب بعدد بعدد اجزائه
ما ذكره بعينه اذا كان المعلول الشخصي بسيطا كان عدمه واحدا
شخصيا ايضا وكان بعدده باعتبار المستند الى عدم الفاعل او عدم
العلة بعدد الاعتبار فاولى بقي ذلك فلا وا اعدام المركب بعدم كل واحد
من اجزائه توارد العلل مستقلة على معلول شخصي ولا تخلف لان هذه الحال
لا يمكن اجتماعها مستقلة ولا وجود بعضها بعد بعض كما تحقق في الحال في متعلق علیه
هذه العلل للواحد الشخصي ولم يتم ترتيب اصلا قوله لا يكون فالا ذي قطلا قال م
له اي لا يجوز ان يكون الواحد الحقيقي مصدر الاثر وقابلا له من جهة واحدة
حلافا للاشاعرة فانهم جوزوا ذلك وقالوا ان صفات الله تعالى
زائدة على ذاته وقائمة به مع كونها صادرة عنه قوله بان يكون نسبة الفعل
وامضي الحكم مفهوم كون الشيء فاعلا مفهوم كونه قابلا ضرورة
انه بالاعتبار الاول معه وبالاعتبار الثاني مستعد فلا يستقيم المراد الفاعل م
من قوله اتحاد الشيء ان يكون نسبة القبول بعينها نسبة الفعل لانه يستحيل
بل المراد ما ذكره الشارح من ان الفاعلية يكون عارضة له من جهة و
القابلية ايضا عارضة له من تلك الجهة بعينها من غير تقييدها بقيد آخر

موجبة للمعلول والمعلول به بالعكس الى الاولى قوله فان الفعل يلزمه
الوجوب الخ ان اراد ان الفاعل اذا استجمع شرائط تاثيره و
ارتفاع موانعه صار الفعل موجوبا فاما الفاعل وجد وجود المفعول
منه فكذا القول ان الفاعل اذا اجتمع معه ما يتوقف عليه كونه فاعلا
بالفعل وجب وجود المقبول منه فلا فرق بينهما تم ولو اراد ان
الفاعل وحده لا يجب معه وجود المقتول ولا عدمه فكذا القول
ان الفاعل لا يجب معه وجود المعلول ولا عدمه فلا فرق ايضا
وقد اجيب عن ذلك بان الفاعل يمكن ان يكون مستقلا في بعض الصور يمكن ه
موجبا للمفعول من حيث انه فاعل دون القابل اذ لا يمكن مستقلا و
ايجابه من حيث انه قابل لشيء من الصور فالفعل وجوده موجب في الجملة
والقبول لا يوجب اصلا فلو اجتمعا في شيء من جهة واحدة لزم امكان
الوجوب وامتناعه من تلك الجهة وهو محال وهذا المعنى انه مع الجواز
بانه لم لا يجوز ان يكون نسبة بالعكس الى اخر نسبتان مختلفان من جهتين
مختلفين من جهة ولا يجب من جهة وذلك لان الكلام في جهة واحدة وكذا
هذا مع ما حصل من ان اللازم للمقبول هو الامكان العام الذي لا يباين
الوجوب وذلك لما عرفت من ان الفعل قد يوجب والقبول لا يوجب
اصلا وبهما متنافيان قطعا فلا يستند الى جهة واحدة قوله وايضا
حيثية القبول غير حيثية الفعل الكلام في الحيثيتين هنا كالكلام في
حيثيتي المصدرية وقد عرفت حقيقة الحال هناك قوله على ما
المعلول على قسمين المعلول لا يحتاج الى العلة في ذاته وماهيته
وهو ان يكون ماهيته مخالفة لماهية العلة لانها لو كانت مساوية لماهية
العلة لزم احتياج نوعه المعلول الى نوعه العلة فيكون ماهية المعلول
محتاجة الى نفسها وانه محال واذا احتاجت الماهيتان اشتركتا
ولم يكن احتياج احدهما اولى من الاخرى لامتناع ذلك مع الاختلاف
في الماهية بل يجب الاشتراك في الوجود والاختلاف في العدم والماهية
وان احتاج المعلول الى العلة في تشخصه لا في نوعه وماهيته جاز ان
يتفقا في الماهية ولا يختلفا فيها قوله مثال الاول كون النفس علة للحركة
الاختيارية فان الحركة الاختيارية يستحيل ان تكون من جهة ماهيتها النوعية
محتاجة الى علة تساويها وجب ان يكون علتها مخالفة لها في الماهية
قوله ومثال الثاني كون هذه النار علة لتلك النار فان علية النار
لنار المحل لطيفا بحسب هذه الصورة النارية من واحد الصور

الباب الاول على فاعلية الباب السادس والكلام فيهما لو انضاف كل واحد منهما
علة للآخر بما سلف لكنه ذكر وتقدم فيه ابطال الاصل ولن الشخص من العنصر بان
لا يكون علة لشخص آخر منهما والجواب عن الاول ان المسلسل اما هو بحسب
الظن كالحمل المتواتر فاعلا للحكم القريب بحسبه ايضا ومن الثاني ان الشخص
من العنصر بان لا يجوز ان يكون علة لشخص آخر منهما من حيث ذاته وماهيته كما ذكره فيما
بعد لكنه يجوز ان يكون علة له من حيث شخصه وخصوصيته وهو المراد ههنا فلا
منافاة بينهما وان كانت هذه العلة النوعية بالعرض رد ذلك بانه لما كان وجود
النوع في الخارج هو وجود الفرد الذي هو معلول لهذه العلة وجب
ان يكون هذه علة للنوعية بالذات كما كانت علة للفرد منها لكن كل شخص اذا لم يصدر
وجود واحد من شيء واحد بالذات وبالعرض معا والجواب ان الطبيعة النوعية
ليست متحدة في الوجود مع هذا الفرد المعلول فقط بل هي متحدة فيه
مع كل فرد منها فان الماهية مثل في الوجود الخارجي هو الاشخاص ش
وما يقوم منها بحرف فيحصل لها الطبيعة النوعية فوجود النوع هو وجود جميع
افراده لا وجود فرد منها وحده فلو كانت هذه النار علة لتلك النار
من حيث نوعيتها بالذات لكانت متساوية النسبة الى تلك الوجود لان
فيكون هذه النار علة لوجود ماهيتها الذي هو وجودها فيكون الشيء
علة لنفسه منه موجبة لن يكون هذه النار علة لتلك النار من حيث خصوصيتها
وتشخصها واما لزومها نوعية النار تبعا في ضمن تلك النار وليست علتها
متعلقة بالنوعية اصالة بل تعلقت بها على سبيل التبعية لما هي متعلقة به اصالة و
الحاصل ان فردا من افراد ماهية لا يجوز ان يكون علة بالاصالة لتلك الماهية
والا لكانت علة لنفسه وان جاز ان يكون علة لفرد آخر منها اصالة ولها تبعا
قال والحاصل ان ماهية العلة لا يجب ان يكون علة وكذا ماهية المعلول لا يجب
ان يكون معلولا اقول اي اذا كان الشيء علة فاعلية لآخر وكان هناك شيء
ثالث مشاركا لذلك الفاعل فانه لا يجب ان يكون حكم المشارك فاعلا لذلك
الآخر بل لا يجوز ذلك لامتناع ان يكون الشيء الواحد فاعلا لشخصيتين واحدة
وكذا الحال في مشارك المعلول فانه لا يجب ان يكون معلولا لعلة ذلك المعلول
بل لا يجوز ذلك اذا فرض علتها تامة مستقلة واحدة هذا هو المراد ههنا
واما المعنى الاصطلاحي في العلة والمعلولية فعلى هذا الكلام فيهما والمتعلق
بها فيها او ورد اعتراض على قوله فيما بعد يلزم ان يتسلسل الاشخاص لعلة النهاية
بان هذا انما يلزم لو كان الشخص من العنصر بانه يجب طبيعته علة لشخص
آخر منها علة لشخص آخر بسبب تسلسله الى تلك الطبيعة لما اذا كان شخص منها الشخصية

كلي صحيح خبر اده يكون
علة لشخص معينا
لشخص آخر

حاصلها
علة لشخص آخر منها بحال لو لا يكون بحسبه الا علة لشخص آخر منها اصلا لا
ملابس وعلى قوله فانه ليس شخص من اشخاص العناصر اولى بان يكون علة ذاتيه
لشخص آخر من غيره بان كلية هذا الحكم من الاتحاد لان العلية بحسب
الطبيعة وكذا الكلام في المكافئ وعلى قوله ان كل شخص من العناصر
يجوز ان يبقى بعد عدم شخص آخر بان كلية هذا الحكم ايضا ممنوعة والاتصال
في الماهية لا يعدد ذلك في الاجزاء الباقية الواحدة بعينها وكيف لا يعارض
على قوله لان كل شخص من العناصر يمكن ان يعرض متقدما على شخص آخر او
متأخرا عنه وهو هو بان كل ان اراد به الامكان بحسب نفس الامر فهو
ثم وان اراد به الامكان الذهني فهو مسلم لكنه لا يجدي نفعا لكونه اعم
من الامكان بحسب نفس الامر وقد يقال ان العلة الذاتية لن تنتشر بان يكون
علة من حيث نوعها الى ذاتها وماهيتها لم يجز ان يكون شخص من العناصر علة
لشخص آخر منها كما علم من كلام المعترض وكذا ان فسرت بان يكون علة لنوعية المعلول
الى ذاته وماهيته كما علم مما ذكرناه من امتناع كون فرد علة لوجود
الطبيعة النوعية بالاصالة قال لما جاز في اربعة فصل يعلم ذلك من حكم
الانسان لما يعينه بما يلائمه وافعاله الصادرة عنه باختياره وكيفية
صدورها عنه اعلم بان الوجدان الجزئي لا يصح حكما كليا لجواز
ان يكون حاكما غائبا عنا بخلاف حالنا اقول الاول التصور الجزئي للشيء
الملائم او المنافي وتصور مطابقا او غير مطابق بعينه ان يدرك الشيء
الملائم او المنافي من حيث انه ملائم او مناف اي بعد كونه ملائما
او منافيا اعتقادا مطابقا او غير مطابق يقينا او غير يقيني ولا بد
ان يكون هذا الادراك جزئيا اي متعلقا بفعل جزئي من حيث هو جزئي
لينبعث عنه شوق متعلق بذلك الجزئي من حيث هو كذلك ويترتب عليه
ارادة متعلقة بخصوصه فيوجد تحريك الاعضاء لذلك الجزئي بعينه
قال لان التصور الكلي يكون نسبته الى جميع الجزئيات على السواء وكذا الشوق
المنبعث عن ذلك الادراك الكلي والارادة التابعة لذلك الشوق
نسبتها الى جميع الجزئيات على السواء فلا يقع بها جزئي خاص اقول هذا معذاو
لو كان المبدأ في صدور الفعل الجزئي التصور الجزئي لزم الدور لان
تصوره من حيث انه يفعل ووقوع الشركة موقوف على وجوده لانا نقبل
وجود السواد المعين مثلا لا نتصور الا سوادا او اعم منه المحل
في هذا الوقت على هذا الشرط فالمعين بهذه القيود ولن كانت الوفا
لا يكون الا كليا واما تصور هذا السواد من حيث شخصيته المانعة من فرض

الاسراكل ولا لحصل الانعدام وجوده فلو توقف وجوده على مثل هذا
التصور كان دورا او لا متناع حصول الامور الغير المتناهية اى التفاصيل ع
صدورا معنا تصور واحد لان الكلام فى افعالنا فلا اثر لها القوى
الباطنة غير متناهية ومن جاهله فينبغى ان يعلم ان الامتناع جزم وجزم تلك
الكلى الى الفعل بحيث لا يبقى منه شى بالقوة او بانفعال اى وتبدلك
اللازم او مكروها او ضارا اى مهلكا او موصلا اليه ومن الغرض انه
ينجرم بعد التردد فى الفعل والترك وظاهر هذا الكلام يقتضى ان الارادة ة
بحيث ان يكون مسبوقه بالتردد قطعا والظاهر انه اكثرى وانه قد يوجد
بلا سبق تردد ويدل على مغايرة الارادة والكراهة للشوق كون
الانسان مريد التناول الا يشتهيه وكارها لتناول ما يشتهيه وذلك
ان الانسان يريد تناول الادوية المرة بناء على اعتقاده نفعها مع
المرض مع انه لا يشتهيه بل يتنفر طبعه عنه وان المتقى يكره تناول اللذائذ
المحرمة مع ان طبعه يشتهيها ومن هنا ظهر ان الارادة والكراهة لا يجب
كونهما مسبوقين بالشوق بل قد يريدان على اعتقاد النفع او الضرر
عند توسط شوق هناك ولا يكون الاربعة المذكورة مبادى لكل
فعل اختيارى والحركة الاختيارية الى مكان قد يتوهم ان الحركة
على مسافة يكون مبدأها ارادة متعلقة بقطع جميعها لكثرة من تصور الحركة عليها
مع انها مشتملة على حدود يقطعها المتحرك من غير ان يتصور بخصوصها
ويتعلق ارادته بالحركة اليها والحركة عنها بل تلك الارادة الكلية
المتعلقة بقطع المسافة بكمالها كافية فى حدوث الحركات الجزئية المتعلقة
بتلك الحدود وظاهر ان الافعال الجزئية الصادرة عنا لا تحتاج الى
تصورات وارادات جزئية فارادة هو محقق فى العلم وكلام الرئيس
ويقول صدور الحركة عن الارادة الكلية يتوقف على وجود الارادة
الجزئية ويتبعه ذلك بان المتحرك على مسافة يتخيلها اولا وينبعث
منه ارادة كلية متعلقة بقطع جميعها ثم انه يتخيل حدا او مقدارا ما وو
ينبعث من تخيله ارادة جزئية متعلقة بقطع جزء من المسافة واقع بينه
وبين ذلك الحد وبعد قطعه اياه يتخيل حدا آخر وهكذا ولو انقطع
بعد وصوله الى الحد سلسلة حدود ثم تخيله لحد آخر بعده لانقطعت
حركته ولم يتجاوز ذلك الحد الذى وصل اليه وسمى واقفا فكل
جزء من اجزاء المسافة يتعلق به تخيل وينبعث منه ارادة جزئية يترتب
عليها الحركة على ذلك الجزء عدده التخيلات والارادات يستمر استمرار

ملل ومن تكره الادوية مع شبعه الاطعمة ومطعومه اللوزينج

ويمكن دفع استمرار الحركات م
الحركات لا يمنع بحسبها ولا يقتضى كونها كلية لان استمرار التخيلات و
الارادات بتكرار امثال جزئية منتشرة لا يمنع جزئيتها ولا يقتضى كليتها
هذا ويرد اعتراض علمه بان الانسان يجد من نفسه كثيرا من حركاته الاختيارية ر
على مسافة كمشيه مثلا انه يقصد نهايتها ويتوجه الى تلك النهاية
ذاهلا عن الحدود الواقعة اما بها اما للغفلة عنها او لاشتغال نفسه
بشاغل من خوف او مرض وانتقال والامر يتوقف عليه الحركة المذكورة
بكمية تخيل كل واحد من الحدود التى يفرض فى المسافة او تخيل بعضها ون
بعض والاول يقتضى قصودا غير متناهية من اثر غير متناهية لان
المسافة منقسمة الى غير النهاية وكل نصف من تلك الانصاف ولو الاتناة مى
شانه ذلك لكن كل عاقل يجد من نفسه عند الحركة ان الاول ليس كذلك
والثانى يوجب جواز وقوع الحركة على كل المسافة من غير قصد الى شئ
من اجزائها لانه اذا جاز ذلك فى بعض المسافة فليجز فى كلها والاالترجيح حم
الترجيح بلا مرجح وايضا لا يكون التخيلات والارادات متصلة كما زعم
وجعل اتصالها سببا لاستمرار الحركة واقول وربما يمكن اشارة الى
الموجود فى الخارج هو الحركة بمعنى التوسط دون الحركة بمعنى قطع المسافة ه
وسياتى تحقيق ذلك وبيان ان الحركة بمعنى التوسط امر واحد يتحقق
من مبدأ المسافة الى منتهاها فيكفى فيها تخيل المسافة بكمالها وارادة
ارادة متعلقة بالحركة عليها ولا حاجة الى تخيل الحدود المفروضة عليها
وتوجه القصد اليها بخصوصها اذ ليس هناك حركات متعددة بل حركة
واحدة جزئية فلا يرد الحركة على مسافة يقصها على العادة والغاية التى
كل فعل جزئى يحتاج الى تصور وارادة جزئيين وما ذكره ذلك المتوهم
من على وجود الحركة بمعنى القطع وكذا ما اجيب به عن توهمه وما اعترض
به على الجواب ايضا فالكل ساقط وتلك العادة مشتبهة والشرط
فى صدور الافاعيل على المفارقة الوضع القوة الجسمانية لا تؤثر الا
بمشاركة الوضع والظاهر ان الكلام فى القوى الجسمانية لا تظهر
منها اثر الا فى محلها او فيما يحاذى محلها او فيما يجاوره ذلك المجاور
وما بين هما فيما كان اقرب الى محلها يتبع ما بين هما فيما كان ابعد واذا
حصلت المطى الاعتماد فى اساسه على البحث اى الصور والاعراض
المفارقة للمادة العقل الباطن ولما لم يكن حالة فى المادة لكنها تفعل بالا
مادية مشى فى افعالها المتعلقة بالالات كالصور والاعراض فى اشتراط الوضع
فان كان انما فعلت بذاتها لم يشترط هناك وضع لان الصور والاعراض

هو انها مواد الاجسام فكذلك لطى لصار عنها بعد هو انها انصار توسائط
تلك المواد قيل لم لا اراد توسائط المادة توقف الفعل على المادة
في الجملة فان ذلك ظاهر لان الفاعل وهو المصور مثلا موقوف عليها وموقوف
هو عليها قطعا ولا يلزم من ذلك اشتراط الوضع في المادة ولو اراد انها
شرط للمادة ووضعها شرط حال في تأثيره فهو محل فان المادي سار في الجود
لكون خصوصية ذات الجود مقتضية للتأثير فيه علم الاجسام ليكون المادي
بتوسط حصله بالمادة موثرا لخصوصيته ذاته في الجود فلا يكون للوضع مدخل
في تأثيره ولو كان حالا في المادة مقارنا للوضع اي عروض التأثير و
التأثر لعدم حكم في ايضا فان النفس الناطقة تأثر عنها تسم وهو ان الحس
والمتوهم بان ينتقش بكليات تلك الامور الجزئية المرتسمة وهو انما يحصل
لها بتوسط تلك الادراكات الجزئية اعراض نفسانية كالغضب والفرح تعرضها
من ان النفس اعراضها لا وضع لها وتلك الامور المرتسمة في المادية
دون ان اوضاع لا يعارضه بعد ان للنفس وكلا منا في المؤثر لا في التأثر
اول من انها الاعداد وهو بابه انعا فيكون مشاركة في الوضع فقد
بطلان ترتيبه على الزمنة علة قوله كذلك فان الغار لا يستحق الجسمية وان شاره
الى الحجة التي ذكرها الامام ورد عليها انها جزئية باعتبار شاملة فلا
يكون حجة على قاعدة كلية ودعوى الضرورة هنا غير مسموعة فان ثبت انه
لم يظهر بما ذكر لم الصور والاعراض انما تفعل بمشاركة الوضع قوله
فيكون قوله التناهي معطوفا على قوله الوضع الطاهر ان هذا العطف توقف
باثر القوة الجسمانية على التناهي كتوقفه على الوضع لكن الطاهر من المفهوم
من كلامهم ان التأثير موقوف على الوضع كما هو مسلم والتناهي كما دل
عليه قوله لانه لا يمكن وجود قوة جسمانية تقوى على افعال غير متناهية
ولعل المراد في العطف الاستلزام اللازم للاشتراط اشار اولا الى
ان صدق التناهي واللاتناهي على القوى الجسمانية متناهية بحسب المدة و
العدة والشدة ان ربما انها متناهية مطلقا فلابد لم يبين اولا ان تلك
القوى توصف بالتناهي واللاتناهي ثم انه اراد بها انها كيف هذا التعا رائر
فطائم يدعي بانها على كونها متناهية بحسبها فظهر انها متناهية مطلقا
واللاتناهي الخاص انما اعتبر هذا العدد لان اللاتناهي عن سلب التناهي
عن متعدد يكون المسلوب عنه من شانه التناهي يخص بالكميات او يختص
به الجود ان ايضا فان كل محل مسلوب عنه التناهي في المقدار قوله
فلمعان الكم لذاته وبلحاظ كل ما له كمية بعد لم النهاية واللانهاية من العوارض

الذاتية الاولية للكم بالذات فيلحقانه بلا واسطة ويلحقان شيئا آخر
بواسطة احدهما اما الكمية والثاني ما يتعلق به شيء ذو كمية قوله ثم التناهي
واللاتناهي يلحق الكم المنفصل ثم اشرع في بيان وجوه عروضهما للكم
بالذات لنظائره وجوه عروضهما للاعداد من القوى المؤثرة وعددها وتحصيل
ما ذكره انهما اما ان يعرضا للكم المنفصل الذي هو العدد وذلك هو التناهي
واللاتناهي في العدة واما ان يعرضا للكم المنفصل وهو التناهي في المقدار وانما
فان كان المنفصل عددا فان يستحق ذلك العارض التناهي واللاتناهي بحسب
المدة ثم ان الكم المنفصل قد يعتبر لا نهايته بوجه اخر وهو ان يعتبر انقاعه
بالانتقال عن اجزاء عددي متناهية وهذا الوجه وان كان راجعا الى الكلام
التناهي بحسب العدة فهو راجع الى الانفصال لكن يعرض باعتباره للقوى
التناهي واللاتناهي بحسب الشدة قوله لا نهاية المقدار بالجزئي قوله لا التناهي
في الازدياد او بالنقص على تعاقب او قيل الطارف قوله لانهاية
الاعداد قوله والشيء الذي له مقدار كالجسم عبارة المقصود شرح الشارح
فكذا او الشيء الذي له مقدار كالجسم او عدد كالعلل فيوصف بالنهاية
واللانهاية وهو ظاهر اما الشيء الذي يتعلق به شيء ذو مقدار او عدد
كالقوى الجسمانية فلا يسقط عنها شيء من التعلقات قوله فيعرض النهاية واللا
يكون فيه بحسب مقدار ذلك العمل او عدد تلك الاعمال الجسمانية حال
القوى ولم يصفها بالتناهي واللاتناهي منضبطا بالوجوه الثلاثة المذكورة
في الكم بالذات وحاصله لم يوصف القوى بها بحسب عدد اعمالها او
لا توصفها بها بحسب مقدار اعمالها فلا يلزم اما ان يعتبر وحدة العمل
بان يكون عمل واحد واحدا او ادمنه مختلفة فان وحدة ذلك العمل في
زمان وفي حالة القصر عمل في آن كانت القوة غير متناهية في الشدة او الا
كانت متناهية وكلما كان الزمان اقل كانت القوة اشد واما ان لا
يعتبر وحدة العمل بل يعتبر زمانه فقط فان عملت القوة في زمان غير متناه
سواء عملت فيه عملا واحدا او اعمالا متوالية كانت القوة غير متناهية
وان عملت في زمان متناه كانت متناهية وكلما كان الزمان اطول كانت القوة
اقوى واعترض على ذلك بان عمل القوة ان كان واقعا لا في زمان
بل في آن كما ذكر في اللاتناهي بحسب الشدة ولم يكن للعمل كمية بحسب
الزمان فكيف يوصف بحسبه باللانهاية المخصوصة بالكميات واجيب عنه
بان ذلك باعتبار عدم امكان الانفصال في الزمان كما اشار اليه ولعدم
انصالها ما احاد وصاحب كتبه مائة درا وعشر ساعات وحركة قوة

نهاية

فيتعلق في الشرح بيان حال الشيء الذي له مقدار كالجسم او عدد كالعلل
والجسم الطبيعي والعقل الفعال بالذات

اخرى بالزيادة وان اخرى في سائقيه يلزم على ما ذكر ان يكون القوة الاولى اقوى
لان وجود العمل عن محدوده متناهٍ في زمان اقل اولى الطول فالصواب ب
ان يقال انا اذا فعلنا القوة غير متناهية او غير متناهية فان اردنا
ان عدد آثارها متناهٍ او غير متناهٍ فذلك هو الاختلاف بالعدة ولو
اردنا ان زمان آثارها متناهٍ او غير متناهٍ فان اردنا تناهي الزمان
ولا تناهيه في الزيادة والكثرة فهو الاختلاف بالمدة وان اردنا
تناهيه ولا تناهيه في النقصان والقلة فهو الاختلاف بالشدة قوله
ويجب ان يكون كل حركة لم تقع على ما هو المتناهي في الشدة لا في زمان والآن
الواقع في بعض اشد الحركات على تناهيه ما يلزم ذلك ان لو امكن بحسب
نفس الامر ادراك المتحرك او بعده او يعظم ليكمل المسافة بعينها في نصف ذلك
الزمان وهو ممنوع واما امكان الفرض فلا يجدي نفعا لجواز ان يكون المفروض
محالا استلزم المحال آخر قوله فلان الجسم الكبير لا استعداد له والعدد متزايدة
المعروضة انما يحتاج اليها والعسر انما في الحركة الطبيعية كما سيجيء ولا
حاجة اليها ههنا في الحركة القسرية لا تعاكس لو كان الجسم غير متناهٍ في
المقدار لم يكن قابلا للتحريك فلا يجب في هذا البرهان لاثبات ان حركته
في الحركة المكانية ولئن سلم انه لا يقبل الحركة اصلا فلا نسلم ولا نسلم ان
القوة القاسرة حينئذ لا تقوى على تحريكه ولا يلزم منه ان لا تقوى على تحريك
جسم آخر متناهي المقدار حركة غير متناهية ووجود الجسم المتناهي في
المقدار معلوم بالضرورة فلا تقوى على تناهي الابعاد فيكون ذلك المقدار
مستدركا في البيان قطعا قوله لم يحرك المقدار الكثير والاول الخ
اعترض عليه صاحب المحاكمات بان القوة القاسرة اذا كانت غير متناهية
لا تظهر هناك زيادة جانبه الكبير على جانبه الصغير ولا تؤثر تلك
الزيادة مثل تلك القوة وجوابه ان زيادة المعاوقة في الكبير والكثير
قليلة لابد ان يكون موجبة للتفاوت في الحركة من الابعاد والجهة كثيرا
كان ذلك المحرك متناهي القوة او غير متناهيها والا كان الحركة مع
المعاوقة التي هي تلك الزيادة مثلها لا معها وانه باطل بديهة قوله واورد
على هذا انه يجوز ان يقع التفاوت بحسب الشدة وهذا اعتراض مشهور
فيما بينهم وتحريره ان بداهة العقل تحكم لو وقع تفاوت بين الحركتين المفروضتين
واما لم يكن التفاوت يجب ان يكون زيادة حركة الصغير على حركة الكبير
في الجانب الآخر المقابل للمبدأ المفروض حتى يلزم انقطاع حركة الكبير
دون حركة الصغير فلا ابد لم يكن حركة الاصغر اسرع من حركة الاكبر وتداركه

تحقيق في الاختلاف في العدة والمدة والشدة

فيكون الى غير النهاية كما ان حركة الفلك الاعظم اسرع من حركة فلك الثوابت
مع انهما غير متناهيتين عندهم فالمراد بالتفاوت بحسب الشدة هو
التفاوت بحسب السرعة والبطء قوله لان اللاتناهي بحسب الشدة لا
يتصور اراد به ان البرهان المذكور انما اقيم على امتناع اللاتناهي
بحسب المدة او العدة لان امتناع اللاتناهي بحسب الشدة ظاهر ولم يرد
به انه لا يتصور التفاوت بين الحركتين المفروضتين بحسب الشدة لانه حينئذ
يعترض عليه بان المحكوم هو اللاتناهي بحسب الشدة لا التفاوت بحسبها
وليس يلزم من استحالة الاول استحالة الثاني لجواز ان يكون كل حركة من
حركات الجسم الصغير اسرع من مقابلها من حركات الجسم الكبير ولا يكون
شيء من حركات الجسم الصغير غير متناهية في الشدة ثم يكون حركاته متفاوتة
بحسب الشدة الى غير النهاية وفيها اول نقله قوله لان احد القوة
بحسب الاعتبارين لا يساوي ووقوع التفاوت بالاعتبار الثالث فيه
مدة متناهية لانحصار المعلول لاجل وقوع الاعتبار الثالث على احد
الاعتبارين والاعتبار الثالث يجب لما ذكره فالتقدير محال المعتبر
حق وهو المدعى ولما لم يصح سقط السؤال ولعل الشيخ لم يرد بالا
الثالث اللاتناهي بحسب الشدة ليصح ما ذكره بل اراد التفاوت
بحسب الشدة ومن المعلوم انه يجوز ان يكون القوة غير متناهية بحسب
المدة ويكون تحريكها لاحد الجسمين بحركة اسرع من حركة الآخر مع
امتدادهما الى غير النهاية وكذا الحال في اللاتناهي بحسب العدة
والجواب الصحيح ان يقال التفاوت بحسب الشدة يستلزم التفاوت
بحسب العدة او المدة وذلك لانه اذا وقع التفاوت بين الحركتين
في الشدة اي السرعة فاما ان يكون زمانهما واحدا او لا فعلى الاول
يقع التفاوت في العدة لان الاسرع يكون عدد حركاته اكثر قطعا وعلى
الثاني يقع التفاوت في المدة ولو صح لم الكلام في قوة غير متناهية
في المدة او العدة واللازم منه ان يتفاوت الحركتان في الجانب المقابل
للمبدأ المفروض في المدة او العدة لا محالة والتفاوت في السرعة والبطء
فاذا ابتدأ حركة جسمانية غير متناهية في المدة وحركت جسما آخر في زمان ن
غير متناهٍ ووجدنا ان حركت جسما اصغر منه تلك الحركة وجب ان
يكون زمان حركته الصغير متناهيا لكن هذا الزمان بعد زمان حركة الآخر
يجب ان يكون اطول لان معاوقته اقل مع تساوي المحرك فان قلت
المفروض ان يقول لا نسلم كون هذا الزمان اطول ليلزم الخلف اذ يجوز

و مثل المعترض ان قاله
بقوله عند تقسيم حركة
اشد من حركة في
سلسلة الجسم الكبير
والصغير كل حركة
للصغير اشد من
مقابلها من حركات
الجسم الكبير ولا يكون
شي من حركات
الجسم الصغير غير
متناهية في الشدة
والذي لا يتصور
هو اللاتناهي
بحسب الشدة
عتبار لما ذكره
لا التفاوت
بحسب الشدة الى
غير النهاية

لم يتساويا وذلك لأن المفروض كون القوة غير متناهية في المدة فإذا
فرض تساوي التحريكين وكون أحد الجسمين أصغر وأقل معاوقة
وجب أن يعم ...... الحركتين تفاوت فجاز أن يكون التفاوت في السرعة فقط
دون المدة نعم يلزم حينئذ أن يكون عدد حركات الأصغر أكثر ولا محذور
فيه فههنا الجواز أن يكون عدة حركات الأكثر غير متناهية فيلزم التخلف
فالاعتراض باق بحاله قلت إذا كان عدة حركات الأكثر غير متناهية
وجزئيات تلك المدة إلى أجزاء غير متناهية كانت أجزاء الحركة الواقعة
في أجزاء تلك المدة غير متناهية العدد فيعم أن عدد أجزاء حركة الأصغر
يلزم أن يكون أكثر فالمحذور لازم أما من جهة المدة أو من جهة العدد و
كذا إذا قيل لو كانت القوة غير متناهية في العدة وفرض تحريكها
لجسم آخر كان غير متناهية العدد فإذا حركت جسما أصغر منه بذلك
التحريك وجب أن يكون عدد حركاته أكثر من عدد حركات الأكثر كان التخلف
لازما ولم يرد أن يقال جاز أن يتساويا في عدد الحركات ويتفاوتا بأن
يكون حركة الأصغر أسرع أو أطول زمانا لأن كل واحدة من زيادة
السرعة والطول الزمان يستلزم زيادة مقدار الحركة فيما قيل وهو
أن يقال ليس للحركات التي تقوى هذه القوة عليها مجموع موجود في
وقت فإذن لا يصح الحكم عليها بالزيادة والنقصان وتقرير
هذا الاعتراض قد قيل إن الإمام في الفرض المذكور ...
الأول وأما يلزم ... لو ... حركات تلك القوة إلى الفعل
بكمالها لكنه ... الجائز أن يحرك الأصغر إما في حركة ... ضد
أو بعقبها حركة أخرى ... القوة المحركة له يحرك أزيد من حركة
الآخر ويكون كل واحد من الزائد والناقص غير متناه كمعلومات
الله ومقدوراته وهم التفاوت في القوة عليهما قيل عليه
لم يلزم أن هذا التفاوت ... ومن المعلوم أن ذلك المحال اللازم من
تفاوت الحركات إنما هو ... فرض غير متناه لا ... من هذا التفاوت
فلا ... بيان استحالته ... قيل ... وللقائل أن يقول إنما المستدل لو
علي تفاوت قوة القوة على تحريك الكل والجزء بوقوع التفاوت
في تلك الأفعال ... بعض الأشكال قال بعض الفضلاء هذا سهو
وقع من الإمام لأن الاستدلال بالعكس فإن قوة القوة على تحريك
الكل أضعف منها على تحريك الجزء لأن طبيعة المقسور ... عن التحريك
القسري وكلما كان المعاوق أقوى كانت القوة على تحريكه أضعف بالضرورة

فلما

فلما تعاوت قوة القوة بالنسبة إلى تحريك الكل والجزء لزم التفاوت في الحركات
الغير المتناهية ... للتفاوت القوة على تعاوت الأفعال دون
العكس كما توهم قيل لما كانت لا نهاية الحوادث في الجهة التي تلي
الماضي ... قيل هذا الكلام لا يجدي نفعا لأن السؤال الوارد على
دليل تناهي الحوادث وجوابه لما لم يكن لها مجموع موجود في وقت
من الأوقات لم يكن الحكم بالازدياد عليها صحيحا فضلا عن أن يكون
مقتضيا للتناهي وارد على دليل تناهي القوة والفرق الذي ...
عليه هذا الكلام لا ... وكلاهما ... لا يجوز أن السؤال ...
... مما حاصله أن يقال إن عدم التناهي الذي يقابله التعيّل
الزيادة والنقصان في الخارج لأنه ليس مجموع موجود في وقت من
الأوقات إلا أنه قابل لها في الوهم ويحسب بعض الأمر لكن ازدياده
ونقصانه في الجانب الذي هو غير متناه ... في الوهم أيضا كما في
الخارج وأما الجانب الذي هو متناه ... ليس في الوهم ولما قالوا
الحوادث الماضية المتعاقبة لو كانت غير متناهية كان غير المتناهي قابلا
للزيادة والنقصان لازدياد الحوادث كل يوم وتوهم رد عليهم
بأنهم إن أرادوا أنه يقبل الزيادة والنقصان في الخارج فهو ممنوع
إذ ليس مجموع موجودا في الخارج في وقت من الأوقات وإن أرادوا
أنه يقبلها بحسب بعض الأمور والوهم فلا نسلم استحالته وإنما يكون مستحيلا
إذا كان قبوله لها في الجانب الذي هو غير متناه وهو ليس كذلك
لأن لا تناهي الحوادث في الجهة التي تلي الماضي والازدياد في الجهة
الأخرى التي تلي الحال ... لكن هذا الرد لا يتجه على ما ذكر من دليل
تناهي القوة لأن قبول الازدياد ههنا إنما هو في الجانب الذي لا
تناهي كما مر وإنه يجوز ولو كان بحسب الوهم قال ولما كانت الطبيعيات
أمورا محسوسة وحكم الوهم في المحسوسات صادق جاز أن يكون
المقدمات المستعملة فيها ... تناهي الأبعاد ونفي الجزء
وللقائل أن يقول لم لا يجوز أن يكون الحركات الصادرة من القوة القسرية
لا نهاية لها في الجهة التي تلي الماضي ... ذكرتم من ... استحالة
التحريك من مبدأ معين إلى غير النهاية ولا يلزم منه استحالة التحريك
بغير نهاية مطلقا لجواز أن يكون للتحريك القسري من القوة الجسمانية بدايته
كما في حركات الأفلاك ... فيكون ازدياد الحركات القسرية في الجهة الأخرى
كما في الحوادث فلا يلزم خلف على ما ذكرتم وأجيب ... بأن الكلام فيما

له مبدا لانه الا اذا احيط بسطحين الحركتين من المبدا لسطح العاوز
في الجانب الاخر وكذلك من هنا عرض السطحين منتهيا في الجانب المتباين
لسطح العاوز في الجانب الاخر وكذلك من هنا عرض السطحين منتهيا
الجانب المباين لسطح العاوز في الجانب الاخر وبلزم الخلق ايضا
يعلم بالضرورة انه ما كان في جهة مقطع مسافة جزا وانما الاخر ما كان في
جهة عكس ذلك اي قطعها واحد الى اولها فالابتدا في جهة الحركة له
للعبدا انما الى جهة معين كان في جهة الحركة من ذلك الحد المعين الى الانها يه
له لكن اللازم بطلان السال السابق فيبطل الملزوم ايضا ولقائل ان يقول
اذا تسكوا في تساوي القوى الجسمانية بالتطبيق بين الحركتين على زعمهم هذا
المحدث معلى لهم احيانا الا ان يجدوا ذلك في تساوي الحوادث بالتطبيق
ايضا كما اذا طبقنا ادوار الفلك الاعظم على ادوار فلك الثوابت طبقنا
من جانب الحال ظاهر العاوز في الجانب الملاصق مع انها على ما يبين
في الملاصق على زعمهم واما المادة وهو كون القوى الجسمانية محركة
للجسم بالطبع الى غير النهاية اعلم ان هذا البرهان انما يجري في قوة
حالة في جسم لا معاوقة فيه منقسمة بانقسام ذلك الجسم على التشابه كالطبيعة
في الاجسام العنصرية وكالنفوس المنطبعة في الاجرام الفلكية لكن التحريك
بالطبع الذي يقابل التحريك بالقسر اعم من ذلك لانه يتناول التحريك
الصادر عن النفس النباتية والحيوانية مع ان اجسام النباتات و
الحيوانات مركبة من بسايط لا تخلو عن معاوقات بعضها لطبايعها وايضا
اكثر تلك النفوس مما لا ينقسم بانقسام محالها فهذا البرهان قاصر عما هو ان الامر
المدعي اللهم الا ان يخص بالقوة الموصوفة وهو بعيد عن ظاهر عبارتهم وقد يستدل
عليه بما هو ان الامر لو كان قوة جسمانية تنقسم بانقسام محلها المقدار لم
لا يكون سارية في محلها وانما لان القسمة تقدم قسمة المحل لفرط صغره مكرره
سلمنا ذلك لكن لا يلزم ان المحرك الصغير لو انفرد كان له ان يحرك ذلك الجسم
كلما اي في جميع الصور لجواز ان يكون انضمام الجزء الاخر شرطا للتحريك و
ايضا لا يلزم من بطلان تحريكه من مبدا الى غير النهاية بطلان قوته على التحريك
الذي لا يتناهى لجواز ان يحرك تحريكات متساوية لا ابتداء له ولا نهاية ولا
انه اذا فرض تحريكه وتحريك بعضه من مبدا معين الى غير النهاية يلزم انقطاع ان جو
لم لا يجوز ان يوجد من كل منهما حركة غير منقطعة مع كون قوة الكل على التحريك
اكثر على ان الدليل منقوض بدورات المهدي ودورات فلك القمر
من اليوم الى الحادث المستقبل فان الاولى ازيد من الثانية مع انها غير متناهية

و وقفنا هذه الحجة لان الحق الطبيعة الى الاجسام والعنصرية والنفوس المنطبعة في الاجرام الفلكية عند تحريكها

عن ذلك لان قوة الجسم اكثر من قوة بعضه لو انفرد واشار الى
انقسام القوى الجسمانية بانقسام محلها على التناسب اي لابد ان تكون نسبة
القوة الى القوة في النماء كنسبة المحل الى المحل في المقدار وليس
لزيادة جسمية في المقدار اثر في منع التحريك بمعنى ان الجسم من حيث هو
جسم لا يقتضي تحريكا ولا يمنع منه بل ذلك انما يكون لقوة تحله فان الجسم
من حيث هو جسم لا يقتضي الاحكام التي يختص بها الاحكام من هذه الحيثية
على السوية فلا يقتضي حركة ولا امتناعا عنها لان الحركة تقتضي ترك بعض الامكنة
والتوجه الى بعضها وامتناع السكون اختيار لبعضها مع تساوي
نسبتها اليه وكلا منهما ترجيح بلا مرجح فاذن كبير الجسم وصغيره اذا فرضنا
خالين عن القوة المعاوقة كانا متساويين في قبول التحريك ولم يكن لزيادة
قدر الجسم اثر في منع التحريك ولا لنقصانه اثر في قبول الحركة بل
يختلف المحركان بالازدياد والنقصان فيختلف التفاوت في الحركتين فيلزم
الخلف ولو كان لزيادة قدر الجسم مدخل في منع التحريك حتى يكون نسبة
المتحرك كبير كنسبة المحرك اي يكون نسبة منع الاكبر الى منع الاصغر كنسبة قوة
الاكبر الى قوة الاصغر فيكون فالميل الاكبر للتحريك اميل من فالميل الاصغر
فيحصل التفاوت في الحركتين بالتفاوت في المتحركين ولا يلزم التفاوت
في الحركتين ولا يلزم الخلف وكانت زيادة حركة الاكبر على حركة الاصغر
على نسبة مساوية وذلك لان نسبة الحركتين على قدر نسبة القوتين لان التفاوت وتر
في الحركتين هنا اي في الطبيعية بحسب الفواعل دون القوابل على
عكس التفاوت بينهما هناك اي في القسرية لان الفاعل فيها واحد و
التفاوت في القابل فقط ومن ابطال نسبة القوتين على قدر نسبة الجسمين
في المقدار كما مر ولكن لا نسلم ان مقدار احد الجسمين نسبته متناهية الى مقدار
لتساوي الابعاد او الى المحل الذي يحل فيه وجود ملك الحال يسمى بالا
بالنسبة الى الحال المقوم له وقيل عليه ان احتياج الشيء في وجوده الى
ما يحل فيه بطريق قطعي لان الشيء ما لم يتحقق موجودا في الخارج لا يمكن حلول
شيء فيه لان وجود الحال في نفسه متفرع على وجود المحل ثم حلولها
حلول شيء آخر فيها وهذا امر ضروري لا يقال ان المحتاج اليه المحل
هو مطلق الحال وطبيعته والمتأخر عن المحل هو الحال المتغير باعراض في
المحل فلا محذور لانا نقول ان الطبيعة لا وجود لها الا في وجود الحال عند
المعين فعلل وجود المعين لا وجود للطبيعة فلا تعين ظاهر العلة الفاعلة
لوجود خارجي كما عرفت ومن هنا اي ما قالوا ان الحال في شيء قد يكون محتاجا

اراد الطبيعة الكلية

مطلب

في وجوده الى محله فيكون جزءا فاما ما يكون المحل المتقوم به والكلام
فيه وقد لا يكون محتاجا الى محله في وجوده بل فيما يلزمه من عوارضه كالصورة
الجسمية فانها جوهر محتاج بذاته مستغن في وجوده عن الهيولى ومحتاج
اليها في قبول الاتصال والانفصال اللازم له فلا يلزم من ان يحل فيها المحل
من الحال جوهرا لكن علة لوجود المحل وشريكا لعلته الفاعلة ولما اعترض عليهم تكون م
بان الصورة الجسمية قد تزول عن الهيولى مع بقائها بعينها فكيف تكون
علة لوجودها اجابوا بانها اذا زالت عنها صورة تخلفها صورة اخرى تحل
فيها وعلة وجود الهيولى هي مطلق الصورة المستمرة بتعاقب افرادها
ثم قال انهم يوجبون الطبايع في الخارج فلا اشكال عليه على مذهبه ومن لم
يقل بذلك وادعى انه ليس في الخارج الا المشخصات زعم ان شريك العلة الفاعل
هو الجوهر الصورة المشخصة المتعاقبة لا بعينها وشبه الهيولى بعوبها بها
سقف قائم بدعائم متعاقبة فان قلت انهم قد ادعوا ان الصورة تحتاج
في عوارضها المشخصة الى الهيولى فلا يتصور حينئذ كون الصورة المتشخصة
علة لها سواء كانت معينة او غير معينة قلت انهم ارادوا بالعوارض
المشخصة ههنا العوارض اللازمة لتشخصها الى احاز السطح ونحو ذلك
التشخص بعينه لا العوارض التي تتعاقب فيها تشخصها كما توهم العبارة
وان لم يكن […] العوارض المشخصة بعد الكلية لا يتصور تعاقب التشخص
منها كالتناهي والشكل المطلق وغير ذلك من العوارض اللازمة
للاشخاص قوله ومادة بالنسبة الى المركب اعلم ان مادة المركب اعني الجزء
المادي له قد يكون متقوما بما يحل فيها كالهيولى المتقومة بالصورة
الجسمية الحالة فيها وقد لا يكون متقومة به كالعناصر الممتزجة التي يحل فيها
صور المركبات فالمادة يعني الجزء المادي اعم من المحل المتقوم بالحال فيه […]
قوله وبوجه الهواء […] العقول المطلق […] المكان ن
حصول الحال في المادة […] اصلا انما […] الذي يوجد
ويعدم […] بالعرض […] المعلول […] الكائنات ن
المستفادة من الامور الحالة فيها كالفرح قوله لان الواحد […] لا يعلل […]
المادة […] المقصود ههنا انه لا يجتمع […] واحدة […] ن
مقومتان على مادة واحدة لا انهما لا تتعاقبان عليه وما ذكره وان ادى ذلك
المقصود فلا […] عليه انه لا يجوز ان يكون للمادة […] لحقتها […]
في الوجود كما في الصور النوعية بعضها لان […] انما هو في التعاقب
دون الاجتماع قوله ومن علة لماهيتها ومعناها لعلة العلة الفاعلية […]

ماهيتها من حيث انها معقولة علة فاعلية لكون الفاعل فاعلا اذا تعقلها صار
مقتدرا على الفعل فبهذا الاعتبار يكون الغاية علة للمعلول الذي صدر عنه قوله
فان وجود الغاية مترتب على وجود المعلول رد على المتكلمين بانهم يقولون
غاية افعاله تعالى […] وهي لا يترتب على وجود المعلول وجوابه
انهم نفوا […] الغاية […] الفاعل الذي
يفعل لغاية يكون […] من شانه […] وجود تلك الغاية فانه
لا بد ان يكون وجودها اولى به والا لم يكن فاعله اصلا فيكون مستكملا بذلك
الوجود ومستفيدا منه تلك الاولوية […] من حيث انهم […] تلك الغاية
فاعلية فيكون […] وفاعليه ولما كان الله سبحانه وتعالى […] انه لا يتطرق
اليه نقصان اصلا قالوا ان الغاية لفعله بل هو فاعل لذاته […] ذكروه ومن
ذلك يظهر انه لم […] لا لحاد غيره او انه غاية للوجود كله او انه غاية
للغايات على اصطلاح العارفين معناه والحصر نفي الغاية عن فعله والا ر
لما كان […] بسبب فاعلية كالغاية سبب لفاعلية الفاعل الذي يفعل الغاية غايته
فكانه […] كل اطلق عليها الغاية لا لانها […] قوله لكل فاعل
فعل بالقصد والاختيار اشعار بان الارادة المتعلقة بشيء
من حيث انها توجه الى تحصيل الشيء تسمى قصدا ومن حيث انها ايثار احد
طرفيه تسمى اختيارا قوله لها مبادئ اربعة كما ذكرنا اولها تصور الحركة الملائم
على وجه جزئي وثانيها الشوق المنبعث من ذلك التصور وثالثها الارادة المنبعثة
عن ذلك الشوق ورابعها التحريك الصادر من القوة المنبثة في العضلات
الذي هو مبدأ قريب للحركة قوله فاذا ارتسم بالتخيل او التعقل صورة في النفس
الخ اشارة الى تصور الغاية وانها قد يكون جزئية متخيلة وقد يكون كلية متعقلة
وادراك الغاية على وجه جزئي او كلي […] تصور الفعل من حيث انه ملائم
او منافر فلا يلزم ان يكون المبادئ للافعال الاختيارية جزئية قوله فاذا كانت
غايتها متحدة لم تكن الحركة باطلة وذلك لان الوصول الى المنتهى من لوازم
وجود الحركة الموصلة اليه فيكون غاية القوة على تقدير الاتحاد حاصلة
ابدا فلا يكون الحركة باطلة اصلا قوله فان كانت غاية للشوقية بحسب التخيل
الخ يعني ان غاية الحركة اذا كانت غاية للشوقية فاما ان يكون غاية لها
اي للشوقية بحسب التخيل اي يكون متصورة على وجه جزئي تخيلي ويسمى امامه
ذلك الفعل عبثا او لم يكن غاية لها بحسب الفكر اي يكون متصورة على وجه
كلي عقلي ويسمى ذلك الفعل […] الفعل الى […] وهذا اعني […]
المذكورين بالعكس الى الغاية على تقدير اتحاد غاية الحركة والشوقية

بيان الفرق بين القصد والاختيار

ماهيتها

زائد على ما في المتن اذ ليس فيه الا التقسيم على تقدير عدم الاتحاد
وهو يشعر بان التشقيق الذي لم يتعرض لذكره مخالف لما في متن الكتاب
وهو تفريق بين العبث والجزاف حيث جعل العبث من اقسام الفعل
على تقدير اتحاد الغاية وجعل الجزاف من اقسامه على تقدير عدم الاتحاد د
وقد جعل في المتن قسما واحدا اذ ليس العطف بينهما بالواو دون
او كما في سائر الاقسام وجعل من اقسام الفعل على تقدير عدم الاتحاد
وهو ظ واعلم ان المذكور في المباحث المشرقية والملخص موافق
لما في المتن ومن ثمه قيل لو اراد الشارح انه اصطلح على ما ذكره فلا
مزاحمة فيه اذ لكل احد ان يصطلح على ما شاء ولو اراد نقل اصطلاح
احد من الامام اعترض به فيه فما وجه جزمه بصحة قوله دون غيره
وقد ذكر في شرح الملخص ما يؤيد كلام الشارح وهو ان الجزاف
لا يسمى عبثا لكن الامام سماه في هذا الكتاب عبثا ايضا قوله او التحليل اي الملخص ش ح
من طبيعة او من اخرى الاول كالتنفس والثاني كحركات المريض واما
العادة فكاللعب باللحية مثلا قوله فان قيل الحركات الطبيعية
اي الصادرة عن قوة لا شعور لها بما يصدر عنها اذ هي المرادة
بالطبيعة هنا قوله اذا وصلت الارض الخ اي وصلت موضعها اي
من الارض الخالصة عن مواضع الاشياء لا مانع لم يكن المطلوب بالطبع قوله
موجودا كما بالطبع يعني لو كان حركات اجزاء الماء والارض عن مواضعها
الطبيعية بسبب التي لها كان المطلوب بالطبع هو الموضع الطبيعي بعينه وما
عنه بالطبع وانما مطلوبها الحركة الى المركز ولا يتحرك كان في المركز
الا بالقسر قوله فيكون تلك الحركات عرضية للجسم ولا شك ان القوة المتمكنة
في الجسم على شاكلة هذه الحركات وهذه الحركات الطبيعية صادرة عن قوة
طبيعية لما عرفت قوله لا نجد انا لم يكن في تلك الارض الخ هذا شروع
في بيان الغاية المترتبة على تلك الحركات الطبيعية المستندة الى تحريك
تلك القوة المتمكنة في الجسم قوله لان القوة الموجودة في الجسم افادت
ذلك الجزء من الارض تلك الخاصية فيه قيل عليه لم لا يجوز ان يكون
هناك اجزاء مختلطة مختلفة الصور كما يقوله بعض الاطباء في المني من ان
فيه اجزاء لحمية وعظمية وعصبية وغيرها مختلطة ثم ان القوة المصورة
التي في المني تجمع كل جنس الى جنسه فيحصل ذلك العضو المخصوص وايضا
لم لا يجوز ان يكون ذلك الاختلاف لاختلاف الاجزاء في المادة في القبول
مستندا الى اتفاق الفواعل المقارنة بحسب اسبابها او الى اختلاف

مخصوصة

مخصوصة عن تلك الفواعل الا الى القوة الموجودة في ذلك الجسم على ما هو رأي المشائين
ولا الى رب النوع على ما هو رأي الاشراقيين وقد يقرر هذا السؤال على
ان المراد انه قيل لم لا يجوز ان يكون كل خاصية مسبوقة باخرى لا الى مقام
النهاية وهو مستحيل سواء كانت تلك الخاصيات مجتمعة في الوجود او متعاقبة
وذلك لان تحريك القوة المتمكنة في الجسم اياه لا يكون بعد وجوده في الارض
قوله الا ان تلك اي بعد بيانه منها او بعد تقدم القبول لها فيكون صدور ذلك
الفعل اي افادة الاختلاف في القبول والتحريك نحو الصورة منها اي
عن القوة الموجودة في الجسم اذا اثرنا والحاصل ان القوة الموجودة
في الجسم تحرك الاجزاء الارضية لتعد استعدادا النبتية او الشجرية
فهذه الافادة غاية لتلك الحركة تتادى اليها الطبيعة اي القوة
المدبرة بلا شعور للمدبر المحدود بل السائل فان طبائع النبات مادية
انما الى صناعة بل الروية تعد الفعل لما كان القوة الحيوانية قوية على
افعال متخالفة بل متضادة لها غايات متغايرة احتاجت الى انضمام
الروية لتتميز بها بعض تلك الافعال في الصدور عنها الا ما يترتب على
افعالها غايتها ويخص المقام لم الفعل اذا ترتب عليه امور ترتيبا
ذاتيا يسمى كل الامور غاية له فان كان لذلك الامر مدخل في اقدام
الفاعل على الفعل يسمى ايضا غرضا بالقياس الى الفاعل وعلة غائية
بالنسبة الى الفعل والعلة الغائية هي المحتاجة الى الروية دون الغاية اذ
قد يثبت بدون الروية كما تثبت فيها ايضا وقد يحمل الغاية هاهنا على العلة
الغائية فمعنى ما يترتب على الفعل ما دام اساس الركان حاملا للفاعل على
الاقدام عليه كان علة غائية وغرضا بالقياس الى الاكان غاية ولا بد في الا
من روية الفاعل وشعوره والثاني قد لا يكون للفاعل شعور كما في الحركات
الطبيعية وقد يكون كما في المبدأ الاول فان افعاله لا تستند معللة بالاغراض
عند الاشاعرة والحكماء بل لها غايات وفوائد وحكم ومصالح لا تحصى وثبوت الغاية
لا تستلزم استكمال الفاعل كما يستلزمه ثبوت العلة الغائية على ما هو المشهور
ما هو المشهور لم الفاعل اذا لم يفعل لغرض الاحسان لم يستحق المدح والحمد
عليه فلو كان الباري تعالى فاعلا لا لغرض الاحسان لم يكن مستحقا للحمد فكان
تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وهم ما وقع من الامام الرازي على تعليل افعاله تعالى
بحمله عندهم على اساس الغاية مجازا لا ادله وعن الثاني بان الامام لم يرد
الذي الطبيعة الخ في نظيره ذلك الفاعل لعدم صدق هذه القضية في نفسها
[illegible] بل ادعى لزومها للمقدمة المستعملة [illegible] من ان زيادة على الجواب

وهو ان يكون الاجزاء الارضية صالحة لان يكون سنبلة او [illegible] ادبير ووقوع الارض وحصول السنبلة زمانا [illegible] لا يكون [illegible]

كما يسمى غائية

عله [illegible] الذي [illegible] على الفاعل على الاقدام

ناقصا

بان م

لا مسببا بها دائما او اكثريا فيه ان يكون المبادي المختلفة ذاته المسلك
الاسباب فان هذه المقدمة هي حق ولكن قد يكون هذا مورد لكن الفعل منها
دائما او اكثريا وهو المراد بالغاية وهو يكون موهوما وقد يقع هذه العقلية نفسها
على وجه والجواب لم اثبات الغاية للقوة الطبيعية لا يستوي على تلك
المقدمة الكلية الظاهرة الفساد وبلوازم الغايات الدائمة كما ذكر بل يكون ذلك
لم السند اذ لو كان ثابتا دائما او اكثريا لم يكن لها هناك غاية ذاته طبيعي
قوله وهو المراد بالغاية على لم هناك غاية سواء كانت جهتي الفعل او غيره
ما عرفت ايضا دائما او اكثريا الحصول المقصود على التقدير وقد ثبت
اذا ترتب على فعل وجه على شاعره امور جهة ترتبا دائما او اكثريا فيها اذا
عتاز هناك الغاية عن لوازمه ما هو لسر ان الكل عند ذكر الترتب على ما ذكر كان
غاية يكون الفعل [illegible] لو كان الفاعل يختار الاختيارية
لاجله على [illegible] بالعادة [illegible] الوسايل وايضا لم يكن الموت قوله و
واللزوم والفساد الى [illegible] عليه لم يكن الغاية غاية لدى العامة [illegible]
بل هي غاية له ولازمه ابانه [illegible] نفسها وايضا الاملاء [illegible] يكون بعض
اللوازم غاية كون بعض آخر معين غاية لجواز ان يكون الغاية جامع اللوازم
والجواب عن الاول ان المراد بالجعل الحكم بكونها غاية كالاحى وهو انه
بان اللوازم لم تخرج عن التعيين فلا اشكال والا فالمراد ادانه لما امتنع
كون الفساد غاية ذاتية لافعال الطبيعة لمنافاته الدائمة طلب ذا الفساد من
الامور الصالحة لكونها غاية لافعالها لتعطل سائر الاسباب [illegible] ذلك
لجواز انحصار قبول تلك المادة [illegible] الصورة المعينة فلا تعطل [illegible] والقلا تر
والجواب ان الكلام في المادة القابلة للصور الكاملة والفاسدة ولا تقبل
صورة اخرى لا افساد فيها [illegible] وذلك يخل بنظام العالم قيل
عليه لما لا [illegible] جزئي من الاسباب المادية [illegible] اختلال النظام كلهم
العالم ولو اراد اختلال نظام واحد من الموجودات [illegible] كالالم
استحالته بل هو واقع كالثمار والحيوانات [illegible] اللوازم [illegible]
الوصول الى الغاية كالاسعد [illegible] قيله واما ان الموت [illegible]
عن العلائق البدنية [illegible] لحصول سعادتها [illegible]
[illegible] لا تعهد الحكم الكلي الذي ادعاه [illegible] الموت غاية ذاتية للطبيعة [illegible]
لم [illegible] على افعالها دائما وكذا ابطلوا الاتفاقيات بانها تادي السبب
لا المسبب [illegible] دائما او اكثريا او مساويا او اقليا فالسبب الذي يتادى
لا المسبب على احد الوجهين الاولين يسمى سببا ذاتيا وذلك المسبب يسمى غاية ذاتية

ويجمع فاسد لعوله [illegible] وبدوم يستحق النار والعقاب وقوله اذا الغاية [illegible]

والسبب

والسبب الذي يتادى الى المسبب على احد الوجهين الاخيرين يسمى سببا
اتفاقيا وذلك المسبب يسمى غاية اتفاقية واما [illegible] الى الشكل
اصلا كالمكسور [illegible] قعوده [illegible] مثلا فانه لا يقال اتفق انه صار قعوده
علة للكسر لكن لما كان وجوده سببا لكون القعود مع الكسر فصح ان
يقال [illegible] فلان [illegible] لم كان وجوده مع الكسر [illegible] انكر
الاتفاقيات [illegible] الاسباب والغايات [illegible] لان السبب لو كان مستجمعا لجميع
الجهات المعتبرة في المؤثرية كان [illegible] الى المسبب دائما فيكون سببا ذاتيا
ومسببه غاية ذاتية ولو لم يكن مستجمعا لما ذكر امتنع تاديه الى المسبب فلا يكون
سببا اتفاقيا ولا مسببه غاية اتفاقية والجواب ان ليس كل ما هو معتبر في
تحقق التأثير بالفعل جزءا من المؤثر فان [illegible] المانع [illegible] الفاعل معتبر
في التأثير بالفعل مع انه ليس شيء منهما جزءا من المؤثر والمؤثر اذا انفك
عن [illegible] بعض هذه الامور انفكاكا مساويا او اقليا او انفكاكا اكثريا
عليه فهو المسمى بالسبب الاتفاقي ومسببه هو المسمى بالغاية الاتفاقية واذا انحصر
ذلك السبب في جميع الجهات المعتبرة [illegible] كان سببا ذاتيا [illegible]
الذي هو غاية ذاتية له مثال ذلك لو تحرك موضعا [illegible] الكنز [illegible]
[illegible] موصل [illegible] الى الكنز دائما او اكثريا فلا جرم كان سببا الى
اتفاقيا وكان وجدان الكنز غاية اتفاقية له واذا اعتبر مع الحركة [illegible]
فيه الكنز وكونه منتهيا الى [illegible] سلامة الحاسة كان الحركة هذه
الشرائط سببا ذاتيا للوجدان [illegible] العلة مطلقا [illegible] العلة سواء كانت
فاعلة او مادية او صورية او غائية لا تخفى عليك ان بعض هذه التقسيمات
جار في العلة التامة ايضا فانها قد تكون بسيطة وقد تكون مركبة وقد يعتبر
ايضا كلية وجزئية الى غير ذلك كطبائع البسائط العنصرية الفاعلة
لحركاتها فانها بسيطة [illegible] الاجزاء لها بالفعل ولا امكن ان يعرض فيها
اجزاء وعلة فاعلة للحركات العنصرية لا مواضعها الطبيعية ولو كانت
علة صورية بالنسبة الى [illegible] الاجسام العنصرية كما يشهد [illegible]
كبسائط الاجسام العنصرية بالنسبة اليها اي البسائط الاجسام العنصرية
فانها علة مادية لها كالعقل والصورة بالنسبة الى الهيولى على قول من مولد
يجعل الصورة الجسمية شريكة لفاعل الهيولى كالصورة الانسانية المركبة من مولده
صور اعضائها الآلية بالنسبة الى القوة الشوقية فان تحريك شيء المتكلم
ولقاء الحبيب غاية محركة للقوة الشوقية واما القوة المحركة فغايتها الوصول
لا منتهى الحركة كما مر وكذا اشارتها فالصورية الكلية كصورة السرير

للسرير والجزء كهذه الصورة للسرير والعامة الكلية كالجلوس على السرير
والجزء كهذا الجلوس عليه فانه يعني بالذات ازالة السخونة و
منعه حصول البرودة وكذلك السقمونيا تسهيل الصفراء الموجبة
لسخونة البدن المانعة للاجزاء البارده الى عالم البدن عن ... المانع
عنها برد به بطبعها فالفعل الصادر عنها منسوب بالعرض الى مزيل المانع عنها
وهو السقمونيا قال شارح التلويحات العلة بالعرض يطلق على معان احدها
الاول ان يكون ... مع الصدور عن الفاعل الذاتي مانع ... فيتفق لها فاعلا
امر ... لكن لما هو مصدر الفعل الممنوع ... صدوره ... المزيل
العالي كالسقمونيا فانه يبرد البدن بازالة المسخن العالي الثاني ان يكون هناك
موضوع يوصف بصفات ومصدر الفعل بالذات من احدى تلك الصفات
فينسب الى الصفات الاخرى او الى الموضوع وحده كانسان كاتب ابيض
طويل طبيب فان صدر عنه علاج نسب الى الكاتب او الانسان وحده
مع ان المصدر الذاتي هو من حيث كونه طبيبا الآخر ... وهذا الذي ذكره
العلة ... المادة الموصية ... يكون وجوده مع عوارض خارجة كما
... ذكره من ان العلة الصورية الموصية باسم الصورية الدائمة من
الاعراض اما بيان الاول فهو ان المادة الدائمة ... مع ... الموجودة
كقطع الخشب للسرير فان الخشب مع عوارض خارجة عن ذات المادة سواء
كانت لازمة لها او مفارقة عنها لم يكن بهذا الاعتبار مادة دائمة بل عرضية مثاله
كقطع الخشب الموجود من حيث انها ... كاتب كفاعل الصدور عنه ذاته
معلول هو هذا الفاعل باعتبار ... وصفاته وينسب الى الصدور ... المعلول
الفاعول ... الصادر عنه باعتبار ... الى باعتبار ...
وعكس ... الصادر عنه باعتبار ... واما بيان الثاني فهو ان العلة
الصورية الدائمة هي ذات الحال ... والعرضية هي ذات الحال ... موجوده
مع بعض عوارضها ... الى ... هي الاعراض ... الصورية
الدائمة فانها نسبة الصورية الدائمة ... والمادة ... الثالث ان
يكون فاعل يفعل لغاية ... مثلا ... تلك الغاية ... الشر
... العامل كالحجر الطالب للمركز ... انسانا ...
فينسب ... الى الحجر بالعرض الرابع ان يكون فاعل يفعل لغاية
بالذات ... حصول امر مع تلك الغاية ... العامل ... بانه
الغاية بخلاف ... مثل ... انسان عن سفر ... شخص من
... به او ... لم يتناول

مدرس العسمى ذكره الشارح من ان العلة الغائية الموصية باسم الغاية
الدائمة وكذلك في سائر العلل فالمادية العامة ما يكون جنسا للمادة الحقيقية
كالجسم المركب من العناصر الذي هو جنس للقطع الخشبية التي هي مادة خاصة
للسرير والغاية العامة ما يكون جنسا للغاية الحقيقية كالاستواء على السرير
الذي هو جنس للاتكاء عليه فما ادا اصل خصوصية الاتكاء فانه حقيقية قوله
ويكون ... الى هذا الاعتبار لكن لا يكون ... بالذات بل بالعرض
لا يستلزم الحادث بالمعنى المشهور يكون ... وجوده سبقا
زمانيا على العدم ... كل حادث ... مادة ... بل
لا يتصور حادث ... الاولى عدم سابق ثم ... العدم
السابق لا يتوقف عليه وجود ذات الحادث ... العلل
بامكان وجوده ... هو ... بحلاف المعدات
الموجبة الى اضداد ... علة ... بالحدوث الذي هو
وصف له اعتبار كاف ولا يكون العدم مبدأ الوجود الحادث بالذات
بل بالعرض ... لكونه مقارنا بالماهية بالذات لوجوده ... كونه
علة لوجوده ... والحاصل ان الموضوع ... العلل
ولكنه شبيه بالعلة المادية فلذلك لم يعد على حده في اقسام العلل
كما ... الاشارة اليه ولا يكون ... بالفاعل ... الحق
لكن ذلك ... كون الماهية ... على حوله
ومنها ... الماهية على ... الوجود اجزاء الماهية ... كانت
اجزاء عقلية كالجنس والفصل او اجزاء خارجية كالمادة والصورة ... تسمى
علل الماهية ... اسباب ... الماهية ... نفسها اليها
مع كونها محتاجة ايضا في وجودها اليها واما الامور الخارجة التي يتوقف
عليها الوجود دون الماهية فتسمى علل الوجود واسباب الوجود ...
من ... على ... الفرق ... العلل
لما عرفت ان الممكن نسبته الى طرفي الوجود والعدم على السواء
وهكذا لما تقرر من ان ... لا يمكن ان يكون ... الى الذات ...
نسبة الممكن الى الطرفين ... بالبرهان لا بالبداهة ... كون
رجحان احد المتساويين على الآخر ... الى ... خارجي ... معلوم
... العدم ... ان يكون مستندا الى ... بتعين
بطلانه ... لانه لو لم يكن ... بسبب ... بالذات
لانه ان لم يستند ... الحكم الى ... اصلا كان ... مستندا

لا لذاتها وموضوع المقسم لذاته وكونها معرفا لذاته لا ينافي احتياجهم
عدمها الى السبب فانه اذا وجد الحركة الى نظيرها … بطلان الوهم
من ان الموجود ان السابقة لا يستند عدمها الى السبب مخارج الموجود الى
بها وجود يمكن على انكل قد عرف ذار اولوية بعد طرفي الممكن يدرك … علم
ولا اولى وحكل من الحكمان القادرة والسابقة عدم الحركة يسبب
عن عدم السبب اذ الحاصل سبب وجود الحركة حاصلا اسامة على الوجه الذي
موقوف عليه فلا بد ان يكون الحركة موجودة ولا انعدم الحركة الا انتفاء
وجود ذلك السبب على الوجه الذي موقوف عليه لوجودها فيكون
عدم الحركة مستندا الى انتفاء وجود السبب على الوجه الذي يتوقف الوجود
على ذلك الوجه. ومنها ان العلة منها ما هو معد وهو ما يتوقف المعلول الى
عليه من غير … عنها فيقال له الاعداد وهو التهيئة وبعبارة الفارسية
آماده كردن فالمعد هو الذي يهيئ المادة ويعدها للوجود صورة بجود له
فيها او حلول عرض بقبله او بعلول مجرد بدبرها فالاعداد والتوفيق للمادة
بالمناسبة التي ما بعلة وبقرينة ذلك تقرب الفاعل الى ما يصدر عنه متعلقا
بالمادة … المعلول اليه كما ذكر في قوله والحركة الى المعلول قربتها
اليه اي قرب الحركة الواقعة بعد منتهى … ولا الفاعل بعد ما بعد عنه
ومنها ان الاعداد قريب او بعيد وقد يتوهم ان المعد السابق لا يجامع
وجود المعلول كالاشهر ولكن المعد القريب ايضا كذلك ولكن يتوهم خلافه
فان العلل الوصفية … باعتبارين … ان يوجد الحركة …
ذلك الشي شيء آخر كثير من يستعمل بالنسبة الى المعد وقد ذكر فكليس
ان العلة الفاعلة الوصفية هي التي تقتضي شيئا وهو ذلك الشي شيء آخر
وان العلة الغائية الوصفية هي ما تسعم الغاية اي المفهوم منها بالزائد
ولكن العلة المادية الوصفية هي التي يكون ما يجوده من عوارض خارجة عن ذات
المادة ولكن العلة الصورية الوصفية هي ما يتمم الصورة من الاعراض فالاعتبار
الاول الذي ذكر ههنا مختص ظاهرا بالعلة الفاعلة الوصفية وكذا آخر
الوصفية الخاصة … بان يقال ان الغاية الذاتية … او بعده الفاعل والحاكم
وتبعها الغاية الوصفية اذا لاعتبار الثاني فان مجرد وصف … لزوم
الوصف كان ظاهرا ويتناول المادة والصورة الوصفيتين على الاطلاق
فان للمادة او الصورة اذا اتحد … وصف خارج عنها ايضا كان
الوصف كانت علة عرضية كما … قوله فعال الذي … الوصف
انه علة عرضية انه تعال للموصوف ما يجود امور ذلك الوصف انه علة عرضية

ممدا او قد اعترض عليه بان حصر العلة العرضية في الاعتبارين وجعله الوصف
فيهما الازما غير صحيحين عليه ما بعلمناه سابقا في شرح الملوكات وكذا
جعله الوصف … حيث وان والاول منهما فهو ليس بصحيح ايضا
فان السرعة اللازمة لحركة الحجر الموجهة للخشونة ومعاده له ومقربة اياه
اذ لو كانت حركته كحركة زحل مثلا لكان الخشونة متباعدا او مهنا
وهو لان العلة المعدة للشي كما ان … بوجودها وعدمها الطا
علية في وجود ذلك الشيء وباعتبار … وجودها ووجوده
شابه الشرط وباعتبار … عدمها في وجوده شابه المانع فكم
لم يعد قسما من العلل على حدة ولم يمكن ادراجها في كل واحد من الشرط
وعدم المانع بوجه وعلى تقدير ادراجها في احدهما وافرادها
عنها في علة حقيقة … فليس … قوله ومن
العلل الوصفية ما هو معد ان العلة المعدة للشيء حقيقة علة عرضية بالعكس
انه والانفعال ومن العلل الوصفية المعد كيف ولما كان المعد قسما
من اقسام العلل حقيقة كان على عكس سائر الاقسام منقسما الى
ذاتي وهو معد للشيء حقيقة بالعكس الى وصفي وهو معد … ما هو
المعد له حقيقة وقد يطلق الوصفي ايضا على المعد الحقيقي للشيء بالعكس
الى ما يستحق ذلك الشيء وكذا ينبغي … بان … الانقسام في الشرط
وفي الموصوف ايضا بالقياس الى العرض الحال فيه واما …
… العلل بالانقسام الى الذاتية والوصفية وارادة الاصلية لكونها
ملحقا … لواحقها … مما ذكر من العلة الفاعلية والمادية والصورية
والغائية … بالمقايسة اليها … معناه ان العلة الوصفية الفاعلة
مثلا ان يكون … حقيقة بالعكس الى ما هي علة فاعلة عرضية له فان
شرب السقمونيا علة فاعلة عرضية لحصول البرودة كما صرح به الشارح
بعكس … علة … للمادة لا لحصول البرودة كما صرح به
ههنا والفاعل مثلا اذا اتحد … وصف لا … في الفعل اصلا
كان علة فاعلة عرضية ولم يكن … كلام الشارح اذ
يظهر منه انقسام العلة الوصفية الى … والحاجة به الى …
… ان الوصف مطلقا … لينتقض بالسرعة او غيرها فا…
عنه الاعتراض … واما … في الاعتبارين فصحيح ايضا
ا… سهو … للعلل الاربع الوصفية …
الشارح فكليس وما ذكر في شرح الملوكات من الاقسام الاربعة للعلل

الفصلان الاولان صح
المضافات الى الاخيرين منه صح

فاسان ههنا اصناف الى الفاعل واسان الى الغاية فيخرج عنهما العلة
العرضية المادية او الصورية فكلام الشرح في بيان اقسام العلل العرضية
اوفق واشمل الا انه يعرف بان الفاعل لما هو موجود صفة لا بد ان يدخل
له علة عرضية والضابط ان العلة العرضية يطلق باشتراك الاسم على معنيين احدهما ان يكون لشيء
شيء عام هو علة حقيقة كان الشيء اذا اعتبر الى العلة الحقيقية لما اتى معنى الاطلاق
اسمها علة يسمى علة عرضية والثاني امر اذا سمي بالمعلول لكن الذي هو كان العلة
بالعكس لاذكر اللبس المعين بالمعلول يسمى علة عرضية تم المقصد الاول
بعون الله وتوفيقه المقصد الثاني

في الجواهر والاعراض

الفصل الاول في الجواهر ذكر في هذا الفصل انقسام الممكن الى
الجوهر والعرض وان الجوهر منقسم الى الاقسام الخمسة المشهورة و
ان الهيولى والصورة من ثواني المعقولات وانه لا تضاد بين الجواهر
وان وحدة المحل لا تستلزم وحدة الحال فيه سواء كان الحال جوهرا او
عرضا بخلاف العكس فان وحدة الحال تستلزم وحدة المحل وان انقسام
احدهما لا يستلزم انقسام الآخر وان الموضوع من علة المتشخصات
وان الحال قد يسري الى المحل بتوسط هذه الاحكام وان اشتمل على احوال
الاعراض على الاطلاق الا انها مذكورة بتمام شرحه في تحقيق ماهية
الجسم وانه ليس بمركب من الجواهر الافراد وبين ان لكل جسم مكانا طبيعيا
وان المكان هو البعد الموجود المجرد عن المادة وانه لا يصح خلو
المكان عن شاغل واردف مباحث المكان ببيان ان الجهة من خواص
الاوضاع وانها غير منقسمة في امتداد الاشارة وان الطبيعي منها هو
الفوق والتحت وهذه احكام للجواهر مخصوصة الفصل الثاني في
الاجسام اي في انقسامها الى الفلكيات والعنصريات البسيطة و
المركبة وبيان احوالها الفصل الثالث في بقية احكام الاجسام
ذكر فيه وجوب تناهيها وانها متماثلة في تمام الحقيقة وانها باقية
وانه يجوز خلوها عن بعض الكيفيات وانها كلها مما يحل فيها حادثة
الخامس في الاعراض اخر مباحث الاعراض عن مباحث الجوهر
لان وجود العرض موقوف على وجود الجوهر فناسب ذلك ان يقدم
بيان احواله على بيان احوال العرض ومنهم من قدم مباحث
الاعراض نظرا الى انه قد يستدل باحوال بعض الاعراض على احوال
الجواهر كما يستدل باحوال الحركة والسكون على حدوث الاجسام

ونقطع المسافة المساوية في زمان مساو على عدم تركبها من الجواهر
الافراد الى عدد ذلك مما اطلع عليه باستقراء مباحث الجواهر واثبت
منها ان تتوزع الجسم الطبيعي لكن الاعداد من الصورة المقدار والزاوية و
الغاية فلكل منهما وجهة هو موليها بحيث يكون الاشارة الى احدهما
غير الاشارة الى الآخر فيدل عليه انه يرد اتحاد الاشارة بحجة حلول
الاعراض المجردات فيمنع بجواز الحلول اذ الاشارة اليها والعكس
لان حلاف فيه بان الاشارة اليهما من الحسية العقلية ولا شك ان المجردات قابلة
للاشارة العقلية لا انما عول الاشارة العقلية الى ذات المجرد غير
الاشارة العقلية الى اعراضه فان العقل يميز كلا منهما عن صاحبه فلا اتحاد
في الاشارة العقلية بخلاف الاشارة الحسية فانها تنتهي الى الحال و
المحل الحسيين معا فان قلت الاتحاد في الاشارة الحسية قد يكون تحقيقا
في الاجسام والاعراض الحالة فيها وقد يكون تقديريا كما في المجردات
واعراضها فانها بحيث لو كانت مشارا اليها بالحس لكانت الاشارة
اليها عين الاشارة الى اعراضها قلت ولو سلم ذلك لكن العاقل يجوزه بلا
وادعى احتياجها الى دليل لم يتم وايضا ينتقض الحد بحلول الاطراف
في محالها كحلول النقطة في الخط وحلول الخط في السطح والسطح في
الجسم فان الاشارة الى الطرف غير الاشارة الى ذي الطرف وايضا يلزم
من هذا الحد ان يكون الاطراف والحدود اجلة عند الملاقية لها الاعضاء
وليس كذلك هذا ما ذكره ويمكن ان يدفع انتقاض الحد بحلول الاطراف
في محالها بان الاشارة الى النقطة اشارة الى الخط الذي هي طرفه فان
الاشارة الى الخط لا يجب ان يكون منطبقة عليه بل الاشارة اليه قد يكون
امتدادا خطيا موهوما آخذا من المشير منتهيا الى النقطة منه وكان النقطة
جزء من المشير وتحركت نحو المشار اليه ورسمت خطا ينطبق طرفه على
تلك النقطة من المشار اليه وقد يكون امتدادا سطحيا ينطبق على الخط
الذي هو طرفه على ذلك الخط المشار اليه وكان خطا جزء من المشير
ورسم سطحا ينطبق طرفه على المشار اليه والفرق بين الاشارتين ان
الاولى اشارة الى النقطة قصدا والى الخط تبعا والثانية بالعكس
وكذا الاشارة الى السطح قد يكون امتدادا خطيا منتهيا الى النقطة
منه فيكون اشارة الى تلك النقطة قصدا والى الخط والسطح تبعا و
قد يكون امتدادا سطحيا ينطبق طرفه على خط من المشار اليه فيكون ذلك
الخط مشارا اليه قصدا وبالذات والسطح والنقطة تبعا وبالعرض وقد

التي لا تتناهى صح

موقوف السطح والزاوية والغاية الاعراض صح

والذي قال الامام رضي الله عنه في الملخص بحيث يكون الاشارة الى احدهما اشارة الى الآخر

نقض حد الحلول الذي هو الحلول بدون حده صح

اذ الاشارة الى احد الاطراف المتداخلة عين الاشارة الى الآخر صح

اي قد يكون الاشارة الى الخط

والثانية اي الاشارة امتداد سطحي

يكون امتدادا جسميا سطحيا السطح الذي هو طرف على السطح المشار اليه

فيكون السطح مشارا اليه قصدا او الخط والنقطة تبعا وكذا الاشارة

الى الجسم اما امتداد خطي منته الى نقطة منه او امتداد سطحي يطبق الخط

الذي هو طرفه على خط من ذلك الجسم او امتداد جسمي يطبق السطح الذي

هو طرفه على سطح الجسم المشار اليه او ينفذ في اقطار المشار اليه

بحيث ينطبق قطعة منه على الجسم المشار اليه انطباقا وهميا والحاصل

تعلق الاشارة قصدا او تبعا على شكل عرضي اي كل ما افتتش

حاكم في ان لا يطير كل من الاعلى في الاشارة انها هو الامتداد

الخطي ولذلك قيل الاشارة الحسية امتداد خطي موهوم آخذ من المشير

منته الى المشار اليه وامثال ذلك تنبيهات فلا يتجه ان اخذ المشير و

المشار اليه في تعريف الاشارة تفضي الى الدور واما لزوم كون الاطراف

المتداخلة عند تلاقيها حالا لا بعضها في بعض فيحتاج دفعه الى اعتبار

كون احدهما تابعا للآخر كما اعتبره الامام في الملخص حيث قال بعد قوله

تعذرا او بعضا فحينئذ لا يكون بل تعالم واما الاشارة فيه فهو البرهان

فليسعه وجود الاعراض غير السارية كالاطراف وعدم حلول الوجود والاضافة

وحكم لا يتصور انه اعراض بالاطراف المتداخلة تحت مرفع والا لما حل احدهما

في الآخر لانه اذا لم يكن لاحدهما حاجة الى الآخر لوجه الوجود استغنى

كل واحد منهما عن الآخر في ذاتهما ووجودهما ونعتهما فلا يتصور حلول

احدهما فيه سائغه بالكلية بحيث يقال لزاده الكلام بالعكس الى الحل

لم يستقل السؤال بكون الاعراض الى لا تسري في محالها ولزاده بالعكس

الى الخارج حيث كون الاعراض الى لا تنقسم كالنقطة مثلا عند القائل بوجود

ونفي لزوم حيث المادة وبعد المراد لزوم استقرار الحال شيء مما كان في الموضوع

فيتساوى كون عدم التجزي محله ايضا فان بعض هذه الامور بالاضافة

كالابوة والبنوة في الحقيقة وفي الزاوية وفي الحركة فان هذه وهي هذه الامور

اضافات محضة حينئذ يحصل كونها غير ذي مكان وكذا كون الكل

الجزء لكون التسرب في الحقيقة راجع الى الاضافة فانه لما كان الجسم اصلا

لوجوده وحصوله كان هذه من الحسية مخصوصة لان يحصل الجسم بما له كان

له وبعضها بالاجمال كالابوة لكون الجزء في الكل والخاص في العام وبعضها

بالظرفية ككون الشيء في الزمان او المكان فالسؤال والجواب من لجملة

هذا اعطي بعض السؤال وبيان العدد لعدد الشيء من جزئي العرف

الكون في الموضوع كون الكل في الجزء وكون الخاص في العام وكون الشيء في المكان

عند القائل بانه السطح واما عند القائل بانه البعد المجرد فيجوز بعد عدم

صحة المفارقة بل هذا البعد لعدم صحة المفارقة كون الشيء

في المكان مطلقا وكون الشيء في الزمان وفي الحقيقة وفي الراحة وكون الجزء

في الكل وقوله الكل منه بحرمل الشارح فانه شأنه للاجزاء كما ذكره

ولا يجزم الاجزاء الخفية الكائنة فيما هي اجزاء له لانها انما تنسب شائبة للاجزاء

فيعود على كونها انه كون شيء في شيء حال فيكون الشيء الاول عرضا بالنسبة

للجوهر المادة وقد جعل في هذا الجوهر كالصورة الجوهرية المرتسمة فيه كالعلم من

تقول ان الحاصل في الذهن هو ماهيات الاشياء المطابقة للاشياء الخارجية

بتمام الماهية والاصل والماهية الوجود وما يتبعه من الاحوال كما هو المختار

ان الحاصل في الذهن هو صورة الاشياء وكليها بما الى العام والماهية الكلية

اما مناسبة بخصوصها بها اشار بعض بتلك الصورة علما بعض الاشياء دون بعض

فعنده تلك الصورة اعراض موجودة بوجود خارجي قائمة بالنفس كسائر الاعراض

القائمة بها ولا وجود للاشياء في الذهن بحسبه عنده فان حكم على الاشياء باعتبار

حصولها في الذهن على هذا الوجه بانها موجودة في الذهن كان بطريق

القول الصحيح هذا هو الكلام المحقق على قول الشارح واما اذا اعتبر

وجد انها موجودة في الذهن فيحصل لتوارد الاعتبار جهة تبيين كل

مجموع الكون جوهرا ولي بحسبه وعلمه لو لم يحصل الكلية المادة موجودة موجود وجود

لها مستقل وجود لها في الخارج وحينئذ لم يكن عرضا انسانا كالانسان جوهرا

لانها من اقسام الممكن باعتبار الوجود الخارجي كما دل عليه تعريفهما الان

الوجود اذا اطلق يتبادر منه الخارجي وقد اعتد وقد ذكرنا حيث قال الكل اتصل

عليها انها اذا وجدت في الخارج الذهن لم يكن وجودها في موضوع

فواحد الوجود لا يكون جوهرا او عرضا قد مر في الجوهر والمشهور بانه

الموجود لا في موضوع فيتخايل منه لزوم الواحد في اصل ما عدا فهو ماله ليس

المراد من الموجود في تعريف الجوهر الموجود بالفعل والا كان الشك في

وجود حال من باقي وفي الجوهر يستلزم شكا في جوهريته بل معنى هذا الكلام

ان الجوهر ماهية اذا وجدت في الخارج واتصف به كانت لا في موضوع

ان هذا المعنى انما يصدق على ماهية يزيد وجودها على ماهيتها فلا يصدق

على الواجب وكذا تعريف العرض بانه الموجود في الموضوع للاشتباه وعدم

تناوله للواجب سواء فسر بما مر وقيل بالمحل اولم يفسر والاول هو الهيولى

والثاني هو الصورة والثالث هو الجسم وقد يعلم في صدر الكتاب مناقشة

الامام في هذا المقام وقد يكون عرضا كالحركة بالنسبة الى السرعة والبطوء

لا يقال اذا كانت السرعة والبطء عرضين حالين في الحركة التي هي عرض
لم يصدق عليهما انهما موجودان في موضوع لان الموضوع على ان العرض محل
للموضوع فلا يصدق حينئذ تعريف العرض لانا نقول انهما موجودان في الموضوع
الذي هو محل الحركة اعني الجسم الا ان حلولهما فيه بتوسط الحركة وما ذكر في
الجوهر ساوى الحلول بواسطة الحلول بلا واسطة   اختلف العقلاء في ان الجوهر جنس ما هو
لما تحته اولا فذهب الاكثرون الى انه مقول على ما تحته قول الجنس على انواعه
والاقلون الى انه مقول على ما تحته قول اللوازم الخارجية على ملزوماتها
واختار المص قول الاكثر وادعى ان حكم انه والعرض من المعقولات
الثانية كما ان العرض ليس جنسا لما تحته من الاعراض مما اشتهر واتفق
عليه ظاهر واحتج على ذلك اي على ان الجنس ليس من الجوهر والعرض
جنسا لما تحته وحاصل الوجه الاول انهما لو كانا ذاتيين لما تحتهما
لم يحتج في اثبات احد منهما لشيء مما تحته الى برهان لان ذاتي الشيء يكون بين
الثبوت له لكن اثبات الجوهرية للنفوس الناطقة والصور الحالة في المواد د
الجسمية يحتاج الى البرهان ولذلك اختلف فيه فزعم بعضهم ان النفس
الناطقة من قبيل الاعراض وادعى آخرون ان كل ما يحل في شيء يكون
عرضا ونفوا كون الجوهر حالا في غيره وكذا اثبات العرضية لكيفيات
اعني المقادير والكيفيات كالالوان والاضواء يحتاج الى البرهان لان
فلا يكون شيء من الجوهر والعرض جنسا لما تحته وحاصله انه رد على هذا الوجه جم
ان ذاتي الشيء انما يكون بين الثبوت له لكن الشيء اذا كان ذلك الشيء
متصورا بالكنه والامر ها هنا ليس كذلك لان ما ذكر من الامثلة قد تتصور بوجه ما لكنها
ليست متصورة بالكنه فهو المدرك للبديهي المتعرف فيه وهذا الجواب
عارض لما عارض من ماهيتها او يكون الحال في سائرها ولو كانت
الماهية معقولة بالكنه في هذه الامثلة امكن ان لا يحتاج فيها الى الدليل
اصلا وكل ما مر اشارة فهو عارض في حقيقة ما تحته لما سبق من ان
الذاتي لا يكون معقولا بالتشكيك على ما هو دأبه وقد عرفت ان ما ذكر
في بيانه على تقدير صحته انما يدل على ان المقول بالتشكيك لا يكون ذاتيا لجميع
ما تحته من الافراد التي يقال هو عليها بالتشكيك لا على انه لا يكون ذاتيا لشيء
منها كما اراد ان يكون الجوهر والعرض جنسا لما تحته من المعاني التي يحملان
حمل عليها ولم يكن جنسا للجسم ما تحته والجواهر المجردة لكون اقدم
واولى من غيرها في معنى الجوهرية فان الجواهر المجردة وعللها للجسمانيات
في حقيقة الجوهرية اورد عليه ان عدم الاختلاف في حقيقة الجوهرية يستلزم

الا سيما ان في تلك الجسمية وذلك لان اشتراك بعض تلك الافراد المشتركة
فيها اقدم واولى بتلك الجسمية ولما كان كلام الامام في الجوهرية كالاستغناء
عن الموضوع مثلا حاصلة للجسمانيات بالفعل وبتوسطه للكليات كانت
الجسمانيات اولى بالجوهرية اذ لا معنى لكون شيء اولى من آخر في معنى الا
كون ذلك الامر ذلك المعنى اكثر او بالفعل في الاول او اقل او بالقوة
في الثاني وهو بناء ما ذكره في شرح الملخص من ان قوله ان الجسمانيات اولى
بالجوهرية من الكليات لم يرد به ان الجسمانيات قبل الكليات في الجوهرية بل
المراد ان الكمالات واللوازم العارضة للجسمانيات لاجل انها جواهر اكثر من
الكمالات واللوازم اللازمة للكليات لاجل انها جواهر واليه اشار الامام بقوله
ان آثار الجوهرية للجسمانيات اكثر منها للكليات لان الاثر المعتبر في الجوهر
هو الاستغناء عن الموضوع وهو بالفعل للجسمانيات لانه يصدق عليها في الخارج
انها موجودة لا في موضوع واما حصوله للكليات فليس بالفعل بل هو
مشروط بانها ان وجدت او انما ذكر من ان الكليات الجواهر انما كانت عبارة عن صور
جوهرية ذهنية مطابقة للموجودات الخارجية من جسمانيات كانت في جوهريتها تابعة
لجوهرية تلك الجسمانيات فيكون الجسمانيات اقدم في الجوهرية منها ففيه
ان الاعتبار في الجوهرية ليس بتلك الصور في الذهن بل بانها ماهيات لو وجدت
في الخارج كانت لا في موضوع وهذا المعنى كون تلك الجواهر جوهرية كليات
جوهرية باعتبار ماهيات الجسمانيات في الخارج وذلك الوجه الاعتبار
فان الوجود للجواهر الشخصية اقدم واولى فان الجواهر الشخصية الجسمية
يتوقف وجود الاشخاص الجوهرية لا سيما على وجود الجواهر الكلية
المحمولة عليها اذ لو توقف وجود الشخص على وجود امر محمول عليه
وعلى غيره لكان وجود الشخص مشروطا بان يكون معه شخص آخر وهذا
بط قطعا وهو مردود بان توقف الشخص على امر محمول عليه وعلى شخص
آخر لا يستلزم توقفه على ذلك الشخص الآخر لجواز ان يكون وجوده ايضا
الا اذا كان ذلك الامر محمولا عليهما بالفعل والمعنى في الكلي هو صلاحية
كونه محمولا على الكثرة المعنى الوجود او في التوهم لا المحمولية بالفعل
فانها من حيث هي جواهر كلية محمولة بالفعل على الجسمانيات وقد يقال
ان الصور الجوهرية الموجودة في العقل اذا اعتبرت من حيث هي موجودة
فيه كانت ممتنعة الوجود في الخارج فلا تصدق نوعها والوجود
الخارجي على وجود الاشخاص لا يلزم من احتياجها والمحمولية الا
كونها والمعنى فيها صلاحية المحمولية فلا يكون وجودها في الذهن شرطا في الوجود

بمتوقفة الاشخاص متوقفة على وجود الاشخاص م

كالسماوات والارض الخارجية والاذهان فضلا عن كونه علة بعد لم يقبل لوجود
الطبايع في الخارج كالجواهر المحصلة فيوجد وجود لها على وجود
الطبايع الجوهرية وكذلك على تقدير عالم السادس فان وجوده من حيث
هي كلية يقول بوجه من الوجوه على موضوعات يعم الامور الكلية من حيث
هي كلية لا بد ان يكون مقولا او لا اولا او عرضا على كثيرة هي جزئياتها
المحمولة هي عليها والعارض لا يكون جنسا للانواع المحصلة وكذا لان
الجنس له الذاتي مطلقا فجار في الوجود بمعنى الماهية الى موجود ان
لما علم كجنس بحقيقة والامر العارض اي المفهوم في الخارج يستحيل الحاق [illegible]
في الوجود بالضرورة بمعنى الماهية المحصلة اي الموجودة في الخارج فلا يتوهم
ما توهم من لزوم الاقتضاء او العلية من كونه عارضا جاز ان يكون جنسا للامر
المحصل لان الاجناس والفصول امور اعتبارية فيشترك بين الامور
المندرجة تحتها اي تحت تلك الماهية التي عرضت لها العلية بالاقتضاء وتلك
الامور هي الجواهر المخصوصة المندرجة تحت الجوهر المطلق فلو كان هذا
المفهوم الذي فرضناه انه جنس للجوهر اعني مفهوم الماهية التي عرضت لها
العلية جنسا لتلك الامور لما جاز انفكاكها تمام الماهية على معنى لم يكن
بينها تمام ذاتي مشترك اصلا لكنه جائز لما ذكره فلان المجموع يحتاج
على العرض اي مجموع هذه العلية عارض وكذا المجموع كل امر منها
عرض انضافا فلا يكون شيء منهما جنسا للامر المحصل وفيه نظر اذ
كما جاز ان يشترك الامور المختلفة بتمام الماهية لازم الوجود اشتراك [illegible]
الامور المشاركة في الذاتي فيه اي في لازم واحد وجاز ان يكون
تلك الامور المندرجة تحت مفهوم الماهية التي عرضت لها العلية مشاركة
في ذاتي مقوم لها بالاقتضاء في الكل ويكون ذلك الذاتي موضوع الجوهر
ومعروض العلية فلا جزم بان الجوهر ليس جنسا لما تحته اذ يبقى على
الاحتمال وقد يورد هذا النظر بعبارة اخرى وهي لم لا يجوز ان يكون هذا
الدليل لم لا يكون مفهوم المستغني عن الموضوع جنسا للجواهر واللازم
منه لم لا يكون الجوهر جنسا لها لجواز ان يكون هذا المفهوم نوعا جنسا
للجوهر لا يحدد الا ولا يلزم من عدم جنسية الرسم عدم جنسية المرسوم
لتلك الماهية. لان العرض لا يكون مقوما للجوهر اي لا يكون جزءا محمولا
عليه مواطاة واما كونه جزءا له غير محمول عليه فخارج عن الكلام فيه اذ المراد
بقولهم الجوهر جنس ان الجوهر جنس للانواع لا للفصول المراد بالانواع
ما يكون انواعا اضافية للجوهر فان كون الشيء جنسا للانواع لا يختلف

[illegible]

قوله بل اراد بالانواع الحقائق المحصلة النوعية من الموجودات الجوهرية
كالانسان والفرس والشجر وامثالها تلك الحقائق المندرجة تحت الجوهر
كالجسم والجسم النامي والحيوان والحي انه لا يمكن ان يكون جنس من الاجناس
جنسا لكل ما يصدق عليه فان الجنس يحتاج الى الفصل الذي يحصله نوعا
ويكون عرضا عاما كما عرفته فكيف يدعى كون الجوهر جنسا لجميع ما يصدق
عليه من الانواع والفصول حتى يلزم الجنس بل يدل على انه جنس
الماهية اي بل العرض يدل على انه ماهية له نسبة بالعروض والحلول
الى ماهية الموضوع وعلى انه ماهية ذات بعض هذه النسبة
وهذا الذي ذكره هو قوله العرض امر عارض للحقائق المندرجة تحت
العرض واما ما يعم اكثر الاعراض من الكيفيات والكميات والاوضاع
ما ذكره من ان المراد يتناول بحقيقتها لان عروض المعنى الذي هو قوله
العرض لما ذكرناه هذه الاعراض اظهر بخلاف سائر الاعراض النسبية
والله يعلم ان ترك ذكر الاوضاع انسب بادعاء الظهور والاعراض
عليه بانه انما يتم لو كان مفهوم الموجود في موضوع جنسا حقيقيا
للعرض وذلك غير معلوم لجواز ان يكون رسما له على قياس تعريف
الجوهر وحينئذ جاز ان يكون معنى العرض جنسا للحقائق تحته من الاعراض
ولو سلم كونه جنسا الا انه لا يلزم من ذلك الاعراض يشمل
يكون مفهوم معنى عدم اشتماله على هذا المعنى لجواز ان لا يكون ما يشمل منها
في ذاتها والعرض واحدا وذلك لا يعد ولما كان الجوهر
والعرض من المحمولات بالمواطاة كانا امرين عقليين اي امرين معقولين
من المعقولات لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا اصلا ولو سلم كونهما زائدين
على ما تحتهما لم يكونا من المعقولات الثانية اذ ليس الجسم مثلا امرا متحققا
زائدا على ذاته هو الجوهرية ولا السواد مثلا امرا زائدا على ذاته
هو العرضية ولما كان الاول يعني كونهما محمولين بالمواطاة وكونهما
لذلك امرين عقليين واشتبه بان كونهما معقولين زائدين على ماهيته
ما يقال لان لا نسلم كونهما من المعقولات الثانية فان الاسود مثلا
محمول زائد على ما يحمل هو عليه مع ان السواد موجود خارجي فلا بد
ان يعلم ان ما ذكرناه من ان الجوهرية والعرضية ليسا امرين متحققين في
الوجود فان قلت مفهوم الاسود ايضا معقول ان ولئن
كان البياض موجودا خارجيا قلت اذا حكم على المحمولات بانها من
المعقولات الثانية اريد ما سوى المشتقة هي من العوارض

تعليقة
و

العقلية التي لا تطابق لما في الخارج ولولا ذلك لكانت المحمولات الخارجية
باسرها من المعقولات الثانية فيكون الاسود كالممكن معقولا ثانيا وانه
باطل قطعا ثم قال المحشي والمعقول الثاني اه عرض كان مراد المحقق بالاشارة
الى الاستدلال بوجه ثالث ويقول المعقول الثاني ما يعرض الموجود
لا في موضوع او عارض بالاعتبار للجواهر ويرجع الى ما يعرض من انه
اذا حصل للشيء انه جوهر كان هناك شيء له ماهية الجوهر ولكن المعقول الثاني
ما يعرض الموجود في موضوع او عارض لحقائق الاعراض ويرجع الى ما
ذكره الشارح من ان الحق ان قول العرض ليس جنسا للاعراض الى الماتن
ان الجوهر من المعقولات الثانية بمعنى ان مفهومه الذي هو ما نسبه الكلية
من المعقولات الثانية كما مر ولكن كان ما يصدق عليه ذلك المفهوم حقائق
موجودة والكلام ههنا في احكام تلك الحقائق وحاصل ما ذكره
انه لو اعتبر في التضاد التوارد على المحل كان بين الصور النارية
والمائية والارضية والهوائية تضاد حقيقي ومشهوري لتواردها على
الهيولى الواحدة ولو اعتبر التوارد على موضوع واحد كما تقرر
لم يتصور في الجواهر تضاد اصلا وما توهم بعضهم من ان الفناء ضد
للجواهر فاذا حل الفناء انتفى الاجسام بكليتها فلا يلتفت اليه
فيصح ان يحل فيهما [illegible] اي يصح ان يحل [illegible] في محل واحد لا على
ما ذكره من استلزام حلول اثنين في محل واحد رفع الاثنينية بينهما انما يتم لو دل
على امتناع حلول اثنين سواء اجتمعا او تعاقبا لانا نقول اذا لم
يجتمعا جاز ان يكون للمحل في احد الزمانين عوارض مخصوصة وفي الزمان
الآخر عوارض اخرى فلا يكون نسبة المحل الى جميع العوارض نسبة واحدة
فجاز امتياز كل منهما بحسب العوارض بخلاف ما لو اجتمعا اذ حينئذ لا يعقل
اتحاد نسبتها اليهما معا وقد ينتقض هذه الدعوى بان الحركة والسواد
حالان في الجسم لان السرعة حالة في الحركة دون السواد فليس
نسبة العوارض الى الحالين نسبة واحدة فلم لا يكون في المحل كذلك ويمكن
ان يجاب بان حلول عارض في احد الحالين متوقف على امتيازه عن الآخر
فلو كان به لكان دوريا واما العوارض الحالة في محل الحالين دونهما فنسبتها
اليهما على السواء فلا امتياز بها انتهى وقد يناقش بان اتحاد النسبة
انما هو في العوارض التي تعرض لهما من جهة المحل لكن يجوز ان يكون لكل منهما
عوارض من جهة اخرى يمتاز بحسبها ولا نعني بالعوارض الامور الحالة
فيهما بل ما يعم الامور الخارجة التي لا تقوم ماهيتها

والمعقول الثاني مطابق في الخارج [illegible] الاسود من المعقولات الثانية [illegible]

غيره

واذا امتياز كل عن الاخر متوقف على حلول الاعراض فيه او [illegible] قبل الحلول ايضا موقوف على امتياز كل عن الاخر تأمل

قوله فذلك محال لانه لو حل العرض الاثنان عن الواحد وذلك لانا اذا
فرضنا ان يكون العرض القائم بمحلين عرضا يكون ما به الامتياز في الاثنينية لكان
العرض الواحد الذي فرضناه قائما بمحلين فيلزم ان يحصل الاثنان في التشخيص
عن الواحد [illegible] بل يلزم ان يكون الوحدة [illegible] فان قيل ما الفرق بين عدم
امتياز الاثنين عن الواحد انما يلزم لو كان الامتياز بالمحل من جهة واحدة
اما اذا كان الكل منهما او الاتحاد فيما يحل على المحل او يكون المحل جزء الكل منها بجهة
اخرى فلا يلزم ما ذكره لانا نقول [illegible] وايضا الوجدان يشهد ان حصول عرض
واحد في محلين كحصول جسم واحد في مكانين لان البديهة لا تفرق
بينهما قطعا والشك فيها مكابرة [illegible] وقوله ابو هاشم ان التأليف
الخ قال ابو هاشم ان التأليف عرض موجود قائم بجوهرين فردين ولا
يجوز قيامه باكثر منهما واستدل على ذلك بانا نشاهد صعوبة انفكاك بين
اجزاء الجسم المؤلف فلابد هناك من رابط يصعب به الانفكاك وذلك هو
التأليف وليس [illegible] والا لم يوجب صعوبة الانفكاك بينهما
بل لكل واحد منهما السكون ومجاورة الحال فيهما موجب لعسر الانفكاك بينهما
ولا يجوز قيامه باكثر من جوهرين لانه لو قام بثلثة مثلا وعدم واحد
منها لعدم ذلك التأليف ضرورة امتناع بقاء الحال بدون المحل وهو باطل ضرورة بقاء التأليف
بين الباقيين فاذا التأم الجسم من اجزاء كثيرة قام بكل جزئين متجاورين
منها تأليف واحد واجيب [illegible] على تركب الجسم من الجواهر الفردة
وهو ممنوع وعلى تقدير تسليمه يجوز ان يكون صعوبة الانفكاك الى الصانع
الفاعل المختار لا الى عرض وايضا قيامه بكل منهما [illegible] لان التأليف
لم يقم بمحل من حيث هما محلان اي التأليف لم يقم بكل واحد منهما كما زعم
ولا بواحد منهما فقط بل بالمجموع الحاصل من حيث هو مجموع وليس ذلك
من قيام العرض الواحد بمحلين بل من قيام العرض الواحد بمحل واحد
مركب من شيئين ولا ارتياب في جوازه بيان ذلك ان التأليف عرض
عرض في العقل للجزئين من حيث ما صار احدهما مختصا اشارة الى ان التأليف
ليس موجودا اصلا فضلا عن ان يكون [illegible] عارض في العقل للموجودات
الخارجية فلا يكون عرضا قائما بالمحلين في الخارج ولا يشكل بانه كلام على
ذلك [illegible] لانه لم يكن عرض هذا الامر الاعتباري انه
التأليف للجزئين العقل بان العقل اذا لاحظهما مجتمعين في الخارج
او في الذهن اعتبر لهما من حيث كذلك التأليف فهو في العقل عارض
لمجموعهما لا لكل واحد منهما فلا يكون في الذهن ايضا عارضا لمحلين حالا

فيما فاحسبت بادرة السببية بالمرة مسلك مصلحة او كره سوء ظن الناظر الى عدم تحصيله
الاجتماع لما فسعل الكلام الى الاجتماع فان كان فاما بها موجبة ما يجتمعان
مدركات الاجتماع لزم تعدم الشيء على نفسه او موجبة بها يجتمعان الاجتماع
آخر نعلل الكلام اليه ولزم التسلسل في اجتماعات مترتبة موجودة معا الى غير
وذلك محال فان البرهان القائم على امتناع مثل هذا التسلسل يعم الامور
الخارجية والذهنية لكان الاجتماع فاما بها الامر حجة بها يجتمعان لزم حلول
العرض الواحد بمحلين وهو المحظور لجواز ان الى المحل يقوم بعض اجزائه
على ملاحظة الاجتماع كما هو اما الاجتماع فلا يقوم اجزائه وعلى ملاحظة
اجتماع اجزاء بل على ملاحظة الشيء من حيث الاجتماع العمل بها وهو الاعتبار
اجتماعا فقائما بها لا الكل منهما فلا يلزم المحذور لا بما لم احدى او واحد في الذهن
بحال الاعتبار حال الاحظ بها معا اجتماع الكل والذهن فهو غير اعتبار الاجتماع
على حد الاجتماع وتم الكلام لانا نقول اعتبار الاجتماع يتوقف على حد
الاجتماع لا على حال الاحظ وحد الاجتماع القائم بالكل واحد منها كلا
محذور اصلا والحد والاحد منها اجزاء فلا يوجد حتى العدد
ولذا الاضافات المتعلقة اعراض موجودة معا بمحلين وكان منشاء هذا
الوهم هو الاتفاق في الاسم ولذلك لم تعم ان هذا التوهم الافتراق
المحكم ولما الانقسام فلا يلزم من الانقسام مع اعتباره حصر بسم
المس في بعض الطرف من الانقسام وحاصل ما ذكره ان الانقسام
للحال لو كان للاجزاء متباينة في الوضع فانه لا يستلزم انقسام
المحل اصلا كالسواد المنقسم الى الجنس والفصل فان انقسامه بهذا الاعتبار
لا يقتضي انقسام الجسم اصلا ولو كان انقسام الحال الى اجزاء متباينة في الوضع
اي اجزاء يصح ان يشار الى كل منها انه هو او ما هو وتسمى اجزاء مقدارية
اقتضى انقسام المحل الى اجزاء كذلك فان انقسام السواد مثلا الى الاجزاء
المتباينة في الوضع يوجب انقسام الجسم الى اجزاء متباينة في الوضع و
كيف لا وكل جزء من تلك الاجزاء للحال انما يقوم في جزء من تلك الاجزاء المحل
ولو انقسام المحل الى اجزاء غير متباينة في الوضع لا يوجب انقسام الحال
فيه اصلا فان انقسام الجسم الى الاجزاء الوجودية او العقلية لا يوجب
انقسام السواد الحال فيه وهذه احكام بلغت جميعها واما انقسام المحل
الى اجزاء متباينة الوضع فهل يستلزم انقسام الحال فيه الى اجزاء كذلك
فمنهم من حكم بالاستلزام مطلقا ومنهم من الحال في محل منقسم الى اجزاء متباينة
في الوضع لو كان حاصلا بتمامه في واحد منها فقط كان مجازا كل الواحد

> اي بل تفصيل
> مطلقا اي
> بلا تفصيل بين الحلول السرياني وغير السرياني

> بين الابوة والبنوة

دون المجموع وهو خلاف المفروض ولو كان حاصلا بتمامه في كل من تلك الاجزاء
كان الواحد بالشخص حالا في محال متعددة وهو ظاهر بطلانه ولزم لو كان شيء
من ذلك الحال في شيء من تلك الاجزاء اصلا لم يكن ذلك الحال حالا في ذلك
المحل بالضرورة ولو وجد في كل واحد من تلك الاجزاء بعض من ذلك الحال
كان منقسما الى اجزاء متباينة في الوضع كالمحل ومنهم من فصل وقال
كلام الكلام فيما اذا الحال منقسم كذلك لو حل فيه من حيث انه لزم انقسامه
على حسب انقسام المحل كالسواد الحال في ذات الجسم ويسمى حلوله حلولا
سريانيا ولو حل فيه لا من حيث انه المنقسم بل من حيث هو على غير ما يلزم
انقسامه وكان حلوله فيه حلولا غير سرياني واستدل على ذلك بان النقطة
حالة في محلها قطعا وكذا النقطة في الخط والخط في السطح والسطح في
الجسم وشيء منها ليس منقسما بانقسام محله وكذا الاضافات مثل الابوة
والبنوة حالة في محالها ولست منقسمة بانقسامها اذ لا يمكن ان يقال في كل جزء
من الاب جزء من الابوة فاذن لا بد ان الحلول في المنقسم لا يوجب انقساما اذا لم
يكن سريانيا فان الحكم بان الحال اذا لم يوجد شيء منه في شيء من اجزاء المحل
استحال حلوله في ذلك المحل ليس بضروري لجواز ان يكون الحال حالا في المجموع
من حيث هو مجموع ولا يكون شيء منه حالا في شيء من اجزائه كالمجموع كما في الصور
المذكورة لكن الامام في الملخص ادعى بداهة ذلك الحكم ومنع كون النقطة
والسطح والاضافات امورا موجودة في الخارج والاتحاد نوع
في تحصيله او رد عليه بان ادا وصاعي في الوهم شخص جاز انتقاله
عن محله اذ لم يوجد فيه ما يوجب امتناع الانتقال اي استناد التشخص
الى المحل معلوم لرجوعه كله لانه وجوده ويحتمل مكيف بالوهم
وذلك بانه لو وجوده مكيف بما حل فيه يستتبع المحل فلا يكون حالا او قيل
الكيفية في تشخص الموضوع ثم لسعايته وجوده عن الموضوع لان التشخص
معلول الوجود ولكن المستتبع الوجود عن الموضوع لا يكون مساويا مميزا
بان كل واحد من السواد ليس بكل اجزاء وعدم امتناع استناد تشخص العرض الى
ما بينه وبين بطلان الدليل على الدعوى الكلية وقد يعلل المنع لاستلزام العرض
من محل الى آخر لا يحتاج له بيان اذ لا يمكن للعاقل ان يتخيل انتقال الاعراض فيه
وفيه نظر لان الاطراف في النقط والخطوط والسطوح يسعى بعضها عن كونها
موجودة عند الجمهور تكون محالها الموضوع محل لان الموضوع الموهم الى
ان اراد ما بالموهم يهتما ايكون معدا للعدم النمين في نفسه فظاهر انه لا يكون موجودا
في الخارج ولا يكون معدا الوجود تشخص خارجي ولو اراد به ما لا يكون معدا لا بالتمييز

> والمعنى بطلان التسريان

> كما استلزام مختلفه

> المورد هو الحلول

> مكتوب بوجه

> عن ه
> فائدة فيه منع كلية الدعوى بالوهم المحصور نوعه في شخص اذا جاز انتقاله من محله
> في حاجة ان وجود انتقال الوهم غير متوقف على الحاد تحليله

الاسارات بعد الحكمى

في تعريف المطلق الحجة عليه بامثال من ابهم صورة واسحق المعقول بالصورة المطلقة بمعنى انما
فاعلم المسحه بانه لم لا يجوز ان يكون فاعلا بحق العرض مطلق الموضوع ايضا
ويحفظ المطلق ههنا ساعد الاتجاه كما اعتقاده هناك والاعتماد التجويز
يكون موضوعات مسعودة يكل واحد منها بانه انه يوجد بحق العرض فلا ازال
ابحر ثابت وان سبب وحصل الاجل حصول اسمه يعني بحقه بالطارئ ولم يتعدد ولا
يكون المسحه ههنا اجزاء متماثل كل واحد من المتشابهة فان الحيث حتى انه الاكبر
تكسار امه يوارد عليه متعلقه على حلول بحقه فلم وحدة بعد ولعله اريد بها ارا
الوجه لم التوارد ههنا لسن يكل مثل الاعتماد الذي هو المحال بل بحلول
السعادة لكنكل واحد منه فكيف بقي لم السعادة ايضا منه فان الجسم لا يحتاج في
وجوده ويحتمله الى المحل لانه يدان الجسم المسحه يد بعد وكما ان الاكثر
معه اذ كان الموجود المسحه بعينه فلا يكون الجسم المسحه محتاجا وجوده ولا
يحتمله الى مكان معين فالواو لا يحتاج ههنا ايضا الى مطلق المكان بل هو يكون متحيزا
محتاج الى مكان ما واعترض على هذا بانكم ان اطلقوا عن عدم ان الجسم لا يحتاج في وجوده
ولا يحتمله الى مطلق الحيز لم لا يجوز وجوده المسحه الا وهو ماكان العرض
لا يتصور وجوده المسحه الا موضوعها فان قلتم اسلم اسكال الجسم
عن الحيز انما هو لا يحتاج اليه في حال من احواله اعني الحيز لا لاحتياج اليه في وجوده
او يحتمله فلنا اجاز لم يكون اسلم اسكال العرض عن الموضوع لاحتياجه اليه
عن حيثه الحين لوازمه او وجد ما من اللوازم لا في وجوده او يحتمله فالفرق الذي ذكر
تحكم صرف لم يا ذكره هو عين الدليل على ان الموضوع يستحق للعرض فانه يعين عليه الحكم بحق
للحجة ما يرد عليه مشترك واما ان ابعد عنه ان الموضوع المعين شخص للعرض والمكان
ليس يعين شخص كالحيز الحجم لما ذكرناه وجوابان حاصله في الحيز منظور فيه لان لا يرد عين
ان المكنى بعد المحل في وجوده وتحتمه المستقيم هو اصل المحل لا المحل في حلول التوالي
في محالها والصور في موادها متشابهة في هيئة الهوية وظاهرة ولا استدل الأيجي
في حصول الاجسام في امكنتها فان السرعة محل اولا اول الحركة توصف
بالسرعة والبطء حقيقة ولا تتصور وصف الجسم بهما لكن فيخلو الاجماع الان
في فيها لم تكن الا من ملاد لكن يلزم ان يكون حصول كل واحد منهما في الاخر لو
لعطف الاخر ومثبت فيهما ادل لعطف عليه الحد كالايجي ولم كان المادة هو علة
يكون كذلك في الحال الاول العمر وانما لم يكن جزء حلول الجسم بعد الامر او لم العكس
لانها معا متابعان لم يكن الحال الشيء الحصول في المحل على انا نقول الكلام الذي كل
الحالة فان كان حينما الحال بلزم النيز او الاصلها لما المحل جوهريات ستحيز
بالذات فيكون حينئذ يكل الامراض تابعة لها في التحيز لا انها كلها جوهريات ستحيز بالذات نعم

اذ لا نسلم ان الحركة ليست حاصلة في السرعة وان كانت السرعة حاصلة في الحركة

ويرد

قال شارح شرح الاشارات قال بعض اهل التحقيق وهو علامة الطبيعي ان يعرض فيه ابعاد ثلاثة ويعني به الخطوط المتوجهة الا الامتدادات الجسمية فمن الجسم التي هي الجسم التعليمي الموجود فيه بالفعل اما الازمان من الافلاك او يغير الازمان كما في الشمعة التي يتغير امتداداتها

ويرد عليه ان الابعاد الحال جوهريات لا ماله حلول بعضها في بعض بل كل الجهة
الجواز ان يكون بعضها ما يعا الذي كل المحل في البحر وهو في العمق اخر فيه
لا انه مع الاشياء حلول الحال لو يريد ان هذا التفسير محمل لان صفات الله تعالى سواء
كانت حقيقة او اضافية قائمة بذاته تعالى وهو انه لا يتصور هناك بعينه التحيز
لكنه يسامح في العبارة على الشهرة وظاهر عليه ان الموضوع لا يتم بل اخلاق قال
الامام وانعا النزاع حقيقة كون الشيء متعلق بغيره بحالة فيه وعبارة عن حصول الصفة
في الحيز تبعا لحصول محلها فيه ومن ثم يكون حصول الجوهر في الحيز حاصلا في الحيز
تبعا لحصول المحل فيه وهو محال اما اولا فلان الحصول في الحيز اضافة والعقل
حصول الاضافة في الحيز واما ثانيا فلانه يلزم كون حصول الجوهر في الحيز
مسبوقا بحصوله في الحيز وانه محال وايضا يلزم التسلسل في الحصولات فنقول
الجسم الطبيعي لفظ الجسم يطلق بالاشتراك على امرين احدهما الجسم التعليمي وهو الكم
السارى في الجهات الثلاث وثانيهما الجسم الطبيعي وهو الجوهر الذي يمكن ان يفرض
فيه الابعاد الثلاثة ومعنى ذلك انه جوهر يمكن ان يفرض فيه خط كيف اتفق وخط
ثان مقاطع للاول على زوايا قوائم ثم خط ثالث مقاطع لهما كذلك وانما اعتبر
في تعريفه الفرض دون الوجود لان تلك الابعاد ربما لم تكن موجودة فيه كما
في الكرة والاسطوانة والمخروط ولو كانت موجودة فيه كما في المربع مثلا فليست
الجسمية باعتبار تلك الابعاد اذ ربما زالت مع بقاء الجسمية الطبيعية بعينها واكتفى
بامكان الفرض لان مناط الجسمية ليس هو وجود الابعاد بالفعل حتى يزول الجسمية
بعدم الفرض بل مناطها هو امكان الفرض سواء فرض او لم يفرض واما ما ذكره
الامام من ان المراد بالامكان بالامكان العام لئلا يخرج عنه ما يكون الابعاد
حاصلة فيه بالفعل اما وجوبا كما في الافلاك او جوازا كما في العنصريات ولا
يكون شيء منها حاصلا فيه بالفعل كالكرة المصمتة فالاظهر انه لان الامكان
ههنا محمول على الفرض فيعتبر بالامكان العام لوجوب سلوك الوجود الفرض
وامتناعا او عدم واحد ولعدمه معهم امكانه وذلك امر كاف فيه وايضا
ليس في الافلاك ابعاد متقاطعة على زوايا قائمة حاصلة فيكون نماؤها واحد والماء
متقاطعة بحاوز بالقياس على زوايا قائمة ومستحيل لان البعد بين الاقطاب
ليس بعد ان تعم الحكم على تعريف علم الهيئة فان قلت ان اريد بالابعاد
الثلاثة ابعاد ثلاثة مطلقة كان التعريف باللام صادقا وان اريد بها الابعاد
المتقاطعة فيختل التعريف لا يمان الموصوفات المتفارقة وان كان لم يستعمل هذه
اللفظة في الشفاء هو مواضع عديدة الامكنة قلت اريد بالابعاد الثلاثة
ههنا ابعاد ثلاثة متقاطعة على زوايا قائمة واللام اشارة الى مطلوب هذه

العناصر

يبطل

ان

بناء

قولهم

قال المراد ثلاثة ابعاد متقاطعة على زوايا واحد

بل القيد انما هو لبيان الواقع

وصنف الابعاد الذي قسم من مفهوم الابعاد الثلثة والاكون صنا له نعم يتجه ما ذكره

على من وصف هنا الابعاد الثلثة بالمتقاطعة على زوايا قوائم اعلم ان امكان

فرض الخطوط المتقاطعة على الزوايا القائمة في كل من الجسم الطبيعي والتعليمي

وبعبارة الطبيعي عنه بانه جوهر وله السطح يسار كل كلام بها واما امكان فرض

خطوط متقاطعة على الزوايا القائمة وبعبارة التعليمي بانه مساحة وفرض خطوط ثلث

متقاطعة لما كان في الطبيعي لكون بانه ليس بجوهر ولا يكون فيه الثلثة

الابعاد اخبر انه في السطح وفي الحد بالجوهر بل هذا القيد انما اعتبر

ليكون تعريف الجوهر جامعا مطلقا للجسم مطلقا فيكون التعريف تاما والحاصل ان فرض

الخطوط الموصوفة يتناول المذاهب المختلفة في تعريف الجسم الطبيعي على اف

الامتدادات الموجودة فلا كان وجود الموصوف يجري في المحل التراكم

والجسم المجرد وجود الجسم الطبيعي بديهي يحكم به العقل بمعاونة الاحساس

بالاعراض العامة له واما وجود الجسم المفرد وتعين الجسم المركب

انما المركب من الاجسام المفردة التي تنحل اليها اما اجزاء واما لا فكل

اجزاء الجسم المفرد فتجتمع وتتركب فيصير ما قابل للانفصال منه كل

لمواد تركب الاجسام كلها من الاجزاء الذي يعتبر طبيعية وهي اجسام بسائط

صغار تحتمل الانفصال الانفصال احاد حاصل وهو ليس على الكبار

هذا الكلام شروحا فلا حاجة الى ان يكون الانقسامات الممكنة حاصلة فيه

بالفعل اولا يريد ان لا يكون جميع الانقسامات الممكنة حاصلة فيه بالفعل

اولا وعلى الاول يكون فيه اجزاء بالفعل قطعا والا لكان شيء من تلك الاجزاء

قابلا للانقسام والا لم يكن جميع الانقسامات حاصلة بالفعل فهي اجزاء لا

تتجزى فاما متناهية وهو مذهب جمهور المتكلمين واما غير متناهية وهو مذهب

النظام وعلى الثاني اما ان لا يكون شيء من الانقسامات حاصلة بالفعل او

يكون بعضها حاصلا دون بعض فعلى الاول لا يكون فيه جزء بالفعل اصلا والا

لكان شيء من الانقسام حاصلا فيه بالفعل وكل منفك يكون جسما كذلك قابلا للانقسام

فاما غير متناه وهو مذهب جمهور الحكماء واما متناهيا وهو مذهب

محمد الشهرستاني صاحب كتاب الملل والنحل وعلى الثاني اعني ان يكون بعض الانقسامات

حاصلا فيه بالفعل دون بعض يكون فيه اجزاء بالفعل ولا يجب ان يكون شيء من

تلك الاجزاء قابلا للانقسام في الجهات الثلث والا كان جسما فيكون المركب

من جسما مركبا لا مفردا او الكلام في الجسم المفرد بل تلك الاجزاء اما قابلة

للانقسام في جهتين واحدة فقط كخطوط جوهرية متصلة في جهة واحدة واما

في جهتين فقط كسطوح جوهرية كذلك واما مختلطة منها فقط او منها او من

احد منها مع الاجزاء التي لا تتجزى اصلا وهو احتمالات ستة لم يذهب الى شيء منها

احد وقد ظهر لك الاحتمالات الاربعة التي ذكرها الاشتمل على المذاهب الاربعة

لا يقال لعله اراد انه اما ان يكون جميع الانقسامات حاصلة فيه بالفعل

او لا يكون شيء منها حاصلا بالفعل وعلى التقديرين اما ان يكون الانقسامات

متناهية او غير متناهية فينحصر في الاحتمالات الاربعة في تلك المذاهب

كما هو الاولى لانا نقول يحتمل ان لا يكون كل التقدير حاصلا ان احتمال قسم

ثالث وهو ان يكون بعض الانقسامات حاصلا دون بعض وهو الذي

هذا مرجح بتلك الاحتمالات الستة التي ليس منها الا احد فان قلت

قد وجه المصنف انه الجسم مركب من السطوح والسطوح من

الخطوط فلا يكون السطوح والخطوط عنده مركبة من الجواهر الفردة

فليس مذهبه مذهب جمهور المتكلمين بل لو قالوا اذا تالف جوهران حصل

خط واذا تالف خطان في جهة العرض حصل سطح واذا تالف

سطحان في جهة العمق حصل جسم من ثمانية اجزاء وبعضهم قال اذا وضع

خط على خط من الغير في جهة اخرى حصل جسم من ستة اجزاء و

بعضهم قال يحصل من اربعة اجزاء مساوية في الجهات الثلث واما الاشعري

فقد ذهب الى ان الجسم هو الجوهر المنقسم فالقول بتركب الجسم عنده

من جزئين فهذه المذاهب راجعة الى تركب الجسم مما لا يتجزى اصلا

ولما كان بطلان المذهب الاول اذا بطل الجزء الذي لا يتجزى

واستحال وجوده مطلقا لبطلان مذهب جمهور المتكلمين ومذهب النظام

وهو ظاهر ومذهب الشهرستاني ايضا لان اجزاءه بالفعل [illegible] الى الاجزاء

التي لا تتجزى وجميع تلك الاحتمالات الستة ايضا لان لا بد الحال احتمالات

تركب الجسم مما لا يتجزى اصلا لا بد له على امتناع تركبه مما ينقسم في جهة واحدة

فقط او في جهتين فقط وما دل على استحالة وجود الجزء الذي لا يتجزى

مطلقا دل على استحالة وجود الخط والسطح الجوهريين فالعمدة في

ابطال المذاهب الست المذكورة المنقسمة ابطال الجزء الذي لا يتجزى فلذلك

ابتدأ به واعلم ان للقوم في ابطال الجزء طرقا كثيرة مما يدل على استحالة وجوده

مطلقا وقول المصنف بالمدارك لا بد ان يكون ما يحاذي منه جهة الفوق

غير ما يحاذي منه جهة التحت وكذا ما يحاذي منه جهة اليمين غير ما يحاذي

منه جهة اليسار وكذا ما يحاذي منه قدامه غير ما يحاذي منه خلفه

فكل متحيز بالمدارك لا بد ان يكون منقسما في الجهات الثلث لان ما يحاذي منه

هذه الجهات الستة هو اطرافه الخارجة منه فلزم التعدد في اطرافه الحاكم

اتخذ ع
تقسام
مأثر
منها
ماثر
جزاء
م

منه الملاقي وانه فلا يلزم الانقسام لانا نقول جزء الطرف وان كان داخلا
في حد انه كان الانقسام ظاهرا والا فالاصل وهو منه طرفه الفوقاني ملاقي
ما تحته منه طرفه التحتاني والا لكان الاشارة الى احد طرفيه غير الاشارة
الى الاخر وهو محض ضرورة فلانه لم يتعرض حجة وانه شيء على شيء ويكون
منفصلا ولو بينهما هذا الدليل كان ربما يدل على استحالة الجزء الذي
لا يتجزى وعلى استحالة الخط والسطح الجوهريين واذ استحال وجود ما ينقسم
لم يتركب منها الاجسام الموجودة في الخارج والدليل على استحالة الخط و
الخط والسطح الجوهريين فانهما متحيزة بالذات وغير مالية للمكان و
الذي به يحكم باختلاف الجهات في الاطراف فيما هو متحيز بالذات وحال في
المكان فما وصل وكن على تقدير هذا الامر والثاني عن الطريق ما يدل
على استحالة تركب الجسم من اجزاء لا تتجزى وهو ما ذكره من حجة المتوسط الطرفين
عن الملاقاة ومنها ايضا الدليل ايضا على استحالة تركيبه من خطوط او سطوح جوهرية
وعلى استحالة تركب الخط من النقط وتركب السطح من الخطوط وتركب
الجسم التعليمي من السطوح بل يدل على ان الاسم اصلا لا يتركب من غير انقسام
لا في الخارج ولا في الذهن ولو باسم في بعضه واحد منها فقط لا يتركب منه
فيها باسم في بعض او في بعض ولو باسم في بعض فقط لا يتركب منه
منها باسم في الجهات اذا وقع جزء بين جزءين بحيث يلاقي الملاقي الغير
الملاقي لان الكلام في تركب الجسم من تلك الاجزاء والتركب الحقيقي انما يكون
بالملاقاة وهم يظهر من هذا المجموع وما قيل من انه يجوز ان يكون الملاقاة
محالا ولو لا يكون بدونه ووجوب الملاقاة بين تلك الاجزاء فيه انه لم يكن تلك ~~~
تلك الاجزاء قابلة للحركة والاسكان ولما امكن الحركة والاسكان لها الاجسام
فلنفرض تحرك بعضها الى البعض بحيث يلاقي ويسوى الكلام الى و
الملاقاة بوجه الجزء الحلي اي عند الجهت بحيث لم يكن الوسط حائلا بالكسر
للاحد طرفيه قطعا فان حصل من تلك الطرفين تماس الوسط لزم انقسام
ذلك الطرف ايضا ولو لم يفصل لم الجزء الحل وتلاقى الطرفان بعد زوالهما
اما لم يتلاقيا بل تماس جانبي نظيرا احدهما على الاخر وتصاعد عنه ارتفاعا
واحدا لم يدل اخلهما ايضا فلا يكون هناك طرف ولا وسط ولا تركب جسم الملم
على حجم واحد منها فلا يحصل من ضم امثال تلك الاجزاء ولو كان الوقا
شيء دون مقدار زائد على مقدار واحد منها فلا يتصور تركب الاجسام المنقسمة
في الجهات الثلاث من تلك الاجزاء على هذا الوجه واما لو لم يتلاقيا بل تماسا على
انقسامها او انقسام واحد منهما والحاصل انه اذا لاقى جزء جزءا الا ان كان

الملاقي بالاسر لم يحصل التماس بعد زيادة في الحجم لا في الخارج ولا في الوهم
فكلما احاط الجسم الجاهد بالاسر وان لم يحصل حجم زائد اصلا ولو كان الملاقي
لا بالاسر لزم الانقسام وحلاف الفرض في الاول يوجب الانقسام اي
حجب الوسط للطرفين عن التماس يوجب انقسام الوسط لان ما يلاقي منه
احد الطرفين غير ما يلاقي منه الطرف الاخر وستعرض عن الوسط لحيثيات فينقسم
وايضا الاخر لم يكن احد الطرفين ملاقيا بالكل للوسط والا لكان حائلا
عن الوسط وموسطا فلزم انقسام كل واحد من الطرفين ايضا لا بالكل
لزوم الانقسام فيما حوله بحق المماسات المختلفة بالاطراف المختلفة التي هي حواس
فانه يحل بسطا لا يقسم اصلا الا انا نقول قد يلزم تلك الاطراف المختلفة بالوهم
لا انه لم يحل كل منها في شيء من ذلك البسيط عن ما حل فيه الاخر فيلزم انقسامه
ولو بالوهم لو وضعنا مركبا من ثلثة اجزاء على الولاء على لو وضعنا مركبا
من اجزاء وتر بثلثة كانت او خمسة او سبعة او غير ذلك ووضعنا على كل طرفيه
جزء الاعلى الساحل وفرضنا تحرك كل واحد منهما متوجها الى الاخر
حركة على السواء في السرعة والبطوء والابتداء فلا بد لم يتلاقيا ولا
يمكن لم يكن ذلك التلاقي بان يكون احد الجزئين يلتقي على الطرف
والاخر ماسه على الوسط والالم يتساو الحركتان بل لا بد لم يكون
شيء من الوسط مشغولا بالجزئين معا او شيء اخر منه مشغولا بالاخر فيلزم
انقسامه قطعا لما كان تلك الاجزاء ملحقا متساوية في الحجم وحد لم يكون
بعض من كل واحد من الجزئين على الوسط وبعض اخر منه على بعض من
الطرف فيلزم انقسام الاجزاء الحسية بالانسام مع كونها على مسعى فرضا
وانه يمكن لا يقال هذا المحكم يلزم من وجود الجزء الذي لا يتجزى وجوازه
بل من مفروض مركب من المساوية من اجزاء وتر وحركة جزئين على
السواء فلعله منه استحالة المجموع دون استحالة الجزء الا انا نقول قد ذكر
فيما سبق انه اذا استحال مجموع فلا بد لم يكون بعض اجزائه محالا او يلزم او
يكون اجتماع بعضها مع بعض محالا وليس الاجتماع فيما نحن بصدده محالا لا
قطعا وليس ايضا شيء من اجزائه سوى الجزء محالا فتعين استحالته
وقد زعم ان الجزء الذي لا يتجزى لا يعقل وجوده فقد يحكم بالعدم وايضا جاز
لم يفرض له تلك الحركة في حسم من اربعة اجزاء اي من اجزاء شفع
قوله وموضع المحاذاة لا بد ولم يكون بين الملاقي والثالث لا يمكن لم يتحاذيا
بان يكونا معا على الملاقي او على الثالث والالم يتساو بالحركة لان احدهما
حينئذ قطع جزءين ووصل الى الثالث والاخر قطع جزءا او احدا ووصل الى الثاني

بل لا بد له ان يحاذي بطرفيه ملتقى الثاني والثالث بان يكون بعض من كل منهما على
بعض من الثالث وبعضه الآخر على بعض من الثالث فيلزم انقسام الجزءين
المتحركين من انقسام الثالث والثالث ونعود لم الجزء الوسط بتوضيح
لم نفرض خطا خارجا من مركز الرحى الى الطوق العظيم منها فذلك الخط
يكون مركبا من اجزاء لا تتجزأ فاذا تحرك الجزء الاقرب من هذا الخط وهو
الذي على الطوق جزءا او اجزاء او مسافة فالجزء الذي يلي الابعد ان تحرك
اقل من جزء كان الجزء منقسما وان تحرك مثل ما تحرك جزءا او اجزاء او مسافة
نعيد الكلام الى الجزء الثالث والرابع وهكذا الى الجزء الذي يلي المركز
فان تحرك شيء منها اقل من جزء لزم انقسامه وان تحرك كل واحد منها جزءا
واحدا لزم ان يكون مسافة الجزء الذي يلي المركز وهو مركز مساوية لمسافة الجزء
الذي على الطوق العظيم وهو مركز وهو محال بالضرورة وان سكن الجزء الذي يلي
الابعد حين تحرك الابعد جزءا لزم انفصاله عنه وكذا الحال في سائر الاجزاء
فيلزم تفكك الرحى على شكل دوائر منفصل بعضها عن بعض بطلان ذلك بان اجزاء الخطوط
المتلاحقة من مركز الرحى الى الطوق العظيم منها وجسم الحجار كالاخر
وقد اجيب عنه قالوا ان الرحى تتفكك على شكل الدوائر كما ذكرتم لكن الفاعل
المختار يلصق بعضها ببعض ولا يشعر الحس بذلك للطافة الازمنة التي يتم
فيها التفكك بعينه لم الفرس السائر اذا فرضنا مثلا انه سكنات
حركته من اول النهار الى منتصفه خمسين وسبعا ولا شك في ان الشمس تسير
في هذه المدة ربعا من الدور ومقداره زائد على مقدار الحس بالاف
الوف فعلى القول بالجزء يلزم ان يكون للفرس سكنات بعدد زيادة حركات
الشمس على حركاته فيكون حركاته مغمورة في تلك السكنات فينبغي ان يرى ساكنا
فقط ولا اقل من ان يرى تارة ساكنا واخرى متحركا لكنا لا نحس بسكونه
اصلا ودعوى عدم الاحساس بالسكنات لقصر ازمنتها وقلتها مكابرة
صريحة لان ازمنة حركاته اقصر واقل فكيف ترى حركاته دون سكناته
ومنها ابطال الدائرة بيانه لو صح الجزء الذي لا يتجزأ لبطلت الدائرة وذلك
لان الخط المركب من الاجزاء التي لا تتجزأ ان امكن جعلها دائرة لعلمنا
انما يجعلها امور دورية دائرة لانا نفرض على التوالي الجزئي الا بخطوطها
التصق بعضها الى بعض فاذا انتهت لكل على كل واحد منها انتهت على الكل
الثاني وان لم يمكن جعل الخط دائرة فاذا جعلناه دائرة ثم لم يلاقي
ظواهر اجزائها كما تلاقت بواطنها فيلزم ان يكون مساحة ظاهرها كمساحة باطنها
فاذا احاطت هذه الدائرة دائرة اخرى كان حكمها مثل حكم الاولى فيكون



ظاهر المحيطة كباطنها وباطنها كظاهر المحاط بها لانطباقه عليه وظاهر
المحاط بها كباطنها فيكون ظاهر المحيطة كباطن المحاط بها ثم يمكن جعل الدوائر
محيطا بعضها ببعض بلا وجه منها الى ان يلزم دائرة مطوقة مثل
طوق الفلك الاعظم فلا يزيد اجزاء هذه الدائرة العظيمة جدا على اجزاء الدائرة
المفروضة اولا مع كونها صغيرة جدا او ان لم تتلاقى ظواهر الجميع
ملاقاة بواطنها فيلزم الانقسام لان الجوانب المتلاقية غير الجوانب الغير
متلاقية وكذا في الامام في الملخص وهو المراد بما ذكره في الشرح فعبر عن
الدائرة الصغيرة بالدائرة القطبية وعن الدائرة العظيمة بالدائرة المنطقية
لكن العبارة قاصرة عن تمام المراد وذلك لان الدائرة المحسوسة شكل
مضرس ليست بدائرة حقيقة ايد ذلك بان شرط صدق الاحساس
ان يكون ما يطلب الاحساس به على قدر يمكن للقوة الحساسة دركه اذ لو
لم يكن كذلك لم تقو الحساسة على ادراكه ولم يكن عدم ادراكه الا
على عدمه كما في الذرات المبثوثة في الجو والاضواء الخفية جدا فاذا
كان التضريس في محيط الدائرة متجاوزا او اصغر الحد الذي هو
شرط الاحساس لم يحس به ولم يدل ذلك على عدمه لا يقال ولا الخط
الموجود الخ رد ذلك بانكم لم تريدوا بالخط والخط القطعة في جهة امتداده
وانعدامه فيها فذلك امر عدمي لا وجود له في الخارج وان اردت
بالخط المحيط امر ملائم لم يحاط به فذلك الممنوع لانه لم يحل وهذا
الرد يعتبر وارد على دعوى كون الخط موجودا لا بطرف السطح الموجود
وعلى دعوى كون السطح موجودا لا بطرف الجسم الموجود وقد اجيب
عنه بان الجسم اذا انتهى في احدى جهاته فقط فلا شك انه يوجد هناك
شيء ممتد في جهتين وهو السطح واذا انتهى السطح في احدى جهتيه فقط
ده يوجد هناك شيء ممتد في جهة واحدة وهو الخط واذا انتهى الخط في احدا
يوجد هناك شيء لا امتداد في جهة ولا ينقسم اصلا وهو النقطة فيها يمكن
ومما يحتج الحكيم ما يدل على وجود هذه الاطراف لانه واضح اذا
ثبت وجود الجسم التعليمي وقد يقال المتكلم يسلم للحكيم وجود النقطة وبنى
عليه اثبات الجزء فلا حاجة له الى الدلالة على وجود النقطة الا انه الاستدلال
استقلال ثم يكون حد لها لا رقما يلزم المط وهو وجود وضعي لا يتجزأ بالا
اي الجوهر الفرد واما تركب الجسم منه فلا يلزم مما ذكر بل يحتاج الى
دلالة اخرى والنقطة حالة في الخط من حيث انه لا يقسم الخ قيل
ان المراد انه يحكم بان الحال في شيء سواء حل فيه من حيث ذاته او باعتبار وصف

له الا انه لم يشغل بوجوده كل المحل سار فيه او بعضه اذ لولا ذلك لكان
ما سار فيه نسبته اليه كنسبته الى غيره والنقطة لم تشاغل لكل الخط فلا انه لم
يكن شاغلا لجزء منه غير منقسم اذ لو انقسم لكن النقطة شاغلة لكله والا انقسم في
البعض وهو خلاف المفروض وايضا ينقل الكلام الى ذلك البعض فلا بد من
الانتهاء الى جزء معين يشغله النقطة والا لم يكن شاغلا لكل الخط ولا لبعضه الذي يشغله النقطة م
فلا يكون حالا فيه وذلك الجزء المعين ان كان مستقلا بذاته فهو الخط والا احتاج
الى محل آخر غير منقسم ولا بد من الانتهاء الى محل مستقل غير منقسم وههنا بحث
وهو ان الوحدة توصف بها امر منقسم كزيد مثلا فلا بد ان يكون محلا لها فلم ولم خ
لا يجوز ان يكون محلها هو مجموع الاجزاء من احواله فلم يلزم انقسام ذلك المجموع انقسام الوحدة
لا في الخارج ولا في الذهن فلم لا يجوز ان يكون النقطة حالة في مجموع الخط
شاغلة له من حيث هو مجموع غير سارية فيه ولا حالة في جزء معين منه كالوحدة
بالقياس الى محلها والفرق بان الوحدة صفة اعتبارية لا تجدي نفعا لان
تلك المقدمة التي ادعاها تحكم بان الحال الخارجي لا بد ان يشغل بوجوده
الخارجي كل المحل او بعضه يحكم ايضا بان الحال الذهني لا بد ان يشغل بوجوده
الذهني كل المحل او بعضه اي لا بد ان يعتبر العقل شغله لكله او لبعضه والا لد م
لم يكن حلوله فيه حالا فيه فلما جاز في الذهني شغل كل المحل لا بطريق السريان
جاز في الخارجي ايضا وحينئذ يندفع الشبهة عن وجود الاطراف ويكون النقطة
حالة في الخط غير منقسمة بانقسامه والخط حالا في السطح غير منقسم في العرض
والسطح حالا في الجسم غير منقسم في العمق ولا يلزم من وجودها وجود الجوهر
الفرد ولا وجود خط وسطح جوهريين وذلك لانها موجودة غير قارة
اما وجودها فلان البديهة تشهد بان الحركة حالة موجودة للمتحرك واما
كونها غير قارة فكذلك ايضا لانه اذا اعتبر العقل للحركة امتدادا انقسم
به الى جزئين مثلا حكم بان احدهما في جزء من المسافة والآخر في جزء آخر
منها وبانهما اعني جزئين من الحركة لا يجتمعان في الوجود قطعا فلا يكون
الحركة في الحال موجودة اي يلزم حينئذ ان لا يكون الحركة الحاضرة شيئا موجودة
فند و في الحال موجودة بتمامها بل يكون الموجود آخر جزء منها قطعا حقق
من انا ننقل الكلام الى ذلك الجزء الموجود في الحال فان لم ينقسم كانت
الحركة الموجودة في الحال غير منقسمة وان انقسم لم يكن بتمامه موجودا فيه
فننقل الكلام الى جزء الموجود فيه وهكذا فلا بد من الانتهاء الى ما لا
ينقسم والا لم يكن الحركة موجودة في الحال لزم الجزء الذي لا يتجزى
وذلك لان المسافة هو الجسم اذا اعتبرنا الحال الذي فصل حدا

الحال والحال الذي يعتبر [illegible] تركب الجسم الذي هو المسافة من اجزاء لا تتجزى
قلت لا نم ان الماضي من الحركة والمستقبل معدومان مطلقا اي لا نم
الماضي من الحركة والمستقبل منها معدومان مطلقا بل هما معدومان في الحال
ولا يلزم من ذلك عدمهما مطلقا فان الماضي من الحركة موجود في الماضي من الزمان
وان لم يكن موجودا في الحاضر والمستقبل من الزمان وكذا المستقبل من
الحركة موجود في المستقبل من الزمان وان لم يكن موجودا في الحاضر والماضي
من الزمان فان قيل لا وجود للماضي والمستقبل من الزمان فكيف يوجد
فيهما الحركة قلت لا وجود لهما في الحال ولا يلزم منه ان لا وجود لهما اصلا
لا يقال لو وجد الزمان الماضي فلا بد ان يوجد اما في الماضي او في الحال ح
او في الاستقبال والاخيران ظاهر البطلان وكذا الاول والا لزم ان يكون
للزمان زمان آخر اذ لو لم يكن الشيء ظرفا لنفسه فلا يكون الماضي من الزمان
موجودا اصلا وكذا المستقبل فلا يوجد فيهما الحركة قطعا لانا نقول
ما ذكرتم يدل على ان الحال ايضا ليس بموجود اصلا فلا يوجد فيه الحركة
جزما وحل الشبهة ان عدم الزمان لا يلزم ان لا يوجد فيه اصلا لم يكن موجودا قطعا
واما الزمان فهو موجود في نفسه وان لم يكن موجودا في شيء من الازمنة
كما ان المكان موجود في نفسه وان لم يكن موجودا في شيء من الامكنة
بخلاف الجسم فانه اذا لم يكن موجودا في شيء من الامكنة لم يكن موجودا
اصلا وفيهم من قرر الحجة هكذا لو لم يوجد الحركة في الحال لم يوجد
اصلا لان الماضي كان حالا والمستقبل سيصير حالا والفرض انه لا
وجود للحركة ولا لابعاضها في شيء مما هو حال فلا وجود لها ولا لابعاضها
في شيء من الازمنة وذلك يستلزم ان لا [illegible] يسقط الجواب المذكور بل
الجواب ان يقال ان اريد بالحال الزمان الحاضر الذي لا ينقسم خارجا ووهما
فما لا نم من وجود الحركة فيه وجودها في المسافة لا ينقسم خارجا وينقسم وهما م
ولسنا نسلم [illegible] وجود الجزء الذي لا يتجزى اصلا ولا استلزامه
ده وان اريد بالحال ما لا ينقسم اصلا فلا نم [illegible] الحركة فيه ان لا تكون الحركة موجودة
ن اصلا لجواز ان يكون موجودة في الحال بالمعنى الاول وهو [illegible] ان الحال
اذا فرض له امتداد او نقسم [illegible] الى جزئين [illegible] اجتماعهما [illegible]
اجتماع جزئين من الحركة واقعين فيهما [illegible] بطلانه واعلم انا نعلم
بالضرورة وجود الحركة في الزمان الحاضر وانما النزاع في انه [illegible] والحصة
ولا شك ان الحركة غير قارة الذات فلو كانت [illegible] لم يوجد بتمامها في
الحال فالصواب في الجواب ان يقال ان اريد بالحركة ما هي [illegible] القطع فلا وجود

لما في الخارج ولو اريد بها ما هي بمعنى التوسط فهي موجودة غير منقسم
لكن عدم انقسامها لا يستلزم ثبوت الجزء لعدم انطباقها على المسافة
فان قيل يلزم ان تكون الحالة التي لا تنقسم اعني الحركة بمعنى التوسط بانه للمتحرك في حد
لا ينقسم بحدود المسافة فهو بحذاء النقطة التي لا تنقسم فهو المطلوب قلنا
يجوز ان يكون ذلك الحد نقطة او خطا او سطحا فرض في المسافة ولا يلزم وجود جزء
في المسافة لا ينقسم ان الآن موجود اي المسمى بالحال والحاضر من الزمان
موجود قولنا الآن بل الماضي والمستقبل غير موجودين في الحال والا لم
يرتفعا عن الحال فيهما مطلقا فيلزم واذا عن الحجة الثالثة بهذا الوجه لكن
الآن اي الحاضر من الزمان موجود فالمقسم لكن الزمان موجود اصلا لان الماضي
كان حالا والمستقبل سيصير حالا والفرض انه لا وجود لما كان حالا او يوجد
لما انه سقط الجواب المذكور وكان الجواب ما ذكرناه في الحجة الثانية
من ان المراد بالآن والزمان الحاضر ما ذا وعرفت ايضا مما ذكر الجواب
الذي اشار اليه بقوله بل الجواب الحق ايضا لا يقال ان الحركة الموجودة
في الآن هي الحركة بمعنى التوسط وليست منطبقة على المسافة والقسمة لوجود
هو ما لا ينقسم المسافة كما مر وذكر حجة على امتناع تركبها مما لا يتجزى وذلك
لان امتناع تركبها من اجزاء لا تتجزى يدل على امتناع تركب المسافة منها
فكانه قال ليس وجود الحركة دليلا على وجود الجزء بل على انتفائه بيان الملازمة
ثم يدل ان الحركة لو كانت مركبة من اجزاء لا تتجزى كانت المسافة ايضا مركبة منها
لانطباق الحركة على المسافة بحيث اذا فرض في احديهما جزء يفرض في الاخرى
جزء بازائه فالمتحرك في جزء من اجزاء المسافة الغير المنقسمة اما متصف بالاول
اما ان يتصف بالحركة حال كونه في الحد الاول اي الجزء الاول من المسافة وذلك
باطل لانه لم يشرع بعد في الحركة واما ان يتصف بها حال كونه في الحد الثاني اي الجزء
الثاني منها وهو ايضا باطل لانه قد انقطعت الحركة في الجزء الثاني ولا واسطة
بين الاول والثاني ليوصف بالحركة هناك فلا يوجد الحركة اصلا واجيب عن
ذلك بانه يوصف بها على تقدير وهي لم العالم بالمراد منه لا لا المسافة
مركبة من اجزاء لا تتجزى ولنعلم لم يقولوا ان الحركة بل الزمان ايضا مركبة
من اجزاء لا تتجزى فكل جزء من الحركة انما يقع في جزء من المسافة والحركة الواحدة
عبارة عن حركة جزء لا يتجزى في جزء من المسافة لا يتجزى وهي انه وقعت والا لكن
فسروا الحركة بالكون الاول في المكان الثاني بعد كونه في المكان الاول فان الكون
في الحصول في المكان الثاني وهي فالحركة من ابتداء مسافة كونها مثلا الى
انتهائها لا يكون حركة واحدة بالفعل عندهم بل هي حركات متعددة والجسم اذا تحرك

لا يكون حركة واحدة بل مركبة من حركات اجزائه الموجودة بالفعل ولا يكون للحركة الواحدة
عندهم مبدأ ووسط ومنتهى كالمسافة بل لا يكون لها وللمسافة الا
مبدأ ومنتهى واذا تمهدت المقدمة فلنا ان المتحرك لا يوصف بالحركة
حال كونه في مبدأ المسافة ولكنه يوصف بها في اول زمان حصوله في المنتهى
لان حقيقة الحركة عندهم هي كونه الاول في مكانه الثاني فاذا حصل له ذلك
وصف بالحركة وسقط بذلك الحركة بالكون الثاني في المكان الثاني والتمكن
في المكان الثاني يوصف فيه بالحركة في الآن الاول ويوصف ايضا فيه بالسكون
في الآن الثاني فلم يلزم من تركب الحركة مما لا يتجزى ان لا يكون موجودا اصلا
فانه يمكن ان يوجد ابعاد متساوية من تلك الاجزاء . وكذلك لان الجسم
لما كان فيه كثرة غير متناهية ولا يشك ان الكثرة تنافي الاتحاد فيلزم
للجسم ابعاد غير متناهية فيمكن ان يوجد من تلك الابعاد ابعاد متناهية
لا يقال ان اريد بالابعاد ما لا يكون متعينا بالفعل اصلا فوجوده ممنوع في
الكثرة ثم ولو اريد بها الاعم حتى انها ابعاد جاز ان يكون كل من ابعاد
تلك الابعاد المتناهية مركبا بالفعل من اجزاء غير متناهية فيكون الجسم المركب
من تلك الابعاد المتناهية مشتملا على اجزاء غير متناهية ولا يرد نقضا على
ما ادعوه لانا نقول وجود كثرة وحدات فيها ما هو واحد وما هو ليس الا ان
للكثرة الاجتماع من اشياء كل واحد منها واحد في نفسه ولا ينقسم بالفعل
والا لم يكن واحدا في نفسه فان الواحد الذي يشتمل على اجزاء بالفعل
هو بالحقيقة كثرة وواحد وصف جملتها باعتبار فلو لم يوجد في الجسم ما هي
آحاد بالفعل في نفسها لزم ان لا يكون فيه كثرة غير متناهية بلا آحاد حقيقية
وانه باطل بديهة والثاني يوجب تداخل الاجزاء لانه اذا لم يرد في الجسم
ما زاد على الاجزاء وتاليفها فلا بد ان يكون تلك الاجزاء متصلة منطبقا
بعضها بالبعض بحيث لا يتداخل بحجم الاجزاء امة لم لا يحصل من تلك
الاجزاء سواء كانت متناهية او غير متناهية اجسام ذات ابعاد متحيزة
في الجهات لان الاتصال انما يلزم ذلك اذا وجد التداخل ولا اذا كان التداخل
وعدمه ايضا فلا لا يقول التداخل بعدمه ايضا امكن ان يحصل بعض الاجزاء
بعضها الى بعض في الجهات حتى يوجد من اجزاء متناهية ايضا لو جاز
التداخل في الاجزاء التي لم يرد تداخل مقادير الاجسام فلم يكن في حجم
جزء له بل حجم الجزء وضعفها وذلك باطل بداهة فيلزم بطلان
القول وذلك في الهيولى السابقة حتى قولنا لم يعم الحجم الى
من اجزاء متناهية وذلك الجسم الذي حصلناه من اجزاء متناهية في موضوعنا لان الخزينة

حسم مشتوع عن الشارح وموضوعه تلك الموجبة الكلية هو الاجسام الطبيعية
الموجودة في الواقع فلا انفصال لكن الكلام في صدق هذه المسألة ببطلان
تلك الموجبة بل اذا وجد كثير من مساحة مجتمع بعضها مع بعض في الى آخر
الجهات الست فوجود ما لعروض كثيره مساحة مجتمع بعضها الى بعض في تلك
الجهات فالجسم المركب من الاجزاء المساحية يكون موجودا في الواقع وكذا الكل متوالم
المعاد لكن نسبة المؤلف الى المؤلف كنسبة الاحاد الى الاحاد لازدياد
الحجم بحسب ازدياد السطح والماء الذي اعترض عليه بان ازدياد الحجم
بحسب ازدياد السطح والماء الذي لا نسلم كلما لم يكن نسبة المؤلف الى المؤلف لو
كنسبة الاحاد الى الاحاد اذ من الجائز ان يكون الازدياد بحسب الازدياد مع
كون النسبة مختلفة بل يجوز ان يكون نسبة الحسين من الشيئين الصم الى الواحد
في المقادير دون الاعداد او نقول لا نسلم الاحاد اذا الاجزاء الاكثر متساوية قطعا
لا تعادل الاحاد التي الاجزاء التي لا تتجزى متساوية او لو تعادل لزم انقسام
بعضها او اذا كانت متساوية وكان انضمامها هو الموجب لازدياد الحجم في
المقدار كان نسبة مؤلف منها الى مؤلف آخر منها كنسبة احاد الاول الى
احاد الثاني بالضرورة لانا نقول تلك الاجزاء لا توصف بالتساوي ولا
بالتفاوت لانهما من خواص المقادير والاعداد لتلك الاجزاء في انفسها فهي لا
متساوية ولا متفاوتة والجواهر التي تلك الاجزاء لما كان بانضمام بعضها
الى بعض موجبا للحجم المؤلف منها وجب ان يكون لها مقدار في انفسها والا
لم يتصور حصول الحجم بانضمام بعضها الى بعض وقد ابطلنا هذا فاذا كان
لها مقدار في انفسها ولم يكن متفاوتة كانت متساوية فكان نسبة المؤلف
الى المؤلف كنسبة الاحاد الى الاحاد وهو المطلوب لما فرغ عن ابطال المذهب
الثاني الخ شرع في بيان لبطلان هذا المذهب بوجوه اخر كالتي للعادة
الى ما يلزم اصحاب المذهب الاول فانه لما كان الحق ان بيان الحقيقة بطلان
ببطلان المذهب الاول بوجوه لان البطء ليس لتخلل السكنات
كما سنبين في مباحث الحركة فعلى الاول وهو انه اذا قطع السريع جزءا
قطع البطيء ايضا جزءا فيلزم ان لا يلحق السريع البطيء وهو باطل بالضرورة
واما على الثاني فان زمان مساواة الى ان يقطع البطيء لا نهاية فيحتاج الى ان لا يقطع
المسافة ابدا وذلك لان قطع ما لا يتناهى في زمان متناه محال [illegible]
واما من الزمان المتناهي والحركة الواقعة فيه مركبة عما لا يتجزى من اجزاء [illegible] متناهية
كالمسافة المتناهية وقطع مسافة متناهية المقدار عن متناهية الاجزاء في
زمان متناهي المقدار متناه الاجزاء بحركة متناهية المقدار عن متناهية

الاجزاء ليس بمحض مماسة بل هم معترفون بوقوعه بان تكون الطفرة في
العرض بان يطفر بطفرة طفورا او الى ابهام [illegible] اشتغال الجسم بجزء من اجزاء
المسافة الى جزء آخر منها من غير ان يحاذي ما بينهما من اجزائها [illegible] ترك
محاذاة الاوساط وقد نقوا الصلا المشهور انهم التزموا الطفرة دفعا
لالزام امتناع لحوق السريع البطيء والدور والتزموا [illegible] دفعا لالزام [illegible]
قطع المسافة المتناهية في زمان متناه فان الاجزاء التي لا نهاية لها اذا انفصل
بعضها عن بعض وصار جزءا واحدا [illegible] قطع المسافة على قطع كل واحد
منها محال قطعها في زمان متناه وهذا التشبيه لسياق كلام المصنف الا ان التزام
الطفرة لما كان كافيا لدفع الالزامين جعل الشارح التزام النظام الجهل اجمالا
لدفعهما [illegible] السكنتين لم يحال الطفرة بديهية واضحة في ان المحال
الذي احتل [illegible] عليها ما لعدم لما فرغ عن ابطال المذهب الاول والثاني تنبيه خ
الى الخ [illegible] لكن المذهب المعتبر في هذا المقام هو الجسم المفرد ولا يخفى
عليك انه لا يتصور [illegible] ذهب ديمقراطيس بل ما ثبت ان الجسم المفرد
لا يجوز ان يتركب من الاجزاء التي لا تتجزى وقد حكم بانه متصل واحد
في نفسه وثبت ايضا انه قابل للقسمة الوهمية في الجهات الست والا لكان جزءا
لا يتجزى وهو محكوم [illegible] ظهر محاله فان ادعى انه قابل للقسمة الانفكاكية
[illegible] لا يجوز ان يكون الاجسام المساوية [illegible]
من اجسام بسيطة في غاية الصغر والصلابة فلا تكون قابلة للقسمة الانفكاكية
بوجه الانفصال لا بالقطع ولا بالكسر [illegible] ولا يكون الجسم المفرد قابلا
للقسمة الانفكاكية لانه عبارة عن كل واحد من تلك الاجسام الصغيرة الصلبة
التي لا تقبل قطعا ولا كسرا [illegible] واما اذا احتمل المصنف
هنا الاجسام البسيطة الطبائعية التي لا تشتمل على اجسام مختلفة
الحقائق كالماء والهواء والنار مثلا كما فعله الامام في الملخص والمباحث
المشرقية [illegible] الجواهر الافراد [illegible] من الخطوط و
السطوح الجوهرية [illegible] متصلا واحدا في انفسها [illegible] في
ذلك الى ابطال مذهب ديمقراطيس فيها [illegible] المحال
[illegible] الاجسام ما هو متصل في حد ذاته لا منفصل له بالفعل في
امتداده وهو الجسم المفرد [illegible] متناهي المقدار فان
لم يكن [illegible] اجسام كان جسما مفردا متصلا في نفسه لكان متالفا
منها [illegible] التحليل الى اجسام مفردة والا لكان مركبا من
اجسام لا تتناهى [illegible] لكان

هو الجسم المفرد لزم من نفي الجزء الذي لا يتجزأ كل واحد منه متصل في حد ذاته ولئن
كان هو الجسم البسيط الطبيعي لزم من كل واحد واحد من اجزائه انه متصل في حد
ذاته فيكون جسما مفردا او هو مشتمل على ما هو متصل في حد ذاته وهو الجسم
المفرد فنفي الجزء مستلزم لان يكون الاجسام المفردة متصلة في حد ذواتها
وقابلة للانقسام الوهمي واما انها قابلة للقسمة الانفكاكية فيحتاج الى دلالة
اخرى من ذكرها بقوله والقسمة بانواعها الخ واما لم يحمل المبحث هنا مطلق
الجسم لان منه ما هو مركب من اجسام مختلفة الحقائق فلا يحمل كونه متصلا
في نفسه بخلاف الجسم المفرد او البسيط بالمعنى المذكور ويعني الجواز
لان القسمة بانواعها اي القسمة اذ اريد بالوهمية ما هو بمجرد فرض العقل
كليا وبالوهمية ما هو بمجرد فرض الوهم جزئيا واما القسمة الواقعة بسبب
اختلاف عرضين سواء كانا قارين متقررين كسواد وبياض في جسم المولد اي ظ
كما في البلقة او غير قارين بل اضافيين كما في مماسين او محاذاتين مختلفين
فعند توهم انها هي القسمة الانفكاكية لا يوجب الانفصال في الخارج لان
محل السواد مثلا لا يكون خارجا او الخارج محل البياض وكذا المماس
او المحاذي من جسم مثلا لا يغاير المماس او المحاذي منه جسما اخر ولكن
انها لا توجب انفصالا في الخارج لان الجسم اذا كان متصلا واحدا في
نفسه ثم وضع على بعضه او لاقاه جسم اخر او حاذاه فانا نعلم بالضرورة
انه لا انفصال هناك حتى يكون منفصلا اجزاء بعد زوال الاختلاف الخارجي [illegible] الى
عنه يكون عاد الى الحالة الاولى وصار متصلا واحدا او ما ذكره من المغايرة الانقسام م
فانما هي بالنظر الى العرضين المختلفين واما اذا نظر الى ذات الجسم فلا انفصال
فيه اصلا فهذه القسمة اي القسمة باختلاف العرضين راجعة بالحقيقة الى القسمة
الوهمية وكذلك لان القسمة اما ان لا توجب انفصالا في الخارج او لا فالاولى
هي القسمة الانفكاكية المنقسمة الى الكسر والقطع والفرق بينهما ان القطع
يحتاج الى آلة نفاذة فيفصلها بالنفوذ فيه والكسر لا يحتاج اليها والثانية
اعني التي لا توجب انفصالا في الخارج هي المسماة بالقسمة الوهمية المقابلة
للقسمة الخارجية وربما يسمى انفكاكية وهم ما ذكره الشارح هنا اقساما م
للقسمة الوهمية والوهمية بهذا المعنى واما افراد الوهمية الفرضية بما عنها
ما اشرنا اليه واما افراد القسمة الواقعة باختلاف العرضين فبسبب انه حامل
للعقل والوهم على فرض الانقسام وتوهمه فيكون مقابله ما هو بمجرد
الفرض والوهم واما فصل هذه الاقسام هنا لان اصحاب ذلك
المذهب يجوزونها كلها ويمنعون الانفكاكية بعضها فاشار الى الكل

عنها ملاك اختلاف العرضين ه

والحاصل ان تلك الاقسام موجبة لامكان القسمة الانفكاكية فيصح افتراقها بين
المسائل الحي المدعى هنا جواز الانفصال بين المتصلين واما جواز الاتصال
بين المنفصلين فبيانه فيما بعد وهو ان احكام الامور المتساوية الطبائع
متوافقة فصلا كان ذلك الحكم او وصلا فلا يتم ما في الحواشي الاسنادية
على بيان المسائل في الطبيعة ولا يمكن ان يتم في الجسم يتشابه الاجزاء ومن
الكلام عليه لان جزءه يكون محلا الاتحاد في الحكم ولا يمكن ايضا ان يقال ان لم
نسلم المسائل بالكسر ولا اول من ان يكون في مبادئ الاجسام جزء لا
متشابهان لا ما هو ايجاد لان لا يوجد هناك اصلا جزء لم يتشابهان
طبعا والاستعداد لا يجوز هنا انفعالا وايضا لا يلزم منه المطلوب وهو
جواز الانفكاك على كل جسم متصل في نفسه نظرا الى ذاته لانه لا يعقل الا ن
المبحث هو الجسم البسيط الذي لا يحمل على اجسام مختلفة الحقائق يمتنع
ان يكون اجزاؤه متخالفة بالطبع والا لم يكن بسيطا الثاني ان
ان المبحث هنا هو الجسم البسيط بحسب الظاهر كالماء مثلا وهو ما يشهد
الحس ببساطته ظاهرا الحمل لان يكون مركبا من اجسام متخالفة الحقيقة الا
ان الحس لا يطلع عليها ان الامتداد او وجد هو امتداد واحد
يرد عليه اما لان كون الامتداد الجسماني المشترك بين تلك البسائط
طبيعة محصلة نوعية لا يجوز ان يكون عرضا عاما لها او طبيعة جنسية مشتركة
بينها او هي يجوز اختلاف [illegible] ما ذكره الشارح من ان
الجسمية المشتركة بين الاجسام بالنسبة طبيعة نوعية لان جسمية الماء اذا خالفت
جسمية اخرى كان ذلك الاختلاف لاجل ان احدهما حارة والاخرى
باردة او لان احدهما لها طبيعة فلكية والاخرى لها طبيعة عنصرية الى غير
ذلك وهذه كلها امور خارجة عن طبيعة الجسمية فان الجسمية امر موجود في
الخارج والطبيعة الفلكية مثلا موجود آخر قد انضاف الى هذه الطبيعة
في الخارج الى تلك الطبيعة والاختلاف بين الجسمانيات انما هو بامور
خارجة عنها منضافة اليها بحسب الخارج بخلاف المقدار مثلا فانه
ليس شيئا محصلا في نفسه ما لم يتنوع بكونه خطا او سطحا اذ ليست
المقدارية موجودة والخطية او السطحية موجودة اخرى منضمة اليها
في الخارج بل الخطية بعينها هي المقدارية المحمولة عليها فالمقدار
المطلق لا وجود له في نفسه بل ما لم يتحصل بفصول متنوعة لا وجود
له فاعرفه ومما لا يبتني عليه الجواز ان يكون جسمية الفلك المنضمة
في الخارج الى الطبيعة الفلكية مخالفة في الحقيقة لجسمية العناصر المنضمة

في الخارج الى الطبيعة العنصرية ويكون مطلق الجسمية عرضا عاما او طبيعة جنسية مشتركة بين الجسمانيات المخالفة الحقائق وانحصار التخالف بين الجسميات في تلك الامور الخارجة عنها المضافة اليها بحسب الخارج ثم لابد لهم من دليل واذا ثبت ان الجسم لا يكون مؤلفا من الاجزاء التي لا تتجزأ
اصلا ولا في حكمه ثبت ان الجسم المفرد المتصل في نفسه لا منفصل فيه ولا ما في حكم
وجود الجزء الذي لا يتجزأ وجب ان يكون الجسم المفرد قابلا للانقسامات
غير متناهية بمعنى انه لا ينتهي في الانقسام الى حد لا يقبل بعده ولا يقبل
الانقسام بعده كما زعم الشهرستاني والا لزم وجود الجزء الذي لا يتجزأ
لكن الانقسامات الى لا نهاية ليس يمكن ان يوجد بالفعل الذي في الخارج
او في الذهن منفصلة فانه يمتنع عندهم لانها لو وجدت بالفعل كذلك
الانقسام الى لا نهاية لزم ان يحصل منها جسم غير متناهي المقدار
مع انه يجب ان ساواه في ذلك الجسم المتناهي المقدار الذي هو الها و
ذلك على تقدير وجود مثل هذا العدد ولو كان له عدد متناهية فيلزم ان وجود
ما لا يتناهى في الخارج يمتنع مطلقا عند المتكلمين الا انه بعده الا انه باعتبار
العدد لا يتصل الى حد الا يمكن ان يتجاوزه بل كل حد يتصل اليها اي
العدد يمكن وصوله الى مرتبة اخرى فوقها كالعدد لا يتناهى الى حد او فانها
لا يصل الى حد الا ويمكن الزيادة عليه ومذهب طائفة من المتقدمين
انه ليس هناك جوهر الا امتداد الجسماني ولا ذلك الجوهر امر متصل
في حد ذاته لا منفصل في امتداده اصلا وهو مذهب افلاطون جمع
منهم الا ان ذلك الجوهر المتصل الواحد في حد ذاته قائم بذاته لا حال
في شيء آخر لكونه معه الذاته وهو الجسم المطلق وهو عندهم جوهر بسيط
لا تركيب فيه بحسب الخارج اصلا وقابل لطريان الاتصال والانفصال
عليه وهو باق في الحالين في حد ذاته فهو من جهة جوهريته وحدانيته جسما ومن
حيث قبوله للصور النوعية التي للانواع الاجسام يسمى هيولى وذهب
ارسطو ومن تابعه الى ان ذلك الجوهر المتصل في حد ذاته حال في جوهر
آخر يسمى الهيولى وبديهة ما احتجوا به على اثبات ذلك ان الجوهر الواحد في ن
المتصل في حد ذاته لو كان قائما بذاته لكان لا يعرض الجسم التقسيم لبداهة
لحقيقته بالكلية وايجاد الجسمين آخرين وذلك لان الجسم المتصل في حد ذاته
اذا كان ذراعين مثلا فاذا طرأ عليه الانفصال وحصل هناك جسمان
كل واحد منهما ذراع امتنع ان يكون ذلك المتصل الواحد الذي كان ذراعين
لا منفصل باقيا لانه صورة ولم يكن لهذين الجسمين موجودين حيث الا

لكان

لكان ذا مفصل بالفعل لا متصلا في حد ذاته فقد عدم ذلك المتصل بالكلية
ووجد متصلان آخران من كتم العدم وبذلك يظهر بطلان المذهب الاول
الاول من ان الجوهر المتصل في حد ذاته بعينه موجود امع طريان الانفصال
عليه ولابد هناك من شيء آخر مشترك بين المتصل الاول وبين منفصلين المنفصل
ولابد ان يكون ذلك الشيء باقيا بعينه في الحالين لئلا يكون التفريق اعداما
بالكلية ايضا فيكون ذلك الباقي بعينه موضوعا الارتباط التقسيم بذلك الجسم المنقسم
ويكون هو مع المنفصل الواحد متصلا او احدا او مع المتصل منفصلا
متعددا كل من ذلك المتعدد متصل واحد ولا يكون ذلك الشيء في نفسه
لا واحدا ولا متعددا ولا متصلا ولا منفصلا الا موجود ذلك بانه
لان ذلك الجوهر المتصل في حد ذاته فيكون واحدا بوحدته ومتعددا بتعدده
ومتصلا مع كونه متصلا واحدا او منفصلا مع تعدده وانفصال
بعضه عن بعض واذا كان ذلك الشيء مع المتصل الواحد متصلا واحدا
ومع المتعدد المنفصل متعددا كان المتصل الواحد والمتعدد مختصا
به اختصاصا ما فيكون محلا للمتصل الواحد حال الاتصال وللمنفصل
حال الانفصال فيكون جوهرا [illegible] الجوهر

[illegible]

في الخارج الى القسمة الفرضية ويكون مطلق الجسم فرضا عاما او طبيعيا جنسيا
مشتركا بين الجسمانيات المخالفة الحقائق وانحصار الحال في الجسمانيات
في تلك الامور الخارجية المتصاعدة المحسوسة للخارج عمم لانه لو دليل
واد اسس لم الجسم الاكم سواء كان الجزء لما ثبت انقسام ... الجسم الى التجزي
اصلا او ما وجد حكم ثبت ان الجسم المفرد المتصل في نفسه لا منفصل فيه ولا الاخر
وجود الجزء الذي لا يتجزى وجب ان يكون الجسم المفرد قابلا للانقسامات
غير متناهية بمعنى انه لا ينتهي في الانقسام الى حد لا يقبل بعده ولا يقبل
الانقسام بعده كما زعم الشهرستاني والا لزم وجود الجزء الذي لا يتجزى لكن
تلك الانقسامات الى لا نهاية ليس يمكن ان يوجد بالفعل الحادي الخارج
او في الذهن متصلا فانه يمتنع عدم تناهيها لو وجد بالفعل تركبت تلك
الانقسام الى لا نهاية يلزم ان يحصل منها جسم غير متناهي المقدار
مع انه يحسب واحد منه لذلك الجسم المتناهي المقدار الذي هو ...

الاولية عبارة عن كون العدد
بحيث لا يعده الا الواحد كالثلثة
والتركيب عبارة عن كون العدد
بحيث يعده غير الواحد كالاربعة
فانها بحيث يعدها الاثنان وهو
غير الواحد ... منه
الثلثة اذا اخرجنا منها واحد اخرج واحد
ثم واحدا بحيث يكون المخروج في
كل مرة موافقا ~~لمرة اخرى~~
يفني الثلثة بحيث لا يبقى شيء من
اجزائها وكذا الاربعة كما يعدها
الواحد يعدها الاثنان ايضا فان
الاربعة كما يفني بخروج واحد واحد
يفني بخروج اثنين اثنين ثم الثلثة
لا تفني بخروج الاثنين فان الواحد
يبقى فعلى هذا الخمسة والسبعة كل
منها من العدد الاول اذ لا يعدها
غير الواحد والتسعة مركبة فانها
كما يعدها الواحد يعدها الواحد يعدها
الثلاثة يعد الثلاثة وكذا العشرة
كما يعدها الواحد يعدها الواحد يعدها
الخمسة بعد الخمسة كما

لكان

لكان ذا مفصل بالفعل لا متصلا في حد ذاته فعلى هذا ذلك المتصل بالكلم
ووجها متصلا ان احدا لم يركبه العدم وبذلك يظهر بطلان الوهم الوارد
الاول ان الجوهر المتصل في حد ذاته ... موجود ... بالانفصال
عليه ولانه ... شيء آخر مشترك بين المتصل الاول ومن ... المنفصل
ولانه لم يكن ذلك الشيء باقيا بعينه في الحالين لكان ايضا ... اعدام
بالكلية ... ذلك ... بعينه ... الارتباط القسمين بذلك الجسم — المقسوم ح
ويكون موجودا المتصل الواحد متصلا واحدا ومع المنفصل منفصلا
متعددا فلم يكن ذلك المتعدد متصلا واحدا ولا يكون ذلك الشيء في نفسه
لا واحدا ولا متعددا ولا متصلا ولا منفصلا فهو كذلك ...
لذلك الجوهر المتصل في حد ذاته فيكون واحدا ... ومتعددا ...
ومتصلا مع كونه متصلا واحدا او منفصلا مع تعدده وانفصال
بعضه عن بعض واذا كان ذلك الشيء مع المتصل الواحد متصلا واحدا
ومع المتعدد المنفصل متعددا كان للمتصل الواحد والمتعدد ...
... فيكون محلا للمتصل الواحد حال الاتصال والمنفصل
حال الانفصال فيكون جوهرا ... الجوهر الذي هو محل الجوهر
المتصل في حد ذاته هو المسمى بالهيولى الاولى وذلك الجوهر المتصل يسمى
صورة جسمية والجسم المطلق مركب منهما فالواو والاملو فيكون الجوهر — ولا تنوع الجسم بصورة متنوعة ... ح دما
المتصل في حد ذاته ... سطر ... احواله واعلم
ان الصورة الجسمية ... الجسم ... والصورة ... — ...
صورة كما والاثر ... وكونها متصلا ... لا منفصل فيه
... وانما الهيولى الاولى ...
... لانها كما اشار اليه جوهر قائم بذاته لا هو متصل في حد ذاته
ولا منفصل ولا واحد ولا متعدد بل ... الاوصاف ...
... وظهر ... وانما الاثنية ح
فلان ... الجسم المفرد ... متصل في
حد ذاته قابل للانقسام بحسب الخارج ...
... القسمة الوهمية ... لا ...
... بالقسمة ليس ...
... الاتصال الواحد ... اتصالان ... بالعكس
ولا يكون ... الحجم
عند انفصاله ... ومن الاتصال ... — قوله ح

بالاتصال يعني الجوهر المتصل في حد ذاته فانه قد يسمى في الاصطلاح اتصالا لا
كما يتبادر لا المعنى الاضافي المفهوم من لفظه ولا العرض المتصل في حد ذاته يعني اذه
الجسم التعليمي هو لا يمكن شيء منهما جزء من الجوهر الذي هو الجسم الطبيعي
فاذا فرضناه استحال ان يبقى المادة اذ لو كان مادة الصغير واحدة بالشخص
لا يمكن ان يوجد واحد بالشخص في آن واحد في مكانين وصفا بصفتين
متقابلتين لان كل حادث مسبوق بمادة لابد له من مادة ويكون تلك المادة
على هذا التقدير ايضا حادثة فيحتاج الى مادة فيلزم ترتب امور
غير متناهية وهو المحال ولو كانت موجودة قبل الصغير لزم وجود
مواد لا نهاية لها اذ يلزم ان يكون في الجسم الواحد الغير المتناهي من مواد
موجودة بالفعل لا تنتهي عددها الى حد يقف عنده كما عرفت في الانقسام
فلابد ان يكون تلك المواد غير متناهية بالفعل اذ لو كانت متناهية لو وقف عددها
اذا وصل الانقسام الى مرتبة ما فيها مواد يقبل قبل ان لا ينتهي
المواد التي لم تكن بالفعل ووقع قسم الانقسامات الى الاتناهي
ولقائل ان يقول الوحدة الشخصية حقيقة ما بين من البديهي
في حد ذاتها بالوحدة والتعدد والاتصال والانفصال بل انما يستفاد
من الصورة الحالة فيها وكما يعم كلام هؤلاء الفضلاء وهي حينئذ
فليس شيء منها لازما للهيولى فمادة الجسم الواحد قبل طريان الانفصال
عليه متصفة بوحدة هي لازمة للصورة الجسمية الحالة فيها وعارضة لها فاذا
طرأ الانفصال زالت الصورة دون الهيولى فانها باقية بعينها بعد زوال
تلك الوحدة ويتصف بالتعدد وهي هي فذات المادة الموجودة في الاعلم
قديم والوحدة الطارئة عليها في كل وقت منها حادثة فلا يلزم ان تكون له
مواد غير متناهية ولا يخفى عليك انه لا يصح على التقدير انما يصح الكلام
لا بكل المادة القديمة الموجودة في الجزء هل هي قابلة للانقسام او لا فان
كان لم يكن قابلة للانقسام لزم المناقضة في كلامهم وان كانت قابلة له وقبول
الانقسام يقتضي تجدد المادة لزم ان يكون للمادة مادة ويلزم التسلسل
بان الجسم متصل في نفسه فاما الجسم الذي يعده انه متصل
في نفسه فلم يكن متصلا واحدا كما اذا لم يطرأ عليه الانفصال وقد يكون
متصلا متعددا كما اذا طرأ عليه الانفصال ثم انه يطرأ بأن لا انفصال
لا يسوى بالظلمة كانه اذا اجتمع جسمان من نوع واحد كالماء وصار متصلا واحدا
لم يسودها بالكلية في الجسم الواحد قبل انفصاله فقبول الاتصال كالتزع
الجسمين المذكورين قبل اتصالهما فهو قبول الاتصال وهو قبول الانفصال

لا يمكن ان يكون للجوهر الواحد المتصل في حد ذاته الانقسام اجتماعهما قبول الانفصال
وكذا قوة الاتصال لا يمكن ان يكون للجوهر المنفصل لامتناع تعاقبهما مع
الاتصال فلابد ان يكون هناك امر اخر يجامع المتصل الواحد والمنفصل
وهو هيولى لكن الامر الاخر هو قبول الاتصال والانفصال فقول الحاكم
هو القابل بعينه للمقبول واما القبول في الطريان واتقاء المطرو
عليه فانما هو للامداد المتصل في ذاته ولولا انه مستمر عرض من الانفصال
للقبول واما قيل على القبول قوة الانفصال دون غيرها بالفعل كلا
قوتهم اختصاص وجودها بالاجسام التي يعرض لها الانفصال بالفعل
دون غيرها فالانفصال اما الموجود مما يعرض الانفصال ينقال للجسمية
لازم لها كما في الافلاك واما العقول الاثيرية الموجبة للانفصال كما في
العناصر الحالة عنها الاول انها مستمرة على ان الحدث قابل الجسم
متصل في نفسه فلابد ان يكون له اتصال والا لم يصدق عليه انه متصل في نفسه
غير الاتصال الذي هو من عوارض الكم اراد بالاتصال المعنى الاخر
الذي يتعلق بالكم المتصل بين اجزائه المفروضة فيه وما قيل من ان الشمعة
بعينها الشمعة اذا اوارد عليها اشكال مختلفة كالتدوير والتكعيب مثلا
يتبدل مقاديرها التي هي الكميات العامة لها السارية فيها المقدرة في جهاتها
اذ لها مع التدوير كمية مخصوصة لها امتداد في الجهات على وجه مخصوص
ومع التكعيب كمية اخرى سارية فيها على وجه آخر فقد تبدل على الشمعة
مقاديرها مع ان اتصالها الوحداني اللازم لتشخصها باق بحاله
ما لم يطرأ عليها انفصال فيكون لها اتصال في نفسها غير الاتصال الذي
هو من عوارض الكم فالاتصال ايضا يتبدل بعد الاتصال الذي
يوجد انه للشمعة في نفسها ليس الا اتصال بعض اجزائها ببعض
وهذا الاتصال يتبدل بتبدل الاشكال فليس لها اتصال لا يتبدل
بل لا اتصال لها يكون من متصلة في نفسها لا منفصلة فيها
هو الاتصال الذي يقابله الانفصال ولذلك قيل في المحلى ان الشيء
لا يقبل نفسه ولا ما ينافيه الجوهر محض الوضع يكون محضا
الا مسامحة في كون الجسم جوهرا واما اشارة الى انه ليس جوهرا
بل مركب من جوهر وعرض على الجمهور كذلك ومثل بالسرير وانت خبير
بان الاعراض المقابلة هو بالجسم يتصل زيادة الصاحب للاعراض
الثاني ولقائل ان يقول على الوجه الاول يرد انا وصفنا الجوهر
الذي يمكن ان يعرض له الابعاد الثلاثة وسائر متصل في حد ذاته لا منفصل

فيه اصلا لان كل الجوهر يسمى تارة اتصالا وتارة امتدادا اما الثاني فلكونه
متصلا ممتدا في نفسه كالاشياء الممتدة وحجمه تميز لجسم متصل في نفسه واندرج
عنه المعنى واما تسميته بالتسمية فهو انه لا يرد الاتصال والامتداد الى
الجوهر بل وجه التسمية هو مثل المقادير بقوارها الاشكال اذا لم تطرأ
عليها انفصال وليس فيها اجزاء بالفعل حتى يتصور اجتماعها وانحلالها
لانحلال بقاء الامتداد الواحد في بعضه في التسمية عرفان الجزء انه
قد يكون زواله ووجود امتداد آخر اما اعظم او اصغر او مساو
على شكل ما ذكروه في المقادير المستدامة في التخلخل والتكاثف الحقيقيين
وقد يكون زواله ووجود امتدادين آخرين وحد الاخير هو التفرق
فعلم انه بقاء التفرق لانه يسلم بقاء الامتداد الجوهري الذي زال في محل
مثله فهو يهم بقاؤه لانا نقول ان المراد به تحكم بقاء شخص الامتداد
الجوهري فيها بعينها ما لم يطرأ عليها انفصال على ما زعموا ان قلت لم
اللازم من نفي الجزء بطلانه ولان الجسم المفرد متصل في نفسه لا منفصل عن اجزاء
لا اجزاء له بالفعل قطعا واما الشيء فيجوز ان يكون مركبا من اجسام مفردة متكثرة د
بحسب ادوار [illegible] وتعدد اذ المولف بل هي مركبة منها مع اجزاء العناصر
الممتزجة وليس اتصالها واحدا اما الحسم بل بالحس فليس هذه مناقشة في المثال
لا يجري بقاء الاتصال [illegible] وانصور توارد المقادير المختلفة على الاجسام م
المفردة فيه ان الاشكال [illegible] بقاء هويتها المتصلة الواحدة في هذا الجسم
الذي يقاد فيه تبدل الاشكال فان قيل انا منعتم امكان تبدل الاشكال
في الاجسام المفردة كما منع امكان [illegible] للتقسيم الانفكاكية قلنا هذا
[illegible] تبدل اشكال الجسم الفلكي في الكم السارية في الجسم الطبيعي
المنطبق عليه في جميع جهاته كالزمن امكان هو انما القسمة الانفكاكية تتعذر
من اجل [illegible] ولا يتخلص عنها الا بان يكون الجسم طبيعيا متصلا
في نفسه وقد عرفت بطلانه وعلى الوجه الثاني اما بحال لان للجسم اتصالا آخر
اراد بالاتصال الآخر الجوهر المتصل في نفسه الذي يسمى بالاتصال اصطلاحا
ولا شك ان الاتصال جوهري بل الجسم مركب منه ومن غيره الى يحققه ما
اوضحناه في [illegible] الجسم ان الوحدة هو المعدود للامتداد بالذات
وللهيولى بالعرض اما الاول فلان الامتداد المتصل وحداته يلزم
الوحدة بالضرورة اذ لم يعرض له انفصال ويلزم التعدد اذا عرض له
ذلك واما الثاني فظاهر لان الهيولى يجب ان يكون باقية بعينها حالتي الاتصال
والانفصال فلا يكون التعدد لاجل انما الكلية [illegible] ان لا يكون عددا ايها واحدة

وا

والكثرة بل انما يتصف بها تبعا للصورة الحالة فيها فاذا فهم ذلك فاعلم
ان لزوم الوحدة والتعدد للامتداد بالذات وللهيولى بالعرض مجرد
قوله م دعوى لا بينة فيها قلت لا انفصال كما يكون مقابلا للاتصال المقول
بين الامرين يكون مقابلا للاتصال الجوهري الذي هو الامتداد واما
مقابلته للاول فظاهر ولانه عارض واما مقابلته للثاني فلانه رافع
عارض كما عرفت واما كونه رفعا للامتداد فما عرفت انه لم يكن ولكن
الامتداد فيه على سبيل الانحلال لان العرف ليس الا الحالي بالكلية
ودفعه ذلك الامتداد منه يستلزم حدوث امتدادين آخرين فاذا
قيل يجب ان يكون في الجسم موجود يقبل الانفصال ان يريد به ما يقبل الامتدادين
الحادثين عند الانفصال فلا [illegible] ان الانفصال امر عدمي ولا يحتاج الى قابل
وجودي وربما [illegible] ايضا بان الانفصال عدم ملكة لا عدم
محض فيحتاج الى قابل موجود لان المكان مختلف في الاجسام
والشكل متشابه اي المكان مختلف في الاجسام البسيطة بحسب القرب و
البعد عن المركز والمحيط والشكل متشابه فيها بحسب الاستدارة وعلى الحكم
بكر م بتساوي المكان والشكل الطبيعي عام لجميع الاجسام ولو لم يتشابه الاشكال
ق الا في البسائط منها فكانه قيل انا نحكم في احوال الاجسام على الاطلاق
بعد ان الحال ان لان اجسامنا مختلفة في بسائطها التي هي اصلها والآخر
متشابه فيها فاذا اخذنا [illegible] لم نعرف المقايسة بل الاجسام المختلفة والمتشابهة
ولكل جسم سواء كان بسيطا او مركبا مكان طبيعي انما عمم الحكم فيهما لكون
الدليل [illegible] جاريا فيهما على السواء ولم نفرض له خارج
[illegible] وطبعه [illegible]
اذا فرض له خارج [illegible] لم يكن [illegible] لم يكن له بد من مكانه
معين يطلبه عند الخروج منه على اقرب الطرق واستدل عليه بان الجسم اذا
قدر خاليا عن جميع العوارض الغريبة [illegible] فاما ان يحصل في
المعين م كل الامكنة او لا يحصل في شيء منها او يحصل في مكان معين والاولان محالان
[illegible] فتعين الثالث فيكون ذلك المكان هو المكان الطبيعي لان حصوله فيه
لا بد ان يكون مستندا الى علة لكونه ممكنا ولا يجوز ان يستند الى [illegible]
[illegible]
عن ذلك المكان [illegible] طبعه ويستند الى [illegible]
عاد الى ذلك المكان باقتضاء طبعه على اقرب الطرق [illegible]
[illegible] المكان [illegible] فيه

ولنا انه لو ح ذلك المكان يسكن فيه ومتكررا الى الهواء وما ذكره مسلم لكن اللازم
منه كونه بحيث يطلبه عند الخروج عنه ولئن اراد ان اجزاء الصغيرة فهو مسلم ولكن اخر من
الفساد بان يقال فاعله فيه لم كان بان يقال اعتبارا فلا تم انه يصح خلوه عن كل واحد
من ... يكون موجودا فضلا عن ان يكون حاصلا في مكان او مقتضيا له ولئن لم يكن
بان يقال اعتبارا لم يكن حصوله في مكان معين وفاعله لما ما حاله او ما يقتضيه ره
لم يقتض ذلك بشرط الانحصار وجوابه لم يجعله الجسم طبعه لا يقتضي الا مع وجوده
فاذا فرض الجسم موجودا اما ما بحاله او بانحصار ووقع في حد ... المحال لا غير
حال وجوده مقتضيا من حيث الماهية لان لا يكون في ذاته سواء كان من فاعله
او من غيره انحصار او اجابا فلا بد ان يكون حاصلا في مكان معين باقتضاء
ذاته كام حيا بان العامل في وجوده من حيث وجوده فلا يكون بان الغريبا
علاوة بان ... حصوله في مكان معين فانه بان ... غريب او ليس ... ذاته ولا
سو... ايضا وجوده ذاته عليه ... او ... بعض هذا الدليل باجزاء العناصر
فانها لا تقتضي مواضع معينة بل يصح ان يكون امكنتها بحسب الاتفاق فان الجزء المائي
مثلا في السوق حمراء مكان الماء ور... المتوحرة اخر فيه مع ان الدليل
فيها واحد يجري فيه من ان الاجزاء البسيطة في العناصر اذا انحلت وطبعها
اتصلت بكليها فلا تقتضي اجزاء موجودة فيها اذا اخذ اجزاء موجودة لم تحل
وطبعها واما النقض بالمركبات الواقعة في امكنة هي اجزاء من مكان العنصر
الغالب دون اجزاء اخرى منه فلا تمام ... لاحتمال تخصيص الدعوى
بان الجسم البسيط يقتضي مكانا طبيعيا لان الدليل المذكور يعم البسيط
والمركب وان قلت ذلك الدليل على ... تراى فيه انه يصح فكيف
يكون مع ذلك منقوضا قلت لعل الخلاف فيه من حيث لم تجعله الجسم الماء والهواء
العرية ولم كانت ممكنة الدخل بطلت الى ذات الجسم لكنها ما ان لم يكن
مستحلة بالنظر الى ... الى ... اليها ... وجود الجسم ... يتحمل خلوه
عنها بحسب ... ولا ... الاستدلال ... على ... للجسم مكانا طبيعيا بحسب
بعض الامرين على ان له مكانا طبيعيا على ذلك ... الا الطالب
الواقع ... بعد ... لم حصول الجسم في المكان المعين جاز
لم يكن لانه قبل حصوله في ذلك المكان كان حاصلا في مكان آخر او
موصوفا بصفة اخرى على التعاقب فاقتضى احدهما حصوله في ذلك المكان
بالاستحالة وطبيعي ... المجرد للجهات وانه ... كونه مجتمعا للجسم الهام
حاصل بيانه في مكان واما العامل فان المكان هو السطح فلهن المجرد عنه
في مكان اصلا ولكان لا لحر ... بالفصل الى ما يجوز من الاحكام لم يكونا

طبعي

طبعي لان طبعه لم يقتض حصوله في شيء منهما فيكون الباقي هو الطبيعي لا الاول
لانه اقتضى الباقي بطبعه وهرب عن الاول بطبعه لان اقتضاء الاول ... ان
عن الاول فمكانه مكان الغالب ... ذكره في اقسام المركب انما هو بالنظر
الى ما يقتضيه بعض المركب اذا انحل الى مقتضى اجزائه العناصر عن افعالها
عن الصور النوعية فان الصورة النوعية المركبة حال لم يكن مقتضية لحصوله
في مكان المغلوب بان تعهد المركب بعد الغلبة اصلا او لانه لم تغلب الابدان
ليس لمثل اجزائه الارضية بل هو بسبب ... صورته النوعية فمكانه
هو ما يقتضيه الغالب فيه بحسب ... اي بحسب المكان من جهته فاذا غلب في
الماء والارض مثلا يقع العنصرين الاخرين فمكانه الطبيعي يكون واقعا
على الفصل المشترك بينهما مشتملا عليه وكذا اذا غلب النار والهواء
ولو لم يغلب اجزاء هذه العناصر اي لا مطلقا ولا بحسب جهة
المكان فمكانه هو الذي اتفق وجوده فيه قبل انعقاد وجوده
فيه لا يقتضيه طبعه بحيث يقتضيه بل هو بحيث اذا خرج الى مكان اخر امكنه — اخرج خ
اجزائه ... لم يعد الى ذلك المكان لتساوي ميول اجزائه فيبقى في المكان
الذي خرج اليه وهكذا اذا ... اليه ما لم ... ورابعهم فلا يكون المكان الذي
اتفق وجوده فيه مكانا طبيعيا له بالمعنى الذي ذكر اذ لو كان كذلك — عد
لعاد ... بطل لجواز ان يغلب عليه ... المركب صورة نوعية تقتضي مطلق
... الامكنة ولا تختص ... تخصيص وجوابه ما ... من
ان المذكور هو مقتضى بعض المركب مع قطع النظر عما تقتضيه الصور
النوعية فانه ... لا يقتضي اصلا اي لكل جسم شكل طبيعي على الوجه
الذي ... فانه اذا خلي وطبعه ولم يعرض له من خارج ... فلا بد ان يكون متشكلا — ذكره
بشكل مخصوص يستند الى اقتضاء طبعه اياه على قياس ما عرفت في المكان
ويرد عليه ان شكله هو ... تناهي ابعاده ولا شك ان طبيعة الجسم لا تقتضي
تناهي ابعاده وما ... للشيء الواسطة ليس يستند الى ذاته فلا يكون ... طبيعيا
له لا انه فان قلت ... وارد في المكان ايضا لان حصوله فيه موقوف
على وجود المكان الذي لا يستند الى ذات الجسم فان وجود الجسم لا يتصور
في عالم مكان عند القائل بانه البعد فوجود المكان من لوازم وجوده من حيث
هو ... تناهي الابعاد فانه ليس من لوازم وجود الجسم من حيث هو والوا — سطح
ادلة ... الى ذات الجسم ولم ... لانه لكانت اجزاؤه ساقطة الحكم
ما يستند الى ذاته ... اذ يلزم ذاته من حيث هو فان وجود ... اللازم
مرتبة ... وجود الشيء فلا يكون اجزاؤه ... لا شك ... ورده على

قوله

القول بان المكان هو السطح فانه ليس لازما لوجود الجسم كالمحدد بل
هو من علائق وجود جسم حاو وهو امر زائد قطعا والشكل هيئة ما احاط
به حد او حدود من جهة الاحاطة الشكل من الكيفيات المختصة بالكميات المتصلة
كما سياتي وحقيقته انه هيئة عارضة للمقدار الذي يحيط به حد واحد
اي طرف واحد كالدائرة والكرة او حدود كنصف الدائرة والكرة او حدود
كالمثلث من السطوح والاجسام من جهة الاحاطة وانما اعتبر هذا القيد
من جهة الاحاطة ليخرج عن تعريف الشكل نحو السواد والبياض العارض
للمقدار المحاط بحد او حدود والمراد بالاحاطة ههنا هو الاحاطة التامة
ليخرج الزاوية عن تعريف الشكل فانها على المذهب الاصح هيئة كيفية
عارضة للمقدار من حيث انه محاط بحد او حدود احاطة غير تامة مثلا اذا
فرضنا سطحا مستويا محاطا بخطوط ثلثة مستقيمة فان المقدار كونه محاطا
بالخطوط الثلثة كان الهيئة العارضة له بهذا الاعتبار هو الشكل واذا
اعتبر فيه خطان متلاقيان على نقطة كانت الهيئة العارضة له بهذا الاعتبار
هي الزاوية ثم ان الشكل والزاوية لا يوجدان الا للسطوح والاجسام
لان اطراف الخطوط هي النقط لا يتصور احاطتها بالخطوط اصلا
وبان هذا العامل الواحد الحق فيه سطح واحد لا يكون متناهيا بحيث يحيط
ولا يتساوي مثل ذلك بعد بعيد عن العامل الواحد بحسبها والمادة والهيولى
امور محتملة والصانع بالبرهان على تعدد صحتها لان الواحد من حيث انه واحد
لا يصدر عنه الا شيء واحد ولعدم انطباق هذا المانع اذ الكل الغاعل
موجبا وانما كان صادرا كالموجود في المبدا الاول ولا على انه يجوز ان لا
يكون الصورة النوعية فاعلة بالاختيار لكنها لا تؤثر بحسبها وانما الاختلاف
من المكان لا يصح على ما هو الاحسان في الفعل الاختيار الاجسام لان القوى
والصور التي كانت فاعلة بالاختيار مطلقا لما توجبها من العقل حتى انه يكون
كريا والا لا يصلح لتماثله وذلك لان الشكل المضلع يختلف لان جانبا منه
سطح واخر خط واخر نقطة وهذا مختار على ان مراد المص من
قوله والطبيعي هو الكرة ان الشكل الطبيعي للجسم البسيط هو الكرة لكنه اكتفى بهذا
الصدد بالشهرة وعدم انضباط اشكال المركبات من المعادن والحيوانات
والنباتات المكان موجود لانه يشار اليه اي المكان يشار اليه بالاشارة
الحسية عند العقلاء على وجه يفيد القول والا لم يكن موجودا وهما
ضرورة ان المعدوم او المجرد لا يتصور فيه ولا يمكن الاشارة ولا تعذر في
ذلك كون الاشارة الحسية امتدادا وهميا وقد قال ان الحكماء ذهبوا

الى ان الخطوط ليست مركبة من النقط ولا السطوح من الخطوط بل هي
متصلة في انفسها لا مفصل فيها فاسم ايهم جوزوا الاشارة الحسية
الى النقطة الموهومة في وسط الخط والى الخط الموهوم في وسط السطح
فلا يلزم من ذلك كون المشار اليه بالاشارة الحسية موجودا في الخارج
بل يلزم احد الامرين اما وجوده فيه او وجود المحل الذي هو فيه المشار
اليه فيه ومقصد للمتحرك اي المكان مقصد للمتحرك بالحصول فيه فلا بد ان
يكون موجودا اذ الوهم حال حصول المتحرك فيه لا يستلزم حصوله في معدوم
او مجرد لا يقبل اشارة حسية بل يجب ان يكون موجودا في حال الحركة اليه
لا يقصد له بالحصول الا ما يحصل فلا يحصل حالة بالحركة والمكان مقصدا ‏‏مر
له بالحصول فيه فيوجد حصوله حال الحركة كالكعبة التي يتوجه اليها الحاج
حركته في الكعبة وما يقال من ان المتحرك انما يقصد السمت الذي اخذ في الحركة
فيه والجهة التي توجه اليها وما هو في قصد المكان فيحتاج الى بيان
مردود بان قصد المتحرك للوصول الى المنتهى وحصوله في المكان هناك
الحيز ثم لم يكن على هذا سكونه فيه لم يكن ذلك المكان مقصودا للحركة الاولى
على نحو ما قال فلا يشو بكون الحصول فيه مقصودا وكل ما هو كذلك
لا يكون جزء الجسم ولا حالا فيه لان الانتقال عن الجزء او الحال محال لا يتصور
بل يكون الانتقال منه لا عنه ولا اليه وهذا ان الانتقال عن المكان الى
غيره انما يدل على كونه موجودا لان الانتقال من العدم الى العدم
مستحيل قطعا فهو اما السطح الباطن لا شك ان الجسم حاصل في
مكانه الحقيقي اي له فلا يكون المكان امرا لا ينقسم اصلا كالنقطة مثلا لاستحالة
كون الجسم المنقسم في جهاته حاصلا بتمامه فيما لا ينقسم ولا امرا ينقسم في جهة واحدة
فقط كالخط مثلا لاستحالة كونه محيطا بالجسم بكليته فهو اما ان يكون منقسما في جهتين
فقط او في الجهات كلها وعلى الاول يكون المكان سطحا ولا يجوز ان
يكون جوهرا لاستحالته بل عرضا ولا يجوز ان يكون حالا في المتمكن المشرف
بل فيما يحويه ويجب ان يكون مماسا للسطح الظاهر المتمكن في جميع جهاته والا
لم يكن مكانا له فهو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم
المحوي كما هو مذهب ارسطو وعلى الثاني يكون المكان بعدا منقسما في
جميع الجهات مساويا للبعد القائم بالجسم بحيث انطبق على الاخر سار بما
فيه بكليته وذلك البعد الذي هو المكان اما ان يكون امرا موهوما يشغله
الجسم علاوة على سبيل التوهم كما هو مذهب المتكلم وقد ظهر بطلانه بوجود
المكان واما ان يكون امرا موجودا او لا يجوز ان يكون بعدا ماديا قائما بالجسم

والا يلزم من حصول الجسم فيه تداخل الاجسام بانطباق ابعاد بعضها
على بعض فهو بعد مجرد كما هو مذهب افلاطون وما حققناه تبين لك
ان المكان على تقدير وجوده ينحصر في السطح والبعد المذكورين كما ذكره
وبطل القول بانه لا دليل على انحصاره فيهما واعلم ان العامة يطلقون ن
لفظ المكان على ما يعتمد الجسم عليه ويمنعه من النزول فلذلك يجعلون الارض
مكانا للجالس ولا يجعلون الهواء المحيط به مكانا له واذا وضعت مثلا على
راس خشبة او دهن مثلا يكون مكانا عندهم الاعلى الجدار الذي يلي الجو ل
يجعلون ان الماء في جانب الاناء ولا شك انهم يريدون باطراف
الاناء اطرافه الداخلة لا الخارجة فما بين اطرافه هو البعد المجرد داخله الممتد
لا السطح المطلق كالاجسام واما اذا توهمنا الجرم اذا توهمنا ان الماء
الذي في الاناء خرج منه ولم يدخل فيه بدله غيره فبين اطرافه الداخلة كان
بعد مجرد في الظاهر موجود لانه محصور فيما بين اطرافه وقابل للانقسام
والمعدوم لا يكون محصورا ولا منقسما ورد عليه ان هذا توهم بطلان القائلين بل
بالسطح لجواز ان يساويه فلا نسلم كون المعدوم محصورا ومنقسما
وانما يكون الجسم الحاصل فيه لو اراد به ان الجسم بتمامه بحجمه وكمه حاصل في المكان ن
فلا يستطيع وحده فهو صحيح لكنه لا يلزم منه ان يكون المكان بحجمه وكمه مساويا له كما زعمه
فان السطح الذي هو المكان محيط به بكليته لا بسطحه وحده وان اراد به ان الجسم
بحجمه منطبق على المكان بان فيه كان مصادرة على المطلوب اولا ولان المكان
مساو للمتمكن ان اراد به ان المتمكن ملا للمكان بحيث لا يكون شيء من المكان خاليا عنه
ولا يكون شيء من المتمكن خارجا عن المكان فهو صحيح لكنه لا يلزم منه ان يكون بعدا او
ان اراد به مساواته اياه لكونه ذا اقطار ثلاثة مساوية لاقطاره الثلثة
كان مصادرة وقوله ولانه يقولون ان السطح يكون فارغا ويكون مملوا يرد
عليه ان الامور العرفية لا تعويل عليها والعقلاء على انهم يسمون الجرة
يقولون ان البسيط الذي في داخله عنده مملوا وفارغ والله اعلم ان
هذه المناقشات انما تتوجه اذا اخذت تلك العبارات المذكورة دلائل قطعية
على المطلوب اما اذا اقتصر على كونها علامات وامارات مفيدة للظن بحلى
ما ذكره الكتاب وشرحه فلا لان كل واحدة منها تظن بها كون المكان
بعدا مساويا للمتمكن كالاجسام فاذا اجتمعت قوي الظن او حصل الجزم به
منه فان كان الثلث الجرم الاظهر ان تعالى ولو كان البعد موجودا اما المتمكن
فان لم يكن له وجود غير وجود بعد المتمكن لزم اتحاد الاثنين على التقدير
فيه بلا المتمكن كان موجودا او وجودا غير وجود بعد هذا المتمكن وهو ممتنع محاله

[illegible marginal note]

ولو

ولو كان له وجود غير وجود بعد المتمكن لزم تداخل البعدين بحيث لا يتمايزان
في الاشارة وهو ايضا محال وما ذكره الشارح في ابطال الثاني فيه
ان ان المكان ليس موجودا اخر بعد المتمكن وما فرضناه موجودا فيه
منع ولا حاجة اليه مع ظهور لزوم اتحاد الاثنين على ذلك التقدير وكذا
البطول الذي ارتكبه في ابطال الاول راجع الى ما ذكر مستغنى عنه بلزوم
التداخل كما سيجيء بعد الجواب هو لا محالة وايضا يحل لا غير
رد ذلك بجواز ان يكون ما بين جدران الظرف بعدين متمايزين في الوجود
متحدين في الاشارة فقط قال الامام في الملخص لو امكن ان يستكمل العقل
وان هذا البعد الموجود بين طرفي هذا الاناء بعد اخر هو ان هذا المشار
اليه بالحس ليس الا الواحد فليتشكل العقل على هذا النحو الا يشك في الوا نكار
في الحس مثل متوازيين في الجسم او اشخاص متعددة ولا يعقل امكننا
ان الموجود بين طرفي هذا الاناء بعد ان اما لو قدرنا حصول الماء في عالم
دخول جسم اخر فيه العقل بوجود بعد بين طرفي الاناء قبل دخول فيه
الماء علمنا انه انعدم ذلك البعد من بعد الماء فحكمنا بانعدام البعدين ولما
لم يوجد مثل ذلك في الانسان الواحد علمنا انتفاء تعدد البعد فيه لا يقول
لا يلزم من انتفاء هذا الطريق الذي هو دليل عقلي انتفاء المدلول لا يرضى به
الاحتمال بحاله ويمكن ان لا يلاقي المادة هذا البعد يسمى بعدا مجردا الا انه
وان كان قابلا للاشارة الحسية لكنه غير مقارن للمادة وهذا مقارن للابعاد الجسمية
الحالة فيها ويصح ان يكون يقوم بنفسه بذاته ويرد الحكماء على
نفاة يسمونه خلاء الابعاد الجسمية فانها اعراض حالة فيها فكان المكان
البعد المجرد هو هو متوسط بين العالمين بين الجواهر المجردة التي لا تقبل اشارة
حسية والاجسام التي هي جواهر كثيفة لامتناع التداخل بين هذين
البعدين الملاقيين للمادة فان تجويز هذا التداخل يؤدي الى تجويز حلول
اجسام العالم في حيز خردلة وانه سفسطة بحث يطلق على بعد المتمكن
ويجري اي يجري في الوضع والاشارة واعترض على ذلك بانه يجوز
تداخل الابعاد من جهة تعمق ابعاد فاي دليل ذلك على ان الابعاد لما ديه
فيما منع من التداخل والاستواء لا بعد حكما كليا فان الصور والاعراض
لو لم يكن وحصل البعد موجودا كان مسامح التداخل وكذا ان يخشى
اسلوب التداخل هو العظم والامتداد وكل ما لم يتصف بالعظم والامتداد
اصلا جاز التداخل فيه مطلقا كالنقطة وكل ما اتصف بالعظم والامتداد
في جهة او في جهتين فقط امتنع التداخل فيه من تلك الجهة او الجهتين فقط كالخطوط

بسمونه احلهما والطول دون العرض وكالسطوح يسمونه احلهما في الطول
والعرض دون العمق وكل ما انقسم بالعظم والامتداد في الجهات كلها
اسموه البعد احلى فمطلقا فان البعد به يحكم بالحجم والاعظم له اصلا اذا
لا نظر الا اقاه باسره ولم يتصور في احد حتى حاصلين الاخر والكونها
معا اعظم من احدهما فقط وذلك هو البعد احلى وبانه الحجم وعظم اذا الا
نظر في الجهة نصعا العظم فيها كان يجمع الاعظم ابعد منها في متناع
البعد احلى اما هو بالذات للاعظام والاجسام الموصوفة بها اذ من الانقسام
في المقادير والابعاد دون الهيولى اذ ليست منقسمة الابعاد كذلك
الصورة الجسمية فان انقسامها انما هي بالمقدار لكنها تتعلق بالمقدار
خارجا وهنا الانقسام لصورة ما بدون مقدار اسبالا فيها بحرى الجهات
بخلاف الهيولى فانها تلاصق الصورة الجسمية وللمقادير في الخارج دون
العرض فظهر انقسام البعد احلى بالابعاد مطلقا وانه هو ما ينبغي ان
انقسام البعد احلى بالبعد المجرد والمادي ليس ضروريا وكون البعد هو
السبب في الانقسام يجب يلزم ان يكون الطائر الواقف في الهواء وهنا
ان طار في الهواء واقف بحذاء راس انسان متلا ولكن الهواء متحرك
فلا شك انه يتبدل عليه سطوح الهواء المحيط به فلو كان السطح مكانه كان
متحركا انتقاله عن كل آن في مكان آخر والحركة بالنسبة الى مكانه اي
هو ساكن ومكانه متحرك لكن حركته بالعرض تبعا لمحله الذي هو الهواء
فلا يلزم ان يكون للمكان مكان آخر وانما يلزم ذلك ان لو كان متحركا بالذات
بالذات على ان يكون كل جسم في مكان وذلك لان البعد المجرد مساو
لابعاد الاجسام بكليته فهو بعد بقدر قطر الفلك الاعظم فكل بعد
لجسم منطبق على بعض من ذلك البعد المجرد وعلى القول بالسطح يلزم ان لا يكون
للمحيط بالاجسام مكان واما حكم العقلاء بان كل جسم له مكان بعد
فيدل على ان القائلين بالسطح يحكمون اوايل حكمهم على المتبوع هو البعد
او الصورة لا على المجرد منها واعلم ان المكان ان كان هو البعد كان
كل جزء من المتمكن في جزء من مكانه فكان للجزء جزء مكان الكل وان كان هو السطح
لم يكن جزء من اجزاء المتمكن في جزء من اجزاء المكان اصلا بل كان اجزاؤه
المتصلة بسطح الظرف امكنة جزء من اجزائه مكان الكل مشتغلا على مكان
الجزء جزء مكان الكل فيلزم ان يكون الجزء في حوائه امكان الخلاء اذا
ان الملأ المكان الخلاء عما يشغله فان كان المكان بعدا مجردا موهوما جاز خلوه
ان لا يشغله بعد متمكن فيه واذا انطوى عليه كان ملأ لا خلاء وكذا الحال ان كان

المكان بعدا موهوما الا ان الانطباق ههنا يكون وهميا ولو كان السطح فخلوه
ان لا يكون داخل ذلك السطح متمكن فان يكون في داخله ما يملأه كان ملأ لا
خلاء وبالجملة ان الخلاء هو المكان الخالي عن المتمكن فالقائلون بالسطح الحاوي
ان يكون داخله خاليا عما يتمكن فيه والا كان الحاوي محصورا فيما بين اطرافه
فالملأ للاجسام وانه محال لا هو الى ان سطوح الاجسام متلاقية متلازمة
واما القائلون بالبعد الموجود فجوزوا بعضهم خلوه عن الشاغل وكذا
جوزه القائلون بالبعد الموهوم وعرف الخلاء على هذا بكونه بعدا في الحيز
بحيث لا يملأه شي ولا يكون فيهما ما يملأهما اصلا فالخلاء عندهم نفي محض
محصور فيما بين الاجسام فيكون بطلانه لعدم عن لزوم كون المعدوم
محصورا فيها واما الخلاء بمعنى النفي المحض فيما وراء الاجسام فلا
خلاف فيه ولا انحصار هناك ولا امتيان اصلا الا بحسب الوهم في
عدم المحسوس وحكمه فيه غير مقبول ولا يتصور هناك حركة ليستدل انها
على استحالته لانه لو صح خلوه اي خلو المكان عن شاغل سواء كان
بعدا موجودا او موهوما فان الدليل المذكور يعمهما على تقرير علاوة
حاصلها ان اختلاف الاجسام الواقعة في المسافة في رقة القوام و
غلظه كالهواء والماء مثلا يوجب اختلاف معاوقتها ومقاومتها للمتحرك
فيها واختلاف المعاوقة والمقاومة يوجب اختلاف حركته في السرعة والبطء
على ان يكون كثرة المعاوقة بازاء البطء وقلتها بازاء السرعة فاذا تحرك
الجسم فيه اي في ذلك الخلاء بقوة اي بقوة محركة فيه سواء كانت تلك القوة
طبيعية او قسرية او ارادية فان البرهان يعم الكل واحدا منها اذا فرض
مساويا في جسم الوجود لو كان الفلك والملأ يحكم اي قطع تلك
المسافة الخالية لا في زمان بل في آن محال لان تلك المسافة منقسمة وقطع بعضها
قبل قطع كلها وانما احتيج الى بيان استحالته لانه لو جاز ان يقع الحركة
في ذلك الخلاء في آن ووقع حركة في الملأ الاول في زمان لم يكن لهذا
الزمان نسبة الى ذلك الآن اصلا العدم الى نسبة كالانسبة بين الخط و
النقطة فلم يتم البرهان لانه يتوقف على تلك النسبة بينها وهم فيه حركة الخلاء
وما وقع فيه حركة الملأ الاول لعرض مقاومة الملأ الثاني وبالعكس
الى مقاومة الملأ الاول على نسبة ... الاول وسوى بعضه في
زمان وما حصل من الا ان الحركة ممكنة في الخلاء فاما اذا وجدنا خلاء
بجانب داخل المجرد ولم يتصور فيه حركة قاطعة له لان كل حركة انما
لا بد ان يكون الى جهة ولا تحدد للجهة هناك وايضا الحركة لا بد لها من التقدم

المكان

على مجاري السرعة والبطء ولا يتعين في الخلاء للحركة حد منهما فلا حركة فيه
اصلا وايضا الجسم انما يلزم من الحركة في الخلاء لا من وجوده وفي نوع لا يلزم
استحالة وجوده لعدم الاول فان الكلام في الخلاء الذي يشغله الاجسام م
لان الخلاء عبارة عن البعد المجرد الذي كان مع الشيء المحض والعدم الصرف ولا يلزم
منه استحالة كامر ولو كان بعد البعد المجرد فان لم يمكن ان يتمكن فيه جسم
فلا كلام فيه ايضا لانه كالعدم فيه انه ليس مكانا للجسم ولو امكن
ان يتحرك فيه متحرك بالضرورة والامر الثاني فان المكان من حيث هو مكان
يصلح ان يتحرك فيه الجسم بالضرورة فاذا اوجب [illegible] فان اسم فيه ووقع الحركة
لا يستلزم حلول الحركة بما لا يلزم منها عن مجاري السرعة والبطء كان [illegible] الجسم
لازم لحلول المكان فيكون الحلول محالا او هو المطلوب ولم يسقط المنع
واما عن الثاني فبجواز ان يجوز عادة المستلزم محالا فلانه لم يكن بعض اجزائه
محالا او بعض او يكون اجتماع بعضها مع بعض محالا وليس الاجتماع فيما نحن
بصدده وليس ايضا شيء من اجزائه سوى كون المكان خلاء [illegible] بالضرورة
فيصير لم يكن الخلاء محالا وفي ملاء نسبة معاوقته الى معاوقة الاول كنسبة
زمان حركة الخلاء الى زمان حركة المتحرك الاول فيلزم عليه انما لزم لمكان ن
وجود ملاء نسبة معاوقته الى معاوقة الاول كنسبة الزمانين مطلقا اي
على اي وجه وجد فهذه النسبة المفروضة بين الزمانين بل لا بد لهذه [illegible]
من دليل والجواب لا نعلم ههنا فيكون حركة المعاوق كحركة عادم المعاوق
قال مانع الامام في الشفاء متمسكا بجواز ان يكون النسبة بين المعاوقين
بحيث لا يكون للمعاوقة القليلة اثر اصلا فان المؤثر اذا صغر بحيث يجاز
ان لا يؤثر كالقطرة الواحدة في نقر الحجر ولم يؤثر فيه التقاطر
فان للحركة بنفسها سهما من زمان لان الحركة من حيث هي هي ممتدة اتصالية
[illegible] ولا [illegible] بل [illegible] المعاوق فينطبق على
مسافة معينة وزمان الاول للحركة في الخلاء المفروض [illegible] زمان
[illegible] لا معاوقة فيه [illegible] الزمان [illegible] الحركة [illegible] ويجب
ان يكون محفوظا في الملاء الاول [illegible] زمان لاجل المعاوقة [illegible]
فيكون الزمان الذي بحصة الحركة نفسها محفوظا ايضا في الملاء الثاني
ويقع [illegible] الزمان الذي زاد لاجل المعاوقة في شيء اخر على قدر
النسبة بين المعاوقين فاذا فرضنا ان زمان الخلاء ساعة مثلا وزمان
الملاء الاول عشر ساعات كان تسع ساعات منها بازاء المعاوقة وساعة
واحدة بازاء الحركة فكان زمان الملاء الثاني الذي معاوقته عشر معاوقة

الملاء

الملاء الاول ساعة وعشر تسع ساعات اعني ساعة العشر او زمان
الملاء الثاني ساعات لا عشر فلا يلزم خلف اصلا لان الحركة تمتنع لم يوجد على ح
الا على مجاري السرعة والبطء التي هي مجردة فهي موجودة وما لا وجود له في الخارج
شيئا اصلا فلا يراد به كل للحركة مجردة اي لا يتيسر كل شيء على موجودة هو
هم وكونها محلا لا يوجد الا على مجاري السرعة والبطء الا لموجود ثم حيث
هي هي ولو اراد انها بشرط المشي على موجودة هو هم لكن لا يلزم من ذلك
ان يكون لمجاري السرعة والبطء مدخل في اقتضاء الحركة من حيث هي هي مقدارا
من الزمان بل والدليل مخصوص بان لكل شيء فرض لابد من احد النقيضين
بل لا بد له من لازم وذلك الشيء مجردا عن احدهما او من لازم على موجوده
وما لا وجود له المستدعى شيئا فيلزم لم يكن لاحد النقيضين او اللازم الشيء
قرينه ٢ مدخل في اقتضاء ذلك [illegible] وموجودا [illegible] فلنا [illegible]
فعلى الا يلزم من عدم [illegible] الحركة في الوجود الخارجي عن السرعة والبطء
لم يكن اقتضاء [illegible] السرعة والبطء لجواز ان لا يلازم امرين في الوجود
~~ويكون لكل منهما مقتضى نظرا الى ذاته فجاز ان لا يلازم امرين في الوجود~~
ويكون لكل منهما مقتضى نظرا الى ذاته فجاز ان يكون الحركة السريعة بعض
كونها حركة بعض زمانها ويكون [illegible] بعضها مقدار آخر من الزمان وذلك
فان ليس المطلق منها [illegible] للسرعة والبطء مدخل في اقتضاء الحركة للزمان
بل ان الحركة لا تقتضي الزمان الا مع مجاري السرعة والبطء لانها لا توجد
في الخارج الا مع احدهما ولم توجد فلم تقتض الزمان فاقتضاء الحركة
للزمان هو [illegible] فان [illegible] الزمان كما سبق وقد
بعد ان الجواب الصحيح تجويز اقتضاء الحركة بنفسها قدرا من الزمان [illegible]
لا يجوز ان تقتضي الحركة [illegible] والامتياز ووقع الحركة في نفس
ذلك الزمان [illegible] لان [illegible] تلك الحركة [illegible] ذلك الزمان
ولا يمكن ان يقتضي الحركة حركة بل الحركة من حيث هي حركة لا تقتضي الا زمانا على
مسافة مطلقة واما المعين للزمان فهو الجار المعين السرعة والبطء
واختلاف السرعة والبطء في الحركة الطبيعية والقسرية انما هو بحسب
اختلاف المعاوقة كل حركة لا بد ان يكون على مجاري السرعة والبطء لانها
لا محالة يكون على مسافة وفي زمان فاذا فرض حركة اخرى تقطع تلك المسافة
في نصف ذلك الزمان او ضعفه كانت اسرع او ابطأ من الاولى فان
كانت الحركة بنفسها اي مجردة عن شيء [illegible] لم يتحدد النفس
حال [illegible] السرعة والبطء بان يحصل [illegible] منهما ويتبع عنها الميل المحدد له

الحد ومع ذلك يثبت عليه الحركة السريعة او البطيئة ويجوز ذلك بناء على ما قدمناه في
تصوير البرهان من ان الحركات المفروضة في الخلاء وفي الملاء من جاز ان يكون
ارادية ولو كانت الحركة طبيعية او قسرية ايضا صح تحديد حال الملاء بالسريع
والبطيء الى معاوق من ذلك لان الطبيعة لا تعاوق نفسها ولا يصير لما كانت
بكل استعداد الحدود المختلفة التي للحركة اليها وكذلك القاسر لا يعاوق
نفسه لان المفروض تحريكه نحوه واحدة وكذلك القابل للحركة اعني الجسم المتحرك لا
تعاوق نفسه لان المفروض اتحاده فلا بد من امر اخر يعاوق المحرك في
مادته والا لم يكن له مدخل في اقتضاء حدود الحركة وذلك المعاوق
اما خارج عن المتحرك او غير خارج عنه فالخارج هو قوام ما في المسافة
من الاجسام فيختلف صلابة ورقة وغلظا كالهواء والماء يتفاوت حدود
الحركة سرعة وبطؤا والغير الخارج هو المعاوق الداخلي ولا يتصور
في الحركة الطبيعية اذ لا يجوز ان يقتضي الطبيعة امرا كشيئا ويقتضي ايضا ما يعوقها
عنه بالذات بل في الحركة القسرية فيجوز في الحركة الطبيعية يحتاج الى معاوق
خارجي فقط وفي القسرية يحتاج الى معاوق داخلي ايضا فلذلك لم
يستدل بها هنا على امتناع الخلاء واستدل بالقسرية اخرى على ان الجسم
القابل للحركة القسرية لا بد من ان يكون فيه ميل طبيعي فلو لم يكن معاوق لكان
الطبيعة او القاسر يقتضي ان يحركه على اسرع ما يمكن وذلك لا بهما يقتضيان
الحصول في المكان الطبيعي او القسري ولا يقتضيان الحركة الا لاجل هذا
الحصول فلولا ان يكون هناك معاوق لاقتضاء حصول الحركة على حد لا
يمكن حصولها على اسرع منه وذلك لان يقع الحركة لا في زمان لان الواقع
في زمان لا يكون اسرع الحدود ضرورة لما تقرر من انقسام كل زمان
فيكون اسرع فان فرضنا جسما يتحرك في خلاء لزم ان يكون حركته في زمان لانه
يقطع نصف المسافة قبل ان يقطع كلها ولا يكون في زمان لانها لا يكون
على حد من السرعة والبطؤ لعدم المعاوق لحد منها فلا يكون في زمان الا كان
واقعا على حد منهما كما عرفت فالحاصل لو وقعت حركة طبيعية او قسرية في خلاء
لزم ان يكون خالية عن حدود السرعة والبطؤ بكليتها وان يكون لا في زمان وذلك
محال ثم ليس لمن ذلك التقرير الذي اشرنا اليه كان في تصوير البرهان وتبين
انها في الحركة الارادية وان كان كافيا في تقرير اصل البرهان كما صورناه
هناك لكنها لا تكون في تحريره بعد ارادا النسبة بانتفاء الحركة في زمان الزمان
والجواب عنه بانها لا توجد الا على حد من السرعة والبطؤ فيثبت هو كذلك الا انه
في هم البرهان اذا اعتمد على الشبهة باستحالة انتفاء الحركة بعينها فقد راعينا

على ما

المعيز ح

من الحق

من الزمان والا لاستوى مع ما هو اقل منه في المسافة لا يلزم من ذلك ان يكون الزمان الحركة
بازاء المعاوق في الحركة الارادية لجواز ان يكون للارادة مدخل في تعيين الحد
الحد المعين لكن الزمان ذلك لكن لا يلزم نقص وانما الحمد لا دال على امتناع
الخلاء على الحركة الطبيعية والقسرية ومن الدليل الدال الخ يدل بصريحه على
ان الكلام في الخلاء الواقع في ما بين الاجسام كما قررناه لانه قابل للزيادة
والنقصان الخ اورد عليه ان المشهور الكل بان يراد به قابل الملء الخارج
هو غير لائق بوجوده في الخارج ولم يراد في الوهم ولا يكون قابل
الذي ليس مفروضا في ما وراء العالم اذ يمكن ان يفرض هناك بعد موجود او
بعد موجود فلا يكون ان المعدوم ذلك فيكون قابلا للزيادة والنقصان في المساواة
واللامساواة فان اجيب بان المعدوم وهمي كان مشتركا والجواب ان الخلاء
فيما بين الاجسام محصور بسطوح الخارج وقابل للمقدار بحسب الكل والذي لم
يكن موجودا واما ما وراء العالم فلا بعد ولا بعد فيه الا مجرد الوهم فلا
يثبت وجودا اعتبارها بل يكون كما وذلك لكونه مقدارا في الجهات مستطيلا كل
المقدار على الحركة الواقعة فيه فيكون متصلا اتصال الحركة فان كان كما بالعرض
اي جسما طبيعيا لم يكن خلاء ولو كان كما بالذات اي جسما تعليميا كان
مقدارا محتاجا الى المادة فلا بد من المحلول فيها فيكون بعد جسمانيا لا في
المادة فلا يكون هناك بعد موجود مجرد عن المادة هو مكان فصلا عن ان يكون
خاليا عن المتمكن او محتاجا الى المادة فلا بد من الانطباق على السطح الخارجي فلا
يكون مكانا خاليا عن المتمكن وان خبير بان المعدوم الاول انسب ان يكون كل
واحد من المقادير طبيعيا نوعيه يحصله كما بناء على القول بان المكان هو السطح المحدد
بل يستقل في العقل حاويها فيما لم يلحق بكلى اعراض عليه بانه ان اراد انه يستقل
فيها وفي العقل ايضا فمعناه لا يعقل بعد ذلك فحصلا اصلا بل يحصلا
فيها ومن لم لا يجوز ان يكون العام بالذات وجوده لا في فصل بنوعان
الطبيعة المقدارية المبهمة في الجهات ولئن اراد الاستقلال في الجهات مطلقا فذلك
محال لانه يجوز الاستقلال في الجهات الحسية لما كانت مناسبة للمكان ولهذا
تشتبه احديهما بالاخرى وذلك لان الاسراع الى كل واحد منهما مقصد للمتحرك
الاين الا ان المكان مقصد للمتحرك بالحصول فيه كما مر والجهة مقصد للمتحرك
بالوصول او القرب منها لا انه يصدق هو لما ان الجسم يتحرك الى الجهة كما
يوصل اليها او يقرب منها ويدل على كون الجهة امرا موجودا
ذا وضع استحالة وصول المتحرك وقربه بحركته الى معدوم او موجود
لا وضع له وقد يستدل على وجودها ايضا بكونها قابلة للاشارة الحسية

ان ح

موله ح

الجهة م

الجهات

ثم ان وضع الجهة فيما يحد بالاشارة وامتداد الحركة اذ لو كان وضعها فيها
عرض لكن لم يمكن الاشارة والحركة اليها ولذلك قيل ان الجهة بعضها ما للاشارات
والحركات في سمت الاستقامة بل هي منتهى الاشارات والحركات المستقيمة
والجهة طرف الامتداد لا يعال ان يكون الطرف للامتداد هو موضع على ما هي
الابعاد وهو لم يتجدد ولو سلم فلا حاجة الى الاستدلال على عدم انقسا[م] بها
لان الطرف عند من يعلم باستحالة لا يتصور الا بعد ثبوت الجهات هو مطمح النظر
عرسا هي الابعاد متصل به بعد عدم ان الاشارات عندها هي ولا انقسا[م]
ولا شك ان لما هي وكذلك الحركات المستقيمة انما هي في منتهى الاشكال
والحركات يجب ان يكون موجودا ذا وضع في امتداد اخذ جهة ويجب
ان يكون منتهيا طرف الامتداد لانه لا يجوز انقسامها في امتداد اخذ بها
الاشارة والحركة لما حكره فاما ان لا يكون منقسما اصلا او يكون منقسما في
امتداد واحد او في امتدادين فيكون نقطة او خطا او سطحا لا جوهر
لاستحالة وجوده ثم ان يكون اطرافا للامتداد الحسي قائم به طرف
الامتداد او بالعكس الامتداد سمي بهاية وطرفا وبالنسبة الى الحركة والاشارة
سمي جهة ومنها انه المقصود بما ذكر في الرد على من احتج بان الحركة
في الشيء المنقسم حاصلة في هذا العالم الحركة في الشيء اما في الحركة
فان الجهة منتهى او اليه الحركة فلو وجدت الحركة في الجهة كانت الجهة مسافة
وانه محال ويرد الجواب انا ندعي الجهة ان المقصود بالحركة الحصول
فيه كالمكان او الحصول عنده وصولا او قربا منه كالجهة لا بد ان يكون موجودا
حال الحركة واما ما يحصل بالحركة فيجب ان لا يكون موجودا حال الحركة
كالمكان فيه الاشارة ومنها انه مقول المكان مقصود بالحصول فيه قطعا
مع ان الجسم اذا تحرك في الهواء فالمكان الذي يحصل فيه عند انتهاء
الحركة عند القائل بالسطح لم يكن موجودا حال الحركة بل عند انتهائها كما
ان السطح لم يكن موجودا حال الحركة بل حال انتهائها فالقصد الى الشيء
بالحركة للحصول فيه لا يستلزم وجود ذلك الشيء الا حال الحصول فيه ولا قبله
فلا يكون موجودا كالمكان عند القائل بالسطح ووجد الا يكون كما في المثال المذكور
عند القائل بالسطح فلم لا يجوز ان يكون الحال في الجهة كذلك فلا يكون موجودة الا
عند الوصول اليها او القرب منها دون حال الحركة اليها ثم يجب حال
الحركة لا وجود لكن الشيء الذي يقصد بها الحصول فيه او الوصول اليه
او القرب منه واما وجوده فيجب ان يوجد مع وجوده والا لم يتصور كونه مقصودا
بالحركة على انجاز الحال المذكور بالضرورة واما وجوده بعينه فلا يجب وقد

بحاجة الى ذلك بان المدعى وجود المكان والجهة في الجملة سواء كان حال
الحصول او الوصول او قبله ثم تبدل بالعرض مثل اليمين والشمال و
القدام والخلف وذلك لان المتوجه الى المشرق مثلا يكون المشرق قدامه
والمغرب خلفه والجنوب يمينه والشمال شماله ثم اذا توجه الى المغرب
تبدل الجميع فصار قدامه خلفه وبالعكس ويمينه شماله وبالعكس واما الفوق
والتحت فلا يتبدلان لان القائم اذا صار منكوسا لم يصر ما يلي راسه
فوقا وما يلي رجله تحتا بل صار راسه تحت ورجله فوق فهما جهتان
واقعتان بالطبع لا تتبدلان بالعرض لا يقال اذا وقف شخصان على طرفي
قطر واحد من الارض فالجانب الذي يلي راس احدهما يلي قدم الاخر
فما هو فوق بالنسبة الى احدهما تحت بالنسبة الى الاخر فهما ايضا متبدلان
بالعرض نعم اذا فسر الفوق بما يلي السماء والتحت بما يلي المركز لم يتبدلا اصلا
لانا نقول ان الفوق هو ما يلي راس الانسان طبعا والتحت ما يلي قدم
الانسان طبعا ومعنى ذلك انما يستلزم مستعمل الجهتين واذا فرض
قدم احد الشخصين تحت راس الاخر لم يكن على الهيئة الطبيعية فلا تبدل فيهما
اصلا والجهات المتبدلة بالعرض غير متناهية لان الجهة طرف الامتداد
على ما مر ويمكن ان يفرض في كل جسم امتدادات غير متناهية سواء فرض
متقاطعة او غير متقاطعة قال الامام لما كانت الابعاد متناهية المقدار
وجب ان يكون للامتداد الخطي طرفان هما جهتان وللامتداد السطحي اذا كان
مربعا اطراف اربعة هي خطوط المحيطة ولو اعتبر النقط من الخطوط كانت
الاطراف التي هي جهاته ثمانية وعلى هذا القياس اذا كان مخمسا او مسدسا
الى غير ذلك والحال في الاجسام على قياس ذلك فان المكعب له اطراف
وهي سطوحه ستة وخطوطه اثنا عشر ونقطه ثمان فان اعتبر سطوحه فقط
كانت جهاته ستا وان اعتبر معها الخطوط ايضا كانت جهاته ثمانية عشر وان اعتبر
معها النقط كانت جهاته ستا وعشرين قال ولا جهة بالفعل للدائرة
ولا للكرة وجهاتهما بالقوة غير متناهية ورد عليه بان الدائرة لها طرف
بالفعل هو الخط المستدير المحيط بها وكذا الكرة لها طرف بالفعل هو سطحها
المستدير المحيط بها فوجب ان يكون لكل منهما جهة واحدة بالفعل فان
قلت هذا الكلام يصرح بما يدل على ان جهة الجسم قائمة به فكيف يتصور حركة
الجسم الى الجهة للوصول اليها او القرب منها كما ذكرتم سابقا واذا لم
ان يكون جسم جهة لنفسه قلت ليس الجهات مطلقة ومطلق الجهات انما الجهات
المطلقة هي منتهى الاشارات ومنتهى الحركات المستقيمة على ما ذكرنا فالنظر اليها

الاول مثل ان جهة الفوق هي محدد بالفلك الاعظم لانه منتهى الاشارة الحسية
ومقطعها وبالنسبة الى المركز مثل هي مقعر فلك القمر لانه منتهى الحركة
المستقيمة والاول هو الصحيح لان الاشارة اذا امتدت من فلك القمر كانت الى
جهة الفوق قطعا لكونها آخذة من جهة التحت متوجهة الى ما يقابلها واما
مطلق الجهات فمنتهى الاطراف العامة لكل جسم اذ يمكن اعتبار انتهاء
الاشارة والحركة بها واقتصارهم على واحد بازاء الجهات المطلقة كالاكتفاء
فسمى باسمائها والحكم بان الجهات ست مشهور وليس بحق بحسب الشهرة
امر عامي وخاصي اما العامي فهو ان الانسان بحسب جنبيه انه علمها
اليد اليسرى وظهر وبطن ورأس وقدم فالجانب العوي الذي منه ابتداء
الحركة يسمى يمينا وما يقابله يسارا وما يحاذي وجهه والجهة كانه بالطبع
وما يحاذي ظهره يسمى خلفا وما يقابله خلفا وما يلي رأسه بالطبع
يسمى فوقا وما يقابله تحتا ولما لم يكن عندهم سوى هذا ذكروا وجدوا انه منهم على
هذه الجهات الست واعتبروها في سائر الحيوانات ايضا وجعلوا الفوق
ما يلي ظهورها فان الطبع والتحت ما يقابله نحو الصغار ثم في سائر الاجسام
وان لم يكن لها اجزاء متمايزة على ذلك الوجه واما الخاصي فهو ان الجسم
يمكن ان يفرض فيه ابعاد ثلاثة متقاطعة على زوايا قوائم ولكل بعد منها طرفان
فلكل جسم جهات ست الا ان اسماء بعضها عن بعض هنا موقوف
على اعتبار الاجزاء المتميزة والجسم فطرفا الامتداد الطولي يسميهما الانسان ن
باعتبار طوله قامته حين هو قائم بالفوق والتحت وطرفا الامتداد العرضي
يسميها باعتبار عرضه قامته باليمين والشمال وطرفا الامتداد الثالث ويسميها
باعتبار ثخن قامته بالقدام والخلف فالاعتبار الخاصي يشتمل على الاعتبار
العامي مع زيادة توجه بطريق متقاطع الابعاد وتعدد الجهات ولا يخفى
ان العامة غافلون عنها وان امكن يطلعوا اعتبارهم عليها وانت تعلم ان
قيام بعض الامتدادات على بعض على الانحصار في اعتبار الجهات وان لم يعلم
كانت الجهات غير متناهية لامكان ان يفرض في جسم واحد ابعاد غير متناهية
واحد وامتدادات غير متناهية فظهر انه المشهور في انحصار الجهات في
الست ليس بحق فمعول الجهات الواقعة بالطبع غير متناهية لان
الجهات المطلقة في الجسم متبدلة لها الغرض في غير متناهية وان الطبيعة لا
تتبدل بهي جهتا الفوق والتحت ولا شك ان الامتداد المنتهي لها بالفرض غير
منسطها مخصوصا اذا كان غير متناهية فيكون اقتصر على البحث عن الجهتين
الطبيعيتين اعني الفوق والتحت وانما كانتا طبيعيتين لان الاجسام المتعلقة

بعضها يتحرك بالطبع الى جهة الفوق كالنار والهواء وبعضها يتحرك
بالطبع الى جهة التحت كالماء والارض فلولا انهما جهتان متمايزتان بالطبع
لما تصور ذلك بل هما جهتان حقيقيتان لا تتبدلان بالطبع لان الاجسام الطالبة
لاحديهما تارة على الاخرى وايضا الرأس للانسان والقدم بطبعهما الى
تلك الجهتين واما سائر جهات بعضها فتحدد بهما ولهم اقوال في ان
جهة الفوق اهي السطح الاعلى من الفلك الاعظم وان كانت واحدة بالمحدد
الا ان جهة التحت اعني المركز ليست كذلك ولو كان تحدد المركز وتعين
وضعه بالمحدد ايضا فتعين المحدد لو صح الجهة اعم من ان يكون الجهة فيه
اولا والجزء الاعظم بعضها بل يعمه اي الجزء الاول والطرف الاخير
وضعه والاتحاد وبعضه بل يعارضه ومكان وكل الاجزاء معه ووضعه ومحدده
يكون بالضرورة وضعيا في ذلك المحدد اي يكون بعيني وضعها في
ذلك المحدد او بذلك المحدد لما عرفت والاجوز ان يكون وضعها في
خلاء لا متناهي وجوده وايضا الاشياء في الخلاء بعد البعد المحض موجود
موصوف بمقدار ومقابلة بالطبع والخلاء مشابه اي خلاء الاجزاء
من امور مخالفة الجسم لكون بعضها جهة حقيقة وبعضها جهة اخرى مقابلة
للاولى وهو الجسم الذي يكون متقابلا لان المتناهي يوجد فيه حدود
محيطة بالجسم كالسطوح والخطوط والنقط واما بعض الخلاء المتشابه
فيها على ان امتداد المحدد لا يتوقف على تناهي الابعاد وجود الجهات   الابعاد م
الطبيعية التي يسميها الناس فلا بد ان يتعين صفتها فيمتنع وضعها اما
ان يكون في جسم مساو او جسم غير مساو اي ان يجوز ان وجود جسم لا يتناهى
لم يجز ان يتحدد به وضع الجهات الطبيعية وان يتبين ان بحالها بعض وضعها
في الخلاء بعد البعد المجرد بالتشابه وجهة الجهة في المحال فعلم ان
الاشياء والابعاد عوارض المادة كما تقرر في الخلاء بالمعنى الاخر
كان البعض للخلاء اشارة الى ان امتداد المحدد لا يتوقف على استحالة
الخلاء ايضا لو جوز كونه خاليا وموجودا لكن لان بالاوضاع لم اصلا لا
يتحدد ولا يتعين به وضع شيء آخر وعلى التقدير بل لا بد من الجسم
ولا بد ان يكون ذلك الجسم متناهيا لوجود حدود متمايزة مخالفة الجسم
لان الجسم اللين بالطبع لا بد وان يكون طرفي امتداد اي جهتا
العوق والتحت طرفا امتداد واحد متقابلان بحيث اذا كان احد   بها
غاية العوق من الجسم كان الاخر غاية التحت بل يقول ان الجهتين
تقابل الفوق مقابلة وغاية الاسفل مثلها ان لا يحدد بها وتبين بها اخرى

بل المعاملة بينهما على وجه لا يمكن ان يتوهم ما هو ابلغ منه بحيث لم يكن احد منهما

عالماً بالموجود الآخر بحيث لا يتصور هناك ما هو ابعد ولا يمكن ان يصل احد من

لا يتحدد لم يخرج واحد منهم حيث هو واحد لان كل واحد من الجسمين الخ

اي لا يتحدد بما هو الجسمين الا غاية القرب واما غاية البعد عنه فلا يتحدد

به وسطوا لا مالجسم الاخر لانه يمكن ان يفرض جسم بالذي هو ابعد منه عن

الاول فلا يتحدد بالجسمين المفروضين جهتان احدهما غاية البعد عن الاخر

بحيث لا يتصور ما هو ابعد منها فان البعد عن الجسم الاخر اذا كان بحاله غير لا يتحدد

اصلا فان كل ما يفرض انه ابعد لا يمكن ابعد اذ يمكن ان يفرض ما هو ابعد منه اذ كل

الابعاد بحالها سواء كان البعد عنه وامعا وحد الحاله فانه يتحدد الابعد هناك

في المركز اذ لا يمكن ان يتوهم بسطاً اخر في البعد عن المحيط من المركز فان قلت

المركز ولم كان ابعد الابعاد المفروضة عن المحيط الا المركز والمحيط لم يكن ابعد الابعاد

المفروضة عن المركز طول ان لم يفرض قطر المحيط اعظم مما فرض ... فلا يكون الجهتان

واحد على ... ان لم ... كما ... فان على ... الوجه

المركز فان كون احدهما ابعد الابعاد المفروضة عن الاخر ممكن ... كرنا

واما كون كل واحد منهما ابعد الابعاد المفروضة عن الاخر فلا يمكن الا في

جسم واحد ولا ... حسبه ... جهة الفوق هي محدب الفلك الاعلى

الذي لا يتحدد ما وراءه الا بحدا التوهم وجهة التحت هي مركزه الحقيقي الذي هو

مركز العالم بعد نفي الاصول الحكمية هذه الاصول واجتنابها كما تر

سلم امكن ان يتحد لال بها على اثبات الافلاك المشهورة عند الحكماء

كما ذكر في علم الهيئة واما المتكلمون ومنهم المرجح ... الكلام فانهم قايلون

بان الفاعل المختار يحرك الاجرام ... على الاحوال ... ويمتنع الخرق

والخلاء عائد ... لمخالفته الاصول فلا يمكنهم الاستدلال

بها على تلك الاحكام المبنية عليها وامثال ذلك انما نشا من خلط العلوم

بعضها ببعض لان الجسم المتحرك بالذات المتحرك بالعرض حقيقة بالحركة

حقيقة سواء كان ... حركة العام ... او ... والمتحرك

بالعرض لا يتصف بالحركة ... كجالس السفينة الذي يوصف بالحركة تبعاً

لما فان هناك حركة واحدة قائمة ... السفينة حقيقة وهي متحركة بالذات

بتلك الحركة ويوصف الجالس فيها بتلك الحركة على سبيل المسامحة وبالعرض

وكذلك لا يمكن ان الجسم الواحد لا يمكن ان يوصف في حالة واحدة بحركتين ذاتيتين

لا الى جهة ولا الى جهتين وانه يمكن اتصافه بحركة ذاتية وبحركات اخرى عرضية

فلا يمكن ان يجاز ان يحل ... آثار حركات متعددة ومن هذا الاصل ... الاستدلال

تحلـ

و ٤٧

يحلق به ووجود الاتصالات والحركات الفلكية المستديرة البسيطة

فلا تسقط تلك الحركات ولا يقف المتحرك بها فاذا راي كوكب في الفالم

يكن هناك ... جسم يل ... حركات ... او ... والحسب

الرؤية دون الجسم ووجود المسافة بينهما فلا يكون المتحرك بها مارة

سريعاً ومارة بطيئاً جسم ولا يكون ايضاً ... كالرجعة ...

راجعاً بل ... جسم بل يكون هناك ما يوجب السرعة والبطوء والرجوع

بحسب الرؤية مع كون الحركة البسيطة متشابهة في نفس الامر وامتناع

الخرق والالتيام على اجرامها فانه اذا ... على اجرامها امكن ان لا

يكون هناك الافلاك ويكون يتحرك فيه الكواكب خارقة له كالسمك في الماء وكذا

اذا جاز الخلاء امكن ان لا يكون هناك فلك اصلاً ويكون الكواكب متحركة في الخلاء

وامكن ايضاً ان لا يكون الافلاك على ... وجود ... يظهر منها حركة

واحدة بسيطة كالفلك الاعظم وكرة الثوابت فان الاول يتحرك حركة

واحدة دائمة لا تركيب فيها اصلاً وكرة الثانية يتحرك حركة واحدة ... الكل

ويتحرك ايضاً بالعرض بحركة الفلك الاعظم او حركة كالافلاك ... الكواكب

السيارة فان حركة كل واحد منها مركبة من حركات ... الا انها التاء

خرون

سعر واما المهندسون فقد اثبتوا افلاكاً كلية ثابتة وجعلوا الحركة اليومية

لكرة الثوابت وحكموا لعدم احساسهم بالحركة البطيئة ... للثوابت وما ذكره

المهندسون سواء ... والشرع ... السموات السبع والكرسي و

العرش واحد منهما ... كوكب استدل عليه بطلميوس بانه لو كان كوكباً

بطلميوس في
الصحيح بطليموس

لرأينا تلك الكواكب لان الافلاك شفافة لا لون لها فلا يحجب الابصار عن

رؤية ما وراءها ... بانه لم ... لم الفلك الاعظم وفلك البروج غير

ملونين وبانه جاز ان يكون تلك الكواكب صغاراً ... لصغره ... غاية البعد ...

فالناس ... يعلم كونه مكوكباً تحرك الكل بالحركة اليومية الحركة المحاذية

بحركة الكل والحركة الاولى التي ... اعلى الاجرام السماوية ... الخفي

على احد ... عليها مدار الليل والنهار ... يوم وليلة ... بانها

للجرم المحيط بالكل لانه ادور ... ويحرك ... بالعرش ويسمونه بالاطلس

بناء على خلوه عن نقوش الكواكب وزينتها وتحته فلك الثوابت انما يحصل

فلكها تحت الفلك الاعظم لشمول حركة الاعظم اياه وهو ولا كل السيارات

لانكساف الثوابت بها ... على السيارات اعني زحل ... وفلك البروج

لانحصار ... البروج عليه ... البروج ... وقوع الفلك الاعظم

مارا ... فلك البروج ... المتوهم يوصل الخطوط ... الكواكب

الواقعة في كل قسم منها ثم فلك المشتري وذلك لكسفه زحل ثم فلك
المريخ لكسفه المشتري وهذه الكواكب الثلاثة تسمى بالعلوية ثم فلك الشمس
اذ لها اختلاف مضطرد دون العلوية واما فلك عطارد اي لان بعضهم ذهب
الى ان فلك الزهرة فوق فلك الشمس وبعضهم الى ان فلك عطارد فوقه
وذلك لانهم لم يعلموا حال هذين الكوكبين المسميين بالسفليين بالقياس الى الشمس الا
بالكسف واما اختلاف المنظر فللشمس بطليموس كون الشمس في اوسط ما
يعد من الكواكب السيارة ثم فلك القمر وذلك لكسفه لجميع الثوابت والسيارات
ولكونه ذا اختلاف منظر معتد به وهذه السبعة تسمى ممثلات الافلاك
البروج لمماثلتها اياه في المنطقة والقطبين تشتمل على فلك تدوير وفلك خارج
المركز فهذان الفلكان الجزئيان اعني التدوير وخارج المركز يسميان بالاصغر
اذ بهما ينضبط اكثر الاختلافات المشاهدة في الافلاك كالاسراع والابطاء
والاستقامة والوقوف والرجوع على اصل اصحاب الهيئة لكن بطليموس ذهب الى
اثبات الخارج لما اوله ذلك لكون اصل الخارج ابسط من التدوير
لانه يتم بحركة واحدة ودائرة واحدة بخلاف اصل التدوير فانه يحتاج الى
حركتين ودائرتين واثبات الابسط اولى للاثبات اثبات فضل مستغنى
عنه ولذلك جعل قطر التدوير مساويا للبعد الخارج خارجا للتجربة و
معولا للحدس بانه موجود ومفقود وممثل القمر محيط بالمائل اي المائل في
جوف الممثل للاوج كما هو حال خارج المركز بالقياس الى ما هو فيه
من الافلاك الممثلة لسائر الكواكب السيارة وهي ما عدا عطارد ومائل
القمر غير منها موافق المركز لمركز الارض هي التسعة الكلية ممثل
القمر ومن السيارة خمسة متحيرة انما سميت متحيرة لكونها تارة مستقيمة في حركتها
وتارة واقفة مكانها وتارة راجعة كالمتحير في امره وما عدا السبعة المسماة
بالسيارة لكونها متحركة بحركات خاصة سوى حركة الجملة تسمى ثوابت اما للثبات
وضع بعضها الى بعض واما لحركتها الخاصة بها بطيئة جدا بحيث لا تدرك
الا بالارصاد الجمعية وكانها بانسانها ساكنة لا تتحرك بحركة خاصة وقد
وجد منها الف ونيف وعشرون اي اثنان وعشرون او خمسة وعشرون
معلوم مواضعها بالطول والعرض بالقياس الى منطقة البروج وبعضها ومقادير
بعضها بالقياس الى بعض وقد جعل موضع الثوابت فيما هو داخل الفلك الثامن كالقرائن
عن المقصود ولا يكن حرم الشيخ بما هو على علم الكلام لكنا اشرنا هاهنا الى
بعض الاصطلاحات والمناسبات ترغيبا للطالب على التوجه الى الكتب
فعلم الافلاك كلها بسائط الجسم البسيط غير مادة بانه الجسم الذي لم يتركب

جزؤه المقدار مساويا بالكلية الاسم والحد وعلى هذا الكل العظم واللحم
وما يشبههما بسيط بحسب الحقيقة لتركبها من العناصر الاربعة الى على اجزاء
مقدارية له بحسب الحس واما هو بالجزء بالمقدار احد اجزاء العضو
النوعية العنصرية وعلى الهواء على هواء مثلهما والاشكل الفلكي بسيطا
لاحقيقة ولا حسا لان الجزء المحسوس منه ليس بفلك وقد يرسم ايضا
بانه الجسم الذي لم يتركب حقيقة من اجسام مختلفة الطبائع وعلى هذا ايضا
لا يكون اللحم وطا بسيطة بحسب الحقيقة بل بحسب الحس لكن لا يمتنع
من بساطة الفلك بحسب الحقيقة فهذا الاعتبار اعم من الاول وهو المراد
هنا لاستحالة وجود الحركة بدون الميل يريد ان الارصاد المتوالية
تدل على ان الافلاك متحركة بالاستدارة وتسمى السماء الغربية الحركة
هو الميل ولا بد للافلاك من ميل مستدير فهو مستدير لحركاتها المستديرة
وليس ذلك الميل قسريا اي مستفادا من امر خارج عنها والا لكان حركاتها
على وفق حركة القاسر اي الحاوي الذي يتحرك بحركة المحوي على حركة وعلى
ان يساوي الحاوي والمحوي في الحركة جهة وسرعة وبطوءا وليس الامر كذلك
فان لكل فلك حركة في الحركة ما بحوله ورد عليه ان القاسر لا ينحصر في
الحاوي ولعل الجسم الجواز ان يكون فاعلا مختارا قسرا كل واحد منهما
على حركة مخصوصة بحسب ارادته وايضا هو في المقصود المعاصرين بالحركة
ممنوع فان الجسم اذا امر على الماء كان حركة نحو السفل مع ان الماء
يتحرك الى جهات اخر وايضا فان الحاوي اذا تحرك وتتبعه حركة المحوي
بحيث يتحرك على قدر حركة الحاوي في الجهة والاسراع والابطاء كانت حركة
المحوي حركة بالعرض لا حركة قسرية الارب انهم يجوزون القسر الدائم ويجوزون
حركة المحوي بحركة الحاوي ابدا فلا قائلين بقسر الحاوي للمحوي ان يكون
على نحو اخر بحيث يكون المحوي متحركا بالاراد ولا يلزم تساويهما في الحركة مما ذكر
فيكون طبيعيا اما مع شعور او لا وعلى الطبيعي ولم يعل في طبيعتها الان
الطبائع تساوي كل ماله شعور واراده فكالاشعور له والطبيعة اكثر ما تعالج الانها
مقهورة لعدم الاراده والعامل للقاسر هو الا يكون جاهلا عشقا ولا القسر ومن نحو
باصل ان السعي حاكي ان يفعل بالارادة اعطى الاحكام مع توجهها الى الاشلى و
مرافعة انما يتحمل وكان عن الطبيعة الى الارادة لما وتوابد ذلك انهم صرحوا
بان الحركة المستديرة لا يجوز ان يكون طبيعية لا لكان المطلوب بالطبع مهروبا بالطبع
بحركة واحدة فان كل نقطة تفرض فيما يكون طالبها غير الهرب بخلاف الحركة المستقيمة
الطبيعة لطلب المكان الطبيعي فان كل نقطة تفرض على المسافة هنا تكون مطلوبة للطبيعة مهروبا

فيها تحركين لا تحركة واحدة على ان قوله لان الطبيعة الواحدة لا يقتضي توجها الى شيئين
ومن وليته لا يمكن ان يتمسك به ههنا لاشتماله على الدور فانا لا نعلم ان الفلك طبيعة
واحدة وانما يكون كذلك لو كان بسيطا والكلام فيه الا ترى انه يعد اثبات
تحدد الجهات قالوا انه لا يقبل الحركة المستقيمة والا لكانت الجهات متحددة قبله
فيجب ان يكون بسيطا والا لكان اجزاؤه المختلفة الحقائق قابلة للحركات المستقيمة الى
احيازها الطبيعية فيكون الجهات متحددة قبله الا ان المركب منها هو بواسطته
على امتناع الحركة المستقيمة وهو امتناع الحركة المستقيمة عليه كونه محددا الا على انه
ذو طبيعة واحدة لا يقال الطبيعة لما كان الطبيعة الواحدة لا يجوز ان
يقتضي توجها الى شيء بالحركة المستقيمة وقد قلنا بالحركة المستديرة توجه عليه
سؤال مشهور وهو ان الجسم الذي في طباعه ميل مستقيم قد يعرض له الحركة و
السكون في حالتين مختلفتين كما ذكر فلم لا يجوز مثل ذلك في الجسم الذي في طباعه
ميل مستدير فان قلت هو يعلم انها لا يقتضي في حالة واحدة توجها وصرفا
فلا يرد عليها ما ذكر قلت بل الدعوى ان ما في طباعه ميل مستدير لا يقتضي ميلا
مستقيما اصلا على ان اجتماع الميلين لا يقتضي توجها وصرفا ما لعكس الى شيء
واحد كما اذا تحرك بالاستقامة قطعة وعلى الاستدارة على قطعة فالاولى
لو التعويل في امتناع اقتضاء الطبيعة الواحدة للميلين بكليهما على اقتضاء
البسيط امرين مختلفين ولم يبق سوى اللفظ في الوجه لكنا نقول ان الثابت
عدم تمام قوله الطبيعة الواحدة من جهة واحدة لا يقتضي امرين مختلفين واما
اقتضاؤها للمختلفين بحسب شرطين متغايرين فجائز الا ترى الطبيعة الواحدة
قد اقتضت امرين متقابلين اعني الحركة والسكون بحسب شرطين متنافيين
اعني الخروج عن المكان الطبيعي وعدم الخروج عنه لانا نقول اقتضاء الح
يعني ان الحركة والكون في المكان الطبيعي وان كانا امرين موجودين
يعقل كل منهما مع الآخر الا ان احدهما اعني الكون هو المطلوب اولا وبالذات
والآخر اعني الحركة وصلة اليه فاذا اخرج عن المكان الطبيعي اقتضت الحركة
واذا حصل فيه لم يقتض فاقتضاء الحركة تبع لاقتضاء المكان الطبيعي و
راجع اليه بالحقيقة واما اقتضاء السكون فمعناه عدم اقتضاء الحركة فالطبيعة
الواحدة ههنا لا يقتضي من حيث هي هي الا الحصول في المكان ومن شرط الخروج
عنه يقتضي الحركة فلا يثبت للطبيعة الواحدة ما ادعيتم استحالته اعني اقتضاء
امرين اولا وبالذات كما في اقتضاء الميلين المستقيم والمستدير فلا يرد
ما قلتم ان الطبيعة الواحدة يكون اقتضاء الحركة واقتضاء السكون شيئا واحدا مع ان كل
واحد منهما يوجد مع عدم الآخر وكيف يكون ذلك الشيء الواحد هو اقتضاء المكان

الطبيعي فان اقتضاء المكان يوجد حال الحركة بدون اقتضاء السكون
ويوجد حال السكون بلا اقتضاء الحركة وايضا قد اعترفتم بان استدعاء
المكان واقتضاءه يستدعي اقتضاء الحركة بشرط واقتضاء السكون بشرط
آخر والشك ان الملزوم يغاير اللازم واما اقتضاء الحركة المستديرة
فهو مغاير لاستدعاء المكان الطبيعي اذ قد يوجد احدهما مع فقد الآخر
وقد يوجد معه قوله فان استدعاء الحصول في المكان الطبيعي يوجد
في العناصر مع فقدان اقتضاء الحركة المستديرة واقتضاء الحركة المستديرة
يوجد في المحدد مع فقدان استدعاء الحصول في المكان الطبيعي عند القائل
بالسطح وقد يوجد ان معا كما في سائر الافلاك فهما متغايران لا ارتباط
لاحدهما بالآخر فان الحركة بالاستدارة لا يتوصل بها الى
الحصول في المكان ولا بالعكس بل المطلوب بالحركة المستديرة هو الوضع
كما ان المطلوب بالحركة المستقيمة هو المكان وفي الامكنة مكان طبيعي يطلبه المتحرك
بالاستقامة وليس في الاوضاع وضع طبيعي يطلبه المتحرك بالاستدارة
فان كل وضع يعرض يكون طلبه بالاستدارة عين الهرب منه فيكون المطلوب بالطبع
مهروبا عنه بالطبع في حالة واحدة بحركة واحدة وهو مستحيل فلا يكون اقتضاء
الميل المستدير راجعا الى اقتضاء الميل المستقيم ويعالمه ولا يكون ايضا
راجعا وتابعا لما رجع اليه اقتضاء الميل المستقيم وتبع اعني اقتضاء
الحصول في المكان الطبيعي فلو اجتمعا في طبيعة واحدة كانت مقتضية لشيئين
اولا وبالذات هذا غاية ما يمكن ان يقال في تمشية هذا الكلام وتطبيقه
على ما وجهناه قوله لانا نقول اقتضاء الحركة والسكون شيء واحد
دفع لما ذكر من الالزام لكنه يخالف شرحه انه يجوز ان يقتضي الطبيعة الواحدة وجودهما
لذاتها ولسبب شرط يفعل لكنها احدها لا يكون وسيلة الى الشيء الاول
ولا ان احدهما لا بالذات ستعانة انما المستحيل ان يقتضي وجود كليهما لذاتها
سيئين فلم لا يجوز ان يقتضي وجود كل من المستدير او من شرط منهما معا
او بالعكس فلا يكون ان راجعا الى شيء واحد ولا احدهما الى الآخر
ثم ان ادعى ان الطبيعة الواحدة لا يقتضي وجود كل من المستدير او معا ولا
لكان الواحد من حيث هو واحد مصدرا لاثرين مختلفين كان صحيحا لعدم
تسليم تلك القاعدة وكان السؤال باقتضاء الطبيعة الواحدة للحركة و
السكون ساقطا بدون ذلك التطويل اذ ليست وجودهما مقتضية لها
كما لا يخفى لكانت سائطها قابلة للاجتماع الخ لقائل ان يقول لم لا يجوز
ان يكون المواضع الطبيعية لتلك البسائط متباينة ويكون تلك البسائط مجتمعة

أي يل

كي

اعني الحصول في المكان الخ
ح

يعني

معاً مسالمة لبعضها بعضاً كالكوريات واجزائها الطبيعية واعتبر ان ايضا
بان الصور التي على ظاهر صحة انها تدل على ان الفلك لا يقبل شيئاً منهما وحركته
ولا يلزم منه ان لا تكون بسائط اي اجزاؤه قابلة لهما اذ يجوز ان تكون
او يمتنع عنه باعتبار صورته النوعية لا الجنسية للبسائط ولا يمتنع عنهما
باعتبار صورها لا يقال اذا كان الفلك متحركاً على الاستدارة كان اجزاؤه
الموجودة فيه بالفعل ايضاً متحركة بالاستدارة وهي على طبائعها لكل الاجزاء ميل
مستدير فلا تكون فيها ميل مستقيم فلا تقبل الحركة المستقيمة لانا نقول يجوز ان
تكون حركات الاجزاء بالتبعية مستندة الى طبيعة المركب المقتضية لحركته فلا تكون
في طبائع الاجزاء ميل مستدير حتى يمتنع عليها الميل المستقيم والحركة المستقيمة
وما ينتهي اليها كالكيفية الفاترة المتوسطة بين الحرارة والبرودة و
الكيفية اللذاعة المنتهية الى الحرارة والكيفية المجتمرة المنتهية الى البرودة
والاكان فيها ميل صاعد او هابط وذلك لان الحرارة توجب الميل الصاعد
والبرودة الميل الهابط فيلزم ان يكون الفلك قابلاً للحركة المستقيمة وقد
علمت ان ايجاب الحرارة للميل الصاعد مثلاً مشروط بكون المحل قابلاً و
الفلك لا يقبله فلا توجب الحرارة فيه ميلاً صاعداً فلا يلزم انتفاء الحرارة
عنه عن الكيفيات الانفعالية اي الرطوبة واليبوسة انما سميتا انفعاليتين
لظهور الانفعال فيهما فانهما تقتضيان المحل نحو الانفعال السريع والبطئ
عن الفاعل وسميت الحرارة والبرودة فعليتين لظهور الفعل فيهما فانهما
تقتضيان محلهما الى الفعل في ما يجاوره بافادة تلك الكيفية وان كانت مع ذلك
لا يعم منشا الفعل والانفعال معاً في حصول المزاج منهما كما سيأتي
وما ينتسب اليهما كاللزوجة التي هي كيفية تقتضي سهولة التشكل مع
عسر التفريق وتحصل من شدة امتزاج الرطب الكثير باليابس القليل
وكالهشاشة التي هي كيفية تقابلها وربما تعتبر كيفية متوسطة بين الرطوبة
واليبوسة على قياس الفاتر بين الحرارة والبرودة والاكان
قابلة للخرق والالتئام والانفعال والانفصال فيلزم الاتصاف بتفسيرهما
للخرق والالتئام وقد تفسر هاهنا بان الرطوبة واليبوسة ان فسرنا
بكيفية تقتضي احدهما سهولة الالتصاق بالغير والانفصال عنه والاخرى
صعوبتها فلا يلزم ان ما كان يسهل الالتصاق والانفصال او يصعبها
بالقياس الى الغير يكون قابلاً للانفصال والاتصال بمعنى الخرق والالتيام
وكذا ان فسرنا بما يقتضي سهولة التشكل او صعوبته اتجه ايضاً ما قيل من انه
لا يلزم من سهولة تواردِ الاشكال على احد الوجهين ما ذكر لا انه استدل على عمارة
الجسم

الجسم الفلكي الطبيعي بان مكاناً من مكانه اذا اخذ كل الجسم الطبيعي اتصاله
بان يتبعه ودرك ان الفلكي الاول وجوز شيء غيره بعد تعاقب الشكل بلا
خرق والتئام فيكون قابلاً للحركة المستقيمة فيبطل الامر ذلك لجواز
انفصال اجزاء الجزئين عن الجزء وحركته على الاستدارة دون الاستقامة و
يمكن ان يجاب عنه بان اجزاء الجزئين اذا انفصل عن الاخر وبعد خروجه عن مكانه
وهو المراد بالحركة على الاستقامة ان الفصلة الجوهر العادي على الاستدارة
مثلاً يتحرك حركة يخرج بها عن مكانها فيكون متحركاً حركة مستقيمة اصلاً لان الكل
الجسم المتحرك في مكانه الذي لا يخرج عنه بحركة اصلاً فانه متحرك على الاستدارة
واما حركة الجواهر وبطار فانما هي بشرط وليس لا اصطلاحاً ويكون حاليه
عن لوازمها اي عن لوازم الكيفيات الفعلية والانفعالية فيشمل عليه ان اللازم
قد يكون اعم فلا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاؤه فيجوز مثلاً ان يكون تخلخل
بلا حرارة بل يكون اذا اجزاء لا يتخلل فيه وخلل والجواب ان قوله بعيد ما ذكرنا
اشارة الى انه استدل به على انتفاء تلك الملزومات لعدم لزوم كون الافلاك قابلة
للحركة المستقيمة والشكل ان الخفة والثقل اللازمين للحرارة والبرودة تقتضيان
الصعود والهبوط فيلزمهما ان يكون قابلاً للحركة المستقيمة وان التخلخل والتكاثف
اللازمين لهما ايضاً يقتضيان الحركة المستقيمة في اجزاء الجسم المشتمل مكاناً زائداً
على مكانه او لتحلل بعضه عنه لانها الاجرام وانها قد عرفت ان حركة الاثير
في فلك البروج والفلك الاطلس على انه يجوز ان يكون كلها ملونة لونا ضعيفاً
بسبب ما وراءه اذا كان صغيراً او لانه اذا كان كبيراً او خارجاً عن الكواكب
يكون عن الفعل الى ولا يكون قابلاً للكون والفساد والاكان قابلة للحركة
المستقيمة الكون والفساد حصول صورة وزوال اخرى عن ما يبدل الصور
النوعية على الهيولى الواحدة وسبب انهما يتضمنان تبادل العناصر والمتبادل
الصور الجسمية المختلفة بالهويات على الهيولى الواحدة بالفصل والوصل
فلا يسمى كوناً وفساداً البقاء النوعية لها مع تبدل افراده وبيان الملازمة
بقول الكون والفساد قبول الكائن للحركة المستقيمة هو ان الكائن الحادث لا بد ان يكون
بحسب صورته التي هي الكائنة في مكان طبيعي او في مكان غريب وعلى التقدير
الثاني يلزم ان يكون طبيعته الكائن مقتضية لميل مستقيم الى مكانه الطبيعي فيكون قابلاً
للحركة المستقيمة وعلى التقدير الاول يلزم ان يكون الكائن بحسب صورته الاولى التي
هي الفاسدة في ذلك المكان غريباً لان المكان الواحد لا يكون طبيعياً لنوعين
مختلفين فاذن هو بحسب صورته الاولى لازم الجسم الذي هو المكان الطبيعي
له وقد زحمه واخرجه عن مكانه فيكون المخرج في ذلك المكان بالطبع فلا يحوجه

الاشتغال عن ذلك المكان فيكون قابلا للميل المستقيم والحركة المستقيمة فالكل س
بحسب صورته الكاملة قابل لها بجوهره وحصته وعند تحقق ذلك جواز ان لا
يكون الكل في مكان اصلا بناء على ان المكان هو السطح والاتصال انه
لا مكان او بالاجزاء لا يكون طبيعيا للنوعين مختلفين فان الامور المتخالفة بالنوع
بما لا تشترك في لازم واحد وانما كونه جزءا اجماعيا لا ان لو كان
حصوله في ذلك المكان الطبيعي بحاله هو الحصول الحاصل في المكان
بطبعه فيه وانه هو جواز ان يكون حصوله قبل الفساد في ذلك المكان اذا عيا
وما يقال من انه يلزم حينئذ ان يكون الفساد دائما او يبطل طبيعة الكل اذ لم يبق
عليها معيضا ما اصلا فكلام اقناعي وما يقال من ان الجسم الممكن يطلبه ذلك
المكان لو لم يكن بحيث يخرج عنه هذا الجسم الطبيعي ويجري عنه لم يتصور بحكم مقدار
الطبيعة عنه عز واصول هذه المسائل يعني انه قد اشار الى اصول
هذه المسائل التي ذكرها ههنا اشارة اجمالية واما تفاصيلها كما ينبغي
ففي المواضع التي تليق بها من هذا الكتاب او اراد ان تلك الاصول او
تفاريعها مفصلة في مواضع تليق بها من علوم اخر وكالتمهيد حصرها
اي علم انحصار العناصر في هذه الاربعة وانتساب الكيفيات الاربع الى
العناصر بحسب الافراد واحكام الحكمة فان العناصر كما ذكر لا تخرج عن الجاري
العقلية ولا عن الجاري الانفعالية والافراد واحكام الحكمة […] هذه الكيفيات ت
اربعة فيكون العناصر اربعة اي كيفيات يحصل موضوعاتها بها مهده
للمادة في شيء اخر من القوى بالكيفيات لا انها المراد بها ههنا فان
القوة وهي مبدأ التغير من حيث هو اخر وقد يكون بحسب ما هيتها صورا جوهرية
وقد يكون كيفية عرضية وتهيئة الكيفية نحو الفعل ان يحصل موضوعها بها مبدأ
للفعل اي التاثير في شيء اخر فان الفعل يصدر عن موضوعها بها
لا عنها الا ترى ان المحرق هو النار لا الحرارة وتهيئها نحو الانفعال
ان يحصل موضوعها مستعدا للانفعال اي التاثر عن شيء اخر فان المنفعل
المتاثر هو الموضوع الا ترى ان المحترق هو الحطب لا الكيفية القائمة
به فكلتا الكيفيتين اعني الفعلية والانفعالية مبدأ التغير اي تغير موضوعها
عن غيره او بالعكس فيكونان من قبيل القوى وجعل الحرارة والبرودة
من الكيفيات الفعلية […] الطعوم والروائح منها […] قبل
ذلك الانفعال شعري الذوق والشم عنهما ولعل المراد منه ان
الرطوبة تتاثر بقبول الطعم فاملها يوديه الى الذائقة وان الهواء
ينفعل عن ذي الرائحة فيقبل تلك الرائحة ويوديها الى الشامة او لو […]

انفعال قوتي الذوق والشم بحسب الطعم والرائحة كان جميع الكيفيات
المحسوسة فعلية بهذا المعنى ولا وجه للتخصيص ثم قلت […] فوجدناها بما
يدل على ان الكلام في هذا المقام مبني على ان الظاهر هو اعتبار احوال
الاجسام التي تشاهد بالوجدان والتجربة والفحص عنها كالمعراج العلى
السماويات الفلكية وضبط الاحوال الفعلية فان ذلك […] الميل اليه
منها فلا زيد على هذا ولم نجد جسما حارا لا في عالم الكون وجدنا جسما
حار بالطبع الحرارة والبرودة والكيفية المتوسطة بينهما لا ايضاح على عالم
وجوده هو ان لا يكون بعض ما غاب عنا من الاجسام حار بالطبع ولا
على قوله لا الرطوبة واليبوسة انه يجوز ان يكون ما غاب عنا كالنار
البسيطة التي عند الفلك والارض البسيطة عند المركز حار بالطبع الرطوبة
واليبوسة والاعلى هو ان يعلم بهذا الاستقراء ان الاستقراء الناقص لا يفيد
اليقين والتام الذي يفيد لم يثبت وجوده والاعلى هو ان الكلام في البسائط
الموضوعة لهذه المذكورة […] اربعة لم لا يجوز هذه الكيفيات التي
يشهد لو كان زوجا على عدد العناصر ما هي في غاية الشهرة والكثرة
الهواء حار رطب لا ان حرارته لشبهه في العادة وان اريد ما هو ليس من
الشهرة وعدمه ولم يشكل ان المتوسطين غاية الحرارة والمعتدلة بينهما
حدود لا نهاية لها فان التزم لكل واحد منها عنصر انقسم بطبعه
زادت العناصر على اربعة والا لزم الترجيح بلا مرجح وقد يقال هذه
اصوله موجبة حد الاستقراء مع الظن انه الله بحدس […] ت
التي ذكرها ولما كانت الافراد واحكام الحكمة السابقة لما كان كل اثنتين
من هذه الاربع متضادتين لم تتصور منها افراد واحكام ثلاثة او
رباعية بل ثنائية هي اربعة فقط والدليل على انها كرات هو انها
بسائط لا ان اراد ان مقتضى طباعها هو الشكل الكري ثم ولما اراد انها
كرات في الواقع فهو غير لا يكون كذلك اذ لم يعرض لها ما يخرجها عن مقتضى
طباعها وكانت باقية على صرافتها وكون الارض مضرسة بسبب التضاريس
الجبال والغوار لا يخرجها عن كونها كروية ويلزم كون
مقعر الهواء مضرسا ايضا والماء ليس بتام الاستدارة كما اشتهر كره
والانقلابات التي المتلاصقة لانقلابها في الكون والفساد من هذه العناصر ص
الاربعة اثنا عشر ستة منها بلا واسطة هي انقلابات المتجاورات بعضها
لا بعض واربعة منها بواسطة وهي انقلابات عنصر بتوسط عنصر واحد
واثنان بواسطتين هما انقلاب الارض الى النار وعكسه […] الشارح

على الانقلابات السبعة الحاصلة بلا واسطة وان بعضها منها ما هو بواسطة واحدة
وما هو بواسطتين فان الارض مثلا اذا صارت ماء وكذلك الماء صار هواء
وكذلك الهواء اذا صار نارا فقد حصل الانقلاب الذي بواسطة او بواسطتين
ايضا وقس على ذلك فان النار المنفصلة من الشعل يعني ان الشعل
ينفصل منها اجزاء نارية ينقلب هواء ولا يبقى لها حرارة محسوسة وان كل اجزاء
المنفصلة انقلبت الشعلة هواء قال الامام النار المشتعلة لم تشتعل الا وهي فيها الهدو
بانه ليس مجردا على الاتصال فان كل نار تشتعل تتحرك الى فوق بطبعها
فلو كانت الى فوق بسطها فاذا واما انطفاء النار فانما القوة بها واشعالها
ما كان الطبيعة النارية الصرفة كما في الشمس واما الصعف فهو عرض شيء
نارية لها لطبعها كما في النار التي عندنا وان يعلم ان العلم الاول لم يشك الطفاء
بحسب العلم بالحس الحس فقط لو بعد لم يوجد عمل حار لم لا انه الهواء
في الهواء ويصير اجزاء هاهنا بعد الحس فيكن لم لا يحرق انما لا ذكرنا ولا
لما اختلطت بالهواء البارد وانكسر سورة حرارتها فلم تحرق وكيف
انها انقلبت بالكل الحيز انقلابها الى اجزاء ترابية او مائية بلا واسطة
او بواسطة احد من الاربعة لان الحس فيها لم يشهد بعد الخاص النفخ
في الكير ينفخ او جلد ثلاث دعاف واما الريح الطيبة فهو الكيز
كما او الصحاح وبعد الطرق التي يدخل منها الهواء للحديد فان ذلك
الهواء ينقلب نارا وقال حار لم يحصل له لكن الهواء يتحول بحوه يعمل عمل
النار في الاحراق كالسموم وهي الريح في غاية السخونة تصيب بدن
الانسان بلا نار فقد كان فيما يحرم به العقل بالمشاهدة وادعى تجربة
سباك نارية يلبس بها الحديد والاكثر ذلك بالترشيح اي وجدان الطاس س
اذا الماء الذي يصير ثلجا ايضا لو وجد الماء من غير ان يكون فيه ماء
بسبب وجود الحد الذي يسمى بعد لانه اقبل للترشيح والصعود
وذلك لان الماء الحار الطف فيكون اقبل للترشيح والصعود لكن المسام
الضيقة واضعف لشدة الحرارة فيكون اقبل للصعود ولا يكون ذلك
موجودا في الهواء اي ولا يكون ذلك بالبارد موجودا في الهواء
المطيف بالطاس كما يعلم منكرو الكون والفساد من الماء والهواء
قالوا ان الهواء المطيف يسيل على اجزاء مائية متفرقة وثم الا قدر
لا يقدر ان يحرق الهواء ويترك فلما كان ذلك بمجاورة الطاس تقاطرت و
نزلت ولو كان الاجزاء المائية باقية في الهواء بعد ما اوصل الاجزاء
المائية موجودة في الهواء المطيف ينزل منها الى الطاس بلا ماء عند اليمين

بلبه اما بعادتها واما بتناقصها واما تراخي ارضيته حدوثها وذلك لان
تلك الاجزاء اما على وجه الاناء او على بعد منه على وجه لم المائل الماء
لم يتحصر في الاجزاء الهوائية او لا ينحصر فيها فان كانت على قرب منه
فالماء يسيل الكل دفعة ويلزم بعادتها دفعة واحدة او يكون الشيء على
التساوي فيلزم بعادتها وانقطاعها اذا كان كذلك واما بعد النحية
مرة بعد اخرى دفعة بعد الاناء بحاله الاولى او على السافل فيلزم تناقصها
ولم كانت على بعد منه يلزم تراخي الارضية لبعد المسافة واعتبر على ذلك
او لا تجاور لم يلحق تلك الاجزاء مدة ثم تجاور الارض على انها متى وجدناها
تجاور الاناء حالها فلا يلزم شيء من تلك الامور الثلاثة وبيانه انها تحول لم تتحرك
الا بعد الى مكان الاول في زمان حركة الى الاناء مثلا اذا لحركة الى الاناء
ما كان على بعد زمان حركة ما منه تحرك الذي على بعد نصف حركة منه الى المكان
ما كان على بعد الربع فيكون اولا اسعد والاسافل في لا بد ان تراخي ارضيته النزول
وبعد الكل على حالة الواحدة وذلك لان الماء يزيد ويزيد الى ان بعد
اخرى على وجه واحد الا ان بشرط ان لم يتحرك الاناء عليه الماء ويكون الاناء
على حالة البرودة وسل على ذلك اي ان ما ذكرناه تساوي الازمنة
والمعاودة يعني نعلم انه لا يعاود اصلا وما ذكر للاول الى الاعتقاد ظننا
قالوا فصلا في التغير اصاب بان جرم الاناء ان الاناء يضر لانه لم يسأل
على الوجه الذي قرره السائل اما اذا في السؤال فيكون الحكم ان يزيده
الاناء بسببها الانقلابات الهواء ماء لوجب ان لم يتركب الذي حصل سطح
الاناء بلا وجه لان جسمه في غاية البرودة والهواء متصل الصحيح
فيلزم اتصال القطرات بعضها ببعض وحينئذ يسيل الماء بالطبيعة عن سطح
الاناء بالكلية ولا يلاقيه الهواء مرة ثانية على تلك الهيئة ويؤدي الى ان يلا ل
الماء عن سطح الاناء يسيلا متصلا وليس الامر كذلك بل القطرات على سطح
الاناء قطرات متفاصلة كحبات منفردة فلا يتم ما ذكره في الجواب بل جوابه
ان يقال لا يلزم من اتصالها جريها عن سطح الاناء الهواء الملاصق له الى الماء
اتصالها في جرمه حلا لاصق الهواء الذي يكون للبرد المحلل شرط الانقلاب كل
جزء ولم لم يعلم بعضها كما اشبه انه الصحيح بقول الامام ان تبريد الاناء
للهواء اذ ليس يلاشيه واول من ثم كونه بعد الارض الحارة انما هو من صميم الشتاء
خصوصا في المواضع التي لا تصل الشمس عنها لمدة اشهر وذكر بعض انقلاب
اكثر الهواء ماء وانا لو كان انقلاب الهواء ماء للبرودة فيجوز نزول
الثلج من الهواء البارد ما كان هطله ويوم الصحو اكثر من يوم المطر فلزم

لم يستتم اللحم والمطر الى ان يصار العصل والهواء فعند تخلل الابخرة
بين اجزاء الابخرة المتصاعدة من الماء المنبسط المشتمل على اجزاء مائية
وهوائية ولا تتلطف بحيث يصار بتلك الاجزاء المائية هواء فعلا كان لا بد و
ان جاز لم يكن بحكم التلطف وعدم الرؤية لتلاشي الاجزاء المائية في الهواء
وتصور فيها الا الاصل انقلابها هواء بحيث يصير بخاره صلاره وذلك
مشاهد في حجر لم من المستقر وما عن ما ذكر سيحان اما الاحراق او
بالسحق فان سحق اللوح مخالطة لم المحترق بملاسة العفر بمخالطة
باجزاء الكاس عليه كل ما من القاهون فالاحراق او الانحلال العلة الحجرية
وسيلة الى جعلها املاحا ولم يكن وجماده كما هو واما السحق فقد
قيل انها سحق جوهر ما تحت مخرج الاملاح كالنوشادر ثم يحصل فيها
ثم يدام بالماء بعد انها المعد ما صار من املاحا الملحي في للا وما روى ما لطف
وتصير ماء بحلل لاسيما هناك من اجزائها شي دالة على ان هيولى العناصر
مشتركة اي هناك هيولى واحدة يحلم صورة من الصور النوعية للعناصر
وتلبس صورة اخرى منها اذ لولا ذلك لم يتصور انقلاب بعضها الى بعض
بل يعدم بعضها بالكلية ويحدث بعض اخر بلا مادة وذلك محال لا يجوز عند
الحكيم القائل بالكون والفساد واما المتكلم القائل بالفاعل المختار ف
انه يرجح ايجاد من جوهره بلا سبب وداع فلان وجو جواده شيء من هذه المسائل يلر
وما يتمسك به في اثباتها فالاولى بالمصنف ان لا يتعرض لما تمسكا به
هذا الا على سبيل النقل عن الحكماء مخالطة بما يتمسك بالرد وجه بعض
الاجزاء الارضية والمائية والهوائية فان الهواء لعله جزء ارضي يحكم الما رد
بالفعل الى النار فالنار القوية بالطريق الاولى يصير المخالطة للجسم حتى
يمسكه وانصاف فلا يعد بالمباشرة في ذلك لجواز كون النار التي عند
الفلك مخالفة بالنوع للنار التي عندنا فلا يلزم الاشتراك في اللوازم او
لجواز كون الحرارة المحسوسة في هذه النار بكسبه من خصوصية المركب
لا من الجزء الناري الذي هو للتلطف والتصعيد فان النار اذا اثر شـ
في جسم مركب لطف اجزاؤه بالحرارة وافادها بعد ذلك يبقى
اجزاؤه الكثيفة اليابسة لانها سهلة القبول للشكل بعد ان النار
قد يتوهم كونها رطبة اذا فسر الرطوبة بما يعم سهولة قبول الاشكال
واما اذا فسرت بما يعم سهولة الالتصاق والانفصال فلا يتوهم فيها
ذلك واما الهواء ويحتمل ان يكون النار البسيطة فيها ليس اذا قيست
الى الهواء الا بعد ان الحرارة توجب رقة القوام فيجب ان يكون النار ارق

في غاية الرقة فيكون اسهل قبولا للتشكل بالاشكال الغريبة فيكون الطف من الهواء
لا بالاتم لان رقة القوام وحدها لا توجب سهولة قبول الاشكال بل الموجب
لها رقة القوام مع الرطوبة ولم يثبت وجود مثل النار بل على انها
يابسة ايماء او على ذلك ان لو كانت الصعود والنارية يابسة في الصاعد وهو
يتم طوا ان يحصل فيها صعود اخرى بعد تلك اليبوسة لان الشيخ قال
في بعض اقواله ان ... الطاهر قوله وانه ما حكاه من ان الصواعق نارية
نارية والنحاس ايضا والحجارة وهذا على ان مادتها الابخرة والادخنة الشبيهة
بمواد هذه الاجسام في معادنها والنار شفافة اي النار الصرفة التي
في كرة مقعر فلك القمر عند العامة توجد ما لا لون لها ولا ضوء والا لستر
ما وراءها من الكواكب في شفافة لا يعم لما ظل اي اصول الشعل واللوائح
التي تكون النار فيها قوية متحكمة من احالة ما في الطها تكون شفافة فيها نور
البصر فيها ولا يعم لما ظل من مصباح اخر ولا تكون مضيئا اذ ليس فيها
ما يشتعل بالضوء عنها وما فوق تلك الاصول اعني رؤوس الشعل لا يعد
فيها البصر بل يستر ما وراءها ويعم لما ظل ويكون مضيئا اذ فيها اجزاء
ارضية يشتعل فيها بالضوء تتحرك حركات مختلفة كان ذلك اشتعالا او ضاع
الادخنة المتصاعدة وقد اداه اذا وصل اجزاء طرفي الدخان الى موضع
توجد فيها النار اشتعل ذلك الطرف وامتد ذلك الاشتعال الى الطرف
الاخر على وضع من الطرف الاول في الجهة فان كان شرقيا عنه ركان
كوكبا انقض من المغرب الى المشرق ويكون الحال في ساير الجهات وقد
يقال بالسنة بعوس يحرك بها تلك الحركات ويقال وما يشبهها او يستدل
على حركة النار بتبعا للفلك بحركات الكواكب ذوات الاذناب والنيازك
وما يشبهها من الحريق الواقع هناك فانها قد يتحرك هذه بمدده فيتحرك
نحو المغرب ويطلع على نحو طلوع الكواكب وغروبها فضعيف
اما اولا فلان اجزاء النار متساوية الماهية وكذا اجزاء الفلك فيستحيل
ان يلتصق بعض اجزاء النار بعض اجزاء الفلك التصاقا بالطبع فلم
من حركة الفلك حركة النار والقسمية بالنسبة وهم لان ذلك في الكل
المستعد وكلاهما والسماوي واما ثانيا فلما ذكره من لزوم حركة
سائر كذا العناصر والنار هو على احالة المركب وبسل ولا يعدم شعلها
صورة بعض المركبات لا يستعمل بها النار كما روي عن الجولز
الذي يسمونه سمندر فلا يتم ما ذكره كليا والانجار لان يكون الطراف
النار بسبب مجاورة الهواء اقل حرارة من اوسطها فلا يتوى الاطراف

على احالة لما ذكرناه ومكان الطبيعي لم يكن فوق الهواء بعد عدم لزوم
المماسة للسطح المقعر لعنصر العاصر وكيفيتها الزوجة واجود الملاء والكون
والفساد منعه على الطرف الحار في الاهواء الا انه قد تعذر ظن غالبا
لمن انصف في نفسه لما ثبت بعض النار احر العناصر
المعلومة وانه لما كان الطر لم يكن مكانه الطبيعي فوق امكنة سائر
العناصر بحيث لم يكن مجاور الفار لم ما تقرر العلم الا عين الذي هو مقعر الفلك
بحسب الطبع كما هو المشهور ولا بد انه لم يجوز ان يكون الجسم الحار الرطب المسمى بالهواء
لعنصر احر بما يماثل النار والامر فيه وما والعالم نعم دليل على انتهاء الفلك
و بحسب انشكال المقعر على انه لم يكن بعدم الوجود لم لا بد ان على عدم الوجود
وايضا اي دليل قائم على عدم الاجزاء التي منها تكون النار طالبة للمحيط او
الاستدلال بحركة النار المشاهدة في الهواء الى فوق والتي هو لم
ذلك لخصوصية صورة المركز فان النار التي عندنا متحركة فيها لم يكن صورة
النار الصرفة ولم يسلم وجود ما طالبة للمركز في هذا القبيل ما اورد
على قوله والماء المائلة الى النار ولا يكون باردة لحرارة النار وقوله الحار
المشاهد كذلك لكنه يجوز لم يكن ذلك المانع عرض عن الاعتصام طبيعة اليوم
واكثر هذه المناقشات مذكورة في كتب الامام من زوايا انه منها
مشبه به بصعود ونه بخار اي اذا سخن الماء وتلطف اي تحلل
يسير بالهواء وانه يتبخر ويتصاعد في جوه فلولا ان الهواء على الانعكاس
الى الماء لم يكن الامر كذلك لان البخار دليل على ان الحرارة بعد الحر و
اللطافة ولم البرودة بعد الثقل والكثافة فلو لم يكن في الهواء يحول بالعكس
الى الماء لم يكن احفر والطمع الماء علم يكن بمسه به الماء وبحال محتمد و
لطافته بالنحو اختلط الماء فلا البرودة المحسوسة في الهواء الا
برودة الاجزاء المائية المختلطة به وهذا هو المانع بروده لوجود الهواء الا نجاهه
على حال طبعه واما رطوبة الهواء فهو كونه ذا كيفية يسهل بسببها التشكل
وتركه بسهولة فظ لا يخفى على احد بل يكون الهواء ارطب من الماء واما
اذا فسر الرطوبة بكيفية تقتضي سهولة الالتصاق والانفصال فلا رطوبة
للهواء بل للماء فقط بمجاورة الارض المسخنة بشعاع الشمس اي شعاعها
المنعكس عن الجرم الكثيف الصقيل فان انعكاسه يوجب السخونة واما الشعاع
نفسه فليس بحار ولا موجب للحرارة والا لكانت الهواء قصم المرتفعة اسخن
مما عداها وهذه الطبقة من الهواء التي المجاورة للارض فيها اجزاء جبلية
كثيرة وهذا لكانت حار الحس هو فوق شعاع الشمس البدرية عنه ولكن

الاجزاء تنعكس اليها الشعاع فيسخن واما الطبقة التي فوقها فلا يصل فيها
ما يصل الشعاع المنعكس من الاجزاء المائية الارضية التي فيها شعاعه لا يصل
ضوءا او حد عاونا باردة بعد طبيعتها وفي ذلك الهواء الذي هي فيه اما
قوله الذي انقطع عنه اثر الشعاع لبعده عن الارض فيه لم يوجد
للسخونة هو انعكاس الشعاع وذلك لا يوجد على ذلك على انه يكون وضع
المنعكس الى عن الصقيل كوضع المضيء ولعله اراد ان الاشعة المنعكسة
من الاجزاء الارضية بعد عطف الاجزاء الهبائية التي هي في الطبقة المجاورة
لها ولا تبعد عنها الى ما فوقها فصار البعد بواسطة ذلك المتوسط
المانع من الانعكاس سببا لعدم وصول اثر الشعاع والظاهر انه لم
بعد الانعكاس واراد ان الارض تسخن بالشعاع فيسخن ما يجاورها
دون ما بعد عنها وهذه الطبقة الزمهريرية منشأ السحب والصواعق
والرعد والبرق او من المعموجة او محض وذلك لان الابخرة لا
تصل اليها والادخنة تجاوزها فان لم يبق فيها اثر والدخان كان محضا
صرفا ولم يبق كان اقرب الى ممزوجة الهواء حامي فيها وما تحتها لشدة
الحرارة وذلك لان المرتفع بواسطة الاجزاء الارضية بما يسر او بما يبعد
حرارة قوية وجعفه محاط بالاجزاء الهوائية قيل وبالاجزاء النارية ايضا
ويحفظ حرارتها فلا تبعد الكثافة فهو عن ما قيل يحول المحيط بحركة
اسرع واكثر واما الاجزاء المائية في البحار فلا لحاجة الى موثر قوي وينفصل
سوى عاصل عن الدخان والماء بارد رطب الرطوبة الماء كروح منها
ظ سواء فسرت بما يقتضي سهولة التشكل او سهولة الالتصاق
شفاف اي لا لون له واصوء وهذا الضابط لا يمان الماء حقيقي
فلا يكون شفافا الا انه لو ذكر لم يكن من اجزاء ارضية ولذلك اخاط عم
والعصعه وتقطيره في اوان خزفية صلبة صعدة المسام صار بحيث
لا يكاد يرى محيطة له ارباع الارض هذا الكلام مشهور فيما بينهم لكنهم
ما صوابه تخميني كما ذكر في كتب الهيئة وهو طبعه واحاطه لا يحفى انه
يمكن ان يقال الطبعا بل لان الماء ومنه للارض يختلط ما اجزاء ارضية
صعدة تجاه الارض سبب فيه لصعودها والماء ومنه للهواء فيه اجزاء صغار
هوائية الطفو عليه لصعودها ايضا وما سوطها اما بسيط او يقرب
منه وهو الارض على الكرة واحده اي اذا اعتبر سطح المظلم الخارج
من الارض عن الماء مع سطح الماء المحيط بها كان المجموع كسطح واحد استدار
مركزه مركز العالم وهذا الحكم ايضا تخميني ولم يسمى بسبب عن سطح منها

برد محسوس وقيل لم لا يجوز ان يكون ذلك البرد المحسوس عند سمت الراس طبيعيا
لا للسهم عن سمت ما غفل عنه وزعم بعضهم ان الارض اي جرم الماء والارض
اكثف منه الا ان الاحساس ببرودة الماء اشد وذلك لفرط وصوله
الى المسام والتصاقه بالاعضاء كما ان النار اسخن من النحاس المذاب مع ان
الاحساس بحرارة النحاس اشد واقوى الا ترى ان من ادخل يده في النار
بسرعة سلمت ولو ادخلها في النحاس المذاب احترقت واعترض عليه بانه يجوز ان
يكون كما هو المشهور وبينها الا شهرة بردها وشروق الكواكب وافولها
انما هو بسبب حركة الارض قالوا ان الارض تتحرك من المغرب الى المشرق الحركة
السريعة اليومية فيظهر حينئذ من جهة المشرق كواكب مخفية بحدبة الارض ويخفى
بحدبتها من جهة المغرب كواكب كانت ظاهرة فيتوهم ان الكواكب متحركة من المشرق
الى المغرب هذه الحركة كما يتوهم جالس السفينة السائرة الى جهة حركة الماء
الى اعلى او مثل الجهة واما من قبلوا الى هذا القول لانهم راوا ان الكواكب
تتحرك حركة بطيئة الى المشرق وحركة سريعة الى المغرب واعتقدوا انه يستحيل
كون الجسم الواحد في حالة واحدة متحركا الى جهتين ولم يعلموا ان ذلك
جائز اذا كانت احداهما بالعرض فاسندوا تلك الحركة السريعة الى الارض
اذ لا يخل بذلك شيء من الاحكام المتعلقة بالحركة اليومية والى الافلاك
بجهة حركتها وهو القول الاسرع وذلك لانه يلزم على هذا الفرض من الحركة
من اجزاء الارض بحسب عظم الحركة وعلى التقدير الاول يلزم عليه ان يحصل بحركة
على حركة الارض وعلى تقدير ان الارض تتم بحيطها في عشر ساعات ميل
ولشيء من السهام والطيور فانما تقطع المقدار من المسافة في المقدار
من الزمان فيجب ان يتخلف المتحرك نحو المشرق منها وهو الظاهر بطلانه من
الاسطار والحركة لان المتصل بالارض من الهواء مع الهواء عن الاتصال كلية
محالا لعدم الطبيعة بعد المشايعة يلزم ان يكون الحجر المحلقات في الجو المرمي
الى فوق على سمت واحد وانحدار السماء والطيور المحلقة في النزول متقدم
الاكثر في جانب المغرب من الاكثر لان تحريك الاصغر نحو المشرق اقوى الاصغر
لا انا نقول ذلك انما هو في الحركة القسرية واما الحركة اليومية للجسم بتوسط
المكان فلا تختلف بصغر الجسم وكبره والا لما وصل الحجر المرمي اليها ان
كانت علوية الطالب فعال لو كانت حركة الارض سفلية لم يصل الحجر المرمي
الى فوق بالعود اليها لان حركة الارض اسرع من حركة الحجر في العود
لكونها اثقل منه والسريع لا يدركه الاسرع ولو كانت علوية لم يعد اليها
الحجر المرمي الى فوق بل وجب ان يتحرك هو ايضا الى جهة الفوق لان

الحجر يوافق الكل في الطبيعة لا تعادم الى ان علم ان لا فائدة للارض يتولد
الهالم الاحول ان يكون سرعة حركتهما الى الارض لا نقول لو كان الامر كذلك
لما احتيج الحجر اذا وضع اليد تحته يصل الى جهة السفل جدا وايضا لو
السارحين والا لما وصل الحجر المرمي اليها ان كانت علوية وقال ان يلزم
الحجر تحت ان يتحرك الى فوق لكونه موافقا للارض في الطبيعة المقتضية
للحركة العلوية ولا تصور بينهما وصول اليه عليه ان الارض اسرع حركة منه
فجاز ان يلحقه من تحتها ولو اريد انه لا يصل الحجر بالعود اليها لكنه يعود
ويدل ما هو كان راجعا الى ما ذكرنا من قصور العبارة عنه ولو
لما نزل الحجر المرمي الى فوق لو كانت سفلية لا يلزم طامة ومولدا لا
يكون للحجر على ذلك التقدير نزول بالطبع الى جهة السفل فهو خلاف الفساد
ولو اريد به انه لا يمكن نزوله ولا يصل به الى الارض عاد الى ما قررناه
من عدم الوصول من اجل قصور في العبارة وقد استدل على انها
ليست ... ولو كانت يلزم منه ان يكون بحسب كل يوم ادوار الى الفلك وكان
تحت ان يرد او عظم الكواكب ... كل يوم وعلى انها ليست ماطه بتفاوت
ذلك في وسط الكل اي مركز حجمها منطبق على مركز الفلك الاعظم
المسمى مركز العالم ظهور النصف من فلك البروج واما علم ذلك بانه اذا
غرب احد الكوكبين اللذين هما في جزئين متقابلين من اجزاء فلك البروج
طلع الآخر واذا عاد الغارب الى الطلوع وصل الطالع الى الغروب
وهذا انما يدل على ان مركز الارض ليس خارجا عن مركز العالم الى
احدى جهتي سمت الراس والقدم وبطلان الاظلال على خط مستقيم
عند افق المعتدل في زمان كون الشمس على معدل النهار او كونها
في جزئين متقابلين من فلك البروج يدل على ان مركز الارض ليس خارجا
عن مركز العالم الى احدى جهتي الشمال والجنوب وانخساف القمر في
مقاطراته للشمس يدل على عدم خروج مركزها عن ... الى الجهات الاربع
واما عدم خروجه الى احدى جهتي المشرق والمغرب فيدل عليه ان
زمان ازدياد ارتفاع الكواكب من الافق الى الدائرة المسماة بنصف
النهار يساوي زمان انحطاط ارتفاعها منها الى الافق فظهر ان مركز
حجم الارض وهو مركز ثقلها في الطالس جاز حاصل مركز العالم وشيء
من الجهات حركة ولا ... به والارض بسيطة اي الاولى البسيطة
ان وجدت بسيطة لا لون لها ولا ضوء واما الارض المختلطة
بغيرها فلها لون ولو كانت ضعيفا لغلبة الاجزاء الارضية وهذا هو المراد اوله

اى الشفافة اعلت الخ طبعه يميل الى محوصة الارضية وهى الى عند المركز لان
الطعام وصول الماده الى الهاكل ومنها انها يحلل المركبات العماو
الا الاعسار يسمى عاما وعكس فجميعها الا الاعسار الطعسار
وباعسار انها مركب منها المركبات عامة والدليل على ان المركبات الخ
وذلك يحلل المركب بالعرعر والانبيق ادرطوبة ماكل اجزائه
وبانه وهوائيه بخاريه واما النارية فلا دخيها للطبخ والنضج لانها لا
غرالاثر يرد عليه انه معوص بوجود النار عنده او لم طريق اخرى هى
ان النار احلطت على تمام الاجزاء الارضية والمائية عليها سطى والابقى
مارا واحسن بان حاوط المركب بحيط لمد الانطفاء فيكون سوية بالرمان
فيكون حادثه لا تراعي ان كل واحد من المركبات المعدنية والنباتية والحيوانية
حاوت يحس بحسه لما ذكره واما الدليل على حدوث انواعها المحفوظة
سعادة الاشخاص وعدم لان الانواع المتوالدة يحتمل ان يكون قديمة عن الحكما
واما المتولده فيحتمل الامرين والاعطفسار اذا اصر بحت استحالات
كيفياتها المتضادة والامام حمل التضاد ههنا على الحقيقي الذى يكون
من شانه فيساعه البحالف لم يكن الكلام مساو لا اللوازم التي الواهم الطقسا
ومعر وقد انكسرت كيفياتها الاولى بحسب المزاج الاول كل مركب لا يبقى
بالكيفية اذ ليس من مزاجهما عاية السهو ولذلك حمل على التحالف مطلقا متناول
الكل وورد ذلك بانه لا حاجة لحمل الكلام على خلاف المصطلح لان المركبات
بعضها حار وبعضها بارد وبعضها رطب وبعضها يابس كالمركب السواد
واليابس على الاطلاق يضادا وبانه الحلاوى كذلك من الحرارة والبرودة
والرطوبة واليبوسة كاستحالة كيفياتها الى حركة الاعطفسار كيفياتها
لان الكيفية بعضها الاخرى كالاستحالة الى بسهولة وتحملها على المادة متحركة وتحلل
الكيفية فلا يمكن ان يفعل كل واحد منهما الخ مثلا اذا فرض انها فاعلة يكيف
ومنفعلة كيفيتها كان كيفية كل واحد منها فاعلة ومنفعلة فيلزم ما ذكر لان
الفعل اما قبل الانفعال او بعده او معه وكذا الحال اذا فرض كونها فاعلة
بصورها ومنفعلة بصورها او فاعلة بموادها ومنفعلة بموادها لان
الهيولى جوهر هى هيولى قابلة فلا يكون جوهرة الجسمية فاعلة وايضا كون الهيولى
كاسرا فلا يكون بواسطة الكيفية كما ذكر في الصورة فيلزم منها الفاعل منها كل
قطعا لان الصورة انما تكسر بواسطة الكيفية فان الصورة النارية مثلا تفعل
بذاتها في مادتها حرارة واذا امتزج بالماء فانما يكسر برودة الماء بتوسط الحرارة
لذاتها وبجوهرها لا ان مجموع الصورة والكيفية يكون كاسرا اذ لا الموجود كون

الصورة فاعلة بتوسط الكيفية فالكاسر بالحقيقة هو المجموع لكن هو لم المجموع
انما منكسر ايضا بطريقه لان العرض كون الكيفية منكسرة فالكاسر والجابر
هو مجموع الصورة والكيفية والمنكسر منهما هو الكيفية وحدها فلا محذور
اصلا لان الصواب ان يعار ان الكيفية المتوسطة يحب ان يكون عالية والكيفية
المنفعلة يجب ان يكون مغلوبة فيعود المحذور بحاله والحق ان الفاعل
هو الكيفية والمنفعل هو المادة حكم بان الفاعل هو الكيفية وحدها ثم لا
مشاركة الصورة كما هو المشهور لما ذكره من ان الماء الحار اذا امتزج بالماء
البارد انكسرت الحرارة والبرودة وحصل هناك كيفية متوسطة وليس
هناك صورة مسخنة ويحتج عليه انه لم لا يجوز ان يفعل صورة واحدة فعلين
متماثلين اعنى التسخين والتبريد بتوسط كيفيتين متماثلين اعنى الحرارة
والبرودة واما كونها فاعلة بلا مشاركة الهيولى فلانها قابلة هو الاحتفا
وحكم بان المنفعل هو المادة لان الانفعال من خواصها ويرد عليه ان انفعال
المادة ههنا ليس الا استحالتها وكيفياتها واذا كانت المادة منفعلة في الكيفية
كانت الكيفية مغلوبة بالضرورة فكان الاشكال باقيا بحاله وقد يورد هذا
بعبارة اخرى فيقال انفعال مادة احدهما عن كيفية الاخرى ليس الا تكيفها
بكيفية من جنس الكيفية الفاعلة وذلك لا يكون الا بعد انعدام الكيفية الصرفة
للمادة المنفعلة فحينئذ نقول فعل كل كيفية في مادة الكيفية الاخرى انما
فعل الكيفية الاخرى في مادة الاولى فيلزم كون المغلوب مؤثرا حال
كونه مغلوبا واما قبل فعل الاخرى فيلزم ان يكون الكيفية الاخرى بعد
انعدامها مؤثرة في مادة الاولى واما بعد فعل الاخرى فيلزم ان
يكون الكيفية الاولى بعد انعدامها مؤثرة في مادة الاخرى فقد
بعضهم الى ان المحقق ههنا ان يلزم جواز كون كيفية واحدة عالية ومغلوبة
في حالة واحدة من جهتين عالية من جهة الصورة الفاعلة ومغلوبة من جهة
المادة المنفعلة وذهب اخرون الى ان الحق ان يقال الافعال والانفعال
من العناصر الممتزجة بل اجتماعها على صرافة كيفياتها متصفة متماثلة
معدا تاما لزوال تلك الكيفيات الصرفة ووجود كيفية اخرى متوسطة
بينها فالمفيض والمبدأ اعلى تلك العناصر اذ يقال ان الفاعل هو الصورة
والمنفعل هو المادة في كيفيتها والكيفية المغايرة للصورة الفاعلة مجردة
لفعلها او للمبدأ بحيث انعدامه عند بادي بان العلة في معلولها المؤثر
على اعداد ذلك المبدأ فيجوز انعدام الكيفيات المعدة للمواد عند
ما وجد الصورة في تلك المواد فانه حينئذ لا يلزم يكون الكاسر منكسرا او المنكسر كاسرا

وكون المعدوم مؤثرا ولقائل ان يقول على الاول ان تلك الاجزاء
المتصغرة التي حصلت كيفياتها الصرفة بالفعل والانفعال تكون متساوية
في الاستعداد فكيف يلبس كيفية متوسطة متشابهة في الكل ولم لا يجوز
على الثاني ان استعداد كل كيفية لمادة الاخرى لا يقتضي الا ابطالها
في كيفيتها فيستحيل الى كيفية متوسطة من الكيفية الصرفة ويبطل الكلام الا
فبعد تلك الاقسام والالزام وما يتوهم من انه يجوز ان تكون كيفيات
العناصر باقية على صرافتها لكنها لغاية صغرها وشدة امتزاجها لا يدرك
الحس كيفياتها بل يدرك المجموع منها على انه كيفية واحدة وهذا القدر
من الامتزاج كاف في فيضان صور المركبات عليها مستبعد جدا كيف
ودعوى بقاء الجزء الجليدي والماء الممزوج في الحار والبارد البالغين
في كيفيتهما غاية مكابرة ودعوى الطبائع الى ان العناصر يستحيل في كيفياتها
فيحصل لها كيفيات متغايرة فائزة بالعكس لتلك الكيفيات الشديدة
الصرفة المتساوية فتلك الكيفيات المتغايرة الفائزة هي المزاج ولا
تكون المزاج كيفية واحدة في الجميع بل انما وجدانها في الحكماء
ومن الحكماء الى انها تتكسر سورة كيفياتها وتحصل تلك الكيفيات باسرها
ويعرض عليها كيفية واحدة متشابهة هي المزاج ولا يظهر من هذه المقالات
انهم جعلوا الكل واحد من الكيفيات الاربع مبدأ للفعل والانفعال
في تحصيل المزاج وذلك لانه يسمى الحرارة والبرودة بالفعليتين
ويسمى البرودة والرطوبة بالانفعاليتين بل الظاهر انه يكون تلك الكيفية
متشابهة في جميع اجزاء العناصر بناء على تقارب حصول الكيفيات
وحصول كيفية واحدة وجوابه الظاهر واما على تقدير بقاء الكيفيات
المنكسرة فلان الاجزاء النارية تستحيل في كيفية الحرارة متوجهة نحو البرودة
فيحصل لها كيفية متوسطة بينهما على وجه ما والاجزاء المائية تستحيل في برودتها
متوجهة نحو الحرارة فيحصل لها كيفية متوسطة بينهما على ذلك الوجه وقس
على ما ذكرنا حال الرطوبة واليبوسة فتشابه الكيفية في جميع اجزاء العناصر
اي الكيفية المتشابهة متوسطة بين كيفيات البسائط لم يرد كون انها
في حاق الوسط بين تلك الكيفيات بل اراد انها متوسطة بينها بحيث
تستحق بالقياس الى البرودة وتستبرد بالقياس الى الحرارة وكذا الحال
في الرطوبة واليبوسة لما بطلان جواز ان البسائط اذا
امتزجت عدلا احدها جمع في جمع زمان وقدر بيان الرئيس على ما
ذكره في الشفاء وليست صورة واحدة هي صورة المركب الحاكم

قد حصلت الصورة النوعية التي كانت حاصلة فيها وتوجه لتحدد ما فصار
واحدة فبعضهم ذهبوا الى ان تلك الصورة بحيث ان تكون متوسطة بين صور
العناصر على شكل فاصل في المزاج متوسط بين الكيفيات وبعضهم لم يوجبوا
ذلك لم يكن هناك مزاج بل كون وفساد فقط وقد يلزم من ذلك القا
ان الموجود في جميع الامر انما هو المعنى العام المشترك بين صور المركبات
كون وفساد ولم ليس هناك استحالة في الكيفيات ولو توسطها على
ذكره وهو اوضح التنقيض ويدل على بطلانه والقول بالمزاج مبني على الاستحالة
في الكيف بناء على ان العناصر تستحيل في كيفياتها فتستقر على كيفية
واحدة متشابهة متوسطة بينها على احد الوجهين الاتيين من الحكم
والطبيعة فتلك الكيفية المتوسطة على الحركة في الكيف المسماة بالاستحالة
اصطلاحا هي المسماة بالمزاج عندهم فيكون القول بهذا مبنيا على الاستحالة
في الكيف اي المعاد والحركة فيه وكذا القول بالمزاج يتوقف على الكون
والفساد لان الاجزاء النارية التي في المركبات لا تبقى على الابد ولا بد
من تكون بعض العناصر الاخر وقد انكرها طائفة من المتقدمين منهم انكساغورس
واصحابه المسمون باصحاب الخليط الى انه لا تغير في الكيفية اصلا لا
دفعة ولا تدريجا اي لا حركة فيها ولا استحالة فيها ولا تغير في الصورة
ايضا اي لا كون ولا فساد فيها وفي سائر الطبائع النوعية كاللحم و
العظم والعصب والخمر والعسل والعنب والماء مسائل كثيرة
بل لم ... البرودة والبعوضة متغايرتان لشكل كان في انه لا استحالة
في كيفيات العناصر اصلا ولا تبدل في صورها النوعية وحملوا ما اورد
عليهم الاجزاء النارية ظهور الحرارة ويسمى المشتمل عليها وعلى اجزاء
من عناصر اخر مغلوبة بالنار واذا غلبت الاجزاء الهوائية او المائية او
الارضية ظهرت كيفياتها وسمي باسمائها وقد بطل الكيفيات بادنى
علة ولا تغير الاسماء وكذا الحال في سائر الطبائع النوعية والاخرى
دعاهم الى هذا المذهب حكمهم بامتناع كون الشيء لا من شيء ولم يمتنع
صدوره شيء شاهد لا لكن للاعتقاد بطلان هذا المذهب بناء انه يتوقف
على بطلانها ولم يكن هذا البطلان كافيا في نجعه بل لابد مع ذلك
من ابطال تغير كيفيات العناصر الممتزجة في المركبات فلا يسمع علاكل
اي لا يستقل ان يحكم بكون الجسم بكل الحشيشية والكون الماء وبما يحد
الحجم موعد م اجزائها لا يكون معه رد ورض ولا يصح ولا ادراك
يلمس فلا نظر وكذا الاعكس لا يتعلق بوجود جميع النارية الكامنة في الزجاج

الذائب كالفضة وهو قبل ذوبانه لا انشعاف لا يتسم بعود البصر فيه والاحساس
بلون باطنه فما يغلب عليه اجزاء العناصر الثقيلة الباقية في المحلول كالملح غالب
عليه الارضية كما ذكره واما ما يغلب عليه المائية فكالمخضخض وهو الجسم
الرطب كالماء واللبن مثلا اذا حرك تحرك كاعنيفا فانه يسمى وليس هناك
نار غريزية بعد فيه وكيف يتصور بعود النارية فيه اذا كان في اناء
مستحصف كالنحاس مثلا واما يغلب عليه الهوائية فكالمخلخل وهو الجسم
الذي يوفق قوامه بالعسر كالهواء الذي يدخل كعد الحدادين فانه اذا
سد منافذه والح عليه بالنفخ رق قوامه ويسمى بلا نار غريزية هناك ملاهار
نعم اذا بدى في الالحاح يكون نارا كاملا ولايمكن للعاقل ان يحكم بان
تلك النار بعثت اليه من خارج او كانت كامنة هناك بل الحق من عل
نار وقيل لذلك العاقل ان يقول ان الحك اعاد المادة الهوائية المجاورة
للمحكوك استعدادا يكون بها نارا فتكون في الحرارة المحسوسة في المحكوك
هي حرارة تلك النار فلا استحالة للمحكوك في كيفية وانت تعلم ان ذلك العاقل
انما ارتكب ما ارتكبه دفعا للتعارض في الكيفيات والتبدل في الصور ولكن
يلزم التبدل في الصور ... بالبعد في الكيفيات فيصار كالماء ابر
من المطر الى الهواء ... وفيها المحكوك في
الكيفية وحوالها انا نعلم بحدوث الحرارة في المحكوك وعلى ان الحادث
هناك نار كما اذا حك احد جانبي الاجسام الاخرى لم يحلق الاجزاء
في الاعداد فيه لم الامر معهم كونها متشاركة في انها كيفية وعلى انه
متشابهة حادثة من تفاعل العناصر متوسطة بين كيفياتها فيها الهولي
اعداد فيها انها العقول صور المركبات الى الاسامي اسحاصها فالوالتي
العناصر المتشهدة اذا امتزجت وتفاعلت كيفياتها بها وانقهرت على كيفية
وحدانية صادرة واحدة من جهة الجهة مناسبة لطبائع الذي هو اجزاء
الذات فكيفية لاستعدادها وحيثما نسبها الى بعض منه علمنا انها تحفظ
تركيبها وتقسمها على الاجتماع ونحوه ولولاه لم تراعت سرعتها الى الافتراق
بمقتضى طبائعها فصورة الاعلى الى انه صورة جوهرية نوعية تحفظ
تركيبه ولا انصار عنها اي اصل مختلفة اصلا ولا اصل واحد لشعور في
سمى نفسا والحاصل ان المركب التام الذي له صورة نوعية في تعلقه
زمانا فالمركب له نشو ونما او لا فان لم يكن فهو المعدني والاول اما
ان يكون له حس وحركة ارادية او لا فالثاني هو النبات وله صورة
جوهرية نوعية تسمى نفسا نباتية تحفظ تركيبه ويصدر عنها الافعال الاعلى

متقسم الى الغذائية والنامية والمولدة للمثل والاول هو الحيوان وله
صورة تسمى نفسا حيوانية تحفظ التركيب ويصدر عنها تلك الافاعيل
مع الاحساس والحركة الارادية وقد يقال ان معنى قولنا ان
المعدني والنبات ليس لهما حس وحركة ارادية ولهذا المعدني ليس له
تغذ ونمو غايته عدم الوجدان وانه لا يدل على العدم وقد يتمسك في
اشعار النبات واحساسه والحركة بما نشاهد من ميلانه الى اشعة متعلقة
في الصعود اذا كان هناك مانع فانه يميل الى ان يتصل الى ذلك المانع بنحو
ثم اذا جاوزه عاد الى تلك الشعاعية ويوجد في البحل والعطش
امارات شاهدة لذلك ويتمسك في اعضاء المعدني بما يظهر على المرجان
المسمى بالبسد وبسلطة الماء ولذلك قيل هو منوب المعدن بناه واقرب
من النبات كان النحل هو منوب النبات واقرب نباتات الى
الحيوان ووجدت بعضهم الى ان طبائع العناصر البسيطة الكل شعور ولكن
لا يدرسه علمه حركة ارادية واعلم ان امثال هذه الاحتمالات المتقدمة لا
ينكشف الاعن عرين بصارة ناقدة تقصر عنها ليله الاشهاد الظاهرة بحسب ناعقده
الوجدانية والتسم فينكشف ضياءها عن نور بصيرة وتساعدها الاجتهاد
على هي عليه بعد رياضة به فكرية وممارسة وقليلا تحلوا ضلم حكيم الحاجة
الى مساعدة الفكر فالحدسي و قد وقع بعضهم بذلك في كنه ومسايلها
كالامر اوله من الصور المتنوعة فانها تحلو بها في المواد تحصل
الانواع والانم لا يترتب عليها خواصها وآثارها المسماة بالكمالات المائية
كالصورة الانسانية اي صورتها النوعية الحالة في مادتها الحاصلة
لنوعه البدن الانساني الذي هي كالآلة للنفس الناطقة في التصرف في
البدن واجزائه واما النفس الناطقة فانها وان كانت كمالا اولا
هو منوعه في الجملة وجزاء للاثار والخواص الانسانية لكنها المنسة ملام
حالة في المادة بل متعلقة بها فلا تسمى صورة الاحالا تصار بالحلول
فانصار من النبات وذلك ان تضعف العناصر وامتزاجها على مراتب
متفاوتة وبذلك يتفاوت حال الامزجة بالقرب والبعد مقيسة الى الاعتدال ل
متفاوتة بحال الاستعداد او والوجوه الموجبة للمناسبة متفاوت
الصور الفائضة عليها كمالا ونقصانا ولما كان المركب المعدني بعيد
المزاج عن الاعتدال ضعيف الوحدة استحق صورة ناقصة فلما الاثر
لبعده المناسبة ولما كان النبات اقرب منه الى الاعتدال والوحدة
استحق صورة اكمل واكثر آثارا والحيوان اقرب الى الاعتدال والوحدة

من النبات فانه اصح وجوده اشرف واشبه بالمبدأ اي الفاعل وكل واحد
من هذه الثلثة اي المعدن والنبات والحيوان جنس يشتمل على انواع
لا تحصى عددا وبعض تلك الانواع فوق بعض ويكون تحت تلك الانواع
اضافية تشتمل على انواع حقيقية يشتمل كل نوع حقيقي منها على اصناف
كثيرة يشتمل كل صنف منها على اشخاص لا تحصر لها والاظهر ان المراد
بالفوقية شرف بعض الانواع على بعض في ظهور الآثار والخواص
بحسب استعداداته للانواع اي تلك الانواع الحقيقية من
اسباب الكائنات من الاشكال الفلكية وما يجوز ان يكون بحسب الاشكال الجزئية من
تلك الانواع [illegible] بحسب الاستعداد [illegible] وكذا الحال في الاصناف و
الاشخاص مع كونها متشاركة في امر اكثر مما تشارك فيه الانواع
وليس هذا الاختلاف اي ليس الاختلاف الواقع في المركبات
نوعا وصنفا وشخصا مستندا الى الصور العنصرية ولا الى الصورة الجسمية
لكونهما مشتركتين بين المركبات باسرها فلا تقتضيان اختلافا فيها بوجه
ولا الى المبدأ المفارق لانه اختيارية الذات متساوي النسبة الى جميع
المواد فلا تقتضي بخصوصيته اختلافا فيها [illegible] هذا المنع [illegible] النسبة اذ
يجوز ان يكون للمفارق اعتناء مخصوص ببعضها بسبب تلك الخصوصية اي اختصاص
مادة مخصوصة دون اخرى كما ذكره [illegible] في اختصاص [illegible] او
والكواكب الحادثة من الافلاك دون [illegible] مع بساطتها فانه اختار هذا الاختلاف
الى العلل [illegible] بوجود كل [illegible] كان الاختلاف الا انه يجوز ان
يستند الى العلل الفاعلة يجوز ايضا ان يستند الى العلل القابلة
واما ادعاء كون الفاعل مختارا [illegible] بالاختيار وتخصيص كل شيء
بما تقتضيه حكمته فهو الدين القويم والصراط المستقيم الذي يهدي العقول
عن مهالكها ويرشدها [illegible] وما [illegible] ولعل العادة
الكلية [illegible] امثال هذه المباحث والتفكر فيها [illegible] النظر وحيث انها
لا يظهر للعقول الجزئية [illegible] المصنوعات وبدائع صنعها كما هي [illegible]
الى التشبيه فيها [illegible] ان [illegible] الى [illegible] الكبرياء وحجاب قدسها
[illegible]
[illegible] الرحمن [illegible] اولئك الذين
استدرجوا اولئك هم الغافلون واما الواقعون في سبيل العقول
والاوهام الذين يطوفون [illegible] والمتحيرون فيها [illegible]
يذكرون [illegible]

اولئك

اولئك [illegible] اولئك هم الخاسرون ولما كان امكان
انقسام [illegible] الى [illegible] الاجزاء التي يحدث بسببها المزاج
من الاجزاء الخارجية وتلك متناهية اما الاجزاء الوهمية وان كانت غير متناهية
فاختلافها لا يوجب اختلافا في المزاج خارجا كما هو مطلوبكم والجواب ان
الاجزاء المائية الموجودة في العناصر في المركبات [illegible] انفسخ التركيب
واذا [illegible] بسبب تلك الاجزاء وحدها او مع غيرها
او من بعضها وحدها او مع غيره حركة اخرى وحصل هذا التقسيم الوارد على
العناصر [illegible] ان يكون غير متناه حاصلا في الخارج في الازمنة الماضية على
التعاقب وكذا في الازمنة الآتية [illegible] الامزجة الحاصلة في المركبات ش
الماضية غير متناهية ولا الامزجة التي ستحصل في المركبات الابدية [illegible]
[illegible] بالفعل [illegible] الانواع المندرجة تحت واحد من الاجناس اشخاص م
الثلاثة بل بالفعل الى اشخاص كل نوع منها انما المستحيل ان يوجد من
[illegible] الاجزاء ويكون [illegible]
التقسيم غير متناه في الخارج [illegible]
ان الحكيم [illegible] التراكيب [illegible] المواد [illegible]
لاكتساء [illegible] على التعاقب [illegible]
[illegible]
لما كان الفاعل غير متناه [illegible] او [illegible] غير متناه [illegible]
[illegible] الفاعل
[illegible]
[illegible]
قوله الحكيم شانه كل يوم هو في شان ولما كان لكل نوع من انواع
المركبات مزاج يناسبه آثاره وخواصه المطلوبة منه فللانسان مزاج
يناسب [illegible] وسائر المنافع المتعلقة به [illegible] الاعضاء والآلات [illegible]
انما هو الذي اعطى كل شيء خلقه وهذا المزاج يسمى الاعتدال النوعي
الذي [illegible] الاعتدال النوعي [illegible] التوسط
بين الكيفيات الاربع على حد واحد [illegible]
[illegible] نوع واحد كالانسان مثلا على امزجة متساوية في الحرارة وسائر
الكيفيات [illegible] الكيفيات المتقابلة
بحسب [illegible] بل كل نوع من المركبات له اعتدال نوعي له عرض
[illegible] افراط وتفريط [illegible] الانسان [illegible]

فإذا جاوز مزاجه ذلك الحد من الحرارة لم يكن مزاج الإنسان بل ربما
كان مزاج نوع آخر كالأسد مثلاً فإذا حصل ذلك المزاج للإنسان هلك
وكذا إذا حصل نقصان الحرارة إلى حد معين لا يتجاوزه فإذا جاوزه لم يكن
مزاجه بل ربما كان مزاج نوع آخر كالثعلب مثلاً فإذا حصل ذلك المزاج
للإنسان هلك أيضاً وهكذا الحال في سائر الكيفيات لكن ذلك المزاج
الواقع بين الطرفين يشتمل على الأشخاص من الأمزجة وهذه الأعضاء بين
بين الطرفين أعداد لا يتناهى من المزاج النوعي وكذا الكل يصنع مزاج يخالف
مزاج الصنف الآخر فلا يتركب مزاج [illegible] مزاج آخر والمزاج الصنفي
الشخصي بين طرفي إفراط وتفريط فإذا جاوز يخرج عن ذلك الصنف
إلى ما طرفي عرض مزاجه هلك أو مرض مرضاً شديداً وكذا الكل يختص من مزاج
له عرض ولا شك أن عرض المزاج الصنفي أضيق من عرض المزاج النوعي
بعض منه والمخصوص المزاج الشخصي وإنما يكون بين حد سائر الأمزجة لو تعم
في عرض المزاج الصنفي فقد يكون مساوياً له أو أقل منه قال وإنك كيف
يكون من أسباب الأمزجة الواقعة بين طرفي عرض المزاج النوعي إفراط وتفريط ط
والتفريط غير متناهية كما ذكره فعلم أنها محصورة بين حاصرين قلت
لم يذكر أن تلك المراتب غير متناهية بل ذكر أن أشخاص تلك المراتب غير
متناهية ولو أطلق عدم التناهي على تلك المراتب لم يرد عدم تناهيها
اللازم انحصارها في عدد مخصوص معلوم ويكون المقصود الكثرة العامة للحصر
قال قلت قد يعلم منه أن أمزجة المركبات غير متناهية بل يلزم حصر كون
المركبات مثل تلك في الأمزجة والمركبات البسيطة كما ذكره الشارح [illegible]
فإنها تتفاوت ولا توجد منها [illegible] وكل زمان الآحاد متناهية وكل من أحوال
من الطرفين على حد معين ليس يحصل [illegible] مقصوداً له أو أحد [illegible] متناهية
قال مزاج المركب من أجزاء مادية في [illegible] الأجزاء المائية ومن أجزاء أرضية
وهوائية [illegible] بنسبة مخصوصة وكذا أن كل واحد منها وكل واحد
من الأولين نسبة مخصوصة من أجزاء [illegible] الأمزجة الواقعة بين الطرفين
على حد معين وأنه يقال [illegible] المركبات [illegible] أجزائها
تلك النسبة المخصوصة فالمركبات النوعية والصنفية وأمزجتها يجب تناهيها
لأنها موجودة معاً فلو كانت غير متناهية لزم التناهي في الأبعاد [illegible]
المركبات الشخصية وأمزجتها فإنها غير متناهية ومتعاقبة [illegible]
لذلك مثلاً [illegible] مثلاً واحد إلى مائة عرض المزاج النوعي وكل عشرة
منها عرض للمزاج الصنفي ثم إن كل عدد مخصوص منها نوع [illegible]

وذلك كقوة [illegible]

غير متناهية على سبيل التعاقب دون الاجتماع وذلك لأن [illegible] الكيفيات
المتضادة بني الكلام على تعادل الكيفيات وتساويها في القوة لأن
المعتدل بهذا المعنى يعني الشيخ المعادل يكون في حاق الوسط منهما
بحيث لا يميل إلى الحرارة ولا إلى البرودة بل يكون على الحد المشترك بينهما على السواء
وكذا لا يميل إلى الرطوبة ولا إلى اليبوسة بل يكون على الحد المشترك بينهما
كذلك ويكون أيضاً أعظم من جميع الكيفيتين الفاعلتين متساوياً لمجموع الكيفيتين
المنفعلتين وذلك إنما يتصور بتعادل الكيفيات في مقاديرها
بحيث لو كانت موزونة كانت متساوية في الوزن وأما تعادل العناصر
في كمياتها فمعلوم أنه إذا كانت العناصر متساوية في مقاديرها لكن كيفياتها
المختلفة كما لو كان ~~[illegible]~~ كعشرة أجزاء
منها في مقدار قوة البرودة وأما إذا كان مقدار الحرارة في عشرة أجزاء
أكثر من مقدار البرودة في عشرة فلا يلزم من تساوي الكيفيات في مقادير
قواها تساوي العناصر في كمياتها ولا يلزم الملازمة لجواز أن يفعل
بعض البسايط بالتخلخل قسر الصورة الخلاء وأيضاً يطلق المركب
[illegible] ولأن كل واحد من أفراده مقدار ما كان صورة تساوي
البسايط فيه [illegible] المعتدل الحقيقي هو تعادل الكيفيات
في مقاديرها [illegible] ذلك كما يساوي البسايط بحسب
كمياتها لجواز أن يكون النار مثلاً في الحرارة أشد وأقوى من الماء في البرودة
بحيث تساوي قوة حرارة عشرة أجزاء من النار قوة برودة عشرين
جزءاً من الماء فلا يلزم تساوي البسايط في المقدار ويمكن أن يقال أن
مراتب الثقل والخفة إنما هي [illegible] العناصر [illegible] بالطبع [illegible] إلى
صورها بحسب [illegible] فإذا تساوت الكيفيات في المعتدل تساوت
تلك المراتب فيها فيتساوى [illegible] لأمكنة البسايط ولو لم يكن مقادير
البسايط فيه متساوية فلو كان [illegible] إلى مكان أحدها للزم الترجيح بلا مرجح
وقد يدفع لزومه بجواز أن يحصل له صورة نوعية يقتضي حصوله
في مكان بعض بسايطه وأما ما ذكره أن المركب إذا تساوى فيه
ميول طبائع أجزائه كان مكانه الطبيعي [illegible] وجوده [illegible] ظاهر
بطلانه لأنه إنما [illegible] قال [illegible] الأجزاء الحارة والباردة
مقاديرها على القسط الذي ينبغي [illegible] وكذا [illegible]
في الأجزاء الرطبة واليابسة [illegible] الأمزجة الخارجة المركبة على أربعة قلت
قد ذكر بعضهم أن الخروج من الاعتدال [illegible] كان في كيفية واحدة فإما

في قوة [illegible]

عشرين منها في مقدار قوة الحرارة

قوى [illegible]

بالزيادة على ما سبق من تلك الكيفية او بالنقصان منه اقسامه ثمانية ولو كان
في كيفيتين كان اقسامه ثمانية عشر لان المركب الثنائي من الكيفيات الاربع
ستة وفي كل واحد من الاقسام الستة اما ان يكون الخروج بالزيادة فيهما
او بالنقصان فيهما او بالزيادة في احديهما والنقصان في الاخرى فيضرب
الثلثة في الستة يرتقي الى ثمانية عشر ولو كان في ثلث كيفيات كان اقسامه
اثنين وثلثين لان المركب الثلاثي من الكيفيات الاربع اربعة وفي كل واحد
من الاقسام الاربعة اما ان يكون الخروج بالزيادة فقط او بالنقصان فقط او فيهما وفي هذا القسم
اي المشتمل على الزيادة والنقصان اما ان يكون الزيادة في كيفية واحدة
والنقصان في كيفيتين او بالعكس وكل منهما ينقسم الى اقسام فاقسام
هذا القسم ستة تكون مع القسمين الاولين ثمانية فاذا ضربنا الاربعة في الثمانية
كان الحاصل ما ذكر ولو كان في اربع كيفيات فاما ان يكون الخروج في كل منها
بالزيادة او بالنقصان او في بعضها بالزيادة وفي بعضها بالنقصان
وهذا اما ان يكون بالزيادة في كيفية او في كيفيتين او في ثلث كيفيات فاقسامه خمس
والمجموع ستة عشر ومنها اوهم فاسد لان الاعتدال الحقيقي في المزاج
مبني على التساوي بين الكيفيات على الوجه الذي سبق واذا كان الامر كذلك
كان المركب لم يكن معتدلا حرارته ضعف برودته ورطوبته ضعف يبوسته
مثلا بهذه النسبة اي ضعف كان مزاجه معتدلا ولا يعد خارجا لم يكن
اجزاؤه الحارة مثلا عشرين والباردة مثلها او الباردة خمسة عشر
على حكم ما ذكر مثلا لكن اذا انكسر صورة كل المركب لا يتصور
من زيادة الاجزاء الحارة والباردة كون المركب احر او ابرد مما ينبغي
لان كون الحرارة ضعف البرودة لو كان بما هو عليه الزيادة كان المزاج
معتدلا ولو لم يكن بما هو عليه فاما ان يكون الحرارة اقل من الضعف فيكون
ابرد مما ينبغي او اكثر فيكون احر مما ينبغي فظهر انه خارج عن الاعتدال
الطبي بما ليس كالمركب الخارج عن الاعتدال الحقيقي كذلك والحق البحث
فيها اعم من الفصل بين الاحكام بان المقصود من الفصل الثاني
بيان اقسام الاجسام الا ان الكلام قد انجر الى ذكر بعض الاحكام
هنالك فلنذكر بعضها هاهنا وكل ما يلزم من فرضه عدمه اي كل ما لزم من
وجوده فرضا عدمه كان مستحيلا اذ لو كان ممكنا لامكن اجتماع وجوده
وعدمه معا وانه باطل قطعا لان وجوده ملزوم لعدمه الامور منها
وحكم بان نوعين في البعد العدد المتناهي اذا كان هناك بعد غير
متناه سواء كان بعدا مجردا عن المادة او حالا فيها وسواء كان غير متناه

عشرة او الحارة ٥

التخلخل في اللغة به فتح كاه
آنكه ناشي بر باجزا اكردن
... و ... دو دست
دو ... ران ...
دور كوچ بوروى ...
... آكر ... بار ران)

في جهة واحدة او في جهتين او في الجهات كلها امكن ان يفرض فيه خطوط متوازية
معترض خط على مساواة ويمكن ان يقطع منه مقدار كل المقدار اذا ارتسم مثلا متصل
خط آخر على مساواة انصاف كون النصف من الاول بقدر ما كان ...
انطباق مقدار الخط الثاني على مقدار الاول لزم انطباق الكل ... لما
ذكره ومقدار امور بان التطبيق مع اشتماله على الشرائط المعتبرة فيه
لا يعارض بما هو احكام وهمية لا يعتد بها وبيان احوال الاعيان الموجودة
في الخارج لا يعول الا الاحكام الوهمية في المحسوسات صادقة ولا يلزم البيان
بحسب نفس الامر ووهمية يستعمل العقل احكامها اولا ثم الحكم
ان يكون بحيث يمكن ان يفرض فيه خطوط متوهمة متقاطعة على زوايا قائمة
وانه اذا لم يكن كذلك لم يكن جسما فلا يكن البعد اذا كان غير متناه في الخارج
وجب ان يكون بحيث يمكن ان يفرض فيه ذلك الخطان وتطبيق احدهما على الآخر
فلزم ان يكون الخط الذي لم يتناه بحسب نفس الامر والوهم متناهيا بحسبها
فيه وانه محال لم ينشأ الامر الا من تناهي الابعاد دون سائر الامور المعتبرة
معه لظهور امكانها على تقدير اللاتناهي كالاخص فيكون عدم التناهي
محالا وهذا برهان آخر وهذا البرهان يدل على انه يمتنع لا تناهي الابعاد
في جميع الجهات بل في شيء واحد يمتنع لا تناهيها في جهتين معا واما لا تناهيها
في جهة واحدة فقط فلا دلالة له على امتناعه اذ لا يمكن حينئذ ان يفرض
انفراج ضلعي الزاوية بقدر امتداديهما واصل هذا البرهان هو
البرهان المسمى بالترسي ويقول يفرض خطان متقاطعان على محيط ترس
مثلا اي يفرض محيط دائرة ويقسمه ستة اقسام متساوية ويصل بين كل
نقطتين متقابلتين من مبادي تلك الاقسام فيحصل هناك خطوط ثلثة متقاطعة
على مركز الدائرة هي اقطارها ويحدث عند المركز ست زوايا متساوية
لتساوي القسي التي هي مقاديرها وكل واحدة من تلك الزوايا ثلثا
قائمة لان المركز بل كل نقطة يفرض على سطح يحيط به اربع قوائم وقد
قسمت هاهنا اقساما ستة متساوية فكانت كل واحدة ثلثي قائمة ويحيط
بها ضلعان هما نصفا قطرين من تلك الاقطار وهذان الضلعان هما
اللذان ذكرنا ... اي ضلعي زاوية يكون الانفراج بينهما بقدر
امتدادهما وذلك اذا انفصل من هذين الضلعين خطان متساويان
ووصل بين المنفصلين بخط يحصل هناك مثلث متساوي الاضلاع
لان مجموع زوايا المثلث متساوية لقائمتين فلما كان احد ثلثها على ...
الخط الواصل بين الضلعين ثلثي قائمة ووجب ان يكون الزاويتان الباقيتان على

برهان التطبيق

البرهان الترسي

العلوم واعم الخط الواصل بين الضلعين المتصلين مساو تبين لتساوي الساقين
لزم ان يكون كل واحد منهما مثلث قائم الزاوية فتكون زوايا المثلث متساوية
وحينئذ لا يكون اضلاعه ايضا متساوية فاذا فرض ان كل واحد من الضلعين
قدر احد عشر كان الانفراج بينهما احد عشر ايضا واذا امتدا الى ما لا نهاية كان
الانفراج حينئذ كذلك وبتكرار هذا الفرض انما امتدا الى غير النهاية كان
الانفراج بينهما موصوفا باللاتناهي قطعا فعلم ان يكون اللاتناهي
محصورا بين حاصرين وانه محال وحينئذ يكون الانفراج متناهيا وهو لا
يكون احد الابعاد ايضا متناهيا فيكون الابعاد ايضا متناهيا لان المفروض
احد الابعاد بعد من الابعاد ولا تفاوت بينها في التناهي وعدم التناهي لتساوي
بين الانفراج والامتداد اذ انما يكون محيطا اذا كان الامتداد متناهيا واما اذا
كان غير متناه فلا وكان التسلسل ما توهم من ان الانفراج انه يلزم ان يكون التمدد بينهما غير
متناه بل اللازم ان يكون في كل ابعاد عدد غير متناه كل واحد منهما مساو
للامتداد السابق عليه ومعه لا يلزم انتهاء حد من البرهان اذا ادعوه هنا الى
الابعاد الانفراجية بين الضلعين لا يكون الانفراجيات معا الا والضلعين غير
متناهية وانفراج لا يتناهى في كل البعد المفروض الا انه لا يقع في التوهم
لا ما يعلم انها لا نهاية لها وان لا يدل على ذلك البعد من انفراج يساوي الامتداد
في اللاتناهي فان قلت انفراج ضلعي الزاوية على وجه يكون البعد بينهما مساويا
للامتداد فيه لا يحتاج الى اعتبار الترس والدائرة بل يكفيه ان يعمل بالشكل
الاول من المقالة الاولى من كتاب الاصول مثلث متساوي الاضلاع يخرج
منه ضلعان محيطان بزاويته الى غير النهاية فان حاله على ما ذكر قلت
بعض الطريق ليس من دأب المحصلين على ان ما ذكرناه اسهل وايضا للمستدل
بالترس ان يتمسك بكل ضلعين واضلاع بكل الزوايا على ما قرر ولمن
يتمسك بان تلك الاقطار المتقاطعة على المركز اذا اخرجت الى غير النهاية
ووقع عرض الابعاد الذي فرض غير متناه بينه فيما بينها او التشكل الذي
المنحصر فيما بين ضلعي احدى منها يكون متناهيا فكذا اذا ضم اليه المنحصر
بين كل ضلعين آخرين من الاضلاع الباقية كان المجموع ايضا متناهيا فيكون
عرض الابعاد ايضا متناهيا على تقدير كونه غير متناه ولو فرض بعد خط خط
على بعد كمون كان ووضع احد كل منهما وطرفه الى غير النهاية حال على
التساوي بالوجه المار ومع ذلك فبالوجه الاول ايضا اذا اعتبر ضلعا
زاوية قائمة او منفرجة فان وتر القائمة او المنفرجة لا يكون الطول
من كل واحد من ضلعيها فيلزم ان يكون الانفراج مع كونه الطول من كل واحد

والضلعين مساويين محصورا بين حاصرين وقال على الوجه الاولى اي على ان حقيقة
الجسم جوهر واحد في الجسم متصل اما يستم اذا كان كذلك وهو فيه نظر الا ان يجوز ويقوم
كقولنا الحيوان اما ناطق او صاهل اي يجوز حمل الحقائق المختلفة على واحد
مثل على القسم كما في المثال المذكور فانه يحوي حقائق كالانسان
والفرس مما الحيوان الناطق والحيوان الصاهل وهو قولنا ان الجوهر
القابل للابعاد الثلثة بقوام ان الجوهر ليس جنسا لما تحته بل من ثواني
المعقولات ولكن لا مفهوم القابل المحمول على الجسم لا يمكن ان يكون ذاتيا
للجسم الذي هو جوهر محض ولا يكون نوعا عاما وكذا لو قيل انه الطويل
العريض العميق ليس هو الجسم سواء اريد بالطول والعرض والعمق الابعاد محققة
او موهومة وكذا لو قيل انه الجوهر المتصل ليس نوعا عاما له لا يخالف
الخواص ليلزم تخالف الانواع اي تخالف انواع الاجسام المختلفة بالخواص
والآثار ولا نزاع فيه انما الكلام في اتحاد ماهية الجسم المطلق المشترك
بين تلك الانواع واختلاف الخواص المستندة الى الصور النوعية المختصة
بالانواع لا ينافي اتحاد المشترك بينها فلا يستلزم تخالف مفهوم الجسم
اي تخالف ماهية الانواع المختلفة وادعى اكثر الجمهور بان الصورة ثبتت
بقاء الاجسام وكذا القائلين بقاء الاعراض بدعوى حكم الصورة بقاؤها
ايضا وقد يورد في ذلك بان ما ذكرتم حكم وهمي عرض للنفس بواسطة تشابه
المتوارد كما في الماء الجاري والسهام المتشابهة مقدارا او شكلا ولونا
والسبب في ذلك عجز الحس عن ضبط ما به تمايز المتماثلات وقد يورد بان الاجسام
المركبة من العناصر كالحيوانات مثلا يستحيل فيها ما يكون اجزاء الطعام من الاول ثم
فتسارع الى الحكم بانها باقية باعيانها ويستدل لمن هذا المعتبر النظام على
مقتضى علمه لما كان هذا المنقول يستبعد امثال هذا من مباحث السفسطة التي
جمعها للطعن في العلل وما يلزمه من وصمة المكابرة ونكر اهل حديث الطفرة
المشهورة منه ونادر ولوم بانه ذهب الحكماء على الحاجة هي الامكان فادعى
لذلك ان الاجسام محتاجة الى المؤثر حال البقاء وتوهم المتكلمون ان
حاجتها الى المؤثر كذلك لا تتصور الا اذا كان حدوثها دفعيا او ملحوظا
عنها لو يتوهم كلامه لا ما فسره بعض اهل علم باقية لا احال لهو لها او
حكم احدون بان لا ينسا على هذا القول التسليم الى القائل بعدم بقاء
الاعراض بامتناعه كما اشير اليه بان الاعدام من المؤثر غير معقول
وانه لا صلاح للاجسام من دون الجسم لو كان باقيا لم يعدم اذ انه لا المؤثر
مختار وهو محال لان العدم الصرف الذي هو نفي محض لا يصلح اثرا للموجب

كطريان الضد والضد للاجسام لتصور انعدامه بطريانه وتمام تفصيل هذا
الدليل مع ما يرد عليه مشهور مذكور في اقسام بقاء الاعراض كالصور الجوهرية
ومن تابعه فانه خارج من هذه الكيفيات اي الهواء خارج في نوع من هذه الكيفيات
ولم يعرض له الروائح اصلا بالمجاورة حتى الرائحة فان العادة قد جرت
بخلو الالوان عنده واليها اما ذكر العادة لان ترتب وجود شيء على وجود
اخر او على عدمه ليس عقليا الا بطريق جريان العادة بايجاده عند وجود الاخر
في الوجود الا الله ولا وجود غيره ولا علة بل ليس هناك الا احداثه وقد اكثر
فيه عاداته وكلامه الا بالتفصيل في امثال هذه المباحث التي تطلب فيها النفس مستبعد
جدا لانه على تقدير اتمامه لا يفيد الا ظنا ضعيفا ومع هذا الحكم ضروري اي الحكم
بان الجسم المحسوس مادام انه بل بتوسط اللون والضوء ضروري يعتمد عليه بان الهواء
غير مرئي لخلوه منهما بل المرئي اولا وبالذات هو الالوان والاضواء القائمة بسطوح
الاجسام ثم العقل بمعاونة هذا الاحساس يحكم بان هناك سطوح جواهر
ممتدة في الجهات اي الاجسام ذي ابعاد بالطول والعرض قال وقد احتج اهل الملل
اي اهل الشرائع المنسوبة الى الانبياء عليهم فان الملة هي الدين والشريعة
والدهرية منسوبة الى الدهر فانهم يسندون الحوادث اليه ويسمون الحوادث في
ذلك حيث ظن الامم الثابتون صانعا ورايه هو الله وقد قررت الحجة بانه حادث
العالم اشارة الى تفصيل كلام الجمهور من الحكماء في حدوث العالم لان الجسم الذي
يكون له وضع احد من حال اجسام خلو الجسم عن الحركة والسكون الوضع دون
الموضع لبعض الاجسام على اصلا في المكان وبقاؤه الحركة المستقيمة
والمستديرة واعترض عليه بان بقاء الجسم وحده بالاستقرار كونه ساكنا اولا
… اوضا العالم الجسماني كله متحركا بالاستقامة او بالاستدارة حركة واحدة
لم يخلو لو وضع من كونه متحركا قطعا وايضا بان هناك اصلا ووضع بالتحريك
الى اخره … بخلاف حالة السكون اذ لا يدخل في الوضع هناك اصلا وقد
يعتبر الموضع … الحركة لا يخرج عن الكون في الحيز فان كان لعدم ذلك الكون مسبوق
يكون احد ذلك الحيز كان الجسم ساكنا والا كان متحركا ورد عليه انه يلزم
ح ان يكون المتحرك في مكانه … ساكنا وقد يتعرض ابطال الحيز الاول
محدود … فانه ليس متحركا ولا ساكنا وقد اجاب بان ذلك … ولا انما
في الحيز الثاني … ان الجسم لم يكن مسبوقا بالاستقرار في مكانه كان متحركا و
الا كان ساكنا … البعض لم يعتبر استقراره في المكان او الوضع على سبيل …
للحلول … الا ان اعتبار استقرار الوضع وحده كاف
كما عرفت واما السكون الحركي لم السكون وجودي فلو كان … لامتنع

حدوث الأجسام

بلغ

زواله لان كل موجود فعدمه يستلزم زواله اما الداخل واما الغير وانما اعتبرنا
هذا الوجودي لان الاعدام الا انها يجوز ابتداؤها كاعدام الحوادث
اليومية لان محل المحال حادث عدم ومنافيه ولم يقصد المحال
اذا كان بالاستناد بالموجود المعصوم بحيث يتوقف على وجود اثره
بعدما بالذات الا بالذات لزم من وجوده ذلك المؤثر وجود الاثر اي
اذا كان الواجب الموجب مؤثرا فيه بلا توقف على شرط كل علة تامة
لم يستلزم ايا كان استناد الا الا بشرط والا فيعتبر اصلا كما يتصور بطريقة
المحال بعد اراده او بعليتها فكان عدم الاثر مستلزما لعدم ذلك
الواجب فيكون ممتنعا بالعدم ولم كان ممكنا هذا خلف … ثم قيل لا نم
امكان الملزوم في ذاته لاستلزام امكان اللازمة ومنه اجيب بجواز … منكم
بامكان الطرفية وذلك الشرط لم كان ممكنا بعد لم … الشرط لا يجوز
ان يكون حادثا والا كان القديم المشروط به اولى بالحدوث بل يجب
ان يكون قديما وحينئذ ان كان ممكنا عاد التقسيم اليه ولزم الانتهاء الى ما
يجب صدوره عن الواجب بلا توقف على شرط دفعا للتسلسل في امور مرتبة
موجودة معا … زواله ورواله … استند اليه اصلا ولم كان
واجبا لزم من وجود العلة والشرط معا امتناع زوال القديم اللازم
لها فلا … اي الاجسام … متحركة في الفلكيات والعنصريات
والحركة في الفلكيات واحدة في العنصريات جائزة واما … لا يكون سكون
شيء منها دائما … الزوال قالوا واما الحدوث فهو لم الاجسام
متساوية … على كل منها ما جاز على الاخر … واشهد ذلك
الاخر … مسلم الاجسام الخ وذلك لان تقدير الحركة والسكون
انما يكون … قطعا فاذا … وبعض قدرا
… الاول الى الازل ومن زمان الطوفان الى الازل
… زمان … المتكلم والحكيم …
مزيد عليه … لم كل حادث موصوف … على ذلك … في
ما بحث العلل … كل واحد من السلسلة علة باعتبار ومعلول باعتبار
فكانهما جملتان … في الخارج احداهما بحسب المعلولية والاخرى
بحسب العلية فكذا ههنا كل واحد من السلسلة … باعتبار … مسبوق
باعتبار فكان هناك جملتان متطابقتان في الخارج احداهما بحسب المسبوقية والاخرى
بحسب السابقية … المضاهاة كما في … زيادة السوابق
لو احد … السابق ان باعتبار زيادة المسبوقية … لتوافق المضافين

لعدم السابقة والمسبوقية في الوجود كما مر وجوز ذلك في العلل والمعلولات
وقد عرفت ما في ذلك من ان هذا الدليل راجع الى التطبيق والحصر وقد علم انه
لا يحصل الحكم كما انهما جاريان في الخارجيات المجتمعة ولان الصورة
فيما نحن فيه ليس الا ان تلك الحوادث المتسلسلة المتعاقبة لها اول وطرف الذي
لا يسبق من تلك الحوادث شيء او لا يوجد في ذلك الاول والا كان مسبوقا
واذا لم يوجد قبله كان حادثا مثله واما في السابقة فلا حكم الا ان يكون في
العدم مسبوقا للحوادث اولا والثاني يلزم منه قدم الحوادث فان احتمل
على ان لا يسبق عن الحوادث سواء كان متناهيا او غير متناهية يكون حدوثها
وسيرد عليك مناقشة في عدم المتناهية ولقائل ان يقول العلم انه لا يستدل
على حدوث الحركة بانها تقتضي المسبوقية بالعدم الا انها تستلزم حالة الى الحركة
واما لانها الكون الاول في المكان الثاني كما مر فاورد عليهم انكم ان اردتم
بكون الحركة مقتضية للمسبوقية بالعدم ان نوع الحركة بماهيتها تقتضي المسبوقية
بالعدم فلا نسلم وان اردتم انها تقتضي ان يكون كل جزئي منها مسبوقا بالعدم فهو
مسلم لكنه لم لا يجوز ان يكون لها جزئيات متعاقبة غير متناهية بان يكون قبل
كل حركة جزئية حركة اخرى لا الى نهاية ويكون ماهية الحركة في ضمن جزئياتها
بمعنى ان الافراد كل واحد منها حادث ومن الازل مسبوقة كل واحد
منها باخر منها لم يكن مجموع الجزئيات مسبوقا بشيء آخر من الجزئيات على وجه انه
لا يوجد في ذلك العدم شيء من تلك الجزئيات حتى يلزم انقطاعها ويكون الماهية
ايضا حادثة مسبوقة بذلك العدم فاستدلوا عن هذا الايراد بان
ماهية الحركة تقتضي لذاتها المسبوقية بان تعاقب افرادها الى غير النهاية
محال اما الاول فلان ماهية الحركة حركة من او تقتضي من [illegible] لان الحركة
لا بد ان يكون منقسمة الى اجزاء لا تكون اجتماعها [illegible] الامر المتحصل مسبوق
بالامر المنقضي وماهية الحركة لا يتحصل الا بهما فهي متعلقة بالمسبوقية بالعدم فلا
بد منه وقد اجيب عن ذلك بان ماهية الحركة حاصلة في كل واحد من الامر المنقضي
والمتحصل بانه معهما لان الحركة لا تنقسم الا الى اجزاء كل واحد منها
حركة فكل واحد من المنقضي والمتحصل حركة من جزئيات ماهية الحركة فهي محفوظة
بكل منهما فلا يلزم من مسبوقية المتحصل بالمنقضي مسبوقية الماهية به وهكذا
الحال اذا اخذ ذلك المنقضي الجزئي بعدم اخذ منهما على الاخر فان كل
واحد منهما من الجزئين الصادقين على ماهية الحركة الموجودة فيه [illegible]
وله نوع الحركة بان من الامور المنقضية والامور المتحصلة والحركة من امر
ينقضي او يحصل حصول الشيء منها لا الا [illegible] لم يكن كل شخص

بنهاية
حادثا لم يكن مسبوقة بالمنقضي والمتحصل فيكون ذاته المشخصة متعلقة بالمسبوقية
بالمنقضي الذي هو جزؤه وفي ماهيته الكلية هو له ولم يدل الدليل على ان ذلك
النوع مسبوق بالعدم وقد يورد بان ماهية النوع هي الانتقال او الكون
الاول كما مر ولا بد ان يكون مسبوقا بغيرها وانا نبحث في هذا الدليل بانه لم لا
يجوز ان يكون الانتقال مسبوقا بوضع حاصل في انتقال سابق وهكذا الى ما لا نهاية
له فيكون ماهية الانتقال في كل فرد من افرادها مسبوقة بشيء حاصل في فرد
آخر منها الى ما لا ابتداء وهكذا الحال في الكون الاول فانه يجوز ان
يكون مسبوقا بكون آخر هو ايضا كون اول في الاولين الى ما لا نهاية
له فيكون ماهية الكون الاول في كل واحد من افرادها مسبوقة بغيرها
وافرادها وهذا المقدار لا يقتضي سبق الافراد الى غير النهاية كاف
في كون المتحرك فيه مسبوقا بالعدم وعلى هذا يخرج الحركة عن شيء من الازمنة
الماضية الى لا ابتداء سواء وصفنا ماهية الحركة المستمرة في الماضي
على هذا الوجه بالعدم او لا كما لا يخفى افرادها الى [illegible] لا الى غير
النهاية كاف في اتصاف محل الحركة بها وعدم خلوه منها في الازمنة
الآتية الى لا انتهاء سواء وصف الحركة المستمرة في المستقبل على هذا
الوجه بانها ابدية ام لا والحاصل ان ماهية الحركة ان سلم انها تقتضي
المسبوقية فانما تقتضي مسبوقية الماضي بحالها في ضمن فرد من او
افراد متناهية لكنها لا تقتضي ان تكون [illegible] افرادها الى ما لا نهاية لها
فقد لاح لك ان المتكلمين لم يفرقوا بين تعاقب الحركات الى غير النهاية ولم
ذلك قيل يجوز ان [illegible] المشهور عند ماهيتها المسبوقة اذا انها
لم يوجد شيء من افرادها في الازل والا كان الماهية في ضمن ذلك
الفرد غير مسبوقة بشيء او حكم كان محلها في الازل حال الماهية لا انه لو
ليس الازل امرا محدودا متعينا حتى [illegible] انه لو وجد فيه حركة
كانت قديمة ولو لم يوجد خلا محلها في الازل عنها مطلقا بل كل زمان
يوجد من اجزاء الازل يوجد فيه حركة ويكون قبله زمان آخر يوجد فيه
حركة اخرى سابقة على الاولى [illegible] رفـ
تعاقب افرادها الى ما لا نهاية له [illegible]
ليس محدودا متعينا يوجد فيه حركة مخصوصة [illegible] بانها ابدية لا
يزول اصلا بل كل زمان يوجد من اجزائه يوجد فيه حركة ويكون
بعده زمان آخر يوجد فيه حركة اخرى هي بعد الاولى [illegible]
[illegible]

الحركة مستمرة لمحلها ابدا فان قلت الحركة الموجودة في الخارج هي التي
التوسط بين مبدا ومنتهى ولا بد ان يكون مسبوقة بالمبدا اذ لا
قلت جوابه على ما سبق من عدم وجود الاتصال وكونه مسبوقا بالحالة المتصل
عنها ممنوع ومن هنا جاز ان يكون التوسط مستمرا وعدم ابتداء يتعلق بتوسط
آخر ومن هنا لم يصح افراد ومراتبها لا نهاية له فان قلت الحركة بمعنى
التوسط واحد بالشخص لا يتعدد ولم يتعلق الحركة كما سيأتي فيلزم
ان يكون دوران كل فلك من الازل الى الابد كلها واحدة حركة واحدة
شخصية متصفة بالقدم وانه محال كما مر وانه قلت اعترامه وكل ان كان
في الحركة بمعنى القطع واما الحركة التي يعبر عنها بالتوسط فهم قالوا انها حالة
توجد للجسم لكن لا استقرار لها في نفسها ولا انقسام لكنها مستمرة اما
بحسب الامور التي او صافها او امكنته التي لا تستقر الا آن فان
وتكون هي اي تلك الحالة باقية في كل آن من الزمان فجاز ان يكون تلك الحالة
غير مسبوقة بالعدم ومستلزمة للتبدل والانتقال وهو لا يوجب
على وجه يمتاز مما كان بعد لان والاتصال الا عند مسامتة من تلك
الحالة بشخصها وكان لهم ارادوا ان الحركة العارضة هذه الحالة المستمرة
التي توصف بكل آن بانها متوسطة بين مبدأ ومنتهى معينين وقيل كل
الآن بانها متوسطة بين مبدأ ومنتهى آخرين فكذا الى ما لا نهاية له ثم قالوا
وهذه الحالة المستمرة وان المسافة لتجدد انتقالها وضعية
بلا ابتداء هي الواسطة بين عالمي القدم والحدوث ولولاها لم يتصور
ارتباط احدهما بالآخر لان الحادث لا يكون علته التامة بالتمام قديمة
والقديم اذا كان علة تامة لشيء لا يتخلف عنه معلوله فلا بد في كل حادث
في سلسلة علله الى قديم ولا ينتهي الى قديم في سلسلة معلولاته الى
حادث بلا ابتداء مما كان من امر ذي وجهين استمرار وعدم استقرار فمن
جهة استمراره يستند الى قديم ومن جهة عدم استقراره المتجدد
المتعاقبة الى ما لا اول له يصلح سببا لفيضان الحوادث عن القديم وينتظم
به عالم الحوادث مستندا الى المبدأ القديم سبحانه وتعالى واما الثاني
اي بيان ان سائر الحوادث الحركات التي لا الى نهاية فيمكن التمسك بالتطبيق
على الوجه المذكور من مباحث الكتاب ورد عليه ما ذكره الشارح وحاصله
ما قد عرفت من ان جريان التطبيق يتوقف على شرطين احدهما اجتماع الآحاد
في الوجود والثاني ترتبها وانها هنا والشارح بيه باطبيعا او وضعا
لا فقدان هنا الشرط الاول واجيب عن بان التطبيق لا يتوقف على وجود

الآحاد معا لان اجزاء المحل اما ان يكون لكل واحد بعضها الى منطبق على الآخر
او لا فعلى الحوادث المتعاقبة لا بد ان يكون ان يكون التطبيق موجودا في الخارج
والذهن احد الامرين وهو مفقود عن الآحاد الموجودة الكائنة في زمنه
وان قال وانها الى ارادوا ان ذلك الآحاد موكونها موجودة معا في الخارج او ذهنا
بكل لم ينطبق بعضها على بعض الا ما هو المتساوي والا فلا وجه فهو
باطل وهو لم يوجد شيء منها الا اخرج بعض الامر يعول على موجود فيها
في زمان الوجود الى والخارج والى والذهن ولم اراد ان ذلك الايجاد
اذا اوجد في الخارج او في الذهن لم يخل عن حصول الانطباق
على الحد الوجود ولا يوجد في الخارج فانا نعلم اذا امكن وجود ما معا واحد منها
ونموذج على ان هذا الشيء يعرفون بان هذه الآحاد باسرها   بتتم
معلومة عند علم الملاء الاعلى على الكل بكمله وان الوجود للملائكة علمهم يتعلقون
بكل العلوم على نحو الجمع على الوجود الذهني او العلم لا يتعلقون بها انها بتا
في تلك العلوم لعدم حصول الزمان فيها كما سيأتي اشارة اليها و
قد يقال كما مر في مباحث السلسل ان التطبيق يتم بما يضبطه الوجود
اما على الاجتماع او على التعاقب كما في الحوادث فان التطبيق فيها
يكون حاصلا بحسب الواقع سواء توهمناه او لا واما التطبيق
في مراتب الاعداد وهو مما يمكن يتعلق بالعطاء الوهم ان القوى
الجسمانية ممتنعة الآثار عندهم قال الامام الرازي رحمه الله في المطالب
العالية هذا ما حصلنا في تقرير هذه الحجة بعد الافكار المتوالية في
مدة ازيد من سنة وقد تمسك في ابطال عدم الحركات التي غير النهاية
بان كل حركة منها مسبوقة بالعدم ازلا فيصح عدمها في الازل فلا يوجد
حركة منها في الازل والا لصح وجود ما هو مسبوق بالعدم واعترض
ويجاب عنه بانكم ان اردتم ان اجتماع العدمات في الازل اجتماعها في زمن
معين واجيانه فهو ممنوع او ماهو مستحيل في الازل الا وفيه متصل واحد
من تلك العدمات لوجود حركة معينة وان اردتم به انه لا يبقى بدا ابدا
تلك العدمات كما يوجد ابدا بعد وجودها فهو مستحيل ولا يلزم
من اجتماع بعض الوجودات مع بعض العدمات محذور ووجه ما
مر وهو ان الازل ليس امرا محدودا وحدا كما هو على عكس الابد
فان الحوادث اذا فرض فيما لا يجوز معا متعاقبة الى غير النهاية لم يكن
شيء منها ابدا باقيا مجتمعا ولا الابد على معنى انه لا يوجد في حال الا
تلك العدمات كما توجد فيما كان لا يدفع فيها الا ان الوجود الا على الفرض جزء

واجزاء الابد الاولى ينتهي فيه واجزاء بتلك الوجودات والحكم بان
معدومه وجود وعدم اشتباه واجزاء الشامل ولا يتوقف حال الازل
بالعكس على حال الابد فان قلت ما ذكرته حال الابد ويتعاقب الحوادث ش
فيه واستمرار انعدام تحققها ابدا انما يسهل علينا ادراكه لحال
الازل ما ذكرته فيه قلت نعم لكنه في الواقع كذلك لعجز الوهم عن توهم ما
ينتهي حاصلا بالفعل سواء كان مجتمعا او متعاقبا كما في الازل والابد دش
الواقع فيه لا لكن يتحير في ادراك ازليته هو اما الابد فلا يتوهم
منه وجود ذلك نعم فيه حاصل بالفعل الا ما كان متناهيا فيعجز
الوهم عنه لا لسعة اليه لان العقل يدرك كلا منهما اجمالا ويحكم بصحة
ما ذكرنا ولقائل ان يقول لا نم ان السكون هو متناقضة واعيه
لان الكلام على تقدير كون السكون قديما فلو كان كل شرط موقوفا على
اخر فان كان من هذه الشروط مجتمعة لزم التسلسل المحال فان كان من قبيل هناك
وان كانت متعاقبة كما ذكر ولم يكن السكون الموصوف بها قديما تلك الامور
المتعاقبة شرطا وجوديا او الخصوص حادا وهو قالوا لا نم ان السكون
امر وجودي بل هو عدم الحركة عما من شانه ان يكون متحركا فاذا كان ازليا
يمتنع زواله لان الامر العدمي الازلي يجوز زواله لما كان عدم
الحوادث اليومية على ما هو واضح ولكن بان الكون لعله حصول
الجسم في الحيز امر محسوس فيكون موجودا وهو تام بما فيه الحركة والسكون
واعتبار ما بها العوارض الخارجية فيكون السكون موجودا كالحركة و
قد سمعت منه بعض الدليل فقال لو كان جسم قديما لزم احد الامرين
اما ان يكون له كون قديم واما ان يكون كذلك فيكون كون الحال
فيه والنلازم بقسميه باطل اما الملازمة فلان الجسم لا بد له من كون فان كان
له كون غير مسبوق بآخر لزم الاول وهو ظاهر والا لزم الثاني اذ لو
وجد جسم قديم لا كون له لزم خلو الجسم عن الكون واما بطلان القسم
الاول فبما بيناه من حدوث السكون واما بطلان القسم الثاني فبالطبيعي
واعتبار بطلان السابقة والمسبوقة واعتبار اجتماع العدم الازلي
الازل على تقدير وجود سقط مؤنة بيان كون السكون وجوديا وكذا
مؤنة امتناع خلو الجسم عن الحركة والسكون قالوا الفاعل لا نسلم
تكميل الشرط الذي يتوقف عليه السكون القديم عدميا كعدم حادث
فلا فادا او جد ذلك الحادث زال السكون لزوال شرطه لا لزوال الوا جب
حكم بامتناعه واجيب عنه بان العدم اذا توقف على عدم حادث كان

بما هو الوجود ذلك الحادث ضرورة لزم وجود المشروط بدون انتفاء شرط
فيه وجود وجود الحادث على انتفاء ذلك العدم فلو توقف انتفاؤه على
وجود الحادث دار وفيه بحث لان اللازم مما ذكره ان لا يوجد الحادث ش
ان لا يحتاج وجود الحادث الى استلزام عدمه والا لزم انه اياه
يتوقف عليه لتقدم وان قلت لما ادى اعتبار زوال العدمات الازلية الممكنة
دون الوجودات الازلية الممكنة فلذلك قلت لان الوجود الممكن الازلي لا بد
ان يستند الى موجود واجب الما ابتداء او بواسطة ازليته مستمرة
الى انتفاء وقعا للتسلسل المحال فيكون زواله مستلزما لزوال الواجب
الممتنع فيكون ممتنع العدم ابدا كالموجود اما العدمات الازلية فلا يستند
كل واحد منها الى علة من ازلية الى اخر ممكن بل يجوز ان يستند الى عدم واحد
لغيره عدم المستمر بل بسبب الجهات الممكنة بل يفيد انتسابها الا انه
لم يكن فيه الحوادث المتعاقبة فاذا زال بعض تلك الى عدم او وجود
بعض تلك الحوادث الى العدم المستند اليه فيكون زوال ذلك البعض
والانعدام مستندا الى زوال بعض اجزاء علته الا انه لم يفت
وجود ان الحوادث وزوال عدمها ما الازلية متعاقبة متسلسلة الى ما
لا انتهاء ولئن سلم ان فيما ذكر لكن بحث لم يستند الوجود الممكن
الازلي الى شرط عدمي ممكن ازلي مستند الى اخر لكن الى الله الا انه سى
وجه جاز زوال ذلك الوجود الازلي كما صرح به في العدم الازلي الكافي
ذلك تحصيل قدر المعلوم قوله اما ابتداء او بواسطة ازلية مستمرة الى ايضا
دفعا للتسلسل المحال فان الواسطة الازلية اذا كانت عدمية لم يلزم من عدم استنادها
الى تسلسل بل لو وجه الى ما ذكر من جواز كون السكون القديم
موقوفا على شرط عدمي يزول بزواله اما الطبيعيات الكلام لينكشف
لك ان هذه المسئلة مما يخطر فيه الاوهام ولا يخفى عليك ان العدم محض دليل
خاص لاستلزام العدم في الازل لوازم العلم به ان الدليل اجرى لتعلم
انه عدم وجودي بعض نسخ الشرح الحاضر منها لما هو مذكور في بعض ما
وفيها ما لا طائل تحته يعتد به كما لا يخفى من انفعال المباحث التي اوردها هنا
اشار الى حدوث الاعراض اي الجسمانية اما حدوث الاعراض الجسمانية
لان اللازم من حدوث الاجسام حدوث الاعراض القائمة بها دون
الاعراض القائمة بالمجردات القديمة الا انه لما لم يثبت وجود تلك المجردات
لم يلتفت الى الاعراض القائمة بها فلذلك قال المص وكذلك الحال في الاعراض
الا ان الاجسام قد تحققت وثبت ان الحوادث فيها في الاجسام لاستحالة قيامها

الحادثة خ

ما نسبها فظهر ان عالم الاجسام والامور الحالة فيها من صورها واعراضها
حادثة وكذلك النفوس الناطقة الانسانية المجردة والاعراض القائمة بها حادثة
كما اسلفناه واما العقول والنفوس الفلكية فلم يثبت دليل على وجودها
فالعلم المتيقن بوجوده حادث بكليته اراد ان يشير الى اجوبة ذلك
لان مشترك المدعى ان لا يتصور كون الشيء الابدي قديما بسند الخصم تقرير
الدليل الاول منها ان الاجسام لو كانت حادثة اي ليست الاجسام حادثة
اذ لو كانت حادثة لكان قبلها زمان خلو واللازم باطل فيما بعد فقد ثبت انه هو المراد اي
لان الخلف اللازم على تقدير عدم المدعى وان يكون غير المدعى لانه يستحيل على
تقدير عدمه كما لا يخفى وكلاهما محال لان اما الدور وظاهر واما التسلسل
فلانه في امور موجودة معا مترتبة لان الكلام في المؤثر الموجد
وكذلك المؤثر الى اخر اراد بمجموع الامور جميع ما يتوقف عليه الموجود
من شرائط تعلق الارادة مثلا ان كان فاعلا بالاختيار وعدم المانع المتصور
هناك فانه في الفعل والايجاد ان وجد اولا وعموم الامور التي بها اثر
والاثر الصادر اولا لم يوجد المؤثر فمع ذلك الاثر يوجد وعموم الامور
من حيث كونه مؤثرا في الاثر الصادر عنه بالفعل كذا فان كان الاول
يلزم ترجيح احد طرفي الامر الاول لانه لم يحصل بعد حكمه عدم اثر الثاني
لازم لمجموع المؤثر والاثر الاول يكون بلا مرجح ويلزم عدم الخمس ولعمري انه مع
مجموع الامور المعتبرة في المؤثرية مع امر والدليل الذي يتمسك به في الحساب حكم
تخلف المعلول عن علته التامة كما سلف وان كان الثاني كان حكمه
ترجيحا ومعنى الترجيح ترجيحا لاحد طرفي الممكن المتساوي على الاخر
وذلك لان الترجيح الحاصل من المؤثر المستجمع لجميع الامور المعتبرة في المؤثرية
مشترك بين الوقتين فوقوع احد الطرفين في احدهما دون الاخر ترجيح له
بلا مرجح او مرجح ولو فرض هناك ترجيح كان بلا مرجح وكلاهما محال
فلا بد ان يتوقف على حادث اخر اي فلا بد ان يتوقف تأثيره على حادث
ولنقل الكلام الى ذلك الحادث ايضا فمحصول الكلام ان مجموع الامور المعتبرة في المؤثرية
اذا لم يكن ازليا كان بعضها حادثا ولا بد لذلك الحادث من مؤثر وينتقل
الكلام اليه فيلزم الدور او التسلسل في العلل لكونه في المؤثرات
المترتبة المجتمعة في الوجود بطلانهما واما التسلسل لا يكون في حوله ويلزم العدم
اذ التسلسل في الحوادث لا الى اول المتعلق فيه فللمتكلم منع المقدم لم لا يلزم
صحته ولا يتم الدليل على موضع المستدل مع ما يساعده عدم الاعتماد على
تعدد ونهايتها يلزم ان يكون صدور الحوادث عن القديم بسلسلة حوادث

معاقبة غير متناهية كما هو مذهب الحكماء في الحوادث اليومية فان قيل تلك
الحوادث المتعاقبة معدة للمعلول الحادث لا المؤثر القديم ولا بد لكل حادث
من مادة لان العدم متعلق بالمادة المخصوصة وتلك المادة لا بد ان تكون قديمة والا احتاج
الى مادة اخرى ويلزم التسلسل كما تقدم تقريره في مباحث الحدوث فالعالم
بجميع اجزائه من الصورة وكانت الصورة ايضا قديمة فيكون الجسم قديما قلنا
مادة الحوادث يكفي ما تقدم عند من لم يجوز ان يكون تلك الحوادث امورا اعتبارية
كتعلقات الارادة القديمة او تصورات معاقبة لامر مجرد ويكون كل
سابق من التعلقات او التصورات شرطا لا حق الى ان ينتهي الى تعلق
او تصور هو شرط لحدوث الاجسام فان الاوقات التي يطلب فيها
الترجيح معدومة بل على تقدير المحال في الجواب وشيء اخر وهو ان جميع
ما لا بد منه في المؤثرية حاصل في الازل لان حدوث الترجيح بلا مرجح انما هو
في هذا الشق دون الشق الاخر وحاصله ان مجموع الامور في التأثير
ولم يكن حاصلا في الازل الا ان الزمان هناك موهوم ولا امتياز فيه
الوهمية لا يجري التوهم فيطلب الترجيح في تلك الاجزاء الوهمية الا بالحركة
ربما اوهمه من الاحكام الوهمية الامور الوهمية الصرفة والاحكام مقبولة
اصلا ولا وجود للزمان الا بعد وجود العالم ولا ترجيح بلا مرجح
في وجود الزمان بالحدوث والعدم وجوده من العالم فلم يكن قبل الزمان
وجود هناك ابتداء وجود الزمان واعلم ان المعارضة القائلة بعدم
امكان وقوع ابتداء سائر الموجودات قبل ابتداء وجود الزمان
والحوادث بل كما ان تعالى قبل وجود الزمان لا وقت هناك يطلب هناك
ترجيح بعض على بعض وحدوث الزمان وعدم الاجسام معا فلا اشكال
اصلا ومع كونه مسلما يرد عليه ما ذكره الشارح من انه يلزم ان يكون
مجموع الامور المعتبرة في المؤثرية حاصلا قبل الزمان حاصلا في الازل فيلزم
قبل ان المجموع حاصل في الازل الشيء الاخر وهو ان ذلك الامر الذي يتوقف
عليه الشيء لم يحصل الا في الازل هو ابتداء الزمان فان قال المستدل
ابتداء الزمان لما كان حادثا احتاج الى مرجح حادث عند حدوثه انحصر
بان الفاعل مختار فلا ترجيح بلا مرجح فيكون مثل المعنى
والمختار ترجيح احد المقدورين لا امر كذا ارادة المختار فيكون من باب الجواب
عن الدليل الاول لا جواب دليل مستأنف ويحتمل ان يكون اشارة الى انهما
معا واما ما كان لم يكن ما اورده الشارح منجرا على الجواب وايا ما كان عليه
اذا ابتداء في الجواب ان مجموع الامور المعتبرة في التأثير حاصل في الازل تأمل

بلا مرجح خ

على ما لا يدل عليه حديث البرهان الصحيح كما عرفناه وان يعلم ايضا ان ما يوجد في هذا القايل
يشتمل على ما ليس راكن منه ومن عبارة المتن ايضا اذ يمكن ان يقال الفاعل المختار
من يصح وجود العالم زمانا او مقدرا على حالة ممكن الاحسان وملاك والعلم
والحوادث الصحيح الخ يرد عليه ان حكم التعلق اما ان يكون قديما او حادثا فان ن
كان قديما وجب ان يكون المتعلق به الذي هو وجود العالم قديما هذا التعلق ايضا
قديما او لو احتمل يوجد ثم وقت اخر لزم الترجيح بلا مرجح لان الترجيح حاصل
من ذلك التعلق بعيد الاوقات بانها لا يعقل الا ان ارادته القديمة تعلقت في الازل
بوجوده في وقت معين فاذا حضر ذلك الوقت وجد ثم ان ذلك التعلق القديم
عند انضمام الامر حادث الا انه هو المحض سوق وجوده على حضور ذلك الوقت
الذي هو حادث فينقل الكلام الى حدوثه وان كان تعلق الارادة القديمة
حادثا فنقلنا الكلام اليه فان كان حادثا يتعلق اخر حادث ويلزم التسلسل
المتعلقات الى ما لا نهاية فاما ان يلزم حوادث لا نهاية لها في مقام المنع من كونه خلاف
مذهبهم كلهم واما ان يقولوا ان التعلق امر اعتباري فلا يحتاج حدوثه الا
ما نحن الا ان البرهان يشهد بان كل حادث شيئا يوجد ما كان او مما صاحبه
لا نها ان يحصل يوجد حدوثه ان كان هو حدث فانه يلزم من وجوده الاخر
مع علمه ان يقال ان الموجد القديم اما كان قديما او احد منه بلا واسطة
اصلا او بواسطة قديمة ايضا واما احد منه بتوسط حوادث متعاقبة بقه
لا الى النهاية ولا كلها الحوادث الموجبة لحدوث الحادث هذا هو التسلسل
الحوادث الذي يخالف راي المتكلم فلا بد ان يرجع الاحاد وذلك لان
المختار الذي يصح منه الفعل والترك اما يفعل بقصد وصلات فلا يختار ايجاد
شي ولا يميل اليه الا اذا كان معنا كما يحصل منه الاتحاد على تركه بالقياس اليه
فيكون الاتحاد اولى به من تركه فكان بالاتحاد محصلا لتلك الاولوية وتحصلا
بها وكان بدون ذلك الاتحاد ناقصا في ذاته وهذا باطل محض ان يكون المراد
المؤثر في الاجسام موجبا فيكون قديما هذا على راي بعض فان الاولوة
ومن اقتفى سيرتهم جوزوا ان يصح الفاعل المختار لا لاجل قصد وريه بلا داعي اليه عوده
اليه ولذلك اكثرهم القول بان افعال الله تعالى ليست معللة بالاغراض مع كونه
فاعلا بالقصد والاختيار وتمسكوا في هذا بنحو قدحي العطشان
ورغيفي الجائع وطريقي الهارب من السبع مع المساواة في جميع الجهات
ان يصدر الترجيح بلا علة اشتهر منهم واما المعتزلة ومن يجري مجراهم
فادعوا ان الفعل الخالي عن الغرض عبث والله منزه عنه ووجوب الغرض
الذي يرجع الى غيره المباحث والمصالح فيكون راجعا الى المكلفين ورعاية مصالح

العباد

العباد والاحسان اليهم والى هذا اشاره بقوله وعند بعض العلماء الى كمال
الفعل لا الفاعل واما الحكماء فقد ذهبوا الى ان البرهان يشهد بان الفاعل المختار
بالمعنى الذي ذكرناه لا يصدر عنه فعل الا لغرض فيكون مستكملا به ناقصا في
ذاته فلا يكون الاحسان بهذا المعنى عنه بل والواجب انه كامل في ذاته وصفاته
راجعة الى ذاته فعلمه بافعاله على احسن وجوهها سبب لفيضانها عنه فيكون
لفعله خ فاعلا بالذات وعلمه لانه علم بالمعنى الذي صورناه وصاحب العلة الغائية وابطلنا
نفوا عنه الاختيار بهذا المعنى لان الاختيار بمعنى كونه بحيث ان شاء فعل و
ان لم يشا لم يفعل ثابت له تعالى واما قوله ولانه فوق الكمال فاشارة
الى ان كمال الشيء بعد ما يقال بحيث ان النقصان عنه وحصول جميع الكمال
فيه بالفعل وما كان مرتبته اعلى من هذه المرتبة وهي ان يكون في رتبة الكمال ومع
ذلك يفيض عنه بحيث يحصل ان لا يبقى الكمال منه على غيره ولا يزول عنه النقصان
بحسبه والذي يكون في هذه المرتبة اعلى فوق الكمال لا بد ان يكون فاعلا مفيضا
فكونه فاعلا لانه فوق الكمال وهذا هو الغاية والنهاية في الكمال اذ لا
يعارضه الضعف والتكميل بل يستحيل المفارقة ايضا ويلزم من عدم المادة
عدم الصورة لما تبين ان بعض من ان المادة يمتنع خلوها عن الصورة وان كانت
واحدة فكان الجسم المركب منها قديما بشخصه وان كانت متعاقبة كان قديما بنوعه
وباقي المقدمات المذكورة في الدليل الثالث مر سبق الاشارة والنهاية اليها بر
ووجه عدم ثبوتها ايضا مثلما عرض به هنالك على الجواب فارجع
اليه يعني الرابع هذا هو الاستدلال بقدم الزمان على قدم الجسم وتقريره
الظاهر المشهور ان يقال لا يجوز ان يكون الزمان حادثا والا كان عدمه سابقا على
وجوده سبقا لا يجامع معه ان لا يجامع السابق المسبوق الا في السبق الزماني في
فيلزم ان يكون عدمه سابقا بالزمان فيكون الزمان حاضرا موجودا قبل وجوده
معدوما واذا كان الزمان قديما وهو مقدار الحركة كانت الحركة ايضا قديمة
فيكون محلها الجسم قديما وهو المطلوب واعترض عليه بان سبق عدمه على
وجوده اما بالزمان اذا كان الزمان موجودا ثم لو كان اما اذا لم يوجد اصلا
كما هو سابق ان الزمان امر موهوم ولا اولى الا ان الامر ان كل السبق
لا يجب كون السابق مقارنا بالزمان لئلا يلزم ذلك الحلول واليه اشار المتن
بقوله والعلة الاستقرار على الزمان واما تقرير الشارح الدليل الرابع فهو
ان يقال قبل كل حادث حادث لا الى اول وهكذا والقول بحدوث
العالم اما الاول فلان الزمان لا يقبل العدم لما هو امر سيعود وذلك لان
كل حادث فعدمه قبل وجوده قبلية لا يجامع فيها القبل البعد وهذه القبلية

صورية موضوعها الزمان كما في فصل اول الحوادث وصار زمان معين
مقدار الحركة مخصوصة في حادثة ايضا فينقل الكلام اليها فعلها ايضا فان
وجد لها مخصوصة اخرى في حادثة ايضا وهكذا فيصل كل حادث بحادث لا الى نهاية
عن زمان معين واما السابع فلان تلك الحوادث المتسلسلة لا الى اول اي الحركات
المتعاقبة لا الى بداية مستلزم حصارها ليس للحوادث السلسلة المترتبة في
الزمان فلا يلزم ان يكون قبل كل حادث زمان حتى يلزم تسلسل الحوادث السابقة ش
العالم ووجد في ما فيه اشارة اليها او ردها على هذا الحوادث
الاول عن العلة الفاعلية اي الاول ما هو من العلة الفاعلية حيث قال فيه
ان المؤثر اما ان يستجمع جميع ما هو علة للمؤثرية او لا والثاني ما هو من
العلة الغائية حيث قال فيه لان الفاعل لا بد له ان يكون مختارا الفعل الغاية و
الثالث ما هو من العلة المادية حيث قال فيه لم مادة الاجسام يجب ان
تكون قديمة والرابع ما هو من العلة الصورية بناء على تشبيه الزمان او
الحوادث بالعلة الصورية المتعاقبة لا تعلق بالاجسام تعلق التدبير
اما عند التعلق بذلك لان تعلق المادة والاجسام جائز للعقول ثم
اي ليس يحكم في الاجسام اراد بالجسماني الجوهر الذي هو جزء الجسم
المطلق كالصورة والمادة او جزء النوع منه كالصورة النوعية للاجسام و
الجوهر المتعلق بالاجسام تعلق التدبير كالنفس الناطقة ولكن لم يعتبر في
الجسمانية هنا جوهر الجسم باحد الوجهين وجعل النفس الناطقة داخلة
في المجرد الذي استدل بهذا الدليل على حدوثه لانها كالعقل تشارك
ذات الباري تعالى في انها ليست جسما ولا حالة في جسم بالذات
اي صفة من نفسه الداخل العقل في الرتبة وكذلك الداخل بالنحو كالحارج
هذا الامر دخل ودخل بعض والعقل في الرتبة في الدليل هو الضعف
والترتيب كذلك في هذه الصفة المترتبة واتحاد في جميع الجهات
اي لا تكون ذاته بل هو اتحاد الذات بلا تشابه تركيب او صفات لانها
غير ذاته والا لصدر عنه اكثر لان الجسم مركب من الهيولى والصورة
ولا يمكن صدور المركب عن العلة اذا تكون تصدر وعن ذاته فلا
حاجة الى قوله وليس في احد منهما علة للاخرى الخ لان ذلك انما يتصور
اذا صدر عن المبدا الاول اثنان الجزئين اولا وصدر عن هذا الجزء الاخر
وقد عرفت فيما بعد انه لا يجوز ان يكون الصادر الاول احد جزئي الجسم اعني الهيولى
والصورة لكنه بالعرض لعل صدور الجسم عن المبدا اولا اما ان يكون الماثل
يصدر عنه كل واحد من جزئيه ابتداء واما بان يصدر عنه احدهما ويصدر

علة للاخر ويصدر الاخر عنه او يصدر بواسطة علة للاخر ويصدر الاخر
عن المبدا بتوسط والثاني لا يصدر الا صدور احدهما عن المبدا وصدوره
علة او واسطة للاخر بطل بعد الاول فلزم ان يصدر عن الواحد الحقيقي
اكثر من جزء واحد وهو المراد بالواسطة المطلقة ما يتوسط بين الفاعل
ومفعوله القريب بالارادة والتوسط بهذا المعنى يستلزم كون الواسطة
بحسب شخصها متوسطة بينهما بخلاف المتوسط من حيث الماهية او تعاقب
الافراد كما هو مذهبهم في كون الصورة شريكة لفاعل الهيولى وحيث
ان بطلان هذا الاحتمال لم يكن احدهما واسطة للاخر على مطلقه فلا يلزم ان
يصدر عن المبدا اكثر من الواحد وليس كذلك اي ليس يقدم احدهما
على الاخرى بالتشخص لان الهيولى علة واسطة لتشخص الصورة والصورة
علة واسطة لتشخص الهيولى فلا تقدم لاحدهما من حيث هي متشخصة على
الاخرى الا الصورة اي الصورة سواء كانت جسمية او نوعية الصورة
كونها مؤثرة وفاعلة لوجود شيء في الخارج لا بعد كونها موجودة
فيه ولا وجود في الخارج الا للمتشخصات دون المبهمات وتشخص
الصورة موقوف على المادة لما تقرر ان العام انها علة وقابلة لتشخصها
ضرورة كون المادة متاخرة عنها لانها معلولة لها وكذلك
لان ما عدا الصادر الاول يكون معلولا له قطعا اما بواسطة او بغير
واسطة فيكون ما عداه معا جزءا بداية وصورة مما هو من الجواهر
مرجح بالعرض بينها على ان اللاحق المذكور في المتن ليس لجوهره بحسب
نفس الامر بل بحسب العرض اذ الجوهر شرط لوجود العرض ثم
ذلك بان العرض مشروط بمحل مع انه لم يكن الصادر الاول بعض
صفاته لم يتم لم يضمن الا لكن امتناع كونه فاعلا او فاعلا ما تم الدليل
عندهم لكن المادة امتنع عنها صلاحية الفاعلية لان المادة
هي القابلة فقط لا المراد بذلك لان المادة لا تكون مؤثرة وفاعلة
اصلا فهو شرط مصادرة لانه بعينه يعني انتفاء صلاحية الفاعلية
عن المادة ولان المراد لان المادة لا تكون مؤثرة فيما هو معلول لها كيف
علة لها فيتم لم يكن الشيء الواحد بالفاعل الى واجد له نسبة الوجوب
ونسبة الامكان فهو ممكنه لا يستلزم انتفاء صلاحية الفاعلية عن المادة
مطلقا لانا قلنا ان الصادر الاول يجب ان يكون علة لجميع ما عداه اما بواسطة
او بغيرها فيلزم ان يكون المادة على ذلك التقدير علة مؤثرة ومجعولا
فيلزم انعدام نسبتي الصدور والفعل بينهما وبين مقتضى اما هو مقتضى لها

نقول حكم الاجسام انما يكون محالا اذا كان من جهة واحدة وبنوع الجواز
ان يكون المادة قابلة له ايضا وفاعلة لكونها اعم على انه يجوز ان يكون
فاعل المقبول هو المبدا الاول ويكون المادة شرطا للقابلية وعدم الحكم
النسبتان عن المادة حتى لكانت معدومة بالوجود اي لكانت الهيولى
معدومة بالوجود على الصورة وهو محال لان الصورة شريكة الفاعل
وجود الهيولى عندهم والجواهر منحصرة في الخمسة وقد مرت
اشارة الى منع هذا الحصر لجواز ان يكون جوهر لا يكون جزءا للجسم
كالجسم اعني الهيولى والصورة وخارجا لا يتعلق لا يجوز ان يكون الصادر
الاول هو احد الامرين لان الجوهر الحال والمحل امتناع
تقدم احدهما على الاخر كما في جزئي الجسم فليس هذا الجوهر المركب الا الجوهر
يكون متحيزا لان المتحيز بالذات الحال المكان هو الجوهر المجرد في الجهات
اعني الصورة الجسمية ومشخصها وذاك محلها وما يحل فيه محلها كالمكان
مجردا او مكان ولا يجوز ان يكون نفسا لان جوهر النفس المستقل بالمبدا تم
والا لاستقلت بان يكون عقلا ونحو المطلق ههنا وكونه محركا لا يعار فيه
والمحال انه يجوز ان يتعدد بالذات وافعاله بحسب تعدد التعلقات اعتباره
وليست هذه التعلقات امورا موجودة في الاعيان بل لازم تعدد في
صفاته الحقيقية او الاجود ولو من حيثيات واعتبارات بشروط المبدا
المبدا وافعاله بعد تسليم الاصول تلك الاصول هي ان الفاعل
الموجب اذا كان واحدا حقيقيا لم يصدر عنه الا واحد ولم الجسم
مركب من الهيولى والصورة وان القابل مستعد لم يكن فاعلا وان الصورة
في تشخصها محتاجة الى الهيولى وان الهيولى في تشخصها ووجودها
محتاجة الى ان الصورة ولم يسلم افعال العقل هو نوع من الالة الجسد ايه
وليس شيء منها مسلما عند المتكلم ولعل المراد تقول على تقدير كونه
موجبا اي اذا سلمنا جميع تلك الاصول فلنا ان نقول ليس المبدا
واحدا من جميع الجهات بل له حيثيات متعددة كالوجود المطلق العارض
لوجوده الخاص وكالسلوب ومثل الحيثيات ولكن اعتبار هذه الاعتبارات
لا يستقيم بحيث لم يكن شروطا للمبدا ومتعددة آثاره بحسبها كما جوزتم
تعدد آثار المعلول الاول بحسب حيثياته الاعتبارية على ان الايجاد
بتعدد جهاته مسلم لم يكن في مركب لوجه ما فيكون محتاجا الى مبدا
اخر فلا يكون مبدا اول لا انا نقول انما يلزم احتياجه الى مبدا اخر لو
لو كان فيه تركيب بحسب ذاته او كان هناك حقيقة قائمة بذاته على انكم
تجاوزتم

واما تعدد جهاته الاعتبارية فلا يوجب تركيبا وذاته والاتعدد في صفاته
الحقيقية في احتياجه الى مبدا اخر فان قيل عروض الوجود المطلق له
عقلي كما صرح به الشارح ويكون عروض السلوب ايضا عقليا على الاولى
وهو محال ان يقال انما يعرض له هو والامور في العقل ان لو كانت حاصلة في
النفس المتعددة وهو عن ذلك فلما لم يكن عروض الوجود عقليا انه يتوقف
على التعقل فيلزم انه ما لم يعقل لم يكن تلك الامور عارضة له بل اقول ان
تلك الامور العارضة امور عقلية لا وجود لها في الخارج بل في العقل ثم انها
من كونها موجودة الا في العقل عارضة له في نفس الامر على انه لم يعقل
ثم اذا لم يعقل لم يكن موجودة في نفس الامر لكن اتصاف الشيء بصفة
في نفس الامر لا يتوقف على وجود تلك الصفة في نفس الامر كما ان اتصاف الشيء
بصفة في الخارج لا يتوقف على وجودها فيه فان العمى عارض لزيد في الخارج
مع انه ليس من الموجودات الخارجية ونحن نعلم قطعا انه ليس في نفس
الامر والعروض الى عدد كل سواء امكن تعقل ذاته بالكنه او لم يمكن
نعم المرسل ان الاجرام استدل الرياضيون على حركات الافلاك بطرق
لان سواد الكواكب متحركة كما يشهد به الحس في تلك الحركات يجب ان تكون للافلاك
لا للكواكب في انفسها كما بين في محله واستدل الطبيعيون على حركاتها بطرق
على ما ذكره ههنا واما قال بعض اجزائها الى بعض لان الاجرام السماوية بخ
بسيطة فلا يكون فيها اجزاء بالفعل بل بالفرض وعقب الوضع بالمحاذاة
تفسيرا له لان المراد بالوضع ههنا هو النسبة التي تعرض بسببها نسبة
اجزائها الى الاجسام الواقعة في داخلها ومن المحاذاة لا نسبة نسبة
بعض اجزائها الى بعض فلا يكون شيء الحوالة والنظر فيها جائز بعد النظر
الى طبائعها وهذا القدر كاف في المطلوب لانه جوهر جواز كون تشخصها
مبدا الوجود الاوضاع وامتناع الانتقال وايضا هذا الوضع
انما يعرض بانه فرض فلا يكون واجبا لاجزاء الاجزاء فصور النقلة
عنه نظرا اليها واعترض بانه لم لا يجوز ان يكون في جرم الفلك صورة نوعية
لا يشاركه جزء الكل كان كونه لا يشارك جزء الكل فيه ويكون
تلك الصورة مقتضية لوضع معين لا لغايته اصلا فان قلت لا تعدد
ذلك في صحة ما ادعينا لان للاجزاء بالنظر الى طبائعها لا بعرض لكل
الوضع فيجوز عليها الانتقال عنه فلان يكون تلك الصورة المذكورة جزءا
عائقا خارجا عن طبائع الاجزاء فيبطل ما على هذا الاحتمال حصر العائق بق
الخارج بعد هذا في الميل المستقيم والمركز ويرد ان يتوهم انه يساويه

حصول الوصول والمحاذات بوجه اصلا لم النقطة الاستلزامها التخصيص بلا مخصص
ومساواة فلان ذكر التساوي يستلزم صحة كل واحد من الحركة والسكون قطعاً
ان الحركة لو كانت بالطبايع المقتضية لها لا تخصيص بلا مخصص نعم يمكن ان يقال
ان عدم وجود الوضع والمحاذات لطبايع الاجزاء يستلزم بجواز زواله
عنها وذلك لا يستلزم جواز الحركة عليها اذ يحتمل ان الحركة علة لها اعتبار
الوضع والمحاذات معه سواء كانت الحركة طبيعية او قسرية لان الحركة بدون
الميل ممتنع كما هو مذهب صاحب الكشف الملحوظ من ان الميل هو العلة القريبة
للحركة ولما لم يمكن حملها على الحركة المستديرة ومبداه الموجود فيها امتناع
الحركة المستقيمة وكذا الحكم باتحاد اجزاء الفلك في الطبيعة بناء على البساطة
انما يتم في مجرد الجهات دون سائر الاجرام الفلكية فوجب ان يكون في الاجرام
السماوية مبدا ميل مستدير الذي يدل على تقدير صحة ما تقدم امكان الحركة
المستديرة وذلك لا يستلزم وجود الميل المستدير بل امكانه ولا يلزم من
امكانه وجود مبدائه بالفعل بل امكانه الا ترى ان امكان الاحتراق
القطن لا يستلزم وجود المحرق فيه بالفعل فان قلت هذا انما يلزم لو اريد بامكان
الحركة المستديرة امكانها الذاتي لكنا نريد به امكانها الاستعدادي الذي
لا يحصل الا بعد اجتماع الشرائط باسرها وارتفاع الموانع قلت هو
من الابد وجود الميل المستدير ومبدائه بالفعل لكنه لم يلزم من الدلالة
السابقة الا امكان الحركة امكانا ذاتيا ولنا امكانها على الاستعداد او الدائم
فلا دليل عليه وقد يجاب بان الامكان الذاتي كاف في ثبوت المطلوب اذ يقدر
على التحريك القسري وقد ثبت عدمه لم يقبل حركة قسريا فلا بد من مبدا
ميل طبيعي ولما امتنع على الافلاك الميل المستقيم كان ذلك المبدأ مبدأ
للميل المستدير قال على انه يستحيل لتصوره وذلك لان الطبيعة
البسيطة الواحدة لا يتصور كونها مقتضية لتوجهها الى الشيء وطالبة لها
عنه وربما يقال هذا انما يصح في الطبيعة لكونها غير شاعرة ولعل الطبع
الذي هو اعم منها والكلام فيه ههنا فلا الا ذو ميل مستقيم وذلك
بين المركب من المستقيم والمستدير وذلك لانه لا ميل فيه اصلا
وما فيه ميل بالاستدارة فقط لا يمكن الحركة المستديرة وانما فيه جزا
المستدير اذا الحصر العايق في الجسم وهو عدم بعد ابطا امتناع الميل
المستقيم على جميع الاجرام الفلكية فلا يكون هناك جزء وميل مستقيم لا
مركب هذا ان على وجود الميل بالفعل قد يمنع هذه الدلالة لجواز
تخلف الميل عن وجود المبدا بموانع العايق بناء على جواز انتفاء الشرط

كعدم الحالة الملائمة مثلا واما لزوم الحركة لوجود الميل بالفعل بلا عايق
فلانه قد يقال ههنا ان الاجزاء التي يدور عليها الفلك كسائر الاجزاء
التي لا تدور عليها ولم ... المنطقة التي صارت قطبي الفلك متساوية في ساير
النقط المفروضة فيه وكونه متحركا على وضع مخصوص وقطبين مخصوصين ترجيح
بلا مرجح وتحقيقه ان ذلك التخصيص يحتمل ان يكون لامر عائد الى المحرك ولم
يعلم بعد ضرورة كون المتحرك بسيطا لان الحركات اما قسرية اي الحركة
الذاتية العامة بان المتحرك منحصرة في هذه الاقسام الثلثة فلا يرد النقض
على الانحصار بالحركة العرضية لعامها بالحاور المتحرك لان مبداها اما
خارج اي مبدا الحركة ان كان خارجا عن المتحرك محتاجا اليه في الوضع
والاشارة كانت الحركة قسرية وان كان غير خارج عنه كذلك فان كان صادرا
عنه بعدم ارادة كانت طبيعية وان كان بارادة كانت ارادية مطلقا لتحرك
النفس الناطقة للابدان او اجزائه عند الغافل بحركة لانه يعتبر العلم الامتياز
وضعا ولم يجد الشعور لتسكن كاف في كون الحركة ارادية الا ترى ان
الانسان الساهي عن ... شعور بحركته ولذلك الارادة وظهر ايضا
ان حركات النبض والسعال والتنفس اجلي في الطبيعية بالمعنى المراد
ههنا المعرف بعلم العلام من لكن الفلك ميلا طبيعيا ... حركة ولا يكون حركته
قسرية مستندة الى امر خارج عنه لان كل ما يتوجه اليه الحركة المستديرة
يرد الى كل جزء من مكان المتحرك بالاستدارة يكون يتوجه اليه بالمقاربة
غير ... بالمسافة ويكون يتحرك يتوجه اليه غير يتوجه اليه فلو كانت
الحركة المستديرة طبيعية لزم ان يكون المطلوب بالطبع مهروبا عنه بالطبع في حالة
واحدة بحركة واحدة وبالعكس اي يكون المهروب عنه بالطبع مطلوبا بالطبع
كذلك وذلك محال ولو كان باعتبار ... هذا النوع على الحركة لكان
متحرك بالاستدارة وله مكان كما هو ... المصنف وبعد تقرير الكلام هكذا لكل
وضع يتوجه اليه الفلك بالحركة المستديرة يكون تركه لكل الوضع وغير التوجه
اليه ولو كانت حركته المستديرة طبيعية لزم ما ذكرناه من المحذور وما يقال
بان تركه وضعا ليس توجهها الى ذلك الوضع لانه امر ... بل الوضع
مثله ولا يكون المتروك عين المطلوب فالصواب ان يقال ان الفلك بالحركة المستديرة
يطلب وضعا ما بتركه ويطلب وضعا ويتركه لا يتصور بدون ارادة فان
طلب شيء وتركه لا يكون الا بالمحل والاعراض وذلك لا يتم الا بشعور
وارادة واما الطبع بلا ارادة فلا يجوز ان يكون طالبا لشيء وتاركا له ولو
كان كذلك ... وعبارة الشرح اشارة الى التقرير وعلى انه اتفق لا التوجه

ما يقال من ان الدليل منقوض بحركات النبض والنبات الى الجهات المختلفة مع
انها طبيعية كما عرفوا فانهم على من تمسك في اثبات المطلوب بان الحركة الطبيعية
لا تكون على انحاء شتى بل على نهج واحد او المتروك منه بالطبع مطلوبا
بالطبع ومحال ان يطلب بعينه بعض ما هرب عنه بالطبع وهو المتروك منه المهروب عنه
بعينه والمقصود تصحيح المعنى المذكور بعبارة اخرى على طريق الحكمة
لم لا يجوز ان يكون المطلوب الطبيعي غير الحركة اي لا يكون مطلوب الفلك بالحركة المستديرة
وضعا او اوضاعا ولا اجزاء من حار ودهنه حتى يلزم ما ذكر من كون
المطلوب الطبيعي مهروبا وكان الطبيعي ان يكون مطلوبه نفس الحركة وهي مطلوبة ابدا
على حد وجدت منها اجزاء لم يكن طبيعية ويحول غيرها ان يهرب منها على الطبع
ولو كانت على حد وجدت منها لكان لطلب فان المحرك الذي حتى انه لم يزل متحرك
بالذات كالطبيعة وعلى ما لا يكون وجد كافيا في اقتضاء الحركة والا
لكانت الحركة عارضة داعية بدوام مقتضيها ودحركها فالمحرك العارض انما
يقتضي الحركة لا لذاتها بل لتحصيل الفضيلة واما ان اقتضاء الحركة كما هو الظ
كان معناه ان المحرك العارض لا يقتضي الحركة لذاتها الحركة وهو اول المسئلة
ولم يصح تفريعه على المقدم لانه يدل على ان الطبيعة مثلا لا يقتضي لذاتها الطبيعة
الحركة وهم الذين انه يجوز ان يكون الحركة مقتضى الطبيعة لا لذاتها الطبيعة بل
هو بتوسط شيء اخر وبعد ذلك يكون الحركة مطلوبة لذاتها لانه بتوسط اخر
يكون هو غاية اولية لتحصيل الفضيلة اعطا الى المحرك بشاوي العقل
او الطبيعة كان معناه ان الطبيعة مثلا ما يقتضي الحركة اي وجد مثلا بتوسط
شيء لا يقتضي الحركة وصح تفريعه على المقدم لانه لا يكون جوابا لذلك السؤال
ولا يرد عليه ان الحركة ليست من الكمالات المطلوبة لذاتها واتصاف الحركة
لذاتها يقتضي المبادي حقيقة الحركة عبارة عن التشبه الا المبادي
والتوجه الى الغير فلا يكون مطلوبا لذاتها وهذا الغير كان مع انتهاء
هذه المقدمة يقتضي ان يكون ارادية اي فلا بد ان يكون الحركة ليست قسرية
ولا طبيعية بل يكون ارادية لما عرفت من انحصار الحركة الدائمة فيها
فثبت ان استدارة الحركة صحيح بالمقدم واشاره الى حل عبارة
المتن لان الارادة تقتضي ان يكون للمريد المتحرك غرض عن التحرك قال الشارح
تشهد بان الحالة الملائمية المسماة بالارادة لا يتعلق الا بشيء مشعور به
بان المتحرك بالارادة وجوده اولى من عدمه ويسمى غرضا فالواو بدل لكن
هذا الحركة الصادرة عن النفس من الحركة الصادرة عن الطبيعة اذ لا نعود
المعلوم الافعال الصادرة عن المبادي العالية اذ لا غرض لها في افعالها

واعلم ان ههنا حركات ارادية غاياتها حصصه(؟) نا تمسك بها من ينكر وجوب
استناد الحركة الارادية الى غاية مشعور بها كحركة العابث والساهي
والنائم لكن الحق ان في العبث ضربا من الغايات اللذة وان النائم والساهي
انما يفعلان لتحصيل لذة او ازالة حالة مملولة او ازالة وصب وكذلك
النوم حالة علة بها والتحصيل لان النائم يحصل بطلب الاحماء(؟) الا ان النوم
واليقظة وبعضها الاعضاء الضرورية كالسعي ويعلي الاعضاء الى ما يجري الضرورة
كالداء اذا عرض منه شيئا محسوسا او حسما او انه بالاستحمام
حر للمرء او للطلب لا يجاوز كان احمار سوء الا انها لا يحصل بها الوجوب
لم يتذكر واحصلها الا انا يعلم ان يحصل الغاية شيء والشعور به لكن التحصيل
شيء والحفظ ادراكه الشعور شيء بحصره واموره ليس بموجود المذكور
على جميعها فلا يدل لما ذكره على عدم وجه منها ابعض ولا على عدم جميعها
بل على عدم واحد منها لا بعينه فوجه الحكم بوجود المحل بناء على تلك
المقدمة الى آخره فان قلت يحصل بالوجدان ان تلك الاراديه
مع وجه على ما لا نشعر بها وجود بمعيار الاولى نعرض بها والطالب كل
حركة ارادية هي بهذه الحالة كلا عالم بالحصول والاحفظ لها الة التلازم
الوجدان الذي يسمى ارادة جوهر بان ملك الحالة تحصل منها مطلوب المطلوب
مخصوصة صاحبها يحسن لا يتعلق الا بما هو او لا بالمقصد والمطلب واما
تخيلا كما اشار اليه وذلك الغرض الحسي او على ارادة المطلوب حقيقي
وبالتعلق الامر الكلي كما بينه وتحصيل ان المراد بالحسي ما يدرك بالحس وبالعقلي
ما لا يدرك به وان كان جزئيا خصصا والاعراض الحسية الجزئية مندرجة
لان كل محسوس جزئي لا يكون جاذبا ملائم ولا دافعا منافيا عند المدرك
لم يصلح ان يكون غرضا لحالة بالضرورة فان قلت ما ذكره يدل على ان العرض مطلقا
سواء كان حسيا او عقليا منحصر في جذب الملائم ودفع المنافي فلم
خصص الحسي بالحصر فيهما قلت لان مبادي الحسيات قوة جسمانية يسمى
شهوية وغضبية ومبادي العقل قوة عقلية لا يسمى شهوية وغضبية
والمقصود ههنا بيان الداعي الشهوانية والغضبية الكلي المعلم الى ليس
النوع حركة امر حسيا يحصلان بالحالة التي يسمى ذلك لا يجوز
الملائم انما يشهد اذ لم يكن حاصلا ملائم يحصل ودفع المنافي انما يكون اذا
كان حاصلا ملائم يزول فعلى المقدرين لا بد من انتقال وتغير من حال الى حال
وبالعكس اي بتغير وينتقل من حال غير ملائمة الى حال ملائمة ومن حال
بحصول تلك الحالة الملائمة وانعدام الحالة الملائمة الى غير ملائمة لم

ويتخصص لا بحسب الحدوث كصورة المجسمية والصورة النوعية والسكون
والانفصال ليتبدل صورها النوعية بعضها ببعض والنمو والذبول ولا
يتخلخل ولا انكاثف ليتغير مقاديرها زيادة ونقصانا ولم يفعل شيء اجزائها
او وصلها او نحو ذلك ولا تتحيل اي تحركها تمام اشكالها واجزائها
بل لا يصدر منها الا ما اوضاعها الى لا يعصى كون بعضها مطلقا واولى
بها على نحو سائر ما هو المقدار ومستقر ولم يمكن سليم عن جارحة
مجردة عن الغواشي المادية اي بحسب ذاتها ولكن متعلقة بالمادة محتاجة
لا الا مادة متوقعة افعالها وانما سميت العوارض اللاحقة بسبب المحل الملكوت
غواشي غريبة لانها المحجوبة لا مرادات او مادته بعيد عن الملكوت الاخلاف
ما المحجوبة لان الحركات واجبة الدوام وكل انما لحفظ الزمان الملازم
عسوم عليه العدم مطلقا اي سابقا على وجوده او طاريا عليه ومعرفة
ان ذلك لم تم على ما سيجيء والفلك الاعظم لان الزمان مقدار حركته فقط والمظنون
لا يحتج به لان الظن جائز الزوال والحاصل هو المظنون مظنونا او
قد يعالج الظن ولم يجاز والمتحرك فيكون اسمه والعدم بل فيها
حاجة الى مادة المطلوب بل يكفي فيها وحدة العرض المكمل الحصول الماكم
عائد الى السافل وبيان الدليل الحركة قوله يجعل اي يحلو مستعدا
ولا يلزم استكمال الكامل الفاعل بالفاعل وهو لكون العرض عائد الى العالية
وطلان العالي كامل وقد يستعاد كمالا من السافل الذي هو ناقص واما
على الاول فهو لم يعود الفرض الى السافل فلان انعاد ذلك العرض
الى السافل فحصل لم يكن اولى بالعكس الى العالي واللم يصلح عرضا
لوجه استعداد الفلك بل الاولوية من السافل بايصال الكمال اليه فيكون
الاولوية كمال له قدر استعاد من السافل وعكس لمن نافس عنه بانه لم يجوز
ان يكون للسافل كمالا لم يحصل الاستعداد منه ولكن كمال العالي اكثر قوله
لانه اذا حصل له هو طلبه فيجعل يعطيها فلم يمنع ذلك لجواز ان يحصل له تحصيل
الذي يحصل شيئا بعد شيء كما هو عين ذلك في الشبهة وجه لا يعطي الحركة
لانه حصل الكون محض الحصول الموجب لا يعطي الحركة هو محض اللاحصول اللازم
بحصول الحصول فالذي عرف لم دوام الحركات لا بيت على الاعدوم لان دوا ما
لا بيت على لا يتيقن دوامه قوله وليس يدرك كل لان حركات السماويات
متخالفة في الجهة والسرعة والبطوء وعدم جواز لم يكن ذلك المخالف
لاختلاف القوابل في النوع او لاختلاف الكمال المتشبه به في الواجب
بحسب الاعتبار والاحوال لم يكن شيئا اي حصولا متصورا على هذا التشبه

بالمراد او عرضا له على هذا النسبة بالصفة والا لكان حركة المتشبه والمتشبه
به انما يلزم ذلك لو كان التشبه في الحركة والمراد الكمال وكمال الجرم
الفلكي اولى بسعة الانواع والا لا يصعب الحركات دورية لكن لجواز ان يكون المفعل
واحدا كمالات متعددة متشبه كل فلك بنوع واحد من كمالاته لا بمعنى الاتفاق
فيما ذكر ولا تشبه بعدد العقول كما عرفوا فلا يكون دائما لان الدوام كمالها
الانتهاء سلوا الا بدوا ابتداء وجهين بما انما حادث وانه لا يحول تعاقب
الحوادث لا الى بداية قوله والحصر فيها اي حصر الطلب في الاقسام المذكورة اما
حصره وانه اما طلب امر حسي او طلب امر عقلي ان اريد بالحسي والعقلي معنيان
متقابلان كما هو لا يمكن منعه ولم اريد بالحسي لا يدرك بالحواس الظاهرة
وبالعقلي ما يكون من امر الكل مما يدرك بالعقل فسقط الحواس بطلب امر موهوم
وكذا حصر العرض المكمل الحصول في المظنون والمحقق اي ان اريد بالمظنون
معناه المتبادر وبالمحقق المتيقن به وان اريد بالعرض ما يقابل الاخر فلا نسلم
وحصر وجود العرض الى السافل او العالي او الى العرض لجواز ان يوجد ما الهما
غيرها الوجود وحصر العرض في المراد اي الامر العام ممنوع والصعب اي
العام بعد مما ذكر سلك بالمادة على الساوي يمكن لم يتنازع في ان مسالم طلب
المحرم وما ذكر لم الارادة المنبعثة عن تصور على المراد حاله تجرده عن الغواشي
المادية مستحيل لم يكن تحركه شيء في كلام اي ماهي الاصول عليه في المطالب الدقيقة
والمراد اسهار بعوله وما ذكرتم في بيان انا مسالم طلب المحرم ضعيف وكل ما ذكره
من مقدمات الدليل يمكن لم ينازع فيها ولهذا من الاساس والى المنازع في الكثير منها
فان عدم انتهائه والحق حال السادة في المنازعة عليها لان العلة مقدمة بالوجود
والوجوب على كل مقدار تجيء الوجود او وجوبه السابق عليه على وجود المعلول
ووجوبه السابق واللاحق واما اعتبار مستحق الحاوي العلة لان الحي لا يكون
علة موجدة الاعلى كونه متشخصا فانه ما لم يتشخص لم يوجد فاذا لم يوجد لم
يوجد الحاوي اذا كان هو ما اللحق فلا بد ان يكون متقدما بوجوده وجوده
من حيث انه متشخص على وجود المحوي ووجوبه فاذا اعتبر وجود الحاوي
المستحق مع نسبة لم يكن للمحوي ملك المرتبة وجود ضرورة ما هو بالذات
من وجود الحاوي بل امكان لانه لم يجب بعد وكل ما لم يجب وكان من شانه لم
يجب هو ممكن فللمحوي في مرتبة وجود الحاوي ووجوبه امكان وجود ثم لم
عدم الخلاء داخل الحاوي المستحق ووجود المحوي داخله متلازمان
يجب الممكن في امكان احدهما امكان الاخر في نفس الامر ضرورة انه اذا انتفى
الخلاء داخله كان مملوا بجسم واذا وجد المحوي داخله انتفى الخلاء داخله

العرق
بيان امتناع ثبوت الخلاء في محل المحوي
ل
علة موجدة له

بل هما مسلازمان في التصور لتصادقهما وان اريد التصور عدم الخلاء وجود الحاوي
عند تصور وجود المحوي بتمامه وبالعكس بل ربما يظن ان عدم الخلاء عند الحاوي
يتوقف وجود المحوي عليه لتصور تعاقبهما وتعاقبهما كالاحتياج وشبهه لان
الخلاء مميز لا تحصل في وجوبا وامكانا لان اصلاحهما ورد كل يوجب جواز
الانفكاك بينهما فاذا كان احدهما ممكنا عدم واجب في مرتبة كان الآخر ايضا
ممكنا عدمه واجبا فيها وعدم الخلاء يكون ممكنا في مرتبة وجود الحاوي ووجوده
كان وجود المحوي كذلك فيتصور ان الخلاء ممتنع لذاته فيكون عدمه واجبا
لذاته فلا يكون ممكنا في مرتبة اصلا والا يلزم وجوده في تلك المرتبة ممتنعا
فلا يكون الخلاء ممتنعا لذاته وقد يقال ان الواجب في معلوله الاول مثلا ايضا ن
متساويان في الوجوب والامكان فان قيل لا نسلم انهما لا يتخالفان
في الوجوب مطلقا بل بعض ما ذكر بل يدعى انهما لا يتخالفان في الوجوب مع
بالذات لو وجدت معه دون الآخر لامكن انفكاك احدهما عن الآخر بالضرورة فلا
تلازم بينهما على ما هو الدلالة مشتركة اذ لو وجدت احدهما ممكنا وجد الآخر وامكن
الآخر في حال لامكن الانفكاك بينهما اتصافا بالمعنى وقد يتوهم بعضهم بيان
المراد بالوجوب ما يتناول الوجوب بالذات او بالغير والمراد بالامكان ما يقابل
الامكان الذي لم يخرج الى الوجود والوجوب والاشكال ان الخلاء ممتنع لذاته
احدهما وجد الآخر مطلقا اذ لو بقي على صرافة الامكان يحتمل الانفكاك بينهما
قطعا ولقائل ان يقول المراد به انه اذا وجد وجود احدهما وجد الآخر
ان يحكم الآخر مطلقا لانه لو بقي على صرافة الامكان يحتمل الانفكاك وهو
صحيح لكنه لا يجدي نفعا في جواز ان يكون وجود المحوي واجبا في زمان
وجود الحاوي ولو كان متاخرا عنه في المرتبة فيجب عدم الخلاء في ذلك
الزمان ايضا فلا انفكاك بينهما اصلا ولو اريد به انه اذا وجد احدهما في مرتبة
وجب الآخر في تلك المرتبة والا يحتمل الانفكاك فهو ممنوع والنقض بالواجب ومعلوله
متوجه عليه او قد يقال ان المعارضة مشتركة بين الدليلين لو كان الحاوي
لو كان الحاوي علة للمحوي لتقدم عليه بالوجوب ضرورة وجب الحاوي ولم يجب
وجود المحوي لكن المحوي متى لم يجب مع الحاوي وجب ان لم يجب وجود المحوي
لم يجب ملاء مقعر الحاوي واذا لم يجب ملاء مقعر الحاوي لم يجب عدم الخلاء
بالضرورة فان الحاوي باق فمثل ما قال ان تعال المحوي كما هو لانه لم
في سهم الدور وانحصار ما كان ما اكثر ثخانة بحيث يدل على الحاوي في المساحة
فيكون اعظم منه حجما ولو كان الحاوي اطول منه قطرا وامكن ان الوهم يذهب
الى التعليل مثل الحاوي مثل المحوي على ان التسعد اثر الوهم العضو

بيان
هف
ن

بهما

بهما والمقامات البرهانية ظاهر كل عمومه بقوله ولا يمكن ان يكون المطلق علة
للجسم اذ مر بيده ترتيب ما ذكر ان الحاوي لا يكون علة للمحوي جرما وان المحوي
لا يكون علة للحاوي مطلقا وههنا بيان بعضها وبعضها ولا بد منه في بيان الدلالة
على وجود العقل وذلك لان الجسم ما ذكره يدل على ان فعل الجسم موقوف
على صورته لا على ان الفاعل صورته وجرمه فيصح العلاقة وعلى ان هذه
الصورة مشاركة الوضع فارجع اليهم المراد بالوضع الذي اعتبر مشاركته
على ما لا يخفى جزء المقولة التي تسمى الشيء الى الامور الخارجة عنه فالمعنى ان الصورة
الحالة في المادة سواء كانت جسمية او نوعية وكذا الاعراض الحالة فيها انما هو
تكون فعلها موقوفا على ان يكون لجسمها وضع مخصوص بالنسبة الى ذلك المعمول كمماسة
او مجاورة او مقابلة الى غير ذلك من عدم تعلق صورة الملازمة بدلالة تنبيه عليه
تسخين النار الاجسام واضواء ما يحاذيها فان النار في المشرق
لا تسخن الماء الذي في المغرب بل ما يحاذيها وكذا الشمس لا تضيء كل شيء بل ما يقابلها
فلا يرد ان الاصلية الجزئية والنجمية الناقصة لا تصلح العاقلة الكلية ولا يكون علة
لجسم فان علة علة المركب لا تحت ان يكون علة لجزئه بل يجب ان يكون علة للجزء الاخير
واجتماعه مع الآخر كما صرح به الرئيس في اشاراته قلت الكلام ههنا والعلة
الفاعلة المستقلة بالتاثير على ما هو المراد لا اتصال بها والفاعلة على ما لا يمكن
فاعل المركب بهذا المعنى يجب ان يكون فاعلا للكل واحدا جزءا والا لكان فاعل الجزء
الاخير شريكا له اذ الكلام في المركب من الاجزاء الممكنة فلا يكون مستقلا بالتاثير
وقد يجاب ايضا بان كونه علة موثرة واحدا جزء الجسم كاف لما هو المطلوب لان
لان فعل الاتحاد لا يكون بوساطة وجود حصلا من ان يكون لها وضع للعلة المجرد
عما ذكر ان لا يؤثر وضع في ذي وضع اصلا او لا وضع له مثل وجوده
وسقوط قطعا الا بالفعل اذا كان لشيء ما موجودة كان وضع لها وله لا تحصيل
الى المؤثر في حال الايجاد وذلك الشيء في تلك المادة واما الجسم فلم يكن له موجودة
قبله فلا وضع له ولا لمادته بالنسبة الى الجسم الاخر فلا يصدر منه ما هو منه
وقد اعترض بانه لا يصح ان يكون الصور الحالة في المادة والاعراض القائمة بها بالفعل
مشاركة الوضع الا في شيء منها والجسم انما يفعل لكان يحصل عن حاجة
الى ما هو الجسم او لم يحتج اليه فعلها ايضا كان علة لانفسها او يجب ان
يكون فعلها مشاركة الوضع ايضا فلا تصدر عنه والجسم يجب ان يقال ان
العقل لا يوجد ما هو على الجسم انه اصلا واما العقل فيجب ان يكون بعض
افعالها ما لا جسمانية كالكمالية وغيرها وبعضها غير الا جسمانية بل بذاتها
كالسمع والابصار بالعين فلم لا يجوز ان يكون ذلك منها فلا يحتاج الى الوضع الا

فلزم كونه معقولا وكذا كل البسيطة لا يكون عليه لانها اما بعقل بواسطة القوة
التي يتوقف عليها وجودها فيكون فاعله مشاركة الوصف ابتداء واذا لم
يحتمل ان يكون هذه الامور التي يحتاج اليها الجاعل البسيط الوصف مؤثرة في الجسم
لم يجز كونها شريكة للفاعل في الجاعلية والمؤثرية اذن بانها العقل وكذا
او مشاركة بعده وعلى المعادين منهم المط لا يقال الخلاء ممتنع لانه المكان
هذه المقدمة ممنوعة فكيف لم يكن منها متوهما ظاهر كلا او رد على شمول المعارضة
ما يدل على بطلانها فنقول لانه لو كان الخلاء ممتنعا لكان عدمه واجبا لذاته
وحينئذ لان امتناع الوجود بالذات ووجوب العدم بالذات متلازمان
طردا وعكسا بالضرورة ... وكون ما يمنعه وجود المحوي واجبا بعده
لان الواجب بالغير لا يكون الا ممكنا ووقوعه على عدم الخلاء ووجود المحوي
متلازمان خارجا ... بالذات والامكان
فاذا كان وجود المحوي ممكنا كان عدم الخلاء ايضا ممكنا ولقائل ان يقول
حاصله ان وجود المحوي بالحاوي يستلزم ان لا يكون عدم الخلاء واجبا في
مرتبة وجود الحاوي ووجوبه ... بتعليل المحوي بالحاوي والحاوي
المحوي بعلة اخرى بعد الحاوي والاستلزام ان لا يكون عدم الخلاء واجبا في
مرتبة وجود تلك العلة ووجوبها بل يستلزم ان يكون وجود المحوي ممكنا في
تلك المرتبة ولا يلزم من امكانه في تلك المرتبة امكان عدم الخلاء فيها لان ارتفاع
وجود المحوي في تلك المرتبة لا يستلزم الخلاء حتى يلزم من امكان الارتفاع امكان
الخلاء فلا يلزم ان لا يكون عدم الخلاء واجبا ممكنا اولا ترى انا اذا فرضنا
ارتفاع الحاوي والمحوي لم يكن هناك خلاء هو ممتنع لعدم وجود مكان مع
خلوه عما يشغله اما اذا فرض حاو ولم يوجد اجسام يكون المكان الذي
هو سطحه الباطن او البعد الموجود او الموهوم فيه خاليا عن الشاغل
وهو المراد من البرهان على امتناعه واما الخلاء بمعنى العدم المحض اذ لم
يكن هناك شيء فلا يسمى كما سبق فظهر ان امكان الخلاء ليس الا بعد وجوب
المحوي بعد الحاوي فلا يكون امتناع الخلاء بالذات مساويا لوجوب المحوي
بعد الحاوي حتى يلزم ان يكون المحوي معللا بعلة اخرى بعد الحاوي وقولنا
الخلاء ممتنع ... فيه المسمى لذاته وهو في الخلاء لانه المقصود
الاولى ... بالمعنى ههنا والا فلا يحتمل ما ذكره جار في جميع الممتنعات
لذواتها وملخصه انه ليس معنى الممتنع لذاته ان هناك ذاتا هو الخارج بعد العدم
لاشتماله على التناقض بل معناه شيء يتصوره العقل ويحكم بعدم كل
الشيء المتصور من حيث هو بالنظر الى ذاته بان اتصافه بالعدم خارجي

اما بمعونة العدم بل علة بعده فسواء كان ذلك الحكم بعدها على نظر اولا فان
المسمى بالعدم اولا الحكم العقل عليه بان اتصافه بالعدم اما قوله فهو المتصور
بالنظر الى المعاد سواء كان حكمه بذلك اتصافه بديهيا او نظريا وكذا معنى الواجب
لذاته ليس ان هناك ذاتا له في الخارج ووجودا يقتضيه بالنظر الى اقتضاء
الموجود فيجوز امرا بل معناه انه شيء يتصوره العقل ويحكم عليه بانه
موجود من حيث ذاته بالنظر الى ذاته ولو كان حكمه بذلك نظريا ولما المحلي
فلا الحكم العقل بوجوده ولا بعدمه الا بالنظر الى شيء اخر وحينئذ نقول
ان العقل يتصور شيئا ويسميه بالخلاء ويحكم بعدم الخلاء عما يتعين ذلك المتصور
في الخارج ويقول عدم خارجي كالمعدوم للانسان في الخارج عدم خارجي والفرق
بينهما ان عدم الخلاء عدم خارجي لموجود عقلي وعدم الانسان عدم خارجي
لموجود خارجي ولا شك ان ذلك الامر المسمى بالخلاء لا يتصور ان يعرض
بحيث لا يحتمل حتى نفرض الابعاد وتصور الخلاء بمجموع ذلك كلها يمكن ان
ارتفاع المحوي مطلقا لا يستلزم الخلاء ونبا ذكر به عدم المنافاة بين كون
عدم الخلاء واجبا لذاته وكون ملازمه وجود المحوي واجبا بعده
كما عرفت فان قلت كيف جاز ههنا ان يكون المتلازمان في الوجود بان يكون
احدهما واجبا بالذات والاخر واجبا بالغير مع ان الواجب بالغير
يجوز ارتفاعه دون الواجب بالذات فيلزم امكان الانفكاك بينهما قلت
كما جاز ذلك في الواجب ومعلوله الاول الا ان امكان ارتفاعه نظرا
الى ذاته لا يقتضي جواز الانفكاك عنه وانما كان يقتضيه لو امكن ارتفاعه
نظرا الى ذات الواجب وليس كذلك ضرورة ان وجود المعلول يجب مع
وجود العلة وتحقيقه ان اللزوم يساوي امكان ارتفاع اللازم مع الملزوم
والانفكاك عنه لا امكان ارتفاع اللازم في نفسه فان هذا الامكان لا يستلزم
الامكان الاول لان حصول اللازم في نفسه مفهوم وحصوله مع الملزوم
مفهوم اخر فيكون ارتفاع الحصول الاول مغايرا لارتفاع الحصول الثاني
فجاز ان يكون احد الارتفاعين ممكنا والاخر مستحيلا ... اوو فيما نحن فيه لما لم
يكن الحاوي علة للمحوي ولا معلولا له فلا تلازم بينهما فامكن انفكاك المحوي
عن الحاوي فيلزم من فرض بحيث لا يحتمل وامكن الخلاء حتى ان يكون الحاوي
علة للمحوي وجوابه انا لا نسلم انحصار اللزوم فيما ذكر من العلة والمعلول
فان المتضايفين كالابوة والبنوة متلازمان وليس احدهما علة للاخر ولا
علة بينهما ولما ثبت ان الخلاء ممتنع لذاته لم يمكن ان ينفك الحاوي من كل
عن محوي بل لا يخلو عنه ... واعلم ان الدليل الاول من الادلة الثلاثة ...

المذكورة لاشتراك العقل جميع النفوس الى ما فيه الا حين استدل عليه بحال المبدا
الاول على الصادر عنه اولا ولان الدليل لا يجري في جميعها والى ما فيه
الانسانية ولان الاحد منهما نوع مخصوص منها اعني الاتحاد لان المعلول على
العلة ومن اجل ان الانواع اراد ان النفس الناطقة المجردة الانسانية
او الفلكية نوع واحد من تلك الانواع الخمسة لان النفس على الاطلاق نوع
منها لان النفوس النباتية والحيوانية لمجرد الانسانية والنفوس المنطبعة
الفلكية داخلة في الجوهر الحال في المادة المسمى بالصورة كما دخل فيه الصورة
الجسمية والصورة النوعية العنصرية والمعدنية ولما كان الوصف الاعم
ما عمت النفس معرفة النفس الانسانية ومع ما يشير اليه كل واحد منا بانا
وكان هو بها حاضر وما سوى بعد تعريف النفس مطلقا وبيان ان النفس الانسانية
مغايرة للمزاج والبدن واجزائه وانها جوهر مجرد بالماهية الافراد
الانسانية جاذبة للنفع بعمارة البدن ولا تستطيع الادراك وله تعقل
بالادراك واحساس بالالات ويشارك النبات في قوى التغذية والتنمية
والتوليد وسائر الحيوان في قوى الادراك الظاهر والباطن في هذه
المناسبة ثم بحث الجواهر والكمال هو ما يتم به النوع اي يتم به النوع الجوهري
في ذاته وهو الكمال الاول كصورة السرير فانها كمال للخشب السرير الاعم
السرير الا بها او يتم به صفاته وهو الكمال الثاني كالحركة الذي يتم بها الجسم
المتحرك من حيث انه متحرك فالكمال الاول يتوقف عليه الذات والكمال الثاني
يتوقف على الذات وقد يطلق الكمال الاول على الكمال الذاتي الذي
يترتب عليه كمال اخر كالحركة بالقياس الى الحصول في المنتهى مثلا فهو
بالمعنى الخاص لا المادي وان عرف به الدلالة وقد يوجد بشرط الشيء وهذا
الاعتبار يكون جزء النوع ومادة له وقد يوجد لا بشرط شيء من ان
كان منها محمولا لان تعاطيها معنى محاله كان جنسا وان كان متعينا
متحصلا نفسه كان نوعا والحيوان للانسان وسائر الحيوان والنبات يشارك
العناصر والمعادن وغيرها في الجسمية ويمتاز عنها بامر يتم به الجسم
ويصير به انسانا وحيوانا ونباتا وذلك الامر من حيث انه يتوقف على
الفعل لله التحريك وعلى الانفعال بادراك المحسوسات والمعقولات
يسمى قوة ومن حيث انه يتم به المادة فيتحصل به نباتا او حيوانا او انسانا
يسمى صورة ومن حيث ان يطلق الجسم كان ناقصة فيكمل بانضمامه يسمى كمالا ثم انه
لم يعرف ذلك الامر الذي هو النفس باعتبار انه صورة لان الصورة توجب قدم
او يوهم ان يكون حالة في المادة والنفس لا يكون حالة فيها كالنفس الانسانية

بيان تعريف النفس

والا باعتبار انه قوة لكون القوة مشتركة بين القوة الفعلية والانفعالية ولان
اسم الصورة من حيث انها مبدا الافعال والكمال اسلم من تلك الجهة ومن جهة انه مكمل
للنوع على ما ذكره المحقق فيكون تعريفه باعتبار انه كمال اول واحدا عن
كونه كمالا لكان الجسم مع ما من جهة الطبيعة واحد منهم بحصول وسعيد لكل
الكمال والجسم بهذا الاعتبار يكون جنسا لا مادة احترازا عن الكمال الاول
للجسم الصناعي فعلى ان المراد بالجسم الطبيعي ههنا ما يقابل الصناعي لا التعليمي
فيخرج عنه الطبيعي مثل الهيئة السريرية المحصلة للهيئة النوعية السريرية
فانها لا تسمى نفسا وان كانت كمالا اول للجسم اي تصير كمالية الثانية بالالات
يستعين بها على انواع تحصل الكمالات على انه صفة ثابتة للجسم اي جسم
مشتمل على الالات وصوره مع على ان تكون صفة لكمال اي كمال اول ذو آلة ولا ل
منها واحد وهو ما ذكره انه يصدر عنه اي عن ذلك الجسم او عن ذلك الكمال
كالاته النامية بالالات ولم يرد بالالات اجزاء تحصله في الجسم معطل ارادة
منها القصاوى يحصله كالعادية وعن نافان الالات التي بالادراك الى القوى
وتتوسط بها الاعضاء وقوله ذي حيوة محمول على انه صفة بالة الجسم
وادارة كل ينبغي ان يرجع بها القضاء فعال ذو حيوة والمال الكمال الاسى
معناه ان الجسم يكون حادثا يخرج عن النوع النفوس النباتية والحيوانية بالقوة
فالطاهر العبارة انه متعلق بالحيوة اي يكون ذو حيوة بالقوة ويكون المقصود به
ادخال النفوس في النوع الانسانية لا يلزم ان يخرج عنه النفوس الحيوانية لان حيوتها
بالفعل لا بالقوة فاصح الحمل ان يعم قوله ذي حيوة بالقوة ما يشتمل
الكل بعينه بما ذكره من ان معناه انه يمكن ان يصدر عنه ما يصدر من ذوات الحيوة له
ولعدم صحة علمه بانه ان اريد بما ذوات الحيوة ما هو من الافعال الحيوة
فلا يدرج فيها التغذية والتنمية والتوليد ولا يدخل في النوع النفوس النباتية
وان اريد بها الافعال الصادرة من الاحياء سواء توقفت على الحيوة ام لا فان
اريد جميعها خرج عنه النفوس النباتية بالكلية والنفوس الحيوانية عن النفس
الانسانية وان اريد بعضها دخل فيه صور البسائط والمعدنيات اذ يصدر عنها
بعض ما يصدر عن الاحياء والجواب ان المراد البعض كالنمو الذي يصدر من
ذوات الحيوة وصور المعدنيات والبسائط خارجة عن النوع بقيد الآلي
فانها تفعل بافعالها بدون الة تتوسط بينها وبين اثارها والاطلاق المعنى
نعم على الراي الاصح المشهور واما على الراي الاول فلفظ النفس يطلق عليها
معنى واحد وهو مفهوم النوع المساوي لها كما صرح به وصرح ذلك النوع
المذكور يختص بالنفوس النباتية والحيوانية والانسانية ولا يتناول النفوس الفلكية على الراي

الاول انها او نحو ذلك بان يعرف حيوة مواد كونه انه يصدر عنه بعض الافاعيل
الاختيار ويعني بالقوة لذلك الفصل الصادر عنه بل يكون بالقوة كما في النفوس النباتية
والحيوانية فان الحيوان حال النوم لا يصدر عنه الغذاء والتنمية والتوليد ولا
الادراك والحركة فيخرج بهذا القيد الاخير بالقوة النفوس الفلكية فانها ولئن
كانت كمالات اول لاجسام طبيعية الية الا انها لا يصدر عنها افاعيل الحيوة بالقوة
بل يصدر عنها بالفعل وافاعيل الاختيار انما هي الادراك والحركة الارادية
ولذا ذكر في تعريف كل واحد من النفوس النباتية والحيوانية والانسانية
والفلكية على نحو ما قيل النفس النباتية كمال اول لجسم طبيعي الي من جهة ما يغتذي
وينمو ويتولد والنفس الحيوانية كمال اول لجسم طبيعي الي من جهة ما يدرك
الجزئيات ويتحرك بالارادة والنفس الانسانية كمال اول لجسم طبيعي الي من جهة ما
يدرك المعقولات والنفس الفلكية كمال اول لجسم طبيعي ذي ادراك وحركة دائمين
قال الامام في الملخص زعم المحققون انه لا يمكن تعريف النفس بحيث يتناول
النفوس الثلاث اعني النباتية والحيوانية والفلكية لانها ان عرفت بما يصدر عنه فعل
كان العقل والطبيعة يساويانها وان عرفت بانها تفعل بالقصد خرجت النباتية وان عرفت
بما يصدر عنه افعال بالالات خرجت الفلكية فالنفس لا يكون مقولا على هذه الثلاث الا
باشتراك اللفظ ورد ذلك بان التعريف بما يصدر عنه الشيء ان كل ما يكون مبدأ
لصدور افاعيل الحيوة على وتيرة واحدة ومبادئ للارادة فانا نسميه نفسا فهذا
المعنى مشترك بين الكل الا انه لا يكون مبدأ الا افاعيل كذلك لما لم يكن مبدأ الافاعيل
لا يكون على وتيرة واحدة وهو النفس الارضية النباتية والحيوانية او يكون مبدأ
الافاعيل على وتيرة واحدة لكن لا يكون عادمة للارادة وهو النفس الفلكية
واعلم ان ما ذكره من تعريف النفس عموما او خصوصا ليس تعريفا لها من حيث
ماهيتها وحقيقتها بل من حيث اضافتها الى الجسم الذي هي تعلق به فيه انه يوجد
الجسم في نوعها كما يوجد الصانع في حد الصنع ويحد البنا في حد البناء وليس تجرده
مع حيث انه انسان وان كان حد البناء في النفس لو كان مجرد بحسب
ذاتها لم العلم الطبيعي الباحث عن احوال الجسم من حيث قابل للحركة والسكون
اراد لم يبين ان النفس الانسانية مغايرة للمزاج بعد ان عرف النفس على الاطلاق ق
ثم شرع في بيان احوال النفس الانسانية لانه يتوسل بها الى معرفة جوهر
ذاتها واحكامها لانها اهم مباحث النفوس كما مر بل هي وسيلة الى اهم المهمات
اعني معرفة ذاته تعالى من صفاته العلى ولذلك اشتهر بين طلاب النفس
من عرف نفسه فقد عرف ربه وذلك انما طريق المخالفة والموافقة
فسارعه الى الانفكاك اي فجاحتهم فيه لعنه الله طاهر ولم يصدر عن الموجب عن

حصول المزاج وامكنة الطبيعية المحصلة اما تحدد ما يعال الجسم عن الامواد الكرمية
عليه وورد عليه انحصار المحل على الاعتماد في المطلق اذ لم يكن العاشر عليه
النوع او مقدار فيكون حصول المزاج موقوفا على الالتيام لان حصول الموجود
على الفاعل الكل من المستعداة الموقوف على الالتيام والاختلاط التام
تتصفح بحال انها المماسة بسطوحها المتكثرة وعلى هذا لم المركبات بمشهد
هذا سوال مشهور وحاصله لم المتكاثرة حصول المركبات انما تستعد لقبول
صورها كما انها الاولى مقدرها كما نحن من اجلها المحصلة عليها من ذلك تعارض
كلام جهة على تلك الصور والكالات وهنا تكون لم النفس الحيوانية التي هي
الموجود في النفس الانسانية التي هي كمال اول للانسان جامعة لاسطقساته
المتعلق بالاستمام التي هو على المزاج فيلزم ان يكون الصور الحيوانية والنفوس
الانسانية متقدمة على المزاج المحصل الحاصل لابدان الحيوان والانسان
وهذا اما ان يتحكم وليحيط الجواب لم النفس الابوين تحفظ نوعها المتسهلة للحادث
اجزاءه عند ابتدائهم التصادم الاختلاط ومن ينزع عن الاختلاط بالقوة المتسهلة للمواد
مادة المني وتحفظها مستعدة لقبول قوة تجعل المادة لصورتها انسانا
ويصير المادة بكمال القوة مهيأ او يكون المادة بكمال القوة مساو يكون كمال
القوة صورة حافظة لمزاج المني حفظا كالصورة الجديدة لم المني الواقع في
الرحم ثم انه كالاجزاء بها ادات يكتسبها كمال المزاج يستعد لقبول نفس
تصدر عنها من حفظ المادة الافعال النباتية من جذب غذاء وطبخه الى
كمال المادة ونمو وتكامل المادة بذلك لم يستعد لقبول نفس يصدر عنها
مع ما تقدم الافعال الحيوانية تكامل الى ان يستعد لقبول نفس ناطقة
تصدر عنها مع ما تقدم من النطق وهي الى البدن الى ان يحل الاجل فالوا
وكنهم هو القوى كيفي ولما هو مع جبروتهم النقصان الى ان يهلك
واسم النفس يطلق على الثلاث الاخيرة منها كانها على اختلاف مراتبها نفس
لبدن المولود وهذا انكشف بلحظ الجواب لم مادة بدن الانسان تحل صورة
وليس اجنبي الى ان يستعد لم ما لم النفس الناطقة وهذا اقوال الاطباء تقدم لزم
تصحيح البدن الانساني شيء على اصول مع انه تحفظ المركبات على نوع انه للتسهيلة
والسبعية المولدة وتسمى حيوانية للاحساس والحركة الارادية وسلوكية نفس
ناطقة لادراك المعقولات وانكشف لقبال المزاج الواقع بين اجزاء النطفة
اولا بسوء على فعل الابوين وسوء حفظه الصورة الكالية الحافظة للاجزاء
ولم المزاج الحاصل لها في الرحم تكتسبه ادات يكتسبها هناك هو وتعلق نفس
الاعلال بكمال الاستعداد الاستسارة لم الصور تستقر اليها وتتوقف على الصورة

الفاعلة للافعال النباتية ولمزاج الحاصل له بالتعديل والتتميم يفيض
على هذه الصورة التي هي نباتية للمولود وهو تفيض عليه الصورة الفاعلة
للافعال الحيوانية ولمزاج الحاصل له بتكامل التعديل والتتميم يفيض
على هذه الصورة التي هي نفس حيوانية للمولود وهو يفيض عليه النفس
الناطقة التي هي جدير للمولود بازدياد الغذاء وحفظ المزاج الى
حلول الاجل فيكون المزاج موقوفا على النفس سواء كانت نفس
المولود او نفس غيره ممن يوجد الكلام الاول لم يكن حظ المزاج
ملاحظ وملاحظ واما نعرض لبيان مغايرة النفس للمزاج وحصلها
توهم بعض الناس ان النفس عين المزاج الذي يتحقق بتلاشي البدن
والمزاج فانهما لغير ص عليه بان المانع للنفس عن الحركة او في
جهتها مواجزاء البدن فانها لثقلها تميل الى السفل والمانع النفس
عن الحركة على وجه الارض وبعد الصعود لا موضع لها واما المزاج فانه
وحس الحرارة والبرودة ولا كانت لم يوجد شيء منها الا فاذا اورد
كيفية مضادة بعد اذا ورد على البدن كيفية مضادة للمزاج كما اذا
حل عليه برودة شديدة او حرارة شديدة فانه حس بطلان الكيفية المزاجية الاصلية
وبحدث كيفية اخرى مشابهة للكيفية المضادة الواردة عليه حصول النفس باقية
عن بطلانه لكونه مدرك لتلك الكيفية المضادة ولا يكون مدرك للملموس
الكيفية المزاجية الاصلية لبطلانها ولا الكيفية المزاجية العارضة لمشابهتها
اياها ولا ادراك الا بالكيفية بالانفعال والشيء لا ينفعل عن شبيهه ويلخص
هذا الوجه لو كان مبدأ الادراك اعني النفس هو المزاج لحصل
ادراك بالملائم للمزاج كيفية ملموسة الواردة عليه لو كان كيفية ملموسة
شبيهة به لم ينفعل منها فلم يدركها ولو كان كيفية مضادة له لعدمها
فكيف يدركها معطوفان يرد لم يوجد للمانعة وهو لم يطلان معطوفا ن
على قوله لاستحالة الادراك لا على قوله لم يلتفي شرطه ولم يقوله والمانع
الفعل عنه بالحكم في الخلط لا ينفعل عن فاما اي عن صورته والمقصد يق
ثبوته في جميع حالاته وبينه على ذلك بان الانسان اذا كان في غفلته
صحيح ورا جسم نفسه في هذه لم يشك في انه مدرك لذاته مثبت اياها وكذا
اذا تعطل حواسه الظاهرة بالنوم يدرك ذاته ايضا ولهذا اذا
صيح عليه باسمه يتنبه وكذا اذا تعطل حواسه الظاهرة والباطنة بالسكر
لا يغيب ذاته عن ذاته ولا يلزم تعطيل النائم والسكران لواجمال حالة
النوم والسكر لم يتبق ذلك التعقل على ذكر حافظهم زوال العارض

وبعقل

وينفعل عن بدنه وعن اعضائه بظاهر ذلك بان هو هو الانسان انه خلق
اول خلقه صحيح العقل والمزاج على هيئة لا يبصر شيئا من اجزائه
ولا يتلامس اعضاؤه معلقا في هواء طلق لا حرارة فيه ولا برودة فانه في
هذه الحالة يغفل عن ظواهر البدن لانها لا يدرك الا بالحواس وعن بواطنه
لانها لا يدرك الا بالتشريح فيكون غافلا عن البدن ايضا وعن القوى والحواس
باسرها مع كونه مدركا لذاته وانيتها فلا يكون ذاته شيئا منها ودل
بان ذات الانسان مغاير لما هي اجزاؤه الاصلية الجسمانية التي هي جزء البدن
والاثم انه يغفل عنها بل انما يغفل عن الاجزاء العضلية وعن الاعراض والقوى
الحالة فيها لم يرد على هذا الاصول اي المزاج والبدن والقوى الظاهرة
والباطنة واجزاؤه التي هي جميع اعضائه والجسمية المجردة والهيئات متبدلة
دائما بالتحلل والتغذي والنمو مع ان النفس باقية بحالها من اول العمر الى آخره
كالحكمة البديهية هي جار لتلك الامور واعترض ان ما يتبدل انما
هو في الاجزاء العضلية واما الموجود الاجزاء الاصلية التي هي النفس
اي كونها ليست بجسم ولا جسمانية فان قلت ما ذكر لم يدل على ان النفس مغاير للبدن
والاجزاء فمن اين انها ليست بجسم ولا قائمة عن البدن اوجز ان يكون جسما
انها ليست جسما منفصلا عن البدن عارضا له ولمس انها ليست المزاج ولا
القوى والحواس بين انها ليست بجسمانية الصاقها علم كما يتوهم كونها مجردة
المعقولات وكذا لم يعلم ذلك الا ان هذا الوهم الا انها جسم مجاور
للبدن او انها عرض حال فيه غير الاعراض المدركة وهو لم يعلم الجوهر لم
لا يكون حالا وضعا اي لا يكون محلا للادراك والاتصال مستقل على ان الموجود
المجرد ايضا لا يحل الجسمانية على وجه مساواته اي الصورة العقلية المنطبعة فيها
مجردة بين ان النفس الانسانية ترتسم فيها صور كلية منطبعة على حد انها مستكثرة ولكل
الصور بحيث لم يكن مجردة عن العوارض المادية المسماة بلواحق الانسان الجسمية
اسماله ووسعها فلا يكون جسما ولا جسمانيا فكما ان لم يكن محل تلك الصورة
النفس المنطبعة مجردة عن تلك العوارض في علمه اما الاثم لم العلم بارتسام صورة
المعلوم في العالم لجواز لم يكون العلم بانكشاف الاشياء على النفس دون ارتسام
صورة فيها بل بوجه مجرد آخر فيلحظها النفس ومثال كما يدرك الاشياء بالحواس
في الابتداء لجواز ان لم يكون العلم بحصول الاكتساب وعلى ان لم يرتسم صورة شي
اصلا فلما سلمناه لكن جاز لم لا يكون تلك الصورة مساوية للمعلوم في تمام الماهية بل
يكون كنفس الفرس على الجدار ولم لا يكون هذه الصورة كلية بمعنى الكلي المشترك
هو انه هذه الصورة وليس يلزم انها وهذه الصورة بالعوارض المادية لم يكن

دو الصورة مجردة لشهادتنا لكن لم لم ان اتصاف الباطنة بهذه العوارض
بعض اتصاف ما يحل فيها بها انما يلزم ذلك لو كان حلول الصورة فيها على
نحو حلول الاعراض في محالها وهو ممنوع سلمناه لكن اتصاف الصور الحالة في
النفس بهذه العوارض من قبل محالها لا ينافي تجردها في انفسها ولهذا يجوز
مطابقتها للكثيرين من حيث الذات والسؤال الاول لا يندفع الا
باثبات الوجود الذهني على الوجه الذي تحقق فيما سلف فلان
المعقول ولعروض لزم انقسام المحل الى اجزاء متباينة الوضع يوجب انقسام الحال
الى اجزاء متباينة الوضع فعدم انقسام الحال الى الاجزاء يستلزم عدم انقسام
المحل الى الاجزاء المتباينة الوضع فلما لا النفس الناطقة لم تنقسم الى اجزاء متباينة
الوضع لم يكن جسما ولا جسمانيا والمراد بعدم انقسام المحل عدم انقسامه حمل على م
الى اجزاء متباينة الوضع ولو اراد عدم انقسامه مطلقا كان الدليل مشتملا على زيادة
مستدركة واما ما كان يحتاج اليه لو اراد عدم الانقسام بالفعل مفهوم اذ لو
كان كل معقول اي جزئي في القوة العاقلة منقسما بالفعل لزم ان يكون كل معقول
مشتملا على معقولات غير متناهية بالفعل فلزم ان يكون الذهن محيطا بما لا يتناهى فهم
لوجود كون معقولات المعقول غير متناهية جزئيته موجودة مع العقل وانه
كما ذكره ولو اراد عدم الانقسام مطلقا اي لا ينقسم بالفعل ولا بالقوة فهو مم
وما ذكره الامام لانه لان حصول الانقسام بالقوة لا يستلزم ان يكون كل معقول متقوما
على مسامته بالعقل وهو محال ... ذلك لوجوب اجزاء ما الى المنع بالقوة
واجزاء بالفعل فيكون في حد ذاته واحدا غير منقسم في المعقولات ما هو غير منقسم
الى اجزاء متباينة الوضع فيكون محله كذلك الصورة العقلية ايضا كذلك واشار
اليه الشارح بقوله واذا عقل الواحد من حيث هو واحد الحقيقي ذلك علمه ايضا لازم
من عدم انقسام تلك الصورة العقلية من حيث انها واحدة الى اجزاء متباينة
الوضع عدم انقسامها من حيث انها الى تلك الاجزاء المحال حلها فيكون محلها منقسما
في ذاته الى اجزاء متباينة الوضع والمراد ان انقسام الصورة العقلية الى اجزاء
بالقوة لا يجب ان يكون الى اجزاء مخالفة بالماهية الا كان الاجزاء حاصلة بالفعل
بل الى اجزاء متشابهة في الماهية فيكون الصورة العقلية متشابهة لاجزائها في تمام الماهية
ولا شك ان كلا من تلك الاجزاء حاصل في العقل كحصول الكل ولو حصول الماهية
يحقق بحصول اجزاء منها ولا معنى لتعقل الشيء الا حصوله فيه في العقل مع
الجزء الواحد كما عن الاجزاء الاخر في المعقولية فيكون الصورة العقلية معروضة
للمادة والعقل فلا يكون مجردة عن العوارض المادية ورد ذلك بان الدليل
يدل على ان الصورة العقلية يجب ان يكون مجردة عن مواد جنسها المحسوس وعوارضها
وال

والا لم يكن منتزعا منها لا انها يجب تجردها عن جميع العوارض المادية فلا لان
انقسام المحل اي الى اجزاء متباينة الوضع يوجب انقسام الحال الى اجزاء
كما ذكر فيما بين النفس الناطقة لا تنقسم الى اجزاء متباينة الوضع وكل ما هو كذلك لا ينقسم
الحال فيها طبعا مسلم وهو المطلوب والجواهر العقلية كذلك حقيقة
ما هو عليه اعادتها وهو ما قيل ان الصورة العقلية تحل في العاقل
من حيث انه لا انقسام له وطبيعته اخرى به قال الامام في الملخص ان كم اذ المنقسم
الحلول على وجه الانحاء انقسام الحال بانقسام المحل فلم لا يجوز ان يكون حلول
الصورة العقلية في القوة العاقلة على ذلك الوجه والجواب عن المانع حله
لم يوجد الا الدليل صحيح على امر مجرد سوى كون النفس الناطقة قائمة بذاتها فلا
جم جواز كونها عرضا لمادة ما غير منقسم كالنقطة والقوة المقارنة للمادة
لا تدرك ذاتها ولا تكون ادراكها بها غير منقسم فكل من يقوم عليه ذلك وهو كون
كون ذلك الادراك حسيا وظاهرها المدرك غير ان الهبة يدرك ذواتها
وليس لها قوة حسية مجردة فهو المدرك الطابع الكلي في القوة المقارنة
للمادة فلا بد لها وان كان ... وبعض اهل الحكمة والقوى كما هو قد فتر
ما يدل عليه مفصلا والوجه الاول والاوائل انهما متماثلتان في مادة واحدة
فان قلت المنفعل اذا انها لو كان الجسم الذي هو محل الناطقة كان اللازم ان يحل
في ذلك الجسم صورة عقلية مماثلة لها الا ان يحل في مادة واحدة صورتان متماثلتان
وكذا ان كان المنفعل مادة الجسم الذي هو محلها لزم ان يحل في تلك المادة صورة
مساوية لها في تمام الماهية ان يحل فيها صورتان متساويتان في الماهية قلت
المنفعل هو الصورة الحسية او النوعية الحالة في مادة الجسم الذي هو محل الناطقة طقة
فان الناطقة حالة في تلك المادة فطعا حادا ان يحل في الناطقة صورة عقلية مماثلة
لتلك الصورة الجسمية او النوعية كما ان يحل حالة في تلك المادة فيجتمع فيها صورتان
جسميتان او نوعيتان متماثلتان لمحالهما عنه والاخرى عقلية وقد يجاب
ايضا بان حلول احد المثلين في الآخر محال لحلولهما في محل واحد اولا جائز
ههنا ايضا الاتحاد في الماهية ولوازمها ولا تحدث العوارض لتساوي نسبتها
اليهما وههنا لان نسبة العارض الى المحل مقارنة الحال للمحل والمحل الحال
مقارنة احد الحالين في محل الآخر وهذا القدر كاف في التمايز وهذا اعتراض
على من ادعاها الا ان حصولها اما الا ان القوة الحالة في الجسم لو تعقلت صورة الجسمية
الحسية او النوعية لزم اجتماع صورتين متماثلتين في مادة واحدة كما زعم واما
يلزم ذلك لو كان الصورة العقلية مساوية للامر الخارجي في تمام الماهية وهو ممنوع
فان الصورة العقلية عرض قائم بالنفس والامر الخارج قد يكون جوهرا قائما بذاته

في السماء وصورتها وهي التي استحال المساواة بين الجوهر والعرض في تمام الماهية
مثل وأما مجرد المناسبة فيمكن ... على ما يحكم المساواة في تمام الماهية
بين الصورة العقلية والأمر الخارجي أي السواد والبياض يحكم بالمناسبة
وأيضا لا يلزم العاقلة أن يكون حالها مثل الصورة العقلية والخارجية حتى يلزم اجتماع
المثلين في محل واحد وذلك لأن إحدى الصورتين حالة في العاقلة والأخرى
محل لها وأيضا يلزم بعين هذا الدليل ... أي لو لم ... ذكره
لزم أن يكون النفس عالمة بنفسها وإما أو ... عالمة بها دائما لأن ... العلم
بها ... بعلمها إنما كانت بحصولها إياها ... لم يكن بحصولها إياها
أبدا ولا لزم اجتماع المثلين في محل واحد وهو النفس الناطقة وكلاهما محال كثيرا
من لوازم النفس لا يدوم ... والجواب عن الأول أن ماهية الشيء عبارة
عما يحصل في العقل من ذلك الشيء دون لواحقه الخارجية ... علمه ... مجرد
خالية عن الدليل ولا ... للطول ... أراد أن ماهية الشيء ما ذكره ... ما يحصل
منه في العقل مجردا عن ... اللواحق ولا ... ماهية ... المعرفة ... الخصوصية
ماهية الشيء هو ... العلم ... الحاصل في العقل ... واتصافه ... الكلية
لأن الصورة العقلية بحال الخارجية في كثير من اللوازم والأحكام ... الشيء
لا ... من لوازمه ولواحقه ... الموجود في الذهن
هو ماهية ... بحاله ... الصورة العقلية يشارك الأمر الخارجي
في لوازم الماهية ... واللوازم ... خصوصية ... التمييز
وهي المراد ... في كثير من اللوازم ... لا الحصول ...
ليس الانفس ماهية السماء وذلك ... في مباحث الوجود الذهني ... الدعوى خ
... فلا ... بأن الدليل ... كما توهم ...
مطلق اللون أي السواد والبياض ... بالحقيقة مشاركان
في الماهية الجنسية التي هي اللون وفي كثير من العوارض كما ذكرتم وأما السماء
الموجود في الخارج وصورتها العقلية ... متساويان
في تمام الماهية ... في كثير من العوارض ...
... الماهية ... أن ... الصورة العقلية ...
في نفس ... بعوارضها ... الصورة العقلية حيث
هي كانت ... الموجود الخارجي ... بالموجود الخارجي عن الوجود
الخارجي ... العوارض كان ... تلك الصورة العقلية ...
تلك الصورة العقلية بالوجود الخارجي ... كان ... عين الموجود الخارجي
وهذا ... ماهية ... الشيء ... كون الصورة العقلية عرضا

هو كون ذي الصورة جوهرا ... لأن الجوهرية والعرضية ... الوجود الخارجي
وصورة السماء ولو كانت قائمة بالنفس لكنها بحيث لو وجدت في الخارج كانت ...
فتكون جوهرا ... العرض ... صورة الجواهر جواهر ... في
جواهر ... المعقول ... السماء ... الأول ... بالنفس
والثاني ... مطابقة للسماء ... الأول ... والثاني في ماهية السماء
... ماهية ... عرضية أما ... إشاركه
الجسم ... وجود ... العقل ... وجود الجسم ... عليه
... العقل ... إنما ... مشاركة ... على الجسم
لما كان ... مشاركة الجسم ... المحل إلى الحال ... الفعل و
ليس ... كونه ... مشاركة الجسم كونه ... مشاركة ... الأول
الأول ... المشاركة ... العقل ... المشاركة اللازمة منه
أن يكون ... في ... الفاعل والقابل و
ذلك ... الجسم ولا ... أنه
في حلول ... لم يلزم ... يكون ... وذلك الجسم ...
يكون ... الحلول ... الجهة فإن قيل ...
الصورة العقلية مماثلة للصورة الخارجية ... الصورة ... العاقلة ...
يكون حالة في محلها ... اجتماع المثلين في محل واحد لكن ... الوجه ...
... الأخر ... على وجه ... الأخر في الجملة
وذلك لأن إحدى الصورتين حالة في محل العاقلة ... والأخرى حالة ...
محلها ... الامتياز ... الجواب ...
من الحلول ... الحلول ... الشمس ...
... الشمس المعارنة ... الأخر ... الصورة
الخارجية المعارنة لمحل القوة العاقلة معارنة للعاقلة ... الصورة العقلية
المعارنة للقوة العاقلة ... معارنة ... الصورة ... المعاقلة
... اجتماع
المثلين في محل واحد ... وذلك لأن الصورة العقلية المساوية في تمام
الماهية للصورة الخارجية حالة في القوة العاقلة ... الصورة الخارجية
والحال في الخارج ... ذلك ... المحل ... ن
ويرد عليه ... الحلول ليس عبارة عن المعارنة على أي وجه كان بل عن المعارنة
... المعارنة للحركة المعارنة ...
... الحركة ... الحركة لا كيفية الجسم

الصور العقلية الخارجة
مغايرة للحس

فجاز ان يكون الصور الخارجية مغايرة للقوة العاقلة ولمحلها معا ولا يكون شيء منهما محلها
معا والصورة العقلية بالعكس فلا يلزم عدم الانقسام ويدرك بعلم ان الحال في الحال
في محل لا يجب ان يكون حالا في ذلك المحل على انه لو سلم فلم يجب ايضا الا اذا ذكر
في انقسام احد ما لا ينقسم محل الحال الحيوا ما ابهم ما اذا احلاهما بلا واسطة والصورة
العقلية حالة في محل العاقلة بواسطتها وذلك يكون في الانقسام والنفس مدركة
للعلم الاول الحاصل فيها اذا كان ادراكها لها بهام القسم الاول الخارج لو يكون
مدركة لادراكها لها ومكرر اقسام علوم غير متناهية لهذا ان العلم بالعلم
ليس امرا زائدا عليه اذ لو كان العلم بالصور العقلية بصورة اخرى مساوية اياها
لزم اجتماع صورتين متماثلتين في النفس فلا يلزم علوم غير متناهية وهكذا لان العلم
بالعلم ولو كان محتاجا الى صورة اخرى مغايرة له بالاعتبار فلم لا يكون له علوم غير
متناهية مغايرة بالاعتبار في حالة واحدة وانه باطل وايضا نحن نعلم بالضرورة
انه لا يوجد علمنا بكثير من الصفات المتعلقة العامة بالنفس كالقدرة والسخاوة والعلم
والشجاعة وغيرها وقد يجاب عن الاول بان المستحيل ان يثبت للنفس في حالة واحدة
علوم غير متناهية مغايرة بالذات وعن الثاني بان غفلتنا انما هي عن التفريق
بين الصفات التي نصورها بما نه دائم وكلامنا فيه بان على انه لو كانت الصفات قائمة
بالنفس وكان في بعضها انما وجد لم يشغلها النفس ما حاجة فانه لو سوى
كانت اضافية او صفة محضة او حقيقية مستلزمة للاضافة فلان حصول المعقول له الا ان كان
الا ان يعقل المضاف اليه فاذا يعقل المضاف اليه لمكن لم يعقل الاضافة واما
نفسها او بصورتها فلا لكن لم يمكن يعقل الصفات الاضافية اذا ما نحن والحقيقة
المحضة واما الحقيقية المحضة واما الحقيقة المستلزمة للاضافة وجاز يعقل اذا اذ انها كانت في
حكم المحضة ولم يعقل مع الاضافة وكانت في حكم الاضافة فان قيل الوجه الخامس
هذا الوجه قريب من الوجه الاول فعلم ما يرد عليه مما اوردناه هناك
تقرير الوجه السادس انه لو كانت النفس التي هي مسلطة جسمانية لكان يعقلها بالآلات
الجسمانية فلا يخلو من ان يكون الحالة في الاجسام اما يعقل ويعمل بتوسطها ولو
كان يعقلها بالآلات الجسمانية لكان كلما مرض لمكن الآلات كلال وضعف يعرض لها
في تعقلها كلال وضعف وذلك لان انحلال شرط العقل يوجب انحلاله قطعا
كما في قوى الحس والحركة الى ان في المرض فانهما يضعفان بضعف البدن
لكن الانسان في سن الانحطاط يقوى تعقله ويزداد ولو كانت الآلة البدنية
في النقصان والانحطاط والى هذا اشار بقوله ولهذا فانه قد يقوى افعالها
الذاتية من ان الحاصل ضعفا وتوضيح المقام ما ذكر من ان قوة الفاعلية
اما بحسب البدن والاشياء كما ذا ما اخذ الشيء مرارا كثيرة وعادة يحصل من كل حس مبتهج نيه

مدرك الحس بلك الهيئة من الحركة ومعاينة شرعا ولما تحسب التجربة كما اذا كان
لشيء مرتبات متعددة حصل للحس شعور بما على التعاقب فكل جزء منها تعرض
ملكات اجود احساسا به بما عرض عليه اولا واما بحسب القوة العاملة فكل قوة
ام اقدار كانت اجود فعلا والانسان في سن الانحطاط يكون اجود تعقلا منه
في سن النمو بالوجوه الثلاثة ويكون اجود احساسا بالوجهين الاولين اعني التمرن
والتجربة دون الوجه الاخير فانه لا يكون الانسان حينئذ اقدر بصرا او اسمعا او
اقوى شيء من الحس والحركة ومن القوة العاقلة اما من هذا الوجه فان الحافظة
قد يزداد او اقدار على التعقل عند انحلال الالات البدنية يحالها اذا انضمر
من اردنا اقدار بما على الاحساس والحركة ولو كانت لمعاينة التمرن والتجربة الموجبة
لجودة الاحساس والحركة باقية فيها وما عادم لم الانسان في آخر سن الشيخوخة
قد يصادف جرفا وضعف تعقله ضد اصل قوة التعقل بانحلال الالة ويكون
حالة في الجسم فهو انه لو انحلال العقل بانحلال الآلة لا ان لا على ان الفاعل حال
في الجسم عامل بالاله اذ جاز ان يعرض آخر العمر لتعقله الا من هو بذاته اشتغاله
بتدبير البدن واستغراقه فيه ولو لم يكن حالا فيه بالالة او زيادة التعقل عند كلال
البدن فانه يدل على ان تعقله لا بالة لم يدل بيه والعمر الامام بانه يجوز ان يكون
شرط تعقله كمال التعقل عند اقتصار اعتدال الآلة بما في سن الانحطاط
ويكون النقصان والاحاطة الرابعة على ذلك الحد فلا يكون لم يحل العقل
حيث انه اذا وقع انحلال في ذلك الحد في آخر سن الانحطاط اختل التعقل
انتفاء وورد عليه بان يقال ذلك الحد لا يوجب الاتباع القوة العاقلة على حالها
لكونها زادت في سن الانحطاط والانحلال انما يوجد لكل الادراك كما ما الدوام
الانحلال كما لو تم عليها بسبب الادراك ورد من لم العاقلة باقية على حالها في سن
الكهولة وقد احتمع فيه علوم كثيرة مع عدم الاختلال في الحد المعتبر في الاعتدال
في كمال التعقل فلهذا اشار ان الكمال والنقص سلمنا الادراك اذ علم الاجهل لم يعار
ان المزاج الحاصل في زمان الكهولة او فوق القوة العاقلة في سائر الامزجة فلا جرم
يوجد القوة العاقلة لان القوة المنطبعة في الاجسام تكل وتضعف لانه
سبب بذلك التجربة والقياس اما التجربة فظاهر لما نراه بما نلح من القوة
وكلالها بحال العين من تعلقها في الناظر ونحو الطرف ونحو الشمس لا نقصانها لا
تدرك النور الضعيف والسامعة بعد سماع الرعد الشديد لا تسمع الصوت الضعيف
والسامة بعد شم الرائحة القوية لا تحس بالرائحة الضعيفة وحكم حاسة الذائقة
واللامسة كذلك فقوة الحس قد بطلت بالوهن والكلال واما القياس فما ذكره بقوله
وذلك لان فاعلها الجسم وارادوا بالفعل ههنا القوة الشاملة للفاعلة والتأثر

فانه اطلق العقل ههنا على الادراك الذي هو باخره افعال ونعرف بادراك الذي
افعال القوى البدنية لاجل افعال اما المدركة فلان فعلها الاحساس الذي
هو الشعور بالمحسوسات واما المحركة فلان تحريكها للبدن لاجل الاتصال الذي
هو افعال الغضب والشهوة لان الافعال الكثيرة الاعانة بها على طبيعة المستقل وتمنع
عن المقاومة فيتوسع فان فسر العقل بما كان بمقتضى طبيعة القوى فكيف يمكنها
احمهها ان القوى ولم يقصد بدون بها يدرك الافعال الالان طبايع العناصر الخ
ملتئم منها موصوفة بتلك القوى كالعقل فلا يعقل تلك الافعال فمقتضى القوى و
طبايع العناصر سارية ويقاوم ما هو موجب الحس والشوق الموضوعات
والقوى جميعا ان النفس الناطقة لا يكلها يمكن الافاعيل بدون ان يكون الافاعيل
بنفس القوى البدنية وبكلها دائما وهو لا يكمل النفس الناطقة بل ربما تقويها
ويشحذها كما هو بواسطة الافكار المؤدية الى العلوم فان النفس يقوى بتلك
الادراكات الا انها فلا يكون الناطقة قوة بدنية واما علمنا بها لا يكمل النفس الناطقة
ولم يعقل لا يكلها اصلا لان القوة العاقلة اذا كان فعلها عادة من القوة الفكرية
التي هي بدنية فهو بمنع عن العقل الصرف فهو ونها لا القصها ومداها كان
الامام جاز ان يكون العاقلة مخالفة بالنوع لسائر القوى مع كون الجميع بدنية فلا ستلزم
اختصاص بعضها بما لكلال دون بعض ورد بان الفعل لا يكون بالة
مقتضية المسبر شهر بن اي الذين بالحطوبها بعد الاتصاف بالموصوف الا ذكر
المطالب الذي لوصل بها الوجوه التي لم يكن مسكنة للمحادثين اي الذين
يجادلون بالباطل لم يحصوا ابادة بكلهم فهم عددها بها والرد عليها كانهم بينت
كلها على مع ثم تلك الوجوه واعترض على ان منها ملل بتلك الوجوه كانت نقيضه
وصور ما صحيحة عارية عن الفساد اوادت بعضا للكلام والمناظر الحقيقية بهذه
مكابرة ولا يلتفت الى اما الناظر ولا كله محمودا بعد العلم صحتها ولم
يكن المعارضات بعينه ولم يكن صورة صحيحة لم يوار بعينها المسير شهر بن لضالة الوادي
ولا محبة والحواس لم يعوا رها بعينه فيها ويجعل فيها حجة حرابها الحكم او كلام
او معين ذكر ما يوضحها او يزيل الخفاء عنها فكل اصل اللا اللوام الحاصل بها
لكن المسير شهر الطالب المحق بادعاء واعداد التي ينتفع بها اما كلها او بعضها
فيستد رجم منها الى انكشاف المطالب لا ريبة فيه واما ابعاد المسير شهر بن
والطمينان العلى بيعضها دون بعض ليعارض الخفاء الذي في تلك الموارد
ويعاون ادتها لهم فيسعاو ان يسعوا اداتهم لعقول المعتسار اليه فيها اولى
حقا والحجم اللا اعانه العلمية يكون مكمل اي لا ترك الامر بتلك الكيفيات ويعتبر
النفس المسار بين بخلاف الاعاجيب المستعملة في الخطابة فانها بعبارة ما

بعد طلما صادقا او كاذبا فيها على وانصار بالم يسلو النفس نحو اليقين
ودرك لان الدليل العقلي الذي هو نوع حجاز بالم يقر بعضا للمعطى الاذعان ن
بل افاده طما فاذا ايد بدليل اخر من جنسه يقوى ذلك الظن حتى يصل يقينا
صرفا والمعنى الكلي الذي يكون الحد بالنسبة اليه كما يحتمل ان يكون نوعا يحتمل ان يكون
جنسا فكما يكون الحد الواحد للماهية النوعية مساويا للافراد فالمعنى الحقيقة
كذلك يكون الحد الواحد للماهية الجنسية مساويا للافراد المخالفة بالحقيقة فيقول
الحد الواحد للنفوس البشرية لا يدل على اتحادها في الماهية لان الحد الواحد
منطبق على تمام حقيقة النفس من دون ان لا يدل عليها اذ يجوز ان يكون ما
ذكروه فيه من حد الحقيقة الجنسية المشترك بينها فلا يشمل على الفصول المنوعة
لها فلا ينطبق على تمام حقيقة كل النوع بل يجوز ان يكون عرضا عاما للانواع
مختلفة الحقائق فلا ينحصر انطباقه على تمام حقيقتها واعتاقه يتبدل
المزاج وهذه العوارض قد يتبدل بحالها فان الانسان الواحد قد يتغير مزاجه
مزاجا ما قد بعد ذلك وهو باق على خلقة النفس وبلادة وذكائه فلو كان
ذلك بالمزاج لاختلف باختلاف المزاج قد يتبدل هذه العوارض ثم فان
الانسان اذا انكل ابا عن في المحاورة وانشاء عليها بعد بحثا عن التحمل
اذا انكلف بذل المال ودام عليه بعد سخاوة الغضوب اذا تحلم زمانا صبر
حليما مع بقاء المزاج على حاله فلو كانت هذه الاشياء مستندة الى المزاج الاول
لاستمرت واصاحا فارسيا يصير ان في المزاج فانه المعتاد من انها
يتناسبان فانه النسابي في الرحم والقوة والكرم والبخل والعفة والفجور
فعلم انها ليست مستندة الى المزاج ولا الى الاسباب الخارجة كالتعليم والمعلم ونشأ
من الابوين والاصحاب والاخوة ولا ادرك بانه لا انسان احمله على هذه الاسباب
الخارجة كلها النعم من كونه شاء الحلية الى الفجور وبالعكس وقد يكون الابوان
في غاية الخسة والدناءة ويكون الولد في غاية الشرف والكرامة وبالعكس فظاهر
ان الاختلاف في هذه العوارض والاخلاق ليس يستند الى اختلاف الاثار
البدنية واخواتها ولا الى الاسباب الخارجة فهو مستند الى جواهر النفوس
فيجب ان يكون مختلفة لكن الملزومات ليست الى بعد لوازم البخل مثلا هو
النفس ما وجوده مع البخل اي هذا المجموع لا النفس وحدها وكذا الملزوم السخاء
هو المجموع المركب من النفس والسخاء لا النفس وحدها لا يرى انه يتبدل احدهما
بالاخرى نفس واحدة فاختلاف هذين اللازمين اعني البخل والسخاء يدل
على اختلاف ملزوميهما المجموعين لكن اختلاف المجموعين جاز ان يكون باعتبار
احد الجزئين اعني البخل والسخاء دون الجزء الاخر اعني النفس فلا يلزم اختلاف

النفوس في المبدء فان قلت ما ذكره الشارح من الجواب انما يتم اذا استدل على اتصاف
النفوس بان اللوازم متماثلة بالماهية فيجب ان يكون الملزوم ايضا كذلك كما يدل
عليه قوله لعلم ان هذه الامور من لوازم النفوس الخ واما اذا استدل عليه بما يدل
عليه اول كلامه وهو ان للنفوس عوارض مختلفة فلا بد لها من اسباب مختلفة ليست
من الالات البدنية والاحوال والامور الخارجية بل هي جواهر الالة كما هو
فلا يتم ذلك الجواب فانه لم يجب ان يكون تلك الاسباب جزءا من ماهية النفوس
والامور البدنية والخارجية على وجوه مختلفة وانحاء شتى فلما يعم الاتفاق فيها
واذا وقع الاتفاق فيها على الندرة بحيث اتفق تلك العوارض فلو كانت
العوارض المختلفة مستندة الى جواهر النفوس وذواتها لم يتصور ان يتفق نفس
واحدة ولما ما لا يستدل كالادراك والملازمة فلم يكن لتلك الصفات صادرة
محلها بعد الى النفوس المختلفة بذاته الفطرة فهو في الفيضان تلك الصفات
عليها من المبداء فلا يلزم اختلاف النفوس بالماهية اصلا وان العالم حادث جميع
والنفس من جملة العالم فيكون حادثة فظاهر الامر بهذا البحث وهو ان الدليل المذكور فيما سبق
انما دل على حدوث الاجسام والاعراض الحالة فيها واما ان النفوس على تقدير
كونها مجردة كالعقول فلا يظهر مما ذكره حدوث العالم جواز وشمول الحدوث اياها نه
بدلالة الاخرى لزم ان يكون نفس زيد بعينها نفس عمرو اي لزم ان يكون جميع الناس
نفس واحدة متصفة بجميع الصفات المتقابلة التامة لافراد الانسان فيلزم بطلان
ما لمدعاه النفس الاولى وهو بطلان ما يري من ان العزم لا يجوز والمعاد قيل
يجوز ان يتعلق النفس الواحدة الى بعد مثلا واستحال النفس الاولى احتمال ان يقوم
كل من التعين الذي كان حاصلا في النفس الاولى لم يكن والمجرد بل متعددة اذ لا ترجح
للمتعدد الا ما كان فيه للسابقة مقارنة بها بالخاصة ولذلك لم يكن متوية كل منهما
حاصلا في النفس الاولى فتعدد بطلان الاول الفرعية وهو بطلان كامر وجه شرا نفسان
اخريان فيكون النفوس المتعلقة بالابدان حادثة وهو المطلوب لانها لو كانت قديمة والنوع
الخ اي لو كانت النفوس البشرية قبل تعلقها بالابدان موجودة وهي متساوية في الماهية
لم تحر تعلقها بالابدان التي لا تتحد معارض العادة والامر فيه الشكل لم لا يجوز ان يحكم
لكن تعلقها بما تمايز بلا وامر ان قبل لم لا يكون ان يكون تعلقها بالامور المختلفة
احتلام لها لو التشخصات من كونها متساوية في الماهية كما ورد كونها ترك وجه مختلف وثما
وتساوي ماهية الماهية احتمال بان يتعلق الكلام الى احتلامها بالمشخصات ولعله اراد
بها ان التمايز ليس بالماهية ولا باللوازم فهان النفوس لما كانت متحدة بالنوع
وجب تساويها في الذاتيات واللوازم ولا بالعوارض لان ذلك انما يكون بالمادة
لما تقرر في مباحث الهيولى ولا مادة للنفس سوى البدن قبل تعلقها به لا تتعدد هما

والمقارنة بعضها لبعض ولا على من يجوز ان يكون النفس قبل تعلقها بالبدن
متعلقة ببدن اخر لا الى نهاية ولا يمكن ابطال هذا الاحتمال الا بابطال التناسخ
الموقوف على حدوث النفس فيلزم الدور وقال الامام هذا الاعتراض اقوى الشبهات للقائم
هو يحور ان النفوس مختلفة بالماهية بناء على احتمال اخر ويحتمل على هذا لكن الاغلب
على الظن انها متحدة بالماهية كما يوجد منها متحصل فيما تحت نوع واحد وهذا
القدر كاف لنا في هذا المقصود هنا وهذا الحكم ضروري اي كل من الحكمين المذكورين
ضروري وما ذكره سابقا تنبيه عليه ولا يحتاج المناقشة على قوله فان كل احد يجد ذاته
شيئا واحدا ان الكلية ثم لجواز ان يكون بعض من لا علم له بحاله يجد ويتخلا وذلك
ولانه يجوز ان يتعلق نفسان ببدن واحد ويجد كل واحدة منهما نفسها واحدة لزمه
ولا يجد غيرها من غيرها اصح ما ذكره الوجه ان كل احد يجد ذاته بديهية المتقرر
فيه شيئا واحدا او كان الاتيجة لغا وانسب على قوله ولهذا ما يكون معلوم احدهما معلوم
لها الاخر بان ذلك انما يدل على ان كل انسانين يعلم احدهما ما لا يعلم الاخر يكون نفسا
متغايرتين لجواز ان يتعلق بعض من واحدة مثلا ويكون كل يعلم احدهما ما يعلم الاخر وارد
ويعرض حصر له اقل على قوله ولزم اتصاف شيء كل منهما بما اتصف به الاخر
انه ان اراد اتصاف كل منهما بجميع ما اتصف به الاخر ما كان او نفسا فهو غير
لجواز ان يتعين من اجزاء احدهما صفة لا يتصف بها الاخر وان اراد الاتصاف بجميع العوارض
النفسانية فلا ثم لانه مع عموم الاستحالة بالضرورة لجواز اشتراك [illegible]
العوارض لا سرنا لانها مجردة ودانها وكمالاتها اي مجردة في حد ذاتها وكمالاتها
الذاتية اي الفاعلية لذاتها وكمالاتها مجردة فانها بالقوة بعد خراب البدن كذلك كمالاتها
الذاتية بالقوة بعده وذكر لعاركما لا انها [illegible] تتبع هو المدرك [illegible] النفس
المتعلقة بعد فساد البدن وبعد الاستدلال على هذا المدعى لم النفس [illegible] مجردة
لا تعلق لها ودانها وصورها بالبدن بل هي متعلقة به لكون آلة لها والتعلق به
كالالة فاذا فسد البدن فلا تفسد والالة للنفس الذي وجود علة كون
العلة الموجودة وجود علم الجوامع العقلية [illegible] والمسالك العلة [illegible]
البدن والمباشرة لو كان هو ان اي ان جوهر النفس باق بالعلة التي استفاد
ذلك الجوهر الوجود منها وهو المبداء الفياض فيرد عليه ان البدن لما
كان له مدخل في حدوث النفس لكن لم يوجد قبل البدن جاز ان يكون له مدخل
في بقائها ايضا والحاصل انه كما جاز كون البدن شرطا لحدوث وجود عح كما لا انه نحو
النفس من المبداء الفياض من حيث تعلقها وتدبيرها جاز كونه شرطا لوجود ع
منه وحينئذ يلزم من انعدامه انعدام النفس قطعا ولا نسلم قابلية الفساد فيها بانه
على الاول حملوه على الحجة الاولى قوله لانها مجردة مجردة كانت قبل

الفساد لا عينه بالفعل او وقاسه بالموجود لكن لان كل موجود يسمى حادثا او يكون
ساقه لم يعد كان بالضرورة قبل فساده باقيا بالفعل وقاسه الا الله
والامكان كل ما هو اى لم يكن مفهوم حصول الفعل غير مفهوم الفساد بل كان ن
احدهما مقابل الاخر لكان كل ما هو ممكن الفساد وكل ممكن الفساد باقيا بالضرورة
وكلاهما باطل بالضرورة اما الاول فلان الواجب باق ولا يمكن فساده واما الثاني [illegible]
فلان الموجودات السيالة ممكنة الفساد وليست باقية وقد مر ان منهم من [illegible] ان
يجوز ان يكون محل البقاء متولا على افراد بعضها غير ممكن الفساد وبعضها غير باق
كان الوجود متولا على افراد بعضها غير الوجود وبعضها باق والبقاء
بالفعل الذي غير الفساد او لو بقي موجود بعد لكان باقيا كما [illegible] صل
ان البقاء بالفعل الذي مع الفساد والموصوف بالفساد غير موصوف الا بكونه باقيا
بالفعل موصوفا بالفساد ولا يكون فيه قوة الفساد والاعتراض عليه بان رجوعه
قبول الشيء للعدم والفساد لم يكن الشيء معها بحال قبول العدم والفساد اولى
قبول الجسم للاعراض الحالة فيه بل معناه ان ذلك الشيء ينعدم في الخارج
بطلان الفساد واذا حصل ذلك الشيء والفعل ويتصور العقل الموجود
للخارج كان العدم الخارجي قابلا له والفعل على اصله انه مقبوض [illegible]
والعقل الى الخارج اذ ليس الخارج شيء وهو [illegible] الشيء
مما يركبهما الهيولى والصورة لا لانه لا يكون احد الجزئين حالا في
الآخر لكون المركب منهما [illegible] الجوهر الحاصل في الصورة والمحل هو الهيولى
والمركب منهما يكون جسما لا جوهرا مجردا فيكون هو ممكن الوجود لانها
لو لم تكن محل حدوثها ممكنة الوجود لكانت ممتنعة الوجود فكان [illegible] حدوثها
قطعا والامكان السابق على حدوثها امكان الوجود فالملزوم لوجب
كون النفس [illegible] اى مركبة من الهيولى والصورة فيكون لكل امكان فساد [illegible]
لا يوجد مركبا منهما والحاصل انا لا نسلم ان النفس لو [illegible] الفساد كانت مركبة
من محل امكان الفساد ومحل الوجود بالفعل انما يلزم ذلك لو كان محل
امكان الفساد [illegible] النفس [illegible] اذ يجوز ان يكون امرا خارجا عنها [illegible] ينا
لما هو هو البدن فان البدن لما جاز ان يكون محلا لامكان وجودها وحدوثها
جاز ايضا ان يكون محلا لامكان عدمها وفسادها فلا يلزم ان يكون جسما لان
[illegible] لان كل جسم مركب من جوهرين احدهما حال في الآخر واللازم منه
ان كل مركب من جوهرين كذلك يكون جسما وايده الامام بان [illegible] وان النفس
جوهر وان الجوهر جنس [illegible] والجنس [illegible] فصل ولا جنس
والفصل مادة وصورة بوجه [illegible] الاجزاء [illegible] من المادة والصورة

معه كونها مجردة والجواب عن الاول ان الامكان هو الامكان الاستعدادي
اى لا نريد بامكان الفساد الامكان الذاتي اللازم لماهية الممكن حتى يتجه عليه انه ثبوتي [illegible]
فلا يستدعي محلا موجودا في الخارج فلا يستلزم كون النفس مركبة من مادة وصورة
كيف ولو استلزمه لزم كون الهيولى والعقول ايضا مركبة منهما لانها متصفة
بالامكان الذاتي وبحث ايضا ان الامكان الذاتي صفة لذات الممكن فيستحيل قيامه
بغير ذلك الممكن لان صفة الشيء يستحيل ان يكون قائمة بغيره بل نريد به الامكان الاستعدادي [illegible]
وهو عرض موجود يستدعي محلا موجودا [illegible] الامام اثبات الاستعداد اذ هو مبني
على نفي الفاعل المختار [illegible] لا نسلم ان يكون النفس حينئذ اى مركبة من مادة وصورة
بل يكفي لكل واحد من الامكان السابق على الحدوث وامكان الفساد مادة خارجة
عن النفس صالحة لان يكون محلا لها الا ان البدن صالح لان يكون محلا لامكان حدوث
النفس [illegible] دون امكان فسادها [illegible] وبعضها [illegible] لم يكون
البدن محلا لامكان وجود [illegible] ولامكان فساده [illegible]
[illegible] الشيء [illegible] الحصول [illegible] والفساد [illegible] ولو
جاز ذلك لجاز ان يكون الجسم [illegible] الحصول النفس الناطقة الانسانية و
[illegible] الشيء انما يكون محلا لامكان وجود [illegible] القوام [illegible]
الوجود ومحلا لامكان فساده اى مستعدا [illegible] محل الامكان
وجود السواد [illegible] وجود السواد [illegible] يكون متصفا بالسواد
حال وجوده [illegible] محل الامكان فساده [illegible]
[illegible] الشيء [illegible] فساده [illegible] كون الشيء محلا لامكان فساده
[illegible] اذا عرفت ذلك [illegible] النفس الناطقة [illegible]
[illegible] البدن [illegible] الا انها الذات [illegible]
الا [illegible] البدن [illegible] ان يكون البدن
محلا لامكان وجود النفس [illegible] انه يكون مستعدا لوجودها [illegible]
البدن محلا للاستعداد وجودها [illegible]
[illegible] الاستعداد [illegible] على وجودها
[illegible] الاستعداد [illegible] الى [illegible] وجودها
[illegible] الوجود [illegible] الاستعداد
[illegible] الوجود [illegible] الاستعداد
[illegible] الوجود [illegible] البدن [illegible] نفسها
[illegible] مستعدا [illegible] ايضا جاز
ان يكون البدن محلا لامكان فساد النفس [illegible] ان يكون مستعدا [illegible]

انما هو بدنه فيكون البدن محلا للاستعداد من حيث هو جسم مع مقارنته لما لاجل حيث انها
مبائنة اياه بل هو محل للاستعداد لتعلقها من بدنه بعينه لكن الظلم هو عدم انطباع
بدن ما على ما من شانه ان يكون ذلك نفسها لم يكن محل الاستعداد منسوبا الى ما من شانه ان يكون نفسها الا انها لذاتها
ولانها العرض فلا يمكن محل الاستعداد لوجودها من حيث نفسها اصلا لا بل الامر بالعكس اذ ماديه نخ
آخره وهو تسلسل الامتناع فيامره بالبدن ما يلزم كون النفس حادثة بحدوث كيفية المادة والصورة
كالعرض ومتى ظهر الفرق بين الامكان السابق وامكان الفساد واندرج ذلك في الاشكال
ومنه لم تعرف منهما حكم بان النفس نوع اذ لو كانت حادثة لكانت حادثة بانضمام فان لما نخ
اورد عليه انها لو كانت نوعا لجاز ان يتعلق بالابدان على ما هو التناسخ او الاحرام
التعطل لكونها مستعدة للادراك والافعال المختارة بالابدان المتناسخة للادراك
واجيب بان الاول باطل لان التعطل محال لم يكن وجه وهو مع ان ادراكها وتعلقها على
حدوث الالات البدنية معها او انما هو السار ثم لكن البدن حين منشئة مخصوصة
معناه لم البدن حين منشئه في اجزيه مخصوصة يكون محلا للاستعداد لحدوث الباطن
محدد انها مع سطحه هو مقارنة اياه كما هو وفا لحدوث النوع من ان يلزم
استعداد للحدوث مع حصول شرائط التعلق بها انما يتعلق النفس متعلقة به وهو
فاذا ان حدث المشيئة المخصوصة الى مشيئة التعلق والمدد اعظم التعلق ايضا
واذا انفصل ما حققناه انكشف لك انه واضطر وصلح لم صار الكلام الى قوله
لكن البدن حين منشئة مخصوصة انما هو حين يجرد عن الدليل ولما المنقول عن مجرد
عن البدن لم تعرض مقارنة له بواسطة انضمامها بصفات يكون بها مقرنة اياه
ولا يكون البدن محلا لامكانها لانه ولم يكون بانعقد وهو مع الفساد المذكور ثانيا
من ان العامل للفساد لحيث لم يكن معه ما يقاومه والا لما يكون حيثما لان
الجوهر العاقل للاشياء والجسم لم يكن قابلا للانقسام من جميع الجهات لامتناع ع
وجود الجزء وما يجري مجراه فان كانت عاقلة اي عاقلة كانت الهيولى قابلة للجوهر
لما حان من امر ما يوافي ما كانت عاقلة بذاتها اذ تكون منتزع من لكل مجرد عاقل بذاته
عاقل وكانت بذلك الهيولى هي الجوهر العاقل المتعلق
بالبدن فالعقل لم يحصل النفس الى المشار اليها بالانا الا ركان حدوث البدن عنه مفارقة
ويجب ان يكون لجوهر مدرك كما كان الكل مدركا ولا حاصلا للبدن ونبق
ما استدل به على كون كل مجرد عاقلا لذاته لا يحتاج الى سابقة ومع ذلك فالمطلوب
حاصل وهو بقاء جوهر مجرد عاقل بعد فناء البدن فرد عليه بان المطلوب
المشار اليه بانا الا ركان حدوث البدن باق لان جوهر المجرد عالم بذاته باق
والاول محال لان البدن اذا فسد لم تبق لها اذ ليلزم كونها
محتاجة في الوجود الى البدن فيحتاج النفس الى فساده وجودها اذا وجوده

قبلها

فعلها على البدن ضرورة هو مع فعلها على وجودها المتوقف عليه ولا يمكن
للنفس حصول لها انها وان كان تفسير بطلانه وان لم يحصل لها وجود حدوث
النفس على البدن وجهة انصاله الامكان وان فعل هو نفسها الجهة بان
الموضوع المحدود والصورة الموضوع البقاء وما يترتب عليه من الافعال
ومثل ذلك كان اي امر الطائر يحتاج الى الشبكة وبقاء الامر وما يترتب عليه
لا يتوقف على الشبكة وهو المطلوب وقد يقال ايضا لم لا يكون الهيولى بعد
فناء الصورة التي كانت بها ملكا للنفس بعينها تصير للصورة اخرى فيصار نوعا آخر
كالهيولى مادة جزء النوع الآخر بعينها الى الصورة المائية واللازم بقاء
جوهر النفس الاولى والمطلوب هو نفسها فانه واحد حامل الآخر ولا التغير
من صورة لآخر فان نوعا كسائر الاماد من البدن بعضهم لم النفس الباطنة بعض
منها صورة نوعية انسانية على البدن فيكون البدن نفس منها والبدن مع اجزائه لبعض ما
وهو الجهة الكلام الى قوله لا انتقال من صورة لاخرى مع على ح كم المعتبر
والماء فالتركيب الباطنية و هذا يعلم الحادث والنوع الحالة وهو المتناسخ
عندها اما كونه منها الباطنة بعد كونها مادة لاحد فقط وحدوثها
عن المبدأ العالم موقوف على المعلولات الحادثة لا ما مر انها قابلة
لملك ولا بد من حدوثها من تلك العلل من حدوث استعداد القوابل والعابر
للنفس مع البدن لحدوث النوع العلة التامة موقوف على حدوث من اجزاء البدن ن
صالح للتعلق بها او حدوث ذلك المزاج مع العلة القديمة جملته مسلوبة
نفس مع المزاج متعلقة بذلك البدن فلو تعلق به نفس اخرى لحصل التناسخ
لزم اجتماع نفسين على بدن واحد وهو محال انحصار شرط حدوث النفس
على حدوث البدن والمزاج لجواز ان يكون مشروطا انتصابا بالايجاد و
استعداد البدن لتعلق النفس بنفسها موجودة ويبطل بدنها وحالة
كمال ذلك الاستعداد فلا يحدث نفس اخرى لانتفاء شرط الحدوث وقال
الامام والملخص جاز ان يقال ان النفس المتناسخة تتعلق بوجه ما كل المزاج
مثل تمامه ولغاية على تكوينه ولما كان تعلقها بها لعلها حدوث
نفس اخرى قال فمثل النفوس الحرا اي لما لا يكون اتحادها ويوجد
جاز ان يكون بعض الابدان مستعد للتعلق النفس المستنسخة دون نفس اخرى
فلا يحدث فيه نفس اخرى وبعضها بالعكس فلا يلزم اجتماع نفسين على بدن
واحد ولئن سلمنا اتحادها في النوع فلا يشك في اختلافها بالخصوصيات
والتشخصات فيكون المجموع الحاصل من هذه النفس ومشخصها واحد المتشخص مخالفا
للمجموع الآخر فلا يلزم كون المزاج صالحا لاحدهما كونه صالحا للآخر وهي انما لم

يكون بعض الاوجه صالحة للمستحقين دون اخرى وبعضها لو بالعكس ولا الاحكام
ايضا اختلفت بان الاحكام الافعال في الموت يعطل احكام العقول في التشبه
سعادة البدن بما يعلى من لم يستعد او لا ادلة الموت الواجد هو
المادة والمستعد والحادثة انما يمكن لم بالتشخص من جهة البدن ولا شك انه
لهم من قطع النظر عن جهة تستعد استعداد ولا يحال الموت بين دون اللاحق والحادث
عليه بجواز تعدد البدن بحسب تركيب العناصر فيه لم يكن للعاقل فيه حل
واعلم ان لهم في ابطال التناسخ دلائل لا تدل الا على حدوث النفس وهو لم
يثبت مثلا لو كانت قبل بدنه متعلقة ببدن آخر لكانت تذكر الاحوال التي
مرت عليها وحال تعلقها بذلك البدن لان محل العلم والادراك هو جوهر النفس
الباقي كما كان لكنها لا تذكر شيئا قبل هذا البدن فبطل التناسخ ونقض عليه
بجواز كون تعلق النفس بالبدن شرطا للعلم بما هو الباقي ولكن للبدن عادة
فارقه انكسر شرط العلم بما يتعلق المشروط ايضا ولكن لم يسقط على ما شاء
اذ الطلق العام في مقابلة الخاص فهم لم المراد به ما عدا ادراك الخاص وهذا
الموجز كاف في توجيه كلام المص ولا حاجة الى لم يسقط على تحقيق الادراك
ما وراء العقل لكن ادراكها للمعاني المدركة للمحسوسات والمخيلات
والموهومات هو النفس ايضا فانا نحكم بان زيدا انسان مثلا والحاكم لا بد ان يدرك
طرفي الحكم فالمدرك للكلي هو النفس فكذا المدرك لزيد الجزئي الا انه قد الانسان
المعقولات في نفسها بذاتها وغيرها بما عدا انها من نفسها بالالات وادراك انسب
الادراك الى الحواس الظاهرة او الباطنة كان من قبيل نسبة الفعل الى الآلة
مجازا لكان مجمعه عدا ان متعددا سلف في مباحث تجرد النفس وهذا الكلام
هو ما تزد عليه معضلا اذا حللنا من يدا بحذفنا عن زيد ههنا الصورة علم

وهذا لم الخارجان فيما لم ولدت كل البياض بحسبه والمحسوس لو ان فيهما بحسب
العوارض ولا بد من اختصاص كل منهما بعارض وحكمنا الاختصاص ليس في
الوجود الخارجي لان التخيل قد لا يكون موجودا في الخارج بل في الوجود الذهني
ثم انه يستحيل ان يكون محل احد المربعين هو بعينه محل الاخر ولا انحلال لان يتصور
احدهما بعارض عن حاصل للاخر وجب ان يكون محل كل التخيلات جسما يكون
للجانب الذي هو محل احد المربعين غير الجانب الذي هو محل الآخر وهو المطلوب
وانت تعلم ان هذا انما يتم في التخيلات المسماة بالصور دون الوهميات التي هي معاني
جزئية فهذه القوى المدركة التي سماها هذه القوى ولم كانت مشتركة بين الناس
والحيوانات لكنها نسبت الى الناس لانحصار قواه فيها دون الحيوانات
لان اخرى غير ما تعدد من هذه القوى واحكامها المدركة في مباحثها

٧
ما لا يتم الا على اصول الفلاسفة من ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد وان الواجب
موجب بالذات واما على اصولنا فبالاختيار فجاز ان يكون هذه الافعال كلها صادرة عنه
تعالى ابتداء واجيب بان صدورها عن الواحد الكريم واجب فجاز ان يكون هذه الافاعيل
من قوى واحدة هذه المسائل لا تتم على قواعد الكلام وكان يسوله امثال ذلك انما
نشأ من خلط المباحث الحكمية باصول الدين وسائر ما عداه جعل الغاذية
قال شارح في رتبها الى تمهيد فعلها ومحله وغايته وتوابعه لكن في تعويضها على
ما سببه طبيعي اي ما سببه بعضه طبيعي الشخص اي القوة المدبرة له بتحرك
حركة به الزيادة الخارجة عن المجرى الطبيعي اي حركة هذه الحركة الزيادات
عن بعض النمو فيخرج ما ان تعين بعض السامية فكذا لا ادخل في حركة الزيادة ت
الصناعية حركة الزيادات الصناعية عن بعض النمو فيخرج ايضا الصانع
عن بعض السامية حركة السمن فعلى ان السمن لا يزيد في الطول والعرض
والعمق وهو خارج عن بعض النمو في الاقطار الثلاثة كل العهد الطارئ قد يتدارك
فكانت في حكم هو العادة ويزيد السمن في الاعضاء الى المراد في العرض زيد
في الطول ايضا كان كلا منهما يحصل تحصيل البدن العاد به يحصل الغذاء اي
ما يصلح بالفعل ان يكون جزءا من البدن ويلصق به بالبدن بدلا بمثاله المتحلل في
تشبيه بالمتغذي لونا وقواما وبارادة الغذاء الذي حصلها العادة على بدل
ما يتحلل يعرف فيه السامية زيدت في اقطار الجسم المتغذي فيكون الغاذية هذا
الانسان خادمة للنامية اذ يعطي النامية ما يعرف فيه وهما قوتان متغايرتان
بالذات ويحتمل ان تكون قوة واحدة تختلف احوالها الفعلية والضعف
فيحصل منه الغذاء بما يزيد على قدر المتحلل في حركة في سن النمو الى
وقت من الملتبس شطره الكهلة من الضعف فيحصل منه ما يساوي حركة في
سن الوقوف الى الوقت من الاربعين ثم يزداد ضعفها فلا تقوى على تحصيل
ما يساوي المتحلل في حركة في سن الانحطاط الخفي الى الستين الى الويل
والستين وفي سن الانحطاط الظاهر الذي هو ما بعده الى اخر العمر كذلك
بحسب الاحوال واما المولدة فهي قوة يفصل اي في الانثيين قوة يفصل
جزءا من اجزاء الدم وبعده لا كسب الصورة المنوية لتستعد لكل لعضو ان
قوة اخرى يفصل منه المني الى الرحم فيفصل المني ثم يمال الى مواد الاعضاء
فيجعل مادة الدماغ ومادة العظام وعلى تمام الاعضاء تعصيها عن بعض
ثم يعين على تلك المواد قوة تصور كل عضو بصورة الخاصة فيه تكون
وجود الاعضاء . وبين ان يكون مولدة ومصورة هذا التقسيم للشامل
لعوه الى ادراك شيء راجع الى المولدة ودفع بعضهم بان المولدة تطلق

على سبيل جاس لعله المحصلة للبذر وصحح علم لعله المصورة في المادة المعد لبقاء
النوع فالمصورة قسيم للمولدة بالمعنى الاول وقسم منهما بالمعنى الثالث الذي المشار
جماعة الاطباء هو المعنى الاول والذي عند المصورة قوة على حدة وجعلوا
القوى الطبيعية اربعا اثنتان منها لاجل الشخص احداهما الغاذية ومن الخادمة
والاخرى لحاله وهي النامية واثنتان للنوع احداهما المحصلة للمادة وهي
المولدة والاخرى لتحصيل الصورة وهي المصورة واما تحصيل المادة في الرحم
وتفصيلها الى مواد الاعضاء فاما ان يكون فعلا للمصورة ايضا او لقوة
اخرى خادمة للمصورة تسمى بالمفصلة كما ذكرنا فيما مر بينهما ويتبعه في
كل فعل ايصال في البدن حرارة سارية فيه تسمى حرارة غريزية من خادمة
لقوة تكون بها النضج والطبخ وسائر الافعال التي للمحمودة من تلك
الحرارة تكون الهضم المحمود ونفض الفضول وكذا في الكبد انضاجه
منها تكون طبخ الكيلوس وتحصيل الاخلاط وكذا في العروق وسائر الاعضاء
وفي العلاج معظمها التنبيه الاثم وبعد ذلك البخار المسمى بالروح عند الاطباء
لقبول القوى ومدح الحس واما عند الذين لكل الحرارة المسماة
بالغريزية هي الحرارة الاسطقسية السارية اليه افادة بالتي لطائف السائر
الاسطقسات طبيعي وهو لما والسابق وعند ارسطو ومن تابعه الى انها
حرارة اخرى تعصم السماعلي البدن لو عطه تعلو المعين وهو المراد
بانبعاثها عن النفس لانها صادرة عن النفس واستدل على مغايرة الغريزية
للاسطقسية بان الغريزية تقاوم بالمبرد دون الاسطقسية الى كل يسوق
البدن ويعفن وبان الغريزية اذا اشتدت في بعض الاشكال او في بعض
الاوقات ازدادت الافعال الطبيعية جودة والاسطقسية اذا اشتدت
اصرت تلك الافعال وبان الغريزية تؤثر في الاعضاء العليلة كما في
العظم والشعر كما في بعض الحيوانات فيكون مددها عند اهل الكلام من
الاسطقسية لشوق لحوم الاعضاء واذا انت تسمع بما هي حرارة مخالفة
بالنوع للاسطقسية فالسارح اسار الى تغاير الحرارتين بطون انبعاث
الحرارة الغريزية على وجود الاجزاء الحارة بالطبع في البدن وتثنيتهما بحيث
فاد الحرارتان تعصمان تحلل الرطوبة واعترض بان حرارة الجزء
الناري قد انعدمت في المزاج او انكسرت ببرودة الاجزاء الباردة وغيرها
عن انفعالها صارت الاجزاء النارية في الكثير كالاجزاء المائية فلا تحلل
الرطوبة والعلم انهم قالوا بحرارة غريزية ورطوبة غريزية ولم يقولوا
ببرودة غريزية ويبوسة غريزية لان الحرارة الة الطبيعة في افعالها والرطوبة

وكي

حركة الحرارة فنسبنا الى الغريزة في الطبيعة دون الغريزي واما قالوا الذي المنبعث
عن النفس الفائض على البدن بواسطة تعلقها به هو البخار الغريزي وهو جوهر لطيف
عن الذي حافظ للالات البدن من اطلاق الحرارة عليه مجاز فان الحرارة الغريزية بالجملة
كيفية قائمة بالبخار الغريزي الفائض على البدن وبينهما على ذلك الحرارة
الغريزية مغايرة كالحرارة الحادثة عن الحركات واشعة الكواكب ومجاورة النار وتناول
الاغذية والادوية الحارة بحكم الصانع في بعض اجزاء اثر من جوهر والقوة
من المادة والادوية المشهورة من ان الاول تحصيل جوهر البدن المادي
او حالة في جوهر العضو كما هو جزء البدن والالصاق والمالك فيه من كل
الوجوه وهو لونه ومواضعه فيما كان من قوة منفصلة ومشمولة والحادثة عبارة عن
جوهر القوى المادية وما في جوهر اخرى بحيث تصير الماء وفي ولعلها يشابهه
بدنه بالقوة اشار ولعلها اشتهر ان الهواء الارض وفيه العادية
لانه لم يكن مركبا فانه مشابه للبدن في القوة واما البسيط فلا الصادر عن اول الصورة
عن حيث يصلح لم يكن منفردا قال الهواء ساكنا في المحال الجسم كما هو وقد تعالى
ان الهواء الذي يعد والروح الذي في العروق الضوارب ومكان العناصر
مشاركة لا الافعال وذلك ... لها بطيئها الى اعضائها الطبيعية والعلم كل
منها لا بما يحاسبه لم يكن للقوى الجسمانية احصار على الاقسام وانما المعدوم
ومن ان القوى الجسمانية تجانسها والقوة الحادة والعادة والشهوة لم تعط
يسيل المواد فيما يسهل واما يسيل المواد فيما يعسر فيحل على اي
دليل وانه على المواد مخصوص في الاول والمواد بالكلية الجوهر العظيمة
محمولات التعين جاد موه تعصل وذلك في الادمية للمواد دون
المعدات والمواد الى سواء من اجتماع العناصر بلا بذر اقل من المقدار الواجب
لشخص كامل وذلك لانها تعصوا من شخص ولا تكون على مقدار شخص كامل
فادى النوع التناسلية التامة اي الواصلة الى كمالها وافعالها واما العدم منها
العدد لان اثر المولدة في فصل البذر لا يوجد منها الا انه اهل يجد انه كاكمل
جسم الشارب يومئذ يكمل والى آخر الحال الى عهد نفس المادة جانبه ومع المولدة
وكذا الى النامية يتقدم في شيء الوجود وما بعدها يحفظ بها الشخص حفظها
للشخص الكامل بالغاذية ويكملها للشخص الناقص مع الحفظ بالنامية وتسعا
للنوع بالمولدة الغاذية بخدمها قوى اربع القوة الطبيعية كان لها فعل
قوة اخرى تسمى خادمة لتلك الاخرى كذلك القوى الاربع فانها خادمة للغاذية
تعمل افعالا تهيئ المادة لفعل الغاذية ولو لم يكن فعلها الفعل قوة اخرى
تسمى مخدومة كالغاذية فان فعلها اعدادي لا يحال الى الفعل هو الحرى

البدن خ

ان ح

بها

الا انها انما تحصل بما يزيد على البدن حافظة للبنية كالشحم ومثال على الغلواء
والنامية بانما تعد بها المادة لقبول المولدة هادمتان لما لان الغذاء
يرد على جميع الجوهر الى رده اي ابتلعه فان الغذاء اذا كان
قليلا او الماسكة قوية حصل منه الاستمرار على اجتماع الجرم ولا كاد ان
الماسكة ضعيفة لم يحصل الاستواء التام بل سعى في جذب الغذاء ووسط الطعام
فانه يحصل في البطن قراقر وبطوء انحدار قالوا والذي يدل على وجود
الماسكة في المعدة انا اذا شققنا بطن الحيوان حال ما اوصل الغذاء وجدنا
معدته محتوية على الغذاء محيطة لا يمكن ان يسيل عن ذلك الغذاء شي لولا الحفظ
بطبعه لانه ثقيل قالوا ويدل ايضا على وجود الماسكة في الرحم انا اذا شققنا بطن
الحامل عن جانب السرة وكشفنا موضع الرحم وجدنا ما منعه انضمامه شديدا بحيث تجد
الحال انها وجدوا الحبل بحيث لا يسع ان يتحلل عنها طرف الجنين وكذا في سائر
الاعضاء اي ويدل على وجود الماسكة في سائر الاعضاء انه لو لم يكن
فيها ماسكة تمسك الخلط الذي تجذبه الجاذبة اليها لما صار لما تعمل فيه الهاضمة
فعلها اللهم الا ان الخلط فيها لانه يتحلل ولا يحصل للاعضاء اغتذاء تام وفعل
الهاضمة احالة الغذاء الى ان يصلح للغذاء الملائم وهي اجزاء بدنية بما للانضاج
جزء من المعدة في المعاد بتحليله الى ما يكون جزء اصناف العمل الاول في الفم
المراد كون في الكبد المعقبة كالقانون وعده وسوى العصب ان اجزاء المراتب الاولى
في الفم ويتم بها او المعدة والثانية في الكبد والثالثة في العروق والرابعة في
الاعضاء وهو انما حصل المطبوخ وكذا في ما يسمى الكيلوس في الماء وقته
المخالطة للغذاء يدل على تغير جرمها المقسم من صورة الغذاء الى الصورة
كيلوسا ويكون يرانه كماء جوارش الصقر وقد يكون يخالط الملوبة وكلو والاكثر
للحيوانات والكيلوس اذا تم انهضامه في المعدة انجذب لطافته بالعروق
المسماة بالماساريقا الى الكبد وثم انجذاب العروق المسماة الصافية المنتشرة
في جميع اجزاء الكبد بحيث يلاقي الكبد بكليته الكيلوس فينهضم منه انهضاما ثانيا
وينخلع صورته النوعية الغذائية ويستحيل الى الاخلاط فهي هذه المرتبة الثالثة
كون وفساد وهو المرتبة الاولى الى ان الكيلوسية هي الكسفة فيعطي الاخلاط اذا
انصبت في العروق انهضمت انهضاما اخر وتغير في كيفياتها واستعدت لان تصير
جزءا من المعدة العمل واذا نشحت من فوهات العروق الى الاعضاء التي
لا جواهرها وحلت صور الاخلاط وسلمه العروق الى الاعضاء كما في المعدة الى
الكبد وهو الانهضام الواقع بها حاله والكيفية للاعضاء في الصور الواقع
في الكبد والعضو فانه يكون جواهر الهضم بطول الغذاء ومسوغه على ان

يصير

يصير جزءا للبدن الذي هو محل الاثر والصورة لا يزيد وهو واقع للحصول الذي
كل على البدن ومقصود اماه فان الانسان يجد الامعاء عند التبرز كانها
تدفع اي تحرك الثقل الى جهة ابعد انها العصول وكذا يجد المعدة تحرك
الى فوق عند القي الى جهة فمها وتحرك الاحشاء انقباضا انقباضا قالوا و
الرحم تحرك عند الولادة الطبيعية في جهة دفع الجنين حركة شديدة وليعلم ان فيها
فان القوة والارادة لما عند النفس على ما بمثابة الاختيار فان الارادة والتوكيد
في الاعضاء البدنية بخلاف الصحيح على الاحكام وطلب الغاية الذي هو اعلام الحلق
المشتهى بالنمو والمنطبعات ابطل القوة المصورة والغزالي الا من ذلك وابطل
القوة مطلقا وادعى ان الافعال المنسوبة الى القوى صادرة من الله تعالى بالاحكام
الافعال تعطلها بالشعور للاعضاء كالحجر وعلى بعد ان لا يكون فاعلها الحجر
ان يكون فاعله لكل الافعال المحكمة من عدم شعور بها بناء على تحقيق المذكور
الحكيم وايجاده اياها واما وجه تصور عنها تلك الافاعيل من الشعور او ارادة
خمس منها ظاهرة وخمس منها باطنة يريد ان المعلوم لعامة الحواس منحصر فيما ذكر
لان بحكم الحصر في نوع الاعراض المحسوسة لا يكون لحواس اخر بحسن في نوع الاعراض
احسن بعض الحيوانات ولم نعلمها كما لم الاكمه لا يعلم قوة الابصار والعنين
لا يعلم لذة الجماع واما اهل هذه القوة بالاحساس الا ان لها اسم الحواس المحولة
فان بعد ما عند ان حركه جلاء له من قوة مدركة لها ما يلاوم واجد و
نعسا ديم كمعاني الصاعد وادراك جملة مبثوثة في جميع جلد الاعضاء
وان كانت في جلد باطن الكف اقوى خصوصا وجلد الاصابع خصوصا
وجلد انامل السبابة فانه يحصل ان يكون قوى كثيرة والمد به كثير من
المحققين بناء على انه وان يكون القوى من ان القوة الواحدة لا يصدر
عنها اكثر من واحد وبها الواحد مقومات مختلفة الاجناس متضادة فلا
ندرك الا بقوى مدركة مختلفة بحكم بالتضاد بينها فانها هو اللمس عندي منها
هو واحدة هي الحاكمة بين الحرارة والبرودة والحاكمة بين الرطوبة و
اليبوسة والحاكمة بين الخشونة والملاسة والحاكمة بين اللين والصلابة وقيل
وزاد الحاكمة بين الثقل والخفة والاولى ان يكون لهذه القوى تكثر مما
الواحدة مشتركة بينها ولا يكون مما كان في الالات انقسام على محسوس
ظهر ان وهم اتحاد القوى وان دعائه ان الحاكم بالتضاد لا بد ان يدرك الطرفين
معا واذا جاز ادراك قوة واحدة للضدين عند تضادهما كما
علم الحكم ان تصدر منها هو اكثر من ذلك وانما كان الطعوم كذا الروائح
والالوان اجناس مختلفة متضادة مع اتحاد القوة المدركة لها وكون المفاد

فيما بين الملموسات أكثر وأقوى لا يخرج بعضها وبها لم يكن موجودا جاز
بها يدرك جميع هذه الكيفيات فيكون لقوة واحدة أفعال كثيرة وقيل هناك
متعددة ولا تحد ووجه ولا يبعد حصول هذه القوى الأربع فيما سابق هذه
للحاسة أعني اللامسة ويتوقف إدراكها المحسوس بها على وصوله إليها و
ذلك بالمماسة بين آلة اللامسة ومحل كيفية الملموس ولما كانت القوة الذائقة
الحواس بعد اللامسة لأن الأحوج إليها بعدها من المطعومات الملائمة النافعة
كما أن الأحوج إلى اللامسة الاحتراز عن المضار وكانت أشبه بالحس اللامس إذ قد
تركب من الطعم واللمس إحساس بلا انفصال كما في الحرافة فإن سطح اللسان ينفعل
عنها انفعالا لمسيا بالتسخين ولما أثره وذوقه ورد على النص أن الذوق تر
معا كأثر واحد بلا تمييز في الحس أورد الذائقة عقيب اللامسة لمشابهتها
في الاحتياج إلى المماسة كما ذكره المرجح وبالجملة يتوقف على كون حاويه الطعم
وبعضها الموجود في طعم الهادي كما في مطلق الذائقة فإن المريض إذا كان
لعابه بطعم الخلط الغالب عليه لا يدرك طعوم الأشياء المأكولة والمشروبة إلا
مشوبة بذلك الطعم ألا ترى أنه إذا غلب عليه الصفراء يدرك الحلو مرا وبكابه
هذه الرطوبة المطعوم إلى الذائقة إما بأن يخالطها أجزاء الطعوم ذي الطعم
ثم يغوص هذه الرطوبة فيها في جرم اللسان إلى الذائقة فالمحسوس حينئذ هو
كيفية ذي الطعم وإما بأن يتكيف هذه الرطوبة بسبب المجاورة فتغوص وحدها فيكون
المحسوس كيفيتها وعلى التقديرين لا واسطة بين الذائقة ومحسوسها حقيقة
بخلاف الإبصار المحتاج إلى توسط الجسم الشفاف ومنها الشم وهي مودعة
في الزائدتين يدل على ذلك بطلان القوة الشامة عند فسادهما مع أنهما
العضوان ... مع سلامة سائر الأعضاء ويتوقف على أن المتكيف بالكيفية
يؤيد ذلك أن الجسم ذا الرائحة لا يفعل ويسهل انتشاره والجسم البخار
المتحلل منه مدخل في إدراك الرائحة لأن الرائحة تزداد بتسخين
وبالتحريك وغيره وقد يقال إن نحو العاصم التمار يذبل بالشم فدل على أنه
قد يكون بالتحلل إلا أن الغالب هو الأول أعني تكيف الهواء وإيصاله الرائحة
إلى الخيشوم بلا تحلل وأيا ما كان فلا بد في تحريك الشامة من وصول
حامل الرائحة إليها كما في الذائقة واللامسة وزعم بعضهم أن الرائحة قد تتأدى
إلى الشامة بلا تحلل من ذي الرائحة ولا استحالة من الهواء المتوسط بل بأن
يفعل ذو الرائحة في الشامة من غير أن يفعل في الجسم المتوسط شيئا على ما حكي
في التعليم الأول عن الرخمة قد أسفلت من مسافة مائتي فرسخ إلى جيف
حصلت في معركة وقعت بين أهل اليونان مع أن هذا لم يحصل من تلك الجيف أجزاء

تساوي ما بين ومنتهى أول مسافة استحالة الهواء إلى كل المسافة وقد يجعل النقل
الرياح وأن المسموع يصار إليه على أنه يجوز أن يكون إدراكها للمحيف (ومعه خ)
بالباصرة حين يحيط به في الجو العلة ومن الحواس الظاهرة السمع المسموع هو
الصوت وهو أحد هواء ومسا تقسيمها ويكون مسموعا بالصوت مادة وأنه موجود
في الهواء الحامل وخارج الصماخ وأنه مسموع حال وصول حامله إلى الصماخ
وهو في العصب المفروش في مقعر الصماخ وقبل وصوله إليه أيضا لما
كان مسموعا ومنها البصر وهو مودع في العصبتين أي حلقهما فإنه نابع
مقدم الدماغ عصبتان مجوفتان يتيامن النابت منهما يسارا ويتقاطعان تقاطعا
صليبيا ويتفرق نحو ... ثم افترقا يتيامن أحدهما ويتياسر الآخر إلى العينين فتدرك الضوء الذي
هو في الملموس ... وفيه القوة الباصرة وتسمى مجمع النور وإنما جعلت
العصبتان مجوفتين لاحتياجها إلى كثرة الروح الحامل للقوة الباصرة بخلاف
سائر الحواس الظاهرة يدرك بها الأضواء والألوان أولا وبالذات
وقيل عليه المراد بالأولية ما بالذات إدراك بلا واسطة يلزم أن يكون المدرك كاللون
لا يكون مدركا بالذات إذ لا يدركه البصر إلا بعد أن يكون مضيئا ولو أراد به
إدراك البصر على سطح البصر ... فإنه لا يمكن إدراك الشكل والأمور
المذكورة معه ... وفي الجواب أن المراد بما ذكر أن الضوء مرئي وبه متعلقه
ابتداء أي بلا واسطة يكون متعلق الرؤية بها أولا وبالذات ويتعلق بغيرها
بالضوء ثانيا وبالعرض ... وكذا في الأعراض اللونية والأعراض القائمة
وعلى ... الحركة الدائرة والعرض في هذه الرؤية أي رؤية الضوء مشروط
برؤية ... اللون بناء على أن رؤيته متعلقة به ابتداء بالفعل ... يكون
إلا أنها مشروطة بوجود الرؤية الأولى فإذا رأينا لونا مضيئا فهناك
رؤيتان إحداهما متعلقة بالضوء أولا وبالذات والثانية متعلقة باللون كذلك
ولذلك المكسو كل واحد منهما بعين الحس انكشافا تاما وأما الشكل وما ذكر معه
فلا يتعلق بشيء منها رؤية ابتداء بل الرؤية المتعلقة باللون ... ابتداء يتعلق
بعضها بما يتبعه من مقدار وشكل وحركة وغيرها ولا يتعلق بها رؤية
أخرى متعلقة بها ابتداء ولذلك لم ينكشف هذه الأشياء عند الحس انكشاف الضوء
واللون وزعم بعضهم أن سطوح الأجسام مرئية بالذات ... وأنصف (الصماح)
لأنه لو كانت الرؤية ... والسر ... فلا حجة
جامعة للمرئية ... الأبصار ... عليه ... حجر
الأشكال إلا أنها ... لكنها لا تكون بتأثير الحدقة ... (حم)
هناك وبتأثير الحدقة إما يكون بانطباع ... أو بخروج شعاع ... المتلون

لمساواة حجم المرئي المشهور بين علماء الابصار المقابلة المخصوصة
متى لم يكن المرئي مقابلا للرائي او في حكم المقابل كما في رؤية الاعراض فانها
في حكم محالها المبصرة وكما في الصور المحاذية للرائي وكما في رؤية وجهه في المرآة
وعدم البعد المفرط فيما اشترطه اما ساوت بحسب قوة البصر وضعفه
وبحسب عظم المرئي وصغره وبحسب اشراق لون المرئي وكدورته فان
قوي البصر يدرك شيئا على بعد مخصوص ولا يدركه ضعيف البصر على ذلك البعد
والمرئي العظيم المقدار يدرك من بعد ولا يدرك الصغير المقدار من ذلك البعد
وما لونه اكثر اشراقا وصفاء يرى من بعد اكثر وعدم القرب المفرط فان
المبصر اذا قرب من البصر جدا العضو جفنه وتلبيس الامر الطبقة الجليدية ببعضها
بعض يحدث الصورة فيها وعدم الالتباس بل اذا ناله البصر عنه الا التعمق
المبصر بسطح البصر بطل الابصار والمعدوم الضوء المفرط وهو شرط يتعلق
ما يتعلق بالناظر وصحتها او ما يتعلق بالقرب والبعد كالاعمى والحجاب
من الرائي والمرئي هو الجسم الملون والمضيء وكون المرئي كثيفا في المتلون
يعني قابلا ما اشترط الرؤية كون الشيء جائز الرؤية ولذلك امتنع رؤية
الطعوم والروائح والكيفيات المحسوسة بالحواس الاخرى بالذات مثلا وعدم الشفافية
لا يرى السماء لشفافيتها على راي الحكماء والهواء لا الاعراض في توسط
السماء فصار شرائط الرؤية عشرة كاملة والاولى تحصل في هذه الشرائط
بحصول الرؤية والارتسام السبعة كما ذكر والرؤية تحصل بخروج الشعاع قوله م
للمذاهب المشهورة للحكماء في الابصار ثلاثة الاول مذهب الطبيعيين وهو ان
الابصار بالانطباع وهو المختار عند ارسطو واتباعه كالرئيس وغيره ومعناه
ان الابصار انما يحصل بعد انطباع صورة المبصر بتوسط الهواء المشف في
الرطوبة الجليدية التي هي العين وتأديها الى الحس المشترك كما في المرآة للبصر
للناظر لو تمكن مشاهدة انطباع صورة على الجليدية والاكثر البشر سوف
ذكره مفصلا والاكثر ان الابصار بالانطباع في الجليدية ولا يؤدي شيء الى
سبيل لا الانطباع صورة في جليدية العينين بل لا بد من تأدي الصورة الى الملتقى
العصبتين المجوفتين الى الحس المشترك ولم يريدوا بتأدي الصورة الجليدية
الى الملتقى ومنه الى الحس المشترك انتقال العرض الذي هو الصورة بل ارادوا
ان انطباعها في الجليدية معد لفيضان الصورة على الملتقى ومنها على
معد لفيضانها على الحس المشترك والمعد لو اعلى ذلك ان الانسان اذا نظر
الى قرص الشمس بحدة زمانا طويلا ثم غمض عينيه فانه يجد في نفسه كانه يشاهدها
وكذلك اذا نظر الى الخضرة الشديدة ثم غمض عينيه فانه يجد من نوع تلك

لها واذا نظر الى البهائم بطول آتهم يرى لون الخضرة حالا لهاتين بالحمرة
بالحمرة وما ذلك الا لارتسام صورة المرئية في الباصرة ودعا بها زمانا طويلا
انتقالها الى المرئي اذا كان وسائط الرائي والمعبد لا يرى كما هو واذا بعد
منه يرى اصغر مما هو عليه ويكون اثر الضوء الى البعد حتى يرى كنقطة
ثم يضمحل بحيث لا يرى وما ذلك الا لان الاوسط يطبع في جزء عظيم الجليدية والا
بعد في جزء اصغر وبيانه انه كلما كان المرئي اذا كان على بعد مفروض من
الرائي كان الخط الخارج من البصر الواقع على طرفي المرئي يحيطان بزاوية
عند البصر ترتسم فيها صورة المرئي فاذا بعد المرئي اكثر ما فرض كان الزاوية
التي بين الخطين الخارجين من البصر الواقعين على طرفي المرئي اصغر من الزاوية الاولى
كما يشهد به التحليل الصحيح فترتسم صورة المرئي في هذه الزاوية الصغرى
التي اصغر وكلما ازداد البعد ازداد صغر الزاوية وصغر المرئي حتى يصير
الخطان لشدة قربهما كانهما خط واحد فتفنى
الزاوية وتبطل الرؤية ويعكس على تصور مقدار الزاوية التي ترتسم فيها
صورة المرئي ان نتوهم خطوطا خارجة من البصر الى المرئي على هيئة مخروط
رأسه عند الباصرة وقاعدته متصلة بالمرئي فالزاوية التي عند رأس
المخروط محيطة بجزء من الجليدية قطعا ليس ابدا هو محل ارتسام صورة
المرئي وكلما كان بعد المرئي اكثر كان تلك الزاوية والجزء الواقع من الجليدية فيهما
اصغر والشكل الشبحي المرتسم في الاصغر اصغر من الشبح المرتسم في الاكبر فلا يمكن
رؤية المرئي اصغر وظهر ان البعد الواقع بين المرئي بحسب ابعاده من الرائي
انما ينضبط اذا حصل الزاوية موضعا للابصار فيكون بالانطباع واما اذا حصل
موضعه فاعدة المخروط كما هو طي القول بالشعاع فيستوي الرؤية على مقدار
واحد في ابعاده كلها سواء كانت الزاوية صغيرة او كبيرة على ان الدليل الاول
ان نقال لم صورة المرئي عند الحس مثلا باقية الحال للباصرة على انه
انهم لا يجوزون يكون الحس نقاوة المرئي بحسب الابعاد لعل آخر سوى الجليدية
واعلم ان للمناظرين فيما امور الى اعتراضها على الابصار لكنهم بالانطباع
صورة المرئي في الجليدية ان المرئي في الجليدية هو كل الصورة دون وجعلها انه يلزم
ان لا يحس الانسان بما هو اكبر من عظم الباصرة اذ لا ينطبع في الباصرة ما هو اكبر منه
مقدارا فلا يصح منه الحكم على العظيم بالعظم ضرورة توقفه على ادراك المحكوم عليه
وانا لو كان المبصر هو الصورة المرتسمة في العين لما ادركنا بعد الشيء عنا ولا
لما ابصرنا جهة هو والصواب انهم ارادوا ان صورة المرئية اذا ارتسمت في العين
وما ترى الحاسة بها انتقلت الى الحس بالمرئي للموجود في الخارج على عظمه وعلى

جهة مخصوصة ويعده وتلك الصورة اليه لا الابصار الا انها تحصره المعاني من جهة
الرياضيين ومولد الابصار بخروج شعاع من العين على هيئة مخروط راسه
عند مركز البصر وقاعدته عند سطح المبصر ثم اختلفوا فيما بينهم فذهب
جماعة الى ان ذلك المخروط مصمت وذهب جماعة اخرى الى انه مركب من خطوط
شعاعية مستقيمة اطرافها التي تلي البصر مجتمعة عند مركزه ثم تمتد متفرقة الى المبصر
فما انطبق عليه من المبصر فما انطبق عليه من المبصر اطراف تلك الخطوط ادركه البصر
وما وقع بين اطراف تلك الخطوط لم يدركه ولذلك يخفى على البصر المسام
في غاية الدقة في سطوح المبصرات وذهب جماعة مالت الى ان الخارج من العين التي
خط واحد مستقيم فاذا انتهى الى المبصر تحرك على سطحه في جهتي طوله وعرضه حركة
في غاية السرعة فيحصل الادراك بسببه ويتخيل بحركته مخروط وكاستدل الحكما
على الطهارة على خروج الشعاع بان الانسان يرى ذاته اذا وجه وجهه الى المراة
وذلك اما لانه ينطبع الوجه صورة في المراة ثم ينطبع من تلك الصورة صورة
اخرى في العين كما زعمه اصحاب الانطباع واما لان الشعاع الخارج من البصر
ينعكس من المراة لصقالتها الى الوجه فيصير الوجه مرئيا والاول باطل لان صورة
الوجه لو انطبعت في المراة او الماء مثلا لانطبعت في موضع معين ولم تنتقل عن
موضعها كما في الشيء الاحمر الا ترى ان الحائط اذا اخضر لانعكاس الضوء من
الخضرة الذي لزم ذلك اللون موضعا معينا من الجدار ولم يختلف باختلاف الرائي
من مكان الى آخر لكنه يرى صورة الشيء يختلف مكانها في الماء او المراة بحسب
اختلاف مقام الناظر وهو المطلوب ورد ذلك بان الانطباع وخروج الشعاع
للمستدل طرق وبعض [illegible] ليحب ابصار يكون السبب في
كل شيء معلوم بالخط المفصل ولم لا يجوز ان يكون كون الصقيل جسما يكون
نسبته الى المرئي كنسبة غير الصقيل مقتضيا لحصول الاحساس بتلك
المرئية ولم لم يجوز ادراك علته مفصلة [illegible] طايفة من الحكماء ومولد
الابصار ليس بالانطباع ولا بخروج الشعاع بل بان الهواء المشف الذي بين
البصر والمرئي يتكيف بكيفية الشعاع الذي في البصر ويصير بذلك آلة للابصار
[illegible]
[illegible] الابصار [illegible] للمسافر [illegible] كلام المص انه [illegible]
القايلة بخروج الشعاع ويتجه عليه ما ذكره من الاشكال الا ان الشارح
اشار الى تاويل كلام القائلين بخروج الشعاع بحيث تندفع تلك الاشكالات
[illegible] ارادوا بما ذكروا ان المرئي اذا قابل البصر [illegible]
على سطح [illegible] شعاعا يكون ذلك الشعاع [illegible] متوهم
راسه

راسه عند مركز الناظر لكنهم سموا حدوث الشعاع على سطح [illegible] خروج
الشعاع عنها اليه مجازا على عكس تسمية حدوث الضوء فيما يقابل الشمس
بخروج الضوء عنها اليه [illegible] خروج الشعاع من البصر [illegible]
[illegible] الابصار انما يكون بذلك الشعاع الواقع على سطح المرئي فيستبعد
ان يرى على مقدار واحد في جميع العادة [illegible] ذلك الشعاع
[illegible]
[illegible] الابصار [illegible] الخطوط عند راس
المخروط [illegible] الابصار كالعدم ولولا
[illegible] القائلين بخروج الشعاع [illegible] المرئي صغيرا او كبيرا
[illegible] راس المخروط [illegible] القائل [illegible] يكون المخروط
[illegible] راس المخروط [illegible] سهم
[illegible] المرئي [illegible] المخروط [illegible]
يكون المخروط [illegible] الخطوط [illegible] كان المرئي
ابعد كان الانفراج [illegible] للخطوط اكثر [illegible] المرئي [illegible]
اصغر لان الشعاع ان كان جسما القائلين بخروج الشعاع [illegible] ان م
عليهم اشكالات الاول ان الشعاع ان كان عرضا امتنع عليه الحركة والانتقال
وان كان جسما امتنع ان يخرج [illegible] العين [illegible]
متصل بخرق الافلاك الى كرة الثوابت [illegible] يكون [illegible]
ولا ارادي [illegible] ولا يجوز ان يكون حركة [illegible] حدة
طبعية [illegible] لناه
يجوز ان يكون حركة ارادية [illegible] الارادة [illegible]
[illegible] لو كان الابصار بخروج الشعاع [illegible]
الرياح [illegible] الشعاع [illegible] بله
[illegible] الشعاع [illegible] المرئي
الابعد [illegible] الشعاع الى المرئي [illegible]
كما فتحنا العين [illegible] الاشكالات [illegible]
[illegible] الهواء [illegible] البصر [illegible]
[illegible] الشعاع الذي [illegible]
[illegible] الانسان
[illegible]
من الهواء [illegible] تفصيل [illegible]

والاعتراض انما يتوجه لو قال المصنف ان هذه المباحث التي يستشرف بها طلاب
الاذكياء يستطلعون بدايعها ومشرعة الى مشاهدة غرايبها والشعاع منقول
اذا انعكس من المرئي الى المرآة انما هو على وجه القائلين بخروج الشعاع زعموا
ان الشعاع اذا وقع على صقيل كالمرآة مثلا انعكس منه الى شيء آخر وضعه
من ذلك الصقيل كوضع ما خرج منه الشعاع لان زاوية الانعكاس كزاوية
الشعاع على ما ذكر في المناظر فاذا كان الصقيل مقابلا للوجه بحيث يكون
الخطوط الشعاعية الخارجة من العين قائمة عليه انعكست على انفسها ووقعت على
وجهه فادرك بها وجهه ولا شعور له بالانعكاس فيتوهم انه رآه على الاستقامة
كما هو المعتاد فيحسب ان صورة وجهه منطبعة في المرآة وهو باطل لما
ما ذكرناه ولو كان اذا كان الوجه مباين المرآة والخطوط المنعكسة عنه
يظن ان صورته في سطح المرآة واذا كان الوجه بعيدا منها يحسب ان صورته رئه
غائرة في عمقها والشبهة في ابصار المرئي الواحد متعددا العاملين
بالانطباع فهو انه لم تكن الانطباع صورة المرئي في الجليدية على كاف
في ابصاره والا لرئي الشيء الواحد شيئين اذ يتأدى الى الحدقتين صورتان
من الجليدية الى ملتقى العصبتين يرتسم فيه صورة واحدة فيدرك بها وكل الحول واما صورتين
فان عرض لها ان تتأدى الصورتان من الجليدية الى الملتقى فيرتسم صورتان فيرى الاحول
عارض في احدى العصبتين فيرى ذلك الشيء الواحد متعددا واما
اصحاب الشعاع فقالوا ان المخروطين الخارجين من العينين اذا التقيا
بقاعدتيهما اعني خطا واحدا رئي الشيء الواحد واحدا والا تعدد
السهمان فيرى صورتا المرئي الواحد النور في سهم المخروط وصار المرئي
مرئيا مرة بالطرف الذي اوقع سهما المخروطين على موضع واحد من المرئي
ابصر العينان المرئي شيئا واحدا واذا لم تكن … السهمان عند الرؤية
وصار … واحدا او لم يعرض تعدد السهمين عند وصولهما الى المرئي ابصر
العينان المرئي متعددا وذلك اذا لم يلتقيا ولم يتحدا فيه وقد صارت
لفظ الرؤية بدل المرئي في نسخة غير شرع في اثبات الحواس الباطنة
الحواس الظاهرة ولكون ما اثبت الوجود مستغنيا عن الاثبات واما مختلف فيها
من جهة الاحساس بها كما نعرفه واما الحواس الباطنة ففيها خلاف اثباتها
وتعاملوا فيها لما ولاد لا له عقلية على انحصارها فيما ذكر الا انا لم نجدها
من المشايخ الاحساس بعد الحواس الظاهرة وليس محلها لانها كلها مدركة امام
والمعتمد الحصر لعقل الحواس انكم من مدركة الصور … متعددة على
حسب تعدد الصور بعدد الحواس الظاهرة ولم يكن العادة من جهة آخر

عن الحفظ والتصرف ولم يكن التصرف في الصور بقوة وفي المعاني بقوة اخرى
على ما … ادراكها ولما انحصار المدرك بالحواس الباطنة في الصور والمعاني
فلان المدرك اما الكلي او جزئيه والجزئي اما مجرد او مادي مجرد فالكلي والجزئي
المجرد كالعقول مثلا مدركان بالقوة العقلية من تسامح في النفس الناطقة و
المعنى المجرد من الجزئيات واما الذي يمكن ادراكه بالحواس الظاهرة وسمي
صورة كالمبصرات مثلا او لا وسمي معنى كالعداوة والصداقة الجزئيتين المتعلقتين
بالمحسوسات مثلا ومما للصورة والمعنى مما المدركان بالحواس الباطنة
فالواجب ان لا ادراك الصور والمعاني وحفظها والتصرف فيها افعال
موجودة ولما استحال ارتسام الصور والمعاني في النفس الناطقة لكونها
جزئية جسمانية فلا بد لكل فعل من هذه الافعال من قوة جسمانية تكون مبدأ له
وذهب اكثر الاسلاميين الى انكار مثل الكلام في هذه القوى مستندا ما لا ان
او الاعتبار لانها مدرك جميع المحسوسات الظاهرة وان ترسم فيها
صور المحسوسات بالحواس الظاهرة وكالجاسوس لها فالحواس الظاهرة كجواسيس
لهذه القوة يوردون عندها ما تنالها الحاسة منها الملموسات والمبصرات و
المسموعات والمذوقات والمشمومات باسرها فلذلك سميت بالحس المشترك وهو
ترجمة بنطاسيا اللغة اليونانية وبه يمكن للنفس ان تحكم بين المحسوسات بالجمع
والتفريق بل هذه القوى هي التي بها ادراك المحسوسات الظاهرة
فيحكم النفس بحكمها بانها المحسوسات لما عرفت بان الحكم للنفس وان كانت الآلة
مجازا … لان النفس … من الحس الظاهر مدرك بها اللون
الحرب والطعم الجزئي معا وكذلك لان الحاكم يجب ان يجمع عنده ما يحكم به حكم
واجتماعهما … النفس حال حكمها قد يكون بارتسامهما كليهما فيها كما اذا حكمت
بالمعقولات وقد يكون بارتسام بعض فيها وارتسام بعض في آلاتها
كما اذا حكم على زيد بانه انسان وقد يكون بارتسامهما في آلتها كما اذا
حكمت على هذا اللون بانه على هذا الطعم ولا اجتماع الا في الحس … المشترك
المحسوسات الظاهرة ولو احتيج اليها لاحتيج ايضا الى قوة اخرى يجتمع
فيها الكلي والجزئي معا حتى يمكن الحكم بينهما نعم لو كان الحاكم بين المحسوسات هو
كا … جماعة ليس ما ذكره اذ ليس في الحواس الظاهرة ما يدرك نوعين من المحسوسات
لتصور حكم عليها فلا بد من قوة باطنة تدرك انواع المحسوسات وتحكم بينها
انا نرى القطر النازل خطا مستقيما … كنقطة خطا مستقيما او
مستديرا انما يكون لاتصال ارتسامها في الحس وصور الشعاع او الالوان
ولست الا لاتصال … لا لارتسام النقطة وابصارنا اياها في مقابلها

اما وجه عدم وجود المساواة فهو اذا ازال القطع عن ذلك المقابل بل ازاله لكل من الارتسام
والابصار فلا يتصور بعده الا الارتسام الابصار زمانا فهو يحصل بعد ارتسام
الا انه يحصل في الباصرة صورة بحيث تسمع او تبصر بل الابصار وهو باطنه
يحصل فيهما ارتسامهما الحاصلة في عدم المساواة على سهو الخطاء ومنهم
من زعم انه يجوز ان يكون ابصار الارتسام في الباصرة بان يرتسم المقابل
الاول فيحصل في المرتسم الاول بقوة ارتسام الاول فهو يرتسم بعد ذلك
فيكون ابصارها على وجه يحصل الابصار اي الابصار المتتالية في الجملة
وفي تلك القوة يحصل بعضها بعد بعض في تلك القوة او المادة على صورة مخروط مستقيم
دائرة فيرى النقطة كانها خط متصل المشاهدة اي كما يشاهد في سائر المحسوسات او ه
المبصرات وفي تلك القوة الادراك الا انه يحصل المحل الذي كما يحصل الانسان
الاشياء اكثر اوقاته فان المحل ادراك صغير بالعكس لها المشاهدة وما
ذكرناه وهو مشاهدة النقطة خطا نعلم ان الابصار بالجملة انما هو في الحس
المشترك بواسطة الباصرة وكذا ادراك سائر الحواس الظاهرة وكما اشرنا
اليه ان المبرسم يرى الحروف والسواد في المرض المسمى بالجمود اخرا
قوته وتعطل حواسه الظاهرة بعلة المرض حصول الصور في كليهما الا
بمحض الالة والخارج يحصل المشاهدة دون التخيل فانه قد يرى شكلا
او اشخاصا حاضرة عنده ولا يراها احد ممن سلم حواسه ولتلك الصور
من شيء في بصره اذ لا يرتسم فيه الا موجود مقابل اما هو لما كان ادراكها ادراك
ما يرتسم من الخارج بلا فرق بينه وبين المدرك في حال لكل ابصارها على ان الابصار انما
هو للحس المشترك ولما كان الابصار بارتسام الصورة في الحس المشترك
لم يكن الحال عند المدرك بين ان يرد عليه الصورة من خارج كما هو الغالب وبين
ان يرد عليه الصورة من داخل كما في المبرسم فانه لما اشتغل نفسه الباطنة اولا
المرض بحيث تعطل حواسه الظاهرة كانت المتخيلة ونقشت في لوح الحس المشترك ك
صورا كاذبة مخزونة في الخيال او صورا اختراعها من تلك الصور المخزونة على
طريق انعكاسها من الخارج ولما لم يكن له شعور بانعكاسها من داخل لم
يعرف انها ليست الصور المنتقشة من خارج فيحسب انها الصور صور محسوسة
في الخارج حاضرة عنده كما في الصحة بلا فرق وزعم بعضهم انه يجوز ان يكون هذه
الاشباح موجودة في الخارج في عالم المثال كما يقول به الاشراقيون ويكون
مشاهدته لها مشروطا بحال كحال الابرار المكرمين او بعض اهل الرياضة
والاستعداد مع صورة كل الخيال من حيث ان الانسان اذا ادرك الطعام كله
يدرك لونه وطعمه معا لم يكن المعاينة لما اخرجه من حيث الادراك صورة الاخر

لان الصور والحفظ من تعارفان بان الانسان قد يكون بحيث يدرك المحسوسات
وتعقلها ولا يمكن من حفظها واستثباتها وقد يكون بحيث لا يدركها مع حفظها
ما سبق ادراكه منها فلو كان الادراك والحفظ بقوة واحدة لم يوجد واحد منهما ان
او لم يوجد اصلا وهذه المقدمة للمدرك بالحس الظاهر وهو ظاهر واما الحس المشترك
والخيال فاذا لم يرتسم فيهما الا ما يتأدى من الحواس الظاهرة ولشدة علاقة
ما ادراكه فيهما ولا القوى العقلية الباطنة واللامسة لم توجد للحيوانات العجم فلا
يدرك بالطبع ما يدرك بها وهذا المعلل لحرمة ومن القوى الوهم فيرد عليه
ان المدرك للصور الجزئية ومعانيها هو النفس الناطقة بذاتها لانها مجردة نيه
بل بقوة جسمانية لكن بحيث لم يكن ادراكها لها بقوة واحدة جسمانية كانها
تدرك انواع المحسوسات الظاهرة بقوة واحدة هي الحس المشترك وقد سبق
منا اشارة الى ان تعدد الافاعيل المنسوبة الى القوى الجسمانية وافراد
بعضها عن بعض لا يقتضي تعدد مبادئها بل يكفي لها تغاير الجهات والاعتبارات
فاذا حل فيه تركب الصورة بالصورة تركب الصورة بالصورة كما هو كذلك مثل حب
هذا اللون المخصوص له هذا الطعم المخصوص وتركب المعنى بالمعنى كما هو كذلك
ان هذه الصداقة هذه الشوه وتركب الصورة بالمعنى كما هو كذلك حب
هذه الصداقة هذا اللون ويفصل الصورة عن الصورة كما هو كذلك مدرعا
اللون ليس هذا الطعم وفي الغالب هذا وتركب الصورة بالصورة كما في مثل
انسان ذي جناحين ويفصل الصورة عن الصورة كما في مثل انسان بلا رأس
وتركب المعنى بالصورة كما في توهم هذا او جريه لمريد وتفصيلها عنها كما في سلب
هذا او جريه عنه وعلى هذا القياس فالحس المشترك للادراك بطون
ثلاثة اعظمها البطن المقدم واصغرها البطن الاوسط وهو كمنفذ من البطن المقدم
الى المؤخر فالحس المشترك هو الروح المصبوب في مقدم البطن المقدم
والخيال هو الروح المصبوب في هذا البطن كله بل في مؤخره ولما كان
الوهم سلطان القوى الجسمانية وسيد سائر القوى الحيوانية كان الدماغ غ
كله آلة له ولكن كان له اختصاص بآخر التجويف الاوسط واما المفكرة ففي مقدم التجويف
الاوسط وآلة الحافظة مقدم التجويف الاخير واما مؤخر هذا التجويف فلم
يوجد فيه شيء من هذه القوى لانه لا يحتاج من هناك الى الحواس الظاهرة كما ذكر في
المصادر من الموجبة لاستعمال القوة فانظر الى حكمة الصانع حيث
وضع ما يدرك به الصور الجزئية في وضع بحيث يحفظها واخر ما يدرك به
المعاني الجزئية المنتزعة من تلك الصور في وضع بحيث يحفظها واقرب المصدر
مما يليهما فسبحانه وتعالى عما يصفه الظالمون وعظم حكمته واما

مباحث الاعراض

بسم الله الرحمن الرحيم

الناس فصل هذا السواد باقص مقدار لم يكن حال مالم يسعد اخلاف حال
تمت مباحث الجواهر بعون الله وحسن توفيقه وقد ذهب ارسطو
ومن تابعه الى ان الاجناس العالية للاعراض التي هي نوعم الاعراض المندرجة تحت جنس تسعة وذهبوا
ايضا الى ان الجواهر باسرها مندرجة تحت جنس واحد هو الجوهر فصار الاجناس
العالية للموجودات الممكنة عشرة وقد صرح بان حصر الاجناس العالية للموجودات
الممكنة في المقولات العشر ليس منقولا عن ارسطو بل هو مما اشتهر بعده
وذهب طائفة اخرى الى انها ثلثة وحصر الاجناس العالية في ثلثة هي المقولات التي يمكن
فيها الحركة اعني الكم والكيف والاين والوضع وبعد كلام في هذا الحصر والكلام في الحركة واعلم ان
الاول بل الحصر في اربعة كما اعتبط بالمذهب كان العلم الاخر ومثلا
مطلقا ومن جهة طائفة انها اربعة فالاجناس العالية عندهم خمسة وهو الاثنا عشر ان
ضابطه التي هي والنعيم الذي هو في هذا المذهب تفصيل في الاجسام الذي على
تقدير وجوده تحت الكيف ومن جنس الكم والصحيح انما التي هي ككم منفصلا
الى العارض ومقدار الزمان والمراد بقول من قال ان الاعتبار الامر الخارج
انه موجود تقتضيه على العقل الخارج من الكيف قد يتسع تصير منقسم الى كالسواد
مثلا الكيفية موضع غلبة وان ادعى الاضافة مطلقا لم يستقيل المقولات السبع
لا الى السبعة المذكورة وهذا المذهب الاول وادعى بان الاعتبار الامر الذي يكون
وجوده لانه يمكن ان يعرض فيه شئ لا شيء ويسامت تحت عدد المقولة
الكيفية قوله اي ويحصر الاجناس العالية للاعراض في تسعة بيان ان الحصر
المستفاد منه قوله تحصر في تسعة ليس اجمالا الى الاعراض كلها لم يتم العبارة
وكان الحكم بالانحصار متعقبا بالقطع والوجدان وعند العاقل بحصولها
في الخارج فان تحصل هاهنا على تقدير وجودها في الخارج فاحتمال في الكيف
فلا اشعار بها فلان المشهور عند هولاء الكيفية كاسيات في المقدار ونحوه والاسم
بحيث ما عنه باب الكل الصورا جمع المضاف هذا موضوع لحصر مجموعة
اي يحصر اجناسها العالية وحصر لا اشعار بها بالجواز كونها انواعا حقيقية فلا
يكون الاجناس حصلا الا ان يكون الاجناس العالية واعلم ان جهتها ثم
بها الاول ان الاعراض باسرها مندرجة تحت التسعة والثاني ان الاعراض
الواقعة تحت جنس مندرج منها والثالث ان الاجناس العالية للاعراض محصورة
فيها المفيض الوجدان والقطع انما يحتاج على الاول دون الثالث المذكور
ودون الثاني بها ذكره الشارح من اعدام ادراجها تحت جنس فيها امل
واعلم ان حصر المشهور بيان انحصار الاجناس العالية للاعراض في هذه
التسعة يتوقف على كون هذه التسعة اجناسا وعلى كونها متباينة في الحصر وتحت

حسنه وعلى كونها شاملة للاجناس تحتها وعلى انه لا جنس عالي لها غيرها والاول
لعله كونها اجناسا سوى علمان اطلاقها على ما تحتها ليس بالاشتراك اللفظي
او لا يكون معناه حيث بعض مشترك بحيث يصير كونه جنسا و الاصل التشكيك
لان المقول بالتشكيك لا يكون جنسا لما تحته والكم جنس له بل اطلاقه على
ما تحته بالتواطؤ وليس يحتمل ذلك ايضا في مثل اطلاق اللوازم المقولة
على ما تحتها بالسوية بل من اطلاق الاسماء على ما تحتها بالسوية ومع ذلك
لا يدل على انه لا يكون تمام ما يصدق عليه ما تحتها من الجزئيات بل يكون تمام المشترك بين معانيها
المخالفة الحقيقة حتى يتحقق كونها اجناسا ويكن المناقشة في كل من الامور المذكورة
وكذا انها قسم كونها اعلى مندرجة تحت جنس لجواز ان يكون اثنان منها او اكثر
مندرجة تحت جنس شامل لهما واما كونها شاملة للاجناس تحتها فهو يستلزم جواز
كون ما تحت بعضها انواعا حقيقية وبخلاف ان المراد منها كونها شاملة لما تحتها من
فوقها فلجواز ان يكون بعضها اتصالا مفردا واما انه لا جنس عاليا لها غيرها فلا حجة عليه
بل غاية عدم الوجدان وقال الامام بعد هذه الاشياء التي يتوقف عليها انحصار
المقولات في هذه العشر ما الاصل الى ضبطها فلان العدد من الكمية وليس
مقصودا الحصر ان العدد عارض للامور المقارنة للكمية اعني المادية والعارض
ايضا للمجردات العارضة الكمية فعدد وجدان الكمية من الكمية ويدق بها لحكم
انه وجود امثالها كون المجردات عليها حملا الاعتبار كونها موجودة لكمية
لجواز ان يكون علمها بحصول صور الاشياء فيها او قبل في توجيه الكلام ان الكمية
تقبلها الا بعد بالكمية وبعد ما يعد وفاته ان وصفه بان الكمية بنفسها ايضا
لا تعاون بالكمية وبعدها الكمية المتصفة بالكميات احق بان العدد ليس من جنس
المقولات حتى تستوي بان الكمية اجسام وجود العدد والا لزم الوالد الاعراض
نفسه للعدد اما وجودات موضوعاتها الا مقتسمه الى غير ما يحلها والكمية
فانها تستقر وجودات موضوعاتها مع قطع النظر عما عداه يحتمل ما بين مقدار
مشترك حدوا الحد المشترك بانه ذو تحصيل بين مقدارين يكون موضوعه نهاية
لاحدهما او بداية للاخر او نهاية لهما او بداية لهما على اختلاف العبارات
باختلاف الاعتبارات والحد المشترك بين الخطين هو النقطة وبين السطحين
هو الخط وبين الجسمين هو السطح فالخط والسطح هو كونهما مقدارين في انفسهما
تعارض حدا لا مشتركا بين المقادير والحدود المشتركة بين المقادير يجب
كونها مخالفة في النوع لما هي حدود لها فالنقطة مخالفة للخط في الماهية
وكذا الخط مخالف فيها للسطح والسطح للجسم اما وجه هذه المخالفة
لان الحد المشترك يجب كونه بحيث اذا ضم الى احد القسمين لم يزد له اصلا

واذا انفصل عنه لم ينقص منه الا ان الكل الحاصل كجزء آخر من المقدار الحسوس ويكون بعينه لا انقسم بقسمة الاجزاء والقطع بقسمة الاجسام وهكذا المقادير الحاصل والخط وكذا الخط والسطح والسطح والجسم والانسب بينهما والكل الا انها مثلا الخط كم متصل السطح اوانه وقد سبق بيان انسام تركيب بعضها عن بعض بوجه آخر صاحب الحد الذي لا يتجزى والكم المتصل الغير القار بالذات هو الزمان فعل لم يوجد شي من اجزاء الزمان لم يتصل الموجود بالمعدوم ولم يتصل اجزائه بعضها ببعض مع الحال كالخط وسائر العوارض لاجزائه كما كان والتحقيق انه وقت من لم يدرك الامر المتصل الحاصل الحال اح الاحفظ العقل وجوده والحاكم حكم بانقسام اجزاء اجزاء كما وحكم كونه قار والكم المنفصل هو العدد الكثرات لا يدل على ان الكم المتصل بالذات هو العدد فقط منها قبول المساواة لا يشكل لان الاجسام التي هي موضوعه للمقادير والاعداد موصوفة بقبول المساواة واللامساواة فان كان انصافها بها بما لكونها ذوات اجساما كثيرة صغرها وكبرها متساوية وهذا الانصاف فيلزم ان يكون الجسم الصغير مساوية الجسم الكبير لان الصغير والكبير متواطان في الجسمية المقتضية لقبول المساواة واللامساواة وهو باطل هذا ان بل معلوم لان حكم القبول لم كان لعل المقدار وهو لا يساوي المقدار الصغير ما يساوي المقدار الكبير لا يشترك لهما والمقدار به وانصافه الكل ذلك القبول المحكم ان يكون المقدار او العدد وبحاله عن الاول بان قبول المساواة واللامساواة المطلق المقدار محمل ما ذكره من المقدار الخاص الذي يتم كما للصغير والكبير والاكمل لم يعاد حاد لم يكون ذلك القبول المحكم الخاصة التي هي موضوعه للمقدار الخاص لان يكون الحسية لا يحال الحسية الامر لا بد كل المقدار ما ذكره او وقع ان الطبع الحصار الحي العرض الحسي مما ذكر والاوطان بما ان لم العقل احد الاحفظ الاعداد والمقادير ولم يلاحظ معها كما ان امكنه لم يحكم بينهما بالمساواة واللامساواة واما اذا لاحظ شيئا ولم يلاحظ معه عددا او لا مقدارا لم يمكنه ذلك يدل على لم قبول المساواة واللامساواة من الاعراض الذاتية الاولية للكم وانما تعرض لغيره بتوسطها لانه معه يوجد في الى انحصار المساوي واللامساوي وقد تبين ان العامل بالذات للتساوي واللاتساوي هو الكم فيكون هو العامل بالذات ما يتفرع عليه من احكام الكم اخر بيان الوجه لم الوهم انما يعمل المقادير اذا لاحظ المقدار المعروض ففرض فيه انسانا ويحصل الفصل وحكى اجزاء فكونه قابلا للفرض شيء غير شيء باعتبار ما وانقص منها هو الاحفظ مرة او اكثر

لم يكن قابلا له ومحرم هذا التساوي كاف فيه او نقول ان كون المقدار بحيث يفرض فيه شيء غير شيء انما هو لاجل عدم مساواة مجموعه من حيث هو لبعضه الذي يعرضه العقل شيئا اولا اذ لولا ذلك لم يمكنه لنوهم ان يفرض بعضه شيئا احر او مجرد هذا اللا تساوي كاف في قبول القسمة بالمعنى المذكور فان قلت الحكم بكون قبول القسمة للكم بواسطة التساوي واللاتساوي ينافي قوله فان هذا المعنى يلحق الكم لذاته قلت لا منافاة لان اللحوق بالذات ينافي الواسطة في العروض دون الواسطة في الثبوت فالتساوي واللاتساوي يقتضيان عروض الانقسام للكم اولا وبالذات على معنى انه لا واسطة هناك تكون هي معروضة كما ان الفاعل يقتضي عروض البياض للسطح مع كونه عارضا له اولا وبالذات على ما حقق في مباحث الاعراض الاولية والثانية او نقول اراد بلحوقه اياه لذاته انه عرض ذاتي اولي مجاز ان يكون عروضه له بتوسط عرض اخر اول وقال بعضهم قبول المساواة واللامساواة فرع لقبول القسمة المذكور لانه اذا فرض في كم اجزاء فاما ان توجد بازاء كل جزء منه جزء من اخر او اكثر او اقل والظاهر ان ما ذكره هذا القائل انما هو في المساواة العددية وما ذكر في الكتاب انما هو المساواة واللامساواة المقدارية فانه اذا اطرأت القسمة بهذا المعنى تقدم المقدار الاول وكلا المقدار الاول لم يكن فيه مفصل اصلا بل كان متصلا في ذاته فاذا طرأ الانفصال لم يكن ذلك المتصل باقيا بالضرورة بل عدم ووجد متصلان اخران لم يكونا موجودين قبل ذلك المتصل والا لم يكن متصلا في حد ذاته ~~فاذا طرأ الانفصال لم ذلك~~ المتصل بل متصلا بالفعل على ما هو الحق واذا كان متصلا عليها بالفعل فاذا قسم كل واحد من هذين الجزئين الى جزئين اخرين كانا ايضا موجودين قبل ذلك بالفعل والحاصل بالانقسام والاتصال الى حد يقف عنده وجب ان يكون المقدار الاول مشتملا على مقادير غير متناهية بالفعل كما هو مذهب انسانه

وقد يعلم من التحقيق مقدمة الزمان ما لا مزيد عليه

لم لا اعراض م

والا مساواة م

بالفعل م

منه م

وهذا لاجل لحوق الجسم التعليمي للحركة والتغير قابلها الجسم
هو الهيولى الباقية بعينها مع الانفصال والاتصال دون المقدار
والصورة الجسمية لزوالها بطريان عدم الجسم كما حقق لا لان
السبب المحرك للهيولى قابل لحوق الجسم هو المقدار او لم
يكن لها مقدار لم يتصور هناك تعيين يرد عليه الانفصال
لم يوجد فيه عادة معنى عن شيء الآخر اقسامها اي اياه بالتمام
مساويه عنه شيء او اكثر والعادة موضح بالعمل في العدد لان
الواحد موجود في جميع الاعداد وهو يعدها وقد يعد بعض
الاعداد بعضا ايضا لا يقال ان الواحد لا يعد غير المتناهي من
الاعداد والآحاد متناهيا لانا نقول انما يلزم تناهيه لو عد
الواحد غير متناه مرات فلم يعد من الآحاد ان المقدار
يوجد فيه عادة بالفعل اذ كل مقدار يمكن ان يفرض له جزء يعد
لم يلبث يعد بلب مرات وعكسه والوجه ما ذكر في شرح
الملخص من ان المقدار قابل للتضعيف الغير المتناهي ابتداء على
سبيل الجزء والتنصيف في المقدار تضعيف في العدد لان العدد
غير متناه في طرف الزيادة وينتهي في طرف النقصان الى
الواحد والمقدار بالعكس فانه متناه في طرف الزيادة غير
متناه الانقسام وغير متناه في طرف النقصان ولما وجب كون المقدار
قابلا للتجزي وجب كونه قابلا للتضعيف بلا نهاية وبين ان التنصيف في المقدار
تضعيف في العدد والعدد يبتدئ في الواحد واذا المقدار قابل الى الوحدة
فيه واحد ... ويلزم المقدار والعدد لا يعد من قبول ورود العادة
الامثلة واحد منها بعد ان الكم مطلقا قوامه كلها سالم الجمع
الكم من الاعداد والمقادير يعرض له اولا وبالذات الما عداه
بواسطتها او بالعرض فالكم الذاتي هو الحقيقي عند
المتقدمين واما الكم العرضي فاما ان يناط بالكم الذاتي مع
الاجزاء او صاف عليه وهو اما حال في الكم بالذات او محل او حال
في محله واما متعلق بما يعرض له كم بالذات على ما ذكر واما الكم
القلة والكثرة بالاحصا فيتراءى ان الكثرة الجمعية التي هي العدد
وقوله او مثل الساعات ان الكثرة لها ظلال وصفها بالاكثرية
على ما هو الظاهر انه هو العدد والحال فيه ليكون مثالا للقسم الثاني
اعني ما يكون محلا للكم الذاتي لا للعدد الحال في محله اعني الاجسام

معنى الوحدة [illegible]

كما عبر الشارح فهو مثالا للقسم الثالث والرابع البياض حالا في
السطح اولا وبالذات على ما هو المشهور كان قوله هو البياض
طويل او قصير مثالا للقسم الاول فتامل ولان الزمان كم متصل
بالعرض فذلك لانطباقه على الحركة المنطبقة على المسافة فان هذه
الثلثة اعني الحركة والزمان والمسافة متطابقة بحيث ان العرض في
احدها بوا العرض في الآخر بحيث والمسافة كم بالذات فالزمان
بواسطة انطباقه على الكم المتصل بالذات اعني المسافة كم متصل
بالعرض وبواسطة التجزي كم منفصل بالعرض مع كونه في حد ذاته كما
متصلا فان قلت المنطبق على الكم بالذات قسم من الكم بالعرض خارج
عن الاقسام الاربعة المذكورة فعلى ما كذلك الكم يمكن جعل الانطباق
بمنزلة الحلول فيرجع اليها واعلم انه قد يعرض الكم المتصل بالذات
للكم المنفصل بالذات كما في قولنا خمس عشر اي تعبير المتصل بالذات
متصلا بالعرض والكيفية في ذلك للتغاير بين العارض والمعروض
ولو بالشخص وهو عدم قبوله للتضاد وانما كان خاصة اقسام
الكم لان غيره ايضا كالجوهر مثلا لا يقبل التضاد وكما هو المشهور والاستدلال
يعرض على بعض انواع الكم المتصل لبعض يدل على انتفاء التضاد
بين العوارض والموصوفات لان التضايف لا يكون خاصا الا انه لا
يدل على انتفاء التضاد بين خطين او بين سطحين فان كلا من الخط و
السطح والجسم يندرج تحت انواعهم لا يعرض بعضها لبعض على الجدار
ان بعض الانواع لا يتحد في الموضوع فان الخط المستقيم والمستدير
والمنحني لا يحمل على شيء واحد وكذا الحال في انواع السطوح
والاجسام فكان الاستدلال لا باعتبار الشرط لا يحصل المنافي
على انه قد يقال امتناع التوارد على موضوع واحد وقوله ولان
الكم المتصل بعض انواعه معدوم بالبعض مناف لما تقدم
من ان تقوم الاعداد انما هو بالوحدات لا بالاعداد التي تحتها
وقوله فان الموضوع العرض للجسم التعليمي الجسم الطبيعي وللسطح
الجسم التعليمي وللخط السطح يتوجه ما ورد على الاستدلال بالعرض
وهو انه انما يدل على انتفاء التضاد بين الخط والسطح وبين السطح والجسم
وبين الجسم والخط لا على انتفائه بين انواع واحد منها فالاولى ان لا يتضاد مثلا
الجسمان التعليميان المتفاوتان في الصغر والكبر الواردان على موضوع
واحد على التعاقب تضادا مشهوريا كما في التخلخل والتكاثف الحسيين

فيكون البياض على هذا التقدير كما متصلا عرضيا من القسم الاول

اوبر سمبره

احكام

وانا عند الموضوع بالعرض لان السطح حال في الجسم الطبيعي ايضا
لكن بواسطة التعلق والخط ايضا حال فيه بواسطتها اي التعلق
بواسطة السطح الا ان المعتبر في المقدار الموضوع العرض
ولا يكون من نوعين من العدد والا من مقدار من غاية الخلاف وهذا
يستدل لان على انسلاب المقدار الحقيقي وحده والوصف الكم
بالزيادة والنقصان هما قسمان متلازمان تحت اللازم اي
الذي هو قسم التساوي وقد عرف ان هما التساوي و
اللا تساوي من الخواص المطلوبة للكم بالذات والكثرة قد يكون
حقيقة وهو العدد نفسه كما مر وقد يكون اضافية هي تقابلها القلة
والما وصف العقلاء الكم بالزيادة ولم يصفوا بالشدة اي على الشدة
تشير مغايرة للزيادة فلا يرد ما يقال من انه لو فصل الذراع
من الخط اشد في حقيقته من نصف الذراع لان زيادته عليه
ليست الا زيادة في نفس الحقيقة الزم مع كما يقال هذا السواد اشد
في سوادية من ذلك السواد لزيادة عليه في نفس السواد
ويقول تصور المقدار من حيث هو مقدار المقدار لا ينافي
الماهية الخارج الا عند القائلين بوجود البعد المجرد لكنه مقارنها
في الذهن لجواز ان يحصل المقدار مع الذهول عن جميع المواد واذا
حصلنا البحث اعني المقدار الممتد في الجهات الثلث من غير التعرض
لشيء اعني المادة واحوالها كان ذلك التخيل حسبما علمنا ثم انه لا
~~يمكن ان نحصل الامتناع مما يحصل على الحكم بامر العوالم~~
لان البرهان الدال على تناهي الابعاد في الخارج يدل على تناهيها علم
في الوهم لان الامتداد المخصوص المحصل لا يقبل الا الاجسام
تحت تناهيها فيجب تناهي ما يحصل فيها من تعدد الادلة المذكورة
في تناهي الابعاد جارية في الامتداد الشخصي المحصل اذا كان
غير متناه بلا فرق لا يقال اذا امتنع تصور المقدار الذي لا يتناهى
امتنع الحكم عليه بامتناعه وهو ظاهر لانا نقول الممتنع تصور امتداد
شخصي غير متناه لا تصور امتداد ما لا يتناهى على وجه كلي فالممتنع
هو المحصل لا المتعقل واذا احصل الجسم التعليمي متناهيا كان متناهيا
بسطحه فاذا احصل ذلك السطح من غير التفات الى الجسم واعرضه
كان ذلك المحصل سطحا تعليميا وكذا الخط وانما سميت العلوم
الرياضية الباحثة عن احوال الكم المتصل والمنفصل على الحكماء

والحساب تعليمية ورياضية لانهم كانوا يبتدئون بها في
التعليم ورياضة النفس تانيسا لها باليقينيات وتبعيدا
عن الغلط فانها علوم متسقة منتظمة قلما يدخل الغلط فيها
ويمكن ان يوجد بشرط الاول اي يمكن ان يحصل بعد ممتد في الجهات
بحيث اعادته والا امكن ان يحصل بعد ممتد في جهتي الطول
والعرض مجردا عن الامتداد العمقي بالمرة بل لا بد ان يحصل له
عمق تناول لكان قليلا جدا فيكون المحصل جسما لا سطحا ولا
يمكن ايضا ان يحصل بعد ممتد في جهة واحدة فقط بل لا بد لزم
ان يحصل امتداد عرضي بل وعمقي ايضا فيكون المحصل على هذا
التقدير ايضا جسما لا خطا بل نقول لا يمكن تحصيل السطح
والخط بل لا بد ان يحصل لهما امتداد ما وان كان قليلا جدا
والطول بل في العرض والعمق ايضا فيكون المحصل جسما صغيرا
فهذه الامور اعني النقطة والخط والسطح يمكن تصورها
على وجه كلي ولا يمكن تحصيلها خلاف الجسم فانه يمكن تصوره
وتخيله بشخصه بكل كلها الوجدان الصحيح فاما ما قال
عامة اهل اشارة الى ان خمسة عرضية راجعة الى الكم مطلقا انواع م
متساوي جميع انواعه لا يختلف شيء من الموجودة مما يجاب ان يكون
ما هو بالنسبة الى الاخر وعلمه ان بطلان الثاني تحقق لعموم حكم
برهانه واما ما ذكره من بعض عامة هذه الامور مما تخلف عنه
الموجودة فما ان يكون من الخواص التي لا يكاد علمها الى
جواب ما هو مع بعد المقادير بحسب بعد الانكار
لا يمكن ان تعاون الجسم بتبدل الشكل وفق بعد الاشكال فانها
اذا دورت كان لها امتداد مخصوص ممتد في الجهات
الثلث على نسق واحد ~~مقدار ما يمس من الطول~~
~~كان الجسم المتحد بامر منها في من الحالات كلها~~
ما لم تعد بحيث يمكن ان يعرض وجوده بعد تساوي الخطوط
الخارجة منه الى سطحه واذا كعبت كان لها مقدار على
غير ذلك النحو واذا طولت تفاوت مقدارها بحسب مراتب
التطويل مع ان الشمعة المتحدة باقية بعينها في تلك الحالات
كلها ما لم يطرأ عليها انفصال فذلك المقدار ليس مقوما
مطلقا ولا منفعلا لطواهر الشمعة كالسطح بل ما على جمع

والسبب هو هواه الاتصال بجزائها فيتبدل تشخصها بتبدل الهيولى
انتفاء الكل بانتفاء الجزء اي هو عرض سار فيها في جميع جهاتها
وهو الجسم التعليمي فقد ثبت وجوده وعرضيته وقد يقرر الاشكال
بهذا على وجه انه لم لا يجوز ان الاشكال على الجسم المتصل
في حد ذاته مع بقائه بشخصه وطبعه واما الشمع فلانه مركب من
اجزاء بالفعل صغار وضاعت تلك الاجزاء على وفق تغير اشكالها
واذا ثبت وجود الجسم التعليمي والوارد على تشخص واحد بعينه كان
اثبات عرضيته في غاية الظهور واما من زعم ان الجسم التعليمي القائم
بالشمع واحد لا يتبدل فيه اصلا بل يتوارد عليه سطوح و
اشكال مختلفة فجوابه ما ذكرناه من ان المستدل ليس بصدد
طرآن السعة بل بما قاله وما يكون اثباتها الذي يعود
الى البرهان فقد يقوم ان هذا انما يصح اذا كان ذلك الشيء متصورا
بالكنه واما اذا كان متصورا بوجه ما فيجوز ان يثبت الهوية
بالبرهان اولا ترى انهم استدلوا على جوهرية النفس الناطقة
مع زعمهم ان الجوهر جنس لها واعتذروا عن ذلك بانها متصورة
بوجه ما لا بكنهها والاولى ان يقال ان التناهي لا يكون من مقومات
الجسم لا بعيانه والاعطاء الجسم امارة فهو امر عدمي فلا يكون
عين الامر موجود فلا يكون السطح المناسب للجسم بواسطة
الامر العدمي الخارج عنه جزءا له ايضا واما المثبتة للهيولى عرضية
الخط بان الجسم الكلي لو وجد بدون خط فلا يكون مقوما له
فيرد عليه انه يدل على ان الخط ليس مقوما للجسم مطلقا الا للجسم
الذي لم يوجد فيه ولا يدل على انه ليس مقوما للجسم الذي
وجد فيه وقد يستدل ثالثا على عرضية السطح والخط والنقطة
بانها صفات للجسم التعليمي الذي هو عرض لكن بالوجه الاول
وثانيا بان مثل الامور على تقدير وجودها تستحيل كونها
جواهر لما تقدم من استحالة الجزء واما هو في حكم الكم ايضا
والزمان لكونه مقدار الحركة فانها مما يكون عرضا لان القائم
بالعرض عرض وكذا المتقوم باجزاء كلها عرض يكون
عرضا قطعا كالعدد واما الذي ان بعض الاجزاء فقط
عرضا فلا يلزم كونه عرضا كالسرير على ما قيل
السطح طرف للجسم اذا انتهى احد امتداديه فيقال

لكابل

لكان هناك امر ممتد في جهتين بالعرض وان الا لمكن ان يكون
جزء من الجسم مطلقا لان كل جزء منه يجب انقسامه في جميع
جهاته فهو عرض حال في الجسم التعليمي اولا وبالذات
وفي الجسم الطبيعي ثانيا وبالعرض والسطح اذا انتهى
في احد امتداديه لكان هناك امر ممتد في جهة واحدة بالعرض ان
ولا يكون جزءا من السطح لان كل جزء منه يجب انقسامه في جهتين
بل هو عرض حال في السطح وبتوسطه في الجسم التعليمي وبتوسطهما
ذلك في الجسم الطبيعي وقس على حال النقطة وقد استدلوا ايضا
على وجود تلك الاطراف ان الجسمين اللذين لا ينفصل كل شيء
منهما متصلا في حد ذاته اذا تلاقيا فلا بد ان يكون ملاقاتهما لا
وعرضا قائما بكل واحد منهما الا ولا يكون معدوما لاستحالة
تلاقي الموجود والمعدوم بل موجودا منقسما في الطول والعرض
وهو ظاهر ودون العمق والا يلزم التداخل بين العمقين واما كون
التلاقي بعض ما فرض انه تلاقيا عليه وقس على ذلك
الاثبات الخط ملاقاة السطح واثبات النقطة ملاقاة الخطين
وهذا ما ذكرناه في مباحث الجزء الذي لا يتجزى
لا مساغ لان يكون الاعدام فضلا عن الاعدام وقد اشار اليه بعضا
لمحالها كما نقول ان هذا البحث بواسطة الاتصال الا الذي
ثم لا يجوز ان يكون لا يلحق كونها تتحقق بلا مقدار
لم ينفصل ان يكون كل واحد منهما يتحقق في الخارج موجودا
ثم لان الانقطاع وان كان بمعنى الحاصل بالمصدر ليس
موجودا خارجا وان اتصف الجسم به اتصافا متأثرا كذا
الاضافة العارضة له بل المراد بالتحقق ما يعم الوجود
الخارجي وحصول الشيء لغيره بمعنى اتصاف ذلك الغير به
وقوله ونهاياتها اضافة عارضة بيان للانقطاع وتاء التأنيث للسطح
مع قوله فيكون السطح متصفا بالنهاية التي هي عدم ان يكون من
الاضافة ثم بيان هناك اضافة واحدة تعرض للانقطاع
فعرضيته [illegible] للجسم اي فيصير بها الجسم
ذا نهاية [illegible] حيث [illegible]
[illegible] النهاية [illegible] والنهاية ذو نهاية للنهاية
ثم ان ذلك الانقطاع الماخوذ مع تلك الاضافة والتحليل

حزء م

اي لان يكون كل منهما

معرم

اعني النهاية يوصف به السطح وبعض معانيها مشهوره الجسم
فالنهاية العارضة للسطح يسمل على معنى عدمي هو الانقطاع
ولولها من الاضافة واذا جاز وصف السطح بالنهاية لان
الجسم ينتهي اليه وسطح عند هو نهاية من انه منتهى به وسطح
وانا حكمنا بان النهاية وذا النهاية معنى مشهور فان لا يصح
الاضافة من الجانبين من خواص المضاف والمتهولين دون
الحقيقي كما سبق واما قيل ان الاطراف هو منتهى الجزء
هو له فقط او او بعد ان الاطراف ليست نهايات
لان السطوح والخطوط والنقط ليست نفس الانتهاءات
والانقطاعات حتى يكون عدمية بل هي امور موجودة
في الخارج معروضة للانقطاعات كما ذكرنا والجواب عن الثاني
والثالث قد مر تحقيقه فيما سلف فلا نعيده الا ما ان
وقد مر ان عد الثاني والثالث من نعوت علوم المكمة بين
الاعراض الادانه لكن لا يوصف بها ما عداه الا بما له
الا لا منافي من السلب بوصف به الكم وغيره فلا يكون
عرضا واثباتها لشيء اعني بها لا يمكن جعله من المعقولات العشر
هذا الخ على من لا يجوز تركب الماهية من امرين متساويين او
امور متساوية واما على راي من جوزه فلا او يجوز ان يتركب
بعضها من جنسها من الامور المتساوية وهو تصحيح حدود تمامها
وناقصها فالعرض جنس للجوهر فذلك لان ما هو العرض
يساوي الجوهر ايضا ايضا الوحدة والنقطة عن الكيف
هو المشهور ومنهم من الزم كونها من الكيف كما سبق عنه
قوله العرض اما ان يقتضي لذاته القسمة او اللاقسمة او لا يقتضي
شيئا منهما والثالث هو الكيف وانما قيد الاقتضاء بالاولى
اي اقتضاء اللاقسمة كما يدل عليه قوله ليدرج فيه ما هو الكيفيات
التي تقتضي اللاقسمة بالواسطة وقد يتوهم يعلق هذا
القيد بالاقتضاء مطلقا ويكون فائدته في اقتضاء القسمة
الاحتراز عن خروج الكيفيات المختصة بالكميات من الكيف
او دخولها في الكم فانها تقتضي القسمة في محالها لكن بواسطة الكميات
لا اولا و بالذات وهو منه فوجه بانه لا اقتضاء ههنا اصلا
بالاضافة الى القسمة مع ان الاعراض النسبية هو اعلى

ماهيته ابهاما على راي من يجعل النسبة ذاتية لتلك
الاعراض واما على القول بعدم المشهور ومعول يكون النسبة
لازمة لها فلا وذلك لان لها اثرا او يتوقف تصورها على تصور
غيرها لانه يكون عروضها للشيء بالقياس الى غيره فيتوقف تعقله
على تعقل ذلك الغير كالابوة والبنوة ولو اريد التوقف
مطلقا لم يصح لان كل ما هو كذلك هو الحال او عرضا نسبيا
او غيره فان تصوره يتوقف على تصور غيره لانه جزء
ولا اشكل ان الاعراض النسبية اذا تكون عارضة لمحالها بالقياس
الى غيرها اذا كانت نسبتها مخصوصة الى غيره فانها يكون
متوقفا على تصور غيره واما اذا كانت هيئات يلزمها
نسب مخصوصة فلا او لا يرى ان التربيع اعني الهيئة العارضة
للسطح بسبب احاطة الحدود الاربعة يتوقف تصوره
على تصور الحدود والحدود هو اوائل الثاني ولان عرضها
للسطح ليس بالقياس الى غيره واعلم انهم صرحوا بان بعض
اقسام الكيف مثل يوجب تصوره تصور غيره والزم يتوقف
عليه كالاستعدادات والادراكات فانه لا يمكن تعقلها الا في محل وكالادراك
والعدل والشهوة والغضب فان تصورها يوجب تصور
متعلقاتها ولكن ان يقال ان التربيع يوجب تصور الحدود
والمحل ولا يتوقف عليه فلا حاجة بذلك الى تغيير التوقف
بما ذكر واما حديث المحل والحال فيندفع بتقييد الغير بالخارج
لكن الاعراض النسبية على المذهب المشهور يعني واردة على
التعريف او يقال ان تصورها يوجب تصور غيرها وسلم
ولا يتوقف عليه مدلول ان الكيف هو العقلي
اشارة الى ضبط التقرير بالحصر عقلي لان محصوله ان الكيف
اما ان لم يكن مختصة بذوات الانفس ولا بالكميات او لم يكن
هيئتها النفس الا استعدادا وكانت كيفية محسوسة او ملونية
معلوم عادة ان الشقوق في لوجودها فان قلت لعله
اراد بالعقلي ما لا يكون بالاستقراء والحصر فيهما فلا قلت
كون العقلي بهذا المعنى منحصرا في الكيفيات المحسوسة ممنوع
وكذا الحال اذا اعتبر الكيف انما يكون مختصة بالكميات فالتزاوج
والتربيع او لا والثالث اما ان يكون محسوسا باحدى الحواس الظاهرة

الطعم او الخبز المحسوس اما ان يكون السعوا دا لحو الطحال
كالعفص واللافوقة او يكون كالا كالطحال والملح لكن من
شان نوع الحرارة ايضا بالانفعال الغير علو المزاج قال ان يحس م
الامام من شان الحرارة والبرودة ان يعلوا بالمزاج
واما الرطوبة واليبوسة فعل من شانهما ذلك فهو كلام
لكن الشكل ليس كذلك بالاتفاق الثاني انه يحوز
منها انفعال في الحواس لم ينفصل عنها الحواس اولا وهو لم
يعتبر الاولية وظنه فيها الاشكال والحركات وغيرها الا ان
الثقل والخفة منهما ثوان في كونهما من المحسوسات اولا كلاهما
فكان السابع منه فقيد الاولية احترازا عن ذوي الخفة والثقل والان
حدوث الانفعال عنها مطلقا كاف في وجه تسميتها بالانفعاليات
اولا لا بحث في وجه التسمية الاطراد والجهة الكيفيات المحسوسة
لما تعلقت بالانفعال احدهما بالمتابعة تحقيقا او نوعا
والثاني بالتبوعية فلذلك نسبت اليه وسميت باسم
الامر الذي هو الجنس والعرض بان الانفعالات منها ما هي سريعة الزوال
امد سالم كحمرة ولم تعمل منه حمل اسم الكيفيات
المحسوسة التي يتغير سريعا لاجل علة المنكسر وقد قال
نفس من ان حيثها شي او الحلق السابق عليها بعينها لكن
نقصانها ومنه الكيفيات مقابس للانفعالات اعم
حجم من الا وايضا ان هذه الكيفيات بعض الانفعال ا
فالاولى ان الاجسام سمى كلها ان الاجزاء الصغيرة قابلة
للانقسام الوهمي دون العقلي وذهوا ان تلك الاجزاء مختلفة
الاشكال فالاجزاء التي يحيطون بها اربع مثلثات يكون
مختلف الاطراف مفرقة الاتصال العضو فيحس منها بالحرارة
والاجزاء التي يحيطون بها ست مربعات يكون غليظ
الاطراف غير مفرقة للعضو فيحس منها بالبرودة وكذا
الحال في الطعوم فان الجزء الذي يقطع العضو الى اجزاء
صغار ويكون شديد التفرق يحس منه بالحريف والجزء الذي
يكون سلاسة القطع هو الحلو وكذلك القول في الالوان
فان الجزء الذي يحصل منه شعاع مفرق للبصر هو
الابيض والذي يحصل منه شعاع جامع للبصر هو الاسود

وبعضهم

وبعضهم من احتمل ان بين الفوعين الشعاع الالوان
ان المتوسطة بين السواد والبياض وقال جماعة من
اجرى علوية م المتكلمين ليس في النار حرارة ولكن الله تعالى خلق الحرارة
في العضو عقيب مماسة النار وكذا الكلام في الطعوم و
الروائح والالوان قال الامام ان ثبوت هذه الكيفيات
من اجل العلوم الضرورية والاستدلال على الضروريات
عبث لكن المشايخ ابطلوا قول القدماء بوجوه الاول ان
الاشكال ملموسة اي مدركة باللمس في الجملة والالوان
والطعوم والروائح غير مدركة باللمس اصلا فالاشكال
مغايرة لها واعترض بالملموسية بانا ذكرنا السطح ما قيل
من انا لا نم كون الاشكال ملموسة بل الملموس هو السطح
واما الهيئة الحاصلة من احاطتها فغير ملموسة فان
قيل نحن لا ندعي ان الاشكال نفس هذه الكيفيات
بل نقول ان اختلاف الاشكال يوجب هيئات حاصلة في والمحسوس م
الحواس هي تلك الهيئات فقط ولا امتناع في ان يكون
اختلاف الاشكال بعد الآلة البصرية او آلة اللمس اثر اكو
وليس في الخارج كيفية محسوسة مغايرة لنفس الشكل
وما ذكرتم من الدليل لا يدل على مغايرتها بان تلك
الهيئات الحاصلة في الحواس ليست نفس الاشكال
لان الاشكال ملموسة والهيئات الحاصلة في الباصرة و
الذائقة والشامة ليست ملموسة واذا جاز وجود كيفيات
مغايرة للاشكال في الحواس جاز وجودها في الاجسام
الخارجية ورد هذا الجواب بمنع الملازمة وعلى تقدير
تسليمها يلزم جواز ثبوت الكيفيات في الاجسام الخارجية
لا ثبوتها فيها والوجه الثاني لابطال قول القدماء انه لو كانت
الكيفيات اعني الالوان والطعوم والروائح والحرارة و
اخواتها من انفعالات الاشكال ليست متضادة واعترض
بانه ان اراد بالتضاد التضاد المشهوري فلا نم ان الاشكال
غير متضادة بهذا المعنى وان اراد به التضاد الحقيقي
فهو في الكيفيات ايضا ممنوع لان الاطراف فيلزم مما ذكر
ان لا تكون الاشكال كيفيات من الاطراف بل ان تكون كيفيات

من الالوان الطراوة ويمكن ان يجاب عنه بان حس اللمس الكثار
ليس منه بلطافة وحسن واحساس بتلك الكيفيات
فيها لطافة وحسن فيتفاوت لطفا والمزاج لا يحصل
بدون تلك الكيفية اذ لا معنى للمزاج الا الكيفية الحاصلة
من تفاعل الحار والبارد مثلا التي يشتخن بالعكس
الا البرودة ويشتبر دبالعكس الى الحرارة لمن بالحقيقة
من حس الحرارة والبرودة فيكون كيفية ملموسة والطعوم
والروايح والالوان ليست من الكيفيات الملموسة
لكن معاني للمزاج فيرد بالحصول بانه لو سلم ان يكون فرد
عدم الخلو عن الكيفيات الملموسة لا انا نتم بالنسبة الى
كل حيوان الملموسات بيس اوايل المحسوسات لو جعبر
احد مسائل الخلق اللامسة من جميع الحيوانات وعلا يخلو
حيوان غير من الخلق وقد يخلو عن سائر الحواس اللامس
كالخلد الفاقد للشم الاربعة وكالخلد الفاقد لحاسة فرانه ن
السمع والشم في ذلك ان يكلف الحيوان باعداد البرجح للابدال
من الاحتراز عن الكيفيات المفسدة اياه وذلك بادراكه
فالحكمة يقتضي ان لا يخلو حيوان عن هذا الخلق واما سائر المسائل
فليس في هذا الرتبة من الضرورة لجواز الخلو عنها واعترض
بان جواز الخلو لا يستلزم وقوعه واما تلك الحيوانات
فجاز ان يكون شاميه ضعيفة جدا الا معروفه بالحق و
لو اكتفي بالاغلبية لكفى في وجه السمعية والبصر في الشامل ان والسمع والذوق م
الاجسام العنصرية قد يخلو عن الكيفيات البصرية والمسموعة
ولا يخلو عن الكيفيات الملموسة والحكم في ذلك الانفعال لزم
لا يتوقف على توسط جسم فلا بد ان يكون ذلك الجسم خاليا
عن الكيفية المبصرة والا لاشتغلت الحاسة بكيفية
فلا يدرك كيفية الجسم الا على ما ينبغي وكذلك الذوق
يتوقف على تكيف الرطوبة اللعابية بطعم ذي الطعم
او اختلاطها بالشيء من اجزائه والعاليات بالنفوذ
الى القوة الذائقة فلا بد من خلو تلك الرطوبة عن الكيفية
المذوقة والالم يحصل الاحساس التام بذلك الطعم
بل يحس بطعم مركب وكذا الشم يتوقف على تكيف بكيفية
بجسم

ذي الرائحة او يخلط باجزائه فلا بد من خلو ذلك الجسم
في نفسه عن الرائحة لما ذكرنا وكذا السمع يتوقف على
توسط جسم يحمل الصوت اليه فلا بد ان الملموسات كما
ان الملموسات اوايل المحسوسات يكون في نفسه خاليا
عن الصوت والا لم يحصل كما ينبغي او لم يحصل الاحساس
التام واما اللمس فلا حاجة الى متوسط حتى يلزم خلوه
عن الكيفيات الملموسة واوايل الملموسات كما ان الملموسات
اوايل المحسوسات لما عرفت كذلك هذه الكيفيات الاربع
اوايل الملموسات لثبوتها للبسايط العنصرية وحصول
المركبات منها بتوسط المزاج المتنوع عن هذه الاربع
لان تلك البسايط لا يخلو عن هذه الاربع اعني حصول
الحرارة والبرودة وما يتوسطهما وعن الفعل وحصول
الرطوبة واليبوسة وما يتوسطهما وعن الانفعال واما اللمس بيان
اللامسة فلا يخلو عنها تلك الاجسام او يكون بسيطه عند الاكثر
الى هذه الاربع الا انا ندركه باللمس اولا او بالذوق وما عداها
فلا يدرك بتوسطها وما فصل من ان الخشونة واللطافة والملاسة كان
بلا توسط فقد جاء عنه بانه من الوضع عند بعضهم
واللطافة يطلق بالاشتراك على معان اربعة القوام و
صور الاجسام لكن او اصغر جدا او سرعة التأثر عن
الملاقي والشفافية والكثافة يطلق على مقابلات هذه
المعاني وذكر بعضهم ان اللطافة بالمعنى الاول غير الرطوبة
وبالمعاني الباقية ليست من الملموسات وكذا الكثافة معناها
الاول عن السيولة وبالمعاني الباقية ليست من الملموسات
وقد مر تفسير الهشاشة واللزوجة وبيان الكلام في البلة
والجفاف والخفة والثقل بانه لو لا الاربعة مع ذلك
لجواز وجود كافي بسيط او مركب بلا سبعة فان الدوران
انما لا يفيد يقينا كليا عنه عن الوقوف بالحد او الوهم عرض
عليه بان المحسوس هو حرارات الحرارة مثلا لا ما هو بسيطها
الكلية فان الحس لا يعلم موقفها فجاز ان يعرف بالاوايل
انما هو الطرايف لو ادراك الاوايل بها بعد الحس لموقوفه
المهمة الكلية على الاقصود مثل في توكلها وان الصحيح اعرف
الجسم

بان الاحساس بحرارة الحار بعد معرفة ماهيتها
بوجه لا يمكن حصول مثلها من المحسوسات التي يتوهم صحتها
بل قصدوا انها من احكامها فالمقصود هو التعريف
لا التصور وذلك لان المعاني النفسية يذكر خواصها على مثلها
اصنافها لان الكيفيات اللطيفة لا يمكن تصورها الا عن قرائن
من غاياتها مع المتشاكلات فذلك اذا اثرت في الجسم المركب
الذي لا يكون بسائطه شديدة الالتحام وقد ينعكس
الامر كما اذا اثرت في الجسم البسيط كالماء فانه يحصل
بعض اجزائه المائية بالتبخير ويتصاعد الى مكان الهواء فيتخلخل
بعد تفرقت المتشاكلات وجمع المختلفات فالطبع
اقبل للتصعيد وذلك لان الالطف بما فيه اسرع من
المستحيل فيحدث من الحركة الى بعض صعود اجزائه فاذا
لم يكن الالتحام اجزاء المركب شديدا انفصل الالطف وتصعد
فالفعل الاول للحار هو الاحداث الحمة بالاعداد ويتبعه
التصعيد الموجب للتفريق ثم الاجتماع بعد ذلك يقتضي
طباعها ولما كان الحار مزيلا لما يعوق طبايع الاجزاء
عن مقتضاها نسب ذلك المقتضى الى الحار واذا كان الالتحام
بين الاجزاء شديدا فان كان اللطيف والكثيف قريبين من الا
عتدال ووصل اثر الحرارة حدثت حركة دوارة كما في الذهب
فان النار لا تعوقه لشدة التلازم بين بسائطه فاذا امال اللطيف
الى الصعود جذبه الكثيف الى الانحدار فيحدث حركة دوارة
وان كان اللطيف غالبا كما في النحاس الممزوج بالنوشادر
زنجفرة فانه ربما يتصعد بالكلية اذا وصل باثر الحرارة وان
كان الكثيف غالبا فان لم يكن غالبا جدا افادته الحرارة
تليينا كالحديد وان كان غالبا جدا لم تقو على تليينه اصلا
كالطلق والنورة الا بالحيل التي يستعملها اهل الاكسير
والبرودة بالعكس فانها اذا اثرت في المركب المختلف الاجزاء
اوجبت تكاثفها والتصاق بعضها ببعض ومنعت من
تفرقها فالحار يوجب بسائط الرطوبات المتحللة وتحليلها
وتصعيدها والبرودة يوجب انجمادها وتكاثفها وانضمامها
ولا شيء من العلم كذلك لان محسوسا بالذات بعد

المصعد البجوه

يدرك العلم بالحس بعد كما اذا احس بحرارة جسم علم
انه ليس بارد او فعدم برودته يدرك بالوهم التابع للحس
الظاهر وقد سبق بيان التعاقب بين الحرارة البارده والبروده
واما في الهوا البارد فللكيفية الفائضة من الكواكب النيرة مثلا الاشعة
يتقرر بحرارة الشمس دون حرارة النار وذلك دليل الحالة
الرطوبة كيفية بها يكون الجسم سهل التشكل والطوية تغيير لز
الى احد ما هو كذلك الشيئان كيفية يكون الجسم بها سهل الا
لتصاق بالغير سهل الانفصال عنه وقد اورد على التفسير الثاني
انه يلزم منه ان يكون ما هو اشد التصاقا ارطب فيكون العسل
ارطب من الماء وهو باطل وقد منع هذا اللزوم بان الارطب
ما كان سهولة الالتصاق والانفصال كان الالزام
منه ان يكون ما هو اسهل التصاقا وانفصالا ارطب لا ما ذكر
ولا شك ان الماء اسهل التصاقا وانفصالا من العسل
فيكون ارطب منه قال الامام لا شك ان الماء رطب وله وصفان
احدهما الكيفية التي بها يكون سهل التشكل بشكل الحاوي والترك
سهل الترك له والثاني الكيفية التي بها يكون سهل الالتصاق
والانفصال فان فسرت الرطوبة بالكيفية الاولى كان الهواء
رطبا وان فسرت بالثانية لم يكن الهواء رطبا فان النزاع لفظي الا
ان تفسيرها بالثانية اولى لاتفاق الكل على ان الرطب اذا امتزج
باليابس افاده استمساكا عن التفتت والهواء بالامتزاج
لا يفيد التراب استمساكا والا يلزم من تفسيرها بالاولى ان يكون
النار ارطب العناصر لكونها الطفها ولم يقل به احد وقد
يقال ليس في الماء والعسل سهولة الانفصال بل العسل
اعسر منه انفصالا فلو فسرت الرطوبة بالكيفية الثانية لم يكن
الماء رطبا وما ذكر من الاتفاق انما هو من العوام ولزوم
كون النار ارطب مدفوع كلام واجيب عن الاول بان
ان من ساحتين رطب الجوهر وصفا متشكلا وصفا منفصلا
فالاول ماله كيفية مسماة بالرطوبة تقتضي سهولة التشكل
او سهولة الالتصاق على الوارد له ما او الثاني اعني المبتل
ما جرى على ظاهره ذلك الجسم الرطب كالثوب المبتل الذي جرى
على ظاهره الماء فهذا الجسم الرطب الجوهر الجاري على

لما هو غيره تسمى بلة والرطوبة التي هي الثالث امن المنتقع

ما نفذ رطب الجوهر في اعماقه واعانه لينًا ما فالرطوبة بمعنى البلة

المذكور ليست من مقولة الكيف بل من جنس الجماد

بما بينهما تقابل العدم والملكة والمقصود بالذكر هنا الرطوبة

الكيفية لا الرطوبة البلة وانما ذكرت هنا للاشتراك الكيفية

في اطلاق لفظ الرطوبة عليها فلا يتوهم انها من الكيفيات

الملموسة واما تكون مقولة النعم الانفعالي هذا الحمل الآخر كيفية

مركبة منهما او مستدلة من اجتماعهما معًا وقد اعترض على قوله

فكونها من الكيفيات الاستعدادية بان كلام الرطوبة

واللين تهيؤ كله للانفعال وكلام اليبوسة والصلابة تهيؤ

محلها للاانفعال فلم كانت الرطوبة واليبوسة من الكيفيات

المحسوسة واللين والصلابة من الاستعدادية قال الامام فلنظر

في امرين انهما من الكيفيات الملموسة والمعنى كذلك الا ان

الخشونة والملاسة فان الخشونة عبارة عن اختلاف

الاجزاء في ظاهر الجسم بان يكون بعضها ناتئا وبعضها غائرا

والملاسة عبارة عن استوائها فهما من باب الوضع والكيف

اللين والصلابة وليسا من الملموسات اصلا لان اللين

هو الاول يعود ذلك الى ان اللمس يلمس الاول الحركة

الحاصلة في سطح الثاني سطل التقعر المقارن لحدوث

تلك الحركة الثالث كون مستعد القبول ذلك الامرين

والاولان الاول محسوسان بالبصر واللين ليس كذلك واما

الثالث فهو من المعنى باب القوة واللاقوة والصلب

مراد به امور الاول عدم الانحياز وهو عدم الثاني

الشكل الباقي وهو من باب الكيفيات المختصة بالكميات

الثالث المقاومة المحسوسة ويُسمّى بصلابة لان الهواء

الذي في الزق المنفوخ فيه مقاومة ولا صلابة فيه وكذا في

الرياح القوية مقاومة بلا صلابة الرابع الاستعداد نحو اللا

انفعال وذلك من باب القوة واللاقوة الى حيث

سطح مركز على مركز العالم اي ينطبق مركز العالم مركز

ثقله وهو بحيث لو حمل الجسم عليها للوقع ولم يميل الى جانب

وبعبارة اخرى هي بحيث يتعادل ما على جوانبها في الوزن

الاداهن الملك كيفية بانها استواها الاجزاء واكثرية كيفية بانها لعدم استواء وضع الاجزاء فانها يكونان من مقولة الكيف وضع الوضع مع

يسمى اللين

الى حيث سطوح سطحه على سطح مقعر فلك القمر ان سطح

سطحه على مقعره بل ان كان انتهاء الفلكيات فيما يلينا على

الوجه كما هو المشهور عند اصحاب الارصاد المقصود انطباق

سطحه على مقعره يلاصق الافلاك والفلك عقيب فيه لو ينطبق وفق

العناصر فالمقصود يستلزم الانطباق على مقعر الفلك الاقرب

السابق فلكل كان لم يتحرك الكثر المساوي المتصل بين

المركب والمحيط فتبين هذا القائم اذا كان سا في مكاني

النار والهواء اعظم من سا في مكاني الماء والارض والوضع

ان يقال ان الماء ثقيل مضاف فان فرض ان مس

ما سا للفلك العرش حتى والمقصر كالماء يتصل بمحدب

كرة الماء المكون وقد وضع مسا في مكاني النار والهواء والى

الارض محدب كرة الماء مما سا لمقعر الفلك ثم خليت والطباعها

تحركتا الى ان يلبس محدبها مقعر الهواء وقد تحركت القائم

السافر الى كانت بلغ الساعة الى من مسافة مكاني الماء

والارض صح ما ذكروا لا الا لكن لم يقم برهان على كون

تلك المسافة اكثر مرحلة والاشياء انما انشأه كون الماء

سا ملا لمقعر الجزء الاخطافيا عليه ومشتملا لمقعر بين راسنا

فيها والحراب انا اذا فرضنا كرة الماء الحسن مماس

مقوم

مقعر الفلك فان تحرك سطحها الاعلى الى ان يماس مقعرها

محدب للارض فقد تحرك في مسافة اكثر النار

الهواء والماء اذا فرضناها بحيث يكون مركز العالم

على محدبها فانه تحرك سطحها الاعلى الى ان يماس محدبها مقعر

الهواء فقد تحرك في مسافة مكاني للارض والماء وظاهر

ان المسافة الاولى اكثر من الثانية اذا فرض كرة الهواء

بحيث يكون مقعرها مماسا لمقعر الفلك او بحيث يكون مركز العالم

على محدبها كان حالها على عكس كرة الماء فيكون الهواء

ثقيلا بالعكس الى الهواء والهواء خفيفا بالعكس

اليه والحاصل انا نقول ان الماء بالنسبة الى الهواء خفيف وخفة

الهواء بالنسبة الى الماء فقط لا بهما بسا ركان في

الحال كل منهما على حصة من الشغل وخفة من الخفة الا ان

حصة الثقل في الماء غالبة على حصة الخفة منه والهواء

في الهوا على عكس الماء لصار احدهما بالعكس خفيفا
اما الارض ثقلا والاولى بالعكس الى الهواء لكن لئن يعود
لئن الماء ثقيل بالعكس الى عنصر وخفيف بالعكس
الى عنصر واحد والهوا خفيف بالعكس الى عنصر
وثقيل بالعكس الى عنصر واحد فالمسمى الماء ليس ثقيلا
مضافا والهوا خفيفا مضافا ولا يكونا تان الكان لم يسم
مضافا ثمن لما سيأتي من ان تضاد الاركان لتضاد الميلان
الى المتهي وهذا انما منتهى الحركتين هنا فلا تضاد بينهما
اذ اقليمتها الى الارض نفسها اورد عليه ان الارض
والهوا اذا اوضعا عند محدب النار تحليا وطبعها يحركها
نحو المركز وكانت الارض سابقة قطعا فيلزم ان يكون الهوا
ثقيلا مضافا وليس كذلك لئن يكون في الكرة السافلة
والمتقدة اي فصل انما يتم هذا اذا كان مساحة مكان
الارض والماء اعظم من مساحة مكان النار والهوا
فيلزم من هذا مع ما تقدم في التثقيل الاضافي ان يكون
كل واحد من ثانيهما اعظم من الاولى وانه يتحقق
وقد سرى مما قررناه هنا انه حاصل انه فصل لم يتقيل
المضاف بما يكون حركته بطبعه الى المركز وحركته عن المركز
والخفيف المضاف ما يكون حركته الطبيعية الى المحيط اكثر
من حركته عن المحيط لكان ظاهر الانتساه فان قطرة
من الماء اذا كانت عند المحيط كانت بطبعها الى
محدب الماء فهو يتحرك في مساحة مكان النار والهواء
واذا وضعت تلك القطرة عند المركز صعدت بطبعها
الى محدب الماء فهو يتحرك في مساحة مكان الارض والمسافة
الاولى اكثر من الثانية وحال قطرة من الهوا على
عكس ذلك ولا يكون سهل الحركتين قطعا واحدا
كما ذكره الشارح الا ان يعتبر مكان الماء مثلا اسفله
واحدا بحسب او اعلى الى النار كانت لا المحيط
اورد عليه انه اذا كانت النار والماء عند المركز
والحركة بالطبع نحو المحيط كانت النار سابقة فيلزم
ان يكون الماء خفيفا مضافا وليس كذلك

ان يكون في الكرة السافلة المتصلة الوصل انما يتم
هذا اذا كان مساحة مكان الارض والماء اعظم
من مساحة مكان النار والهوا فيلزم من هذا مع
ما تقدم في الثقيل الاضافي ان يكون كل واحد من ثاني
المساحة اعظم من الاولى وانه يتحقق وقد سرى لك مما
قررناه ان الميل لما كان الثقل والخفة من اقسام
الميل كان بيان حقيقتها لمباحث الميل مطلقا وهو الحس
وعبر في الشفاء الميل معنى الى ذاتي وعرضي لانه اما حقيقته
ما وصفه لهو ذاته الزام وبل ما كان فهو عرضي
على عكس ما وقع في الحركة والميل الذاتي معنى الطبيعي
والقسري والنفساني لان حدوثه في محله الحصول ان كان من
ما امر خارج عنه فلكل المحل الى مباين له في الوضع فهو قسري
كما في السهم المرمي وان كان حدوثه عن نائبه لا ما يسمه
وضعا فان كان هذا المؤثر اعني المباشر فاعلا على
نحو واحد بلا شعور فالميل الطبيعي كما في الحجر النازل
كذلك بل كان فاعلا متقنا اما الشعور كما في الانسان
او بدونه كما في النبات او كان فاعلا على نحو واحد
لشعور كما في الفلك فالميل نفساني والمراد بقوله والميل
هو العلة القريبة للحركة ان الحركة لا توجد بدون الميل وانه
سبب معين للحركة اسفا اثر بين علية وجود الحركة
لئن لم يكن هناك مانع والحركة سيجيء حلولها في مقوله
في اسباب لزم الميل ما لا بد منه في الحركة والحصة للحركة
لها مراتب متفاوته في الشدة والضعف وسيد الحركة
الذي هو الطبيعة او العاشر الى تلك المراتب على السوية
فيمتنع ان يصدر عنه ذلك الحركة من تلك المراتب الا لواسطة
امر ذي مراتب متفاوته بالشدة والضعف الصالح
لكل واحد من تلك المراتب حدود مرتبة معينة من الحركة
وذلك الامر هو الميل وبالحساب تقرر قوله والمرعة
والبطو واحدا بالذات وهو كتعبير قابل للتقطع و
الضعف الى قوله هو بعينه البطو بالعكس الاغبر كما سدرك
في الثاني وانا قيدنا المحل بالطبع او الطبر لان المحل

ما لاول فجاز ان يتصف بمرتبة معينة من الحركة بحسب
ارادته والترتيب على اعتقاده فلا تهمة بتلك المرتبة من الحركة
اياه واعترض على ذلك بان الميل القسرى يقبل الشدة
والضعف على مراتب متفاوتة بحسب الطبيعة او
القاسر الى حيث يها على السواء فلا يجوز ان يستند شى من
مراتبه الى الطبيعة او القاسر بل لا بد هناك من امر اخر
متوسط بينهما فان قيل يجوز ان يستند اصل الميل الى
الطبيعة او القاسر ويستند الشدة اليه والضعف الى امور
محللة اما غير خارجة كتحقق الطبيعة مثلا وضعفها واما خارجة
كرقة المعاوق الخروق وغلظه فلنا قبل الاستناد اصل الحركة
الى الطبيعة والاستناد لشدتها وضعفها الى تلك الامور المحللة
فلا حاجة الى الميل واجيب عن الاعتراض بان ليس المقصود
مما ذكر اثبات وجود الميل لانه مبنى على محسوس وكيف لا
فان انه ليس حالة في وجود الحركة فان الحجر المسكن في الهواء
يحس منه مدافعة ويعلم بالضرورة انها تقتضى نزوله
بل المقصود منه بيان الحكم في توسط الميل بين الطبيعة
والحركة واعلم ان وجود الميل في الحركة الاينية ظاهر وكذا في
الحركة الوضعية والكمية واما في الحركة الكيفية فلا وان وجد
الميل حالة السكون لا ينافى كونه آلة معينة للحركة فان
من احس بالميل حالة السكون علم بالضرورة كونه معينا
للحركة وذلك لان كلامنا في العلة القريبة لا في اراده الكلية التفسانية ن
على وجود الميل ورد عليه ان اللازم منه ان ذات شى من
الامور الثلاثة من الطبيعة والنفس والقاسر لا يكفى
وحده علة للحركة بل لا بد هناك من امر آخر لا يتحقق مع السكون
في علة الحركة بحيث وتحقق واما ان ذلك الامر هو الميل
فلا حصر لما في الحركة النفسانية ان الارادة وبيان الحالة الموجبة
او امر من المحرك بانه والحركة بسبب بيانه
او ان المحرك متشابه الاحوال والحركة بسبب كذلك لا بد
من متوسط فلا مناقشة والمثال والمحلل معلوم وان
يجوز ان يجتمع في جسم واحد ميلان ذاتى وعرضى الى
جهة واحدة كما ان ساكن السفينة اذا تحرك الى جهة حركتها

وال

وان حصل انصا كما اذا احد الى جهة فوجد حركتها او
لا يجوز اجتماع ميلين ذاتيين في جسم واحد الى جهة واحدة
لان المعلول له علل مختلفة ما الى تلك الجهة كالاول لو كان بصيره
ذاتيتان معا اليها لعم ربما اجتمع حلتانه بسببان فيوجد
مدافعة اقوى والحركة اسرع الى تلك الجهة فلا يجوز ايضا
اجتماع ميلين ذاتيين الى جهتين وهما المراد بالميلين المختلفين اذ لو
اجتمعا لزم ان يكون الجسم في حالة واحدة الى جهتين مقتضيا
بالذات للحركة المختلفة ويعلم بالضرورة لكونه متحركا اليهما
معا وذلك ظ في الحركة الاينية والوضعية دون الكمية والارادية
لجوازه بحصول المقدار المتساوى وان ذلك باليها جهتين
معا اما بتركان يشتهيا بضعا وجمعى والماكاني الجهات
المختلفة انحصر الميل الطبيعى في قسمين نحو ما اليه
الهابط نحو الثقل والاول الصاعد نحو الخفة واما
الميل القسرى والنفسانى فيختلفان بحسب الحركات
القسرية والارادية اراد الى ان الجسم العادل للحركة
القسرية لا بد فيه من مبدأ ميل ما بالطبع فيه ان اذا ان لعدم
مصادفة في مقاومة المقصود فاز الا انه ثبت ان الكلى و لزم
لو لا يعرف منه ثم وانه لا بد امر لها بالطبع سواء كان
طبيعيا او نفسانيا ما كان في قبول الحركة القسرية وقد يعلم
ان يغيرهما من الحركة القسرية والطبيعية يحتاج الى معاوق
خارج في المسافة ولذلك استدل بها على امتناع
الخلاء لان يعرض في القسرية يحتاج الى معاوق داخل
انصافها ولذلك استدل به على وجود مبدأ ميل
طبيعى في مواقيتها فله والفرق بالاستدلال ان الجسم
الخالى عن المعاوق الداخل اعنى مبدأ الميل الطبيعى
او الحركة بالقسر في مسافة محدودة فاما ان يقطعها في آن
وهو محال او في زمان اخر ما ذكر في بيان امتناع الخلاء ما
وما ذكرنا ما فيه من النظر في المسئلة هناك الكلام
سواء لان فلزم انه ان ليس شى يتحرك من ما
ويمكن ان يحصل ما ذكر في اثبات المعاوق بطريق ان الحركة
الطبيعية او القسرية لا تتم الا بمعاوق النظر لا الاكثر

بالمعاوق فاذا خلت عنه كانت حالته عند حدود السرعة
والبطء وان لم يرح هذا الناتم لا بعاث المعاوق الخارجي
بالحركة الطبيعية اذ لا يتصور مسافة معاوق داخلي كما علوم
يمكن لها معاوق خارج العالم يمكن فيها خلاف حدود السرعة
والبطء دون الحركة القسرية لجواز ان يكون لها معاوق داخلي
معه يتميز بها عند معو فلا يلزم خلوها عن تلك الحدود و
اما اثبات المعاوق الداخلي اعنى مبدا الميل الطباعي
فلا يمكن بالحركة الطبيعية فلو نحو ولا بالقسرية العالمية اذ لم
يمكن معاوق خارجي فقط تعين حدود الحركة القسرية لكن
المعاوق الخارجي لا بعال ان الحجة المذكورة في اثبات المبدا
الميل الطباعي فانه يوجد فرض المساواة في المعاوق الخارجي
اعنى قوام مائي المساواة كالاحجمي لانا نفرض اعترض عليها بان
الحركة عديم المعاوق تلك المساواة يقتضي مقدارا من الزمان وحركة
ذي الميل تقتضي زمانا ازيد منه لكن ذلك المقدار من الزمان
انما هو بازاء الحركة في تلك المسافة والزائد عليه بازاء
المعاوق الداخلي فحق الحركة خفيف الميل يكون في تلك المقدار
من الزمان مخلوطا مع شيء آخر من ذلك الزايد لاجل المعاوق
الداخلي على ما تقتضيه النسبة بين المعاوق الضعيف والقوي فلم
تخل عنه بالعدم من ان جملة الحركة لا تقتضي سوى الزمان
والالم يوجد في الابقية الاسرع لها حق خط حدود السرعة والبطء
لا بعينها والا لم يوجد مع حدا اعود لا بالفاعل اعنى الطبيعة
والقاسر اذ لا تفاوت فيهم ولا بالقابل بل بالمعاوق و
الا لم يكن لا ان المقتضي فيها لذلك القدر من الزمان هو الحركة
المحدودة لكن العاورة من ذلك العاشر حتى لا معاوق
معه جميعا الواقعة في تلك المسافة المسماة على مقدار من
المعاوقة فلقائل لم تصور مثل الحركة المعقول لعلى
العموم لا يتصور وقوعها في الخارج لكن القدر من الزمان
ويتعين لها حد من تلك الحدود وقس على ما ذكرنا الاستدلال لا
بالحركة القسرية على امتناع الخلاء مع فرض التساوي في
المعاوق الداخلي وبطلان الحركة الطبيعية يستدل بها على بطلان
المعاوق الخارجي بعدم الراء الحركة القسرية يستدل بها على

اذام

احد

احد المعاوقين لا بعينه ما ذكرنا من اثبات الميل على الاول
الحكم بعد ما ذكر من مباحث الميل انما كان على الحكم
الا انه مباحثه على اراء المتكلمين فانه كمن الآن ويجوز لهم
بحسب كل جهة اعتماد وذلك لان لحسب كل جهة يكون ممنوعا
على المعاوق تلك الجهة والاعتمادات المتقابلة اي المحدث في
الجهة يمتنع اجتماعها في محل واحد لا مساواة اجتماع المثلين واما
المختلفة اعني التي ليست جهاتها متقابلة فلا يجوز ايضا اجتماعها ان فسر
الاعتماد بنفس المدافعة اذ يمتنع بالضرورة ان يحصل في جسم
مدافعتان لجهة وتنحيه عنها وان فسر بمبدا المدافعة جاز الاجتماع
كما في الحجر المرمي الى فوق وانه لكان الحجر الاكبر ابطا من
الاصغر اذا رميا الى فوق بقوة واحدة لان مبدا المدافعة
في الاكبر اقوى واستنع حلول عرض واحد في محلين فكان الاعتماد
كذلك فما قيل ان محل لا يبرهان عليه هذا الاستدلال لا يتم
على راي ابي هاشم فلا يكون الاعتماد الا في محل واحد
لا متفقا على بين المعتزلة والمختلفة للمعتزلة اختلاف في ان ما ذكر
ابو هاشم تام عندهم بعضهم يقولونها ونقل ذلك الحركة السالبة فقط
واقوام يجوز القيام بمحلين بين السالف ثم الاستدلال
على راي الاصحاب على ان العالم مقدر وان اتفاق جمهورهم واما
حدوث تولد الاعتماد للاكوان كالحركة وتولد الاعتماد
للاعتماد في محله وسائر ما ذكر مبني على القول بالتولد وفي كل
لم في تولد الاعتماد اختلافات لا فائدة في نقلها الا اعتماد
على بنى اسسا فلنعرض عنها ومن الكيفيات المحسوسة
المبصرات قالوا الامور التي تدرك بالبصر مطلقا هي اللون و
الضوء والاطراف والحجم والعدد والوضع والشكل والتفرق
والاتصال والعدد والحركة والسكون والملاسة والخشونة
والشفيف والكثافة والظلمة والحسن والقبح التشابه
والاختلاف وهذه امور راجعة الى ما ذكرنا والترتيب داخل
تحت الوضع والنقوش كالكتابة وغيرها داخلة تحت الشكل
والاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر تتعلق بالشكل
والكثرة والقلة تابعتان للعدد والضحك والبكاء داخلان
تحت الشكل والحركة والبشر والطلاقة والعبوس والتقطيب

كاحال علم بوله

داخلة تحت الشكل والسكون والتفرق يدرك الطرد من
التشكيل والملمس من التماسك واما المدرك بالبصر اولا
وبالذات عند الجمهور فهو اللون والضوء وهذا اعني المبصر
بالذات عند الجمهور هو الذي علم من الكشف الحسي دون
غيره وتلك كيفية ما ليس من المبصر اولا بالذات ولكن
الالوان في ذلك كالاشياء ومنهم من زعم ان المبصر من
من المبصر اولا هو الضوء وابصاره على ابصار غيره واثره
ابصار غيره على ابصاره وذلك هو الضوء لا غير لان اللون
يتوقف ابصاره على وجود الضوء وابصاره فلا يكون مبصرا
اولا والكل من اللون والضوء طرفان اما طرفا اللون فالبياض
والسواد كما ذكره واما طرفا الضوء فما الضوء الاضعف
والضوء الاقوى اما الحسن من اختلاط الهواء يعني ان
الثلج مركب من اجزاء شفافة جدية متصغرة جدا وليس فيها
نار يؤدي الى مزاج يترتب عليه لون بل هو اختلط تلك الاجزاء
هواء وأشعة ما يعبه من الاجرام العلوية ويتعاكس تلك الاشعة
من سطوح بعضها الى بعض ويتراكم الاشعة بعضها على
بعض والشعاع المنعكس يشبه البياض فان الشمس
اذا اشرقت على حوض من الماء وانعكس شعاعها الى
جدار غير مستنير يرى في ذلك الشعاع كأنه لون بياض فاذا ادى الى
الحس الشعاع المتراكم على تلك الاجزاء يغلط لعدم الفرق
بين الشيئين وشبهه فيحكم بانه بياض فالامر المحسوس
في الثلج موجود في الخارج الا انه ليس بياضا فيكون البياض
في الثلج متخيلا لا متحققا وكذا الحال في الزجاج المدقوق ناعما
هذا اولى من الثلج لعدم تحقق البياض فيه لجواز الحصر بين تفاعل م
الاجزاء المائية والهوائية في الثلج امتزاج يحصل لوجود اللون
ولا يتوهم ذلك في الزجاج لان اجزاءه يابسة صلبة لا يلتصق
بعضها ببعض فلا يجري بينها فعل وانفعال وعدم عدم غور
الضوء في عمق الجسم فانه اذا لم ينفذ الضوء في اعماق الجسم
يبقى سطوح اجزائه مظلمة فيتوهم ان هناك سوادا واولى
ان النبات اذا ابتلت مال الى السواد وما ذلك الا ان
الماء يحجب الهواء ويشغله كمنفعة الهواء حتى يعدمه

الضوء هو ان لم يعد كان مبالك بنوع ظلمة والحق ان
السواد وله قال الامام ان وجود بعض الالوان معلوم بالضرورة
والضرورات لا يناظر فيها وعللها بل يناظر فيها فانه يرى
بعد التسلق الى يوى البياض المحض بعد ظهور النار ساتر
سابقه الاسود ان ذلك البياض المحض قبل الحجة مع
ان الهواء قبل الطبخ كذلك لا يكون مخالطه الهواء سيما التحر
البياض بل يجوز ان يكون سببا لحمر وانتشار الجوهر واللون
لحصول المزاج التام المستحسن فلا ان عدم حصول المزاج وما ذكر
من الاختلاط جواز ان يحدث بادنى امتزاج مزاج ضعيف
يترتب عليه ما ليس قوله لعامته الحق هو صحيح والاولى
لا يتواردان علمه هو امتناع الاجتماع والحق عالم الخلاف
سيما فيما ميضا ولو معا واجتمعا وكل ان يفضل العادي
بامتناع الاجتماع مع جواز التوارد وحسب لانه لخلو عنهما
كما يخلو عن الحركة الصاعدة والهابطة فيكون ضدان في
الى اعتبار وهذا اكثر في الفضاء والحق كما في حال صاحب
العامل ان السواد والبياض يجوز اجتماعهما اذا
اجتماعهما اجتماعا بحسبها لا يكون محالا واما لا اجتماعهما
بطريق الاختلاط اعني ان يختلط اجزاء صغار سود باجزاء
صغار بيض اختلاطا شديدا بحيث لا يتميز كل الاجزاء الصغيرة
جدا بعضها عن بعض الى الحس فيرى ان ذلك مساك لون متوسط
بين السواد والبياض هو الغبرة فلان هذا الاجتماع لا يسلمه
العقلاء ابعادا واتصالا ما ذكره من الدليل لاستيفص على بطلانه
واراد ببقاء الكل منهما او احدهما على صرافته ان يكون على بعد الا
جتماع حال الكل منهما او احدهما عند الحس كحاله عنده في
زمان الانفراد فيصح ما ذكره من انه يلزم على الاول ان يرى
الجسم في غاية السواد وفي غاية البياض وعلى الثاني ان يرى
في غاية احدهما والآخر ومعلوم ان ذلك اللزوم مع لان الكل منهما او احدهما م
انما يرى في الغاية اذا كان منفردا واما اذا كان مجتمعا مع
غيره فلا يرى الا صورة مركبة منهما لان الذي لم يقو على
صرافته وذلك لانه لما كان حال احدهما عند الحس في الاجتماع
كحاله عنه في الانفراد وجب ان يكون سبب الاجتماع سببا

او بسائط معبر لها لما وجب ان يكون الآن فرايضا باقيا
على حاله واو لعس كذلك لم يكن ممتنعا مجتمعا مع الاول
وهو خلاف المقدر   واما الثالث فلانه لا يدل
عليه انه لا يلزم من عدم رؤيتنا شيئا منها على ما هو التي كانت
بأسره عند الحس حال الانفراد انتفاؤه في الغاية بل جاز
ان يكون بالنحو بين معا ويتركب منها الوان آخر متوسطة بينها ويكون
المدرك بالحس ذلك اللون المركب دون كل واحد منهما او اقول ما
فان الظلمة مانعة عن الابصار وذلك لان الظلمة امر عدمي
لانها عدم الضوء عما من شأنه ان يكون مضيئا والعدم لا يكون مانعا
بل مانعا واذا لم يكن عدم رؤية اللون بسبب المانع وجب
عدم وجوده لعدم موجب في نفسه واجيب عنه بان الضوء شرط
لرؤية اللون فانتفاء رؤيته في الظلمة لانتفاء شرطها لا لكون
الظلمة مانعة منها والعدم المؤثرية [illegible] فان قال السيد الضوء
شرط الرؤية والا لما راى من في الغار جالسا او قائما في الخارج
نارا لان الهواء المتوسط بينهما مظلم واجيب بان الشرط
هو الضوء الواقع على المرئي دون المتوسط هذا هو المشهور
في تقرير الكلام في هذا المقام واما استدلال الشارح على
ان الظلمة ليست مانعة عن الابصار بقوله والذي يدل على العارض
فمنعه انه لا يلزم ان يكون الجالس في الظلمة الواقع على المرئي
لا الواقع على المتوسط بين الرائي والمرئي فينبغي ان يقال لا
اولا ثم يتنزل ويقال وان سلمنا ان الظلمة ليست مانعة
مطلقا فلا نسلم ان عدم رؤية اللون لعدمه بل لانتفاء شرطها كما ذكره
قوله والحق ان اختلاف الالوان بحسب شدة الضوء وضعفه
اذا وقع [illegible] جسمه بكونه ملونا بلون مخصوص كالعاج مثلا اذا وقع
عليه ضوء ضعيف ترى كأنه [illegible] ضعيفا ثم اذا وقع عليه
ضوء اقوى ترى [illegible] بياضه اشد [illegible] المقامات المتفاوتة
في الشدة والضعف مخالفة بالماهية كما سيأتي لوجد لكل منها
مع مرتبة من مراتب الضوء مناسبة لها كما في العين والضعف
ولا يوجد مع غيرها من تلك المراتب فيجد لكل منها
مرتبة من مراتب الضوء شرط لوجود اللون المحسوس معها
فاذا فقدت الالوان كلها انما ظلما يحدث منها [illegible]

واذا وقع عليه ضوء اقوى ترى [illegible] اشد منه

الكثير

مراتب الضوء باسرها [illegible]

علم و

يعلم منه الاحتمال ان يقال ان اعطاء اللون المحسوس في
مرتبة من الضوء عند انتفائها بالمحسوس لا اعطاؤها بل
لا مراة الا بحضور لنا وانفعال ان يكون للون طبقة غير شأن
لشيء من مراتب الضوء فيوجد تلك الطبقة في الظلمة فيوجد
اللون في ضمنها الان الحادس يحكم بما ذكر بما هو اعتبر

الهيثم

ما ذكره ابو علي ابن الهيثم القائل ان يقول الحس في الظلمة
المذكور الا التفاوت في جلاء اللون الواقع بالشخص
عند الحس بحسب مراتب الضوء فان اللون الكامل الذي كان
وظهوره عند الحس بواسطة الضوء فاذا كان الضوء
ضعيفا كان انكشافه وظهوره ضعيفا واذا قوي الضوء
قوي الظهور والانكشاف فيتوهم تبدل الالوان
بدل المكشوفات وقد يقال ان الواصل الى الحس المشترك
تارة هو اللون مع ضوء ضعيف واخرى هو اللون مع
ضوء اشد منه وان كان المجموع الواصل الى الثاني بسبب
شدة الضوء وقوته اوضح واتم من المجموع الواصل الى الاول
يتوهم ان اللون في الثاني اشد منه في الاول لكن اذا تأمل
تأملا شافيا تميز اللون عن الضوء فيهما واتضح ان اللون فيهما
واحد والمختلف هو الضوء هذا واما قول الشارح في
ولا وجود للصور المشترك بين الالوان المختلفة بالحقيقة [illegible]
وظاهر تقرير هو انه يقال جاز ان يكون الحد المشترك بين
الالوان المختلفة باعتبار الحاصل في اكثر الضوء فيها المطلق
الموجود بل خصوصيات [illegible] وتعرض الجواب بان الحد
المشترك اما ان يكون جنسا او عرضا عاما ولا بقاء للجنس
مع انتفاء الفصل ولا للعارض مع انتفاء المعروض
فان قلت بعد حصول خصوصيات اللون واشتراطها بمراتب
الضوء لكون المضوء لان اللون لا يوجد الا مع خصوصية ما
فاذا انتفى الضوء مطلقا انتفى جميع الخصوصيات فينتفي
اللون مطلقا والا لوجد بدون خصوصية فلا حاجة الى التعرض للوضع
والتوجيه لجواب قلت ما ذكره هو ذلك المعنى لكن مع اشعار
بحال   والضوء واللون مغايرا احدهما الآخر
ستعلم في الحس وذلك لان الحس لا يقص الا لا يسع اذا

ووقع عليه ضوء الشمس شهد الحس بوجود شيئين على الجسم
احدهما ظاهر بنفسه للحس والاخرى هو له بسبب كالاول
وزعم البعض ان الضوء ليس امرا موجودا زائدا على
اللون بل هو عين ظهور اللون في الحال المذكور ليس على
سطح الجسم الا لون بياض او سواد ظاهر للحس والنور
الظهور المطلق مثل الضوء والخفاء المطلق مثل الظلمة
والمتوسط بينهما مثل الظل وبعد [...] النظر بحسب مراتب
القرب والبعد من الطرفين فاذا انطوى الحس من سطح الظهور فاثره
ثم [...] ان الظهور لا يكون من [...] برتبة و
بعدها وليس الامر كذلك والسبب في ذلك هو ضعف لديه
الحس والسبب لو علم بان ظهور الاشياء اللامعة بالليل
اقل من ظهور السراج بكثير فالحس لما ضعف في الظلمة
وكان لكل الاشياء ظهور ليس لغيرها ظن ان الظهور
كيفية زائدة ثم اذا تقوى بنور السراج و[...] تلك الضياء
لم ير لها لمعانا وكذلك يذهب لمعان السراج في ضوء القمر
قال الامام لا يجوز ان يكون لما ذكره [...] في اختلاف احوال
الالوان [...] لكن ذلك يدعي ان الضوء كيفية موجودة
زائدة لان البياض والسواد قد [...] في الضوء
ويختلفان [...] غيرها في الاختلاف اشتم اكره
واعترض عليه [...] المهية ان ظهور ما عند الحس
[...] اما [...] الحس [...] البلور او الماء اذا
كان في ظلمة ووقع عليه ضوء يرى ضوء [...] اللون
فلا يكون الضوء ظهور اللون وكل من اللون والضوء
قابل للشدة والضعف لاشتداد الالوان وضعفها
[...] الاول [...] اجزاء
[...] بحيث لا يميز الحس
فيرى هذا الابيض اقل بياضا من الابيض الذي ليس كذلك
ولما كان مراتب هذا الاختلاط كثيرة كان مراتب
البياض في القوة والضعف ايضا كثيرة الى ان
يجتمع في محل واحد [...]
لاستحالة اجتماع المثلين [...] ان يكون البياض الضعيف نوعا

محالفا للبياض القوي [...] وليس على [...] وهذا الوجه
ولا على [...] لكن يعلم بطلان التفاوت في السواد ايضا
[...] وعلى ان السواد [...] ما بينهما [...] السواد [...]
ان [...] بالسكون من عوارض ما [...] عليه فيكون الاختلاف
السواد الشديد والضعيف اختلافا بالعوارض لا بالمهية
والاسود [...] على اختلاف ما بينهما بان السواد [...] في
محل [...] الشدة او الضعف [...] في محل آخر فيكون
كل منهما [...] لجواز ان يكون كل منهما
مشتملا [...] في المهية فان قيل [...]
[...] هذا الدليل بعينه جار في الامر الخارجي لان جميع
الحركات متساوية في ان [...] زمنا [...]
[...] ولا [...] على الحركات
[...] فلا يكون للامر الخارجي [...] السؤال [...] الحركات
[...] فان منع استلزام تساوي الاثار
في [...] الاحوال لا [...] في الامر الخارجي
كان المنع مشتركا والجواب عنه [...] الحركات
[...] اذا كان من لوازم [...] ان
الشدة لازم لمهية الشديد والضعيف لازم لمهية الضعيف
[...] ان يكون [...] العرض الجسم
[...] لاجتمع [...]
لا [...] الشديد والضعيف [...] المهية [...]
في [...]
وفيه نظر لانا لا نم ان الضوء اذا كان حسيا محسوسا
كان [...] الاجسام الملونة
دون [...] البلور او الزجاج الشفاف
يزيد [...] على قراءة الخطوط
الدقيقة ويمكن ان يجاب عنه بانه لو كان حسيا محسوسا لم يكن
[...] ضرورة [...]
الحس به اولا يرى انه اذا غلظ صفح البلور او الزجاج
[...] يلزم [...] ازدياد

محالها

يوجد الجسم القابل للضوء او ذلك لان الجسم الذي هو الشفاف
اذا استضاء بالجسم المقابل له فلابد ان يوجد ضوء منه [illegible]
فيلزم الهواء اولا او لابد منه بل بالضوء سطح المتكون
ولكن الجسم المقابل له حينئذ يصير ضوءا بارزا عنه وذكر
بعضهم انه يجوز ان يكون الضوء الظاهر في سطوح الاجسام
الكثيفة عرضا وما يظهر على سطوح الاجسام الكثيفة هو
والاسود اولى بالجزم انه لا يظهر للحس لغاية لطافته ولذلك
يحدث في مقابلة الضوء الا فيما هذا الضوء
سائلا يظهر انه في ... [illegible] ... فانا لا نجوز
ذلك في الجسم المحرك [illegible] ... ذلك هو عند
العقل والضوء اولى ... هذا القسم للضوء الوحدي
الذي الحاصل في ... الجسم الذي من شأنه الضوء
اذا اسرع ... يدرك منها ... على الحالة المدركة
حيث موضوع في الخارج منبسطا على السطح المضاء ...
... الاجرام الصوافي البيض ... الابصار
... سواد كما ... اذا انطبق العينان او اذا نظر
الى الماء العميق الصافي الذي لا يدرك قعره ...
... الجسم القابل ... هذا الضوء الخارج في كونه
... الحالة المذكورة ...
... الاشتراك ... هذا الا ... بعد ...
... على المعاني ... المشتركة والاصوات
ولا ينافي ذلك كون الاصوات ... الاول ...
الانسان ... وقد يحصل الصوت
بسبب ... الاجسام الصلبة
وربما قالوا هو القرع او القلع وسببه القريب عند الاول
فقالوا هو التموج والدليل العام ... هذه الاول ...
الامور اعني الجسم الاصطكاك والقلع والتموج ...
واما ما هو الصوت ...
والاصطكاك ... والقلع ... والتموج ... والصوت
ليس ... ولا ... بل هو عبارة عن الكيفية

الحروف لكانت ... في الهواء ... في ...
حصول الصوت ... التموج الهواء الخارج ... الهواء
الخارج من الحلق والالات الصناعية ... بقطع ...
... الاقرع الغليظ ... على ...
... الهواء ... حركة ...
والسماع ... التموج في جميع الصوت ...
... السامعة ... الهواء الذي في ... اذا
تموج ... العلم ... صوت ...
... تموج هواء ... الى ... التموج
الهواء الذي في ... الصوت ...
الجلدة العصبانية المفروشة على مقعر الذي ...
السامعة فيدرك ... لما ... الجهة ...
الجهة ... الصوت ... وصل الينا ...
الصوت ... خارج ... وسمعناه ...
... السمع ... في جهة ... حاله ن
... تلك الجهة ... الهواء الى الجهة ...
الهواء ... تلك الجهة ... الجهة ...
لو ... الصوت ...
الهواء ... الجهة ...
... الصوت ...
... الهواء ...
لان الصوت لو كان موجودا ... الصوت ...
... الحروف ...
...
...
...
...
على ان الحروف ليست اجزاء الصوت بل من عوارضه المفارقة
او قد يوجد صوت لا حروف هناك فلا يلزم من عدم
الحروف عدم اجزاء الصوت ...
... الحروف ... الدليل ...

بما ملاصق لمن كان هو بما هي المصوت يحصل الا في الهواء
الحامل للصوت فيسمعه لم كان من كان بعد ابعد فيسمع
ذلك الصوت بعينه موضوع بان يسمع البعيد مثل المسموع
القريب لا ضيق شخصيا في كل هواء من تلك الاهوية متولدة من
تموج الكل وصوت مثل الاول حتى يعرف و... وصول الصوت
الى السامع ليس بان هواء واحد بعينه حامل الصوت و... القطع
المسافة الواقعة بين المصوت والسامع بل بان يتموج الهواء الاول
يلي الهواء الحامل بما يموجه ويحدث فيه مثل ذلك الصوت وهكذا
الى ان يصل الى السامع فلما كان الهواء القابل على هذا الوجه
فان المقاوم لما رد الهواء المتموج الى خلف انعكس كما
القلع تموجه ورجع بما او له ما يلقى في عموم المنعكس كما لا
الهواء معه كما يلحق في عموم المتصل فيحدث ان كل متموج منهما
الهواء حادث في ما يموج قبله وهكذا الى ان يصل الى السامع
واذا كان المقاوم من سائر المصوت بالصدى بحيث لا يتميز
احدهما عن الآخر فيسمعان مثل انه صوت واحد ولذلك كان
صوت المغني في البيوت اقوى من صوته في الصحراء
الصوت يعرض له اي الى الاصوات المعاكسة في الحلق او في الفم
يعرض لبعضها هيئة بها ذلك البعض عن باقي الاصوات المشاركة له
في الحدة والثقل تميزا في المسموع وذلك الهيئة ... مسموعة
والحروف ... الصوت ...
معها او عوارض ... يشارك في الحدة والثقل ...
فانها او ... مسموعة ... العبر ...
هذه ... تميزا في المسموع ... الطول
والقصر لكن ... او المواجه ... اضافة
كما ... لم ... الكيف ... عنها ... كان
بان ... الواقع في
... ثم ...
آلتي ... الزمان ...
... بالطول والقصر ... الحال
اعني طوله وقصره ... سمعا او ... الصوت
الحرس بالسمع ... ادراك الوهم ... الحس الظاهر

احملا الصوت ره

مد بعوم ... الصوت ...
الواسطة لا ... المعاني ... المسلم بالجملة ... قال الامام واما
... الاصوات ... والحاصله فغير ...
المذكور في ... الاول ... الى الاحرار ...
... الوصل ... منكر ... الصوت
بل ... الاصوات ... او ... واما على
... السمع ... الصوت ... في المنهج ...
والحرف اما ... الصوت ...
ومن ... غير ... ما ذكره ...
مطلق ... الصوت ... الحسن ...
الا ... بالصوت ... الصامت ...
... حلو الحلق و
السكون ... الاجسام ...
... الصوت ...
... الصوت ...
العاص الصوت ... الصوت ...
... الحركة ...
... الصوت ...
... اذ ...
الحركة ... الصوت ...
على ذلك الصوت والحرف ...
... البسط ...
الوجه والحركة ...
من ...
المتكلم بالحركة ... التكلم ...
المسموع ... الحس ...
ثم ... الابتداء بالساكن ... الصوت ...
موقوف على ... الصامت ...
على الصوت ... لا يلزم من ... الابتداء
الا ... للصوت ولا يلزم ...
اعلم ان ... المتكلم ...
للعلم

والارادة والكراهة وسائر الصفات المشهورة والمعرفة بعد ذكر
وقالوا اذا صدر من المتكلم خبر لمماثل عليه اشتمال آل العباد ثم
على ثبوت الصفات الالهية انتقالا من طرفي الخبر ثم ثبوت تلك الصفة
او اسنادها في الواقع والاخبار لما ليس الا ما حصل الاعتقاد فيه للعوام
واذا صدر عنه امر او نهي ومثل ذلك من الكلام الصادر عنه ثم اراد
او كراهة قائمة به متعلقة بالمامور به او بالمنهي عنه وليست
الارادة والكراهة ايضا كلاما حقيقيا الا ما حصل التلفظ وثبت
على ثبوت الصفة في اقسام الكلام لهم لا يتكررون مدلول الالفاظ
سوى ذلك اعراضا وصفا وما باحقيقة المتكلم حتى يكون حاله
مستلزما لحكم يكون الالفاظ المستعمل في الكلام فعلها لا يدل على معنى
اصلا مع انه ليس المتكلم الذي ليس كلاما حقيقيا سوى تلك
العبارات واما ثبت الشاعر واما الاعتقاد ثبوت كلام نفسي
بمعناه واما لان المقصود الاصلي من الكلام هو الدلالة على
ما في الضمير وبهذا الاعتبار يسمى كلاما ما طلق اسم الدال
على المدلول وحصره في معنى ما على ان ذلك هو حاصل ما له فكانه
هو المعنى لا من تلك الالة والاشارة يدل على ان قبلها حاصل
الخبر الا انه معان للعلم قائمة بنفس المتكلم وان لم يكن الفعل
او تركه مقارنا للارادة والكراهة كما ان الجارى المعنى لا الى ما هو المراد
ومن المكتسبات الحسية انه يندرج في الصفات اذا ثبت الشيء
بان الحار والبارد والحسية المكتسب من كل منها يعلم لا ترك
ثبوت الشيء من جهة الشيء والصفات الاصلية بالشدة والضعف
لا يعني الاصل والنوعي فالنوع الطعوم الايكاد يتحقق على
وان لم يتحقق بالمعنى العموم من نوع واحد اذا اختلف منها
الا ان الشدة والضعف فان الحاصل بعض على اللسان حريف و
العفص فانه يحصل وباطنه والصفات الحاصلة العامة في الموازنة الى البرد
والكيفية للمتوسط بين ما بعد والصفات المتوسطة من غاية الحرارة
والبرودة من ساير الطاقة الكائنة من محسوس والصفات الكافور
من بارد والعسل حلو حار والملح وسم حار والفلفل مثل ساير
الطعوم كلها واحد لا بد ان كان عليه وقد زعم المراتب الطعوم
على الموافقة المراد ثم الملوحة لا لو امداد على ذاته اللذة على
المراد ان الملوحة الحاصل بالعرق الذي تستحيل من الملح المالح او الى

ادله

لو ريد الطعوم العفوصة التقبض ثم الحموضة ام الحلو يتغير الالوان
بالعفوصة ثم اذا اعتدلت قليلا بانحلال الشمس مال الى القبض
ثم الى الحموضة لكن الحامض مع كونه اقل برودة كان اكثر من الشدة
فوصفه بلطافة احسن من يطعم الى ان يطعم بسيط ولهم بحال الطعوم
المذكورة ولذلك عند قسمها تاسعا واذا لم يحصل بسيطا او حصل
واحدا المذكورة كان لبسائط الطعوم ما به كما فرح في الجمع
وغير ذلك قوله في الخفض هو لعلم الصفات الاولى والحمض دواء
معروف هو شجر من كل الصحراء عند الاطباء هو شجر ما عرج بحصان
زوراقة والطبخ حتى يتحقق العسل ويخلط بعكر الزيت مثل
الصابون قوله كل الزواق قوله ولا اسماء الانواع الا من جهة الموافقة
والمخالفة وقد يعبر عنها بالصفات بالاضافة الى محالها كرائحة المسك وزاكية
العنبر وقد يشتق لها اسماء من الطعوم المقارنة لها كما يقال رائحة
حلوة ورائحة حامضة قوله وفي الكيفية الاستعدادية المشهور انها
نوعان اما نحو اللاتعقد او الشدة كحوال النفوس كالصابون والسكر المتشبه
لان القوة مثل المقاربة يتعلق باجرام بل لا انه العلم بمثل القطن
ثم القوة اللونة على امتلاء العلاوة وهذا من الكيفيات النفسانية
ثم كون الصفات بحيث انه عطوبة والعلاوة وهو في الجملة من الاستعداد
نحو الانفعال على سبيل ثم ذلك واذا ورد ما لم يحق العدد المشترك
من القسمين المذكورين علما على النفي مترجح بالتعاضد في احاجات بحوله
والاصول فان قلت لما اعتبر في كل واحد من استعداد العامل
للانفعال واللاانفعال الشدة والترجيح فيها عن ما اصل العقول
فيما قالوا على المتساوي المذكورين ثالثا قلت معنى كون الشيء قوة
لا يجوز كيف يمكن ويصح الحمل من ذلك الاول وهذا امر اضافي لا بد
ان يعتبر فيه ذلك الشيء ثم قد لا يوجد فيه امور متساوية لا حاز ذلك
المتصور بالتسوية الى المتقابلين ذهابا وعدما فيكون الامر هي المسماة
بالاستعداد لكنه ما صار العقول من باب الامكان الذاتي وامر اليه
المتصف لون الصور وبعده من باب الاستعداد فكون الشدة
المستلزمة للرجحان معتبرة في الاستعداد وان كان بعض
الاستعدادات من جهة اللاانفعال وبعضها للانفعال وهذا مثل
ما عرفت في العالم لكون الاستعداد من مطلقها لا لوسط معتبرا بالشيء
بعض بما من احدهما وبعضها من الاخر ومطلقا وهو من الوسط ما لا يسوغ حتى لا يصح الا ذا

بخلاف الحكم الملازم خطاء ومثال البحر **قوله** لان الكلمة الواقف بالبحر
لو مدلكوحا لان الصمه الى سار احد وكالكور حال الاتفاق الحكم صار ذلك
على بعينه الملكة فالنسبة بينهما كالنسبة بين الشباب والشيخ **قوله** فانه
اراد بالمبادى ما يتوقف عليه اذ فسر الشان بالمسائل الزوال
وحينئذ لا يحصل العلم اليقيني الا في الضروريات لان النظريات في العقل
الا متوقف على مبادئها فيشكل فيها بالتشكيك بل لا حكم فيها بالخلاف
فى المبادى بين الزوال لم يكن بحال التقليد مطلقا لانه لا يحكم
بين الزوال والجزاء لان النظريات اذا حصلت من الشان بتشكيك
السوفسطائية كالضروريات فى امثالها التشكيك فيها وان على
مبادئها كما فى المسائل الهندسية والحسابية فانها اذا سمعت بها
ومبادئها التى لا شبهة فيها لم يتطرق التشكيك الى علم ... صار
بشكل المبادى وان تصوير التصديق بلا حصول التصديق عبارة
عن الحكم واعتقاد كونه خلافا يمكن ان يحكم قسما من العلم اللغوى هو من
مقولة الكيف اولا انفعال بل قسيم الى تصور وتصديق مطلقا
عبر بعبارات الحكم والتصور مغاير لكنه هو النظام ومثال الرئيس
فى كتابه ومثال المصنف فى بعض الغير لان جعل الحكم قسما الادراك
وجب على ان يجعل قسما من العلم وقسيم التصور مطلقا اى سواء كان مغايرا
للحكم او لا بقول العلم اما حكم او غير ملاق الادراك اما ان يكون ادراكا
لوقوع النسبة او لا وقوعها او لا فالمكوراو الثانى لا تعدد فالاول
هو الحكم والتصديق والثانى هو التصور المطلق اى الشامل
لتصور الحكم وغيره والنسبة والتصور بلا حكم وكذا المراد
العلم بالمعنى الاول ضرورة ... الانقسام الا هو ... فى ... الاول
المعنى الاول المنقسم الى التصور والتصديق لان الحكم الذى هو ادراك
عند ما ... قيد قسم المال اعنى التصديق بقيد لانه ... العلم
معرفى العلوم الحقيقة ومعرفة فى عبارة الجمهور والعلم حتى
باسم العلم حتى صار يعنى بالمال وما التصديق عطا بلا ان يكون
التصور اعنى الظن والجهل والشك وتقليد المصيب قد تجد ...
باسمائها المخصوصة ... فى الكتاب ... بعضها
وما يتعلق به من الاحوال والحق قسم الاول اعنى التصور
اولا ما ... على ... السارح والعلم بالمعنى
الاول لم ينقسم الى التصور والتصديق ... على اعماله

لان الحكم ليس ادراكا بل هو امر وراءه بالافعال ... وقوله الذى يسمى العلم
بالتصديق ... الى ما يشير به عبارات المتأخرين من ... التصديق
الذى جعل قسما من العلم ادراك التصور الذى ... الحكم و
يلحقه ... من صفات الحكم ... النسبة ... العلم
بصفة اى ... الصفات العارضة على الموصوف ولا يمكن تصحيح
الامر ... امكان صحته بما ذكره ... العلم ... صحيح
يوجب ... الامر الاحتمال ... اليقين ... المعنى سلوك
التصور اذ لا ينفك ... التصديق ... و...
معنى هذا التعبير ... على ... اصول ... ما
لا مزيد عليه ... ومعلوم من ... الكلام بالعقل
ما عدا التصديق الجازم المطابق الثابت من التصديقات
واختلاف التصور لا يخفى ضعفه وما ذكره الشارح فى تصحيح المتن
... على ما ... المعانى ... وجود فى النفس
على انه صورة ومثال الخبرة لم يلزم فيها ما يلحق الادراك
والمراد بها ما لم ... النفس وجود ... لا ... انه مثال
لعرضه ... الادراك والمراد ما ... فى الادراك
وما يلحقه لان جميع العوارض ... داخل فى ... مجاز
وتصحيح ... المعانى ... او ... ما
وسياق الكلام ... ذكره من المعنى ... و
بالعلم المعرف المشترك ... الادراك والتصديق المذكور ... هو
المعنى ... المفهوم ... الاقسام ... لانه
التصور ... ما ... والمراد
بصورة ... الشارح ... على ...
... العلم بالنفس ... الكلام ...
فى معرفة ما ... ان ...
المعنى وبالتصديق ... انه يلزم ... التصديقات
الحدسية والتجربية والتواتر ... الاولى ... الضرورى فى ...
... الموصل الى التصديق النظرى فى الحكم ...
... الضرورى والنظرى ... التصورات ... التصديق
الضرورى ... فى ... الى ... بلا ... فيلزم ... التصديق
الاعتقاد ... ولا يبعد ان العلم

مع ان انطباع قد لكن الا ان الحكم على معدوم ما في الاعتبار بانطباع وجوده
على المسئلة في الحصر من مسئلة الوجود الذهني وقد سلف منها
محمولة والاستدلال عليها وقد يعارض بهما هذا الرسم من بعد صحة
اتحاد على ان العلم بالمحسوس كان لابد من الانطباع لا على ان العلم مطلقا يحب
به الانطباع كما هو المدعى وخالف بان الوجدان يحكم بعدم الفرق بين
علم الموجود وعلم المعدوم فانه اذا كان احدهما بالانطباع كان الاخر
ايضا كذلك فان قلت نعم لو اريد بالعدم المحض الموجود الحسي الا انكم
كما صرح به ثم بان الدليل بعينه يجري فلم قدر ان هذا الدليل يعني
ان يكون المحسوس الحكم عليها بامور ثبوتية وجود الانطباع الى
مداركم واقامه على عدم الفرق بالوجدان ولا يدل على ان ملاحظة
وجود انطباع بمغاير للوجود الخارجي فان ثبت الوجود الانطباعي
فهو انما المذكور فلم يدل على الحكم لما هو ثابت ولكن الوجود
الانطباعي في القول المذكور لا يكون الا على وقوعها بالوجود انما
على الشاخص فاعتبار كان لم توجد ارتسام الانطباع في هو انما المذكور
حكموا بان علمنا بالاشياء الخارجية انما هو بانطباعها ووجودها
في ادراكنا وسمي علما حصوليا ما لو اوا علينا بالاشياء الصور
العالمية فهو من ارتسام الانطباع بل يمكن حصول المعلوم
بنفسها لعالمه من العالم وسمي علما حضوريا وعلمنا الاول
العلم الحصولي فمن ان الكسب والنسبة على الحال الاول حصوله
بعينه عند الهيئة الكسب وعلم الاخر حضوري مما لوحظ الحا
ذاته ثم ما هو البرهان على العلم حضور صور الاشياء في ذاته تعالى
حكم بعضهم بان علمه تعالى بالاشياء انما هو بحضورها بانفسها عنده
الخ وان علمه تعالى انما هو بحضور صورها في ذاته كما للناس
اسا اله واذا احتجت ما او حصول الكسب ولكن ان الانعكاس
على الاول نعم انه يحتاج الى ثم دليل والم يكن عالم
بالسواد لكن علمه علما حضوريا كعلمنا بنفسنا
العالم بنا والا علما حصوليا فان الحصول بهما حصول مما لم يكن
صحابا معلوم من ذلك وانطباع صورة المعلوم في المحل
المجرد والحصول حاصل حصوله التي ومثاله كما يعلمه ساق
العلاج لم يكن صحه موضعه فان قلت فعلى هذا يلزم ان يكون
ملكي مجرد وما لا العلم وما هو متصف من بالصور العقلية

لا يعقل لا بد انا ادراك الموجود المجرد اياه بذاته بناء على ظهور
ان العلم لا يوصف به ما لا يقوم بذاته واذا صح بطل الصغير معه
كان الموجود مجردا على مضاف مطلقا لا بد ان يكون مما دون الى
العالم الا انه يجوز ان يكون ماديا والاشارة بهما والاسقاط لا دونها
بل يجب ان يكون مجردا عن سواد الان لما تقدم في مباحث النفس
من ان القصور والعقلية تحصل الرسم في الاجرام الالية
اشارة الى جواب دليل الوجود تقدم من المثال بهوامش للاول المثال
في كلام المصنف وخالف في الوجود الذي ما ذكر من الاحكام ثابت على
الوجود الخارجي دون الذهني ويدل تحكم على الانتظار فان
الحس يحصل ان يكون موجودا في الذهن وجود الاصل وجود الحكما
سواء كان كليا او جزئيا وعلى مذاهب ان يرد السائر في حصول
صورة المعلوم في العالم حصولها لها من موجود في الاصل الحصول
مثالها من حصولها بوجود في الظل فان قلت كما كان السواد
على آخر اولا علمها لكن هذا الاسود فرضا بالعرض او العوارض الاتحاد
حال عدم العلم فوجب ان لا يكون اتحاد ملك العلم ايضا وهو خلاف
المقدر مع انه هو المطلوب الى كان يحصل منه وكل العاقل افراد على
اتحاده بالمعقول لا بد لا اتحاد اما ان يكون هو الذي كان قبل
الاتحاد بعينه والا فان كان الاول فهو المسمى تعقلا لا تعقله
كما مر ولو كان الثاني فلا بد ان يكون هناك زوال الشيء فالزائل
بالذات او حال من احواله وحصول ما كان كذلك ما لا او انعدام له
في بعضه لا اتحاد بعينه والثاني بعينه من حال الى حال لا اتحاد
والا يلزم ان يكون محلا للذات لا استحالة وذلك لانه مما لم
على ما كان عندها علم آخر ما كان ان يكون الزائل هو الذات فقد بطل الذات
وحصلت ذات اخرى او حالا من احوالها فقد استحال وتغير ذاته من حال
الى حال وقد علمت ان الاتحاد في شيء منها على انا نعود الاتحاد
بالمعقول الثاني والثالث وهكذا يستلزم اتحاد جميع المعقولات
بعضها ببعض مع تكثرها واختلافها بالماهية فان كان الاول
يلزم تحصيل العقل لا الى حصول فحظه الى انه العقل الهيولاني
العالم فلان جزء الذي اتحد به بعض ما طعم يجب ان يكون مغايرا
للجزء الذي اتحد به بعض اخرى والا لزم اتحاد الجميع ولكن كل
واحد منها عالما بما علمه الاخر وصور الاشياء المتعالية

قد يقوم الحصول لا باعتبار كما في علم المجرد والكلام في العلم
الذي كثر فيه الاوهام فلا بد ان يكون تلك الصور المتمايزة في العقل
والعلم في الحقيقة عبارة عن الصورة الحاصلة من الشيء في الذات المجردة
فيتعدد بتعدد المعلوم والمتعلق بها ان حصول تلك الصورة
كان التعلق العلم لا بد من حصول المعلوم ان يتعلق به
في العلم الحصولي واما الحضوري فيتعدد بتعدد المعلوم الحضوري ما دام
لان العلم فيه هو نفس المعلوم او حصوله فيتعدد بتعدده
وذهب ابو الحسين البصري الى ان العلم الواحد العددي من العلوم
الحادثة يجوز ان يتعلق بمعلومات متعددة اذ لا امتناع فيها بخلاف
العلم الواحد النظري فيه لان تعلق العلم النظري بمعلومه متوقف
على النظر فلو تعلق علم واحد نظري بمعلومين لزم اجتماع النظرين
والتوجه وورد عليه بانه لم لا يجوز ان يتعلق بهما نظر واحد والمشهور
عن الشيخ ابي الحسن الاشعري واكثر المعتزلة ان العلم الواحد الحادث
لا يتعلق بمعلومين على التفصيل والاجمال يتعلق بها لانه
اذا جاز الى ما لا يتناهى اذ ليس من بعض العلوم اولى من غيره
الاول فجاز ان يكون واحد منها يتعلق بما لا يتناهى من المعلومات لا ما هي
وانه محال لا يخفى ورد عليه بمنع عدم الاولوية في بعض الامور التي
كانت معلومة لنا وبانه لم لا يجوز ان يكون في علم واحد منها كما جاز
في علمه تعالى والتزم بعض واصحابنا القاضي ابو بكر
وامام الحرمين ان كل معلومين يمكن ان يعلم مع عدم العلم بالاخر كالسواد
والبياض مثلا لا يجوز ان يتعلق بهما علم واحد حادث وما لا
ينفك كالتي هو بعينه انه يجوز ان يكون معلوما لا يجوز انفكاك العلم باحدهما
عن العلم بالاخر كالمتضايفين جاز ان يتعلق بها علم واحد حادث
او لا يعلم منه وبين يجوز قال الامام الرازي ان العلم بعين التعلق فيتعدد
بتعدد المعلوم لان اضافة واما المتعدد لو كان العلم صفة حقيقية ذات اضافة
النسبة وان صح يجوز ان يتعلق العلم بالكل وان جاز ان يكون صفة
ولها تعلقات تتكثر على الاول وباين العلم اولا ثم يتكثر
ولان المعلوم مركبا كان من اجزاء واحد لا يعلم كل جزء يتعلق
واحد علم بالمجموع ويتعلق به بمجموع وكل من الاجزاء التفصيل
ويقول يتعلق العلم بكل واحد على حدة وعلى الثاني بان
اراد بالجزء النفسي اعني لو كان الذهني فلا نزاع في ان الكل

الحال

الحال بحسب نفس الامر بعد ما كان او يجوز ان يستلزم محالا لا اولا حاجة
واشاره الى ما ذكره من جماعة من المعتزلة ذهبوا الى ان العلم
بالاستقبال علم بالحال عند حضور الاستقبال كما فيه ذهبوا الى
ذلك بناء على لزوم التغير في علم الله تعالى فزعموا ان علمه تعالى الازلي
بوجود الاشياء فيما لا يزال هو علم بانه في زمان وجودها واما المعتبر
السمع فقط ما الواحد ان علم صفة واحدة يتعلق بمعلومين يتعدد المعلومات
ولعمري فيها فلا يعرف صحته لكن لا يكون الا اضافة وقد ذكر ان العلم
اضافة الى المعلوم لان العلم عالم بالشيء وعلق الاضافة ما لا يعلم
لم يعلم بعض العلم اوجوده فلان يتبين الشيء اضافة الى غيره يكون متأخرا
عن ذلك الشيء لا محالة فالصواب ان يقال ان العلم لا يتعدد الا معنا فانه
لا يتحقق العلم الا ان يكون هناك اضافة بين العالم والمعلوم مخصوصة
العلم بعين تلك الاضافة مع ان علمها للانحلال في علم الشيء بعد او لا
سبب هناك اضافة وقد عرف ان يكون الا انه امر حقيقي يستلزم
تلك الاضافة من حال من لا انه مقصود اضافة يوجد العلم في
لا تغاير حال فقط من حال منهم ان حصول الشيء الوجود عليهم الانكار
في علم الشيء اسمه باحتياج حصول من ما يعلم وما يدريك ان الانحلال
الواحد على الطرفين حاجة من لزوم الاحتياج بان علم الشيء بعد حصول
فلا احتياج وقد حاسب اضعافا بان احوال الصور لموجود للوجود
اصل والاولى بوجود ظلي ويدل على بطلان الثاني واعلم ان الجميع
معلول كلها مما ثلاثة ان يكون واحد الا ان كان احدها في الاولى ان ذلك
الا تغاير العلم والاثبات على العلم الحصولي كما لا يخفى الجواب
الحاصل لما وجب جميع الصور والمذاهب ان التعلق الاعتباري
كاف لتحقق النسبة قطعا ولا يشكل ان يكون الشيء الحسب ما يمكن ان يكون علما
بعلم وكونه بحسب يصح ان يكون معلوما لهذا القدر كاف لتحقق الاضافة
المذكورة من الشيء او نفسه سواء فعليه بعين العلم او لازم له
واما الجواب الثاني ولكن الشارح يقول ان المعاني اثباتها
مختلفة الحاصل منه التغاير من العلم ومن الشيء الذي هو العالم و
المعلوم فيصح اضافة العلم الى كل منهما ولم يعلم ان كل صح اضافة الشيء
الى غيره حتى يرد عليه ان الاشكال الوارد على المذاهب كلها
وكذا قوله واعلم ان العلم الذي يلزم الاضافة من غير ان يتعلق الحال
ما لا طائل تحته لان كل علم يتعلق بالشيء كما يتعلق بمعلوم يكون العلم بتعدد الاضافة

انما هو علم

الا ان يكون ذلك الدليل مسوقا له بل يقول الكلام على حصول ما كان او
حصوله بالسلوب اضافة العلم الى العالم واضافته الى المعلوم واضافة
العالم الى المعلوم فان ورود اشكال النسبة اتحاد الطرفين موهما
اشتراك المعنى النعلى الاعتبارى والافادة صح الشارح فى ذلك كما
راى لى جواب الذى اجاب فى صحو الاصل والاخرى فى علم الاسما
مدار فالحاصل ان ما يقوم ملابسه واضافة الشىء الحصولى الى
الشىء المعلوم واضافة الحصول الى الصورة بل اراد بالحصول المطلق
مطلق الاضافة المتكررة التى من المقولات والحكم بان الاضافة
لجميع عرض انما يصح اذا اريد وهو وجه ان الاضافة فى الخارج
لان الجوهر والعرض من المشهور اقسام الممكن معا الى الوجود
الخارجى ولا يتطرق من جميع الاشياء الا اذا اكتفى فيها بمعنى
العرض الخارجى فانا نكون موجودة فى موضوع ينوبه ام بشرط
الذهنى او ملتبس الى الوجود الخارجى والماصدق العرض
على العرض المصون من الجوهر مجرد بشرط استلزمه فى الصدر
الثانى حدوث صدق الجوهر عليها لم الشارح لا محالة وجوده الا سى
وحكم بجوهرها او وجود الاشكال بان جوهر الشىء الاعلى وعليه
سواء حصر الجوهر حسا لا لحاجة لا يزال نهيه فاذا كان الشىء
جوهرا بحسب الوجود الخارجى كان جوهرا ايضا بحسب الوجود
الذهنى واجاب بان الصورة العقلية لا تباين الامور الخارجية
فى تمام الماهية وهذا انما يتم للوجود الذهنى على ما حققه فى
ما حقه واما الحصول المعلوم بين العرض اذ الاحاطة الحصول ان
حيث انه قال السيد فيسمى وحصله انه يعرف الكلام عند
على ان يعرف تلك الملاحظة وهو الملاكم علم بانه او عرض فوجود
واذا لاحظ من حيث هو معلوم فى نفسه واعتبر وجوده الوجوده
فى العقل حكم بانه عرض لوجوده فى الموضوع لا على انه
حصوله الذى هو العلم عند الشارح ان العلم هو الحصول سواء
كان حصول الصورة الشىء او نفس تلك الصورة الحاصلة حصوله
الى وجوه الذهنى كما مر الحاصل وفيما تحت واما فى الثانى
فلما يكون ... الشىء انما هى باعتبار وجوده فى
الخارج واما فى الاول فلان العلم هو الصورة المرتسمة التى
مراد بها ... الصورة لا حصول ... لا حصولها

الحصر

الحصر العلم بقول الكسوة قال ابو العالى ان فى بعالمه الذين الحصر هو
نفس الصورة المتعقبة فى تحقق واما الشىء فالمراد منه الصورة
صورته لانه معلوم بالعرض والمعلوم هو العلم الا ان تسلسل الى ما
لا نهاية له من عبارة او اشارة الى الصورة لا حصل فى
الذهن انكشف بنفسها وصارت معلومة بذاتها لا بعلم زائد عليها
وحصوله مسرعة منها الا التسلسل العلوم الى النهاية لا حد
بعد حد وبتوسط تلك الصورة تنكشف الامور الخارجية فالعلم
والمعلوم الاول متحدان ذاتا وان اختلفا اعتبارا ومن فى العلم
لحصول الصورة اراد الصورة الحاصلة لكنه يعلم الحصول
علمها مع اضافتها الى الشىء على كونها مخصوصة بمثل نسبة الى
العالم بالحصول فيه والنسبة الى المعلوم بالمعلومية والذلك صار
سبد الاضافة فكل منها الى الامور بما لها الى الواقف فى هذا
المقام بيان وجه الصورة العقلية لاعتبار وجه الحصر كما هو
الشارح فانه بيان وجود انها العقلية اورد علمها عليه
انه يلزم وجود المكان حادثة اماطها اوبعضها و
انها ماذكره مخالف لما ذهب اليه المليون فان المعرفة هو
الذى علمه بذاته وعلم اهل الاثر بصفاته بذاته لا بنى على ذاته
وليس ... ساحر علمه تعالى الا الله والمسار الطامون
عملها ولا انها لا اموع علم واقد منها بالامور المتعلقة التى هي
اماكن الاعضاء ان وسط المراد بالوسط ما يقرن العول لانه من
لا يكون احاطة العالم حادثة ارادته سلحح وعلامة
معرفة بالمعور لا عواملها لانه اهى المعرفة وسطا او لها والثانى
فعلها فمما سامها بها يلزم منه انه اذا كانت العلية محتاجة الى
سيد الحصر بلا كتساب كانت العلة من نعله العقل سواء كان
الوسط بها هو من الفرس عند تصور الطرفين او لا لكن الشرط
فى هذا العقل لكن الامور الوسط عندا حصار وفى الحكم
الملك كالسعى وجود والا لا امكن تحصيل المجهول الا
ما علمه لكن الوسط فى الحد اسباب اذ كان حاصلا بالامكان
كانت الحد اسباب يكتسبه لامروره والنقل المجهول علامة
المحك والمقيم الى اوساط فى الكسب قد يكون فيها الكلها
وقد يكون بعضها اسهل من بعض فان اراد مطلق المجهول الكاذب

الكسبيات المشهورة اوساطها واصلها في الحدسيات التي على دوره
ولذا وقعت الشهادة لوح بعض الحدسيات عن بعض بها اذ رب
حدسي لرجل مجهول لآخر حدسي آخر او تردد على قوله والاول مثل المتواتر
لا الخبر المسموع مرة واحدة اذا اعتقد والمدخرات اعادة الخبر
او غاية ويبنى على صدق قائله داخلا في الاول وليس هو اولا
وكذا القول في المجربات يستلزم ان يكون مثل قولنا نور القمر مستفاد
من الشمس داخلا في المجربات لا حاجة الى تكرر المشاهدة
وقد عده من الحدسيات التي زعم انه لا احتاج فيها الى اعلام الحس
واعلم ان الاقسام الستة المذكورة للعلم الضروري اقسام للتصديق
الصحيحة دون المتصورات وقد يجري بعضها في التصديقات الغير
كالمجربات والمشهورات عند العامة اذا اعاد وغلطا ومنهم
من عد المحسوسات مطلقا من القضايا والاول في قسم الضروريات
العقلية لانه قال ان تصور المشهور من طرفي القضية كاف في الحكم
بها كانت القضية من الضروريات المسماة بالاوليات والثاني الحكم
كانها اما ان يحتاج الى وسط فعلها او حسيه وعلى الاول اما
ان لا يكون تلك الواسطة العقلية غائبة عن عقل تصور الطرفين
فهي من القضايا التي قياساتها معها واما الحدسيات واما
ان يحضر تلك الواسطة بلا احتياج الى فكر فالقضية من
الحدسيات واما ان يحضر بفكر فالقضية من النظريات وعلى
الثاني فالحس بعد ذلك وعلى الثاني اما ان يكون الواسطة
حس السمع فالقضية من المتواترات الصرفة واما ان
لا احتاج الى تكرر الاحساس فهي من المشاهدات المشتملة
على الوجدانيات المسماة بالقضايا الاعتبارية وعلى
المحسوسات بالحواس الظاهرة او يحتاج فالقضية من
المجربات والحس ما ذكرنا حصرا عقليا اذ قد يعرف
بعض الاقسام بحسب [illegible] احتمل ما يحتاج من السمع
على هذا النوع بحسب حاله الاستقراء والعلم بعدم [illegible]
فيها وصار الحقا بعد ذلك كما في احتياج الحكم لامكان
الى مؤيد وذلك لا يقدح في [illegible] على ما هو
وكذلك الوجدانيات محتاج الى فكر حتى كان الحكم الحدسيات
محتاجة الى [illegible] وهو انه لو لم يكن نور القمر مستفادا

من

من الشمس لما اختلف تشكلاته النورية بحسب اختلاف اوضاعه
منها ومن ههنا ان السبب في المجربات معلوم من حيث السببية دون
الماهية فيحكم العقل الحكمي في جميع المجربات وعلوانه لولا ان كان لما
كان دائما او اكثريا وفي الحدسيات معلوم من حيث الماهية ايضا
فيحكم العقل الحكمي بحسب تعليقه كما في مثال القمر وفي قولنا لو لم
يكن صانع العالم عالما لما كان افعاله محكمة متقنة واعترض الاحتمال البواقي
كون الجوهر متحيزا او موجودا لان المنع لا يحصل القضية والحكم للاجزاء
وقوعه ونفي العقلا كونه محسوسا لان المعقولات يحكم فيها الاشياء فلا
يعد تواتر الاخبار فيها نفعا   فالواجب كعلم الله تعالى بذاته لانه عين
ذاته حتى الواجب الحكم على واجب الوجود ويحكم فالحكم مثال
الواجب فيما ذكره ولعله اراد بالواجب ما يعم العلم القائم بالعالم
وبالممكن ما عداه وكل من العلم والمعلوم متوازن للآخر متوازيا له
واجبا لا يكون [illegible] فكان كل منهما ودون بالاول او ممتازا بالى
بواسطة الوزن والاعتبار في هذا التطابق علو المعلوم لان العلم ظل
عن المعلوم ومثال له فنسبة اليه كنسبة صورة الفرس المنقوشة
على الجدار الى ذات الفرس فكما لا يصح ان يقال انما كانت الصورة هكذا
لان ذات الفرس هكذا ولا يصح ان يقال انما كانت ذات الفرس
هكذا لان الصورة هكذا كذلك يصح ان يقال انما علمت زيدا انه شرير لانه
كان في نفسه شريرا ولا يصح كان زيد في نفسه شريرا لاني علمته شريرا
وذلك لا يختلف باختلاف وجود المعلوم عن وجود العلم وتقدمه عليه
وجاز ان يكون العلم فعليا متقدما على المعلوم الموجود في وجوده بكونه
ما يقال سبب كونه في عالم التطابق وجاز ان يقال يكون متقدما عليه بلا
مدخلية في وجوده وتوضيح المقام ان الاشاعرة لما قالوا على كون افعال
العباد اضطرارية بان الله تعالى عالم بافعالهم في الازل بعد وجودها وما علم الله يجب
ان يقع كلها فيها الامساك حلاف علم الله فكان لازمهم الحكم فلا يكون اختيارية
واجابت المعتزلة عنه بان العلم تابع للمعلوم فلا يكون علة له فقال الاشاعرة
كيف يجوز ان يكون علم الازل تابعا لما يكون متاخرا عنه فانه يستلزم الدور
فاجابوا عنه بانا لا نعني بالتابع ههنا المتاخر عن الشيء زمانا او
المستفاد منه حتى يلزم ما ذكرتم زمانا او ذاتا فيلزم الدور بل
نعني به كونه هو على التطابق كما قررناه فان الله تعالى انما علمهم في الازل
كذلك لانهم كانوا فيما لا يزال كذلك لا ان الامر بالعكس وقد تعقبوا

هذا الولد يحرسانه في اعماله بحكم انها افعاله اعمالا وعلى فنون العقل
بانه عالم العدد والاعمال علمهم بالاحساس موجب لان يكون احساسه وقال في كتب
لا تحلو لان العلم بانه حظا يكون علما للمعلوم لان ما لم لا يكون علما فعلما لقلت
العلم حسب انه علم وما كان المعلوم لا يكون انه احساس الوجود في مدخل
عدم يكون حسب انه تصور وسبق الى الاحساس العقل واراد به يكون له حصر
في وجود وهذا مبني كونه عقلا مع الحال باعمال الاحساس به علم
فعل وعلم باعمال غيره لا يكون عقلا والكلام منقوط والاعلام من
الاستعداد لو يدل لان علوم الانسان كلها بعض علوم الملك العاقل
له وحاصل لها لا افعال الالم وهذا بانه علم يتوقف على الاستعداد وان محسوسه
اما العقل فالاستعداد به يتعلق الحواس الظاهرة والباطنة فانه
اذا احس بحسب انه يدرك ما وراء المحسوس صورة المسلم على المهنة العقل
والمتخيلة بالوهم بالقوة المسماة بالمفكرة الى ما يناسب بعضها الى
بعض المسالك بعض على بعض الباطنة صور لكل انه النوع محفوظة
عن المحسوسات واذا احس بحسب لوازم متعلقه وكلس سرها
لاستعداد لعقال الصور المشتركة بخواصها والمميزة لها وادراك حصر
لها فعل المتصورات الكلية والاحوال النسب بينها وحكم به بلا فكر
قد حصل له المتصورات والتصديقات الضرورية انها العقل بالاستعداد انها
لكن الضرورية ما انه اول الضرورية والضرورية على الوجود الانسان
علمها بلا واسطة واذا صرف في ملاحظة الكسب على ذلك الطلوع العقل
لعقال كسب الحق ويكتفي الا الان الاحساس بانه المعدوم
لا ادراك المساواة [illegible] الساعات وما يترتب عليه من الادراك
النسب والحكم بها [illegible] حاصل سائر العلوم
[illegible] لم [illegible] الانسان شعور [illegible] الكسب النظري
هذا وانما اعرض عن علوم الانسان في مبدأ الفطرة قال عن العلوم
من انه يعلم عن اهل الطور الاول ان العلوم كلها حاصلة للنفس الناطقة
الا انها [illegible] الذي يحصل بسعي وتعلم
يذكر [illegible] لا يحصل لما لم يكن حاصلا [illegible] الا الملتفت اليه
لا سابقة على عدم المعنى وتناسيها في البدن وهو مرغب [illegible]
مع خلو الانسان عن العلم بداهة كما زعموا انما النفس عن انها العلوم
سوى العلوم على الاستعداد ولا ساق العلم بالفاعل الحاد لجواز ان يكون
الموقف عادة وعلى تقدير كونه حصلا فلان لا يكون معقلا الى

استعداد تحصيل الكسبيات النظريات ح

وجوب

وجوب العقل بين الماهو حد وعلى بعدها اعتبارات الله حاذكر يكون
الاستعداد والعقل الى وجوب الاحساس سمي الى الاحساس
اعضاء ولكن يدفع ما يقال ان حصول تحصيل جميع العلوم في مبدأ
الفطرة بين بعد المباحث المذكورة انما يبتني على ما بعد الاحساس
دون ما قبل الاحساس الاول ممنوع لكون حصول الشيء بالذات
ليس هذا بواسطة الادراك حتى يرد عليه انه يتوقف على وجود [illegible]
المدرك وماهو مدرك متوقف على وجوده بل هذا يتميز وتميز لعناية
من بين سائر المعاني المعقولة لبعوضة انه المسمى بهذا الاسم [illegible]
لقوله حاضر بنفسه الى العلم الحضوري الذي يكون المعلوم بنفسه حاضرا
حاضرا عند المدرك لا بصورته ومثاله كما في ادراك الشيء ذاته
وصفاته القائمة به وايضا [illegible] الى العلم الانطباعي
الذي هو حصول صورة المعلوم فان قلت المناسب [illegible]
من الادراك [illegible] ذكر ما [illegible] والان تبينه قلت المراد [illegible]
بحصول الحضور [illegible] فان هذا الحضور هو الحضور المذكور
اولا [illegible] تكرار بلا فائدة [illegible] لا ادراكه
لا اما اذا قرر [illegible] حضور [illegible] اما بنفسها او بما لها عند المدرك
يحقق الادراك [illegible] على [illegible] فلا فائدة في ذكر [illegible]
العاقلة ذكر الشارح وحضور حقيقة الشيء لما هو مدرك هو المتبادر
على ان حضور لكن الحضور عند المدرك قد يكون حضورا [illegible] انسام
[illegible] الى المدرك [illegible] دون [illegible] ما هو مدرك المدرك
[illegible] ذات المدرك [illegible]
[illegible] ارتسام صورته في الالة يكون حضور الحقيقة منسوبا الى
المدرك [illegible] اولا وبالذات سواء لم يكن [illegible] ارتسام اصلا
كما في علم الشيء بذاته او كان [illegible] ارتسام غير المعلوم في العالم كما في
علم الشيء [illegible] او كان [illegible] ارتسام صورة المعلوم في ذات
العالم وجميع هذه الاقسام داخلة في حضور الحقيقة بعينها او بمثالها
عند المدرك وعلى الاول يكون حضور الحقيقة [illegible] منسوبا الى الالة
اولا وبالذات والى المدرك ثانيا وبالعرض ولما لم يكن الحضور عند الالة
[illegible] في الادراك اذ [illegible] المدرك [illegible] النفس [illegible]
[illegible] العلوم [illegible] الحضور الى المدرك اولا [illegible]
على الحضور عند الالة [illegible] سواء كان [illegible]

ما العلم الحضوري

ما العلم الانطباعي

المعدوم

اسناد الى العلم لان الانفعال كما ان قوله او حاضرا ابتداءً اشارة الى العلم
الفعلي والى ما ليس فعليا لان الحاضر ابتداءً قد يكون سببا للتصور الحاصل ثم ولا انفعاليا م
وقد لا يكون وقوله وسواء كان منطبعا في ذات المدرك او في آلته اشارة
الى نفي انطباع المثال كما ان قوله اذا كان حاضرا اعم من انطباع في
شيء اشارة الى نفي الحضور فان الحاضر بلا انطباع مثاله في شيء
قد لا يكون منطبعا اصلا وقد يكون منطبعا نفسه لا مثاله والادراك
بالمعنى المذكور ينقسم اقساما اربعة لانه الاحساس الذي هو ادراك الشيء
الموجود في المادة الحاضرة عند المدرك مكتنفا بهيئات مخصوصة محسوسة
من الاين والكم والكيف وغيرها والتخيل الذي هو ادراك ذلك الشيء
مع تلك الهيئات ولكن في حالتي حضوره وغيبته والتوهم الذي
هو ادراك معان جزئية منتزعة من المحسوسات والتعقل الذي هو ادراك
الموجود مجردا او كليا وهذا اعني التعقل هو المسمى بالعلم فكان اخص التقسيم م
مطلقا من الادراك بهذا المعنى في قوله فعلى هذا الادراك يغاير
العلم اشارة الى ان الحق الادراك في عبارته التي هي مقابل لمغايرة
السعد ومغايرة العلم للادراك كما يشهد به مغايرة الجنس للنوع مغايرة النوع
الى النوع المطلق [illegible] واحد وذلك لامور [illegible] الادراك
بالمعنى الاول [illegible] العلم بالعلة [illegible] العلم بالعلة اقساما
[illegible] الاول العلم [illegible] مستلزما للعلم بالمعلول [illegible] لكونه
لازما بينا لكن المذكور في المحصل [illegible] العلة [illegible]
في الذهن [illegible] موصوف بهذا المعلول ولما كان كذلك كان العلم
بالمعلول حاصلا [illegible] بان التعقل [illegible]
حصول [illegible] مساوية للمعقول في العاقل [illegible] على ان العلة اذا
[illegible] لذاته [illegible] موجبا لتصور المعلول [illegible]
العلم [illegible] من حيث انه مستلزم للمعلول او علة له وهذا معنى
ما قيل ان العلم يستلزم العلم التام بالمعلول من حيث انه لازم للعلم
او معلول [illegible] الملزوم واللازم او العلة والمعلول [illegible]
المتضايفات التي لا تتصور ولا تعقل [illegible] الا معا والثاني
العلم [illegible] مع ما يتعلق به [illegible] علما تاما وادعى
ان العلم التام بالعلة يستلزم العلم التام بالمعلول دون العكس كما هو المشهور
وقد يقال العلم بالمعلول من جميع الوجوه المذكورة يستلزم العلم
بالعلة كذلك لان العلة وملزوماتها من ملزومات المعلول فان [illegible]

موادك

معروضات العلة بسبب ملزومه للمعلول وانما لم يدرك عوارض
المعلول بسبب من لوازم العلة على ان هذا القاعدة القائلة بان
العلم بالعلة يستلزم العلم بالمعلول مستعملة عندهم في موارد متعلقة
كما في علمه تعالى بالموجودات لكونه عالما بذاته وان ساعدهم الخصم
من الموجودات لمعلولاته لذلك الى غير ذلك من المواضع التي يستدل
فيها بالعلة على المعلول فان لم يصح كون العلم الاول عالما بذاته
من جميع تلك الوجوه فما يصح ذلك في غيره فلا يتم مقصودهم ثم
فالصواب ان كلامهم في ان العلم بالعلة التامة يستلزم العلم بوجود المعلول
المعين وهذا ما لا يشك فيه ولا عكس لان العلم بوجود المعلول المعين لا يستلزم
الا العلم بوجود علة ما والسبب في ذلك ان العلة التامة تكون خصوصيتها
مقتضية لخصوص المعلول الخاص وان المعلول الخاص لا يستدعي
لا مكانه علة ما في العلة بنسبة الى خصوصية الذات لكن لا يتصور
اقتضاؤها الا للشيء المخصوص والمعلول بنسبة الى امكان
ذات مخصوصة لا شك ان الامكان لا يستدعي علة مخصوصة فالعلم
بالعلة يستلزم العلم بهذا المعلول وانه والعلم بالمعلول لا يستلزم العلم بالعلة
المطلقة دون خصوصها ومن هنا حكم بان الاستدلال بالعلة يسمى علم اللمّ
والاستدلال بالمعلول يوجب علما ناقصا الاول كونه بالعلم
الحقيقي وهو علوم العلم تام بشأنه العلم العلة بالعقل فلا يكون [illegible]
كما في العقل بالعقل وقد يكون بعضه منه كما في [illegible] وقد يكون [illegible]
كما في العقل بالمكتسب الحاصل للاستعداد العقلي او العقل او [illegible]
الحاصل [illegible] العلم بعد ان كان محوزا او نظرا الى الاستعداد الشيء الكائن فيه
ولا يخفى ان هذا الترتيب من تلك المراتب اول [illegible] بالعقل [illegible]
الى الحالة البسيطة التي هي مبدأ التفاصيل بلا الحكم على بالعقل
نظرا الى الحالة حيث من حلو وعلم بالعقل نظرا الى التفاصيل التي
في ضمنها وزعم الامام المحلى ان هذه المرتبة المسماة بالعلم الاجمالي
باطلة لان تلك التفاصيل ان كانت معلومة وجب ان يتميز كل واحد
منها عن غيره فيكون العلم التفصيلي حاصلا وان لم يكن معلومة لم يكن العلم
بها حاصلا اصلا نعم ربما كان حالها من احوالها معلومة مفصلا ولما
معلوم مفصل وما ليس بمفصل ليس بمعلوم والجواب ان تلك
تلك التفاصيل حاصلة في الذهن مجتمعة معا لكن العقل لم يلاحظ
نظره الى كل منها على حدة ولم يلتفت قصدا الا الى الجملة فادرك

في المسئلة وغيرها سابقا وحد النظر الى كل من المطلوب
الذي في تلك المسئلة حصل له في العلم بها مرتبة اولى مفصلة
مميزة بالنسبة الى الاول الذي هو علم تلك النفس اجمالا و
ملاحظته له اجمالا او تفصيلا ناشئا من الاحساسات الى نوعي
جامعة وعلم لم تخلف النظر اليها فاما الحرفي الا بهذا حالة اجمالية
وبعد التحديد حالة اخرى تفصيل الاول ولا تشكل ثم التعداد بما
لكن الجامع حاصل في الحالين مطلقا فالحالة الاولى تسميه بالعلم الاجمالي
والثانية بالتفصيلي وظهر ان المعلوم لو كان محصورا بالمثال فلتنقسا اليه
قصدا لكان معلوما مفصلا مميزا عما عداه تمييزا تاما والا لم يكن لو
كان معلوما مميزا عن غيره تمييزا ناقصا فكونه تلك النفس معلومة
في العلم الاول حال لا يستلزم كونها متميزة تمييزا تاما حتى تكون معلومة مفصلة
كما توهم ذلك الزاعم فلان والسلب تحكم اذا علم الواجب
من حيث انه واجب نعم الحكم بوجوده واذا علم الممتنع من حيث
انه ممتنع نعم الحكم بعدمه واذا علم الممكن من حيث انه ممكن لم نعم الحكم
باحد طرفيه بل يحتاج فيها الى امر سلب يرجح احدهما على الآخر
ومن ثم يقال الامكان محار العقول ومهالك وعلو الحكم الاوجع
احد طرفيه على الآخر في بعض الامر الا السلب وان ذكر السلب اذا علم ثم
باحد طرفيه وقطعا هذا مما لا يشك فيه واما اذا لم يعلم سببه بل علم ايجوده
بلا سبب ام لا حدوث لن يعلم وجوده مطلقا اما اوكسب او حدس او اخبار
علم صدقه ببرهان مع عدم العلم بالسبب فان العلم بوجوده مطلقا لا يقتضي
عدم العلم بوجوده غايته انه لا يقتضي العلم بوجوده لكنه لا ينافيه ايضا
وانه ذلك بان المحسوس يجزم بوجوده مع الجهل بسببه واذا جاز
ذلك فيه فلم لا يجوز في المعلومات وايضا البرهان الاني يفيد اليقين بالمطلوب
لا بالعلة وقد يقال المراد ان السلب لا يعلم على طريق مفصلة براه
السبب الا بالسبب وحاصله انه لا يمكن ان يعلم يكون الحكم باحد طرفيه ضروريا
لا يعلم حصوله الا من الاستدلال بسببه فحمل على العلم الاول اعني التي الغير
المحسوس وما علم بالهام اوكسب او حدس اما العلم الثاني اعني بسببه
البرهان الاني فانه لا يعلم على نحو تفصيله كما عرفت وفي قوله تمسك
بطلان في العلم بوجود الالف على العلم بوجود الباء لو استحال العلم
الاول كما لو تعلق العلم بذي السبب سوى العلم الثاني العلم بالعلة
ومبنى على هذا انا نحن اذا استدللنا بالالف على الباء انا اذا استدللنا

بهذا الالف على هذا الباء كان السبب المعلوم الجزئي حقيقيا
قال الامام والصحيح جواز مثل هذا الاستدلال لان الالي عوض عن حيث انه
انهما حسن معلولها التخاص اولى والعلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول
عند قوم ولكنه اتفاق معلولها والصحيح ان ما اسمه هما اسمهم من انه لا يرجح
على التعين من حيث انه معين كما انه لا يعلم من حيث معلوليته و
بعد الظفر بالكلي كلي ان الكلي المعدم بالكلي كلي او اراد ان المعلم
او مما كلي فلا يكون ممكن الامور به كله فكيف محو مرها ايضا كليا
معلولها او يشترك معلوم العقل وذلك لعدم معلومه مع معلوم العلم والمعلول
اسعد اهل الملل على ان مناط التكليف هو العقل واختلفوا في تفسيره
فقال بعضهم هو العلم ببعض الضروريات المسمى بالعقل بالملكة عند
الحكماء او حاصله انه ما هو قرار العلم بوجوب الواجبات واستحالة المستحيلات
في مجاري العادات والعالم بان الحسن والقبيح وانهما للافعال
فيرد ما يعرف به حسن المستحسن وقبح المستقبح وقال جماعة هو غريزة
يلزمها العلم بالضروريات عند سلامة الآلات ما لعرض من الطبيعة التي
جبل عليها الانسان والآلات من الحواس الظاهرة والباطنة
وانما اعتبر عند سلامة الآلات لان العلم لا يلزم العقل مطلقا بل
عند سلامتها الا ترى ان النائم عاقل ولا علم له لتعطل حواسه ويسمى عقلا
هيولانيا النفس الناطقة بالنظر الى تكميل جوهرها بالادراك مراتب
اربع الاول الاستعداد المحض العام الذي حصل قبولها الكل في هذه
المرتبة خالية عن العلوم كلها ومستعدة لها فتكون تشبيها بالهيولى الاولى الخالية
في نفسها عن جميع الصور المستعدة لقبولها تسمى النفس في هذه المرتبة عقلا
هيولانيا ويسمى هذه المرتبة بهذا الاسم ايضا وكذا الحال في سائر المراتب
يطلق الاسم على المراتب انفسها وعلى النفس الناطقة في تلك المراتب
وانما شبه الهيولى بالاولى لان الهيولى الثانية كالجسم المطلق بالنسبة
وكالعنصر للمواليد ليست خالية عن الصور كلها بل الهيولى ما هو
منها خلاف الهيولى الاولى فانها في حد نفسها خالية عنها اذ ليس شيء
منها داخلا فيها ولا لازما لها انفكاكها عن الصور كلها المرتبة الثانية ان يحصل لها
المعقولات الاولى اي الضروريات فيستعد لتحصيل المعقولات الثانية
اي النظريات والناس في تحصيلها على مراتب فمنهم من يحصلها
بتكلف سريعا او بطيء على حدود محدودة ومنهم من يحصلها بالحدس
انا فيتوجه اليها او اما بدونه فالنفس في هذه المرتبة موصوفة

بالفعل من وجه وبالقوة من وجه اخر والمراد بالملكة هاهنا بل الحال لان
لمستعدا اولا لانتقال الى المعقولات الثانية رابع فى ملك المرتبة او
ما يقابل العدم لانه قد حصل للنفس فيها وجود الاستعداد الحاصل
على قربه كما سمي العقل بالفعل عقلا مع كونه بالقوة لان قوى به قربه
من الفعل جدا ثم ان العقل بالفعل مساو فى الحدوث العقل المستفاد
لان المدرك حاصل لنا مثل مراتب كثيرة لا نحصر مثلها ومعلوم عليه
فى الانتقال الى المسائل تزول بسرعة ومن ملكة الاستحضار مستمرها
مخصوصة بها الى مسائلة فهم من طال الساعات فى الحدوث فحصلها مرة
رابعة ومنهم من يطول الصوم فى البقاء محصلة مرة ثالثة واعلم ان
الكمال الحقيقى فى ملك المراتب هو العقل المستفاد لان كمال الادراك
الشىء ان يكون مشاهدا او مالى المراتب مستعدا وان لكن الكمال الحصر
الهيولانى مستعدا وبعده والعقل بالفعل قريب والعقل بالملكة
متوسط وايضا الهيولانى والعقل بالملكة مستعدا وان لا يستحصل الكمال
ابتداء والعقل بالفعل مستعدا لاسترجاعه واسترواحه ولذا جاز
كونه مستفادا من الكل لكونه مستعدا له وايضا العقل المستفاد يحصل به
بالعكس الى كلى مدرك لم وقد يعبر بالعكس الى جميع المدركات معا وهو
ان يصير جميعها حاضرة مشاهدة بحيث لا يغيب شىء منها اصلا وهو هذا
المعنى انما يكون فى دار القرار ومنهم من جوز فى دار الدنيا للنفوس
[illegible] لا يشغلها شان عن شان فكانهم وهم فى جلابيب من ابدانهم قد
نفضوها وانخرطوا فى سلك المجردات التى يشاهد معقولاتها [illegible] وقال
للقوة التى بها يستعد النفس الناطقة باعتبار ما لها من [illegible] او ما
ولمقاصدها عنها ما يكمل جوهرها من المعقولات فهى ليس عقلا نظريا
مراتبه كمال الاربع المذكورة والتى باعتبار ما لها من التدبير [illegible]
باسر الصادرة [illegible] ليس عقلا عمليا وهو مستعين بالعقل النظرى
وذلك لان العقل الاصطلاحى الذى يخص بان السلطان لا تسر له
لانا ان مدرك كما سبق ان يتعلق بكل ما [illegible] وهذا الداى الكلى متوسط
من مقدمات كلية اولية او مشهورة او تجربية او ظنية نحكم بها
العقل النظرى ومن يحصل هذا الداى الكلى يستعمل العقل العملى بالعقل
النظرى ثم انه يستعمل هذا الداى الكلى مع مقدمات الكلية الجزئية و
يستعمل من ذلك الى الداى الجزئى فيعمل بحسبه ويحصل مقاصده فى
معاشه ومعاده قال فى الملخص العقل العملى يطلق بالاشتراك على

بالفعل ص

العقل المميز من الامور الحسنة والقبيحة وعلى المقدمات التى منها يستنبط
الامور الحسنة والقبيحة وعلى فعل الامور الحسنة والقبيحة والعقل النظرى
يطلق بالاشتراك على الجوهر المستعد للمعقولات وعلى مراتب احوالها
فى هذه المعقولات بيان ذلك ان الاعتقاد قد سبق ان العلم ينقسم
الى التصور والتصديق الجازم المطابق الثابت وانه قد يطلق
العلم ويراد به المعرفة له معناه والمعنى الاول لكن المشهور المتداول
اعنى التصديق مطلقا لا يكون اعم مطلقا من العلم بالمعنى الاول اى المنقسم
الى التصور والتصديق المخصوص بل من وجه لصدق العلم على التصور
الفعلى لا يصدق عليه الاعتقاد اصلا بل يكون اعم من العلم بالمعنى الثانى
اعنى اليقين والاعتقاد بالمعنى الثانى اعنى التصديق الجازم المطابق
الثابت يكون عين العلم بمعنى اليقين واخص مطلقا من العلم الشامل للتصور
لانه احد قسميه فالاعتقاد بالمعنى الاول اعم من العلم الا انه يحصل
منه اذا اريد بالعلم ما هو بمعنى اليقين ولو اريد بمعنى الثانى اخص من
العلم ان صح اذا اريد بالعلم ما هو منقسم الى التصور والتصديق فلا يكون الاعتقاد
بحسب الاصطلاح فى العموم والخصوص الى العلم معنى واما كلام
من الكتاب لانه اشرنا الى ان الاعتقاد يطلق على احد قسمى العلم وهو
معنى معنا به لما هو المبدا اول فهم من ذكره انه اى الاعتقاد اصطلاحا
لم يرد على هذا ما كسبها فى العموم والخصوص وطابق حول التصارع
وهو له خلو من المستبعد اشارة الى ما ذكرناه ويجوز ان يجمع الضدان
لكن يجوز ان يكون اعتقادان متضادان فى ذلك بان يتعلق احدهما بالاثبات
فى شىء والاخر بالسلب فيه بعينها فان متعلقى الاعتقادين امرا
وهو بان يجمع اجتماعهما فى محل واحد هو المعتقد او جاز توارد هما
عليه معا كما ورد لا يجوز ان يكون مثلان كذلك لا اعتبار التطابق هو ان لم يعتبر تعلقهما
فان متعلقى الاعتقادين اما ان موجودان يمتنع اجتماعهما فى محل واحد
هو المعتقد وان جاز توارد هما عليه معا ولم يجوز ان يكون مثلان كذلك الاعتبار
المطابق هو وان لم يعتبر تعلقهما بشىء واحد لم يكن بينهما امتناع اجتماع
فلا تضاد فى العلوم بل فى الاعتقادات والسهو عدم ملكة العلم
للنفس الناطقة بالعكس الى مدرك بها احوال تلك الادراك وهو
حصول الصورة عندها والنسيان وهو الزوال الصورة عنها بحيث
لا يمكن من ملاحظتها الا بتجديد ادراك جديد والاول المسمى بالسهو وهو
حالة متوسطة بين الادراك والنسيان معها زوال الصورة من وجه وبقاؤها

من وجاعين زوال الباقي المدرك مع انها في الواقع معلا واما تنويل الجهل
بعدم ملكه العلم ففيه اذا حصل كل العلم لشيء او كان حالا لم بعد
ملكه بل اذ لس بما سبق وكل الشيء ومعلوط قطعا فان ولك كسف
نسخ قوله والنسيان زوال الباقي المدرك والحافظ جميعا مع بطلان النسيان
في المعقولات ولا تمكن معناكن زوال الصورة عن حافظه للمعقولات
للوجود المجرد الذي هو الواهب فلت النسيان هنا انا هو زوال النسبة
التي بها يتمكن النفس من الاتصال بذلك المجرد لا نفي المجرد عن ادراكه
لمعلولات النفس بعد ادراك الصورة لزوال الجزاء من حيث انها
قوله اي يقتضي تعلق الاعتقاد بالعلم وذلك بان يتعلق العلم المطلق
او الخاص بتصور بالذات او بتصديقا حكما واذا ما تعلق العلم بان يقال
فانا تصور الاعتقاد المطلق والخاص والمتباين بصدق الحكم كذا
واذا تعلق العلم التصوري بشيء كان التصور الانسان مثلا وتصور
تصور الانسان لم يكن تصور التصور تصورا كتصور الصور او الاولى بعين
عن الصورة الاولى بل تصور الصورة الاولى بعينها عند المدرك
فالمعلوم من العلم والمعلوم هنا اي متحدا بالاعتبار كما في علم النفس
بذاتها وصفاتها القائمة بذاتها وكذا الحال اذا تعلق العلم التصوري بالعلم
التصديقي فانه لا يكون هناك صورة زائدة على الصورة التي في التصديق
واذا تعلق العلم التصديقي بالعلم التصوري كان الحكم على تصور الانسان بانه
كذا كان العلم بالحكوم عليه متعلق التصور بالتصور واذا تعلق العلم التصديقي
بالعلم التصديقي كان ادراك الحكوم متعلق التصور بالتصديق واذا تعلق
الاعتقاد بالاعتقاد فكان الحكم على اعتقاد خاص بانه كذا كان ادراك الحكوم عليه
من قبيل تعلق العلم التصوري بالتصديقي مع اعتقاد انه الحكم لا تكون
اشارة الى اعتبار الجزم في الجهل المركب لسواء كان مستندا الى تقليد محض
او الى شبهة وهو غير اعتقاد والوجدان فان اعتقاد رجحان بين
يكون جازما سواء كان في ذلك الشيء اعتقادا او غيره كالطن بلا ترجيح
للاعتقاد بلا جزم ولعل المراد من قوله وهيج احد طرفي الايجاب والسلب الى
اراد ان يشير الى ما يكتسب منه اراده ما يكتسب منه معا الطلو
ويكتسبه الكيفية سلامة بسبه وحكم بان يكون النظر الصحيح مجردا
للعلم الكلي مستلزما له انه حكم ضروري بلا احتياج الى نظر او حتى يلزم
تسلسل الانظار وما حصل من انه لو كان ضروريا لما كان فيه
مدفوع بان بعض فساده من الانظار الصحيحة عن العطالم

المذكور

كما في عبارة المتاخرين ووجه ...سم ان حقيقته مجموع حركتين احدهما
حركة النفس من المطالب المشعور بها من وجه الى مباديها والاخرى
رجوعها منها الى المطالب من وجه الى ... فالحركة الاولى تحصيل مبادي
النظر والثانية تحصيل صورته وارادة بالحركة الموقوفة على العقل
تحولات ... مخصوصة منها سواء كانت خاصة او عامة ...
بالحواس فالعلم الخاصة المطلقة والاحساس والتي ... على الصور والالة
العقل على المطلوب ... على القاطع ... المطلوب عليه العلم وقد يورث
الدالة ان الاول اولى والحاق الصورة على ... المخصوصة المادي ...
المعلومة ... على ... بالصورة المادة والخصيص الخصوصية
بالحواس وبيان ... من النظر الذي ... على ... القواعد التي ... بها
الى تحصيل مبادي المطالب ... العقليات للحس
من الادراك المطلق ... القواعد الى ... صورة ... الاولية
لانه علم ... الحاجة ... في ... المجهولات من المعلومات
ولا ... في الاكتساب من تحصيل المادة والصورة ... لو ...
ان المنطق ... علم ... المطلق ... في ... المطلق ... الصورة
... تصور في ... لان التصور لا ... الا ... فان
كل صورة ... في ... لا ... صورة ... سواء كان موجودا
او معدوما ... فلا يعارض ... الصورة الحكم بانها
صورة للشيء ... لهذا الحكم ... خطاء ... خطاء او انما
... الصورة ... الخطاء ... المطالب مبادي التصورات
باعتبار ... خطاء ... علم الحس ... فكان ذلك
خطاء في مبادي التصديقات ... باعتبار ... لكن ...
... باعتبار ... المطالب الى صورة
العقلية ... في ... الاخص على الاعم او الاعم
... اذا كان صورة العكس ... بالذات ... ثم ... قال
لم يلزم ... كما في قولنا ... الانسان
... فان ... قد ... على ... موضوعه
وقد ... كما في المثال المذكور في الشرح قوله واذا كان
... النظر ... غير صحيح ... سطور ... وقد
... في ... بان النتيجة في المثال الاول على ان ...
... قوله ... على ... ان السلو

الصحيح بعد العلم والكلام فيهما في كيفية افادته اياه وفيها بلغنا من ائمتنا ستة مذاهب

مشهورة مبنية على اصول مختلفة الاول مذهب الاشعري

وهو ان حصول العلم عقيب النظر الصحيح باجراء العادة بناء على

اصله وهو ان الممكنات باسرها مستندة الى الله تعالى ابتداء وليس

شيء منها حاصل في وجود شيء اخر الا انه تعالى قد اوجد بعضها

عقيب وجود بعض ابتداء من غير وجوب عليه لانه فاعل مختار والا وجوب عليه

لبطلان قاعدة التحسين والتقبيح العقليين فان يكرر شيء المقارن عقيبه سمي

ذلك عادة وان لم يتكرر ليس خارقا للعادة ولا سبيل الى ان العلم الحاصل

عقيب النظر امر حكم بتكرر فيكون مستندا اليه تعالى بطريق العادة

فظهر انه ليس النظر علة مؤثرة لان العلة كما ذكر الشارح بل

ان كان معناه كل امر او كان صادرا منه تعالى ابتداء فعال بمذهب

لكان او معلوما بعضها على اصلهم الفاسد وهو ان المطلوب العاصل

لو حصل للحوادث موجب بالذات وان فعله بارادته موقوف

على ان لا اسعاد والنظر والاشكال ان العلم الحاصل عقيب النظر امر

حادث مندرج في تلك العادة الثالث مذهب المعتزلة وهو

القياس على اصلهم النظر وان افعال الاختيارية الصادرة عنا

اما مباشرة ان لم يكن صدورها بتوسط فعل اخر منا واما متولدة ان كان

بتوسط فعل اخر وان العلم الحاصل عقيب النظر فعل صادر عنا

بتوسط النظر الذي هو فعل اختياري لنا فيكون صدوره بطريق

التوليد وفي صدر العلم مطلقا فلا يخرج بطريق واحد فافهم

فيه كلام اذ نشر من مذهب المتولدة اختيار المعتزلة ان حصول العلم عقيب قوله

النظر واجب وانه يجري في ذلك الوجوب بطريق الايجاب كما

هو مذهب الحكماء او التوليد كما هو مذهب المعتزلة لزم العلم

بالنتيجة سواء فرضت منافية محالة او لا اذ عندنا ان استمرار العادة العادة

مذهبه يحكم باللزوم الحقيقي فان وجود اربعة الكاتب الا يتفق

ارتفاعها وان اذ علم بحسب العلم بالمقدمات بعض العلم بالنتيجة بحسبها

ووضعت الصورة فيها غير مفهومة لانه هي حصر العلم

فان لا او اجزاء العلم في ان من علم مقدمات رتبها ترتيبا بحسب ما معرفته

بصورة صحيحة حصل له المقدمة ان تلزمهم في العلم بالمقدمات على الوجه

ذلك الوجه سلام علم والملاحظة بعدهم اشار الى ما ذكر

العين في بعد المحصل او سلا الكلام وقد ينقطع عنهم ذلك الحصول

مع تسليم العلم بتلك المقدمات على الوجه المذكور بلا معلم فانهم قالوا ان

العلم الحاصل من المقدمات للعقل لا يوجب لزوما ولا يتم جزاه الا

اذا انضم اليه تعليم المعلم وارشاده وقد نقلوا عن الحصار في ذلك التعليل حججا

مخصوصة والحق ان التعليم في العقليات ليس بضروري في ذلك

لاحتاج السلف قبل جمهور الملاحدة على ان معرفة الله تعالى بلا معلم هي

والعقل الا ان الاختيار في موضع الاهتداء الى الطريق الحق بحيث مانكره

بلا احتياج تعلم واما علماء فيمن كلم الشيخ ثم كثر فيه اللبس بلا انهم كانوا

يقولون عزير ابن الله والمسيح ابن الله او لانهم كانوا مخصوصين بالاقرار

بالرسالة وسائر حقوق الحكم محصلة العلوم الكسبية لجميع

العقلاء المسلمون ان العلم بالمعلومات سواء كانت مرتبة او غير مرتبة

كاف في العلوم المستندة الى الحس الكسبية لكان لكل من علم ادراك

مخصوصة وجب ان يكون عالما بجميع النظريات المستندة الى تلك العلوم بالذات

بواسطة او بغير واسطة وليس كذلك فان كثيرا من العقلاء يعلمون

معلومات كثيرة ولا شعور لهم بالنتيجة منها وذلك لعدم الترتيب

فيما بينها لانهم اذا رتبوها على ما ينبغي علموا النتيجة فلا بد في التحصيل

من الحركة الفكرية التي هي الترتيب المخصوص والعلم الناشئ

الناشئة او انها حاصلة من ملاحظة الترتيب والعلم لا انها تحصل بلا اصل

المعلومات بعضها عقيب بعض بلا ترتيب ومن ملاحظة معنى الى

الترتيب والمسؤول بردانه يحتاج بعد حصولها الى ملاحظتها كما هو من

العادة ولسادس الانكال في الخلاء والخطاء وذلك لانه قال

العلم بالمقدمات فعلى كافة ومثل ذلك الاشكال كلها الا محيح معه

الى ترتيب وعلمه تختلفان فيها بحسب لسان بها في جملة اسبابها و

جماهيرها وليس الامر كذلك فظهر ان ترتيب المقدمات وصيانتها في جملة

في كيفيتها وحسب اختلاف كل من الاشكال يتفاوت جلاء وخفاء

وخفاؤها واعترض على ذلك بان تساوي المطلوب لا تكون لكمال

مشاركة في خصوصية المقدمات والنتيجة اما اذا اختلفت هي او المطلوب

او السوق لا يجوز ان يكون لمقدمات مخصوصة نسبة كلية الى نتيجة مخصوصة

والاكثر لمقدمات الكبرى بتلك النسبة الى تلك النتيجة المخصوصة الا الى نتيجة احد

لان حال الترتيب قد يطلق بحسب معنى اللزوم او اللازم والاعتبار فيه

في المقدمات المعتبرة الاول والرابع ومثال ذلك يختلف النتيجة اطلاقا

لان السواد مما لا يكون يمسح الاحوال وشرط النظر عدم العلم

اى عدم العلم بالمطلوب او دعلم لمن حصل العلم بطلب دليل انما يطلب
فى دليله اذ الوقوف على ذلك المطلوب فيستوى العلم بذلك المطلوب لوجود الشاوية
ولا يكون ذلك بحصول الحاصل لان العلم الحاصل بالدليل الاخر غير الحاصل
بالاول اما بعضا او حسا ومعنى وجود يات ذلك احتياج المطلوب والعلم
الدليل الاخر بعد الحصول الغاير والوجوب الشاوية من طرق العلم بعينه
العلم بالمطلوب ومن لم يقل المقصود بالنظر الثانى هو و كمعنى الدال على الاول
الثانى هذا اذا كان العلم بالمطلوب الدليل الاول يقينا واما اذا كان او لكن
المطلوب دون مرتبة اليقين فلا اشكال فى جواز النظر فانه يؤدى الى اليقين والرجحان
حاصل لانه ليس معلوما على سبيل اليقين الحال فمما اذا عرف انه يكتبها
فانه لا يتصور مكان بطرق يقودها الدليل اذا او بعض اعتبار
فانه يحوز ان يطلب لمن يركبها لان المطلوب المركب بالمطلوب صار فى المطلوب
وبوجود الصادق لا يتصور وجوده اعتبار من العالم ولا
يتصور ان يعود ذلك الحاصل بعلمه او بوجوبه الى الطلب بينا
الموجود بالعلم بكيف وهو حاصل بكونه عالما فهو انما يتصور فى
هذا بان حاصل عنده او بلطافه المطلوب مما عاما مخصوصا فما لو علق
انه ماوله الى بغير خلاف اعتقاد حوال عن جهل المركب اما فقد
الماوى يعد فيه الاشكال منها الى المطالب فيدل على لا يطلب
فلن يكفرا من الناس لموم هذا انا يطلب ذلك اذا اراد ان المطلوب
بلا شعور بحصوله فمحكما ذكرنا والحاصل على بعد بعض مسؤولة لمن ان ما
حصل له الظن فيطلب العلم فهو وجه بلا اشكال فى المطلوب فالصوار
لم يعالج ان لاتكلم المطلوب ما ان الوهم والجهل المركب يقارن له فلا احتمال
فاما الجهل المركب مناف للطرق اما الجهل البسيط فهو شرط له باعتبار
كما هو وينافى باعتبار اطلاق الجهل المطلق لا يتصور طلبه والطلب
لان يبقى على العبد كثيره فى ذلك وطلب اذا رابع يعنى لولى ان
يطلب بيان ظاهره و باطنه او عن وجوه وحملة لوجوده و
مستدله ما او هو كثيرة ولا اشكال فى انه اليس بعيد ومن المطلوب
لمن اسم بطلب مثل هذا العلم ولم يلتفت الى معرفة ولم يعرف
بالامام ولم يرى لكونه مستاء وجوده ولم يوجب الله امر هذا ما اصلا
فى حد العقلاء فاطلب والمحسوسا ليطلب لكن العلم عنه ولا معنى
لوجوب العقل الاول لكن هكذا شكرا له تعالى واجبا عقلا واما
حدوث الخوف وجواز العالم الاول لنعمه مقصود منه حسانة فكفور

ان يكون المنعم بها عليه فلا اذ يدمه الشكر عليها وانه لم يشكر عليها
عنه فحصل له خوف العقوبة بسلب النعم وهو قادر على دفعه الجواز
الخوف بالشكر فذلك ما له فان لم يدفعه كان مستحقا لان يذمه العقلاء
فيها واعلم ان اعتنى شكرا له تعالى ودفع الخوف عن النفس
واجب من جهتها الا على تعالى فانه اذا لم يعرفه لم يقدر ان يشكر او اعرف
بعباديته لكن لم اعلم انه هل اراد الشكر اولا وعلم انه لم يكن
لم يشكر فيقدر مع الخوف وعدم الشكر فمكروه تعالى واجب عقلا فانه
بالقسم الواجب العقلى المطلق الا به اذا كان واجبا كوجوبه والاسم يوجبه
لا باعتبار انها ليست ضرورية فطعا بل من كسبه متوقفة على النظر
فكون النظر ايضا واجبا عقلا كما ذكرنا وهو المطلوب لانه لو كان بالشرع
لتوقف على العلم بصدق الرسول الى لو كان وجوب النظر مطلقا لو
وجوب النظر فى معرفة تعالى بالشرع لتوقف وجوبه بل العلم بوجوبه
على العلم بصدق الرسول اذ لا يثبت الشرع والعلم بصدق الرسول
متوقفا على النظر فى معجزته بانها فعل صادر من الله تعالى تصديقا له
ويجب هذا النظر اعنى النظر فى معجزته بالشرع الحاصل بالنظر
فى مطلق النظر واما انه نظر فى معرفته تعالى من حيث انه مرسل الرسل
فاذا قال الرسول للمكلف انظر فى معجزتى كى تعرف صدقى فله ان يقول
انا لا انظر فى معجزتك حتى اعرف وجوب النظر عليّ فان قال لا اعرف
وجوبه لا يعرف الا ان علم انه فيما فيه مساغ عنه وانا لا اعرف
النظر لا ينبغى شرعا الموجود على صدقك الذى لا اعلم الا بالنظر
فى معجزتك وانا لا انظر فيها فكان هذا الكلام منقطعا لا بعد مكانه
فلزم الحام الانبياء المؤيدين بالمعجزات وهو باطل فى بيان الباطل
فكذلك ما ادى اليه فكذا ما يستلزمه اعنى كون وجوب شرعا فظهر
انا اذا عرفنا وجوب النظر بالشرع وقتئذ عاله ادى الى الحام
الانبياء وما يلزم اتفاقا على بطلانه يكون منتفيا لا لم
شكر الله تعالى ودفع الخوف واجب اى فلا نسلم ان وجوبها
على فاعلى الحسن والقبيح العقليين ثم الكلام فى حكم تلك القاعدة والتحقيق
الحق عنها والموجب الى تلك الاحالة ليست لكل من ذلك فان المنعم
لا يوجب شكرا الا اذا عرف المنعم وانه قصد بالانعام الاحسان
ثم المنعم العقلية لا يحصل الا بالنظر بعد كل العقلى الا سابق
الا نوع لذلك طلب اذا علم ان ما يحمله الا الى النظر ولو كان

فمسلك طريق اوائل لهاء الله بعضهم في الجلة وما ذكره هذا الامام
وهو ان المعصوم والصفة الباطن محتاج الى النظر لعمر و صحة عن
فاسدها   واما ما يلزم ذلك الا لو الحال التكليف بالمحض اذ الوجوب
واجب مطلق على شي ولم يكن ذلك الشي واجبا بل جائز الترك ومع
ترك في زمان تركه وعدمه لا يجوز ان لا يوجد كل الوجوب واجبا والا
لم يكن واجبا مطلقا وقد فرضنا كذلك بل يجب ان يلزم بالعامل وجوبه
فيلزم ايجاب الفاعل الموقوف حال عدم الموقوف عليه والحسن كذلك
الا تكليفا بالمحال وهو محال باجاب بجواز ان التكليف بالمحال وقع عقلا
اذ لا مانع فيه اصلا لانه مامور به ولان الامر بالجملة عنا لظالم
على فاعل به ولا مساواة ان تعولوا لان ان ايجاب الموقوف في حال
عدم الموقوف عليه محال لانه العادة بشرط عدمه لا في زمان عدمه و
المعروف منهما لا يكون على في وقته وجواز الصانع انه يجوز ان يخص
المكلف من غير ان يعرف وجوب الوالمس بشي اذ لم يعلل اطلاقا
وجود النظر منه وعلى وجوبه كسب و قد لو وجد الحرام بل قالوا
للمكلف ان يسمع الحرام ثم وجود كما ورد به فالصورة ان يعال له
الاسماع ما لم يجب لاما لم يعلم وجوبه كما احكم الحكم بالشرع باب
في بعض للامر سواء اعط او لم يعط وسواء علم وجوبه او ان لم يعلم
فلعلى ان يعود الشي كل الاسماع والطلب انه واجب عليكم ان عالم
عليكم الا بيان لا يسوغ كل احمال الافعال لا يلزم تكليف
العاقل بعدم علمه بالوجوب لانا نعول العاقل الذي لا يجوز تكليفه
ابعاضا من لم يفهم الخطاب او لم يعقل له انه مكلف بكونه وهذا اما
قد صرف بالتكليف فليس من تكليف العاقل في شي الاول
ان الكفار مطلقون بالايمان اجماعا مع عدمهم وجوبه   والعلم
يلزم من الدليل كما يطلق كذا هنا يطلق ومع هذا الحكم اتفاقا فما هو جوابكم
فهو جوابنا فيما والمعز انه يعصون وهذا الاشكال بان النظر
قد يكون حظوة العقل يجب لا يحل الشبهة ولا حظها اذا انه
عليها ومن حيث هو جواب النظر عقلا فاذا انه المطلق عليها يعلم له
بلا خلف فليس دال عليه ولا يكون الاسماع عنه مطلقا وما اذا كان
وجوبه شرعا او يتوقف في علمه بنبوة النبي الشرع المتوقف على
الصدق المتوقف على دلالة المعجزة كما مر والجواب عن هذا
النقض ان وجوب النظر عقلا ليس من القضايا الفطرية القياس

لتوقف على انه مع انه تعالى واحد عقلا بناء على ان شكر المنعم وما هو الحق
واحسان عقلا ان وعلى ان العدم لا يتم الا بالنظر والرياء الا ان الواجب
الا انه كان واجبا كوجوبه الحل واجل من علق المقدمات على تعذر
صحتها محتاج الى نظر دقيق فان يتصور كون ما يتوقف عليها نظري
العقل   بين التعريف مطلقا الى نفي التعريف الاول وقولهم الاولى
فمن بعد الرسول فدل على انه لا وجوب عقلا والا لكان ما سافي كلها
ويلزمه التعريف لوجود الاخلال بالواجبات العقلية قطعا مع
اسماع المنعم عليهم عقلا منهم وما اطبوا عن ذلك بان بان المراد والمعرفي
الدعوى واجيب بان المراد من الرسول هو العقل لا سيرا كما
في العداوة   وانه منعه بلاحظ فعل نفس الشكر مع كونه مستقلا على
منعه مال صدقه لانه نعوذ الى حضرة المنعم ولو تم الاستعارة
لعو واجب لذاته لا يستطيع فانه احد وعدم الاستقلال العقل
بامر الاخرة مع ان الثواب والاعواض واجب عندهم عقلا
ساقي ولا يتصور ذلك الا بالاستقلال في امر الاخرة ماهي الا   وانه
لكان الاستمراء فالواو ما منه الاكمل فعم حصرا بما يدل سلطان عقل المسارف
والمحارب وكون ما بينهما من الكفور والوحا بوضا وان منها العموم طبع
مذكرها على رؤوس الاشهاد وتداوم على ذكر نعمه شكرا عليها
ولا شكل ان ذلك بعد ما انتهوا شكر العبد اولى بكونه اليسير الا ان
الدنيا وما فيها اقل عند الله من نكل اللقمة عند الملك وما ان العبد
ما نعلمه شكرا احق منه مرتكب الا علم بالفعل الى الملك وقد
نعرف منها بان اللقمة يستحق في نفسها الحلاوة مع انه تعالى وكذا كل
تحريك انه عليه ما لا نعلمه اصلا كلا في شكر العبد فانه قد يدل فيه
وشكر اداء لبيان ما يتعلق به النظر الناموس لماضي الموصل
الى التصديق دون الموصل الى التصور لان المطلوب في العلوم
والمقصود بالذات هو امر التصديقات وانا يطلب التصورات
هو الموصل بها الى التصديقات وايضا الاكتساب في التصديقات
دستور دون التصورات من ثم تفصل الى انه لا شي من التصورات
بمكتسب والمراد بالعلم في قوله ويلزم من العلم دليل هو العلم
وبالظن ما علاه من التصديقات فان اطلاق الظن بهذا المعنى
سائغ ايضا فيندرج الحسابات الحس في الدليل عندهم والامارات البسائط
الدليل الواحد اعني مقدماته اما ان يكون بأسرها عقليا او مركبة منها

قوله
قوله
الى قبلها ...

من العلة والسجل كونه باعثا عليه لان صدق القائل لا مدخل له فيه وانما
يعلم بالعقل دون النقل لاستلزامه الدور او العكس ومن جوز كونها
نقلية جوز ان يكون المقدمات الشرعية كلها ظنيات على الاخر الاول
اول لان الموصل بالجملة علوما تركبت من المقدمات الشرعية او
العقلية دون القرينة وحدها على قياس العلم العام المشتمل على
القرينة والنقلية معا ويتلوه الامور الخمسة وذلك لان معاني
موارد الالفاظ وصيغها النظر لغة وصيغة بها الاوامر معولها احاد
فكونها مطوية وانتفاء الاشتراك واحواله لا يستدل الا بالاصل الا عدم الوضع
ولا اعلم عدم الوجود يتساوى فيها لان كثيرا من الدلائل اللفظية
نقل انواع متن المعاني عنها فان كثيرا من مفردات اللغة وتصريفها و
اعرابها منقول بتواتر او لا احاد اي بين اسبابه واما المظنون الاول صح
اسنادها اما بالاولية او بالقرائن المعتدة للصحة والوضع فلذلك لم
يجزم بتواتر او مسلم من كلامه احاد او شروط البطلان فاعترض باحتمال
من انه يلحق طريق يحصل ذلك العلم وكان من اولى العلم فيها فعد
السمع علة التقرير بالنظر الماخوذ فانه يحصل هذا النظر بالنسبة الى
في بعض الدلائل بالقرائن الحالية واما السمع الذي لا يجزم بكونه
فلا يستدل الا به احدهما يعني المدح في العقل الذي هو اصل السمعي
ومدح الاصل يستلزم المدح في الفرع وعلة ان السمع لا يدل على اصل السمعي مدح و
مجاز ان يكون اصلا غير ما يعارضه وان رجح على معارضه لم يكن ذلك صحا
على اصله ولا يلزم ابطاله اصلا اذا كان الحكم في الاصل والمعارض
صرح العقل فان رجح السمع على العقل فقد بطل حكم من احكام
العقل فلا يوثق على وعلى سائر احكامه فيبطل الاصل الثاني اما
يقول لا يلزم من بطلان حكم بطلان جميع احكامه لجواز
ان يكون العقل ذكيا من جهة وفي الخاص يكون اصلا و
الصواب ان اعتبار الدلائل العقلية ليس باعتبار حصول شيء
بل باعتبار كونها مقطوعا بها عند صريح العقل فاذا الغى بعضها
في موضع لم يعرف بين سائر المواضع ايضا ولا تفاوت في المعلول
العلوم القطعية من حيث القطع والبعض وان كانت متفاوتة
في الجلاء والخفاء بالنسبة الى الاذهان كما في التصور اذا وقع
وروده عليها واذا استدل بالسمع فمعارضه العقل المقطوع به
بعد قصد ابطال ثم ابطال اصل القول تساوي معارضه في كونه

بعضا

بعضا لما يشمله الاول بعد اسناد حمل الجهة المذكورة في المثل راجعا
الى الدليل بالمعنى الاعم المساوي للامارة ايضا والحصر راجعا الى
ملزوم العلم والظن لان ملزوم احد هذين القسمين بالدليل لكان الحلم المعطي
والامارة ان يكون من الدليل اي الموصل الى التصديق وبين ما يلزمه ان
يطلبا لكان او حقيقيا من مسلم مخصوص من مبادئ الالتزام والا لكان
اما بالاستدلال بالدليل على المدلول واما بالعكس او باستدلال باحد
عليهما فالاول هو العلة الى ان يستدل وهو علة الكل على حال الجزئي
والثاني هو الاستقراء اذ يستدل به بحال الجزئي على حال الكل
والثالث هو التمثيل اذ يستدل به بحال احد الجزئين المندرجين تحت حكم
ثالث على حال الاخر واعترض على ذلك اولا بانه قد يستدل في العكس بحال
المتساويين على الاخر فالاول ان يقال ولا نسلم انه لا يستدل بالكل
على الجزئي او باحد المتساويين على الاخر فهو العكس واجيب عنه بانه
لا اكثر الاستدلال بحال مفهوم الشامل الذي هو كلي على حال كل
واحد من جزئياته التي هي افراد الانسان والثاني بان يقسم
الجنس الى جزئياته هو محمول اعم ما حمل عليه بحال الحيوان في
كل واحد من المتساويين يرجع الى احدهما وثانيا بان العلاقة
الاستثنائية المتصلة والمنفصلة والاقترانيات الشرطية خارجة
عن العكس الذي ذكر والصواب ان يقال المناسبة بين الدليل و
المدلول اما بالاستلزام كما في الاقسام المذكورة واما بالاستلزام
صريحا كما في الاستثنائيات المتصلة او غير صريح كما في الاستثنائيات
المنفصلة واما الاقترانيات الشرطية فراجعة اما الى الاستلزام
واما الى الاشتمال فليتأمل وذلك لان الوسط اما محمول الصغرى
وموضوع الكبرى او لا وما لم يرو الموضوع فيهما المحكوم به وعليه
يتناول الكلام الاقترانيات الحملية والشرطية لان شيئا منها
هذا بحسب الاغلب وقد يقال لما كان العمدة الشرطية
اكثر ما هي من الحملية بسبب العكس اليها والعكس باعتبار
كونه العرفية جعل القسم باعتبار الكلي الى جزء او ارتباطا
الى العكس مطلقا لا الى العكس للاول منه كما يتبادر من ظاهر
النص وذكر ثانيه في قسمه فاختص الاول بالنص الذي وضع
عنها او باعتبار التصديق الحاصل فانه باثر في
النص غير التصديق لعموم معاني في افادة البعض والظن

والاجرام والاجسام وهو يعني ان وجود الصفات

البرهان يكون لها لنفسه لان معلوماته كونها باسرها فصار المعلوم

نفسه سواء كان ضروريا او مكتسبا واما وصف حصول به ما المقصد

لعامه لم يكن ضروريا بنفسه الاحتياج مقدمة الاستلزام فان المقبولة

بعينها لا توصف بالقطع التعرك لانها من اوصاف احكام والمقبولة

العقلية ليست حكما وقس على ما ذكرنا وصف سائر الصور بكونها

مسلمة او مشهورة ومقبولة ومخيلة فان هذه اوصاف للاحكام دون

الصفات وعلى هذا لم يتم تفصيل المحمول للقطعي البرهاني طالب

للعقل اما اليقين واما الظن ما بين المشهورات لذلك وهو يسلم

بان وجود كان الحال اما مسلما فيما بين الجمهور وهي المشهورات

العامة واما مسلما فيما بين طائفة مخصوصة كاهل العلم مثلا وهي المشهورات

الخاصة واما مسلما فيما بين المتحاورين وهي مسماة بالمسلمات وهو بحيث

لم يكن مسلم الاستلزام والاحتجاج سواء كانت مشتملة على بعض

الامور اولا والاولى يستعمل في الجدل فانك تعلم اذا اسلم اسلم بها و

يستعمل ايضا الاستقراء والتمثيل اذا لم يكن مقصود اللزوم و

عامة الخلاف الزام الخصم او دفع الزامه حفظا لقواعد الدين عن ان

يزلزلها شبه المبتدعين او ملاما العاقد المبطلين كسائر الاديان و قال ش

سادس السابقين والمقبولات التي ليست بمشهورة

ان المقبولة ممن يعتقد فيه وجوها تمام الشيء لان المشهورات

مما قد يجبر لاجل الخطابة والشعريات فيه بل لان الاولى على

التي تخاييل منها انها مشهورة ماذا الوهم فيها كيف انها ليست كذلك

مثاله قولهم انصر اخاك ظالما او مظلوما فان المشهور الحق قوه

مثل قوله له نصر الظالم ان كان اخاه فكيف يقول بنصره الى الظالم

منعه من الظلم والكلام مطيته الحاق فان المقبولات التي ليست

بمشهورة والمظنون التي يساوي الداني ما يظنه بعضها او طلبه المقبولة

الى طلبه الاستنتاج فيستعمل فيها كثيرا الاستقراءات الناقصة والتمثيلات

ويستعمل فيها ايضا الاقيسة القطعية الاستلزام وغاية الخطابة

اقناع المستدل العاصي عن درك البرهان والموسادهم

الى تعليمهم في معاشهم ومعادهم ومعه الملة اعني البرهان قال ه

والجدل والخطابة هي المعتبرة اقسام الصناعات المشار

اليها بقوله تعالى ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة.

وجادلهم

فان قلت ما حكاية القياس الشعري فانا ما يحصنا ثبتا ما شعريا ولا افرانا فاسا

شعريا تلك الجرادة ... بالقياس يحملنا الشعراء عن القياس

والاستقراء والتمثيل فاما جاء فيه انما يجب ان يكون بحسب التخييل وكل واحد

يتخيل من الشعر وان كان من محرفا بحق صورته فالقياس يتماثل في مواد

العقلاء تشبيه الشيء لمنعه اليه واستهلنا ما ذكرناه الخطابة والاستقراء

وجادلهم بالتي هي احسن واما المغالطة فيجعل عنها بسبب السوء

والعطايا الشعرية لانه لا يسمى التي والزكاة مقبلة تمام حصار

والتخيلي المطلوب من الشعر لان مدار الشعر الحسن على الكذب ولذلك

قيل احسن الشعر اكذبه والمعتبر في مقدمات الشعر كونها مخيلة سواء

كانت مصدقا بها اما صادقة او كاذبة او كان غير مصدق بها فكم حسنه

بح مصدقا بالعقل ويكون في حسن الشعر المحصل بالشيء سوا كان

مقصده الاستلزام اولا واعلم ان الشكل للمحصل الطبع مثلهم للمصادر

والدليل على ان الاشعار تستحيل بها المحلاء وتسمح بها الحساء حصر لما

او كان مزونة معرفة بمعان الرجولة مقرونة بمعان ضمر الى

القلب الشعري بعد معنا كما اذا قيل محتوي قوة وسطا كما

اذا قيل محتوى بدر او وضاكما اذا قيل الخمر ياقوته بسيالة وكما

كما اذا قيل العسل مرة متقشة كلها صور يال حلق كرنا بها

العلم به و هو المسقط في انحصار الصناعات في الخمس لان ما كان

الموصل الى التصديق اما ان يوقع ظنا او جزما فالاول هو الخطابة

والثاني ان لم وقع بما يسمى هو البرهان والا فان اعتبر فيه

عموم الاعتراف او التسليم فالجدل والا فالمغالطة واما الشعر

فليس موصلا الى التصديق بل الى التخييل الجاري مجرى في

ايضا ما ذكرناه مطبق به واما باعتبار مادة التصديق للمقدمات

فصل المقدمات باعتبار التصديق والتخييل اربعة اقسام الحاصلة

الى هي مادة الشعر والمظنونات التي هي مادة الخطابة والمشهورات

التي هي مادة المغالطة والمسلمات التي هي مادة البرهان و

الجدل وقد قال لما حصل المسلمات السالمة لها وهما قسما واحدا

منهما فليحصل في المادة العربية اقساما واحدا بعد اللزوم في النسخ

لان الحرم في النسخ يشتمل على معنى وغيره لا انا نقول كذلك الحرم

في المقدمات المسلمة بعم اليقينيات فالعرف حكم الاستقراء

ملونكم لا نرى للاستقراء من احضر الكل في طرفات ماتواه

حكم واحد على تلك الجزئيات يستدعي ذلك الحكم الى ذلك الكل

فان كان ذلك الحصر قطعيا بان يتحقق الحس له الا يكون الا

لكان ذلك الاستقراء تاما وقياسا فان كان سوء ذلك

الحكم لتلك الجزئيات قطعيا ايضا افاد الحرم بالقضية الكلية

والا كان ظنيا افاد الظن بها ولو كان ذلك الحصر ادعائيا بان يكون

فمشاكل نوعي آخر لم يذكره ولم يشعر احالهم لكنه ادعى بحسب
الظاهر نوعان فذكرهما اعادلها بالقسمة الكلية لان الظاهر
يلحق بالاعم الاغلب في غالب الظن ولم يعد تعسا لجواز الخالفة
لكان الشياع والتعقل عبارة عن ادراك الشيء من حيث
هو هو وانه من غير ان يطرء الماهية المادة او اكتنف الطبيعة الجعلية
من العوارض الغريبة والاعراض المادية المدرك اما نوعي مادي
او غير نوعي مادي والاول اما ان يكون محسوسا بالحس
الظاهر بذاته محسوس بها والغير المادي المحسوس اما ان يكون
ادراكه هو هو على حضور المادة فادراكه الاحساس او لا فادراكه
الاحساس او لا فادراكه التخيل وادراك غير المحسوس هو التوهم واما
واما غير النوعي المادي فاما ان لا يكون نوعيا يكون كليا او يكون
نوعيا غير مادي واما كان فادراكه التعقل والمراد بالعوارض
الغريبة العوارض الغريبة التي تلحق بسبب المادة في الوجود
الخارجي من الكم والكيف والاين والوضع الى غير ذلك
فان الصورة المشتملة على هذه العوارض المخصوصة لا تكون
كلية لامتناع فرض العاقل لانها مشتركة وانما [illegible]
يلزم انقسام الخارجي فالماهيات المجردة والامور المجردة
الحالة فيها والمركبة منها لا تكون ادراكها الا تعقلا والامور التي هي من
الماهيات المجردة وعوارضها المذكورة يكون معقولة فادراك
الماهيات الكلية وعوارضها والمجردة عنها بالكلية والمتعلق بها على الاثر
او القدر يكون تعقلا فانه ادراك للطبيعة المجردة عن العوارض
الغريبة اعني الاعراض المادية المذكورة معانى الصور و
الاعراض احترازا عن المعاني من حيث العدم التصور فان هذه
المعاني لاشتراك الجوهر كان العقل الناطقة لا يعرف ان
الماهية وما يعارضها من الماديات منقسمة الى في الوجود الخارجي
الى اجزاء متباينة في الوضع والسؤال بان المعطى ما ذكره مع
انها لا تنقسم الى اجزاء وذلك بدعوى ما استدركه من انا قد بينا
ان العقل العاقل لا يجوز ان يكون عرضا وقد تقدم في مباحث [illegible]
النفس الناطقة المنافية ان حلول الصورة العقلية في
العاقل وفي ان ذلك الكلام حسب ما دار الجزء لانه حيث [illegible] و
منقسمة اجزاء والامام الانقسام الى الاجزاء المتباينة والكون

مستلزما

مستلزما لانصاف المنقسم بالزيادة والنقصان الذي هو اشرف صفات
الماهية فيلزم ان لا يكون ذلك المنقسم مجردا عنها كما قررناه فمشاكل
قد عرفت مسالك ابطاله [illegible] وما ذكره منها من ان الانقسام
الى الاجزاء المتباينة بمعنى كون المنقسم ذا وضع واذا اعتبار في نفسه
في موضع ما من وجه بعد لو صحته كانت الصورة العاقلة يكون بكل الاجزاء
متباينة في الجسم لا يعتبر مشاركة في السلب [illegible] والركن [illegible] فان الحال
[illegible] فيما ان اجزاء منطبقة بالوضع فان الحال العاقل لكن يكون
ذا وضع [illegible] محل عروض الوضع للحال بسبب المحل الا ان ذي
[illegible] والمركب الشيء من الاجزاء الغير المتباينة
بالعقل في الخارج اما المنطبق والا فلانه يلزم احاطة النفس بالاشياء على
وجه [illegible] وعلى ان [illegible] العقلية [illegible] بذاته وضع [illegible] يعلم
ذلك في مباحث النفس الناطقة مع ما يرد عليه وقد اشرنا اليه
فلان كل مجرد يكون عالما [illegible] بالسوالب المادية والعلائق العرضية
العوارض الغريبة اللاحقة بالشيء بسبب المادة في الوجود الخارجي
المقتضية للانقسام الى الاجزاء المتباينة في الوضع فانها مانعة
عن التعقل كما عرفت فاذا كان الشيء مجردا منها لم يكن هناك مانع من
كونه معقولا بل يكون [illegible] عقلا
مختلطا لكون فان لم يعقل كان ذلك من جهة العاقل فان
فان جميع [illegible] بذاته على المادة
[illegible] لكونها معقولة لكنها لا تعقلها لان [illegible]
[illegible] وادراكها [illegible] من الفعل
في تلك العوارض [illegible] ان لا يجوز ان يكون خصوصيته ذات المحل
[illegible] يلزم ان يكون معقولا [illegible]
[illegible]
ان يكون [illegible] الحكم عليه بالوجود او الوحدة [illegible]
ان كل معقول [illegible] ان يكون معقولا مع جميع ما عداه [illegible] عليه
انه غير [illegible] بل يكفينا لاثبات كون كل مجرد عاقلا لكله
ان كل ما يصح ان يعقل فانه لا يكون صحته تعقل الامور العامة معه
ولا [illegible] البرهان عليه كما ذكره والمساعة فيه تجري مجرى المطالب
[illegible] لان كل مجرد فانه يصح ان يعقل كل الاشياء الحاصل الى البرهان [illegible]
اما الصورة فكذلك لان الشيء اذا كان معقولا مع غيره

كما انما حاصل في العرض العام فيكون معارضا له معارضة الحاصل بمعنى
للاخر لان صدق المعارضة المطلقة المعارضة تمنعها كما سيأتي بحصر في
اقسام بلده والاخص منها قسم واحد منها اعني معارضة الحكم المعقول
الا بمعارضة احد الحاصل الخاصة وجب ان يصح منها فيه المعارضة
المطلقة المشتركة من اقسامها فصدق المعارضة المطلقة لا يتوقف على صدق
المعارضة الخاصة والا على صحتها لما ذكرناه من لزوم الدور وقد تم عليه ان
نقدم المعارضة المطلقة على المعارضة الخاصة امام اذا الى ان المعارضة
المطلقة ذاتية لها وممنوع فان صدق المعارضة المطلقة غير موقوف على
المعارضة في العقل فاذا وجد لم يتوقف لان اللازم من المعارضة
في العقل صدق المعارضة المطلقة في ضمن هذا الخاص لجواز ان يصح
لذات الحكم المعارضة المطلقة في ضمن هذا الخاص فقط الا ان الحكم
المعارضة المطلقة موقوف على صدق المعارضة الخاصة بل لان ذلك
الحكم يجب لا يقبل الا من المعارضة الخاصة اعني المعارضة العقلية
فاذا وجد الحكم في الخارج امتنعت المعارضة المطلقة لا بعدم
شرطها الذي هو الوجود الذهني والوصول منه الحصول لكانت
محل في الذهن والخارج الا ان وجود شيء انما محال لعدم جواز
ان يكون الوجود الذهني شرطا للمعارضة او الوجود الخارجي مانعا لها
وعلى التقديرين لم يصح فيها المعارضة اذا كان الحكم موجودا
في الخارج فانما يراد اذا جاز ان يحصل اقسام المعارضة اعني
حلول الحكم في محل وحلوله في حال ما لم يصح المعارضة العامة اعني
حلول العرض في الحكم كما اعترض جار ان يصح المعارضة العقلية وحدها
مع امتناع الاولين بل لاستحالة مثلا وقد قيل ان ما ذكر في اقسام
نقض صدق المعارضة المطلقة على المعارضة العقلية بدل بينة على اقسام
يعرض صدق المعارضة المطلقة بالقسم الى العرض العام فيلزم احد الامرين
اما مساواة الدليل او بطلان متن المقدم واجيب عنه بان
بان توقف صدق مطلق المعارضة على هذا المعارضة الخاصة لا لزاما
بل للعارض ومع كون احد المعارضين موجودا فانما يراد به
فلا يجد حينئذ التوقف فلا دور ومع هذا الحكم بانه مستلزم فعلا
نقض صدق مطلق على المعارضة في العقل ليس لذاته بل لعارض
وهو ان كل واحد من المعارضين موجود ذهني فانه لم يعرض ما فلا
يحصل له التوقف فلا دور اذ لا بعد بالفعل الى الكثير

بعينها م

معان هو المحاصة

المعارضة م

الامارة وذلك العرض العام للحكم العام بالذات يعني معارضة
ذلك العرض للحكم ومعارضة الحال للمحل وانما يعتبر الحكم لكونه موجودا
في الخارج فانما يراد لان العرض الحال في الخارج بالذات وكان في
الاعراض العامة بالذات لا يصح ان يكون عاقلا لما يعرض
عليه من ان العاقل لا بد ان يكون قائما بذاته لا يعقل الكل العرض
مستلزم هذا الاستلزام فرس من الاحكام البديهية ومع
ذلك فقد اعترض عليه بجواز ان يكون من خاصية بعض المجردات
ان يعقل المعقولات ويمتنع على البعض الاخر ان يعقل والعكس كما
يحكم الانسان من نفسه لا يعقل حكما كلها لنفسه وحكم الملزوم يستلزم صحة
اللازم ثم انه قد يعترف به في الاصل لان امكان
الشيء ملازم لذاته من حيث هو والاخر ان يحصل له بعدما لم يكن
فاذا صح الاطلاق بين كان امكانه حاصلا اولو لم يكن حاصلا
لم يكن ممكنا فيمتنع ان يكون يعقل ما هو حصول له فليس عليه
ان خلفا التحقيق من الدليل لما في استلزام الطرفين ذلك
اعني كون كل مجرد عاقلا في الحال ويقال كل مجرد حاصل
له فيكون عاقلا له فيكون عاقلا في الحال وليس
الشيء اذا لامر ليس لها او لا انه كل مجرد يمكن ان يعقل ذاته ثم يصح
ان تعقل لوازمها المعقولة وذلك لحصول مسائله وبطلان الثاني
ليس الاول فيلزم كونه متعقلا لوازمه وانما لكن يلزم
الراسخين اسنادها الى الكثيرين ومما ورد على ما ورد
انها كما عرفت والاولى ان يقال الاحكام اي في الاثار
لكونها مشتركة في المؤثر الذي هو الجسم مطلقا مطلقا لكنها
مختلفة الاثار فيها امور مخالفة هي المبادي لتلك الاثار
المختلفة فيكون للامور المؤثرة تسمى قوى سواء كانت
جواهر كالصور النوعية العنصرية او اعراضا كالحرارة والبرودة
ثم ان القوى بحسب الاصطلاح يقال القوى الفعلية و
الانفعالية اعني التي هي مبادي الفعل او الانفعال
كما هو قوله اي احدها اي نوعها القوى العامل للفعل و
الانفعال وانما اعتبر احد الانواع لكثرتها على الاول
الغير لا يجوز ان يكون محالا مما لا تراب بل قد يكون محالا
بالاعتبار معالجة الطب لعدم الناطقة للامراض المستكمة

يصح الاعادي

يستلزم صحة م

فان الفاعل وجهها اعتبارين لان الطبيعة من حيث هو
بالذات ~~بل قد يكون فاعلا بالاختيار~~ مُتّفق للعوارض
الطبيعة مثلا للمعرفي ذاته من حيث هو من حيث فعله لكل
من صفاته فعالة انسانه الى حيثية الاعتدال كما ذكر بالا
الى كونه فاعلا بالفعل لانه مبادئ عن الطبائع فلا يكون حرام اعني
العلم الموجب ولا اشتراط الطبائع فلو انا اعتبر بالامر الى الصانع
لكون الفاعل متحدين بالذات متغايرين بالاعتبار والطف في الامر الى
القدرة فالفاعل هو النفس الناطقة والفاعل القوى وما يسمى
بالذات فان قلت هل يطلق القوى المؤثرة على القوى الفاعلة
قلت قد صرح بذلك بعضهم وادعى انهم ارادوا بها المبادي عليها القوم
مطلقا سواء كان بالشعور او بالاثر واعلم ان لفظ القوى وضعت اولا
للمعنى الذي يتمكن به الحيوان من مزاولة الافعال الشاقة من باب
الحركات ثم نقل لهذا المعنى المسمى بالقوى مبدأ الاثر اما المساوي هو
القدرة اعني كون الحيوان بحيث ان شاء فعل وان شاء ترك واما اللازم
فقولهم لا يفعل الشيء بسهولة وله بضعف فان مزاولة الحركات
او الفعل عنها بحسب ذلك عن النار بها فلازم كان اللاانفعال دليل
على الشدة فنقلوا اسم القوى الى ذلك المبدأ اعني القدرة حال
ولكن الالزام اعني اللاانفعال لم يكن للفعل وصفا كالحصول وهو
الصفة المؤثرة ولازما هو الامكان لان القادر لما صح منه ان يفعل
وان لا يفعل كان صدور الفعل منه بالامكان فكان امكان الفعل
لازما للقدرة فنقلوا اسم القوى من القدرة الى حسبها اعني الصفة
الموثرة في غيره والى لازمها اعني الامكان وهكذا فقالوا للاشعر
انه بالقوة وسموا الحصول بالفعل وان كان في الحقيقة انفعالا
لان القوى بالمعنى الاول كانت متعلقة بالفعل فلما سمي الامكان
قوة سموا ما يقابله بالامكان اعني الحصول والوجود فعلا ثم ان
المهندس لما وجد ابعاض الخطوط ضلعا لان يكون ضلعا لمربع مخصوص
وبعضها غير صالح له سموا ذلك المربع قوة الخط الذي يصلح ان يكون
ضلعا له فالقوى بالمعنى الاول يقابلها الضعف وبالثاني اللاوجود
وبالثالث سهولة الانفعال وبالرابع عدم القابل وبالخامس
الضرورة وبالسادس عدم كون الخط كذلك والقوى بمعنى الامكان
المقارن للعدم يقابل الفعل يقابل العدم والملكة ومن بمعنى

عن الاشتغال احد نوعي الكيف الاستعدادية والقوى بمعنى الشدة
او القدرة من انواع الكيف بمعنى الصفة المؤثرة فقال الكاتبي القوى
بمعنى الصفة المؤثرة عرفها الشيخ بانها مبدأ التغير في آخر من حيث
هو آخر وهذا الكلام منه يؤيد اطلاق المؤثر على المعنى المساوي
للقادر والعلة كالعلم والا لما نقله عنه المتاخر المتكلم بلفظ القوى
منها الصنعة على معانيها المحتملة كما تراه قدم في موارد لا الا انه
والصفة المؤثرة اما ان تكون الى الاثر فقط فتسمى ما هو كالحس
للقدرة الى الاقسام والعلم سواء على ما وجدوه ولم يدعوا في
ذلك حصرا عقليا كما في الحصر العام على ما هو والتالي الى
قوله هو الطبيعة هذا اذا كان ذلك المصدر صور جوهرية فان
القوى العرضية لا تسمى عندهم طبيعة الا مجازا فيكون بالاثر الفاعل
من حيث يلزم الفساد الاربع وباثرها اناهو في ملاكتها
في اثر الحيوان مثلا سواء الحيوان فباثر المزاج فيما كان به و
باثر القدرة فيما لا كانت بها المعنى العقل فيما سبق ان وقد يقال
يجوز ان يكون لنوع واحد باعتبارين محل لنوع مسمى فعلا النوع
لا يسلم نفع المسموع فان الفاعل هو الفاعل او ليس الا
لا ما في لزوم الفعل له ووجوبه عنه وهو الذي ان شاء فعل وان
لم يشأ لم يفعل كما ... والموجب ما يلزمه الفعل بلا قصد فالاشتراك
اللفظي ولكن لان القدرة على العالم مثلا مخصصة وكذا العلة
على العقول ومخصصة فاطلاق لفظ القدرة عليهما يكون بالاشتراك
اللفظي وفيه بحث لان كلا من القادرين المختلفين كان في مفهوم
واحد هو المسمى بالعلة كالكلي العلل التامة مع كونها مخصصة مشتركة
في مفهوم واحد مسمى بالعلة التامة وليس هذا اشتراكا في ذات العلة
بين المعدودات كما في السبب التام فاصل ولا الاول ان يقال هو اهم
التفسير الكلي ان الجمهور يسمون القدرة الواحدة المعرفة
عندهم بتساويها الى افعال المتضادة والتكليف
بعد المعدوم غير واقع الى ... من الدليل السمعي ولو
كان جائز الوقوع عند بعضهم احتج على الاول على الاحوية
العلة ذكرها المص في بعد المحصل على ان ... بان
لو ... حال القدرة لا ... ام ما مور مطلقا في الحال
اعني حال القدرة ... في ... والتكليف للمكلف

فان قلت يلزم ح ان يكون في حال الكفر مكلفا بالايمان غير قادر عليه
وذلك تكليف بما لا يطاق قلت انما يلزم التكليف بما لا يطاق
ان لو كان مكلفا بايقاع الايمان في الحال وليس كذلك بل هو كما
ذكرنا مكلف في الحال الذي هو حال عدم القدرة بايقاع الايمان
في ثاني الحال الذي هو حال القدرة فلا يكون من التكليف بغير المقدور
في شي لا يقال ان استمرار الكفر في ثاني الحال فلا قدرة له على الايمان
ولو بدل بالايمان لم يكن مكلفا به لاستحالة التكليف بتحصيل الحاصل
فيساوي التكليف والعبادة التي هي بشرطه لانا نقول ان التكليف
لا يتعلق الا بما هو مقدور واللازم منه ان يكون المكلف به مقدورا في
وقته واما كون القدرة مجامعة للتكليف فلا يعني ان التكليف
بتحصيل الحاصل انما يستحيل اذا كان بتحصيله اولا لا بذلك التحصيل
وح هذا ان اسم التكليف حال القدرة ثم يحال التعلق للابتلاء
ولا يتصور الابتلاء في زمان وجود الفعل واما في زمانه فما يدفع تشنيع
المعتزلة على الاشاعرة بلزوم عدم العصيان اذ لا تكليف قبل
الفعل لعدم القدرة فلا عصيان ومع الفعل لا عصيان ايضا
وذلك لانه لا يستلزم عدم التكليف قبل القدرة ولا يجدي ذلك لهم
كما قررناه والخلاف في ان القدرة وحدها يعني ان ما زعمتم
من ان لازم القدرة اعني كونها مخصصة اليها في اخراج الفعل من
العدم الى الوجود باقي كون القدرة مع الفعل اولا حاجة للفعل
الى القدرة حال حدوثه بل حال العدم حال حدوثه الى القدرة
متحصل ان في ذلك الحدوث انما هو بالقدرة المقارنة في الوجود وحاصله
ما انه يلزم ح احداث الحادث والحاصل الموجود بحوالة الح
احداث الحادث اولا احداث الحادث بذلك الاحداث كما ذكرته
في تحصيل الحاصل وعن الثالث بان لا يدعي ان قدرة العبد
حادثة حال حدوث الفعل مقارنة له لان القدرة على الاطلاق
مقارنة للفعل لنا علمنا حدوث قدرة الله تعالى او قدم العالم
كما زعمهم بل قدرة الله تعالى قديمة ولها تعلقات حادثة مقارنة
للافعال الصادرة عنها بان القدرة عرض بعض هذا الاسم
لقدرة الله تعالى وما يقال من ان الوصف لا يطلق على صفاته وان
صفاته تعالى ليست معاني لانه تعالى لا يحل بمعنا لان الكلام
في المعاني لان اطلاق الالفاظ لانه لو وقع لنا هذا ما عرفوا

عليه في اجماع اجتماع قدرتين على مقدور واحد بحقيق والمالم
على ما اذا كان كل واحدة من القدرتين موثرة واما من زعم
ان القدرة قد يكون كاسبة لاموثرة فقد جوز اجتماع قدرتين موثرة
وكاسبة على مقدور واحد فتجمع فيهما معا كما في افعال العباد الاختيارية
والمعتبر اجتماع موثرتين الا الكاسبة والكلام المذكور فوقه هاهنا
ان الحق وقوعه فيها معا الى على سبيل الاجتماع لا وقوعه بكل منهما
عن الاخر الا انا نعلم بالضرورة ان قدرة تحصل على طرف كل جسم بغير ما
معه تحصل على سبيل البدل بعد ذلك الدليل ولذلك الامداد له
على تعلق القدرة وكون كل منهما موثرة سواء التعلق العادي
ام لا واذا امتنع اجتماع قدرتين قادر واحد على مقدور واحد فاما
ان يكون القدرة التي على مقدور مماثلة للقدرة على مقدور
اخرى والاولى كان كل من القدرتين كل ان القادر بغير المماثلة للقدرة على
كل واحد من ذلك المقدورين فيلزم وجود المقدور بقدرتين
القدرة عليه من شخص واحد وحاصل الدليل ان حال القدرتين
كحال القادرين فتجوز تعلق القدرتين بمقدور واحد لتحقق ان الدليل
لم يقع بهما معا على ما يحصل ما وقع في القادرين لا على الاختيار
تعلق قدرتين متماثلين قادر واحد او من قادرين بمقدور واحد
فاذا جاز ذلك المقدور بقدرتي القادرين في هذا الزمان مثلا
جاز وقوعه بالاخرى لان لوازم الامثال يجب ان تلزم جواز
وقوعه ايضا في زمان واحد وحكم المثالة لانا نقول اذا جاز
وقوعه باحديهما وحدها في زمان جاز وقوعه بالاخرى وحدها
وذلك على سبيل البدل دون الاجتماع والموجب الذاتي
معاني الوجوب الامور باقي لو صح لكان الجواد يكفي ان يقال
ولا يجوز ان يكون ذلك الحقيقي المسمى بالوجوب الامور المحققة كالة
القدرة فيعني ان يكون امرا موجودا متحققا في الجسم حال القدرة
فلو وجد الالة وهو الكلام محذور بعد انه عادي وكونه عاجزا عني
عاجزا به حال مدة الرعي على الله تعالى والالة العالية على العلم والحق
ان الكيفية النفسانية اذا لم يكن راسخة وقد صدرت عن النفس فعل
فلا بد من ارادة لم يسم خلقا واذا كانت هذه الصدور وقد ضعفها
كالملكات الغير الا غير عادة فلا لم يكن خلقا ايضا والمراد بالمكابر
هذه الصدور الافعال عنها وفيه وامل واذا ضعفت فيها الصفات

المذكور يسمى خلقا كالذي يمسك من عزله قول في بحو او
وان من يغرب الطبور من غير ان يسكر في نفس بعض واعلم ان
العلوم المتعلقة بكيفية الاعمال كالطب مثلا يكون بعد الصدور
تلك الاعمال عن النفس كالسبب لها فلا يسمى خلقا والى كان
راسخا فاذا حصل للنفس ملكة اولا يسهل لها على النفس
تلك الاعمال بلا روية وفكر وكانت وجا تلك الملكة خلقا و
اذا عرفت ما فصلنا تحرك بطلان ما فصل من ان المولف المذكور
يعني لم يكن جميع الصناعات علمه كانت او غيرها خلقا وليس
كذلك فان علم الطب والتعبير وغيرها لا اعمال له خلق لان
العدل صالح مثل ان يضرب العدل بالعمق المعتدل واما
ضرب بالعمق المجمع لما يعرف الناس فالعمق انما يستلزم
للسعي في الخلق واعلم انه لكن بعد الوجود اكل لان كون
الشي صالحا لان يعجزه العدل مساو للشيء اليه وكونه غير
صالح لذلك حصلان متنافيان لا يعتمدان على ذات واحدة
من جهة واحدة فمحض حج لم يستلزم العدل ان والجي ابدا دائما او
اعتبارا واما يعتاد ومثلا واستاع اجتماعهما في محل فلا يكون
والطرا اجتماعهما في محل واحد بالعكس الى عمل واحد وما يلزم
من انه يمكن العصر المتناقض لا زمان لها وتنافي اللازمين يستلزم استلزام
امتناع ملزوميهما الملزوم الوجودين اللذين لا يتنافيان وذلك يعني
الصفات المتعارضة في اللازم من الحكم يستلزم تنافي الملزومين لامتناع
اجتماعهما في محل واحد والا يصدق احد على الاخر والمعنى لامتناع
مو تنافي اللوازم لا يستلزم ولهذا يكونه بسرعة على عمل عنها ايوم
فعلوا واعملوا وكذا كون الفعل حسنا يكون بكلمة الى الخلق
على خلاف ذلك يدل على نفي ما ذكرنا بعينه مما يعلم انه الخلق
الصادق على العادي في المعلوم والصدق اطلاقا الخاص على
العام ولعل هذا قول الامام في المحصل والفرق بين الخلق والعمل
العدل وقوله وليس الخلق الفعل واعلم ان الخلق في عبارة
المتن مرفوع على انه فاعل يصادف والمفعول محذوف اي يصادف
الخلق العدل وقوله الفعل فيها منصوب معطوف على ذلك
المفعول المحذوف وانما يصدق التباين الخلق للفعل بناء على
ان اكثر الاخلاق بحسبها تزاول الافعال بخصائصها

فيها لا كمال وحيز سرور او بخلق الى الخلق منه الامور الملوكون المنى
الكمال والخير والشر والالم بالعكس الى المدرك ومنه المراد بها ذكر في
المتن من احتلال او احساس واللذة لا تتحقق فان الانسان قد
يتصور ذات جمال فلا يلتذ بمجرد التصور بل قد يشتاق اليه عند
بل لا بد في ذلك من نيلها انصافا فلت هو يلتذ الانسان بتخيل
خلوه حسنا وتخيل شرب مشروب مرغوب فيه فيها اللذة و
ولا نيل مثله فيكون تحصل اللذة او يحصل نيل وفوق الانسان
دوام ذلك التصور بسلامة الالتذاذ او كما يستمر بحصول الالم سابقا للتفوح
والنيل لا بد له علمه يعني ان دلالة النيل على الادراك بالالة
ومن يحرك في الموبعات لا بد ان يكون ان فسر النيل بالوجدان والوصول
لوجوه ابصار في الادراك فيكون والاعلى بالتعبير كما لا الاحساس
الشاملة على الاحساس التي هي بها ومن يعتبر ما فسطا الا ان الاتقاء لا يا الاكثر شاهم
دلالة تحقق حصول غير تعلق شكال
للمراد بالوجدان المذكور بهما فطول الاحساس والوصول الادراك
الباطن كمال العصيان الوجدانية وعدم الالم الى عدم الادراك
الذي هو الالم لان تقديم الالم في المويعات اولى واوجب وله عمل
قد يحصل التنبيه بلا ادراك كما اذا امر به لحضور او كان مشغولا
قلنا ثم
فلم يكن فلا يكون للادراك الم فيه بما ان هو حينئذ في حين الحصول
بل الحسية بالة لا تعال يعلم المحسوس ليعني اصابته اياه وحصوله
المدرك كان يستلزم الادراك به لكنهما لا يتصادقان فطحاويا
عموم بينها المطلق له بل هو العموم بحسب الوجود ومعناها انه
انه لا يحصل نيل شيء حصرا وادراكه وليس كل حصر ادراك بل حصر نيل له
بل ادراك وهو المعلوم الى اللذة ولا يقيمون لكن من حمل ذلك
الوصول والنايل ليعرض له او لا فرق من نيل بين وصل الوصول اليه
خلاف ادراك بين الادراك الوصول انه فعاليس لفظ الوصول في
الموبعات ما يظهر في الادراك دون النيل الكلي والحركة منهما
ان لا معنى بالكل و الحركة حصولها ما هو كمال وخير مطلقا ان بالعكس
الى كل شيء فلا يحصل بالحصول لا يعني لها ما يحصل بالصاد
المتالم والكمال يطلق بان على ما هو حاصل للشيء بالفعل سواء
كان مناسبا له بعد او لا ويطلق احيانا على المعوية المختصة
والملائمة وهو المراد ههنا واما المراد بالامانة الى لا ما دام حصوله
للنفس المراد بالكل فيكون متو اعتدالا الشخص وهو لا يكون كذلك واما
الموضوعة

~~الحس وهذا لا يكون كذلك~~ فلا بد ان يكون كالنوم ومال الى اعتقاد
تخصص بالنوم الذي الى الاسوداد يخصص بادراك من ذلك النوم
دون النوم الذي ادراكه قلت ثمرته اللذة تحصل لك ولعل قائما على
الحالة المدركة وجودها بالوجدان المسماة باللذة جعلها ذلك البعض
الامور المذكورة وان لم تحوز الكون ذلك امر مستا [illegible] بالحقيقة
وحاصله منع الالم لعل ما ذكره سابقا او ان ادراك [illegible] لحصول
ما ملائما وشعور المدرك من حيث هو كذلك فالالم [illegible] ان
المقابل للكمال والشر هو ما لا يكون مؤثرا وقال محمد بن زكريا
الطبيب زعم الطبيب الرازي ان اللذة هي العود الى الحالة الطبيعية
بعد الخروج عنها وبعبارة اخرى هي الخروج عن الحالة الغير الطبيعية
الى الحالة الطبيعية فالقول بان اللذة عبارة عن خروج عن الحالة
الطبيعية ليس بشيء بل ذلك هو الالم او سببه واللذة عبارة عن زوال
الالم الذي هو وجودي كما هو المشهور [illegible] فلذلك لا يكون الا عقيب زوال
الم الجوع ولذة الجماع زوال الم دغدغة المني لا وعيه وهكذا القياس
قال الرازي ان الامور المستمرة لا يشعر بها فاذا [illegible] زوال حالة
غير طبيعية الى حالة طبيعية يشعر بها فيتوهم ان ادراك الحالة الطبيعية
وذلك الزوال الذي هو اللذة [illegible] ادراك الحالة الطبيعية
الى الملائم [illegible] اللذة [illegible] واما بالعرض فكان ما بالذات
قال الامام في الملخص ان اللذة لا يتم بما [illegible] وان الادراك
الحسي [illegible] انما يحصل بالانفعال [illegible] الطبيعة
لم يحصل الانفعال فلم يحصل الشعور فلم يحصل اللذة فاذا لم يحصل
اللذة [illegible] الطبيعي ظن الطبيب الرازي
ان اللذة سببها من ذلك الانفعال والخروج عن تلك الحالة الى الطبيعية
فعدا [illegible] بالعرض فكان ما بالذات [illegible] فاسد فان الانسان
قد يلتذ بالنظر الى الوجه الحسن وبالوقوف على مسألة علمية [illegible] تصور
حال الذهن عن [illegible] الاشياء قبل حصولها الذهن
تكون له حالة غير طبيعية ويشوق الى تلك الاشياء [illegible] لو حصلها
ضرب الشوق اليها [illegible] بان له شعورا بكليات [illegible] الامور
والذي يعدّ [illegible] له [illegible] حصل له كلها
في ضمنها [illegible] الشوق [illegible] فيكون [illegible]
وقد يسند الالم [illegible] الى ان السبب الذاتي للوجع

هو تفرق الاتصال فقط فالحرارة انما توجع لتفريقها الاتصال والبرودة
توجع لانها بالتكثيف والجمع توجب التفرق [illegible]
بها من جانب الى اخر فيفرق اتصالها حال الجذب عنها وكذا
السوداء [illegible] توضيح [illegible] السوداء [illegible]
[illegible] والحرارة [illegible] بعض العروق والعضو
بعض [illegible] والرياح [illegible]
العضو [illegible] الى ان السبب الاول للالم
هو تفرق الاتصال او سوء المزاج المختلف اما بالذات كالحار والبارد
واما بالعرض [illegible] بعضه [illegible] الاتصال [illegible]
فلا يوجد الا بالواسطة ولا بالعرض واختار الامام ان السبب الذاتي
للالم هو سوء المزاج المختلف فقط [illegible] تفرق الاتصال
[illegible] الكمال [illegible] الالم [illegible]
تفرق الاتصال فان من قطع [illegible] الالم [illegible]
[illegible] سوء المزاج [illegible]
والالم [illegible] الاتصال [illegible]
لا [illegible] بالالم [illegible] ان المراد بالسبب [illegible]
[illegible] السبب [illegible]
[illegible] الاتصال [illegible]
كان [illegible] الحس [illegible]
للادراك الحسي كمال للقوى [illegible]
[illegible] للقوى العاقلة [illegible]
[illegible]
[illegible] كمال [illegible] كمال [illegible]
[illegible] الالوان [illegible] كمال [illegible] الاصوات
[illegible] والشامة كمال [illegible]
وللامسة كمال [illegible] الملمس [illegible] اللمس
[illegible] وللقوى [illegible] كمال [illegible]
[illegible] او [illegible]
[illegible] القوى [illegible] كمال [illegible]
[illegible] وللقوى العاقلة [illegible] العالم [illegible]
[illegible] والعقلية [illegible] نظام الوجود

على ما هو عليه تصورا او تصديقا على الوجه اليقيني المبرا عن شوائب الظنون
والاوهام والنفس السليمة كمال ان توجد لها بالاخلاق الفاضلة
المستفادة من الاعمال الصالحة فاذا حصلت لها هذه الكمالات العلمية
وادركتها من حيث انها كمالات لها تلتذ بذلك عند قطع العوائق لا محالة ثم لا يجوز
ان تكون الكمال اذا كان اعلى وافضل وكان ادراكه اتم واكمل كان
الالتذاذ به اعظم واجل وان نعم انها انما لم تكن الالتذاذ العاقلة
وادراكها الى كمالات العقول المجردة وادراكاتها فلا تقوم بكمالات اللذة العقلية
اصل شيء من اللذات الحسية والدليل عليه ان اللذين او اهم احطا منهما سعد
لحسابات الحق النوريا وسمعوه تطرب المعاصات مع المولى والانقطاع عن
عن هذا العالم طامعين بها الى من سعوا بها فانه قد ثم من ليس من
حيث انها لذات حسية مرعوبة في انما هي من حيث انها كمال العلم
وحاملة الى ذلك اللذة العظمى وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء وقد ظهر
ما ذكرنا حال الالم فضلا عما له من المعنى الاعم وجعل ابو الهذيل
العلاف والنظام والجاحظ والبلخي من المعتزلة الى ان الارادة بما هي
اعتقاد النفع سواء كان نفسا ايجعنا فاليا وجعلها لم انه مثل العلم
الى طرفي المقدور اصلح ووكرنا بالسوية فاذا اعتقد نفعا في احد طرفيه
يرجح ذلك الطرف عنده وصار هذا الاعتقاد مع القدرة مخصصا لوقوعه
ووقت ما عنه منهم الى ان هذا الاعتقاد هو المسمى بالداعي الى الفعل
او الترك واما الارادة في فعل بعض اعتقاد النفع كما في الكراهة
السامل بعض اعتقاد الضرر وذلك لانا كثيرا ما نعتقد نفعا في الامر
الا اذا حدث فيما يسمى بعد هذا الاعتقاد والقائل له يقول هذا من
كلام المصنف ان بعد المحصل زائد على ما ذكر من وجدان الميل المترتب على
هذا العلم فان القادر العالم العدل لا يوجد فيه ذلك الميل وحاله الاجماع
للارادة توجد بلا اعتقاد نفع ولا ميل بعده فان الهارب من السبع
اذا عن له طريقان متساويان في الافضاء الى النجاة فانه يسلك احدهما
مطلقا من غير ان يعتقد فيه نفعا يترجح بل يرجح سلوكه بمجرد الارادة من غير ان
يكون له اعتقاد نفع خصه فضلا عن ميل بعده فالارادة صفة مغايرة لهما
مخصصة لاحد طرفي المقدور بالوقوع فالوا والقادر لم يرجح احد طرفيه
بمجرد الارادة من غير ان يكون هناك مرجح يخصص ذلك الطرف كما في المثال
المذكور ونطالبك والمعتزلة انكروا ذلك وادعوا الضرورة في
انه لا بد من مرجح مخصوص قالوا وليس يلزم من فرض التساوي في

ملكن

ملكن لا يسلم انه يكون التساوي بحسب نفس الامر ولا يكون الشعور بالرجحان
الشعور به لان الشعور على انه طرف الهارب بعض ان يسلك الطريق
الذي على يساره لان اليمين اكرم والعرف دفع الضعيف كما تناله
فمن يدور على عقبه وارادة احد المتماثلين فيلزم ان ما يشعر يحصل
في كل من المتماثلين فانه كان ارادوهما والمتماثلان صفة المراد ولذلك
الاختيار في احدهما ويميل الى المعين والحوادث بلا اول لها
ترجيح بعض احد العالم بتمييز لم يحصل له الحوادث وهي مثل الكراهة للمعاشر
لا يوصى الفاعل ان يعامل بالجار فانه يكار ولا ارادة يسلوبه فان
اراد عن اهل العمل لا يتعلق اختصاص فعل الفاعل لوقوعه دون
وقت فان ارادة زيد مثلا او تعلقت بفعل عمرو لا يتحقق في ذلك
الفعل بذلك الارادة والحال في الكراهة على هذا القياس ولو قال
المعتزلة الارادة انه تعالى متعلق بايمان الكفار وطاعات الفساق مع
عدم وقوعها وكراهته متعلقة بالكفر والفسوق مع وقوعها
قد تعلقان بدلا منها فان الكلمي مثلا قد يريد ان يحصل له ارادة
الطاعات وقد يكون كراهته لها واما الشهوة اعني توقان
النفس الى المستلذات فلا يتصور تعلقها بنفسها وهو من قال
صريبل فاذا لم يشبه المسمى الشتى مجازا على ارادة الاشياء مجازا
وكذا الحال في النفرة وقد يعرض الضعيفان المريض قد يريد شرب
دواء تنفر عنه ولا يشتهيه بل يشتهي ويريد الطعام قد يشتهي الطعام
ولا يريده وقد يجتمعان كثيرا فبينهما عموم من وجه بحسب الوجود وقس
على ذلك حال النفرة والكراهة الى الحيوة بالنسبة الى البسائط
ان اريد بالنسبة اليها احتراز امن حيوتها فانها عرض مشروط باعتدال
المزاج او لا يتصور في البسيط اعتدال مزاج هو اضيع الاموات بالنسبة اليه
الى ما انضم الى ذلك الموضوع بطرا لاحواله والاثار المطلوبة منه
ومن عباده عن الجسم المركب انه هذا عند الحكماء واما عند المعتزلة
فالبنية عن مجموع جواهر فيقال لعموم بها بالبعض خاص لا يتصور قيام
الحيوة بما قبل هذا والاشاعرة لم يشترطوا البنية بل جوزوا قيام الحس
بجوهر واحد مع بعض الحس والحركة فان شكل المتكوم في
ولا ان ولا حاكم له والعضو المفلوج حي ولا حس له ولا حركة فلا يكون الحيوة
مقتضية لها فلما دل على وجود المانع وفلا بنافي الاقتضاء من حيث
بان الحيوة قائمة بالمجموع من حيث هو مجموع فلا يمكن ان المجموع من حيث

الحسن من واحد اما وصف حقيقة او اعتبارية فان لم يكن الحلو صفة
سارية فيه فلا كلام فيه والزكاة بسائر ما فيه فلا ما يكون وجالها الحسن
من صلة شكلها وحال حقيقته والا لمجالا التي عروض الوصف الحقيقية
للامور المشتركة بواسطة صورها او صفتها وجلاله كما في السرور والحزن
المراد والجلي المقدر هذا وقد لا يسدل لان حق الطائر بالاكثر
الكره لا الطائل لقد سمعهم لا مات المدرسة الا واحد مدة على كما لو صح
لنا بطلان الاول لا يستلزم بطلان المدلول لم الطاهر انه على الحق
على الصفة لكان هذا القدر يحقق مسائل دون الواحد على
ومن الكيفيات العا سبيا الصحة والمرض مدرك الحس الا الصح المرض
فان اعمال الناس من الحدث والصحة غير ما اذا كان سليما كان
الناس صحي والكاتب ما وقد كان موضوعا فان الكاس على الموضوع المذكور
لا بنا ولان صح السبات وموضوعا لان الملكة والحال من الكيفيات المخصوصة
بذوات الانفس والتشكيل منها ووجب لان اسباب الانفس ما اسم الصدور
عنها اما عمل منفصل مسمى ما بالافعال الطبيعية للاجسام الا انه لا يحصل الحال و
الملكة بالنفوس دون الصور وبعد لم الملكة على الحالة في التعريف
ما حصل عنها في الوجود لكونها اكمل العصر واحوط في باب الهام من افعال
سلام الافعال او آمرها في صدور اصل الافعال منسوب الى الموضوع
وصدورها بوضع السلامة لو الاوصاف منسوب الى الملكة والحالة العادة
عن الموضوع عن الصادر عنها كما يشعر بعبارات الحد بلا اشتباه فيها والمراد
بالمعنى المذكور بمقابل الصحة مقابل العدمين وقد يفسر بعدم الملكة في
الحالة المذكورة بمن في تعريف الصحة فان هذا العدم كاف في عدم
سلام الافعال الحسي بالاكثر فعلى هذا يكون مقابل العدم والملكة
لان كل احد يدرك ان في نفسه امورا وحدانية لنفسه في وجودها و
حقائقها معلومة متميزة بعضها عن بعض وعما عداها بالوجدان ان العاشق
ما تصور من المعقولات التي يدركه لها في نفسه عنها الا ان يراد بالتعريف
الالفاظ الموضوعة بازائها وقد سبق لي كلام في هذا المعنى
والتلذذ المعرفة مثل الفرح قال الحكماء الوجد والطرب في عالمنا
هذا من اعظم الشهوات فان قصد ان يحصل بسبب تحصيل
صدق المواد موجب لمعرفة الاسباب المعدة لوجود مثل
الكيفيات النفسانية والقوا على الفرح والغم والغضب والحزن والخوف
كيفيات تابعة لانفعالات خاصة بالوجود الاول في العلم لذلك

الانفعالات والكيفيات التابعة لها قد يشتد ويضعف لاسباب
الفاعل الخاص بل بسبب استعداد القابل المعد الموضوع المنفعل فيعرض
للواحد من الفرح بسبب ضعيف لشدة استعداده وبسبب قوي
بسبب استعداد عكس ولا استعداد القابل له سبب وسلكوا الحال في الغم
والاسباب المعدة للفرح المعد للغم هي سلامة ملك للاسباب
لان اما قبل الفرح كما في الغم والمهموم بالمرض والسهر واما غلط
الفرح كما في السوداوي واما رأيه كما في المراد واما لكروره كما في
السوداوي الطا ويندرج في هذه الاسباب اي الاسباب
الفاعلة للفرح والاخرى في الاحساس بالمحسوسات الملائمة وتذكر
الامور الملذة راجعان الى العلم والنامية راجع الى العدل في
موضعا الكل لكان الحجر الموضوعا العصيان وسدرج فيها الهلع
مقابلات الامور المندرجة في العلم والعدل والاسباب الموجبة
لسعة الفرح او الغم من شدة الاسباب الموجبة لاصلها ومسائل
من ان موجب للشدة ومن تكرر الفرح او الغم لان الحكم الواحد
اذا انكشف بكيفية مرارا حصل فيه استعداد ان تعود تلك الكيفية
الاقوى لم الحكم اذ يحس مرارا ان اسرع تحققا واشد تحققه ويبلغ
الفرح الاحوال الاول لقوة الطبيعة وسعة الامور المندرجة المذكوره
والثاني لحلل الروح وسعة سبات الاول الانبساط للطف الروح
والثاني الحركات المالوفة الفاعلة لان الروح اذا تحرك بالانبساط
للاحلال في العلا وحصل لم يستمع القذارة اما الملازم صفاء الاجسام
واما الانبساط الحلال او تنبيه العلم الى العبد لاعراض الهدى بها حسب الطبع
وسعة بالنسبة للروح مزاج عن الاحلال والاستعداد الروح
للتحلل وقد تولد بدل ما يتحلل والثاني لطافة الروح لسبب البرد
الحادث عند الطبع الحرارة الغريزية لسعة احصان الروح و
العاجز وسعة بسبب الاستعداد العدم الانبساط وعدم الحرارة
المالوفة العادة الدالة احدها الحصب الثاني اذا كان العقل
ماسا وكان الاستسلام عند الموت من لطاعة صعوبة ولا ينقض لها
بحمولة كالسبب الغضب يسام الدم ابدا حاصلا على الحصيات علم النفس
العرض صورته ذلك صعد الاولى السماوي لها الى ما السبب من الله كالجميع
ولا الى ما ينقصب سمو لهذا لكن الحاصل فلا يوثر فيها صعدا فلان لا يصور
صعد من السلطان ونحوه والعصم المنطقة واعرفها المنطق بطلق

على عشر احد عشر الى ما لا نهاية له وهو العدد الحاصل من ضرب عدد في نفسه
والعلل العلقة الذي له كسر صحيح من الكسور التسعة التي من النصف الى
العشر والاصم ما يسمى بالمنسوب من كسبات المنفصل الا والمفرد والمركب ان
كون العدد يحسب لا بعد الا الواحد وكونه يحسب بعدد غير الواحد الفصا
اهم الخطوط الواصلة مثلا كما ذكر ارشميدس قال الامام
وانه يشكل ان الخط المستدير يمتنع ان يعتبر مستقيما اذ لا معنى للخط المستدير
الا كل الثابت المخصوص فحينئذ اذا وجد المستقيم لم يبق شكل الثابت الاول
بل زال وحدث ثانيه اولى فيتبين ان المستقيم والمستدير والمنحني
انواع متخالفة والانسياب والاستدارة والانحناء انما تعتبر متقومة
والمالوازم للفصول المنوعة فيتحصل بزوالها بنوعها وان الخط
واذا كان كذلك امتنع الانطباق احد هذه الانواع على نوع اخر
مهما امتنع ان يوصف المستقيم مثلا بانه ازيد او انقص من المنحني او
مساوله وهكذا من هذا ان قال ان كل قوس فهي اعظم من الوتر
كلام جار على سنن العرف الكاذب وقد اجيب عن ذلك بوجهين
احدهما ما قال الامام انا اذا وجد المستقيم لم يبق شكل الثابت المخصوص
التي هي المستدير بل ذات شكل الخطأ بان عاله لكن زال عنه حيئ
الاستدارة ان صح الانسياب فيها ووقعان عارضان يجوز زوال
كل منهما الى الاخر والثاني ان انطباق المستقيم على المستدير حال
ما تعاليها على حالها كما في الكرة المدحرجة على سطح مستو حتى يعود ال
وصولها الى خط دائر على سطحه فكل الكرة ينطبق على خط مستقيم
في ذلك السطح على ما في الثاني ان الانطباق منهما لا ... في
المستقيم مثلا وفي على الامام اعتبار الانطباق اطلاق المساواة
والحكم والكلام من المحاشر مجال والتفصيل في الرسالة المعمولة
لبعض الافاضل في حركة الدحرجة ورسم الصانع هذا الاسم
هو الذي ذكر اقليدس وهو طوله والمراد ما ينطبق ابوا المقررة؟
ينطبق على الاجزاء المفروضة عليه على جميع الاوضاع وهذا
... ما قد يوجد في الخطوط المستقيم كما لا يخفى وعدد رسم المستقيم
... اذا انبسط ... وتحاذى الاسم وصح ... رسم انها
... اخرى في امتلاء ... المتساوي ... وسطه و
هذا ... الى ... الخامس ... اذا ... ترون ... العامر
العدد او فضل احتراز المسطح ولا يشكل في وجود الخط

المستقيم مدعيا له لابد له من دليل لجواز ان يكون الخطوط كلها منحنية فليطلب
الا انحناء عاملا لا يدرك بالحس والعقل اوله وكلامه هو صحيح فالدائرة
انما هو حكمه لمن اراد اوه العكس التحصيل لا بعد العمل والزوال او الحد
وجودها على وجود الخط المستقيم ممنوع لان القوس المنطبقة على
سطح مستو اذا ثبت احد طرفيها وحرك الاخر حصل الدائرة واعلم
انهم قالوا اذا حرك نقطة في سمت واحد حدث خط مستقيم واذا
ثبت احد طرفيه وحرك الاخر حتى عاد الى وضعه الاول حدث دائرة
كما ذكر واذا قطعت الدائرة بنصفين وابقي الخط المنصف على حاله
وحرك المنصف الى ان يعود الى وضعه حدث شكل وهذه كلها تخيلات
لتسهيل تصور هذه الامور والا فالمعلم ما يكون من الخط
المنتقل عن السطح المتناهي والجسم حدوث بالعارض من حيث
العموم فهي تكشف لو عد المعلم حركة المتناهي لان موضوع
الخط المستقيم الحكم الثاني صحيح دون الاول لان الدائرة سطح
مستو من موضوع الخط الذي هو خط مستدير وعلى تقدير
تسليم الصحة لم لا يجوز ان يكون المستدير السطح المستوي يشرط
الحلول المختلفة الموضوع الواحد القابل في ذاته لتعاقب المتساويين
عليه لا بقوابل للموضوع والا لا ... حتى يلزم ما ذكرتم من
عدم التساوي على موضوع واحد واما ثانيا لم لا يكون عارضا لما
اعني الانبساط والاستدارة مع انها ومن فرد ودوران عدم
تساوي الموصوفين لا يستلزم عدم تساوي العارض فيها لان
الاستواء والانحناء لا يتساويان لتصدقهما على الموصوف الواحد
على انهما يعارضانهما متساويان فان المستديران بانهما الاستواء و
ان على خط واحد لو امر ... اطاحه الحدامه ... هذا ...
للشكل العارض من الجسم الذي ان الجسم بالمقدار ساوى العارض من سطح
الصاوح ولهذا كان لمن يشعر بالشكل بعد الضميمة على المراد بالحد
مهما هو الطرف فيكون المجموع حد لها مركبة من الكسبات المحسوسة
اعني اللون ومن الكسبات المعقولة بالكليات المنفصلة اعني الشكل
وباعتبار الحلول توصف بالحس والمتوهم وانها المعنى المحسوس
هذا هو الذي عمم في المعقولات واما المتوهم فهو مركب من
المحمول والموضوع وهذا يطلق المضاف على المعروض الذي كما ذكر
في المحصل والاعرض ... ومن هذه النسبة يطلق على جميع المقولات

الا وان من حيث انها حاصلة في موضوعاتها كالابوة والبنوة يطلق
عليها باعتبار عروضها لها وتوجهها الى بعض منه الحاصل بينهما
احدى مقولتها فان النسبة التي هي جزء الاضافة النسبة
من حيث هي لا يتصور الا بين شيئين اعني المنسوب والمنسوب اليه
ويكون تعقلها بهذا الوجه فاعل تعقل كل منهما والا يكون تعقل شيء منهما
من حيث ذاته موقوفا على تعقلها والا يستلزم ما ذكر واذا لم يكن لبعض
النسبة مع كونه على صفة القسمة حالة الاولى وقيل لم يكن ماراً وبه
سمة اخرى لا يعقل الا معا وليس في نسبة متكررة كالابوة
مثلا فانها مع كونها نسبة بين الاب والابن موقوف تعقلها
على تعقلهما باعتبار انها النسبة الى حالة كذلك قيدت النسبة المتكررة
في مقولة المضاف واطلاق مثل النسبة بالطرفين في المضاف
فانما يتبعه اطلاق النسبة التي هي غير المضاف وان احد الطرفين مثلا كما
شئت او لا ليس نسبة هو السابع فالنسبة التي لا توجد
الطرفان فيها من حيث هي نسبة مفردة هو اجزاء المقولة
نسبة منسوب عاملها لا توجد الا بين بعدين لفظ نسبة بعلاقة
والنسبة التي توجد الطرفان احدهما وجوب الانعكاس
فلعله حاجته للمضاف المشهور فان اذا نسب احد المشهورين
الى الاخر وجب ان ينعكس تلك النسبة الاولى انها ملزا احد
كل منهما من حيث انه مضاف مشهور الى الاخر احدهما من
حيث انه مضاف ونسب الى الاخر الاخر ملزوما لحقيقة بعكس
مثلا اذا قيل الاب اب الابن ان لم يقل الابن ابن الاب
للاب واما المضاف الحقيقي فلا يتصور فيه تصور الانعكاس
اذ لا يعقل الابوة الا للشيء مخالف الانعكاس الحملي
المذكور في المنطق حيث بالمركبة الانعكاس الحملي لان يحمل الانسان
ووجه المخالفة ان الانعكاس الحملي يجعل فيه المحمول موضوعا والموضوع
محمولا وفيما نحن فيه متعلق المحمول موضوعا لم يكن ذلك المتعلق
مضافا الى الموضوع وجعل محمولا وهذا من الشيء ما كان محمولا
في الاصل والاخر وجوب التكافؤ في حاصله شامل للحقيقي
والمشهوري والاضافة الحقيقي فان ذات احدى الاضافتين
كون انها تكون موصوفة بها ومن ذات الاخر كالاب والابن فحيث
كل من الوجود في الذهني والخارجي فيوجد للمضاف اعدام

احدى وكذا لا يقول بالنسبة الى الاضافة العارضة لها فيلزم التسرفلد
مؤخرا بانه لا يلزم من وجود طبيعة في الخارج وجود جميع افرادها
فيجوز ان لا يكون الاضافة الاولى كالابوة مثلا موجودة في الخارج ويكون
الاضافة العارضة لها بالقياس الى محلها اعني حاملها من الاعتبار
الذهنية فينقطع التسلسل فيها بانقطاع الاعتبار وحصر الاعراض
ان زيدا مثلا محتاج في كونه مضافا الى الابوة العارضة واما
الابوة فلا تحتاج في كونها مضافة الى اضافة اخرى عارضة لها بل
هي مضافة بذاتها فلا يجري الاعتبار والجواب لم لا يكون ليس من
جهة الحسنة بل من جهة ان الابوة لا محالة حالة في محل فيعرض لها
اضافة اخرى بالقياس الى كلا بعضا وليس لا يعقل للحال مفهوم
الابوة معنى المفهوم حصولها في محلها فكان حصول الابوة فيه
صفة زائدة عليها زائدا ما حصولها في المحل فليس له مفهوم واذا كون
حصولها في ذلك المفهوم للمحل فلا يلزم حصولها ذلك الحصول في
المحل بنفس ذاته من غير فاقتران وجود الوصف الا بالقول
حصول الشيء في محل يستلزم ان يكون غيره ذلك الشيء ويكون
تحقق الشيء في نفسه متقدما على حصوله في محله ولا يتصور تقدم
الشيء على نفسه لكان مشاركة لغيرها في الوجود ومباينة
بخصوصيتها وما به الاشتراك غير ما به الامتياز فوجود الاضافة
غير خصوصيتها فيها لا يقال خصوصيتها بالوجود متقدم
على وجودها كالاتصاف الشيء فانه يتصف بالوجود لم يكن موجودا
لكن اتصاف ماهيتها بالوجود اضافة سابقة على وجود الاضافة فيلزم
تقدم وجود الاضافة على نفسه اذ لا نسلم لزوم تقدم وجود الاضافة
على نفسه بل غايته انه يلزم تقدم وجود فرد من افرادها على وجود
فرد اخر منها فيرتب عليه المحذور وذلك فلو طبيعة الاضافة لا فرد
من افرادها والذي لزم تقدمه على وجود الطبيعة وان كان اضافة خاصة
لكن وجود الفرد من كان طبيعة هو نفس وجود الطبيعة فيلزم في تقدم
وجود الطبيعة على وجود ما فلا منع على اللزوم بل على بطلان التالي ولو
توقف وجود الطبيعة على وجود ما فان الطبيعة لا توجد الا في ضمن
وجود افرادها المختار توقف وجودها في ضمن فرد على الوجود في ثاني
ضمن فرد ان وان قلت يلزم تقدم الطبيعة موجودة لوجود نفسها وجود ان
افرادها لم يلزم فما ذكر الا كون وجود طبيعة للاخر مثلا موقوفا على وجود طبيعة

الاعتبار ولا مجرد اتصافه بل الكلام في ثبوت وجود الجسم
الجسم التي من المقولة على وجود ما فيلزم تقدم الشي على نفسه
فان اتصاف الشي بالوجود فلو الاتصاف بمعنى الانتزاع من الاتصاف
من قبيل القسم المطلق لا من قبيل القسم المتكرر التي من الاتصاف
كان يلزم من تقدمه على وجود الاتصاف تقدم الشي على نفسه واتت
تعلم ان هذا السوال لا يختص بتقرير الدليل الدال على هذا الوجه
بل يتناول تقرير الاول ايضا وقد اجيب عنه بان الانضمام يستلزم
الاتصاف من المنضم والمنضم اليه فان اراد الفصل الانفصال
الاتصاف المقصود ولكن ان يقال لا يلزم من تقدم الانضمام
على وجود الاتصاف ان يتقدم عليه كما ان الفصل المعين على
المادة بان يقدم عليه لا الاستدلال يلزم تقدم سابق للاتصاف الموجود
الموجود في الاتصاف بهذا اللزوم وما ذكر الشارح لا يصح لان
الاتصافات للاتصاف بكل مرتبة من مراتب الاعتبار والاتصاف بها اولى
لكان مراتب الاعتبار في الجسم بمنزلة وما ورد على الدليل الاول
من ان القائل بوجود الاتصاف ليس قائلا بوجوده بل انه في الجملة
يجاز ان يكون بعضها موجودا دون بعض وارد منهما على الدليل
الرابع ايضا والثاني يجري الحالة على برهان المطبق وقد علم
ان نفي الاتصافات العارضة ان يكون انتسابه الى الموجود ان ترتب
منها وارتفع على ان الكل معقود على انه يتسلسل في اعتبار موجود في ساعة على
كما ادل الا برهانا وقد عرض من الاختلاف والاتفاق فيه الاختلاف
والاتفاق على ايضا وكل من الموجود بالخصوص ايضا والخصوص
او لو لا الاختصاص المذكور كان الحاصل في الموجود خصوص والكل
بالخصوص فلا يكون منها اتصاف وفصلا عن الاختلاف والاتفاق
اما باعتبار امور الذات باعتبار امور خصوص موجود في كل منها او
في احدهما كما هو في سائر الكتب وكما هو المشاور من القصاب
عند الاطلاق فلا يرد انه لولا ان يكون المعلوم مطابقا للصور الحاصلة
في العالم لما كان معلوما اذ هو غير موضوع المطابقة او ورد على
ذات المعلوم وذلك لان المطابقة ليست خصوص بعضه فانهم يدان المعلوم
الاول اذ لا يختلف حال المعلوم في نفسه بسبب تعلق العلم
بخلاف العلم فانه خصوص بعضه فانهم لان العلم لا يحل الاختلاف عالما
وكذا المعترف الشمال بقضيتان من عدم تحقق في نفس الامر موجود

محصل انا نعلم بنسبة الشيء الى المكان اي الى الاين معنيه
يعرض للشيء باعتبار حصوله في مكان والشيء يعني هذه النسبة التي هي
حصوله في مكانه هذا على قول من جعل الاين جنسا عاليا ومن
جعله فحاله حينئذ من النسبة الشاملة له والاعراض من المقولات السبعة
بمنزلة النسبة التي هي حصول الشيء في مكانه ولما اختار المحقق القول
الاول وجب ان يؤول عبارته بما ذكر الشارح والمكان الحقيقي
للجسم هو ما يملؤه ولا يسع معه غيره ولا يكون الا واحدا وغير الحقيقي
ما ليس كذلك وهو يختلف بحسب القرب والبعد من الحقيقي
كالبيت والبلد والاقليم والمعمورة الى غير ذلك وقوله ولا يسكن ان يحل
ان يكون الشيء في مكانه يكون نسبة الى المكان من لوازمه منظور فيه
لجواز ان يكون النسبة ذاتية له لكن الكون وقد عرفت في الاسم انه الحركة
والسكون على راي المتكلمين الموجودين في الحركة والسكون الا وجود
واما الاجتماع والافتراق فلا يتعقل الا بين جسمين سواء كانا متماثلين
او متغايرين او احدهما ساكنا والاخر متحركا لان الكون فلا يكون الحكم
الاول ان يقال كان الشيء فلا يكون حاصلا فيه بالفعل لسبب في حيز
الكل من هذا الاسم الحصول كما في العقول وساوى تعريف الحركة
الحركة ان لا الاسم على ان يعلم والاساس الحاصل بالفعل كما الاول
في العقول بعضها بالفعل تام بالفعل الا انه فكان جزء حركة
العقول منها على هذا المعنى لان شيء يقع من طرف الكل
او يكمله بتصوير الشيء ووجهها وقد يتيسر في مفهوم الكل الا انه لا يمكن
حصول مع كما هو في تعسر الشيء لكنه ليس يتعسر منها ادراك تكون
الحركة التي يحاصرها من غيرها بخلاف الحركة التي هو انتقال ولكن
من شيء الى شيء بالقوة بسبب جملة اجزاء بل الحركة المتصلة التي هو المتحرك
بالفعل بما بالقوة والفعل كلا هما في ذات شيء واحد حالا الحركة التي هي الوسط
الحركة يعني المتوسطة فانها كما يمكن ان اتصف بها بالفعل ولم يمكن
من سلبه عنها ما يلزم بها ان يكون لها ليست بالقوة الى صورة السابق
لكن تلك النسبة عارضة لها غير مقصورة في ذاتها واما كون الحصول في الشي
بالقوة مشترك بين الحركة لازم لها فان الجسم ما دام متحركا لم يكن حصول
في سمت المتوسط الحصول لم يعط الحركة [illegible]
[illegible] المحصل الذي هو بالقوة في ذلك الكمال [illegible]
وسعد الاولية فخرج الكلام الا باسا [illegible]

الكل لان الاول على الاطلاق اعني الصور الموضوعة للاقسام فانها
كما انه اول لما بالفعل لكن لان هذه القسمة بل مطلقا فلا تكون الحركة
فانها مثال اول من جزء القسمة فقط ولكن لا يبقى الجسم من الحركات
الغاية فالعكس الى الصورة الموضوعة اما ان يوصف بالاول فلا تطول لها
لو انه كما انه ليس بالجسم يكون بالفعل حيث لن اول بالعكس الى ذلك الحال ان
يكون الحركة ملو حصول الجسم الى او رد عليه انه يصح ان
الحركة مع مجموع الحصولين فلو فرضنا جسما سكن في مكان ثم
انتقل الى مكان اخر وسكن فيه يلزم ان يكون السكونان معا
يكونا بالحركة والسكون فان قيل لما كان الحركة عم
ما هو ارادة بقوله المجموع مجموع الكون الاول في المكان الثاني والكون الاخر
في المكان الاول والثاني فاذكر به هنا او لم نقل ان الحركة
على ما هو مبهم على الكون الاول في المكان الثاني والجسم في المكان
الثاني لو وصف بالحركة في الان الاول والوصف به ايضا بالسكون
في الان الثاني فانقطاع الحركة عند حصوله في الحيز الثاني ليس
في الان الاول بل في الان الثاني فلا يرد الاشكال الذي اورده
الشارح هذا غاية ما حقق على ما قاله ثم والاولى عن ان يقول ان
العاقل بعد الاعراض يلزم ان يكون واحدا بالشخص فان الحركة
وبان سكونا او يكون العرق بينهما كالفرق بين الشارح والشيخ واما
حصل مجموع الكونين الحركة على ما احتاله الشارح فيلزم ان يكون
السكون اعني كون الجسم في مكان الاول جزء من الحركة وقلت
ويلزم ايضا ان يوصف الجسم بالحركة في المكان الاول لوجود جزء من
الحركة فيه كما يوصف بها في المكان الثاني لوجود جزء اخر منها وقلت
لم لا يجوز ان يقال الحركة لا يتصف بالوجود الا عند وجود الحركة
الاول ولا يوصف الجسم بالحركة الا عند وجود فان الحركة
الاتمام يحصل الى المنتهى ودل على ان الحركة بمعنى القطع بل الزمان الذي
هو بعد انها ايضا ما يحصل وجوده في الاعيان هذا وقد اعترض
بعضهم على ما ذكره بانه يدل على ان اجزاءه لا توجد معا في شيء من الانات
وليس يلزم منه عدم وجودها في الآن الذي هو وجوده حاصل يلزم
وجودها اصلا لجواز ان وجودها في زمان وان لم يعلم ان ما ذكره
يدل على ان الحركة بالمعنى لا يتصف بالوجود قبل الوصول الى
المنتهى ولا حال الوصول اليه فلا يتصف الا بعده بالوجود

اصلا

اصلا فان قلت فمن حال الوصول يصدق انها وجدت في جميع
ذلك الزمان لان شيء من اجزائه قلت حصول الشيء الواحد
في جميع على سبيل التدريج غير معقول لان الحاصل في الاجزاء الاول
من الزمان لا بد ان يكون مغايرا لما يحصل في الجزء الثاني لامتناع
ان يكون الموجود غير المعدوم فيكون هناك اشياء متغايرة متعاقبة
لا يجتمع بعضها مع بعض انها لا حيثما لا شيء له اتصال الموجود
بالمعدوم كذلك وكل واحد منها حاصل في جزء لا قدر لها
والرغبى بالحركة حال المتوسط للمتحرك بين المبدأ والمنتهى
من المسافة حالة مخصوصة معلومة بالحس وبعبر عنها بان
ما به كون الجسم بحيث له حدين حدود المسافة ومن الكون فيه قبل
آن الحصول الذي لا بعد حاصلا فيه وانها ما به يكون الجسم
لا آن يعرض يكون حاله في ذلك الآن مخالفا لحاله في آن حصل فيه
ولا يشكل ان حال الجسم في المبدأ او المنتهى والآن الذي هو فيه في
احدهما ليس كذلك ومثل الحالة المسماة بالتوسط صورة واحدة
شخصية موجودة دفعة مستمرة الى المنتهى لسلزم اصلا والنفس
المتحرك الى حدود المسافة فهي باعتبار ذاتها مستمرة وباعتبار
نسبتها الى تلك الحدود سيالة لمن باعتبار غيرها والسلالة بالفعل
في الحال امرا ممتدا غير قار فهذا الامر الممتد هو المعنى عليه
وعلى المتحرك للزمان والمنطبق عليه على المسافة ايضا وقد عرف
انها معا حالتان لا وجود لها في الاعيان فان قيل الكون
في المكان ليس الا مفهوم الكون كلي وكذا مفهوم المكان والآن والعدد
والبعد فان اعتبر الكون بهذه العوارض فكان كلا ايضا
والكلي لا وجود له في الاعيان بل الموجود فيها افراد فالموجود
خصوصا المبدأ او المنتهى افراد من الكون وان بعضها يتوجه بعض
اتصوفها فلا يكون للمتحرك ساكن جميع واحد مخصوص يستمر الى المنتهى
كما زعمه محققوا التوسط لم يتحقق الحركة باعتبار تحقق الموضوع او
الزمان وما عد الحركة فالظاهر من الامور موقوف لتحقق الحركة
فالحركة الواحدة بالعدد من التوسط الحاصل لموضوع واحد في
زمان واحد نوع واحد ويلزم من ذلك ان يكون منه وسمى متحركا
ان الوصلة هو ليس هذا التوسط المنتهى الى حدود المسافة ويلزم
يكون المتحرك في كل آن من حال حصوله تلو المكان او في المكان الآخر

مبحث

الجواب

هو

للحركة

ان يتعين بعضه لكونه انا ان يرسله ليتخلف اجزاء او الكون فيها
وحصول المتحرك الى كل حد يوجب تعين المسافة باجزاء والاعراض
ويحصل بها كل شخص منها ويعدم الشخص الاول موجودا فقط
من اجزاء الاجزاء والاعراض لا يوجب قسمة خارجية بل وهمية على ما
تقول ان الحصول حاصل بتلك الحركة حالة موجودة وان تلك الحالة
توجد ويحصل ان في الزمان الذي هو حركة فيه فلا يلزم ان يكون
هناك حالة واحدة مستمرة كما ذكرنا واما ان يكون له في كل آن حد وكل
حد حالة اخرى والثاني باطل لان تلك الحالات المتعاقبة بالتحيز
ان اتصل بعضها ببعض بحيث لا يكون هناك فاصل لزم تتالي
الآنات وترتيب المسافة من الحدود ان لا معنى في امتداد المسافة
وقد عرفت بطلانه وان لم يتصل بعضها ببعض كان بين كل آنين
زمان سكون فلا يكون الجسم في ذلك الزمان متحركا ولا متوسطا بين
اجزاء المسافة والمتوسط فرضا هوجب ان يكون حالة المتوسط وصلة
بالشخص جاريا بعينها ما دام الجسم متحركا متوسطا بين المبدا والمنتهى
لا يقال ما ذكرتم بطل بعينه الحالات تلك النسبة ان كانت
متعاقبة متصلة بلا فاصل لزم ما ذكرتم من تتالي الآنات و
الحدود وان لم تكن متصلة كان هناك زمان سكون لانا نقول ان
المسافة متصلة في ذاتها لا يمكن ان يوجد فيها حدان متصلان و
الزمان ايضا متصل في ذاته لا يمكن ان يوجد فيه آنان متتاليان
بلا فاصل فالحركة الواحدة الشخصية لم يمكن ان يفرض في مسافتها
حدود وفي زمانها آنات ويكون بين كل حدين من المسافة جزء
قابل للانقسام والى بين كل آنين جزء من الزمان قابل للقسمة على
قياس الخط والنقط المفروضة فيه وليس يلزم من ذلك انقطاع
تلك الحركة في نفسها وحصول الشخص من المسافة والزمان بل يلزم
عدم اعتبار نسبتها الى الحدود التي يمكن فرضها في ذكر الحدا
من المسافة وتلك النسبة التي توجد للحركة في الآنات الى الحدود
الموجودة في المسافة امور اعتبارية وعدم اعتبارها لا يقدح
في وجود الحركة التي هي في ذاتها ليس الا حالة بعرض في [illegible]
بعض المسافة نسبة في آن فهذه النسبة التي يمكن ان يوجد لها
في حد فرض ما سواه او الاعتبار فالمعنى ما ذكرنا ان الحركة بمعنى التوسط
واحدة بالشخص مستمرة فيما بين المبدا والمنتهى كما قال الشارح

وهذا

وهذا انما يدل على ان ما سلف وان لم يكن بسببه الكون و
الحصول عن المعدم ترتيب الكلام ما يطلق على معنى الحركة بمعنى
على نسبة امور ازلية سوقها على انها اجزاء في معنى الحركة بمعنى
الامور النسبية على ما صرح به الا ان الزمان لما كان مقدار الحركة
على ما زعموا كان منطبقا على وجود الحركة فكيف يتوقف على
وانها معنى الحركة قد يكون مما حان في الموضوع الحركة فالسابق
في حركة الشخص فلا يتصور توقف الحركة عليه لان الموضوع
للحركة الى المراد بالمنسوب انه هو المقولة التي وقعت الحركة فيها لا
موضوع الحركة كما توهم الشارح لان الموضوع داخل في العلم
ولا شك ان الحركة منسوب الى المقولة ايضا فهذا الحركة في مقولة كذا
والشارح عكس بين وقوع الحركة فيها واعلم ان الحركة من حيث
انها عرض لا بد لها من موضوع هو علة قابلة للحركة ومن
حيث انها ممكنة لا بد لها من علة فاعلة ومن حيث انها امر ممتد
غير قار او مستلزمة لذلك لا بد لها من زمان وظرف
ولا بد لها ايضا من مسافة او ما هو بمنزلتها وانما استلزام الحركة
من تلك الجهة للمبدا والمنتهى فانما يظهر في الحركة الحادثة المتعلقة
بالفعل واما الحركة الدائمة المستمرة ازلا وابدا كحركات الافلاك
على راي الحكماء فلا يتصور فيها تعيين مبدا ولا منتهى بالفعل
نعم اذا فرض فيها نقطة حدوث بخصوصه العرض لها مبدا او منتهى
ولا شك ان الحركة الموجودة بالفعل لا تتوقف على ما لا وجود له
بالفعل بل ولا تستلزمه ايضا فالحركة لا تستلزم المبدا والمنتهى
الا ان يراد انها مستلزمة لامكان فرضهما بفرض الانقطاع فيها في
امتدادها كما ذكرنا وما ذكره الشارح من ان الحركة لما كان كمالا
لكن لها توجه من حالة يكون الحركة مقدمة بالقوة فتكون في المبدا
وما هو مقصود بالسوق من ان الكمال هو الكمال الحركة او غيرها يجب
لو لم يتوجها بالقوة وكذا قوله ولما كان لها كمال كان بما ذكر
انه منتهى المسافة ما بعد مثل جواز ان يكون بسيطا حتى لا يكون
الثاني ابدا فلا يكون لها منتهى بالفعل فان قيل نعلم بوجود
في الجسم المستدير كالفلك يكون مبدا الحركة ومنتهاها لكن
ليس ايضا لها بكونها مبدا الفلك الحركة ومنتهى لها في ان واحد
بل في آنين فلا يلزم اجتماع المتقابلين بعين مسموعي المبدا والمنتهى

والمتضادان يتكرر الفعل مقارنين لا لانه الفعل بالمبدئية حال
ابتداء الحركة وهو ليس بتلك الصفة هو انهما [illegible] والضعف
بضعف احدهما مع كونها منتهى لها كالحركة من السواد الى الصفرة ان
المثالان للمتضادين بالذات في الحركة الكيفية وهو متضادان
بالذات في الحركة الكمية ايضا كما في الحركة من الكبر المحجم في الطبيعة الى الصغر
وقد يكونان غير متضادين كما في الحركة الكيفية من الصفرة
الى الغبرة فانهما غير البياض والسواد المتضادين وكما في الحركة
الكمية من الذبول الذي ليس في الغاية الى النمو الذي ليس في الغاية
وقد يكون احد طرفيها المتضادين بالذات والآخر واقعا بينهما
كما في الحركة من السواد الى الصفرة ومن غاية النمو الى الذبول الذي
ليس في الغاية الحركة الاينية فلا تضاد بالذات بين مبدئها ومنتهاها
بل انهما يتضادان بالعرض اما العرض لازم كما في الحركة من المركز الى
المحيط فان بين الوضعين لازمان كمثل الفعل او عرض غير لازم
كما في الحركة من احد جانبي المسافة الى الآخر فان كون احدهما مبدأ
والآخر منتهى للحركة اتفاق وقد عرض خلال الصفرة والمنتهى
في الحركة المستديرة فانه يتوهم في الحركات كلها لا ابتداء لها و
لا نهاية لها المتعاقبة بلا انقطاع او لا نهاية لها فان [illegible] احدهما دون
الآخر يدل على انهما ليسا متضايفين واما انهما ليسا متقابلين للحركة
فلا دلالة على سلب التضايف بل على ان الحركة لا تستلزم تقابلهما
كالاشتراك بل يكون بينهما تقابل التضاد وذلك لان هو في
مبدأ الحركة ومنتهاها لا يجتمعان في ذات واحدة فهما معا بل ان
وقد [illegible] عنهما تقابل التضايف كما ذكر وظاهر ليس بينهما تقابل
السلب والايجاب والعدم والملكة فتعين تقابل التضاد
لانه قد ذكر [illegible] لان ما ذكره من التضاد بالذات او
بالعرض وانما هو بين الى السواد او المنتهى كما هو والكلام هاهنا
في [illegible] فان الامام [illegible] مبدأ الحركة ومنتهاها له ذات والاذى كونه
مبدأ او منتهى [illegible] العارض [illegible] معنى بالمقابل
الى الحركة او [illegible] فيما بالمقابل الى الآخر [illegible] الاول على سبيل
التضايف والثاني على التضاد وذلك على ما ذكر بانه اذا كان
[illegible] بالذات لم يمكن ان يسلب عنهما ولا [illegible]
لانه تضاد بالعرض فقط الى الحركة والمتحرك لا يكونان [illegible]

لاسك

لاشك ان المعروض الحقيقي للحركة الاينية والوضعية هو الجسم الطبيعي
للمكان المتصف بالمكان او الوضع لا الصورة الجسمية التي هي جوهر
ممتد في الجهات الثلث لتطابق الجسم معنى الصورة هو الطبيعي
في ذاته للحركة المتصف حقيقة بالمتحركية واما الهيولى والصورة النوعية
والاعراض [illegible] متحركة [illegible] الحركة يقال بالوضع والمعروض
الحقيقي للحركة الكمية والكيفية هو الهيولى التي هي محل للمقادير و
الكيفيات فانها [illegible] متصفة [illegible] الحركة [illegible] بالذات [illegible]
متصف بها على سبيل [illegible] بالعرض او الوضع [illegible]
ان يكون المتحرك الى الاول ان يكون الشيء الذي يتصف له المتحرك حقيقة
هو الشيء الذي عرض له الحركة حقيقة والسؤال على ذلك الخصم
حاصل الاول ان الامر [illegible] محرك لها على
الحركة والثاني على ان الاول منها فلا يلزم ذلك الحركة [illegible] لكل
المتحرك ولا يوجد للحركة الثاني منها ولا يتحقق الحركة المذكورة [illegible]
ان المتحرك امر [illegible] فلا يكون هو متحركا واجيب ان هذا انما يدل
على ان الامر [illegible] لا يكون [illegible] لوجود الحركة فيلزم منه
ان يكون المتحرك الذي هو [illegible] في هذا
المتحرك لكن لم لا يجوز ان يكون هو [illegible] لوجود الحركة بشرط زوال
حالة ملائمة فيكون حصول الحركة بسبب الوصل والعدم من تلك
الحالة الملائمة كما [illegible] في الطبيعة التي هي محرك [illegible] للجسم من
كونها مستمرة [illegible] الحركة الموجودة في الخارج من الحالة
المسماة بالتوسط وانما [illegible] الى المنتهى
[illegible] بحسب [illegible] المسافة [illegible] العارضة لها
بالقياس الى الحدود المفروضة في المسافة [illegible] واما ما لا
[illegible] لا يجوز ان يكون المتحرك للجسم [illegible] لوجود
الحركة [illegible] الحركة [illegible] وان المتحرك [illegible]
لا [illegible] جاز ان [illegible] الحركة مع [illegible]
ذات المتحرك الذي هو المتحرك موجودة فان [illegible] الاستدلال
[illegible] الحال للجسم المتحرك ليس هو الجسم لذاته واذا [illegible] الجسم
للحركة زوال حالة ملائمة او [illegible] ان لم يكن المتحرك ذات جسم [illegible]
بل مع زوال تلك الحالة فلا [illegible] العرض [illegible]
على [illegible] الاجسام [illegible] من [illegible] والثاني [illegible]

اشتراك الاجسام في صفة واحدة هي الجسمية المطلقة المقتضية
للحركة بعينها او بنوع فجواز ان يكون هناك حقائق مختلفة مشاركة
في كونها اجساما متحدة في الحقائق بعضها لوازم بعينه فان بعض الو
وهي بعد تمام التساوي في الجسمية جاز ان يكون مقتضيا وعالى الحركة شرائط
لا تعم ولا تدوم فلا يلزم من كون الجسم المتحرك هو الجسم بعينه ان يعم الحركة
جميع الاجسام في جميع الاوقات   اشار الى جواب سؤال هذا
السؤال تقرير الحاشي للمواقف فان الجسم امر مشترك الوجود كان الحركة
واما الاجسام سوى الله تعالى فهو امر مختلف الحكم فهو من الجواز
عن المعين بطلانه جار في اصل الاجسام فعال كالمر جاز ان يكون الجسم
المطلق مقتضيا للحركة لا مطلقا بل في حال من الاحوال اي لو الجسم
والركات يختلف الحقائق في الاجسام الا انها تتجدد في اجسام يعلله
بواحد منها في الحركة كان حين امر من ساكن الا انه بحركة محتاج
في جميع العموم والدوام في الاجسام المواقع الجسم الى المقتضي
تلك الجسم للحركة مشروطة بامور او سكن لها لان اصله الحكمة
للحركة   المراد بالمقولات مقولة كم انه يقع فيها الحركة لا المتوالي للحركة
من نوع لتلك المقولة الى نوع اخر منها كما في الحركة من السواد الى
البياض مثلا لان الالوان انواع مختلفة الحقيقة الا في الحركة
من مقدار الى اخر بسبب اقطار المقادير المختلفة بالصغر والكبر انواع
مختلفة الماهية وان قلنا انها متوافقة الماهية مختلفة بالاعراض الكلية
كانت الحركة فيها مثلا لان الحركة من صنف الى صنف اخر واما الحركة
في الاين فالظاهر انها تكون من فرد من المقولة الى فرد اخر منها والاين
او الى ان اعطاه مما يتعدد الجهات والاختلاف في الامكنة بكون
بعضها علوا وبعضها سفلا لا توجب اختلاف المقولات وهي انواع
والاصناف والحركة المستديرة قد تكون انتقالا من فرد من الوضع
الى فرد اخر منه كما في تمام الدورة وقد تكون من صنف الى اخر
ومن نوع الى اخر ايضا   والاصح ان نقول انها تعطى كون المحل قد اتصف
بها عند الحركة بمقولة عند [illegible] تخرج من تلك المقولة المعينة
مع اتصافه بعينها فيكون تلك المقولة على الموضوع الحقيقي لتلك
الحركة سواد وطلاق الحكم مع ان المحل لتلك المقولة هو موضوع
تلك الحركة وعلى سبيل التدريج اذ لم يعلم انه وقع لان السواد
المسود منها ليس سوادا ذات السواد اشد لان ذلك السواد ان علام

علد

عند الاسوداد فليس ثمة سواد مطلقا او نقول فان لم يحدث فيه
صفة زائدة على السواد في الشدة والضعف جاز عنه صفة زائدة على الا
ولا اسوداد ولا حركة في ذات السواد بل في صفة وهو خلاف
المفروض فظهر ان الاسوداد انما هو لموضوع السواد كما علم
في صدر الكتاب حيث بين ان الوجود لا يقبل اشتدادا او
ضعفا وقد تقرر ان الحركة في المقولة هو
المقولة جنس لتلك الحركة قالوا الاين جنس فان الحركة وهو الحركة
المكانية وكذا الكيف جنس فان وجهه سؤال هو الحركة الا في
الكم والوضع فالسؤال في كل جنس من هذه الاجناس الاربعة
الحركة فيكون تلك الحركة نوعا من ذلك الجنس فيلزم العارض اذ لا
معنى للحركة الا تغير الموضوع في صفاته على سبيل التدريج ولا شك ان
التغير والتبدل ليس من جنس المتغير والمتبدل لان التبدل حالة
نسبية اضافية والمتبدل ليس كذلك فاذا كان التبدل في
الحركة هذه المقولات لم يكن شيء منها جنسا للتبدل الواقع فيها
واما المقولة الجوهر فالحق انه لم يكن حالا في موضوع لم يتصور
وقوع الحركة فيها بالمعنى المراد من وقوع الحركة في المقولة لان تلك
الحركة انما هي تحت المقولة يتحول فيها من نوع الى نوع او
صنف الى صنف او فرد الى فرد كما عرفت وان كان حالا في
موضوع كالصورة الجسمية الحالة في الهيولى والصورة النوعية
الحالة فيها فانه لم يقع تبدل في [illegible] الموضوع الحال فلا حركة فيها
كما هو المشهور عند الحكماء [illegible] على الهيولى
الواحدة كما في الصورة الجسمية [illegible] بالانفصال والاتصال
وكما في صور النوعية بالكون والفساد فان كان ذلك التبدل والانتقال
من صورة الى اخرى دفعة فلم يكن حركة والكلام بعد [illegible] ان
حوله اذا عرفت هذا فنقول [illegible] المقولة الجوهر لا يقع فيها حركة
ان محل الجوهر لا يتصور [illegible] الى الجوهر [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
العرف [illegible] من القوة الى الفعل والخروج [illegible]
على سبيل التدريج كما في المقولات التي يقع فيها الحركة   وذلك

حلاص
سؤال و

الجسمية الجوهرية اي لولم تكن الجسمية الجوهرية قابلة للحركة لكانت
قابلة للاشتداد والتنقص فيبعد حلول الصور الجوهرية لم يحرك
الى صورة اقوى وينقص لم يحرك الى صورة اضعف حلى
فليس الكيفيات التي يقع فيها الحركة لكنها لا تعلمها الادركه بل
المانع عارض ان يتبدل للشدة او بعضها فاذا كانت الجسمية الجوهرية
قابلة بنفسها بل لنحو ما فلا يدل على بعد الاشتداد ومن حدوث
عارض لا يمكن ويمكن بعد التنقص من زوال عارض فلو كان
فعد حصل مثلا بعرض العارض فقط اما بالحدوث او بالزوال
فيكون هذا الفعل الحاصل في العارض بحاله ولم يتغير الا في الاعراض
لكونها وتغير في ذات الجوهر والمعروض حاله والبرهان الثاني
العول لم يتبين نوع الجوهر بل بحصص ولا للاشتداد والتنقص
فلا بد لم حصله في محل ذلك الجوهر الواصل جوهر آخر والا لم يمكن حصله
للشداد والتنقص بل محذور وان ذلك الجوهر عن محل ومثلا
نقول في كل ان يعرض للاشتداد والتنقص لحصل لم يحدث
جوهر اخر ويبطل الجوهر الاول فيلزم ان يكون من جوهر جوهر الا
الاشتداد والتنقص وبين جوهر الجوهر من احدهما امكان ان يقع
جوهرية غير متناهية كما في الكيفيات عن كمال الساخن الواصل
والسواد والحاصل بالسواد وزمانا يمكن ان يعرض فيه آنات غير متناهية
يكون الموجود في كل آن منها مستقلا بالنوع او بالصنف
او بالشخص للكيفية الموجودة في الانات الاخر لكن يلزم على
التقدير المذكور ان يكون مثلا الصورة المائية القابلة للصورة
النارية الحاصلة بالحركة في الجوهر زمان يمكن ان يعرض فيه آنات
غير متناهية ويكون الموجود في كل آن منها صورة جوهرية
مخالفة بالحد والنوع للصورة الموجودة في الانات
الاخر وهو محال لا يقال الصورة الموجودة في الانات لا يجوز
ان يكون على تسلسل الحال في الانات لاستحالة تتالي الامور يكون بين
كل آنين منها زمان فيجري ذلك الزمان لا يوجد فيه من الجوهر
المتعاقب شيء او يوجد او يوجد واحد منها كان المتحرك في الجوهر
باقيا في ذلك الزمان على حالة واحدة ليس فلا يكون متحركا في
الجوهر هذا خلف وان لم يوجد شيء منها لا يكون في ذلك
الزمان يلزم ان لا يكون المتحرك موجودا في ذلك الزمان الذي

وص

وص مع تحركه لان المتحرك اما الجسم او مادته ولا وجود لهما مع
زوال الصورة الجوهرية فيكون المتحرك معدوما حال كونه متحركا هذا خلف
فالمقدمة ثابتة فان قلت هذا الدليل معارض بالحركة في الكيف
وغيره من المقولات قلت قد اجيب عنه بانا وكل من ان تعاقب
الموجودات دون الكيف وسائر الاعراض جائز ولا يلزم
من خلو عين الكيفيات المتعاقبة مثلا امتناع الحركة حال كونه
متحركا كما لزم من خلو المتحرك عن الجواهر المتعاقبة اتفاق على ما مر
وهو بحث لانه لو لم يلزم فيها الا ان الحركة لزم جواز اتصاف
الجسم الموضوع في زمان عن الكيفيات المتعاقبة مثلا لم يكن له
في ذلك الزمان حركة في الكيف لان الحركة كما سمعت بانها امر
للحركة من الكيفيات وغيرها بل يلزم ان لا يكون مثلا الا الكيفيات
من موجود آنية لا يوجد شيء منها الا في آن والواقع بين كل آنين
فان قيل هذه الموجودات المتعاقبة لم يكن الحركة
منطبقة على الزمان لامتناع انطباقها على الآنات
والزمان لا يتألف منها بل يجب انقسام كل منها بانقسام الاول ولا يكون
منطبقا بل ما قطعه من المسافة فلا يكون الحركة لا يتعلق اللازم
للحركة عنها ولا يحصل للآنات تعاقب كالمقدار للحركة المتقدرة
والمسافة التي واحد بين المكان والمكان يمكن ان يوصف بالحصول النسبة والحركة
وعدم التعاقب اللوني غير متناهية كل منها يعرض في آن فقط
وكذا الكلام في الحركة الوضعية والكمية فتبطل الانواع والاكوان والكميات
والاوضاع والكيفيات في الحركة انما هو بالفعل دون الفعل فالفعل
التي يمكن فرضها في خط واحد متناهية وكذا الفرض فيه يعطيان
وجب ان يكون بينها خط يمكن ان يعرض والقاطع لا يقع على
حد كذلك اذا فرض في الحركة آنات او كيفيات وجب ان يكون بينها
حيث يمكن ان يعرض فيه الآن او كيفيات لا يقع على ما قال او
هذا مثل حال السابق الذي ما يدل اه قول محلى مع ان لا
الجسمية للمدة لم يكن وجد العموم محل مدد فلا يعقل لكون الجوهر
وهو باطل لان الماهية الجسمية الجوهرية لا يتوقف على حلول
الصورة لا على صورة مخصوصة يجوز ان يتبدل الصورة الحالة فيها
على التوارد الكيفيات مع بقاء الجسمية فيكون متحركا في الجوهر
كما في الكيف والعرض لا يتبين موضوع الكيف جوازا الحلول

تلك الكيفيات باسرها مع بقائه موجود الشخص بخلاف اللون او لا الجوهر
خلوها عن تلك الصور باسرها مع بقائها موجودة وهذا العذر كما
في لون تلك الصورة جوهر مقوم لمحلها فليس يلزم من تبدل
الحال على الوجه المذكور ان يكون محلها معدوما بذاته حتى يلزم
كونه جوهرا كما زعم ورد بان الجواب عنه بان الهيولى لا تحصل اذا ما
يحصل بالفعل الا بان يتصور بصورة معينة والذات افاد كم
يتحصل بالفعل لم يتصور حركة من شيء الى شيء فاذا تحركت الهيولى
فلابد من ان تكون حالة تحركها متحصلة بالفعل لكن متصورة
بصورة معينة من ابتداء الحركة الى انتهائها فيستحيل ان تتحرك الهيولى
بالصورة لا بحال لستقا وحيث يحصلها بالفعل حال تحركها الكم
لم لا يجوز ان يكون تحصلها بالفعل بصور متعاقبة لا بصورة واحدة بل
يلزم امتناع الحركة في الصورة عليها لا بالقول من مع احدى تلك
الصور وان تحصل ومع الصورة الاخرى وان تحصل اخرى
وليس شيء من تلك الذوات المتحصلة بحركة واستحال من حاله
الى الاولى فليس هنا حركة اصلا وهذا الجواب كما ترى
مبني على ان الهيولى ليست لها الاستعداد بالقوة لا تحصل موجودة
بالفعل الا بالصورة وذلك لما تقدم من ابطال جوهرها وحدها
وانفعالها وانفعالها بالقوة للصورة فلو كانت في ذاتها متحصلة
بالفعل لما كانت كذلك وللتحصل في ذلك بعد مجال   واما الجواهر
المركبة فوقوع الحركة فيها اما لم يكن لوقوعها بعض سائطها وجملة
اوان حصولها وقد عرفت بحاله فلا حركة في الجواهر المركبة ايضا
فان ذلك من انها تعدم بانعدام اجزائها فصار ان وقعت
الحركة في جوهر مركب فلابد ان يتبدل ذلك المركب عن حاله تدريجا
حتى يحصل مركب اخر والانعدام انما يكون بانعدام جزء من اجزائه
وانعدام كل جزء منها دفعي لما مر من امتناع الحركة في الجواهر
البسيطة فانعدام المركب ايضا دفعي فلا حركة فيه   ما في الكم
مستوفيها فالمشهور انها واقعة اذا الى نما الشيء بجوهره وماذا ان عاد
تحركه حتى صار بحجمه اصغر من حجمه الاول فهو الا الاصغر الفعل من
نوع من الاصغر اعني الاشياء بالك نوع الاجزاء اعني الاصغر
الاعلى سبيل التدريج فقد تحرك الجسم في الاصغر بحالها
في نموها اعني المحدوبة وكذا اذا كان جسم في مكان اعلى ثم
تحرك

تحرك في الاين حتى صار في مكان اسفل اذا كان اضعف مقدارا
من جسم انما الحركة في الكم حتى صار اعظم مقدارا منه اذا كان
على الشرف او صار عرضا لم تحرك الى وضع مواجهته الوصلة فقد
انتقل في تلك الصورة اصغر من اجزائه الى الاوضاع كما وقعا
لمعروضها الاجرام وكما لا تصور بعارض تلك الاضافات باعتبارها
مع بعض مستوعبها لا تتصور ايضا انتقال الجسم في بعضه وتلك
الاضافات مع بعض مستوعبها على انها تطرأ الاضافة بالعرض
لمعروضها والحركة بل في البعض مطلقا اذ لو لم يتم الاضافة
بعض مستوعبها لكانت مستقلة بالمفهوم فان كانت على وجه
لاحدى المقولات الاربع وقعت الحركة فيها تبعا لها كما مر
والا فلا لكونها لو تعرف في بعضها كلا تعرف في معروضها الكائنات الصغا
مستقلة بالمفهوم وهذا الدليل بعينه جار في سائر الاعراض
النسبية لعدم استقلالها بالمفهوم ومعروض بالوضع والاين
فانها من الاعراض النسبية مع وقوع الحركة فيها الا انه وح
يقول لم لا يجوز ان يتصل الموضوع من متى الى متى بتدريجها
وكونه غير مستقل بالمفهوم لا ينافي ذلك   وكذا في بالنسبة للموضوع
جوز وقوع الحركة في متى تبعا للموضوع على قياس الصادق وقال
الشيخ في الشفاء انه لم يتحقق لي الانتقال في مقولة متى واقع دفعة
لان الانتقال من سنة الى سنة ومن شهر الى شهر يكون دفعة وقال
في النجاة ان الحركة انما تكون في متى ولو كان في متى حركة لكان
لمتى متى اخر ويوجد التصور لان الزمان متصل بعضها ببعض
والتصل المتحرك فيها متوال لان فاذا فرض زمانان منهم لكان
في آن فصل ذلك لكان يتم للموضوع منها ما بالعكس الى
الزمان الاول وبعد يتم له منها بالعكس الى الثاني فكان ذلك
هذا الا بعد وجود الاول وبدايته حصول الثاني فلابد
في الانتقال بل موجود وهلا يلزم ذلك لوس يكون للزمان
آن وليس لحدوث بل موجود انما التدريج فيستحيل ان يكون
للزمان زمان اخر   واما الجدة فقد يقال ان العامه اذا
تحرك الى الدوران والصعود فلا شك انه يتبع صاحبها
في الحركة في الاين   واما مقولتا الفعل والانفعال
فان الحركة فيها تكون تبعا للحركة فيها يكونان بحسبه ولا يكون

عارضه لها اما اذا كانت الحركة في السخين بالقسر لم يكن في السحونة
فاذا تحرك الجسم من سخونة الى سخونة فحركته من سخين الى اقول
منه واذا لم يتحرك في السخونة لم يتصور الحركة في السخين وكذا الحال
في البرودة وقس على ذلك التسخين والتبريد وما ذكر انما يدل
على ان الحركة في مابين المقولتين لا توجد الا مع الحركة فيها فيتعلقان به
واما على ان الحركة فيها بالعرض فلا يكون الحركة فيها كذلك اما العلة
المحصلة لهذا المعنى والتكاثف الحقيقيان فهما ما يسميان حقيقيين
وهو الحقيقي منهما ان يزيد مقدار الجسم او ينقص من غير ان ينضم غريب
من الهواء ونحوه ومنها كالقطن اذا نفش وما به تخلل الهواء
في خلل اجزائه ونحوه معنى ان المراد بالضم والنقص
الا ان حصول هذه علل الحرية على طريق النقصان جاز ان يكون
متساويا لامر آخر لا العكس علمه وكذا الحال في العلة التي ذكرها
في الدليل الثاني اذ لو كان لبسبب الحقيقي لبرودة لكن
الهواء الخارج بالمص والنفخ لثاني لو ادخال لسبب الى
الحقيقي بعضه بسطها فيصعد بمكان الخارج فلا يلزم الخلاء
فاذا احدها سواء اما الكائن فيصعد الماء الملازم لسطوح الاناء
للخلاء وقد يكون للطبع اذا انفصل لم يحصل بعيدا له
عن الطبع المتشابه اما لم اذا كان الماء الاول في الانا بسيطا
والجسم واحدة ولو لا لعدم فيها لاوجد لم يكن لها حيز حصر ما
حد الا الخارج منها الماء لكن يدخل فيها الهواء فيصعد مكانها
والحركة في الكيف من الاستحالة اما مثل الحركة سوق على
بان امرين الاول الانتقال الكيفية ما يسعر فيها مع بقاء
كانه الموضوع الثاني ان ذلك التدرج لا دفعي والم يتوصل
احدهم بيان الامر الثاني بل فعلوا في العكس من انتقال
الماء من البرودة الى السخونة وبالعكس على سبيل التدرج
ومن انتقال المحصر من الحموضة الى الحلاوة ومن الخضرة
الى الحمرة كما يكون في الاثمار لا بمجرد على ذلك لجواز ان
يكون هناك كيفيات يتخلل في آنات بينها لا زمنية
فيحصرها فلا يتوصل الحس بعد فصلها تلك الكيفيات بل يدرك
حصل ان لها توافقها فلا يكون هناك تدريج بل على ان
دفعة فيعاقبه فلا يكون ما ذكروا اما بيان الامر الاول فتحتاج

الى الظلال

الى الظلال يدرس المكون والسرور والعشق والسوء ووجه اطلاق
كل منها لوم وعلى مسلك المزاج والظلال السالف لو جعل لو من
يحتاج اتصال الى الظلال احلال اخر ومثل بعلك بعض اجزاء
الماء ما او يخلط بالباقي فيحس بحرارته ما كان والظل ولكن بان
اجزاء الماء متساويه فلا يكون الانقلاب لبعضها دون الاول من الباقي
والقول بان العرضت من النار اول يدركه بعد علمه انه كان يحس
في ان يظهر اولا اثر السخونة في بعض الماء حتى يصير ذلك البعض
نارا ثم يكون الباقي على كمال برودته والحس كذلك بل يظهر بعض
السخونة في كل الماء واذا انحل ما ذكر المذهبان مع الاحتمال
الثالث بعد القول بان يسلم واما في الوضع فحقيقة ان
الجسم الذي لا مكان له كالفلك الاعظم والذي له مكان وكلية لا تخرج
عنه تساوي الافلاك اذا الحركة بحسب تغير نسبة اجزائه الى امور خارجة
عنه حاوية او محوية فلا اشكال انه يتغير الى الحالة يتسلسل تلك النسبة
اعني الوضع على سبيل التدريج بل يعارض كل جزء منه معنى ان
كل جزء من تلك الاجزاء مماس لمكان الكل فانه يعارضه جزءا من
مكان الكل وذلك الجزء من مكان الكل جزء من مكان ذلك الجزء
لا مكان له هو العارض مكانه بل جزءا واما الاجزاء التي لا تماس
مكان الكل فهي لا تعارض مكانها ولا اجزاء مكانها كما لا يخفى ولو
ان كان كله في مكان اجزاء الفلك الاعظم واذا فسد المكان
هو السطح لكان كل جزء منه معارضا للكل لانه لا يلزم من تبدل الحكم
لكل واحد تبدله للكل من حيث هو كل اذا كان لكل واحد اجزاء
في الخارج فكيف يلزم ذلك اذا كان لكل واحد اجزاء بعد وضعه الاجزاء
الفلكية هذا العدم بالفعل اوذلك لان الحركة لشاكله ومات مطيعة
على الزمان فيعارض ما يعارض زمانها فظهر لم يجب ان يكون الحركة
بل لا يجوز ذلك لا يمتنع ان يكون الحركة في مقولة غير الحركة في مقولة
اخرى فيجب ان يحمل الحركة بالسخن الى التي لا تحقق وحده ما
السخونة الاعدد وحد مثل لا امور البسيطة لان تعلق كل منها
يستلزم تعلقها بالسحق كما عرف لكن ليس منها الا العالم
الساكنة الى ومع ما جاز من الحركة الثاني الى لم يكن له اقوام كل محرك
وان كان له آثر فاما ان يكون غير الحركة التي وحدات وضوح لانه يلزم
اتفاق المعدوم بعينه والسكان الواحد بالسحق الى ما هو من مستقل
بالعالم

وأما لم يكون عين تلك الحركة فهو لعلة الحركة فوجب لعلة الحركة
وتعرض له مع أن الحال متصل بأثر الأول ولا يبقى لعلة
لو حصل الحركة الشخصية لا وحدة الاتصال نعم يلزم من تسمية
تلك الحركة الى الحركة عروض الانقسام لها فرضا وذلك لا يقدح
في وحدتها الاتصالية كما في الحركات الفلكية فإنها متصلة
في نفسها مع عروض الانقسامات كثيرة لها بحسب الطلوع
والغروب والمسامتات   وأما وحدة المبدأ والمنتهى لازم على
الحال الامور الثلاثة وذلك لأن الجسم الواحد في زمان واحد
في مقولة واحدة لا يتصور ان يكون له الا مبدأ ومنتهى معين
فإن المتحرك من المبدأ الواحد بعينه لنن وحدة المبدأ وحده غير
كافية في وحدة الحركة فإن الحركة من ذلك المبدأ إذا انتهت الى منتهى
غير كانت مغايرة بالذات للحركة من ذلك المبدأ الى المنتهى
منتهى آخر وكذا الحال في وحدة المنتهى وحده وليس وحدتهما معا
كافية ايضا في وحدة الحركة فإن الجسم الواحد قد يتحرك في زمانين من
مبدأ الى منتهى معين فيكون الحركة متعددة بالشخص قطعا
يعني اختلاف الحركة بالنوع لو لم اختلاف موضوع الحركة بالنوع
لا يقتضي اختلافا في نوع الحركة لأن اختلاف الحركة الى موضوعها
عارضا لها واختلاف العوارض لا يقتضي اختلافا والمعروضات
لأنا نرى أفرادا لنوع واحد متفقة في الماهية مع اختلاف في العوارض
المتنوعة والزمان ليس مختلفا بالنوع وعلى تقدير تنوعه لا مدخل له
في تنويع الحركات لأن الزمان من عوارضها وكذا اختلاف الحركات
لأن الحركات المتنوعة قد تكون في حركات متفقة في الماهية
والحركة الواحدة قد تنقسم الى حركات مختلفة بالنسبة [illegible]
تعدد الامور الثلاثة من الانقسام لم يكن سبب لتنوع الحركات
الاختلاف بأنه وكذا [illegible] واتحادها بعينه الثلاثة أعني المسافة
والمنسوب إليه بالنوع في الحركات كانت تلك الحركات متحدة
بالنوع وإذا اختلف واحد منها اختلفت فإن الحركة الصاعدة
تخالف الهابطة بالنوع لاختلاف المبدأ والمنتهى مع اتحاد الطرفين والمسافة
والحركة من السواد الى البياض تخالف الحركة من الحرارة الى البرودة لا
اختلاف [illegible] والحركة من مبدأ الى منتهى بعينه [illegible]
[illegible] والمستقيمة والمستديرة وتختلف بالنوع [illegible]

وأما أنواع الحركات بالجنس فهو بحسب المقولة بالجنس العالي أو
البعيد والمتوسط والقريب والحركة بالجنس العالي لا يتعدد فإن الحركة
بالجنس العالي أعني الكمية المتغيرة وجميع الحركات الواقعة فيها واحدة
متحدة بالجنس البعيد والحركات [illegible] وما إليها الا إشكال
في الحركة من السواد الى البياض وبالعكس وأما بالوضع كالخط و
الحركة الى [illegible] والحركات فإن الحركة الواحدة قد تتصف [illegible]
والبسيطة ولا [illegible] فإن [illegible] الواحد قد يتصف [illegible]
في [illegible] والأزمنة [illegible]
[illegible] الحركات [illegible] العارض لا يقتضي [illegible]
[illegible] الصاعدة [illegible] والهابطة مع وحدة الطرفين
ولا مدخل للمبدأ والمنتهى في انقسام الحركة إذ ليست الحركة منطبقة
عليهما بل على ما بينهما أعني مأخذ الحركة ولا للفاعل وانقسام الحركة [illegible]
ولا منطبقة عليه وحدة الانقسام ولا الوضع [illegible] الانقسامها [illegible]
بل الانقسام بحسب انقسام [illegible] وانقسام الزمان لانطباقها عليهما
وانقسام موضوعها لأن حلولها [illegible]   [illegible] الحركة [illegible]
الكمية [illegible] الى [illegible] الى الكمية
لا الى الحركة الا أن المقصود [illegible] الكمية [illegible]
[illegible] الحركة السريعة [illegible] بالسرعة [illegible]
الى [illegible] أن [illegible] الى [illegible]
الثقل والضعف [illegible] بالعكس [illegible] الكمية
[illegible] الحركة [illegible] اختلاف
الحركة والحركة الطبيعية لا تتصور [illegible] داخلة والابد في
[illegible] من المانع [illegible] الخارجية [illegible] على [illegible]
الطبيعة [illegible] مانع داخل [illegible]
أن لا تكون [illegible]
[illegible]
حركة سريعة في [illegible] السكنات
ولا [illegible] الحركة المتوكل على خط مستقيم [illegible] العظيم
[illegible] السطح على خط [illegible] عمود السطح
وإن [illegible] على [illegible] الخط [illegible] السطح [illegible] الزاوية   وصوله
الى [illegible] الحركة [illegible] الانطباق [illegible]

يجب ان لا يعتبر في المبدأ والمنتهى والا لما كان هذا مقتصرا
وان لم يكن مقتضيا لكان الوصول الحركة ما ادلولا ان ابداعا
لكان الحد مستمسا في ذلك الاستمرار لحصول الوصول به حسا
واما ما ذكر فقد يورد عليه انكر ان الوصول العام حر ما
ايضا ويستمسا لان الوصول في الان الزمان بل في مجموعه والمراد في الصور
النافعين والاخر اخرها الاول ويستمسا لان ذلك النقض يلزم
ان كان الوصول العام الذي هو لا سيما مخالف لان المثل يلزم
الفلك الاعظم لم يزل عليه على الساكن ما صرح به المص في بعض
مصنفاته من ان المبدأ الم للطبيعة في المتحرك بل ارادته امر لم يزل
اقتضاء الحركة ولا يتوقف وجودها مع المثل الاعلى ارتفاع المانع
واعترض بانه لم لا يجوز ان يكون علة قريبة للحركة علة للوصول
الى كل الحدود فلا يحصل صدق عند الوصول اليه وذلك المعتبر
موجود ان اللاوصول يمس الى اللاوصول الى ما ان جزء في الابطال
الوصول الذي لا يعتبر فلا يكون زوال ما بما سا والا لكان الوصول
مستمرا زمانا فالمثل الذي هو علة اللاوصول يكون ايضا انما كان
مثل اللاوصول لا يكون علة ان مثل الوصول لا امتناع اجتماع
المثل المطلق بشرط ما الا ولا للاول يلوق منهما زمان قال الامام
علة الحركة لا تبقى في الحركات الكثيرة الكلية والا مثل هذا و
انما لا تم امتناع اجتماع المثلين لان المتماثلين لا بد وان يتميز
الا بامر ظاهر او بعد ما ملاحظة هذا الاشكال لجواز ان يحل المحل
الدائم مع العقل على جميع ما علم من الموجودات سواء كان
متماثلا له اوهم متماثل ولكان هذا الحركة للمتكلم الا سلم صح هذا
المجهول الا هم ما يبقى عليه لا يبقى بينا من الاموري الى لا يبقى
ان يكون قبل كل سكون او بعده حركة ولذا لا يبقى انما الحكم
قبله او بعده كان الدوام للحركة لا يمكنا تحرير هذا امتناع
يوجه الا ما يعتبر فيه باستمرار ذلك الامر الشيء الى ع والى سلم
ملازم لزوال كل لا يمكن الا بذكر الماق او لوازمه والمص اشار
الى التقابل بين الحركة والسكون تقابل التضاد وليس يلزم
ان يتبين في هذا الاتحاد الى ما امت في قراره
ويكون الجسم الواحد ليس بمتحرك ولا ساكن اولا يتصور للجسم الواحد
حفظ النسبة مع غيره حتى يكون ساكنا ولا يعدم نسبه مع غيره حتى يكون متحركا

وقد كان

وقد كان بان يعتبر الحركة والجسم الواحد الا ان يكون
يجب اذا فقد معه جسم آخر بان على حاله كان حافظا النسبة
معه اولا فهو على الاول ساكن وعلى الثاني متحرك بعد انحل حفظ
النسبة معلل بالسكون فلا يكون عنه فان الحركة عبارة
الى عدمها فلا استحالة في ابقائها النسبي الى ما بعد ان يجاز ان يكون
السكون في المسبي معللا بالحركة واما من زعم ان التقابل بينهما هو
السكون في المتمكن وزن الاعراض يستقل معه ليس كذلك
الدعوى فلان السكون الى المناسب لكون السكون
متعرضا للرتبة في السكون في مكان لا الى امتناع الحركة الا بالحركة
عنه لهو تضاد وهكذا معنا تضادا مشهور بان يلزم منه ان يكون كل
واحد من السكون في المبدأ والسكون في المنتهى مقابلا للحركة
مقابلة من حفظ النوع وحسب لا مرضه من ان الحركة لما
سائر المقولات فلا يكون من صنف الى صنف او من دال الى
فيكون النوع هناك محفوظا ولا سكون وسكون الجسم الحار
تضاد وهذا لو كان ما في السكون اعني الحرارة والبرودة في هذا ايضا
واما الملك الاعلى فليس مثلا للاشتعال بعد ان حصر القلوب
المحيط والمسفل يعرف المركز كما يتضاد ويبطل الاان يعلم
الحركة مثلا لطالبان الاوضاع معا فلا يكون تضاد والسكون فيهما
لتضاد ما فيه السكون الاعلى بمثل الحار كما اصطلح عليه المتكلمون
قد مر ان انواع الكون عند هم اربعة الحركة والسكون والاجتماع والافتراق
والذي يعرف عن خارج وبالسكون يعني ان السعداء
يكون له مرجحا في ذلك الكون حتى يكون ارادتها فلا يحل
كون المبدأ ساعر الا يكون كما مر والحركة لا يكون جسما على
الاطلاق بل لا بد في اقتضاء الطبيعة للحركة من امر غير طبيعي
بخلاف السكون وهو لان الحركة امر غير ما الى ما يطلب به صحيح
وحقيقة ما قرر شيء عن ابعاده للحركة حاصل الى ان السكون لا يتصور
في التركيب احدثنا الحركة يساوي مجموعها الله الحركة المساوية
للمجموع حركة منهما الوكه ظاهرا واما فقد احد لهما من الاصول فانه
يسمى بها كما منهما الحصول ما يحتمل وقالم يكون بها مساكن فصل
يتولد منها سكون مدرسه فالمتنبي الى الزمان قد مر ان
يعتبر ثاني مثل السنة والحاصل بينهم معرفة عليها والتي من

مخصوصاً فانه يقع في زمان من التدريجيات بل يساوق
فانه يقع في آن من الدفعيات والحق ان هذا الزمان وكونه
مقداراً للحركة من حيث التقدم والتأخر العارضان لها باعتبار
انطباق اعتبار وجودها الا بحسب المسافة قد اشرنا فيما
سبق وان قال الاشتغال الى ان الشيء اما على حالة الحصول
دفعة او تدريجي او دفعي لم يمكن له تعلق بالزمان والحركة ولا يمكن
معقولية شيء منها الا تعرض بالذات للمقدار التدريجي الذي هو الحركة
الا لا يتصور وجوده الا منطبقاً على زمان وللمقدار الدفعي
الذي لا يتصور الا في آن والتوسط فانه يعرض لموجود منهما كلاهما
لا يكون له للزمان قدر التقدم او الحدوث والمتأخر كم الكميات
المتصلة ليست لذاتها والا لما امكن تقسيمها الى اقسام
لا تقسيمها الا بالفعل فلا يكون التقسيم سابقاً والتالي
لاحقاً فالآن انما الكل فانه فصل مشترك بين اجزاء الزمان
والا لكان الآن زماناً فالآن لان اذا العدم سابقاً
يكون له امتداد وقطعاً فيكون زماناً لا متصلاً بل يكون
زماناً لا آناً والتالي يقتضي ان يكون كل عدم متصلاً بآن
وجوده او لو لم يتصل به لكان الآن الاول في زمان الذي
بينهما لا موجوداً ولا معدوماً وهو محال لان ما شأنه ان
بالفعل الحصول التدريجي حصول فانه ملوم انطباقه يتطبق
على الزمان كالحركة التي لا يتصور حصولها في الآن اصلا
وغير التدريجي اما ان يكون حصولاً في طرف الزمان اعني الآن
لان الزمان لكون الحركة في حد معين من حدود المسافة فيما
بين المبدأ والمنتهى فانه لو وجد في آن ولا يوجد في زمان قطعاً
او حصولاً في الامر الزمان معاً كالوصول الى المنتهى فانه يوجد
في آن ويبقى زماناً وكلا نوعي الحصول كلي دفعي الا ان احدهما
يسمى زمان بعد ذكر الان دون الاخر فالحاصل ان لا يكون حصولاً
في الزمان لا يعني الا انطباق عليه بل على وجه لو وجد في كل
آن يعرض في ذلك الزمان مثل كون الشيء متحركاً فان هذا
يصدق على الشيء في طرفي الزمان لان الحركة زمانيه بل يصدق
دائماً على الجسم في كل ان يعرض من آنات زمان الحركة والا
لم يصدق عليه في شيء من الانات المتخللة بزمان تلك الحركة

لهذا الجسم واسطة بين التدريجي الذي هو القسم الاول وبين
الدفعي الذي يساوق الوجه المذكور فيظهر ان الحصول
في الزمان لا ينحصر في التدريجي فعلم ان الآن في الزمان الذي
يعد به لا يعني الا انطباق الملزوم انقسام الآن وكونه زماناً
بل يعني انه لا يوجد في ذلك الزمان آن الا ويكون عدمه فيه
فالآن طرف لذلك الزمان وعدمه في جميع ذلك الزمان
ولا يحدد وجوده وذلك مثل النقطة فانها طرف الخط لا توجد
في نفس الخط وليس يلزم ان يكون لو كان الخط طرف المفصل
فالطرف للاول يكون عدم النقطة واعدامه لملزوم ما لا يعقل
والاول منهما الى من حيث المثال العلة والاول ما هو الاول
المسيح الوجه والثاني منها نوع المعلول ويكون به الشيء
الى ملاحظة يتعقل بالفعل اي منه فصل سلسلة الى
ملاحظة يحيط به احاطة فلا ويتعقل بالفعل والمراد
بالمسلح وجوده بعلتها المتصورة بل بمرتب على ما من
الماهيات العامة وذلك مثل الشمس مادام تحوي الى
مادام نحو الشمس والمراد العقل والانتقال فالاول
غير حاضر ولذلك غير عنها بانه يعقل والثاني يعقل لو لالهما
على الحد والنقص واما الحالة المستمرة المترتبة عليهما الخارج
عنهما فعال مثل الحسب فطور في هذا الثوب الوارد
ووارد لها امر خارجي ملوس يعول الكشف فيقول
الى المولوية والمأثورة التي هي الى المؤثر والمأثور بمعنى اذا
كانت المولوية صورة موصوفة في الخارج فانه يدل المؤثر
احتاج الى ان يتأثر عنها المؤثر فيكون تسلسل مؤثرية الاول
ويعقل الكلام اليها وكذا المأثورية اذا كانت صورة موجودة
في المأثور احتاج الى ان يتأثر المؤثر بصور يلزم القسم
فيكون هناك مأثورية الاول
وهكذا فيلزم التسلسل
الحمد لله على وصول الكلام الى هذا المقام وهو الاشارة الى
الموفق للاتمام وصلى الله على سيدنا محمد وآله الكرام
وصحبه العظام وسلم تسليماً كثيراً
دائماً ابداً

في تفسير القاشاني في قوله تعالى التي
الكهف ترا لعبارة والى الصورة الحمد لله عباس رضي الله عنهما ولا
من صدره وظاهره وعن ابن عباس رضي الله عنهما حين لا الليل الا الوجدان
انه عارض صلى بكله كان عليه عرش الرحمان وبعد من
نقا راشار بالجبل الاصطدام صلى الله عليه وسلم وجاء في
الى قلبه كما ورد في الحديث قلب المؤمن عرش الله
لا يسعني ارضي ولا سمائي ويسعني قلب عبدي المؤمن

١ ٧٠

عععع

٤

قواعد اعراب شرحی

شرحی اصفهانك بدحی

شرحی تجرید اصفهانی